سلسلة نصوص تراثية للباحثين (٤٧٤)

هذا خطأ

ما نقله ابن ابي حاتم عن والده وابي زرعة في العلل أنه خطأ

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٣هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"الحديث؛ فإنْ وجدتَّ بيننا خلافًا في علّته فاعلَمْ أنَّ كلًّا منَّا تكلَّم على مُراده، وإنْ وجدتَّ الكلمةَ متفقةً فاعلَمْ حقيقةَ هذا العلم» . قال: ففعَلَ الرجلُ، فاتفقَتْ كلمتُهم عليه، فقال: أشهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلْهَام (١) .

وقال أبو حاتِمٍ الرازي: «مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مئةُ دينار، وآخَرَ مِثْلِهِ عَلَى لونه ثَمَنُهُ عَشَرَةُ دراهم» (٢) .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتِمٍ الرازي (٣) : سمعتُ أبي ــح يقول: «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي – مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم – ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: **هذا حديثٌ خطأٌ**؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ **هذا خطأٌ**، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ **هذا خطأٌ**، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣) ، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٤٠) . ومن طريق الحاكم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/٣٩٢) .

(٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (ص١٨٣-١٨٤) .

(٣) في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٣٤٩-٣٥١) .." [1]

"يقدح في صحَّة الحديث، ويَعْنُونَ به متنَ الحديث، وأمَّا قَدْحُهَا في ذلك الإسنادِ خاصَّةً فلا اعتراضَ عليه.

قال ابن الصلاح (١) : «ثم قد تقع العِلَّةُ في إسنادِ الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يَقَعُ في الإسنادِ قد يَقْدَحُ في صِحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعًا؛ كما في التعليلِ بالإرسال والوقف، وقد يقدَحُ في صحَّة الإسناد خاصَّةً من غير قدحٍ في صحَّة المتن.

فمن أمثلة ما وقعتِ العِلَّةُ في إسناده من غير قدحٍ في المتن: ما رواه الثقة يَعْلَى بْنُ عُبَيد، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوري، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) قال: «البَيِّعَانِ بالخِيَار ... » ، الحديث (٢) .

فهذا إسناد متصلٌ بنقل العدل عن العدل، وهو معلَّل غير صحيح، والمَتْنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ. والعِلَّةُ في قوله: «عن عمرو بن دينار» ، إنما هو: «عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ» ، هكذا رواه الأئمَّة مِنْ أصحاب سفيان عنه، فوَهِمَ يعلى بن عبيد، وعَدَلَ عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة» .

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/٥٠٣) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٢٤

(٢) أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (١/٣٤١رقم٧٢) فقال: حدثنا القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم؛ حدثنا المنذر بن شاذان؛ حدثنا يعلى بن عبيد؛ حدثنا سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ (ص) : «البَيِّعَانِ بالخِيَار، وكلُّ بَيِّعَين لا بيعَ بينهما، حتى يتفرَّقا، إلا بيعَ الخِيار» ، **وهذا خطأ** وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ. اهـ.." (١)

"امرأةٍ مقتولةٍ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ!» ، فَنَهَى عَنْ قَتْلِ النساء والوِلْدان؟

قال: «قَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ يُقَالُ: إنَّ هَذَا مِنْ وَهَمِ الثَّوْرِي؛ إنَّمَا هُوَ الْمُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رِيَاح بْنِ الرَّبيع أَخِي حَنْظَلَةَ، عَنِ النَّبيِّ (ص) . كذا يرويه مغيرة ابن عبد الرحمن، وزياد بن سعد، وعبد الرحمن ابن أَبِي الزِّنَاد.

قَالَ أَبِي: وَالصَّحِيحُ هذا» .

ونقل ابن ماجه (١) عن ابن أبي شيبة قولَهُ: «يخطئ فيه الثَّوْري» .

وقال البخاري (٢) -بعد ذكره للاختلاف-: «وقال الثَّوْري: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ مرقِّع، عن حنظلة، وهذا وَهَمٌ» .

وقال أبو عيسى الترمذي (٣) : «حديث سُفْيان **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ المرقِّع، عن رَبَاح بْنِ الرَّبِيعِ أَخِي حَنْظَلَةَ الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

وسألتُ محمَّدًا (٤) عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع، ومن قال: رياح بن الربيع هو وَهَمٌ.

---

(١) في "سننه" (٢٨٤٢) .

(٢) في "التاريخ الكبير" (٣/٣١٤) .

(٣) في "العلل الكبير" (٤٧١) .

(٤) يعني: البخاري.." (٢)

"أنَّ إسحاقَ لعلَّه حفظ عَنْ بَقِيَّةَ هَذَا الحديثَ، ولَمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ مِنْ تركِهِ إسحاقَ من الوَسَط، وتكنيتِهِ عبيدَاللهِ بنَ عَمْرو، فلم يَفْتَقِدْ لفظَ بَقِيَّةَ (١) في قوله: «حدَّثنا نَافِع» ، أو: «عن نافع» . اهـ.

وقال أيضًا (٢) : وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْج، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، عَنْ سُهَيْل بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، عَنِ النَّبِيِّ (ص) قَالَ: «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ... » ، الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خَطأٌ**، رَوَاهُ وُهَيْبٌ، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عَوْن بن عبد الله مَوْقُوفٌ، وَهَذَا أَصَحُّ.

قلتُ لأَبِي: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٥٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٦٧

قَالَ: يَحْتمِلُ أَنْ يَكُونَ الوَهَمُ مِنِ ابنِ جُرَيْجٍ، ويَحْتمِلُ أَنْ يكونَ مِنْ سُهَيْلٍ، وأخشَى أَنْ يكونَ ابنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَ هَذَا الحديثَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ مُوسَى، أَخَذَهُ مِنْ بَعْضِ الضّعَفَاءِ.

وسمعتُ أَبِي مَرَّةً أُخْرَى يَقُولُ: لا أعلَمُ رَوَى هَذَا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أحد إِلا مَا يَرْوِيهِ ابنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، وَلَمْ يذكُرِ ابنُ جُرَيْجٍ فِيهِ الخَبَرَ (٣) ؛ فَأَخْشَى أنْ يكونَ أَخَذَهُ عَنْ إبراهيمَ بنِ أَبِي يَحْيَى؛ إِذْ لَمْ يَرْوِهِ أَصْحَابُ سُهَيْل، لا أعلَمُ رُوِيَ هَذَا الحديثُ عَنْ النَّبِيّ (ص) فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أَبِي هريرة.

وذكَرَ الدارقطنيُّ (٤) هذا الحديثَ وعِلَّتَهُ، ونقَلَ عن الإمامِ أحمدَ قولَهُ: «وأخشَى أنْ يكونَ ابنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَهُ عن موسى بنِ عُقْبة، أخذَهُ من بعضِ الضعفاءِ عنه» ، ثم قال الدارقطني: «والقولُ كما قال أحمد» .

وقال أبو حاتم أيضًا في حديثٍ آخر (٥) : «ويَحْتمِلُ أَنْ يكونَ مِنْ حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إبراهيمَ بنِ أبي

---

(١) انظر معنى قوله: «فلم يفتقد ... » إلخ، في التعليق على المسألة رقم (١٨٧١) و (٢٣٩٤) .

(٢) في "العلل" (٢٠٧٨) .

(٣) أي: السماعَ.

(٤) في "العلل" (٨/٢٠١) .

(٥) في "العلل" (١٢٥٩) .." [1]

"بَيَانُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّهَارَةِ

١ - أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتِمٍ ــ ح (١) ؛ قال (٢) : سألتُ (٣) أَبَا زُرْعة (٤) عْنَ حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ (٥) ، عَنِ الثَّوْري، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاء (٦) ، عَنْ أَبِي قِلابة (٧) ، عَنْ عَمْرو بْنِ مِحْجَل - أَوْ مِحْجَن - عَنْ أَبِي ذر، عن النبيّ (ص) قَالَ: إِنَّ الصَّعِيدَ كَافِيكَ وَلَوْ لَمْ تَجِدِ المَاءَ عَشْرَ سِنينَ، فإِذَا أَصَبْتَ المَاءَ فأَصِبْهُ بَشَرَتَكَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصةُ (٨) ؛

إِنَّمَا هُوَ: أبو

---

(١) من قوله: «أخبرنا أبو محمد ... » إلى هنا من (ت) فقط.

(٢) قوله: «قال» ليس في (أ) .

(٣) المثبت من (ت) ، وفي بقيَّة النسخ: «وسألت» بالواو.

(٤) في (ت) : «أبا زرعة ح» .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٣١٧) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٣٩٧٤) ، والدارقطني في "سننه" (١/١٨٧) ، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/٩٤٧) . ومن طريق الدارقطني رواه الخطيب في

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/١١٦

"الفصل للوصل" (٩٤٧/٢) . ووقع في رواية البخاري: «عن عمرو بن محجن، عن أبي ذر» ، وفي رواية البزار: «عن عمرو ابن محجن أو محجن [كذا] ، عن أبي ذر» . وفي رواية الدارقطني: «عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر» .
قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد» .
(٦) هو: ابن مهران.
(٧) هو: عبد الله بن زيد الجَرْمي.
(٨) قال البخاري: «وقال بعضهم: ابن محجن، وهو وهمٌ» . ونقل الخطيب في "الفصل للوصل" (٩٤٨/٢) عن ابن معين قوله في رواية قبيصة: «أخطأ في عمرو ابن محجن، إنما هو عمرو بن بجدان» .
وقال الخطيب (٩٣٤/٢) : «ورواه قَبيصة بْنُ عُقْبَة، عَنِ الثَّوْرِيّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلابة، عن عمرو بن محجن أو محجل، وقيلَ: عن أبي قِلابة، عن محجن أو أبي محجن، عن أبي ذر، ولم يُتابَع قَبيصةُ على شيء من هذين القولين» .." [1]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَكَذَا قَالَ! وإنما هو: حمَّاد بن الجَعْد (١) .
قلتُ: فالوَهَمُ مِن ابنِ أبي شيبة؟
قال أبو زرعة: حَدَّثَنا بحديثٍ فِي "كتاب (٢) الفرائض" عَنْ أَبِي دَاوُدَ، فَقَالَ: «حمَّاد بْن الجَعْد» ، وَقَالَ فِي "كتاب الوُضُوء" (٣) : «مُحَمَّد بْن الجَعْد» ؛ فَيَحْتمِلُ أن يكونَ اسمَهُ: «محمدٌ» و «حمَّادٌ» (٤) جميعا.
٤ - وسألتُ (٥) أبا زرعة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى (٦) ، عن

(١) هكذا وقع في "المصنف" (١٦٨٢) كما سبق.
(٢) في (ت) : «من كتاب في كتاب» .
(٣) من قوله: «الوضوء» بداية النسخة (ك) .
(٤) «محمد» اسم «يكون» مؤخر، و «حماد» معطوف عليه. و «اسمه» خبر «يكون» مقدم. وفيه وجوه إعرابية أخرى.
(٥) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٢٨٠/٤) ، وفيه: «قال ابن أبي حاتم عن أبي زُرْعَةَ: هَذَا خَطَأٌ، وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ: عن الحكم وسلمة، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عبد الرحمن بن أبي أبزى، عن عمار» . اهـ. كذا فيه: «زِرُّ بن حبيش» ! ولعل قوله: «ذر» بالذال المعجمة تصحَّف في نسخة الحافظ إلى «زِرّ» بالزاي، فجعله «ابن حبيش» . وانظر المسألة رقم (٢) و (٣٤) و (٨٥) .
(٦) هو: محمد بن عبد الرحمن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن رواه ابن ماجه في "سننه" (٥٧٠) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٧/أ/أطراف الغرائب) من طريق حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن الحكم وسلمة بن كهيل؛ أنهما سألا عبد الله ابن أبي أوفى عن التيمم؟ ...

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٣٩١

قال الدارقطني: «غريب من حديثهما عنه، تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنهما، ولم يروه عنه هكذا غير حميد الرؤاسي» .." (١)

"سَلَمةَ (١) والحَكَمِ (٢) ، عَنْ ذَرٍّ (٣) ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي التيمُّم؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ وَإِنَّمَا الصَّحيحُ: سَلَمَةُ (٤) والحكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ أَبْزَى (٥) ، [عَنْ أَبِيهِ] (٦) ، عَن عمَّار، عن النبيِّ (ص) (٧) .

٥ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه إبراهيم بن عبد الملك (٨) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يغتسلُ بالصَّاع، ويتوضَّأُ بالْمُدِّ؟

---

(١) هو: ابن كُهَيْل.

(٢) هو: ابن عُتَيْبَة.

(٣) هو: ابن عبد الله الْمُرْهِبِي.

(٤) في (ت) و (ك) : «مسلمة» .

(٥) هو: سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى.

(٦) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وقد ذكره المصنف على الصواب في المسألة رقم (٢) و (٣٤) ، وهو الموافق لما هو معروف من حديث ذر. انظر "تحفة الأشراف" (٧/٤٧٩-٤٨١) ، و"إتحاف المهرة" (١١/٧٢١-٧٢٧) ، ومصادر التخريج.

(٧) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٦٨) من طريق شعبة، عن الحكم وسلمة -فرقهما- عن ذَرٍّ، به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣) - مقطعًا - من طريق شعبة، عن الحكم - وحده - عن ذَرٍّ، به.

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٥٨/١) ، وذكر له حديثًا آخر وقال: «غير محفوظين من حديث قتادة» .." (٢)

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتَادَةُ (١) ، عَنْ صفيَّةَ بنتِ شَيْبَةَ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ (ص) (٢) .

٦ - وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٤) ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيق، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ح،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٣٩٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٣٩٧

(١) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣٨٥/١) ، والإمام أحمد في "المسند" (١٢١/٦ و٢٤٩ رقم ٢٤٨٩٨ و٢٦١٢٠) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩/٢) من طريق أبان بن يزيد العطار، وأحمد أيضًا (١٢١/٦ رقم ٢٤٨٩٧) ، وأبو داود في "سننه" (٩٢) ، وابن ماجه (٢٦٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٣) ، والطحاوي (٤٩/٢) من طريق همام ابن يحيى، وأحمد (٢٣٤/٦ رقم ٢٥٩٧٤) ، والطحاوي (٤٩/٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة، والدارقطني في "السنن" (٩٤/١) من طريق هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، جميعهم عن قتادة، به.

وأخرجه الطحاوي (٤٩/٢) من طريق إبراهيم بن المهاجر، عن صفيَّة بنت شيبة، به.

(٢) قال العقيلي في "الضعفاء" (١٤٩/٢) : «هذا يرويه قَتَادَةُ، عَنْ صفيَّة بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائِشَة، عن النبيِّ (ص) ، بإسناد صحيح؛ وهو الصحيح» .

وذكر الدارقطني في "العلل" (ج٥/١٠٤/ب) الاختلاف في هذا الحديث على قتادة، ولم يذكر طريق إبراهيم بن عبد الملك، ثم قال: «وأصحها: قول من قال: عن قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائشة» . اهـ. وانظر المسألة رقم (٤١) .

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٧٠/٣) هذا النص عن ابن أبي حاتم، ونقله بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٣١/١) ، وانظر "التلخيص الحبير" (١٠٠/١) .

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/١ و١٠ رقم ٧ و٦٢) ، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصديق" (١٠٨، ١١٠) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٩ و٤٩١٥) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٦١/٢) .." [1]

"عن النبيِّ (ص) قَالَ: السِّواكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ (١)

لِلرَّبِّ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ أَبِي عَتِيق (٢) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة.

قَالَ أَبُو زرعة: أخطأ فيه حمَّاد (٣) .

---

(١) في (ت) و (ف) و (ك) : «مرضات» ، وهو اسم، واللغة المشهورة وهي لغة قريش: أن تبدل تاء التأنيث في الاسم حال الوقف هاءً إنْ كان ما قبلها متحركًا لفظًا أو تقديرًا؛ نحو شَجَرَة، وابْنَة، ومَرْضَاة، وقُضَاة، وبعضُ العرب كطيِّئ لا يُبْدلون مع وجود الشروط، فيقولون: شَجَرَت، وابْنَت، ومَرْضَات، وقُضَات، ومن ذلك: قولُ بعضهم: يا أهلَ سورة البَقَرَتْ، فقال مجيب: لا أحفظُ منها ولا آيَتْ.

وعلى هاتين اللغتين جاءت ألفاظٌ في القرآن الكريم؛ فوقف نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، في نحو قوله تعالى: [الدّخان: ٤٣] ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ *﴾ ، [التّحْريم: ١٢] ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ - بالتاء، وهو الموافق لرسم المصحف، ووقف باقي السبعة بالهاء على لغة قريش، وهو خلاف الرسم. انظر "شرح ابن عقيل" (٤٧٢/٢-٤٧٣) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٩٨/١

و"أوضح المسالك" (٣١١/٤-٣١٢) ، و"شرح الأشموني" (١٣/٤-١٥) ، و"همع الهوامع" (٤٣٨/٣) ، و"معجم القراءات" لعبد اللطيف الخطيب (٤٣٥/٨-٤٣٦) ، و (٥٣٠/٩-٥٣٢) .

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق؛ كما جاء مصرَّحًا به في مصادر التخريج.

وروايته أخرجها أبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر" (١٠٩) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٦) من طريق = = الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (١٢٤/٦ رقم ٢٤٩٢٥) ، والنسائي في "سننه" (٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٠٦٧) من طريق يزيد بن زريع، كلاهما (الدراوردي ويزيد) عن ابن أبي عتيق، به.

ورواه الشافعي في "مسنده" (٣٠/١/ترتيب السندي) ، والحميدي في "مسنده" (١٦٢) ، وأحمد في "مسنده" (٤٧/٦ و٦٢ و٢٣٨ رقم٢٤٢٠٣ و٢٤٣٣٢ و٢٦٠١٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي عتيق، عن عائشة، به.

(٣) قال أبو يعلى في "مسنده" (٤٩١٥) : «سألت عبد الأعلى عن حديث أبي بكر الصديق؟ فقال: **هذا خطأ»** . وعبد الأعلى هو: ابن حماد النرسي، كما في "مسند أبي يعلى" (١٠٩) . وقال ابن عدي: «ويقال: إن هذا الحديث أخطأ فيه حماد بن سلمة حيث قال: عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ؛ وإنما رواه غيره عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أبيه، عن عائشة» .

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٧٧/١) عن هذا الحديث: «يَرْوِيهِ حمَّاد بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن أبي بكر. وخالفه جماعة من أهل الحجاز وغيرهم، فرووه عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، وهو الصواب» . اهـ. وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٥/٥/أ) .

وقال الحافظ ابن حجر في "التغليق" (١٦٦/٣) : «وشذَّ حمَّاد بن سلمة، فرواه عَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ أبيه، عن أبي بكر؛ وهو خطأ» .." [1]

"وَقَالَ أَبِي: الْخَطَأُ مِنْ حمَّاد، أو مِنِ (١) ابْنِ أَبِي عَتِيق.

٧ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمي، عَنْ محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي (٢) ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ (٣) ، عَنْ عليٍّ، عن النبيِّ (ص) - فِي الوُضُوء- أَنَّهُ قَالَ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: الأعمش (٤) ، عن عبد الملك بْنِ مَيْسَرَة، عَنِ النَّزَّال (٥) ، عَنْ علي، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) قوله: «من» من (ف) فقط.

(٢) ذكر روايته الدارقطني في "العلل" (١٤٠/٤) .

(٣) هو: شقيق بن سلمة.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٩٩/١

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/٧٨ رقم ٥٨٣) ، والترمذي في "الشمائل" (٢٠٩) ، والبزار في "مسنده" (٧٨١) ، والدارقطني في "العلل" (٤/١٤٠-١٤١) ، كلهم من طريق محمد بن فضيل، عنه، به. وتابع محمد ابن فضيل عليه غير واحد؛ كما سيأتي في كلام الدارقطني. ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٦١٥) من طريق مسعر، و (٥٦١٦) من طريق شعبة، كلاهما عن عبد الملك بن ميسرة، به.

(٥) هو: ابن سَبْرَة.." [1]

"قَالَ أَبِي: رَوَاهُ مِسْكِين (١) ، عَنْ شُعْبَة، عَنْ يُونُس، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَبِي: حدَّثنا النُّفَيْلي (٢) ، عَن مِسْكين.

قَالَ أَبِي: وقد كَانَ يُذاكِرُني.

١٩ - وسألتُ (٣) أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ضَمْرَة (٤) ، عَن الثوري، عَن حُمَيد (٥) ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيّ (ص) : أَنَّهُ طافَ عَلَى نِسائِهِ فِي غُسْلٍ واحد؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هذا خطأٌ**؛ أخطأ ضَمْرَة؛ إنما هو: الثوريُّ (٦)

---

(١) هو: ابن بكير.

(٢) هو: عبد الله بن محمد.

(٣) نقل الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (١/٣٠٠) بعض هذا النص بتصرف.

(٤) هو: ابن ربيعة. وروايته لم نقف عليها. لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/٩٩ رقم ١١٩٤٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٨) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/١٢٩) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٧) من طريق هشيم. = = والإمام أحمد في "المسند" (٣/١٨٩ رقم ١٢٩٦٧) ، وأبو داود في "سننه" (٢١٨) ، والنسائي في "سننه" (٢٦٣) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٧١٩) ، (٣٨٨٦) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٠٦) من طريق إسماعيل بن علية كلاهما (هشيم وإسماعيل) عن حميد، به.

(٥) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/١٨٥ رقم ١٢٩٢٥) ، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨) ، والنسائي في "السنن الكبرى" (٩٠٣٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٢٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي. والترمذي في "جامعه" (١٤٠) ، وابن ماجه في "سننه" (٥٨٨) ، من طريق أبي أحمد الزبيري، وأبو يعلى في "مسنده" من طريق عبد الله بن الوليد العدني، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/١٢٩) من طريق قبيصة بن عقبة، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/٤٥٤) من طريق أبي نعيم، خمستهم عن سفيان، به.." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٤٠٠

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٤٢٢

"الثوري، عن [أبي عُرْوَة] (١) ، عَنْ أَبِي الخطَّاب، عَنْ أَنَسٍ؛ ما أدري ما هَذَا!

٢٠ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد ابن سَلَمة (٢) ، عَن الحجَّاج (٣) ، عَنْ حَبِيب بْنِ أَبِي ثابت، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عليِّ بْن أَبِي طالب، عَنْ عليِّ بْنِ أَبِي طالب، عن النبيِّ (ص) : أَنَّهُ كَانَ إِذَا قامَ من الليل ... فذكر الحديثَ فِي (٤) صلاة الليل؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عليّ بن عبد الله بْنِ عَبَّاسٍ (٥) ، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّه، والوَهَمُ من حمَّاد.

٢١ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ الأَنْصَارِيّ (٦) ، عَن بَهْز بْن حَكِيم (٧) ، عَن زُرَارَة (٨) ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ (ص) : أنه كان يُوضَعُ

---

(١) في جميع النسخ: «أبي فروة» بالفاء، وكأنها صححت في (أ) إلى: «عروة» بالعين، وهو الصواب.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٤٣٨) .

(٣) هو: ابن أرطاة.

(٤) في (أ) : «من» .

(٥) روايته أخرجها مسلم (٧٦٣) من طريق حصين بن عبد الرحمن، عن محمد بن عليّ ابن عبد الله بن عباس، به.

(٦) هو: محمد بن عبد الله.

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/٢٣٦ رقم ٢٥٩٨٧) ، وأبو داود في "سننه" (١٣٤٧) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود (١٣٤٦ و١٣٤٨) من طريق أبي عدي ومروان بن معاوية، ثلاثتهم عن بهز، به.

(٨) هو: ابن أوفى.." (١)

"نَافِعٍ الصَّائغ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذئب (١) ، عن عُقْبة بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي مَعْمَر، عَنْ مُحَمَّدِ بن عبد الرحمن بْنِ ثَوْبَان، عَنْ جَابِرِ بْنِ عبد الله، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٢) ؛ النَاسُ يَروونه (٣) عَنِ ابْنِ ثَوْبَان، عَنِ النبيِّ (ص) مُرسَلاً؛ لا يذكرون جابرًا.

---

(١) واسمه: محمد بن عبد الرحمن.

(٢) قال الشافعي: «وسمعت غير واحد من الحفاظ يرويه ولا يذكر فيه جابرًا» . وقال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٠) : «سمعت أحمد سئل عن حديث ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عُقْبَةَ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر، عن النبي (ص) : " مَنْ مسَّ ذَكرهُ فليتوضَّأ"؟ قَالَ: هذا من ابن نافع، كان لا يحسن الحديث، يريد بذلك قوله "عن جابر"، يعني: "جابرٌ": وَهَمٌ، وأن الحديث عن محمد ابن عبد الرحمن، عن النبي (ص) مرسلً» .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٤٣٦) : «وقال بعضهم: عن جابر ح، ولا يصح» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٢٤

وقال الطحاوي في"شرح معاني الآثار" (٧٤/١) : «كلُّ من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ، يقطعه، ويُوقِفه على محمد بن عبد الرحمن» . أي: يَرْوُونَهُ عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ النبي (ص) مرسلاً، كما بيَّن ذلك الطحاوي نفسُه عقب روايته له.
وخالف في ذلك ابن عبد البر فصحح في "التمهيد" (١٩٣/١٧) إسناده موصولاً.
(٣) أخرجه الشافعي في "الأم" (١٩/١) من طريق ابن أبي فديك، والطحاوي في"شرح معاني الآثار" (٧٥/١) من طريق أبي عامر العقدي، كلاهما عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ عقبة بن عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن النبي (ص) ، به.
ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٤/١) ، وفي "الخلافيات" (٥٤٤) .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ (١) الثِّقَاتُ (٢) عَنِ المَقْبُرِي، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) .
وبعضُهم يَقُولُ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) (٣) ؛
وَهُوَ الصَّحيحُ.
٣٠- وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُصْعَب بن المِقْدَام

---

(١) في (أ) : «ورواه» بالواو.
(٢) الحديث رواه الطيالسي في"مسنده" (٢٤٤٨) عن أبي معشر، وأحمد في "مسنده" (٢٥٠/٢ رقم ٧٤١٢) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٧ و٦٩١) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٣ و٣٠٣٤ و٣٠٣٥ و٣٠٣٦ و٣٠٣٧) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٣١ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠) من طريق عبيد الله بن عمر، وعبد الله بن أحمد في زياداته على "المسند" (٨٠/١ رقم ٦٠٧) من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٢) ، والحاكم في "المستدرك" (١٤٦/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٦/١) من طريق عبد الرحمن السراج، جميعهم عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هريرة، به.
وقد اختلف على أبي معشر - وهو ضعيف - وعلى عبيد الله بن عمر، كما سيأتي.
(٣) الحديث رواه النسائي في "الكبرى" (٣٠٣٨) ، والدارقطني في "الأفراد" (٣١٢/أ/أطراف الغرائب) من طريق بقية، عن عبيد الله بن عمر، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٣٩) من طريق الليث، عن أبي معشر، كلاهما (عبيد الله وأبو معشر) عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة، به.
قال الدارقطني: «تفرد به بقية، عن عبيد الله، عن المقبري، عن أبيه» .
وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٤٧) .
(٤) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٠٠/٣) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٢٨/١
(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٤٠/١

"(١) ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيرِ (٢) ، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ (ص) أَنْ يَمَسَّ الرجلُ ذَكَرَهُ بِيَمينِهِ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْرِيُّ (٣) ، عَنْ مَعْمَر، عَنْ يَحْيَى بن أبي كثير، عن عبد الله ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) .

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالا: مِنْ مُصعَب بْنِ المِقْدام.

٣١ - وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مسروق (٥) ، وسَلَمةُ بْن كُهَيْل (٦) ، ومنصورُ بْن الْمُعْتَمِر، والحَسَنُ بن

---

(١) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٨٢٤٤، ٨٢٤٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٣٣) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١١/١٣) .

قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٠٠/٣) : «هو معلول» .

(٢) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٣) روايته أخرجها ابن حزم في "المحلى" (٧٨/٢) ، وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٥) من طريق سفيان ابن عيينة، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٨) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن معمر، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» .

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٥٤) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٦٧) من طرق عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، به.

(٤) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (١٤٧/٢/مخطوط) .

(٥) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٧٩٠) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٦٤) ، والحميدي في "مسنده" (٤٣٩) ، وأحمد في "مسنده" (٢١٤/٥ رقم ٢١٨٧١) ، والترمذي في "جامعه" (٩٥) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٤٣٨/١) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٢٩ و١٣٣٣) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٧٦/١) . قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» .

(٦) لم نقف على رواية سلمة بن كهيل من هذا الوجه. والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢١٣/٥ رقم ٢١٨٥٣) ، وابن ماجه في "سننه" (٥٥٤) ، والطبراني في "الكبير" (٩٤/٤ رقم ٣٧٥٩ و٣٧٦٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٧٨/١) من طريق شعبة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التيمي، عَنِ الحارث بْن سويد، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ خزيمة، به. وقد اختلف على منصورُ بن الْمُعْتَمِر، وسيأتي بيان ذلك.." [١]

"عَمْرِو (١) بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عبد الله الجَدَلي، عَن خُزَيمة، عَنِ النبيّ (ص) ، والصَّحيحُ من حَدِيث النَّخَعي: عَنْ أبي عبد الله الجَدَلي؛ بلا عَمْرو بْن ميمون (٢) .

قَالَ أَبِي: عَن منصورٍ مُخْتَلِفٌ؛ جريرٌ الضَّبِّيُّ (٣) وأبو عبدِالصمدِ (٤)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٤١

يحدِّثان بِهِ يقولان: عَنِ ابْنِ التَّيْمِي، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عن أبي عبد الله الجَدَلي، عَن خُزَيمة. وَأَبُو الأَحْوَص (٥) يحدِّث بِهِ لا يقولُ فِيهِ: عمرو بن ميمون (٦) .

---

(١) في (ك) : «عمر» .

(٢) في (ك) زيادة: «عن النبي (ص) » .

(٣) هو: ابن عبد الحميد. وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٣٣٢) ، والطبراني في "الكبير" (٩٤/٤ رقم ٣٧٥٧) .

(٤) هو: عبد العزيز بن عبد الصمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢١٣/٥ رقم ٢١٨٥٧) ، والطبراني في "الكبير" (٩٣/٤ رقم ٣٧٥٥) .

ورواه الحميدي في "مسنده" (٤٣٨) ، وأحمد في "مسنده" (٢١٣/٥ رقم ٢١٨٥٩) ، وأبو عوانة في "مسنده" (٢٦٢/١) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٨١/١) من طريق سفيان بن عيينة، عن منصور، به.

(٥) هو: سَلاَّم بن سُلَيْم. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣١٤) ، والطبراني في "الكبير" (٩٣/٤ رقم ٣٧٥٦) .

(٦) روى الطبراني في "الكبير" (٩٩/٤ رقم ٣٧٨٩) من طريق سفيان، عن حماد ومنصور، عن إبراهيم، عن أبي عبد الله، عن خزيمة، به. ثم نقل عن عبد الله ابن الإمام أحمد قوله: «قَالَ أَبِي: **هَذَا خَطَأٌ**» . قَالَ الطبراني: «أراد أحمد بن حنبل أنه خطأ حديث منصور، عن إبراهيم، عن أبي عبد الله الجدلي، والصواب من حديث منصور: حديث عمرو بن ميمون» ، وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (١٨٠/٢-١٩١) ، و "البدر المنير" لابن الملقن (١٤٣/٢-١٤٨/مخطوط) .." [1]

"جُحَادَةَ (١) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار، عَنِ أبي هريرة: أنَّ النبيَّ (ص) خَرَج (٢) مِنَ الغائِطِ، فأُتِي بِطَعَام، فَقَالَ رجلٌ: إلا نَأْتِيكَ بِوَضُوءٍ؟ قَالَ: أُرِيدُ الصَّلاةَ؟! (٣) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ (٤) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الحُوَيرِث، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) (٥) .

قلتُ لأَبِي (٦) : الوَهَمُ مِنْ (٧) زُهَيْرٍ؟

قَالَ: لا، هُوَ مِنَ ابْنِ جُحَادَة (٨) .

---

(١) في (أ) و (ف) : «جحاد» ، وابن جحادة هذا اسمه: محمد.

(٢) في (ت) و (ك) : «يخرج» .

(٣) يعني: «أأُرِيدُ الصلاة؟!» ؛ كما في "سنن ابن ماجه"، أي: هل تراني أُريدُ الصلاة حتى أتوضَّأَ، إنما أريدُ الطعامَ!!

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢٢٢/١ رقم ١٩٣٢) ، ومسلم في"صحيحه" (٣٧٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٤٤

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (١٥٨٣) ، وفي "الأفراد": «والصواب: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنِ ابْنِ عباس» .

(٦) في (ت) و (ك) : «لأن» بدل: «لأبي» .

(٧) قوله: «من» مكرر في (أ) .

(٨) قال البزار في "مسنده" (ل١٩٢/ب/مسند أبي هريرة) : «وهذا الحديث أحسب أن محمد بن جحادة أخطأ في إسناده؛ إذ رواه عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هريرة، والصواب: ما رواه عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، هكذا رواه أيوب وابن عيينة وجماعة عن عمرو بن دينار» . اهـ.." [1]

"عاصم: أنه أتى النبيَّ (ص) فأسلمَ، فأمره أن يغتسلَ بماءٍ وسِدْرٍ؟

قَالَ: إنَّ **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ قَبِيصةُ فِي هَذَا الحديث؛ إِنَّمَا هُوَ: الثوري (١) ،

عَن الأَغَرِّ، عَن خليفة بْن حُصَين، عَنْ جَدِّهِ قيس: أَنَّهُ أتى النَّبِيّ (ص) ... ليس فيه أبوه.

---

(١) رواه عن سفيان الثوري على هذا الوجه: عبد الرزاق، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير العبدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو عامر العقدي، وعبد الله بن الوليد العدني، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ووكيع في بعض الوجوه عنه.

أما رواية عبد الرزاق: فأخرجها هو في "مصنفه" (٩٨٣٣) .

وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/٦١ رقم ٢٠٦١١) ، والترمذي في "جامعه" (٦٠٥) .

وأما رواية محمد بن كثير العبدي: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٥) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/١١٧) .

وأما رواية يحيى بن سعيد القطان: فأخرجها النسائي في "سننه" (١٨٨) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٥) ، وابن حبان (١٢٤٠) .

وأما رواية أبي عامر العقدي: فأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (١٤) ، لكن تصحف فيه «سفيان» إلى «سليمان» ، وجاء على الصواب عند ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٦٣٥٦) .

وأما رواية عبد الله بن الوليد العدني: فأخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٦٤٠) .

وأما رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد: فأخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٣٤٨) ، والطبراني في "الكبير" (١٨/٣٣٨ رقم ٨٦٦) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/١١٧) ، والبيهقي في "سننه" (١/١٧١) ، وفي "المعرفة" (١٤٢١ و١٤٢٢) ، و"الدلائل" (٥/٣١٧) .

وأما رواية أبي أسامة حماد بن أسامة: فأخرجها البيهقي في الموضع السابق من "المعرفة".

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٤٧

وأما رواية وكيع بن الجراح: فإنه اختلف عليه:

فذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/٢٩٠) أن وكيعًا أخرجه في "مسنده" عن سفيان، فقال: «عن خليفة، عن أبيه، عن جده» ، وهذا يوافق رواية قبيصة المذكورة هنا. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/٦١ رقم ٢٠٦١٥) عن وكيع مثل الرواية التي ذكرها ابن حجر.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٧/٣٦) فقال: أخبرنا وكيع؛ قال: حدثنا سفيان، عن الأغر المنقري، عن خليفة بن الحصين، عن قيس بن عاصم أنه أسلم ... الحديث.

وأخرجه البيهقي في "السنن" (١/١٧١) من طريق سعدان بن نصر؛ ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأغر بن خليفة بن حصين: أن جده قيس بن عاصم ... الحديث.

قال البيهقي: «وبمعناه رواه محمد بن كثير وجماعة، إلا أن أكثرهم قالوا: عَنْ جَدِّهِ قيس بْن عَاصِم، ورواه قبيصة بن عقبة، فزاد في إسناده» .

وللحديث طريق أخرى عن الأغر؛ فأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨/٣٣٨ رقم٨٦٧) ، و"الأوسط" (٧٠٤١) ، والبيهقي في "الدلائل" (٥/٣١٧) من طريق قيس بن الربيع، عَن الأغرِّ، عَن خليفة بْن حصين، عَنْ جَدِّهِ قيس بْن عَاصِم ... فذكره.

قال الترمذي: «حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والعمل عليه عند أهل العلم: يستحبون للرجل إذا أسلم أن يغتسل ويغسل ثيابه» .." [(١)]

"٤٠ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عليُّ بْنُ عَاصِم (٢) ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائب، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عباس، عن النبيِّ (ص) - فِي المَجْدور (٣) والمَريض -: إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، تَيمَّمَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَرَوَاهُ جريرٌ (٤) أَيْضًا، فَقَالَ: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس - رَفَعَهُ - فِي المَجْدور.

قَالَ: إنَّ **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ عليُّ بْن عَاصِم.

وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَة (٥) ، وَوَرْقَاء (٦) ، وغيرهما، عَنْ عطاء بن السَّائب،

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/١٢٠) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/١٢٧-١٢٨/مخطوط) ، ونقله ابن حجر في "التلخيص" (١/٢٥٨) ، فقال: «وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أَخْطَأَ فِيهِ عَليّ بْن عَاصِم» . اهـ.

(٢) لم نقف على روايته لهذا الحديث مرفوعًا، وقد رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/٢٢٤) من طريق يحيى ابن جعفر، عن علي بن عاصم، به موقوفًا على ابن عباس.

قال البيهقي: «ورواه إبراهيم بن طهمان وغيره أيضًا عن عطاء موقوفًا، وكذلك رواه عزرة عن سعيد بن جبير موقوفًا» .

(٣) المجدور: المصاب بالجُدَري. والجُدَري - بضم الجيم وفتحها -: قروح في البدن تتنفَّط وتتقيَّح. وقد جَدَر وجُدِر وجُدِّر، فهو مجدور ومجدَّر. انظر: "القاموس المحيط" (١/٣٨٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٥٢

(٤) هو: ابن عبد الحميد. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٢) ، وابن المنذر في "الأوسط" (١٩/٢) ، والدارقطني في "السنن" (١٧٧/١) ، والحاكم في "المستدرك" (١٦٥/١) . ومن طريق ابن خزيمة رواه ابن الجارود في "المنتقى" (١٢٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٤/١) .

قال ابن خزيمة: «هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب» .

(٥) هو: وضَّاح بن عبد الله.

(٦) هو: ابن عمر.." (١)

"عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، موقوف (١) ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ (٢) .

٤١ - وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَيْبان النَّحْوي (٤) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَن (٥) ، عَنْ أُمِّهِ (٦) ، عَنْ عائِشَة: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يتوضَّأُ بالْمُدِّ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتَادَةُ (٧) ،

عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ (ص) ؛ وهذا أشبَهُ.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغةِ ربيعةَ. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٢) رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دكين في "كتاب الصلاة" (١٥٨) ، وابن المنذر في "الأوسط" (١٩/٢) ، والدارقطني في "السنن" (١٧٨/١) من طريق عاصم الأحول، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عباس قال: رُخِّص للمريض التيمم بالصعيد.

قال الدارقطني: «رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَاصِم، عَنْ عطاء ورفعه إلى النبي (ص) ، ووقفه وَرْقَاء وأبو عوانة وغيرهما، وهو الصواب» .

(٣) نقل هذا النص بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٣٨٩/١٢) .

وانظر ما سبق في المسألة رقم (٥) .

(٤) هو: ابن عبد الرحمن. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢٨٠/٦ رقم ٢٦٣٩٣) ، والنسائي في "المجتبى" (٣٤٧) ، والطبراني في "الأوسط" (٩٣١٦) .

قال الطبراني: «لم يروه عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أمه، عن عائشة، إلا شيبان» .

(٥) في (ك) : «الحسين» . والحسن هذا هو: البصري.

(٦) في "العلل" للدارقطني (١٠٧/٥/ب) : «عن أبيه» بدل: «عن أمه» .

(٧) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٢١/٦ رقم ٢٤٨٩٧ و٢٤٨٩٨) ، وأبو داود في "سننه" (٩٢) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٦٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٨٥٨) ، وابن المنذر في "الأوسط" (١١٧/٢) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩/٢) ، والدارقطني في "سننه" (٩٤/١) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٥٩

قال العقيلي في "الضعفاء" (١٤٩/٢) : «هذا يرويه قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائشة، عن النبي (ص) بإسناد صحيح، وهو الصحيح» . اهـ. وقال الدارقطني في الموضع السابق من "العلل": «وأصحها قول من قال: عن قَتَادَةُ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عن عائشة» .." [١]

"قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق، عَنْ أم سَلَمة، عن النبي (ص) (١) .

قلتُ لأَبِي ولأَبِي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

فَقَالا: من حمَّاد (٢) .

---

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة، أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" كما سيأتي.

(٢) لأنه خالفه يحي بن سعيد القطان، ومحمد بن بشر، وعلي بن مسهر؛ فرووه عن عبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ زيد بن عبد الله، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصديق، عَنْ أم سلمة، به.

أما رواية يحي بن سعيد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣٠٦/٦ رقم٢٦٦١١) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٦٥) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٨٧٢) .

وأما روايتا محمد بن بشر وعلي بن مسهر: فأخرجهما مسلم أيضًا في الموضع السابق. وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٩٢٤/٢ رقم١٦٤٩) عن نافع بمثل رواية هؤلاء الثلاثة عن عبيد الله.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٣٤) ، ومسلم في الموضع السابق، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق الليث بن سعد، وأيوب، وموسى بن = = عقبة، وعبد الرحمن السراج، جميعهم عن نافع، كسابقه.

وأخرج ابن عدي هذا الحديث في "الكامل" (٣٣٨/٣) من طريق عبد العزيز بْنِ أَبِي روَّاد، عَنْ نَافِعٍ، عن أبي هريرة، ثم قال: «وهذا الحديث اختلف فيه على نافع على عشرة ألوان، أو قريب منه ... وكل ذلك خطأ؛ إلا من رواه عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصديق، عَنْ أم سلمة، عن النبي (ص) ، وهو الصواب» . اهـ.

وهذا هو الذي رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (٢١٩١) و (١٠٧/٥/ب - ١٠٨/أ) .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٠٣/١٦) : «وهذا عندي خطأ لا شك فيه، ولم يرو ابن عمر هذا الحديث قط - والله أعلم - ولا رواه نافع عن ابن عمر، ولو رواه عن ابن عمر ما احتاج أن يحدِّث به عن ثلاثة، عن النبي (ص) » .

وفي المسألة رقم (١٥٦٠) : «قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ ممَّن هو؟ قال: مِنْ حمَّاد» .." [٢]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٦٠

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٦٣

"يَعْقُوبُ (١) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ (٢) ؛ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائب الثَّقَفي: أَنَّهُ سَمِعَ مُحارِبَ بْنَ دِثَار يذكُرُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، بِنَحْوِ هَذَا، وَلَمْ يرفَعْه.

قَالَ أَبِي: حديثُ ابْنِ إِسْحَاقَ أشبَهُ، موقوف (٣) .

٤٩ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رواه داود ابن أَبِي هِنْدٍ (٥) ، عَنْ أَبِي الزُّبَير (٦) ، عن جابر: أنَّ (٧) النبي (ص) قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ - عَلَى مَا رَوَاهُ الثِّقات -: عَنْ أَبِي (٨) الزُّبَير (٩) ، عَنْ طَاوُسٍ، عن أبي هريرة، موقوفً (١٠) .

---

(١) هو: يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ.

(٢) هو: محمد، صاحب "المغازي". وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (١٣٩/١) من طريق ابن إسحاق، عن عطاء، عَنْ مُحارِب، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، به، موقوفًا.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابن رجب في"فتح الباري" (٣٩٧/٥) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣٧٥/٣) ، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٨٢/٣) .

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣٠٤/٣ رقم ١٤٢٦٦) ، والنسائي في "سننه" (١٣٧٨) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٤٧) ، وابن حبان في"صحيحه (١٢١٩) .

(٦) هو: محمد بن مسلم بن تدرس.

(٧) في (ت) و (ف) و (ك) : «عن» بدل: «أن» .

(٨) في (ف) يشبه أن تكون: «ابن» .

(٩) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٢٦١٣) من طريق زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي الزبير، به.

(١٠) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [١]

"٥٠ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٢) ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاء، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْت، عَنْ عِرَاك بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: سمعتُ عائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ النبيُّ (ص) قَوْمًا يَكْرهونَ استقبالَ القِبْلَة بالغائِط، فقال: حَوِّلُوا مَقْعَدَتِي (٣) إِلَى القِبْلَةِ؟

قَالَ أَبِي: فَلَمْ أَزَلْ أقفُو أَثَرَ هَذَا الْحَدِيثِ، حَتَّى كَتَبْتُ (٤) بمصر عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ بَكْرِ بْنِ مُضَر- أَوْ غَيْرِهِ - عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَر (٥) ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاك بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَة، عَنْ عائِشَة، موقوفً (٦) ؛ وهذا أشبَهُ (٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤٧١/١

(١) نقل هذا النص عن أبي حاتم: ابنُ عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/٩١) .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦١٣) ، وأحمد في "مسنده" (٦/١٣٧ رقم ٢٥٠٦٣) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/١٥٦) تعليقًا، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٤) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٣٤) ، والدارقطني في "سننه" (١/٦٠) .

(٣) في (ف) : «مقعدين» ، وفي (ك) : «مقعدي» .

(٤) في (ت) : «كتبه» ، وطمست في (ك) ، وتشبه أن تكون «كتبت» .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/١٥٦) تعليقًا.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤) .

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/١٥٦) : «قال موسى: حدثنا حماد، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ خَالِدِ بن أبي الصلت: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فقال عراك ابن مالك: سمعت عائشة: قال النبي (ص) : «حولوا مقعدي إلى القبلة» بفرجه. وقال موسى: حدثنا وُهَيب، عن خالد، عن رجل: أن عراكًا حدث عَنْ عَمْرَة، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النبي (ص) . وقال ابن بكير: حدثني بكر، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عراك، عن عروة: أن عائشة كانت تنكر قولهم: لا تستقبل القبلة، وهذا أصح» .

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص٢٤) : «سألت = = محمدًا عَن هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حديث فيه اضطراب، والصحيح عن عائشة قولها» . اهـ.

ونقل الأثرم عن الإمام أحمد قوله: «أحسن ما في الرخصة: حديث عائشة خ، وإن كان مرسلاً، فإن مَخْرَجَهُ حسن» .

قال الأثرم: قلت: عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ عائشة. فأنكره وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ ما له ولعائشة؟ **هَذَا خَطَأٌ**؛ إِنَّمَا يُرْوَى عَنِ عروة – يعني: عن عائشة خ –. نقله ابن دقيق العيد في"الإمام" (٢/٥٢٢) .

وانظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (٦٠٦) ، و"العلل" (٥/٩٥/ب) ، و"السنن" (١/٥٩) كلاهما للدارقطني، و"التمهيد" لابن عبد البر (١/٣٠٩ فما بعدها) ، و"نصب الراية" (٢/١٠٦) ، و"تهذيب الكمال" (٨/٩٢) ، و"الميزان" (١/٦٣٢) وقال: «حديث منكر» ، و"تهذيب التهذيب" (١/ ٥٢٢) ، و"تحفة التحصيل" لأبي زرعة العراقي (ص٣٤٢) .." [1]

"لأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ خِرْقَةٌ (١) ... وَمَوْقُوفٌ (٢) أشبَهُ، وَلا (٣) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا (٤) .

٥٢ – وسألتُ (٥) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ زهير (٦) ، عَن حُمَيد الطَّويل (٧) ، عَنْ أَبِي رَجَاء (٨) ، عَن عَمِّه أَبِي إدريس (٩) ، عَن بلال، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي المسح عَلَى الخُفَّيْنِ والخِمَار؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ حُمَيد (١٠) ، عَنْ أَبِي رجاء مولى أَبِي قِلابة، عَنْ أَبِي قِلابة (١١) ، عَنْ أَبِي إدريس، عَن بلال، عن النبيِّ (ص) .

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هُوَ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٧٢

(١) روى ابن المنذر في "الأوسط" (٤١٥/١) من طريق عبيد الله بن أبي بكرة، أنه رأى أنس بن مالك يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.

(٢) كذا، وهو منصوبٌ على الحال، والتقدير: «وهو أشبَهُ موقوفًا» ، لكنْ حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤) .

(٣) في (أ) : «لا» بلا واو.

(٤) أخرج الترمذي في"جامعه" (٥٣) حديث عائشة: كان لرسول الله (ص) خرقة يُنَشِّفُ بها بعد الوضوء، ثم قال الترمذي: «حديث عائشة ليس بالقائم، ولايصح عن النبي (ص) في هذا الباب شيء» .

(٥) انظر المسألة رقم (١٢) و (٧٦) و (٨٢) .

(٦) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٣٦٢/١ رقم ١١١٥) .

(٧) هو: حميد بن أبي حميد.

(٨) واسمه: سلمان، مولى أبي قِلابة.

(٩) هو: عائذ الله بن عبد الله الخَوْلاني.

(١٠) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣٧٨) ، والطبراني في "الكبير" (٣٦٢/١، ٣٦٣ رقم ١١١٥ و١١١٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦٢/١) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢٩/٦٦، ٢٣٠) .

(١١) قوله: «عن أبي قِلابة» سقط من (أ) و (ش) . وأبو قِلابة اسمه: عبد الله بن زيد.." [1]

"قَالَ: كنتُ رجلا مَذَّاءً، فاستَحْيَيْتُ أنْ أسألَ رسولَ الله (ص) (١) ، فأمرتُ المِقْدَادَ بْن الأسود أن يسأل (٢) النبيَّ (ص) ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** بِهَذَا الإِسْنَادِ (٣) ؛ إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش (٤) ، عَن مُنْذِرٍ الثوري (٥) ، عَنِ ابْنِ الحنفيَّة (٦) ، عَن عَليّ.

قلتُ لأَبِي: مَن محمَّد بن عبد الرحمن هَذَا؟

قَالَ: لا أعرِفُهُ، ولا أعرفُ أحدًا يُقالُ لَهُ: محمَّد بن (٧) عبد الرحمن يحدِّثُ عَن الأعمش (٨) ، ومحمدُ بنُ عبد الرحمن الكوفيُّ

---

(١) في (ت) و (ف) و (ك) : «النبي (ص) » .

(٢) في (ت) و (ك) : «فسأل» بدل: «أن يسأل» .

(٣) ذكر البزار في "مسنده" (٣٦/٣) حديثًا ليحيى بن الجزار عن علي مرفوعًا: «شغلونا عن الصَّلاة الوسطى ... » الحديث، ثم قال: «ولا نعلم روى يحيى الجزار عَنْ عَلِيّ بْنِ أَبِي طالب ح إلا هذا الحديث» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٧٤

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن عبد الرحمن من "لسان الميزان" (٥/٢٥٠) : «روى عنه سعيد بن بشير حديثًا إسناده خطأ» .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٢) ، ومسلم في "صحيحه" (٣٠٣) .

(٥) هو: ابن يعلى.

(٦) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَليّ بْن أبي طالب.

(٧) قوله: «محمد بن» سقط من (أ) و (ش) .

(٨) قال الحافظ في "اللسان" (٥/٢٥٠) بعد أن ذكر كلام أبي حاتم: «وفي الحصر نظر؛ فإن المذكور بعده يرد عليه» ، ثم قال في الترجمة التي بعده: «محمد بن عبد الرحمن القشيري الكوفي، عن الأعمش» وأخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤١٦) حديثًا من طريق محمد بن عبد الرحمن أبي المنذر الطفاوي، عن سليمان الأعمش.." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوُونَهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَة (٢) ، عن النبيِّ (ص) مُرسَلاً (٣) ؛ والحديثُ هذا (٤) .

---

(١) هو: عبد العزيز بن جُريج.

(٢) كذا وقع هنا وفي المسألة الآتية برقم (٥١٢) بذكر «ابن أبي مليكة» ، وكذا نقل ابن دقيق العيد وابن عبد الهادي وابن الملقن عن أبي حاتم. ولم نقف عليه.

وقال ابن دقيق العيد: «هذا لون آخر، ينبغي أن يتتبع بالكشف» .

والمشهور أن أصحاب ابن جريج يروونه، عنه، عن أبيه، مرسلاً. ومن هذا الوجه رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٣٦١٨) ، والدارقطني في "سننه" (١/١٥٥) .

ومن طريق عبد الرزاق رواه الدارقطني في "السنن" (١/١٥٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/١٤٢-١٤٣) . وانظر "الخلافيات" للبيهقي (٢/٣٢٤) فما بعدها.

(٣) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/١٥٣) : «وقال أبوحاتم الرازي: ليس هذا الحديث بشيء؛ إنما هو: مرسل» .

(٤) قال أحمد: «هكذا رواه ابن عياش. إنما رواه ابن جريج فقال: عن أبي، وإنما هو عن أبيه، ولم يسمعه من أبيه، وليس فيه عائشة، ولا النبي (ص) » . اهـ. نقله عنه ابن عدي في "الكامل" (٥/٢٩٠) ، ثم قال ابن عدي: «وهذا غير محفوظ عن ابن جريج، إنما يرويه عنه إسماعيل بن عياش، وابن عياش إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق، فإن حديثه عنهم ضعيف، وإذا روى عن أهل الشام فهو أصلح» . اهـ.

وقال الدارقطني في "السنن" (١/١٥٤) : «كذا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مليكة، عن عائشة. وتابعه سليمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يَرْوُونَهُ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أبيه مرسلاً» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٨١

وقال في"العلل" (٥/٨٩/ب) عن هذا الحديث: «يرويه ابن جريج، واختلف عنه: فرواه إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ ابْنِ جريج، عن أبيه، وعن ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وعن عطاء بن عجلان، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عائشة. وخالفه أصحاب ابن جريج، منهم: حجاج، وعثمان بن عمر، وعمر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الوهاب بن عطاء؛ رووه عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ مرسلاً، ولم يذكروا ابن أبي مليكة، وهو الصواب» . اهـ.

وقوله: «عمر بن عبد الله الأنصاري» كذا في الأصل!! وصوابه: «محمد بن عبد الله الأنصاري» . انظر"السنن" له (١/١٥٥) .

ونقل الدارقطني في هذا الموضع عن محمد بن يحيى قوله: «وأما حديث ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مليكة، عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش – فليس بشيء» .

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢٥٥) : = = «وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش، والمحفوظ ما رواه الجماعة عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبي (ص) مرسلاً» . اهـ. وقال في "الخلافيات": «هكذا رواه إسماعيل بن عياش – وهو ممن لا تقوم به الحجة – عن ابن جريج، عن عبد الله بن أبي مليكة، رواه أيضًا مرَّةً عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبي (ص) نحو رواية الجماعة، ومرَّةً عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة، عن النبي (ص) ، وهو وهمٌ» .

وضعفه ابن حزم في "المحلى" (١/٢٧٥) .

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/١٦١) : «الصحيح أن هذا الحديث مرسل» . وقال الشافعي في حديث ابن جريج عن أبيه: «ليست هذه الرواية بثابتة عن النبي (ص) » نقله البيهقي في "السنن" (١/١٤٣) .." [1]

"عبد الله، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَن عمَّار، عن النبيّ (ص) ؛ في التيمُّم؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ مالك (١) ، وابن عُيَينة (٢) ، عَن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ، عَن عَمَّار، وَهُوَ الصَّحيحُ، وهما أحفَظُ.

قلتُ: قد رَوَاهُ يونسُ (٣) ، وعُقَيْلٌ (٤) ، وابنُ أَبِي ذئب (٥) ، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله (٦) بن عبد الله، عن عمَّار (٧) ، عن النبيِّ (ص) ، وهُمْ أَصحابُ الكُتُب!

فَقَالا: مالكٌ صاحبُ كتاب، وصاحبُ حِفْظ (٨) .

---

(١) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٣١٥) ، وابن حبان (١٣١٠) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٩/٢٨٣-٢٨٤) .

(٢) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٤٣) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٨) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/٤٧) .

(٣) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/٣٢١ رقم ١٨٨٩٣) ، وأبو داود في "سننه" (٣١٨) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٨٣

(٤) هو: ابن خالد.

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٦٧٢) ، وأحمد في "مسنده" (٣٢٠/٤ رقم ١٨٨٨٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٦٣٣) .

(٦) في (ك) : «عبد الله» بدل: «عبيد الله» .

(٧) قال المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (٢٠٠/١) ، والزيلعي في "نصب الراية" (١٥٥/١) : «وهو منقطع؛ فإن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر» . اهـ.

(٨) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥٦/٢) : «وهذا حديث منكر جدًّا، لم يزل العلماء يُنكرونه، وقد أنكره الزهري راويه، وقال: هو لا يَعتبر به الناسُ؛ ذَكَره الإمام أحمد، وأبو داود، وغيرُهما. وروي عن الزهري أنه امتنع أن يُحَدِّث به، وقال: لم أسمعه إلا من عُبَيْدِ الله! وروي عنه أنه قال: لا أدري ما هو! وروي عن مكْحُولٍ أنه كان يَغضب إذا حدَّث الزهريُّ بهذا الحديث، وعن ابن عُيَيْنَةَ أنه امتَنع أن يُحَدِّث به، وقال: ليس العملُ عليه. وسئل الإمام أحمدُ عنه، فقال: ليس بشيْء. وقال أيضًا: اختلفوا في إسناده، وكان الزهري يَهابُه، وقال: ما أرى العملَ عليه» .." [1]

"عُتْبة، عَنْ أُمِّ حَبِيبة – وَكَانَتْ خالَتَهُ – قالتْ (١) : دخلتُ (٢) عَلَيْهَا، فسَقَتْني شَرْبَةً مِنْ سَوِيق، فقالت: يا ابنَ أَخِي! توضَّأْ؛ فإنَّ رسولَ اللَّهِ (ص) أَمَرَنَا أَنْ نتوضَّأَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

فَقَالَ (٣) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هو: الزُّهْري (٤) ، عن أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ: «قالت» بتأنيث الفعل على أنَّ التي قالت هي أمُّ حبيبة، وهذا لا ينتظم مع المقول بعده، والصواب أنَّ القائل: «دخلتُ عليها» هو الراوي عنها وهو ابن أختها، فالجادَّة أن يقال: «قال: دخلتُ عليها» ؛ كما في جميع مصادر التخريج.

لكنَّ ما وقع في النسخ عندنا من تأنيث الفعل له وجه من العربية، وهو أنَّ مجاورة الفعل للاسم المؤنَّث قبله جعله في الصورة مؤنَّثًا، وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى ضمير المذكَّر، وللجوار تأثير في جوانب عدة من العربية. وانظر التعليق على نحو ذلك في المسألة رقم (٥٤– الوجه الثالث) .

(٢) في (ف) : «دخل» .

(٣) في (ت) و (ف) و (ك) : «قال» .

(٤) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٦٦٥) من طريق معمر، و (٦٦٦) من طريق ابن جريج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٠ و٥٥١) ، والطبراني في "الكبير" (٢٣٨/٢٣ و٢٣٩ رقم ٤٦٤ و٤٦٩) من طريق عثمان بن حكيم، وعبد الرحمن بن عبد العزيز، وأحمد في "مسنده" (٣٢٧/٦ رقم٢٦٧٧٩) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٤٥) من طريق ابن أبي ذئب، وأحمد (٣٢٨/٦ رقم ٢٦٧٨٤) ، والطبراني في "الكبير" (٢٣٩/٢٣ رقم ٤٦٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤٨٩/١

وأحمد (٣٢٨/٦ رقم٢٦٧٨٥) ، والطبراني (٢٣٩/٢٣ رقم ٤٦٨) من طريق محمد بن إسحاق، والنسائي في "سننه" (١٨١) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٣/١) من طريق بكر بن سوادة، والنسائي في "سننه" (١٨٠ و١٨٦) من طريق الزُّبَيْدي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٣/١) من طريق عبد الرحمن بن خالد، والطبراني (٢٣٨/٢٣ رقم ٤٦٦) من طريق صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، به.

رواه أحمد (٣٢٦/٦ و٣٢٧ رقم٢٦٧٧٣ و٢٦٧٨٢) ، وأبو داود في "سننه" (١٩٥) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٢/١-٦٣) ، والطبراني (٢٣٩/٢٣ رقم ٤٧٠) من طريق يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سلمة، به.." [(١)]

"حُمْران، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النبيّ (ص) (١) .

٧٢ - وسمعتُ (٢) أَبِي وحدَّثنا عَنْ حَرْملة (٣) ، عَنِ ابْنِ وَهْب (٤) ، عَنِ ابْنِ لَهِيعة (٥) ، عَنِ الضَّحَّاك بْنِ شُرَحْبِيل، عن زيد ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمر بن الخطاب ح: رأيتُ رسولَ الله (ص) عَامَ الحُدَيْبِيَةِ توضَّأ مَرَّةً مرَّة.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ (٦) : زَيْدٌ (٧) ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسار، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النبيّ (ص) (٨) .

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٢٤/٣) : «وروى هذا الحديث مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَن حمران، عن عثمان، فرواه عنه عبد الملك بن عمير، ولم يُختَلَفْ عنه. ورواه عاصم بن بَهْدَلَة، عن موسى بن طلحة، واختُلِف عنه، فقال حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: عَنْ عَاصِمٍ، عن موسى بن طلحة، وخالفه أبو عوانة، فرواه عن عاصم، عَنِ المسيب بْن رافع، [عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ] ، عَن حمران. وقول أبي عوانة أشبه بالصواب» . اهـ.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (٩/٨-١٠) .

(٣) هو: ابن يحيى.

(٤) هو: عبد الله.

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢٣/١ رقم ١٤٩) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٢) من طريق حسن بن موسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٩/١) من طريق أسد، كلاهما عن ابن لهيعة، به.

ورواه أحمد في "مسنده" (٢٣/١ رقم ١٥١) ، وابن ماجه في "سننه" (٤١٢) ، والبزار في "مسنده" (٢٩٢) من طريق رشدين بن سعد، عن الضحاك، به.

(٦) قوله: «هو» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٥٧) .

(٨) قال الترمذي في "جامعه" (٤٢) : «وحديث ابن عباس أحسنُ شيء في هذا الباب وأصح. وروى رِشْدين بن سعد وغيره هذا الحديث عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنّ النبي (ص) توضأ مرة مرة، وليس هذا بشيء، والصَّحيحُ ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد وسفيان الثوري وعبد العزيز بن محمد، عَنْ زَيْدِ بْنِ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤٩٣

أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عباس، عن النبي (ص) » . اهـ.

وقال البزار: «وهذا الحديث خطأ، وأحسب أن خطأه أتى من قبل الضحاك بن شرحبيل، فرواه عنه رِشْدين بن سعد وعبد الله بن لهيعة، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أبيه، عن عمر. والصَّواب ما رواه الثقات عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عباس» .

وقال العقيلي في "الضعفاء" (٢/٢٦٣) : «وقال ابْنِ لَهِيعَةَ: عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن أبيه، عن عمر. ورواه سفيان الثوري ومعمر وداود ابن قيس الفَرَّاء وعبد العزيز بن الدَّرَاوَرْدي، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابن عباس، عن النبي (ص) ، وهذه الروايةُ أولى» . اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢/١٤٤) عن هذا الحديث: «يرويه ابن لهيعة ورِشْدين بن سعد، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عمر، وخالفه عبد الله بن سنان، فرواه [عَنْ] زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابن عمر، عن النبي (ص) ، وكلاهما وهمٌ. والصواب: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عباس. كذا رواه الحفاظ عن زيد بن أسلم» . اهـ.

وانظر "الكامل" لابن عدي (٤/٢٤٧) .." [١]

"قَالَ أَبِي: هَذَا عِنْدِي خطأٌ (١) ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَشْعَثُ (٢) ، عَنِ الحَسَن (٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) .

قلتُ لأَبِي: مِمَّن الْخَطَأُ؟

قَالَ: مِنْ أَحَدِهِمَا: إِمَّا مِنِ ابْنِ شُرَحبيل، وَإِمَّا مِنْ عِيسَى (٤) .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لا أحفَظُ مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ إِلا هَكَذَا.

قلتُ: فَيُمْكِنُكَ أَنْ تقولَ: خطأٌ؟

قَالَ: لا! رَوَى قَتَادَةُ (٥) ، عَنِ الحَسَن، عَنْ أَبِي رَافِعٍ (٦) ، عَنْ أَبِي

---

(١) وكذا قال النسائي، وقال الدارقطني في "العلل" (٨/٢٥٩) : «وهو غريب وليس بمحفوظ عن ابن سيرين» .

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/٤٧٠-٤٧١ رقم ١٠٠٨٣) . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢) من طريق يونس بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٢٧) من طريق جرير بن حازم، كلاهما عن الحسن، به.

(٣) هو: البصري.

(٤) قال النسائي في "الكبرى": «**هذا خطأ**، ولا نعلم أحدًا تابع عيسى بن يونس عليه، والصواب: أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هريرة، والحسن لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» . اهـ.

وقال ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/١٦) : «لم يتبين لأبي حاتم ممن الخطأ عنده، والنسائي أخرج الحديث، عن إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، عن عبد الله بن يوسف، عن عيسى بن يونس، وهذا يبرئ ابن شرحبيل من نسب الخطأ

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم ٥٠٤/١

إليه» .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٩١) ، ومسلم في "صحيحه" (٣٤٨) .

قال الدارقطني في "العلل" (٨/٢٥٩) بعد أن ذكر الخلاف فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «وَالصَّحِيحُ: عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) » .

(٦) هو: نُفَيع الصائغ.." [١]

"فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قولَه (١) .

١١٧- وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمد بن أبي (٣) عَدِيٍّ (٤) ،

---

(١) يعني: عن ابن عمر مِنْ قولِهِ، فحذف حرف الجر «من» ؛ فانتصب «قوله» على نزع الخافض. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢) .

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/١٨٦) ، وابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (١/٢٣٦) ، وابن القيم في "تهذيب السنن" (١/١٨٣) ، وابن رجب في "فتح الباري" (١/٤٣٧) ، وابن التركماني في "الجوهر النقي" (١/٣٢٦) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/١٨٤/مخطوط) ، وابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/٤٦٠) .

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) ، وفي موضعها إشارة لَحَق، ولكن لم يظهر شيء في المصورة.

(٤) هو: محمد بن إبراهيم. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٨٦) ، والنسائي في "سننه" (٢١٥ و٣٦٢) ، والدارقطني في "سننه" (١/٢٠٦) ، والحاكم في "المستدرك" (١/١٧٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٣٢٥) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا محمد بن أبي عدي من كتابه، به.

ورواه أبو داود (٢٨٦) ، والنسائي (٢١٦ و٣٦٣) ، والدارقطني (١/٢٠٧) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابن أبي عدي من حفظه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُروة، عَنْ عَائِشَةَ، عن فاطمة، به.

ومن طريق النسائي رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٧٢٩) .

ونقل البيهقي عن عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: كان ابن أبي عدي حدثنا به عن عائشة ثم تركه. وقال النسائي: «قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ واحد لم يذكر أحد منهم ما ذكره ابن أبي عدي» .." [٢]

"ضَرْبَتَيِن (١) » ؟

قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو موقوفٌ (٢) .

---

(١) كذا في جميع النسخ بالياء قبل النون: «ضربتين» ، والجادَّة: «في التيمُّمِ ضربتان» ، خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، لكنَّ ما

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٥١٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٥٧٥

في النسخ يخرَّج على وجهين صحيحين في العربية:
الأوَّل: بالألف الممالة قبل النون من «ضَرْبَتَينِ» ، على أنها مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالألف؛ وإنما كتبت ياءً لإمالتها، بسبب كسرة النون، وتنطق بالألف الممالة لا بالياء الخالصة، والجملةُ على هذا اسمية؛ كأنه قال: «في التيمُّمِ ضربتان» . انظر في الإمالة: التعليق على المسألة رقم (٢٥) ، (١٢٤) .
والثاني: بالياء المحضة قبل النون، على أنها مثنًّى منصوبٌ على نزع الخافض، كأنَّه قال: «عن النبي (ص) في التيمُّم بضربتَيْنِ» ، حُذِفَ الخافضُ (الباء) ؛ = = فانتصب ما بعده «ضربتَيْنِ» ، على نزع الخافض، أي: على حذفِ الجارِّ. وقد تقدَّم التعليق عليه في المسألة رقم (١٢) .
(٢) روى العقيلي بسنده إلى ابن معين أنه قال: «محمد بن ثابت العبدي ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير» . وقد وقع في طبعتي "الضعفاء": «الحسن بن ثابت» بدل: «محمد بن ثابت» !
وقال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: روى محمد بن ثابت حديثًا منكرًا في التيمم» . وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥١/١) : «وخالفه أيوب وعبيد الله والناس فقالوا: عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ فعله» .
وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٢١٦/٧ رقم١٢٠١) : «سمعتُ أبي يقول - وسألته عن محمد بن ثابت العبدي؟ فقال-: ليس هو بالمتين، يكتب حديثه، وهو أحب إليَّ من أبي أمية بن يعلى وصالح المُرِّي، روى حديثًا منكرًا» .
ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": «لم يتابع أحدٌ محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين، عن النبي (ص) ، ورووه فعلَ ابن عمر» .
وصوَّب العقيلي في "الضعفاء" (٣٩/٤) وقفه على ابن عمر.
وقال البيهقي: «وقد أنكر بعض الحفاظ رفع هذا الحديث على محمد بن ثابت العبدي؛ فقد رواه جماعةٌ عن نافع من فعل ابن عمر» .
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٤١/٢) : «ورفعه منكر عند أئمة الحفاظ، وإنما هو موقوف عندهم؛ كذا قاله الإمام أحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والبخاري والعقيلي والأثرم. وتفرد برفعه محمد بن ثابت العبدي، عن نافع، والعبدي ضعيف. وذكر الأثرم عن أبي الوليد أنه سأل محمد بن ثابت هذا: من الذي يقول: النبي وابن عمر؟ فقال: لا أدري» .
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٧٢/١-٧٣) : «وفي إسناده محمد بن ثابت العبدي، وقد ضعفه بعض الحفاظ، ووثقه بعضهم، وقد خولف في هذا الحديث، فرواه الثقات من فعل ابن عمر، قاله البخاري وأبو زرعة وابن عدي. وقال الخطابي: هذا حديثٌ لا يصح، وقال البيهقي: رفع هذا الحديث غير منكر» .
وتعقب ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص١١٨-١٢٤) كلام البيهقي قائلاً: «وفي تصليحه لحديث محمد بن ثابت العبدي وغيره من الأحاديث التي أنكرها الأئمة في هذا الباب - نظر من وجوه كثيرة» .
وانظر "تاريخ بغداد" (٣٤٤/٥) .

والحديث رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٨١٨) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٧٣) من طريق أيوب، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/٤٨-٤٩) من طريق عبيد الله بن عمر، كلاهما عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، به، موقوفًا.

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/٣٩) .

ورواه عبد الرزاق (٨١٧) من طريق سالم، عن ابن عمر، به.

ومن طريق عبد الرزاق رواه ابن المنذر (٢/٤٨) .

ونقل المزي في "التحفة" (٨٤٢٠) عن أبي داود قوله في "كتاب التفرد": «وروى أيوب ومالك وعبيد الله وقيس ابن سعد ويونس الأيلي وابن أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر أنه تيمم ضربتين للوجه واليدين إلى المرفقين» .." [1]

"ومنهم مَنْ يَقُولُ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَمَّن حدَّثه، عَنْ عُمَارة بْنِ خُزَيمة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الحديثُ حديثُ وَكِيعٍ وعَبْدَة (١) .

١٤٠- وسُئِلَ (٢) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيمان (٣) ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الزُّهْري، عَنْ (٤) عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أيُّوبَ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: عَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الزُّهْري (٥) ، عَنْ عُبَيد بْنِ السَّبَّاق؛ يَعْنِي: عن النبيِّ (ص) مُرسَلاً (٦) .

---

(١) ذكر البيهقي في "السنن" (١/١٠٣) هذا الاختلاف على هشام بن عروة، وقال: «وكان ابن المديني يقول: الصواب رواية الجماعة عن هشام، عن عمرو بن خزيمة» . ونقل الترمذي في"العلل الكبير" عن البخاري قوله: «الصحيح ما روى عبدة ووكيع» . وانظر "التمهيد" لابن عبد البر (٢٢/٣٠٨-٣٠٩) .

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص١٤٤) ، ونقله ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/٢٠٤) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/١١٧) بتصرف. ووقع عند ابن الملقن: «سألت أبا زرعة» .

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/١٤٩ رقم٣٩٧١) .

(٤) في (ت) تشبه أن تكون: «عمن» .

(٥) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/٦٥) .

ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "الأم" (١/١٩٦-١٩٧) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠١٦) ، ومسدَّد في "مسنده"، كما في "المطالب العالية" (٦٩٥) .

(٦) قال الدارقطني في"العلل" (٦/٩٥) : «وهو وهمٌ؛ وإنما رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السبَّاق مرسلاً عن النبي (ص) ؛ قال ذلك مالك بن أنس وغيره، ومعاوية الصدفي ضعيف، حدَّثهم بالري بأحاديث من حفظه، وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة، يشبه أن يكون من كتابه» .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٦٠٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٦٠٨

"١٤٥ – وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعْبَة (٢) ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَة، عَنْ عَبْدِ خَيرٍ (٣) ، عَن علي ح؛ فِي الوُضُوء ثلاثًا.
وَرَوَاهُ أَبُو عَوانَة (٤) ، وزائدة (٥) ، عن خالد ابن عَلْقَمَة، عَنْ (٦) عبدِ خَيرٍ، عَنْ علي، عن النبيّ (ص) ؛ فِي الوُضُوء؟
فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهِمَ فِيهِ شُعْبَة (٧) ؛
إِنَّمَا أَرَادَ خالدَ بنَ عَلْقَمَة،

---

(١) نقل هذا النص ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص١٦٣) .
(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٢) ، وأحمد في "مسنده" (١/١٢٢ و١٣٩ رقم ٩٨٩ و١١٧٨) ، وأبو داود في "سننه" (١١٣) ، والنسائي في "سننه" (٩٣) ، والبزار في "مسنده" (٧٩٣) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٥) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٣٥) . ومن طريق الطيالسي رواه الخطيب في "الموضح" (٢/٧٨) .
(٣) هو: ابن يزيد الهمداني.
(٤) هو: الوضَّاح بن عبد الله. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/١٥٤ رقم ١٣٢٤) ، وأبو داود في "سننه" (١١١) ، والنسائي في "سننه" (٩٢) ، وعبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/١٤١ رقم ١١٩٩) .
(٥) هو: ابن قدامة. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/١٣٥ رقم ١١٣٣) ، والبزار في "مسنده" (٧٩١) ، وأبو داود في "سننه" (١١٢) ، والنسائي في "سننه" (٩١) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٦) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٣٥) .
قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن خالد ابن عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خير، عَنْ علي، ولا نعلم أحدًا أحسن له سياقة ولا أتم كلامًا من زائدة» .
(٦) في (ت) و (ك) : «بن» بدل: «عن» .
(٧) وحكى عبد الله بن أحمد في "العلل" (١٢١٠) عن أبيه قوله: «أخطأ شعبة فِي اسْمِ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فقال: مالك بن عُرْفُطَةَ» .
وأخرج الخطيب في "الموضح" (٢/٧٩) عن علي بن المديني قوله: «وأما حديث عبد خير، عن علي في الوضوء: فهذا حديث كوفي، وإسناده صالح، رواه مشيخة عَنْ عَبْدِ خير، عَن عَليّ، لم يبلغنا عنهم إلا خير؛ منهم خالد بن علقمة، فرواه عنه زائدة وشريك، وشعبة، وكان يخالفهم في الاسم؛ يقول: مالك بن عرفطة، ورواه أبو عوانة، وكان زمانًا – فيما بلغني عنه – يرويه عن هذا الشيخ ويقول: مالك بن عرفطة – كما قال شعبة – ثم رجع أبو عوانة إلى كتابه فوجده خالد بن علقمة» .
ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٠٢٠٣) عن أبي داود أنه قال – في رواية أبي الحسن بن العبد –: «مالك بن عرفطة إنما هو: خالد بْن علقمة، أخطأ فيه شعبة ... » ، ثم ذكر عن أبي عوانة نحو ما قَالَ عَلِيّ بْن الْمَدِينِيّ.
وأخرج الترمذي في "جامعه" (٤٩) هذا الحديث من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد خير، ثم قال: «وقد رواه زائدة

بن قدامة وغير واحد، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد خير، عن علي ح؛ حديث الوضوء بطوله، وهذا حديث حسن صحيح. وروى شعبة هذا الحديث عن خالد بن علقمة، فأخطأ في اسمه واسم أبيه، فقال: مَالِكِ بْنِ عُرْفطة، عَنْ عَبْدِ خير، عن علي» .

وقال البزار في "مسنده" (٧٩٣) : «ورواه شُعْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفطة فأخطأ في اسمه واسم أبيه، وإنما هو: خالد بن علقمة» . وقال النسائي (٩٣) : «**هذا خطأ**، والصواب: خالد بن علقمة؛ ليس مالك بن عرفطة» .

وقال عبد الله بن أحمد في "المسند" (١٢٢/١ رقم٩٨٩) : «هذا أخطأ فيه شعبة؛ إنما هو: عن خالد ابن علقمة، عن عبد خير» .

وسئل الدارقطني في "العلل" (٤٢٤) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه عن عبد خير جماعة، اختلفوا عليه ... » ، ثم شرع في ذكر الاختلاف إلى أن قال (٤٩/٤) : «فأما شعبة: فوهم فِي اسْمِ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فسمَّاه خالد بن عرفطة (كذا!) » .

وجاء في هامش نسخة خطية "العلل" للدارقطني: «فائدة: قول الحافظ الدارقطني: فسماه خالد بن عرفطة ليس بذلك؛ بل سماه: مالك بن عرفطة، فوهم في اسمه واسم أبيه» .

وذكر الخطيب في"الموضح" (٧٧/٢-٨٠) خالد بن = = علقمة، ثم قال: «وهو مالك بن عرفطة الذي روى عنه شعبة هذا الحديث، وكان شعبة يخطئ في اسمه ونسبه» . وانظر المسألة رقم (١٥٦٣) و (١٥٧٨) .." [١]

"١٧١ - وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سُلَيمان الواسِطي، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي (٢) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عمرو، عن عُبَيدالله (٣) بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: أنَّ النبيَّ (ص) توضَّأَ ثلاثًا ثلاثًا، وَمَرَّةً مرَّةً؟ فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ لَيْسَ فِيهِ: «عَنْ أَبِيهِ» ؛ حدَّثنا أبو الوليد الطَّيَالسي (٤) ، عن عبد العزيز بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أبي عمرو (٥) ، عن

---

(١) نقل هذا النص ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٤-٢٢٥) ، ثم قال: «وهذا الحديث هو آخر الجزء الأول من كتاب العلل» .

(٢) هو: عبد العزيز بن محمد. ورواية سعيد بن سُلَيمان الواسِطي عنه؛ أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٠/١ و٣٦) ، والروياني في "مسنده" (٧٢٧) ، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٧) ، وابن الهيثم في "فوائده" رواية أبي نعيم - كما في "إتحاف المهرة" (٢٣٦/١٤) - من طريق سعيد بن سليمان، عَنِ الدَّراوردي، عَنْ عَمْرِو بْنِ أبي عمرو، عن عبد الله بن عُبَيدالله بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن أبي رافع، به. فالظاهر أنه سقط من إسناد ابن أبي حاتم قوله: «عبد الله ابن» . وليس عند الروياني والطبراني قوله: «عن أبيه» ، وهي ثابتة في "مجمع البحرين" للهيثمي (٤٠٤) . قال الطبراني: «لا يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي رافع إلا بهذا الإسناد، تفرد به الدراوردي» .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم١/٤١٦

(٣) الظاهر أن صوابه: «عن عبد الله بن عبيد الله» كما يتضح من التخريج والتعليق آخر المسألة.

(٤) هو: هشام بن عبد الملك. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٤٤/١) ، والطبراني في "الكبير" (٣١٧/١ رقم ٩٣٧) .

ورواه البزار في "مسنده" (٢٧٢/كشف الأستار) من طريق أحمد بن أبان، والطبراني في "الكبير" (٣١٧/١ رقم ٩٣٧) من طريق القعنبي، والدارقطني في "السنن" (٨١/١) من طريق عبد الله بن عمر الخطابي، جميعهم عن الدراوردي، به.

(٥) في (أ) : «عمر» ، ولم تتضح في مصورة (ش) .." [1]

"فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: إسماعيلُ ابن مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، بدَلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (١) .

١٧٤ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَوْف، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَيَّاش، عَنْ شُعَيْب بْنِ أَبِي حَمْزَة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنكَدِر، عَن جَابِرٍ؛ قَالَ: كَانَ آخِرَ الأمرِ من رسول الله (ص) تَرْكُ الوُضُوء مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟

فَقَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُضطَرِبُ الْمَتْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَنَّ النبيَّ (ص) أَكَلَ كَتِفًا، ثُمَّ صلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّ (٣) ؛ كَذَا رَوَاهُ الثقاتُ عَنِ ابْنِ الْمُنكَدِر،

---

(١) قال ابن عبد الهادي في "شرح العلل": «ولم يرو أحد من أئمة الكتب الستة حديث الزُّبَيدي عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي، وليس عندي من "معجم الطبراني" شيء في هذا الموضع فأكشفه منه، والله أعلم» . اهـ.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٧١/١) : «وقال بعضهم: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إسماعيل، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، عن النبي (ص) ، في المسح. قال أبو عبد الله: وهو وهم، والصحيح: إسماعيل بن محمد» .

وأصل حديث المغيرة - من غير رواية الزبيدي - أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٢) ، ومسلم (٢٧٤) ، وانظر المسألة رقم (٨) و (٦٥) و (٨٢) و (١٦٠) ، و (١٨٢) .

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٣/٧) الخلاف في هذا الحديث ومما قاله: «قد روى هذا الحديث يونس ابن يزيد الأيلي وعمرو بن الحارث وابن جريج وابن إسحاق وصالح بن أبي أخضر، عن الزهري، عن عباد ابن زِيَادٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عن أبيه، وهو الصَّحيح عن الزهري» .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٨) .

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «ولم يتوضَّأْ» ، وقد وجَّهنا صحة ما وقع في النسخ هنا في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٦٨) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٤٩/١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٧/٢

"وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ حدَّث مِنْ حِفظِهِ؛ فوَهِمَ فِيهِ.

١٧٥ – وسمعتُ (١) مُحَمَّدَ بْنَ عَوْف الحِمصي الطَّائي، وحدَّثنا عَنْ مُوسَى بْنِ أيُّوب النَّصِيبِي، عَنْ يُوسُفَ بْنِ شُعَيب الخَوْلاني – وَكَانَ يسكُنُ اللاَّذِقِيَّة (٢) – عَنِ الأَوْزَاعِيّ (٣) ، عَنْ حَسَّانَ بنِ عَطِيَّة، عَنْ جَابِرِ بن عبد الله، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق: أَنَّهُ أكلَ مع النبي (ص) لَحْمًا، ثم صلَّى ولم يتوضَّ (٤) .

فسمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَوْف يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَروِيه النَّاسُ: عَنْ عَطَاءٍ (٥) ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أبي بكر، موقوفً (٦) .

---

(١) نقل هذا النص ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص٢٣١) ، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤٦٨/٢) ، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٩٧/٨) .

(٢) قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (٥/٥) : «اللاذقية ... : مدينةٌ في ساحل بحر الشام، تُعَدُّ من أعمال حِمْص، وهي غربي جبلة؛ بينهما سِتَّةُ فراسخ، وهي الآن من أعمال حلب» .

(٣) هو: عبد الرحمن بن عمرو.

(٤) كذا في جميع النسخ، وانظر تخريجها اللغوي في التعليق على المسألة رقم (١٦٨) .

وأما الحديث، فقد قال ابن عبد الهادي في "شرح العلل": «ولم يرو هذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة، ولم أره في "المعجم الكبير" للطبراني، ولا "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي» . اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٥) هو: ابن أبي رباح. وروايته أخرجها عبد الرزاق في "مصنفه" (٦٤٧ و٦٦٤) من طريق ابن جريج ويحيى بن ربيعة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٧/١) من طريق رباح بن أبي معروف، ثلاثتهم عن عطاء، به. ورواه الطحاوي (٦٧/١) من طرق عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، به موقوفًا.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو منصوبٌ على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٢٢/١ رقم٢٧) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «ولا يثبت هذا؛ لأن الراوي له عن الأوزاعي ضعيف، وحسان بن عطية لم يدرك جابرًا» . وقال: «والصواب قول من قال: جابر عن أبي بكر؛ من فعله» .."
(١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ لَيْسَ فِيهِ الحَكَمُ؛ إِنَّمَا هُوَ: مَنْصُورٌ (١) ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيدة نفسِهِ، عن البراء، عن النبيِّ (ص) . (٢)

١٧٨– وسُئِلَ (٣) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو نُعَيم، عَنْ شَيْبان النَّحْوي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى دَوْس؛ أَنَّهُ سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ سمع عائِشَة تقول لعبد الرحمن بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَسْبغِ الوُضُوءَ؛ فإِنِّي سمعتُ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٨

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٧) ، ومسلم (٢٧١٠) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم.

(٢) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١٠٩/١١) – بعد أن ذكر قول أبي حاتم هذا –: «قلت: فهو من المزيد في متصل الأسانيد» .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨) ، ونقلها ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٩) بتمامها، ونقل بعضها مغلطاي في"شرح ابن ماجه" (٣٤٨/١) ، وانظر المسألة (١٩٤) .." [1]

"يُوسُفَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ ثَوْر، وَعَبْدُ الرزَّاق (١) ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْري، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُمْران، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النبيّ (ص) (٢) .

١٨٨ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالسي (٤) ، عَنْ شُعْبَة، عَنْ مَنْصُورٍ (٥) ، عَن سَدُوس، عَنِ الْبَرَاءِ بْن قَيْس، عَن حُذَيفة؛ أَنَّهُ قَالَ: ما أُبالي مَسِسْتُ ذَكَري أو أَنْفِي؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: منصور، عَن إياد بْن (٦) لَقِيطٍ السَّدُوسي، عَنِ البَرَاء بْن قَيْس، عَن حُذَيفة.

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هو؟

---

(١) روايته أخرجها في "المصنف" (١٣٩) . ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (٥٩/١ رقم ٤٢١) ، وأبو داود في "سننه" (١٠٦) .

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٤) من طريق عبد الله ابن المبارك، والبزار في "مسنده" (٤٢٩) من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى، كلاهما عن معمر، به.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢١/٣) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ يَحْيَى بْنُ يمان، عن معمر، عن الزهري، فوَهِم فيه؛ فرواه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب، عن عثمان، والصواب: حديث عطاء بن يزيد، وحديث عروة، عن عثمان» .

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٩) ، ونقل بعضه ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢١٩/٤) .

(٤) ومن طريق الطيالسي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٧٨/١) .

ورواه الإمام أحمد في "العلل" (٥٤٨٩) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شعبة، به.

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) قوله: «بن» سقط من (ت) و (ك) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٤

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ** (١) ؛ إِنَّمَا هُوَ: سَعِيدٌ المَقْبُرِي، عَنْ عبد الله بْنِ رَافِعٍ - مَوْلَى أُمِّ سَلَمة - عَنْ أُمِّ سَلَمة (٢) ، عَنِ النبيِّ (ص) (٣) .

١٩٠ - وسمعتُ (٤) أَبِي وَرَأَى فِي كِتَابِي: عَنِ الحُسَين بْنِ حفص، عَنْ سُفْيان، عَنْ مَنْصُورٍ (٥) ، عَن عِمْران الجُعْفي، عَنِ النَّخَعي (٦) : أنَّ سَعْد بْن مَالِكٍ (٧) قَالَ: لِمَ تُلْحِقُون بِدِينِكُمْ ما ليسَ منه؟! يرى أحدُكُم أنَّ حقًّا عَلَيْهِ إِذَا بال أن يَغْسِلَ ذَكَرَه؟! (٨) .

---

(١) قال ابن عبد الهادي في "شرح العلل": «وفي قول أبي حاتم: "**هذا خطأ**" نظر؛ فإن عبد الله بْنِ رَافِعٍ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ: كنيته: أبو رافع، فبعضهم ذكره باسمه، وبعضهم بكنيته، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه [يعني: "الجرح والتعديل" كما تقدم] : أن كنيته: أبو رافع، وأن بعضهم قال فيه: عبد الله بن أبي رافع، والصحيح: ابن رافع، قاله أبو زرعة» .

(٢) قوله: «عن أم سلمة» ليس في (ف) .

(٣) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٣٣٠) من طريق ابن عيينة والثوري، كلاهما عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، = = عَن سعيد المقبري، عن عبد الله بن رافع، عن أم سلمة، به.

(٤) في (ت) و (ك) : «سمعت» بلا واو. وقد نقل هذا النص ابن عبد الهادي في "شرح العلل" (ص٢٦٤) ، ثم نقل كلامًا من ترجمَتَي عمران الخياط وعمران بن مسلم من "الجرح والتعديل" (٣٠٤/٦ و٣٠٧ رقم١٦٨٩ و١٧١١) ، ثم قال: «وهذا الأثر الذي ذكره في "العلل" منقطع؛ فإن النخعي لم يدرك سعدًا، والله أعلم» .

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٧) هو: ابن أبي وقاص.

(٨) الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٦) من طريق الأعمش، عن إبراهيم أو مالك بن الحارث قال: مرَّ سعد برجل يغسل مباله، فقال: لم تخلطوا في دينكم ما ليس منه؟!

ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (٣٤٧/١) ، من طريق أبي نُعَيْم، عن أبي عاصم، عن عامر، قال: مَرَّ سعد بن مالك ... الأثَرَ.." (١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عاصِم (١) ، عَن راشِد بْن نَجيح؛ قال: رأيتُ أَنَسً (٢) مَسَحَ على الخُفَّين؛ فِعْلَهُ (٣) .

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٥/١) .

(٢) كذا في جميع النسخ: «رأيت أنس» بدون ألف التنوين بعد السين، والجادَّة: «أنسًا» ، بالألف - كما في "شرح العلل"

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٧/٢

المطبوع والمخطوط – لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر تتمة الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤) .
(٣) في (ك) : «فغسله» بدل: «فعله» ، وقوله: «فِعْلَهُ» منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: مِنْ فِعْلِهِ، حُذِفَ الخافضُ وهو حرف الجر «من» ، فانتصَبَ ما بعده. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢) .
هذا؛ وقد نقل مغلطاي في الموضع السابق عن الميموني قوله: «قلت لأبي عبد الله – يعني: أحمد بن حنبل-: حدثوني عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أبي شهاب [الحنَّاط] ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ؛ قال: مسحَ رسولُ الله (ص) على الخُفَّين؟ فقال: ليس بصحيح؛ إنما هو: عن أنس؛ أنه كان يمسح ... وقال: هو عن عاصم، عن أنس موقوفًا. قلت: يُخاف أن يكون من الحسن بن الربيع؟ قال: نعم. قلت: [أبو] شهاب؟ قال: ثبت، وليس هذا من [أبي] شهاب» . اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/١٩/أ) : «اختُلِف فيه على عاصم؛ فرواه أبو شهاب الحنَّاط، عَن عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنّ النبي (ص) مسح على المُوقَين والخِمار؛ قاله الحسن بن الربيع عنه. ورواه إسماعيل بن نصر، عن عمران القطَّان، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ: أن النبي (ص) مسح على الجَورَبَين، وكلاهما وَهَمٌ، والصَّحيح: عن عاصم: ما رواه علي بن مسهر، وثابت ابن يزيد، وزهير، وطلحة بن سنان، عن عاصم، عن أنس موقوفًا: أنَّ أنسً مسَحَ على خُفَّيه» . اهـ.." (١)
"قَالَ أَبِي: الحديثُ مَوْضُوعٌ (١) .
١٩٧ – وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يُوسُفُ بْنُ عَدِيٍّ (٣) ، عَنْ عَثَّامٍ (٤) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ إِذَا تَعَارَّ (٥) مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ: لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ؟
قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: هشامُ بنُ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ

---

(١) نقل البرذعي في "سؤالاته" (٥٠٣) عن أبي زرعة قوله: «حديث باطل» . وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/١٧٦) : «باطل ليس له أصل» . وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/٩٩) : «حديث منكر، لا يعرف إلا به، وسرقه منه جماعة من الضعفاء» .
قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله (ص) » . وانظر "الكامل" لابن عدي (٢/٣٤١) ، و (٥/٣٢٢) ، و (٦/٣٠٣ و٣٤٧) ، و"المجروحين" لابن حبان (٢/١٤٢) ، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٣/١٧١٨) .
(٢) نقل هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/١٨٢) و"إتحاف المهرة" (٢٢٣٢٠) و"نتائج الأفكار" (٣/١٠٣) بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (١٩٨٧) ، و (٢٠٥٤) .
(٣) روايته أخرجها النسائي في الكبرى" (١٠٧٠٠) ، والمروزي في "قيام الليل" (ص ٤٧/مختصره) ، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٣٠) ، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٧٥٧) ، والطبراني في "الدعاء" (٧٦٤) ، وابن منده في "التوحيد" (٣٠٧) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٤٠) ، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ١٤٣-١٤٤) ، والبيهقي

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٥

في "الدعوات الكبير" (٣٧٢) ، وتمام في "فوائده" (١٥٧٨/الروض البسام) .

(٤) في (ك) : «غنام» ، وعَثَّام هذا هو: ابن علي.

(٥) أي: هبَّ من نَومه واستَيقَظ. "النهاية" (١/١٩٠) .." [١]

"يقولُ هَذَا؛ رَوَاهُ جريرٌ (١) هَكَذَا.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ هَذَا الحديثَ؛ وَهُوَ مُنكَرٌ.

١٩٨ - وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ ابنُ عُيَينة (٣) ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَة (٤) ، عَنْ أَبِي مَعْمَر (٥) ، عَنْ خَبَّاب؛ قَالَ: شَكَونا إلى النبيِّ (ص) الرَّمْضَاءَ، فَلَمْ يُشْكِنَا (٦) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ (٧) فِيهِ ابنُ عُيَينة، ليسَ لهذا أصلٌ،

---

(١) هو: ابن عبد الحميد.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٧٥) ، ونقلها بتمامها ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/٧٠/مخطوط) ، ونقلها بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/٤١٢) ، و"التلخيص الحبير" (١/٤٥٤) ، وانظر المسألة رقم (٢٥٥) .

(٣) هو: سفيان، وروايته أخرجها ابن حبان في = = "صحيحه" (١٤٨٠) ، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٤ رقم ٣٦٨٦) ، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٢/أ/أطراف الغرائب) . وجاء فيه: «قال ابن صاعد: لم يروه بهذا الإسناد غير ابن عيينة. قال الدارقطني: غريب من حديث الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عن أبي معمر عبد الله بن سخبرة، عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وهو غريب من حديث سفيان، وغيره يرويه عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرِّبٍ، عَنْ خباب» . اهـ.

(٤) هو: ابن عُمَير.

(٥) هو: عبد الله بن سَخْبَرَة.

(٦) قوله: «فلم يُشْكِنَا» أي: لم يُعْتِبنا مِنْ شكوانا، ولم يُزِلْ شكايتنا، وهو من الفعل الرباعي «أَشْكَاه» ، فالهمزة فيه للسَّلْب والإزالة؛ مثل: أعربتُهُ، إذا أزلْتَ عَرَبَهُ، وهو فسادُهُ. انظر: "الصحاح" (٦/٢٣٩٤) ، و"المصباح المنير" (١/٣٢١، وفيه الاستشهاد بهذا الحديث) .

(٧) قوله: «أخطأ» سقط من (ف) .." [٢]

"عن أخيه عُبَيدالله (١) ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّات، عَنْ أَبِيهِ (٢) ، عن النبيِّ (ص) ؛ فِي صَلَاَةِ الخَوْف؟

قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما: صالح بْن خَوَّات (٣) ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَة، عَنِ النبيِّ (ص) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٧

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٨

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: من العُمَري.

٢١٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه سعيد ابن بَشِير، عن قتادة، عن عبد الله بْنِ الصَّامِت، عَنْ أُبَيِّ بن كعب: كنَّا نُؤْمَرُ أنْ نُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ الأوَّلِ مَنْ لا نَعْرِفُ؟

قَالَ أَبِي: ما أدري ما هَذَا الإسناد! إِنَّمَا (٤) يروي أبو جَمْرَة (٥)

---

(١) في (ك) : «عبد الله» .

(٢) هو: خوَّات بن جبير.

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤١٢٩) ، ومسلم في "صحيحه" (٨٤١) .

(٤) في (ك) : «وإنما» .

(٥) في (أ) و (ف) : «أبو حمزة» . ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٥٥٧) ، وأحمد في "مسنده" (٥/١٤٠ رقم ٢١٢٦٤) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٧٧/المنتخب) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٥٠) ، والبغوي في "الجعديات" (١٢٩١) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/٢٢٦) ، و"شرح المشكل" (٥٨٣٣) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١/٢٥٢) ، و (٣/١١٠) ، والضياء في "المختارة" (٤/٣٠ و٣١) من طريق أبي جمرة، عن إياس بن قتادة، عن قيس بن عُبَاد، عن أبي ابن كعب، به كذا بزيادة: «قيس بن عُبَاد» .." [1]

"قَالَ (١) أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَاهُ (٢) مُحَمَّد (٣) ابن عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَة فَقَالَ: عَنْ عليِّ بن يحيى ابن خَلاَّد، عَن عمِّه؛ أسقطَ أَبَاهُ من الإسنادِ كما رَوَاهُ حمَّاد.

٢٢٣ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ زهيرُ بنُ عبَّاد (٤) ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرة، عَنِ ابْنِ عَجْلان (٥) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ (ص) : إنَّ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ، كَأَنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ كُنَّا نظُنُّ أَنَّهُ غريبٌ، ثُمَّ تبيَّن لَنَا عِلَّتُهُ.

قلتُ: وَمَا عِلَّتُه؟

---

(١) في (ف) : «وقال» .

(٢) في (أ) و (ش) و (ف) : «وروى» .

(٣) قوله: «محمد» ليس في (أ) و (ش) .

(٤) روايته أخرجها تمَّام في "فوائده" (٩٦٤/الروض البسام) . ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/٢٧٦) .

وروى الطبراني في "الأوسط" (٧٦٩٢) من طريق أبي سعد الأشهلي، عن ابن عجلان، عن مليح بن عبد الله، عَنْ أَبِي

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٢

هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ ِ (ص) ، به.

= ... ورواه البزار في "مسنده" (٤٧٥) من طريق عبد العزيز ابن مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، به، مرفوعًا.

قال البزار: «لا نعلم روى مليح عن أبي هريرة إلا هذا» .

وقال الطبراني بعد أن ذكر حديثًا آخر: «لم يرو هذين الحديثين عن محمد بن عجلان إلا أبو سعد محمد بن سعد الأشهلي» .

(٥) هو: محمد.." [1]

"وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عَجْلان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ مَلِيح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفٌ (١) .

قَالَ أَبِي: فَلَوْ كانَ عِنْدَ ابْنِ عَجْلان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ لَمْ يُحدِّث عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢) .

٢٢٤ - وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يعقوبُ الأشعَرِيُّ (٤) ، عَنْ جَعْفَرٍ (٥) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عباس، عن

---

(١) من قوله: «وقال أبو زرعة ... » إلى هنا، سقط من (ت) و (ك) ؛ لانتقال البصر.

وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦/٨) الاختلاف في هذا الحديث فقال: «والصواب عن مالك: ما رواه القَعْنَبي وأصحاب "الموطأ" عن مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة، موقوفًا. وكذلك رواه ابن عيينة وإسماعيل بن جعفر وعيسى بن يونس ومحمد بن عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عن مليح بن عبد الله، عن أبي هريرة. قال ذلك بكر بن صدقة، عن ابن عجلان. وقال حفص بن ميسرة أبو عمر: عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ أَبِيهِ، عن أبي هريرة، وهو وهم، والصَّواب قول بكر بن صدقة: عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عبد الله، عن أبي هريرة» .

(٣) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «تطويل الركعتين بعد المغرب» .

(٤) هو: يعقوب بن عبد الله. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٠١) ، والمروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/مختصره) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٧٩) .

= ... ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٩/٢) ، والضياء في "المختارة" (١٠١/١٠) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٧٠

ورواه المروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/مختصر) من طريق أشعث بن إسحاق القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، به.

(٥) هو: ابن أبي المغيرة.." [١]

"عَنِ الماجِشُون (١) ، عَن حُمَيد (٢) ، عَنْ أَنَسٍ، عَن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى في ثوبٍ واحدٍ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ (٣) ، ومُعْتَمِر (٤) ، عَن حُمَيد، عَنْ أنس، عن النبيِّ (ص) : أنّه صلَّى في ثوبٍ واحدٍ، فقَطْ (٥) ، دخلَ لِموسى حديثٌ في حَدِيث؛ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ عنده حديثُ

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الله.

(٢) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢١٦/٣ رقم١٣٢٦٠) .

(٤) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها أبو يعلى (٣٧٥١) ، والضياء في "المختارة" (١٩٧٠) .

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٤٥) ، والإمام أحمد "في مسنده" (٢٣٩/٣ رقم ١٣٥١٠ و٢٥٧ رقم ١٣٧٠٢ و٢٦٢ رقم ١٣٧٦٢ و٢٨١ رقم ١٣٩٨٨) ، والترمذي في "الشمائل" (١٣٥) ، وابن حبان (٢٣٣٥) ، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٢٩٧) من طريق حماد بن سلمة، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤٦٢/١) ، وابن المنذر كما في "النكت الظراف" (٣٩٧) ، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٥) من طريق أنس بن عياض، وابن سعد (٤٦٢/١) من طريق مندل، وأحمد في "مسنده" (١٥٩/٣ رقم ١٢٦١٧) ، والنسائي في "سننه" (٧٨٥) ، وأبو يعلى (٣٧٣٤ و٣٨٨٤) ، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٤) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأحمد (٢٣٣/٣ رقم ١٣٤٤٤) من طريق عبد الوهاب الثقفي، و (٢٤٣/٣ رقم ١٣٥٥٦) من طريق علي بن عاصم، والبيهقي في "الدلائل" (١٩٢/٧) من طريق هشيم بن بشير ومحمد ابن جعفر بن أبي كثير، جميعهم عن حميد، به.

(٥) يعني: عن أنس فقط، ليس فيه ذكر لأم الفضل؛ كما يوضِّحه بقيَّة المسألة.." [٢]

"عمَّار بْنِ رُزَيق، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَة، عَنْ ثَابِتٍ (١) ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: صَلَّيْتُ خلفَ النبيّ (ص) وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمْ يَجْهَرُوا بـ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٢) ؛ أخطأَ فِيهِ الأعمشُ؛ إِنَّمَا هُوَ: شُعْبَة (٣) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

وقلتُ (٤) لأَبِي: حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ يونس الضَّبِّي (٥) ، عَن بعض أصحابه؛ أنَّ شُعْبَة كَانَ عِنْد الأعمش، فَقَالَ لَهُ الأعمش: يا بَصْرِيُّ! أيُّ شيء عندكُم مما تُغْرِبون بِهِ علينا؟ فَقَالَ شُعْبَة: حدَّثَنَا قتادةُ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ صلَّى خلفَ أَبِي بَكْر وعمر.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٧٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٧٨

فَقَالَ: يا بصري! أَحِلْني عَلَى غير قتادة، فقال: حدَّثَنا ثابتٌ، عَن أَنس؟

قَالَ أَبِي: ليسَ هذا بشيء، لم يَحْكِ صاحِبُك عَن (٦) أحدٍ معروفٍ ثقةٍ يحكي عَنْ شُعْبَةَ هَذَا الكلامَ، والحديثُ عَنْ شُعْبَة معروفٌ عَنْ قتادة، عن أنس.

---

(١) هو: ابن أسلم البُناني.

(٢) قال الترمذي: «هذا وهم، والأصح: شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ» .

ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٣٧/١) عن ابن خزيمة قوله: «خبر غريب» ، وعن البزار قوله: «لا نعلم روى الأعمش، عن شعبة غير هذا الحديث، ولا نعلمه حدث به عن الاعمش إلا عمار بن زريق» .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٤٣) ، ومسلم في "صحيحه" (٣٩٩) .

(٤) في (ت) و (ك) : «قلت» بلا واو.

(٥) روايته أخرجها أبو الشيخ في "ذكر الأقران" (٢٨) .

(٦) قوله: «عن» ليس في (ش) .." [1]

"وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة هَذَا؟

فَقَالَ: حديثُ عبد الله بن عبد الله بْنِ أَبِي أُميَّة وَهَمٌ، والصَّحيحُ (١) : حديثُ عُرْوَة، عن عمر ابن أبي سَلَمة، عن النبيِّ (ص) .

٢٣١ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ (٣) رَوَاهُ سُفْيان بْنُ حُسَيْنٍ (٤) ، عَنْ حُمَيد (٥) ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ النبيُّ (ص) يقرأُ فِي الظُّهر بِـ ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأْعْلَى *﴾ (٦) ؟

قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ**؛ حُمَيْدٌ (٧) يَرْوِي هَذَا الحديثَ: أَنَّهُ صلَّى خلفَ أَنَسٍ (٨) ، فَكَانَ (٩) يَقْرَأُ ... لَيْسَ فيه ذِكْر النبي (ص) ، وسُفْيَانُ

---

(١) في (ك) : «في الصحيح» .

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٣٣٤) .

(٣) من قوله: «مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ هِشَامِ بن عروة هذا ... » في المسألة السابقة إلى هنا، سقط من (ف) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٠٨/١) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٦٨/٢) ، والخطيب في "الموضح" (٥٥/٢) .

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٨٤

(٦) سورة الأعلى.

(٧) في (أ) و (ش) : «وحميد» . وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٧٥ و٣٦٤٣) ، والطبراني في "الكبير" (٢٤٢/١ رقم ٦٧٨) .

(٨) في (ف) : «أنس بن مالك» .

(٩) في (ت) : «وكان» .." (١)

"بنُ حُسَيْنٍ يُخْطِئُ فِي هَذَا الحديث.

٢٣٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ عُيَينة (١) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٢) ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكة (٣) ، عن عبد الله بن (٤) السَّائب: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى بالنَّاس، فقرأَ بِسُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ جُرَيج (٥) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبَّاد بْن جَعْفَرٍ، عَنْ أبي سَلَمَةَ بن سُفْيان وعبدِالله بنِ عمرو [العابِدي] (٦) ، عن عبد الله بن السَّائب، عن النبيِّ (ص) ؛ وَهُوَ الصَّواب.

قَالَ أَبِي: لَمْ يَضْبِطِ ابنُ عُيَينة. ثُمَّ قَالَ: إنْ (٧) كَانَ ابنُ عُيَينة إِذَا

---

(١) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٤٠) ، وابن ماجه في "سننه" (٨٢٠) .

(٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٣) هو: عبد الله بن عبيد الله.

(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و (ك) .

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٥٥) من طريق حجَّاج وعبد الرزاق، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عباد بْن جَعْفَرٍ، عَنْ أبي سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابدي، عن عبد الله بن السائب، به.

ونبَّه مسلم على أن قوله: «ابن العاص» ليس في رواية عبد الرزاق. وقد نبَّه الحفاظ على خطأ هذه اللفظة: قال المزي في "تحفة الأشراف" (٥٣١٣) : «وهو وهمٌ» . وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢٥٦/٢) : «وقوله: ابن عمرو بن العاص، وهمٌ من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في "مصنف عبد الرزاق" عنه فقال: عبد الله بن عمرو القاري، وهو الصواب» .

(٦) في جميع النسخ: «العامري» ، والتصويب من "تهذيب الكمال" (٥٥٣/١٤) ، و (١٥/ ٣٧٦-٣٧٧) .

(٧) «إنْ» هنا مؤكِّدةٌ، وهي المخفَّفةُ من الثقيلة، وإذا خُفِّفَتْ «إنَّ» أهملت ولزمت معها اللام الفارقة بينها وبين «إن» النافية. وقد استُعْمِلَتْ هنا مهملةً واستغني معها عن اللام الفارقة بينها وبين «إِنِ» النافية؛ لظهور المقصود بقرينة السياق؛

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٨٧/٢

فإنَّ المعنى على الإثبات لا على النفي، ولو جاء باللام الفارقة لقال: «إنْ كَانَ ابنُ عُيَيْنَةَ إِذَا حدَّث عن الصغار لكثيرًا ما يخطئ» .

وانظر في تخفيف «إنَّ» وإهمالها وإعمالها: "شرح ابن عقيل" (١/٣٤٦- ٣٤٩) ، و"أوضح المسالك" (١/٣٢٧- ٣٢٨) ، و"شرح الأشموني" (١/٣١٦- ٣١٧ طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق حسن حمد) .

وسيأتي نحو هذا في المسألة رقم (٢٤٢٢) : «إنْ كانتْ صَوَّامةً قَوَّامة ... » .." [1]

"حدَّث عَنِ الصِّغَارِ كَثِيرًا مَا يُخْطِئ.

٢٣٣ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٢) ، عَنِ عُبَيدالله ابن (٣) عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ حُنَيْنٍ (٤) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عليٍّ: نهاني رسولُ الله (ص) عَنْ لُبْسِ القَسِّيِّ (٥) ، وأنْ أقرأَ القُرآنَ (٦) وَأَنَا راكِعٌ؟

قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ**؛ إنما هو: عُبَيدالله (٧) ، عن نافع، عن ابن

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٤٣) ، وانظر المسألة رقم (٣٦١) و (١٤٦٤) .

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٦٢) من طريق حجاج، عن حماد، به. ورواه النسائي في "المجتبى" (٥١٧٧) من طريق إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَمَّادٍ، عن عبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن حُنين - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ-، عَنْ علي، به.

(٣) في (أ) و (ش) : «عن» بدل: «بن» .

(٤) في (ك) : «جبير» ، وقوله: «عن حنين» سقط من (ش) .

(٥) القَسِّيُّ: ثيابٌ من كَتَّان مخلوطٍ بحرير يُؤتى بها من مِصر، نُسِبَتْ إلى قرية على شاطئ البحر قريبًا من تِنِّيس، يقال لها: القَسُّ؛ بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. "النهاية" (٤/٥٩) .

(٦) قوله: «القرآن» من (أ) و (ش) فقط.

(٧) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٧٨) من طريق بشر بن المفضل، عن عبيد الله، به.

ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٢٩٩) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٧٨) من طريق مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بْنِ حنين، عَنْ أَبِيهِ، عَن علي، به.

قال البخاري بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وما روى مالك عن نافع أصح» . وقال الدارقطني في "العلل" (٣/٨٢) : «رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ نافع، وضبط إسناده» . وقال الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/٣٧٦) : «والصواب عن نافع، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ علي، وقد رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ نافع على الصواب» . وانظر "تحفة الأشراف" (٧/٤٠٥) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٨٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٨٩

"قال أبي: حديثُ عبد الوهَّاب أشبَهُ (١) ، وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْزَة إلا عليَّ بْنَ زَيْدِ بْنِ جُدْعان (٢) .

٢٣٦ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رواه أبوبكر بْنُ عَيَّاش، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، عَنِ النبيّ (ص) : أَنَّهُ (٤) قِيلَ لَهُ: أَيُصَلِّي الرجلُ في ثَوْبٍ واحدٍ؟ فقال: أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْن؟! ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: رأيتُ النبيَّ (ص) يصلِّي (٥) فِي ثَوْبٍ واحدٍ مُخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

٢٣٧ – وسُئِلَ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو مَعْشَر (٦) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عن عائِشَة، عن النبيِّ (ص) : أَنَّهُ كَانَ لا يُصَلِّي وَهُوَ يَجِدُ في بَطنِه شيئًا؟

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١١٥٧) ، وذكر أن سفيان الثوري وشريك بن عبد الله روياه عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاء، عَنْ أَبِي المِنهال، عن أبي بَرْزَة، ثم قال: «ورواه عثمان بن عُثْمَانُ الْغَطَفَانِيُّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، فقال: عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ، عن أبي برزة، والصواب: عن أبي المنهال، وحديث الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أبيه، إنما هو «أسلم سالمها الله» » .

(٢) قال الحافظ في "التهذيب" (١٣٢/٤) : «وذكر الحسيني في "رجال العشرة" أنه روى عنه أيضًا حماد بن سلمة، وما أظنه إلا وهمًا، وكأنه روى عنه بواسطة علي ابن زيد» .

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣٠) ، والمسألة الآتية برقم (٥٤٧) ، و (٢٢٠٠) .

(٤) قوله: «أنه» ليس في (أ) و (ش) .

(٥) قوله: «يصلي» سقط من (ك) .

(٦) هو: نَجيح بن عبد الرحمن السندي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٣٦١) ، وابن عدي في "الكامل" (٥٥/٧) ، والدارقطني في "العلل" (٤٨/٥/أ) .." [١]

"٢٤٢ – وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعْبَة (٢) ،

عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَير، عن عبد الله (٣) ابن أَبِي مُوسَى؛ قَالَ: قَالَتْ عائِشَة: لا تَدَعْ قِيامَ اللَّيلِ؛ فإنَّ رسولَ الله (ص) كَانَ لا يَدَعُ قِيامَ اللَّيْلِ، وَكَانَ إِذَا شَغَلَهُ أَمْرٌ أَوْ مَرِضَ، صلَّى قاعِدًا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ وَهِمَ فِيهِ شُعْبَة؛ إِنَّمَا هُوَ يَزِيدُ بْنُ خُمَير، عن

---

(١) نقل هذا النص بتمامه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١٨٥/٢) .

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٢٢) ، عنه، به.

ورواه أحمد (٢٤٩/٦ رقم ٢٦١١٤) عن الطيالسي، به.

ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٠٠) ، وأبو داود في "سننه" (١٣٠٧) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٧) من

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٩٣/٢

طريق محمد بن بشار، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٦) من طريق علي بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (٣٠٨/١) من طريق إبراهيم بن مرزوق، ثلاثتهم عن الطيالسي، به.

ووقع في رواية أبي داود والحاكم: «عبد الله بن أبي قيس» ، وفي رواية ابن أبي الدنيا: «شعبة: حُدِّثنا عن يزيد» .

ورواه أحمد في "مسنده" (١٢٥/٦-١٢٦ رقم ٢٤٩٤٥) من طريق محمد بن جعفر، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٥) من طريق معاذ العنبري، كلاهما عن شعبة، به.

(٣) في (ف) : «عبيد الله» .." [1]

"المُخْتار، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ - يَعْنِي: الزُّهْري - عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ (١) ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: كَانَ النبيُّ (ص) يصلِّي المَغْرِبَ، ثُمَّ يَرْجِعُ النَّاسُ إِلَى أهليهِمْ وَهُمْ يُبْصِرونَ مَوَاقِعَ النَّبْلِ حِينَ يُرْمَى بِهَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يُرْوَى عَنِ الزُّهْري (٢) ، عَنِ ابْنِ كَعْبٍ: أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلً (٣) .

٢٥٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا بِهِ (٤) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الأَحْمَسي (٥) ؛ قَالَ: حدَّثنا أحمدُ بْنُ يونس (٦) ؛ قال حدَّثنا

---

(١) هو: إما عبد الرحمن، وإما عبد الله؛ كما في الموضع الآتي من"التاريخ الكبير".

(٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف (٢٠٩٠) من طريق معمر وابن جريج، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣١١/٥) تعليقًا من طريق الليث، ثلاثتهم عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب، به. وهناك اختلافات أخر على الزهري، انظرها في "التاريخ الكبير" للبخاري (٣١١/٥-٣١٢) .

(٣) في (ت) و (ك) : «مرسلً، به» ، وقوله: «مرسل» كذا جاء في النسخ، وحقُّه أن يكون: «مرسلاً» بألف تنوين النصب على لغة جمهور العرب، لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على لغة ربيعة؛ يحذفون ألف تنوين المنصوب، وقفًا ووصلاً، نطقًا وخطًّا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٤) قول: «به» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٥) في (ك) : «الأعمسي» .

(٦) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (١٩/٢-٢٠) .

ورواه عبد بن حميد في "مسنده" (٨٥٤/المنتخب) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٥٩/٧) من طريق مالك بن إسماعيل، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٣) من طريق يحي بن عبد الحميد، كلاهما عن مندل، به.

ورواه ابن عدي في "الكامل" (١٤٤/٢) من طريق غسان بن الربيع، عن جعفر، به.." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٠١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١١٢

"ابْنِ أَبِي لَيْلَى (١) ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زِرٍّ (٢) ، عَنْ علي؛ قال: كان (٣) النبيُّ (ص) إذا قرأ: ﴿﴾ (٤) ، قَالَ: آمِين؟

قال: **هَذَا خطأٌ**.

قلتُ: فحدَّثنا أحمدُ بْنُ عُثْمان بْنِ حَكِيمٍ الأَوْدي، عن بكر بن عبد الرحمن، عن عيسى ابن المُخْتار، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى (٥) ، عن سَلَمة ابن كُهَيل، عَنْ حُجَيَّة بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ (ص) يَقُولُ: آمِين حِينَ يَفْرُغُ مِنْ قراءةِ فاتحةِ الْكِتَابِ. قَالَ: وَهَذَا أَيْضًا عِنْدِي خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: سَلَمة (٦) ، عَنْ حُجْر أَبِي العَنْبَس، عن وائل ابن حُجْر، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٢) هو: ابن حُبَيش.

(٣) قوله: «كان» سقط من (ت) و (ك) .

(٤) آخر سورة فاتحة الكتاب.

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٨٥٤) من طريق حميد بن عبد الرحمن، حدثنا ابن أبي ليلى، به.

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٦٠) ، وأحمد في "مسنده" (٣١٦/٤ رقم١٨٨٤٢) ، ومسلم في "التمييز" (٣٧) ، وأبو داود في "سننه" (٩٣٢) ، والترمذي في "جامعه" (٢٤٨) ، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١٩٦/١) ، والطبراني في "الكبير" (٤٤/٢٢ رقم ١٠٠) ، والدارقطني في "سننه" (٣٣٣/١ و٣٣٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥٧/٢) .

قال الترمذي: «حديث حسن» . وقال الدارقطني: «صحيح» .." [1]

"عبد الله: أنَّ النبيَّ (ص) قَامَ، فكبَّر فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ يُقَالُ: وَهِمَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَرَوَى هَذَا الحديثَ عَنْ عاصمٍ جماعةٌ (١) ، فَقَالُوا كلُّهم: إنَّ النبيَّ (ص) افتتَحَ، فَرَفَعَ يدَيه، ثُمَّ رَكَعَ، فطبَّق، وجَعَلَها بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ. وَلَمْ يقُلْ أحدٌ ما رواه (٢) الثوريُّ (٣) .

---

(١) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤١٨/١ رقم ٣٩٧٤) ، وأبو داود في "سننه" (٧٤٧) ، والنسائي في "سننه" (١٠٣١) ، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٦) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩٥) ، والدارقطني في "السنن" (٣٣٩/١) من طريق عبد الله ابن إدريس، عن عاصم، به.

(٢) في (ت) و (ف) و (ك) : «ما روى» .

(٣) روى الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٥٦) عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «قد ثبت عندي حديث من يرفع يديه – وذكر حديث الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ– ولم يثبت حديث ابن مسعود: أن النبي (ص) لم يرفع يديه إلا في

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١١٤/٢

أول مرَّة» .

وذكر البخاري في "جزء رفع اليدين في الصَّلاة" (ص٧٩) هذا الحديث، ثم قال: «وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كليب، ليس فيه: " ثم لم يَعُد ". قال البخاري: فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل ربما حدَّث بشيء، ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما كان» ، ثم روى الحديث بذكر التطبيق بلا هذه اللفظة، ثم قال: «وهذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود» . اهـ.

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٩/٢٩١) : «أما حديث ابن مسعود، عن النبي (ص) : أنه كان لا يرفع يديه في الصَّلاة إلا مرة في أول شيء: فهو حديث انفرد به عاصم ابن كُلَيب، واختُلِف عليه في ألفاظه، وقد ضعَّف الحديث أحمد بن حنبل، وعلَّله، ورمى به، وقال: وكيع يقول فيه: عن سفيان، عن عاصم بن كُلَيب: " ثم لا يعود"، ومرة يقول: " لم يرفع يديه إلا مرَّة "، وإنما يقوله من قبل نفسه؛ لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب، فلم يزد على أن قال: "كبَّر، ورفع يديه، ثم ركع"، ولفظه غير لفظ وكيع، وضعَّف أحمد الحديث» . اهـ.

وذكر عبد الله بن أحمد في "العلل" (٧٠٨) حديث يزيد ابن أبي زياد، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن البراء ابن عازب في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وقال فيه: «ثم لم يَعُد» ، وذكر إعلال أبيه أحمد بن حنبل لهذا الحديث، ثم قال (٧٠٩-٧١٤) : قلت لأبي: حديث عاصم بن كليب: حديث عبد الله؟ قال: حدثناه وكيع في الجماعة؛ قال: حدثنا سفيان، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كليب، عَنْ عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة؛ قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله (ص) ؟ قال: فصلَّى، فلم يرفع يديه إلا مرَّة.

قال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي؛ قال: حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء، فقال: قال عبد الله: أصلي بكم صلاة رسول الله (ص) ؟ فرفع يديه في أوَّل.

حَدَّثَنِي أَبِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عبد الرحمن الضرير؛ قال: كان وكيع ربما قال- يعني-: ثم لا يعود. قال أبي: كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه؛ يعني: ثم لا يعود.

قال أبي: وقال الأشجعي: فرفع يديه في أول شيء ...

قال أبي: حديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس، فلم يقل: «ثم لا يعود» .

حدثني أَبِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدم؛ قال: أملاه عليَّ عبد الله بن إدريس من كتابه: عَنْ عَاصِمِ بْنِ كليب، عَنْ عبد الرحمن بن الأسود؛ قال: حدثنا علقمة، عن عبد الله، قال: علَّمنا رسول الله (ص) الصَّلاة، فكبَّر، ورفع يديه، ثم ركع، وطبَّق يديه، وجعلهما بين ركبتيه، فبلغ سعدًا، فَقَالَ: صدق أخي، قد كُنّا نفعل ذلك، ثم أُمِرنا بهذا، وأخذ بركبتيه. حدثني عاصم بن كليب هكذا.

قال أبي: هذا لفظ غير لفظ وكيع، وكيع يُثَبِّج الحديث [يعني: لا يأتي به على وجهه] ؛ لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث. اهـ.

وأخرج أبو داود في"سننه" (٧٤٨) هذا الحديث من طريق وكيع، عن سفيان، ثم قال: «هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ» . اهـ.

وقال عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (١/٣٦٧) : «لا يصح، وقد ذكر علته وبيَّنها أبو عبد الله المروزي في كتاب"رفع الأيدي"» . فتعقبه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣٦٥) بقوله: «وأبو عبد الله المروزي الذي توهم أبو محمد عبد الحق أنه ضَعَّف الحديث المذكور؛ إنما اعتنى بتضعيف هذه اللفظة، وكذلك أحمد بن حنبل وغيره، فأما الحديث دونها فصحيح كما قال الدارقطني» .

وقال البزار في "مسنده" (٥/٤٧-٤٨) : «وعاصم [يعني: ابن كليب] في حديثه اضطراب، ولا سيما في حديث الرفع؛ ذكره عن عبد الرحمن بْنِ الأسود، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد الله: أنه رفع يديه في أول تكبيرة» . اهـ.

ونقل ابن حجر في"التلخيص الحبير" (١/٤٠٢) عن ابن حبان؛ أنه قال في "الصَّلاة": «هذا أحسن خبر روي لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصَّلاة عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء يُعَوَّل عليه؛ لأن له عللاً تبطله» . اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٨٠٤) هذا الحديث، وقال: «وإسناده صحيح، وفيه لفظة ليست بمحفوظة ذكرها أبو حذيفة [يعني: موسى بن مسعود النَّهْدي] في حديثه عن الثوري، وهي قوله: " ثم لم يَعُد "؛ وكذلك قال الحمَّاني عن وكيع، وأما أحمد بن حنبل وأبو بكر ابن أبي شيبة وابن نمير: فروَوه عن وكيع، ولم يقولوا فيه: "ثم لم يَعُد"، وكذلك رواه معاوية بن هشام = = أيضًا عن الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع، وليس قول من قال: " ثم لم يَعُد " محفوظًا» . اهـ.

وروى البيهقي في "السنن" (٢/٧٩) عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «لم يثبت عندي حديث ابن مسعود ... وقد ثبت عندي حديث رفع اليدين؛ ذكره عبيد الله ومالك ومعمر وابن أبي حفصة، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابن عمر، عن النبي (ص) . قال: وأراه واسعًا. قال عبد الله: كأني أنظر إلى النبي (ص) وهو يرفع يديه في الصَّلاة؛ لكثرة الأحاديث، وجودة الأسانيد» . اهـ.." [1]

"فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: إبراهيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. لَيْسَ للزُّهْري مَعْنًى؛ كَذَا رَوَاهُ الدَّرَاوَردي (١) ؛ وَهَذَا (٢) الصَّحيحُ موقوف (٣) .

قيل: قد رفعه عُبَيدالله بن موسى (٤) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ.

فَقَالَ: هُوَ خطأٌ؛ إِنَّمَا هو موقوفٌ.

---

(١) هو: عبد العزيز بن محمد

(٢) في (ك) : «وهو» .

(٣) ظاهر كلام أبي حاتم أن الدراوردي يرويه موقوفًا، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (١٣٥٧) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/٣٧١) ، و"شرح المشكل" (١٠/٣١٤) من طريق الدراوردي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مجمّع، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ أبي هريرة، عن النبي (ص) ، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٢٤

ووقع عند الطحاوي في "كتابيه": «إسماعيل بن إبراهيم بن مجمّع» وهو خطأ.

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١١/٨٨) أن الدراوردي يرويه مرفوعًا.

ويحتمل أن يكون مراد أبي حاتم: أن الدراوردي خالف الفضل بن دكين في عدم ذكره للزهري، وأنه هو الصواب، بغض النظر عن الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ثم بيَّن أن الصواب في الحديث الوقف، والله أعلم.

هذا؛ وقولُ أبي حاتم: «موقوف» جاء على لغة ربيعة بحذف ألف تنوين النصب. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/٢٣٣) ، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠١/ب/أطراف الغرائب) من طريق محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مجمّع، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبي (ص) .

قال ابن عدي: «وهذا الحديث معروف بعمرو بن دينار، عن عطاء، ورواه غير عبيد الله، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مجمّع، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ أبي هريرة، عن النبي (ص) ، رواه عنه يحي ابن نصر بن حاجب، ومنهم من أوقفه» .

وقال الدارقطني: «تفرد به محمد بن إشكاب، عن عبيد الله ابن موسى مرفوعًا» .." [1]

"٢٦٠ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ الصَّلْت، عَنْ حجَّاج بْن أَرْطاة، عَنْ عَطِيَّة (١) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ (ص) : أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلا يَنشُدُ نَاقَةً فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: لاَ وَجَدتَّهَا؟

فَقَالا (٢) : **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ سعدُ (٣) ابنُ (٤) الصَّلْت. رَوَى هَذَا الحديثَ حفصُ بْنُ غِيَاث، وعبَّادُ بْنُ العَوَّام: فأمَّا حفصٌ فَقَالَ: عَنْ حجَّاج، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الأَعْسَم (٥) ، عَنْ مُصْعَب بن سَعْدٍ (٦) .

وَأَمَّا عبَّادٌ فَقَالَ: عَنْ حجَّاج، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الأَعْسَم، عن مُصْعَب، عن النبيِّ (ص) ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدًا.

والصَّحيحُ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: عَنْ حجَّاج، عَنْ أبي سعيد

---

(١) هو: ابن سعد العَوْفي.

(٢) في (ك) : «فقال لا» .

(٣) في (ش) : «سعيد» .

(٤) في (ت) : «من» بدل: «بن» .

(٥) ذكره بكنيته البخاري في "الكنى" (ص٣٥ رقم٣٠٢) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/٣٧٦ رقم ١٧٤٦) ، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/٣٦٩) ، ولم يذكروا فيه جرحًا ولاتعديلاً.

(٦) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصواب: «عن مصعب، عن سعد» ؛ كما يتضح من بقيَّة الكلام، والحديث رواه

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٢٧

البزار في "مسنده" (٣/٣٦٦) من طريق حفص، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الأعسم، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أبيه، به. وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد» .." [(١)]

"الأَعْمَشِ (١) .

٢٦٢ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ عَبِيدَة بْن [حُمَيد] (٢) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ سَلَمة، عَنْ مَسْرُوقٍ (٣) ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: خرجَ رسولُ الله (ص) فِي سَفَر، فَأعرَسَ (٤) مِنَ اللَّيل، فرَقَدَ، فَلَمْ يستَيقِظْ إلا بالشَّمس، فأمرَ رسولُ الله (ص) بِلالاً فأَذَّن، ثُمَّ صلَّى الرَّكعَتَين؟

فَقَالا (٥) : **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ عَبِيدَة؛ رواه (٦) جماعةٌ (٧) فقالوا:

---

(١) نقل ابن عبد البر في "التمهيد" (١/٣٢) عن ابن المديني قوله: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان وشعبة: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

(٢) في جميع النسخ: «حمير» ، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٦/٩٢) .

روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٨٩) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥/٢٥٣) . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٥) ، والطبراني في "الكبير" (١١/٣٤٢ رقم ١٢٢٢٥) ، و"الأوسط" (٥٥٥٦) .

ورواه أحمد في "مسنده" (١/٢٥٩ رقم ٢٣٤٩) عن عبيدة بن حميد، عن يزيد، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، به. قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ مسروق إلا تميم بن سلمة، ولا عن تميم إلا يزيد بن أبي زائدة، تفرَّد به عبيد بن حميد. لم يرو مسروق حديثًا عن ابن عباس غير هذا» .

(٣) هو: ابن الأجدع.

(٤) كذا! وهي لغة قليلة، وحقه أن يقال: فَعَرَّس، والتعريس: هو نزول القوم في الليل للنوم، وأكثر ما يكون: في آخر الليل. انظر "لسان العرب" (٦/١٣٥ و١٣٦) ، و"المصباح المنير" (٢/٤٠١- ٤٠٢) .

(٥) في (ت) و (ك) : «فقال» .

(٦) في (ف) : «ورواه» بالواو.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/٤٢٥ رقم ٤٨٨٨) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فضيل، عَنِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَن تَمِيمِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، به.." [(٢)]

"وَقَدْ تَابَعَ يزيدَ بْنُ عَطاء: الثوريُّ (١) فِي رِوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ؛ وَهُوَ أشبَهُ.

٢٦٤ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يزيدُ بْنُ عَطَاء، عن محمد بن عبد الرحمن ابن أَبِي لَيْلَى، عَنْ نافعٍ وعَطَاء (٢) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى؛ فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٢٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٣١

[فَقَالا] (٣) : نُرَى أنَّ **هَذَا خطأٌ**؛ لأَنَّ هَذَا الحديثَ رَوَاهُ جماعةٌ عَنْ عَطِيَّةَ (٤) ونافعٍ (٥) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وليسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الأَخْبَارِ ذِكْرُ عَطَاء، ويُشْبِهُ أَنْ يكونَ يزيدُ بْنُ عَطَاء أَرَادَ أَنْ يقولَ: عَنْ عَطِيَّة، فَقَالَ: عن عَطاء، والله أعلم.

---

(١) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف (٢٤٠٣) ، والبزار في "مسنده" (٤٠٢١) ، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١٨٦/٢) .

ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١٦٣/٥ رقم٢١٤٤٦) ، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٢٤) من طريق عبد الله بن نُمَيْر، عَنِ ابْن أَبِي لَيْلَى، به.

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من حديث ابن أبي ليلى عنه» . وانظر "العلل" للدارقطني رقم (١١١١) .

(٢) نافع: هو مولى ابن عمر، وعطاء: هو ابن أبي رباح.

(٣) في جميع النسخ: «فقلت لا» ، وهي محرَّفةٌ عمَّا أثبتناه؛ فإنَّ السؤال موجَّه إلى أبي حاتم وأبي زرعة.

(٤) هو: ابن سعد العوفي. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٥٥/٢ رقم٦٤٣٩) من طريق الأعمش، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٨٢/٢) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٥٤/٧) من طريق مسعر، كلاهما عن عطية، عن ابن عمر، به.

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٧٢) ، ومسلم في "صحيحه" (٧٤٩) .." [1]

"٢٦٨ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْر (٢) ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَة (٣) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ: أُمِرَ بلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامةَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ (٤) سعيد (٥) ، عن قتادة: أنَّ أنسَ (٦) كَانَ يؤذِّن مَثْنَى مَثْنَى.

٢٦٩ - وسمعتُ (٧) أَبَا زُرْعَةَ وَذَكَرَ حَدِيثًا حدَّثنا بِهِ عَنْ أَبِي نُعَيم (٨) ، عَنِ ابْنِ أَبِي غَنِيَّة (٩) ، عَنْ أَبِي الخَطَّاب (١٠) ، عن مَحْدُوجٍ

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٣٥٩) و (٥٥٧) .

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (٢٧٤/١) .

(٣) هو: سعيد.

(٤) قوله: «عن» من (ت) و (ك) فقط.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٣٠ و٢١٣٣) .

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «أنسًا» ، بالألف، لكنْ حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٣٣

(٧) نقل بعض هذا النص بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/٨٧٦) ، والزيلعي في "نصب الراية" (١/١٩٤) ، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/٦٤) ، و"التفسير" (٢/٢٧٤) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/٧٦) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/٢٤٣) .

(٨) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" -كما في "المطالب العالية" (١٨٢) - وابن ماجه في "سننه" (٦٤٥) ، والطبراني في "الكبير" (٢٣/٣٧٣ رقم ٨٨٣) ، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/٢٩١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/٦٥) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/١٤٠) .

(٩) هو: عبد الملك بن حميد.

(١٠) هو: الهَجَري، واسمه: عمرو، وقيل: عمر.." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ وَهِمَ فِيهِ ابنُ فُضَيل؛ يَرويه أصحابُ الأَعْمَشِ (١) ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجاهِد، قولَهُ (٢) .

٢٧٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ فُضَيل (٣) ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٤) ، عَنْ عَلقَمَة (٥) ، عَنْ عبد الله (٦) ؛ قال: سَلَّمْتُ

---

(١) رواه الترمذي في "جامعه" (١٥١) ، وفي "العلل الكبير" (٨٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/١١٩) ، والدارقطني في "السنن" (١/٢٦٢) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٣٧٦) .

(٢) قال الترمذي في "جامعه" (١٥١) بعد أن أخرج الحديث من الطريقين: «سمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث محمد بن فضيل، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل» .

وقال الدوري في "تاريخه" (٢/٥٣٤) : «سمعت يحيى ابن معين يُضعِّف حديث مُحَمَّدِ بْنِ فضيل، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة، أحسب يحيى يريد: إن للصلاة أولاً وآخرًا، وقال: إنما يُروى عن الأعمش، عن مجاهد» .

وقال أيضًا في (٤/٦٦) : «رواه الناس كلهم عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً» .

وقال العقيلي بعد أن ذكر رواية مجاهد: «وهذا أولى» . وقال الدارقطني في "سننه" (١/٢٦٢) : «هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً» . وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٨/٨٧) : «هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، ولم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه» . ثم روى بإسناده إلى محمد بن عبد الله بن نمير أنه قال في هذا الحديث: «خطأ، ليس له أصل» .

(٣) هو: مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١١٩٩ و١٢١٦) ، ومسلم في "صحيحه" (٥٣٨) . ورواه البخاري (٣٨٧٥) من طريق أبي عوانة، ومسلم (٥٣٨) من طريق هُرَيم بن سفيان، كلاهما عن الأعمش،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٣٧

به.

(٤) في (ت) و (ك) : «الأعمش وإبراهيم» . وإبراهيم هذا هو: ابن يزيد النَّخعي.

(٥) هو: ابن قيس النَّخعي.

(٦) هو: ابن مسعود.." [1]

"على النبيّ (ص) وَهُوَ فِي الصَّلاة، فردَّ عليَّ، فلمَّا قَدِمْتُ من الحَبَشَة ... وَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما يَرْويه (١) الأعمشُ (٢) ، عن إبراهيم، عن عبد الله، عن النبيّ (ص) ، مُرسَلاً (٣) ؛ لا (٤) يَقُولُ فِيهِ: عَلْقَمَة (٥) .

٢٧٥ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أحمدُ ابن يُونُسَ، عَنْ مِنْدَل (٦) ، عَنْ حُصَين (٧) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ؛ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الخطَّاب: كَانَ رسولُ الله (ص) يَكْرَهُ الكُرَّاثَ، فمَنْ أكَلَهُ مِنكُم فَلا يَحْضُرِ المساجِدَ وتِلاوةَ القُرآن؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: حُصَيْن، عَنْ هِلالِ بْنِ يِسَاف (٨) ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ – مُرسَلً (٩) – عن النبيّ (ص) . (١٠)

---

(١) المثبت من (ت) و (ك) ، وفي بقيَّة النسخ: «يروي» .

(٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٣٥٩٢) عن سفيان الثوري، عنه، به. ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٤٠٩/١ رقم٣٨٨٤) .

ورواه النسائي في "الكبرى" (٥٤٠) من طريق شعبة، عن الأعمش، به.

(٣) يعني: منقطعًا؛ لأن إبراهيم النَّخعي لم يسمع من ابن مسعود.

(٤) قوله: «لا» سقط من (ف) .

(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣٦١/٦) : «وقد رجَّح انقطاعه كثير من الحفاظ؛ منهم: أبو حاتم الرازي، وقال في رواية ابن فضيل الموصولة: إنها خطأ» .

(٦) في (أ) و (ف) : «مبدل» . ومِنْدَل لقبه، وقيل: اسمه عمرو بن علي.

(٧) هو: ابن عبد الرحمن السُّلَمي.

(٨) في (ت) : «سياف» .

(٩) قوله: «مرسلً» هكذا في النسخ بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(١٠) كذا قال أيضًا في "المراسيل" (ص ٢٢٩ رقم٨٥٨) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١٤٥/٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١٤٦/٢

"قَالَ أَبِي: وأمّا حديثُ دَاوُد بْن عليٍّ: فإِنِّي عارَضْتُهُ بحديث حَبِيب، عن عبد الله بْنِ باباه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) ... فإذا قد خرج المَتْنُ سواءً، لَيْسَ فِيهِ زيادةٌ ولا نُقْصَانٌ إلا ما شاءَ اللَّه (١) ، فعَلِمْتُ (٢) أَنَّهُ لَيْسَ لداود بْن عليٍّ معنى فِي هَذَا الحديث، وإِنَّما أَرَادَ ابنُ أَبِي لَيْلَى حديثَ حَبيب؛ وَكَانَ ابنُ أَبِي لَيْلَى سَيِّئَ الحفظ.

٢٨٨-وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بن سُلَيمان الأَصْبَهاني (٤) ،

---

(١) في (ت) و (ك) : «إلا ما شاء» ، ليس فيه لفظ الجلالة.

(٢) في (ت) و (ك) : «فعملت» .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠١) ، وانظر المسألة رقم (٣٧٢) و (٤٨٨) .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩٨١) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٧/٧) تعليقًا، والنسائي في "سننه" (١٨١١) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٢٩/٦) ، والدارقطني في "الأفراد" (٣٢٢/أ/أطراف الغرائب) وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٨٥) . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (١١٤٢) . ومن طريق ابن شاهين رواه المزي في "تهذيب الكمال" (٣١٠/٢٥- ٣١١) قال البخاري: «وهذا وهم» .

قال النسائي: «**هذا خطأ**، ومحمد بن سليمان ضعيف، هو ابن الأصبهاني» .

وقال ابن عدي: «وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ إنما روى هذا سهيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ عَنبَسَة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة» . كذا جاء في "الكامل" لابن عدي! وصوابه: «إنما روى هذا سهيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المسيب بْن رافع، عَنْ عَمْرِو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة» .

وقال الدارقطني في "العلل" (١٨٤/٨ رقم١٥٠٠) : «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سيار، عَن سهيل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) ، ووهما فيه. ورواه فليح بن سليمان، عن سهيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبيعي، عَنِ المسيب بن رافع، عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصَّواب» . وقال الدارقطني في "الأفراد": «تفرد به محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عنه» . وتوسع الدارقطني في ذكر الاختلاف في الحديث في "العلل" (١٨٥/٥/أ-١٨٧/أ) .." [١]

"عن سُهَيل ابن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) : أَنَّهُ كَانَ يصلّي فِي اليوم واللَّيلة اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً (٢) ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سُهَيل (٣) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٤) ، عَنِ المُسيَّب بْن رافع، عَنْ (٥) عَمْرِو بْنِ أوس (٦) ، عَنْ عَنْبَسَة (٧) ،

عن أم

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٦٤

(١) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) كذا في جميع النسخ: «اثنَيْ عَشَرَ ركعةً» ، والجادَّة في هذا: مطابقة العدد للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فيقال: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» أو «ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» ، وعلى ذلك جاء في أكثر مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يتوجَّه بالحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حيث حُمِلَتِ «الركعةُ» هنا على معنى «الركوع» ؛ كأنَّه قال: «اثنَيْ = = عشَرَ ركوعًا» . وقد تكرر في هذا الكتاب قوله: «اثني عشر ركعة» ، وانظر الكلام في الحمل على المعنى في التعليق على المسألة رقم (٢٧٠) .

تنبيه: لم نقف على اللفظ المذكور، وهو أنَّ النبي (ص) كَانَ يصلِّي فِي اليوم والليلة ... إلخ، وإنما الذي في مصادر التخريج: أنَّ النبي (ص) قال: «من صلَّى فِي اليوم والليلة اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً تطوُّعًا غير فريضة، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجنة، أو: بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ» ، أو نحو هذا، كما يأتي في المسألة رقم (٣٧٢) و (٤٠١) و (٤٨٨) .

(٣) في (أ) و (ش) : «سهل» .

(٤) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٥) قوله: «عن» سقط من (ف) .

(٦) كذا وقع في جميع النسخ ذِكْرُ «عمرو بن أوس» من رواية سهيل، ولم نقف عليه، ولم يذكره الدارقطني في "العلل" عند عرضه للاختلاف في الحديث.

(٧) هو: ابن أبي سفيان.

والحديث رواه النسائي في "سننه" (١٨٠٢) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٨٩) من طريق فليح بن سليمان، عن سهيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المسيب بن رافع، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، به. قال النسائي: «فليح بن سليمان ليس بالقوي» .

ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٠٤٣) ، وعبد ابن حميد في "مسنده" (١٥٥٢) من طريق إسرائيل، وإسحاق بن راهويه (٢٠٤٢) ، والترمذي في "جامعه" (٤١٥) ، والطبراني في "الكبير" (٢٣/٢٣١ رقم ٤٣٥) من طريق سفيان الثوري، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/٣٧) تعليقًا، والنسائي (١٨٠٣) من طريق زهير، والخطيب في "تاريخه" (٥/٨١) من طريق مسعر، أربعتهم عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المسيب، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، به.

وأخرجه أحمد (٦/٣٢٦ رقم ٢٦٧٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد مثل رواية أبي إسحاق. وانظر بقية تخريجه.

ورواه مسلم في "صحيحه" (٧٢٨) من طريق النعمان ابن سالم، والنسائي (١٨٠١) ، وابن خزيمة (١١٨٨) وابن حبان (٢٤٥٢) ، والطبراني (٢٣/٢٣٠ رقم ٤٣٢ و٤٣٣) ، والحاكم (١/٣١١) ، ومن طريقه البيهقي (٢/٤٧٣) من طريق ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، كلاهما (النعمان وأبو إسحاق) عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس، عَنْ عنبسة، عن أم حبيبة، به. ورواه الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنِ ابْنِ عَجْلانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس عن أم سلمة! كما سيأتي في المسألة (٣٧٢) .

قال الترمذي: «وحديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح، وقد روي عن عنبسة من غير وجه».." (١)

"٢٩٠ - وسمعتُ (١) أَبِي وحدَّثنا عَنْ مُحَمَّدِ ابن يَحْيَى بْنِ حسَّان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَعْشَر (٢) ، عَنْ سُهَيل، عَنْ أَبِيهِ (٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : مَا تَوَضَّأَ عَبْدٌ، ثُمَّ مَشَى إِلَى مَسْجِدٍ مِنَ المَسَاجِدِ (٤) ، إلاَّ كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةً.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ ليس هو عن سُهَيل (٥) .

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١٢٨٨/٤) .

(٢) هو: نجيح بن عبد الرحمن السِّندي.

(٣) هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان.

(٤) قوله: «من المساجد» ليس في (ش) .

(٥) الذي يروي الحديث بهذا اللفظ عن أبي صالح هو: الأعمش، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١١٩) ، ومسلم (٦٤٩) في كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، عقب الحديث رقم (٦٦١) .

= ... وأما سهيل: فإنه يروي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أن رسول الله (ص) قال: «إذا توضأ العبد المسلم - أو: المؤمن - فغسل وجهه؛ خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء - ... » ، الحديث، وليس فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد. أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٣٢/١) عن سهيل. ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٢٤٤) . وقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٥٥) من طريق إبراهيم بن محمد - وهو: ابن أبي يحيى الأسلمي - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، به، وزاد فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد.

لكن إبراهيم الأسلمي هذا متروك كما في "التقريب" (٢٤١) .

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٢) من طريق عباد بن أبي صالح - وهو أخو سُهَيْلٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة، به بذكر فضل المشي إلى المسجد.." (٢)

"٢٩١ - وسمعتُ (١) أَبِي (٢) وحدَّثنا عَن وَهْب بْن بَيَان، عَنْ حَفْصِ بْنِ النَّجَّار (٣) ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي الأَخْضَر، عَنِ الزُّهْرِي، عَنْ أَبِي بكر بن عبد الرحمن بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: كانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يصلِّي بنا في مسجد رسول الله (ص) ، فكان يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افتَتَحَ الصَّلاة، وَإِذَا ركعَ، وَإِذَا رفعَ رأسه من الرُّكوع، وَكَانَ يَرْفَعُ يديه إِذَا سجد، وَكَانَ يَرْفَعُ يديه إِذَا نَهَضَ من الرَّكعَتَين، فَإِذَا سلَّم التفتَ إلينا وَقَالَ: إِنِّي أَشبَهُكُمْ صَلاةً بالنبيِّ (ص) .

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يُرْوَى هَذَا الحديثُ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّر فقطْ، لَيْسَ فِيهِ رفعُ اليدَين (٤) .

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٦٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٦٩

٢٩٢ - وسألتُ (٥) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعْبَةُ (٦) ، عَنْ

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤١٤/١) .

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٣) اسمه: حفص بن عمر، أبو عمران الواسطي، النَّجَّار.

(٤) وبهذا اللفظ الذي رجَّحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٨٥ و٨٠٣) ، ومسلم (٣٩٢) ، كلاهما من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، عن أبي هريرة.

وفي الحديث اختلاف كثير على الزهري، انظره في "العلل" للدارقطني (١٧٤٥) .

(٥) انظر المسألة رقم (٢٥٧) .

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤٥/٢ رقم٥٠٤٣) ، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٢٤/٢) .." [1]

"عُبَيدالله (١) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ نَسِيَ صَلاَةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلاَّ وَهُوَ مَعَ الإِمَامِ، فَلْيُصَلِّي (٢) مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ فَلْيُعِدِ الصَّلاَةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِدِ (٣) الصَّلاَةَ الَّتِي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ مَالِكٌ (٤) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْقُوفٌ (٥) ؛ وهو الصَّحيحُ (٦) .

---

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) في (ش) : «فليصل» ، والمثبت من بقية النسخ، وإثبات حرف العلة في المضارع المجزوم لغةٌ صحيحة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨) .

(٣) في (ش) : «ثم لا يعد» ، وفي (ت) و (ف) و (ك) : «ثم لم يعد» ، وكذا كان في (أ) ، ثم ضرب على قوله: «لم» ، وألحقت اللام على «يعد» ، وجاءت هكذا على الصواب في الموضع السابق من "الإمام".

(٤) في "الموطأ" (١٦٨/١ رقم٤٠٦) . ومن طريقه رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٢٥٤) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٦٧/١) .

(٥) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٦) قال النسائي: «رفعه غير محفوظ» .

وقال الطبراني: «لم يرفع هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بن عمر إلا سعيد بن عبد الرحمن، تفرد به الترجماني» .

وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم أحدًا رفعه عن عبيد الله غير سعيد بن عبد الرحمن» .

ورواه الدارقطني في "سننه" (٤٢١/١) من طريق موسى بن هارون، به موقوفًا، ثم قال: «قال موسى: وثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا سعيد، به، ورفعه إلى النبي (ص) ، ووهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه، فقد وفِّق للصواب» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٧٠

وقال الدارقطني في "العلل": «والصحيح أنه موقوف من قول ابن عمر، كذلك رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر قوله» . اهـ. من "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/٥٩٧) ، و"نصب الراية" (٢/١٦٢) .

وقال البيهقي في "سننه": «تفرد أبو إبراهيم الترجماني برواية هذا الحديث مرفوعًا، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفًا» .

وقال في "المعرفة": «وهذا خطأ من جهته، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَن سعيد بن عبد الرحمن، بهذا الإسناد موقوفًا، وهو الصحيح» .

وقال عبد الحق في"الأحكام الوسطى" (١/٢٧١) : «رفعه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عبيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وهو وهم، والصحيح من قول ابن عمر؛ كذا رواه مالك وغيره عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وسعيد بن عبد الرحمن وثقه ابن معين» .." [1]

"قال أبي: هذا خطأٌ؛ وحدَّثنا (١)

الحَسَنُ بنُ الرَّبِيعِ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو الأَحْوَص (٢) ، عَنِ الأَعْمَشِ (٣) ، عَنِ المسيَّب بْنِ رَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ ابن وَهْب، عَنْ عُمَرَ.

قَالَ أَبِي: هَذَا الصَّحيحُ (٤) .

٢٩٥- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه محمد ابن مسلم بن أبي

---

(١) قوله: «وحدَّثنا» من (أ) و (ش) ، وفي بقيَّة النسخ: «أنا أبو محمد عبد الرحمن، قال: ثنا» ، وبناء على ما فيها يكون القائل: «ثنا الحسن بن الربيع» هو عبد الرحمن ابن أبي حاتم، وليس أباه، وهذا يستحيل، ويدلُّ على ذلك أمور ثلاثة:
الأوَّل: أنَّ أبا محمد لا يمكن أن يَرْوِيَ عن الحسن بن الربيع؛ فإنَّ أبا محمد بن أبي حاتم وُلِدَ سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ) والحسن بن الربيع توفي سنة (٢٢٠هـ) أو (٢٢١هـ) ، وابن أبي حاتم يروي عنه بواسطة أبيه = =كما في المسألة رقم (١٩٢٩) .
والثاني: ما جاء مصرَّحًا به في (أ) و (ش) ؛ فإنَّ الراوي فيها جميعًا عن الحسن بن الربيع هو أبو حاتم، وهذا ما أثبتناه.
والثالث: أنَّ السياق قد يَدُلُّ على ذلك؛ فإنَّ أبا حاتم خطَّأ الرواية الأولى، ثم ذَكَرَ الرواية الصحيحة بسنده هو، وقال: هذا الصحيح.
وانظر نظائر لما وقع في هذه المسألة: في المسألة رقم (٨٤) و (٢٣٩) وغيرهما.
(٢) في (ف) : «أبو الأخوص» ، وهو: سلاَّم بن سُلَيم.
(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٦) من طريق أبي معاوية، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/١٨٣) ، وابن حزم في "المحلى" (٤/٨٤) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن الأعمش، به.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٧٢

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (١٥٢/٢ رقم١٧٧) : «هو حديث يرويه الأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عن زيد ابن وَهْب، عن عمر، حدث به عن الأعمش كذلك: شعبة، وزائدة، وأبو عوانة، وأبو معاوية، وعلي بن مسهر، وغيرهم. وخالفهم الحجاج بن أرطاة؛ فرواه عَنِ الأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ عمر، وقول شعبة ومن تابعه أصح» . اهـ.." [1]

"٢٩٨ – وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو (٢) الرَّبيع الزَّهْراني (٣) ، عَنْ حمَّاد بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن النبيّ (ص) : بَيْنَ العَبْدِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ بعضُ الثِّقاتِ مِنْ أَصْحَابِ حمَّاد؛ فَقَالَ: حدَّثنا حمَّاد؛ قَالَ: حدَّثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ – أَوْ حُدِّثتُ عَنْهُ – عَنْ جابِر، مَوْقُوفٌ (٤) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: مَا أَدْرِي؟ يَحتمِلُ أَنْ يكونَ حدَّث حمَّادٌ مرَّة كَذَا، ومرَّة كَذَا.

قلتُ: فبلَغَكَ أَنَّهُ تُوبعَ أَبُو الرَّبيع فِي هذا الحديث؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٣٨) .

(٢) قوله: «أبو» سقط من (ك) .

(٣) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٧٦/٢ رقم٨٩٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٨٣) ، وفي "معجم شيوخه" (١٧٩) ، والطبراني في "المعجم الصغير" (٢٣١/١ رقم٣٧٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٦٦/٣) .

قال الطبراني: «ولم يروه عن عمرو إلا حماد، تفرد به أبو الربيع» .

وقال البيهقي: «رواه محمد بن عبد الله الرقاشي، عن حماد بن زيد» .

(٤) كذا، وهو على لغة ربيعة، بحذف ألف تنوين النصب، انظر المسألة رقم (٣٤) .

هذا؛ وكونه موقوفًا إنما هو في طريق عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ؛ لأن الحديث قد صح عن جابر مرفوعًا من غير طريق عمرو بن دينار؛ فقد أخرجه مسلم (٨٢) من طريق أبي سفيان وأبي الزبير، كلاهما عن جابر مرفوعًا، وصرح فيه أبو سفيان وأبو الزبير بالسَّماع. = = وحماد بن زيد ـــ ح معروف عنه وقفه للمرفوعات إذا شكَّ فيها؛ لأنه لم يكن صاحب كتاب.

وقال الدارقطني في "العلل" (١٢٥/٤/أ، ب) : «يرويه حماد بن زيد واختُلِف عنه؛ فرواه أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) . وخالفه القواريري؛ رواه عن حماد قال: حدثني عمرو – أو بعض أصحابي – عن عمرو، عن جابر، موقوفًا. وقال أحمد بن إبراهيم الموصلي: عن حماد، عن عمرو – أو بلغني عنه – عن جابر، ورفعه. قال ابن حسان: عن حماد؛ سمعت عمرًا – أَوْ حُدِّثت عَنْهُ – عَنْ جَابِرٍ، موقوفً. وقال إسحاق بن أبي

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١٧٤/٢

إسرائيل، عن حماد: سمعت من عمرو – أو حدثني أخي سعيد عنه – عن جابر، موقوفًا. ورواه علي بن الحسن السلمي، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، وكذلك روي عن أبي مسعود الزَّجَّاج، عن معمر، عن عمرو، عن جابر، عن النبي (ص) ، ورفعُه صحيح، وهو محفوظ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، مرفوعًا» .." [1]

"قَالَ أَبِي: نَرَى أنَّ **هَذَا خطأٌ**؛ والصَّحيحُ: حديثُ هَمَّام (١) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ (٢) ، عَنْ سَفِينة (٣) ، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ (ص) .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَروبة (٤) ، فَقَالَ (٥) : عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَفِينة، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ (ص) (٦) .

وَقَالَ: وابنُ أَبِي عَروبة أحفَظُ، وحديثُ هَمَّام أشبَهُ؛ زَادَ هَمَّامٌ رجلاً (٧) .

---

(١) هو: ابن يحيى.

وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/٢٥٣) ، وأحمد في "مسنده" (٦/٣١١ رقم٢٦٦٥٧ و٣٢١ رقم ٢٦٧٢٧) ، وابن ماجه في "سننه" (١٦٢٥) ، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧١٠٠) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٧٩) .

(٢) هو: صالح بن أبي مريم.

(٣) هو: أبو عبد الرحمن مولى رسول الله (ص) .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/٢٩٠ رقم٢٦٤٨٣ و٣١٥ رقم ٢٦٦٨٤) ، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧٠٩٨) .

ورواه ابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٠) ، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٦٣/مسند علي) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٣٦) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٢٠٣) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/٣٠٦ رقم ٦٩٠) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، به.

(٥) قوله: «فقال» ليس في (ف) .

(٦) من قوله: «وقال أبو زرعة ... » إلى هنا، سقط من (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٧) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/١٦٦/ب) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وحديث التيمي عن قتادة، عن أنس، غير محفوظ» . وقد وقع في النسخة الخطية لـ"علل الدارقطني" سقط واضطراب حال دون نقل كاملِ عبارته، وقد نقل بعضها الضياء في "المختارة" (٧/٣٧) فقال: «قال الدارقطني: رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وأبو عوانة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَفِينَةَ، عَنْ أم سلمة. وَقَالَ هَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ سَفِينَةَ، عَنْ أم سلمة. قال: وهذا أصح، والله أعلم» . اهـ.." [2]

"٣٠٥ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُعتَمِرُ ابنُ سُلَيمان (١) ، عَنْ أَبِيهِ (٢) ، عَنْ أنسٍ؛ أنه قال: كان أَحَدٌ (٣)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٧٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٨٢

منَّا لا يَحْنِي ظَهْرَهُ، حَتَّى يَرَى رسولَ الله (ص) ساجِدًا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ هُوَ كَمَا حدَّثنا مُسَدَّد (٤) ، عَنْ مُعْتَمِرٍ، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٤٦/٣ رقم١٥٩٨) من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، عن المعتمر، به.

(٢) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي.

(٣) كذا باستعمال «أَحَد» في سياق الإثبات ظاهرًا، والأصل فيها استعمالها في سياق النفي -كما جاء في مصادر التخريج - لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على أنَّه من الإثبات المؤوَّل بالنفي؛ فإنَّ المعنى على النَّفْيِ، والتقدير: «ما كان أَحَدٌ مِنَّا يَحْنِي ظَهْرَهُ حَتَّى يَرَى رسولَ اللهِ (ص) ساجدًا» .

ونظير ذلك ما جاء في حديث البخاري (٣٤١٥) ، ومسلم (٢٣٧٣) من قوله (ص) : «ولا أقولُ: إنَّ أحدًا أفضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ــج» ، قال ابن مالك في "شواهد التوضيح" (ص٢٧١- ٢٧٢ مبحث رقم ٧١) : «وفي «ولا أقول: إنَّ أحدًا أفضلُ مِنْ يُونُسَ بن مَتَّى ــج» : استعمالُ «أَحَدٍ» في الإيجاب؛ لأنَّ فيه معنى النفي؛ وذلك أنه بمعنى: لا أَحَدَ أفضَلُ من يُونُسَ؛ والشَّيْءُ قد يُعْطَى حُكْمَ ما هو في معناه وإنِ اختَلَفا في اللفظ؛ فمنْ ذلك قوله تعالى: [الأحقاف: ٣٣] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ ؛ فأُجْرِيَ - في دخول الباء على الخبر- مُجْرَى: أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر؛ لأنَّه بمعناه. اهـ.

ونقل ذلك عنه السيوطي في "عقود الزبرجد" (٧٦/٣) ، وانظر "الحدود" للرماني (ص٧٨- تحقيق السامرائي) .

(٤) هو: ابن مُسَرهَد. وروايته أخرجها في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٤١٧) . ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٠٨٢) من طريق عبد الأعلى بن حماد، عن معتمر، به.

ورواه البزار في "مسنده" (٤٧٢/كشف الأستار) من طريق سعيد بن الفضل، عن حميد، عن أنس، به.

قال البزار: «لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا سعيد، وقد رواه المعتمر، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أنس» .." (١)

"قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ (١) جَابِرٍ - قولَهُ (٢) - إنه دخَلَ عَلَى مَرِيضٍ ... .

فَقِيلَ لَهُ: فإنَّ أبا أسامة (٣) قد روى عَنِ الثَّوْري هَذَا الحديث مرفوعًا؟

فَقَالَ: ليسَ بشيءٍ، هُوَ موقوفٌ.

٣٠٨ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد ابن سَلَمة، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ (٤) ، عَنِ القاسِمِ بْنِ محمد، عن النبيِّ (ص) قَالَ: لاَ يَغُرَّنَّكُمْ أَذَانُ بِلالٍ، وَلَكِنْ يُؤَذِّنُ (٥) ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ؟

فَقَالَ أَبِي: حدَّثنا الحُمَيدي (٦) ؛ قَالَ: حدَّثنا فُضَيْلُ بْنُ عِياضٍ (٧) ، عَنْ عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنِ القاسِمِ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ (ص) . جميعًا

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٩٢

(١) قوله: «عن» سقط من (ش) .
(٢) أي: عن جابرٍ من قولِهِ، حذف الخافض «مِنْ» ، فانتصب ما بعده. وانظر في النصب على نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢) .
(٣) هو: حماد بن أسامة.
(٤) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٧٦١١) قال: أخبرنا عبيد الله بن عمر، به.
(٥) كذا! وما في مصادر التخريج: «حتى يؤذِّن» أو: «حتى ينادي» .
(٦) هو: عبد الله بن الزبير.
(٧) روايته أخرجها أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (٢٤٥٦) من طريق مروان بن عبيد، عنه، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٢٢ و١٩١٩) ، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٢) من طرق عن عبيد الله، عن القاسم، عن عائشة.." [1]

"حَسَّان (١) ، عَن مُخارِق بْن أَحْمَد (٢) ، عَن حُذَيفة.
قلتُ لأَبِي: أيُّهما الصَّحيحُ؟
قَالَ: جَميعًا صَحِيحَين (٣) ؛ حَمَّادٌ قصَّر (٤) بِهِ، لم يَضْبِطْ، وسعيدٌ وعمرانُ ضَبَطَا.
٣١٣ - وسمعتُ (٥) أَبِي وقيل لَهُ: حديثُ مُحَمَّد بْن الُمنكَدِر، عن جابر، عن النبيّ (ص) ؛ فِي الجَمع بين الصَّلاتَين؟
فَقَالَ: حدَّثنا الرَّبيع بْن يَحْيَى (٦) ، عَنِ الثَّوري، غير أَنَّهُ باطلٌ عِنْدِي، **هَذَا خطأٌ**، لم أُدخِلْهُ فِي التَّصْنِيفِ، أَرَادَ: أبا الزُّبَير (٧) ، عَنْ جَابِرٍ، أو: أبا الزُّبَير، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عباس (٨) ؛ والخطأُ

(١) هو: مسلم بن عبد الله الأعرج.
(٢) كذا في جميع النسخ: «مخارق بن أحمد» بالدال = = المهملة، وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/٤٣٢) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/٣٥٢) فقالا: «مخارق بن أحمر» بالراء، وهذا الذي صوَّبه الشيخ المعلمي في تعليقه على "التاريخ الكبير".
(٣) كذا بياء قبل النون، والجادَّة أن يقال: «صحيحان» بالألف؛ لكنَّ الذي جاء في النسخ له وجهان من جهة العربية ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥) .، و (٧٥٩) .
(٤) في (ت) و (ك) : «قصد» .
(٥) انظر المسألة رقم (٢٨٥) .
(٦) هو: الأُشناني. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/١٦١) ، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/١٨)

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/١٩٦

، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢١٧/١٢) وقال: «في إسناده نظر» .

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٥) من طريق أبي الزبير، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عن ابن عباس.." [١]

"من الرَّبيع (١) .

٣١٤- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه محمد ابن أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمي (٢) ، عَنْ عَبَّادِ بنِ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيّ، والصَّبَّاحِ بنِ سهلٍ، عَنْ عاصمٍ الأَحْوَلِ (٣) ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ (٤) ، عَنْ بِلالٍ؛ أنَّه سأل النبيَّ (ص) ؛ قَالَ (٥) : لا تَسبِقْني بِـ «آمينَ» ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الثِّقاتُ (٦) عَنْ عاصمٍ، عَنْ أَبِي عثمان:

---

(١) قال الدارقطني في الربيع بن يحيى؛ كما في "سؤالات الحاكم له" ص (٢٠٦) : «ليس بالقوي، يروي عن الثوري، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ: "الجمع بين الصلاتين"، هذا يسقط مئة ألف حديث» .

وقال الدارقطني أيضًا؛ كما في "سؤالات البرقاني" (٢٣) : «هذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل» .

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢/٢) عنه، عن عباد بن عباد فقط، عن عاصم، به.

ورواه البزار في "مسنده" (١٣٧٥) من طريق المغيرة بن مسلم، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٣) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٧٦/٢) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في "الكبير" (٣٦٦/١ رقم ١١٢٥) ، و"الأوسط" (٧٢٤٣) من طريق القاسم بن معن، ثلاثتهم عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عن بلال، به.

قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد ولم يسنده، ورواه غير واحد وأسنده، ولا نعلم روى أبو عثمان، عن بلال غير هذا الحديث» . وقال ابن خزيمة: «حدثنا محمد بن حسان الأزرق بخبر غريب إن كان حفظ اتصال السند» . ثم ذكره.

(٣) هو: عاصم بن سليمان.

(٤) هو: عبد الرحمن بن مُلّ النَّهْدي.

(٥) قوله: «قال» سقط من (ك) .

(٦) الحديث أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٦٣٦) ، وأبو داود في "سننه" (٩٣٧) ، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٢٩) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٥/٧) ، وابن حزم في "المحلى" (٢٦٣/٣) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٥٧) من طريق حفص بن غياث، وأحمد في "مسنده" (١٢/٦ و١٥ رقم ٢٣٨٨٣ و٢٣٩٢٠) من طريق محمد بن فضيل وشعبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣/٢) من طريق عبد الواحد بن زياد جميعهم عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، أن بلالاً ... فذكره مرسلاً.." [٢]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٠٥

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٠٦

"عَمْرٍو - عَنْ أَبِي سَلَمة: أنَّ (١) النبيَّ (ص) ... مُرسَلٌ (٢) .

٣٢٠ - وسألتُ أَبِي (٣) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ خالدٌ الواسِطِيُّ (٤) ، عَنْ يزيدَ بْنِ أَبِي زيادٍ، عَنْ داودَ بْنِ أَبِي عاصِم، عَنْ عُرْوَة بْنِ مَسْعُودٍ؛ قَالَ: سألتُ ابنَ عُمَرَ عَنِ الصَّلاة بِمِنًى؟ فَقَالَ: صَلَّيْتُ مع النبيِّ (ص) رَكْعَتَيْنِ ... ؟

فَقَالَ أَبِي (٥) : **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: داود ابن أبي عاصِم بن (٦)

---

(١) في (ت) و (ك) : «عن» بدل: «أن» .

(٢) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (١٣٤) .

هذا؛ وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٧٥) هذا الحديث، فقال: «يرويه محمد بن عمرو، واختُلِف عنه؛ فرواه علي بن مسهر، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وخالفه معتمر بن سليمان؛ فرواه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أبي سلمة ومرداس، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي (ص) ، قال ذلك عبد الله العطار، عنه، ورواه يحيى القطان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أبي سلمة، مرسلاً ... والصحيح: عن أبي سلمة، مرسلاً» .

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) و (ف) و (ك) ، وكتب ناسخا (ف) و (ك) : «صح» فوق: «وسألت» .

(٤) هو: خالد بن عبد الله. ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢١) من طريق صالح ابن عمر، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عن داود بن عَاصِمٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الثقفي قال: سألت ابن عمر ... فذكره.

ووقع في المطبوع: «بن عروة» قال محققه: «تحرفت «بن عروة» في الأصلين إلى «عن عروة» !. ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٨٠) من طريق جرير، عن يزيد ابن أَبِي زِيَادٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أبي عاصم، قال: قلت لابن عمر ... فذكره.

(٥) في (ف) : «إن» بدل: «أبي» .

(٦) في (ش) : «عن» بدل: «بن» .." (١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عُمَارةُ بْنُ عُمَير، عَنْ عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ (١) ، عَنِ ابْنِ (٢) مَسْعُودٍ؛ ليس للمُسْتَورِدِ معنًى (٣) .

---

(١) كذا قال أبو حاتم! وقد أخرج البزار في "مسنده" (١٦٣٩) هذا الحديث من طريق أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عمارة بن عمير، عن الأسود، عن عبد الله، به، ثم قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن مسعود، ولا نعلم له طريقًا إلا عن الأسود، إلا حديثًا أخطأ فيه زياد بن عبد الله؛ فرواه عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله» . وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٥٢) ، ومسلم (٧٠٧) ، كلاهما من طريق الأعمش، عن الأسود، عن ابن مسعود، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢١٣

(٢) في (أ) و (ش) : «أبي» بدل: «ابن» .

(٣) كتب محمد بن العطار عند هذه المسألة في هامش نسخة (أ) : «المعروف: عن ابن مسعود» .." [(١)]

"٣٣٨ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أحمد ابن عَبْدَة، عَنْ أَبِي دَاوُدَ (١) ، عَنْ شُعْبَة (٢) ، عَنْ سعدِ بنِ إبراهيمَ، وحَبيبِ بْن أَبِي ثابت؛ سَمِعا حفصَ بنَ عاصِمٍ؛ أنَّ (٣) زيد بْن ثابت قَالَ: صَلاةُ الوُسْطى صَلاةُ الظُّهْر؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ خُبَيب (٤) بْن عبد الرحمن (٥) .

٣٣٩ – وسمعتُ أَبِي وحدَّثنا عَنِ (٦) المُقَدَّمي مُحَمَّد بْن أَبِي بَكْرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّان، عَنْ سُفْيان (٧) ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ (٨) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النُّعْمان بْنِ بَشِير: أنَّه كَانَ يصلِّي مَعَ النبيِّ (ص) ، ثُمَّ لا يَلْبَثُ إلا يسيرًا، حَتَّى يُصَلِّيَ العِشَاءَ.

قَالَ أَبِي: أَخْطَأَ فِيهِ المُقَدَّمي، لَيْسَ فِيهِ: النبيُّ (ص) ؛ إنما هو: كنا

---

(١) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٢) وهذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦١٧) ، وذكرها تعليقًا ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٦/٤) عَنْ شُعبَة، عَنْ سَعْدِ بْنِ إبراهيم، عن حفص ابن عاصم، عن زيد بن ثابت، به. وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٥١١/٣) .

(٣) في (ش) : «بن» بدل: «أن» .

(٤) في (ك) : «حبيب» .

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "المعرفة" (٣٠٩/٢) من طريق شعبة، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عاصم، عن زيد، به.

(٦) قوله: «عن» سقط من (ك) .

(٧) هو: الثوري.

(٨) هو: أبو يعفور الأصغر، واسمه: عبد الرحمن بن عبيد ابن نِسْطاس. وأما أبو يعفور الأكبر؛ فاسمه: واقد، ولقبه: وَقْدان.." [(٢)]

"قَالَ أَبِي: هذانِ (١) الحديثانِ لَيْسَا بِصَحِيحَينِ؛ أمَّا حديثُ عمَّار: فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ (٢) ، وعمَّارٌ ثقةٌ. والحديثُ الآخَرُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

٣٤١ – وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الله بْنُ بَكْر السَّهْمي (٣) ، عَن مُبَارَك بْن فَضَالَة، عَن ثابتٍ البُنَانِيِّ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي بَكْرٍ؛ قَالَ: صلَّى رسولُ الله (ص) بأصحابِهِ صلاةَ الصُّبْح، ثُمَّ أقبَلَ عَلَى أصحابِهِ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ: هَلْ أَصْبَحَ (٤) اليَوْمَ مِنْكُمْ أَحَدٌ صَائِمًا؟ ، قَالَ أَبُو بَكْر: أَنَا، قَالَ: هَلْ عَادَ أَحَدٌ مِنْكُمُ (٥) اليَوْمَ مَرِيضًا؟ ... وَذَكَرَ الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عن (٦) عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى (٧) : أَنَّ النبيَّ (ص) ... .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٢٨/٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٣٤/٢

(١) في (ك) : «هذا» .

(٢) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٧٠) ، والبزار في "مسنده" (٢٢٦٧) ، والحاكم في "المستدرك" (٤١٢/١) ، ومن طريقه البيهقي في "الكبرى" (١٩٩/٤) .

(٤) في (ك) : «هذا صبح» بدل: «هل أصبح» .

(٥) في (ش) : «أحدكم منكم» .

(٦) قوله: «عن» ليس في (ش) .

(٧) روايته أخرجها ابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٥٦٤/٢) من طريق أسد بن موسى، قال: أبنا المبارك بن فضالة، ثنا ثابت البناني، ثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى: أن رسول الله (ص) ، فذكره.

وقال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر إلا بهذا الإسناد؛ وإنما يرويه غير عبد الله بن بكر، عن مبارك، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، مرسلاً، ولم نسمعه متصلاً إلا من بشر بن آدم، عن عبد الله بن بكر» .." [(١)]

"٣٤٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بِشْرُ بنُ آدَمَ ابنُ (١) ابْنَتِ (٢) أَزْهَرَ (٣) ، عَنْ أَشعَثَ بْنِ أَشعَثَ، عَنْ (٤) عِمْران القَطَّان (٥) ، عَنْ سُلَيمان التَّيْمي (٦) ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ (٧) ، عَنْ سلمان؛ أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ يُصَلِّي وَخَطَايَاهُ تُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكُلَّمَا سَجَدَ تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ، فَيَفْرُغُ (٨) حِينَ يَفْرُغُ وَقَد تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنْ سَلْمان قولَهُ (٩) ، وأَشعَثُ مجهولٌ لا يُعْرَفُ.

(١) قوله: «ابن» نعت لـ «بشر» ، وهذا بشر بن آدم الأصغرُ.

(٢) كذا رسمت في جميع النسخ؛ بالتاء المفتوحة، وهو رسم صحيح، والجادة «ابنة» . وانظر التعليق على المسألة رقم (٦) .

(٣) روايته أخرجها البزار في"مسنده" (٢٥٠٨) ، والطبراني في"المعجم الكبير" (٢٥٠/٦ رقم٦١٢٥) ، وفي "الصغير" (١١٥٣) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٨٧٥) .

قال الطبراني في "المعجم الصغير": «لم يروه عن سليمان إلا عمران، ولا عن عمران إلا أشعث بن أشعث، تفرد به بشر» .

ووقع في "المعجم الكبير": «بشر بن موسى» بدل «بشر بن آدم» .

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٨٧) ، وأبو عبيد في "الطهور" (١١) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢) ، و"المسند"

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٣٦

(٤٥٦) ، وأحمد في "مسنده" (٤٣٧/٥ و٤٣٨ رقم ٢٣٧٠٧ و٢٣٧١٦) ، والدارمي في "مسنده" (٧٤٦) ، والطبراني في "الكبير" (٢٥٧/٦ رقم ٦١٥١ و٦١٥٢) من طريق عَلِيِّ بْنَ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، به، مرفوعًا. وانظر "الأفراد" للدارقطني (١٤٢/أ/أطراف الغرائب) .

(٤) قوله: «عن» سقط من (ك) .

(٥) هو: ابن داوَر.

(٦) هو: ابن طَرْخان.

(٧) هو: عبد الرحمن بن مُلّ النَّهْدي.

(٨) في (ك) : «فتفرغ» .

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠ و٥١) من طريق سلمان بن سبرة، والبغوي في "الجعديات" (٥٤٨) من طريق أبي وائل، كلاهما عن سلمان، قوله.." [(١)]

"٣٤٣ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابن وَهْب (٢) ، عن جرير ابن حَازِمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهَمْدَاني (٣) ؛ قال: حدَّثني عبد الرحمن بْنُ عَوْسَجة، عَنِ البَرَاء؛ قَالَ: كان رسولُ الله (ص) يأْتِينَا، فيَمْسَحُ عَوَاتِقَنَا وصُدُورَنَا وَيَقُولُ: لاَ تَخْتَلِفْ صُفُوفُكُمْ؛ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوُونَهُ عَنْ أَبِي إسحاق (٤) ، عن طَلْحة (٥) ، عن عبد الرحمن ابن عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ، عَنِ النبيِّ (ص) .

٣٤٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أَبِي العِشْرين (٦) ، عَنِ الأوزاعيِّ (٧) ، عَنْ (٨) يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُمَرَ بنِ الحَكَم، عَنْ أبي

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٤) و (٤٠٦) .

(٢) هو: عبد الله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢٩٧/٤ رقم١٨٦٢١) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٥٢) .

(٣) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٤) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٤٠٤) .

(٥) هو: ابن مُصَرِّف.

(٦) هو: عبد الحميد بن حبيب. وروايته أخرجها البخاري في"صحيحه" تعليقًا (١١٥٢) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨١١) ، وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٦٣٤) . وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٥٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة، والنسائي في "سننه" (١٧٦٤) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٩) ، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٢٠٥) من

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٣٧

طريق بشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي، به.

(٧) هو: عبد الرحمن بن عمرو.

(٨) قوله: «عن» سقط من (ك) .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: بُسْر (١) بْنُ سَعِيدٍ (٢) ، عَنْ زينبَ الثَّقَفية (٣) - امرأةِ عبد الله ابن مسعود - عن النبيّ (ص) .

٣٤٨ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ وَهْب (٥) ، عَنْ مَالِكٍ (٦) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَم، عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَار، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْري: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلاَ يَدَعْ أَحَدًا (٧) يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ؟

قَالَ أَبِي: الصَّحيحُ مَا فِي "المُوطَّأ" (٨) : مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بن أسلَم، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) .

---

(١) في (ش) و (ك) : «بشر» .

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) وانظر التعليق على رواية ابن عيينة.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٥٣) الاختلاف في الحديث، ثم قال: والقول قول من أسنده عن زينب» .

(٣) قوله: «الثقفية» ليس في (ش) .

(٤) انظر المسألة رقم (٣٥٣) .

(٥) هو: عبد الله. وروايته أخرجها في "جامعه" (٣٩٩/المطبوع باسم الموطأ) . ومن طريقه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦١١) ، وابن حبان في "كتاب الصلاة"، كما في "إتحاف المهرة" (٥٤٦٩) .

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٨٦/٤) : «ولم يروه أحد بهذا الإسناد عن مالك إلا ابن وهب. وعند ابن وهب أيضًا عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلم، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ» .

(٦) هو: ابن أنس.

(٧) في (ف) : «أحد» ، وتخرَّج على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٨) (١٥٤/١ رقم٣٦١) . ومن طريق مالك أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٠٥) .." [2]

"قَالَ: نعم.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ يُقال: عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ (١) ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَة، عن النبيّ (ص) ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ.

٣٥٣ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ (٢) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيد بن كاسِبٍ (٣) ،

عن عبد العزيز (٤) الدَّرَاوَرْديّ، عَنْ صَفْوانَ بْنِ سُلَيم، عَنْ عَطَاء بْنِ يَسَار، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْري.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٣٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٤٤

وَعَنْ (٥) زَيْدِ بن أسلَم، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٩) .

(٢) في (أ) و (ش) : «وسألت أبي» . وانظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٨) .

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٤٦١) بالإسنادين جميعًا.

ورواه تمام في "فوائده" (٣٤٨/الروض البسام) من طريق يوسف بن يزيد القراطيسي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عبد العزيز الدراوردي قال: سمعت صفوان ابن سليم وزيد بن أسلم يحدثان عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، به. كذا رواه! ولعله حمل رواية صفوان على رواية زيد.

وأخرجه النسائي في "السنن" (٤٨٦٢) من طريق محمد ابن المبارك، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤/١٨٦) من طريق إبراهيم بن حمزة، كلاهما عن عبد العزيز بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيم، عَنْ عَطاء بْنِ يَسار، عن أبي سعيد الخُدري، به.

ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٦١٨) من طريق أحمد ابن عبدة، وأبو عوانة في "مسنده" (١٣٨٩) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي كلاهما عن الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، به.

(٤) هو: ابن محمد.

(٥) في (ت) و (ك) : «عن» بلا واو. وهو خطأ، وقولُهُ: «وعن زيد» معطوفٌ على قوله: «عن صفوان ... » .." [(١)]

"فَقَالَا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ (١) ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِي، عَنْ أَبِي سَلَمة (٢) ، عَنْ عائِشَة ... الحديثَ.

وقَالا: هَذَا يَدْفَعُ حديثَ أَبِي مَعْشَر؛ وَهَذَا الصَّحِيحُ (٣) .

٣٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الله ابن نافع الصَّائغ، عن عبد الله بْنِ زياد بْن دِرْهَم، عَنِ الحَسَن (٤) ، عَنْ عُثْمَانَ؛ قَالَ: مَن قَدِمَ مِصْرًا، فَأَزْمَعَ (٥) إقامَةَ أَربَعٍ، أَتَمَّ الصَّلاة؟

---

(١) هو: محمد بن عبد الرحمن. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٣٠) . وأخرجه البخاري (٥٨٦١) ، ومسلم (٧٨٢) من طريق عبيد الله بن عمر، عن سعيد ابن أبي سعيد، به.

(٢) هو: ابن عبد الرحمن.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/٧٠/ب) : «يرويه سعيد المقبري، واختُلِف عنه: فرواه ابن عَجْلان [وعبيد الله] ابن عمر، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سلمة، عن عائشة، وخالفهم عبد الله بن عمرو [كذا! والصواب: عُمر] العُمَري وأبو معشر؛ فروَياه عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هريرة. وحديث أبي سلمة عن عائشة هو الصَّواب» .

(٤) هو: البصري.

(٥) في (ت) و (ك) و (ف) : «فان مع» ، وضبَّب عليها ناسخ (ف) ، وكتب في الهامش: «هكذا وجد في الأصل» ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٥٢

وهي محتملة للوجهين في (أ) و (ش) .
قال الجوهري: قال الخليل: أزمَعْتُ على أمرٍ فأنا مُزْمِعٌ: إذا ثَبَّتَّ عليه عزمك. وقال الفراء: أزمعتُه = = وأزمعتُ عليه، مثل أجمعتُهُ وأجمعتُ عليه. اهـ. وقال ابن فارس: له وجهان؛ أحدهما: أنْ يكون مقلوبًا من «عزم» ، والوجه الآخر: أن تكون الزاء مبدلة من الجيم. اهـ. ينظر: "الصحاح" (٣/١٢٢٥- ١٢٢٦) ، و"معجم المقاييس" (٣/٢٤) .." [(١)]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: شُعْبَةُ (١) ، عَنْ خَالِدٍ (٢) ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ (٣) ، عَنْ أَنَسٍ: أُمِرَ بلالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامَةَ.

٣٦٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَير (٤) ، عَنْ

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٠٩) - ومن طريقه أبو عوانة في "مسنده" برقم (٩٤٩) - عنه، به.
وأخرجه الدارميُّ في "مسنده" (١٢٣٠) عن أبي الوليد الطيالسيّ، وعفانَ، وأبو عوانة في "مسنده" (٩٥٠) من طريق عفان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/١٣٢) من طريق أبي عامر العقدي، ثلاثتهم (أبو الوليد الطيالسي، وعفان، وأبو عامر العقدي) ، عن شعبة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٣) ، ومسلم (٣٧٨) من طرق أخرى عن خالد الحذاء، به.
(٢) هو: ابن مِهْران الحَذَّاء.
(٣) هو: عبد الله بن زيد الجَرْمي.
(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"، وابنُهُ عبد الله في "زوائده على المسند" (١/١٧٧ رقم ١٥٣٤) ، والدورقي في "مسند سعد" (٤٠) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣١٠) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٤٧٦) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٢٠٠) وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٢٢١) .
= ... قال الطبراني: «ولم يرو هذا الحديث عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ أبيه، إلا بكير بن عبد الله بن الأشج، ولا رواه عن بكير إلا مخرمة، تفرد به ابن وهب. وَرَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْري، عَنْ الزهري، عن صالح بن عبد الله بْنِ أَبِي فَرْوَة، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عثمان، عن أبيه» .
ورواه مالك في "الموطأ" (١/١٧٤) بلاغًا عن عامر ابن سعد، عن أبيه.
والحديث بتمامه: عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أبي وقاص، قَالَ: سمعتُ سَعْدًا وَنَاسًا مِنْ أصحاب رسولِ الله (ص) يقولون: كان رجلان أخوان في عهد رسول الله (ص) ، وكان أحدهما أفضَلَ من الآخر، فتوفِّيَ الذي هو أفضلهما، ثم عُمِّرَ الآخر بعده أربعينَ ليلةً، ثم توفِّي، فَذُكِرَ لرسول الله (ص) فَضْلُ الأوَّل على الآخر، فقال: «أَلَمْ يكن يصلِّي؟» فقالوا: بَلَى يا رسول الله، فكان لا بأسَ به، فقال: «ما يُدْرِيكُمْ ماذا بَلَغَتْ به صلاته؟!» ، ثم قال عند ذلك: «إِنَّمَا مَثَلُ الصلاةِ كمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٥٥

ببابِ رجلٍ، غَمْرٍ عَذْبٍ، يَقْتَحِمُ فيه كلَّ يومٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فماذا تَرَوْنَ يُبْقِي ذلك مِنْ دَرَنِهِ؟!» . هذا لفظ أحمد، ونحوه في بقية مصادر التخريج.." (١)

"٣٦٢ - وسُئِلَ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ نُوحُ ابن حَبِيبٍ (٢) ، عن عبد المجيد بن (٣) عبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّاد (٤) ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَمَ، عَنْ عطاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النبيّ (ص) : إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ... ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ (٥) ؛ إِنَّمَا هُوَ: مالكٌ (٦) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم التَّيْمِيِّ، عن عَلْقَمةَ ابن وَقَّاص، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النبيّ (ص) (٧) .

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٣٠٣/١) ، وانظر "الدراية" لابن حجر (١٢٤/١) .

(٢) روايته أخرجها أبو نعيم في"الحلية" (٣٤٢/٦) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٩٦/٢ رقم١١٧٣) ، والسِّلفي في "الطيوريات" (٨٩٧) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣٥/٦٢) .

(٣) قوله: «عبد المجيد بن» مكرر في (ك) .

(٤) في (ك) : «داود» .

(٥) في (ت) و (ك) : «لا أصل له» .

(٦) روايته أخرجها في "موطئه" برواية محمد بن الحسن الشيباني رقم (٩٨٣) .

ومن طريق مالك، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤ و٥٠٧٠) ، ومسلم في "صحيحه" (١٩٠٧) .

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (٢٥٣/١١ رقم٢٢٦٩) : «يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّاد، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سعيد، وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحي ابن سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَة بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عمر، عن النبي (ص) ؛ وهو الصَّحيح» .

وقال في (١٩٣/٢رقم٢١٣) : «فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّاد عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه» .

وقال أبو نعيم في "الحلية" (٣٤٢/٦) : «غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبد المجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد» .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٧٠/٢١) : «ابن أَبِي رَوَّاد هذا قد رَوى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها ... » ، ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: «وهذا خطأ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث «الأعمال بالنيات» عند مَالِكٌ، عَنْ = يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ علقمة ابن وقَّاص، عن عمر، ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه النَّاسُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٦٠

وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/١٦٧) : «وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه» . وقال في (١/٢٣٣) عن عبد المجيد: «ثقة لكنه أخطأ في أحاديث ... » ، ثم ذكر هذا الحديث.

وانظر "نصب الراية" (١/٣٠٢) ، و"جامع العلوم والحكم" (ص٢٠) .." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الناسُ يقولون: عن أمِّ حَبِيبَةَ (١) .

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: لا أَدْرِي (٢) .

٣٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الرحيم (٣) بن سُلَيمان الرَّازي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ (٤) ، عَنْ عائِشَةَ: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: اجْعَلُوا مِنْ صَلاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ ... ؟

---

(١) يعني بدل: «عن أم سلمة» . وتقدم تخريج رواية أم حبيبة في المسألة (٢٨٨) .

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/١٨٥/أ -١٨٧/أ) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «ورواه أبو إسحاق السبيعي واختُلِف عنه؛ فرواه مُحَمَّد بْنِ عَجْلانَ، عَنْ أَبِي إسحاق، عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس، عَنْ عنبسة؛ قال ذلك إسماعيل بن جعفر، وليث بن سعد، وابن لهيعة، وعباد بن صهيب. ورواه الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، واختُلِف عنه؛ فرواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ، عَنِ الدَّراوَرْدي، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ [أَبِي] إسحاق، مثل رواية إسماعيل بن جعفر ومن تابعه. ورواه [أبو] مروان العثماني، عَنِ الدَّراوَرْدي، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ، وأسنده عن أم سلمة، ولم يقل: عن أم حبيبة. ومنهم من وقفه، ومنهم من رفعه، وذِكرُ أم سلمة فيه وَهَمٌ ... » .

(٣) في (ت) و (ك) : «عبد الرحمن» . وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٦٧) .

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/٥٧) من طريق أيوب، والسِّلفي في "معجم السفر" (٩٢٠) من طريق مبارك بن فضالة، كلاهما عن هشام بن عروة، به.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/٦٥ رقم ٢٤٣٦٦) من طريق ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عن عروة، به.

(٤) قوله: «عن أبيه» سقط من (ف) .." [٢]

"الأَعْمَشِ؛ قَالَ: حدَّثني أَبُو سُفْيان - يَعْنِي: طَلْحة بْنَ نَافِعٍ (١) - عَنِ الحَسَن (٢) ، عَنْ أُمِّهِ (٣) ؛ قالتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيان، وَهِيَ (٤) تصلِّي فِي دِرْعٍ وخِمَارٍ، فلمَّا أنْ صَلَّتْ؛ قَالَتْ: هَاتِي المِلْحَفةَ يَا جاريةُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: دخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمة، وكانتْ (٥) أمُّ الحَسَن البصريّ خَادِمَةً لأُمِّ سَلَمة (٦) .

قَالَ أَبِي: والخطأُ لَيْسَ مِنْ (٧) قَيْسٍ. ويَرْويه (٨) أَيْضًا عَنِ الأعمش، عن إسماعيل ابن مُسْلِمٍ البصريّ العَبْديّ، عَنِ الحَسَن، عَنْ أُمِّه (٩) ، عَنْ أُمِّ سَلَمة. والأعمشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ البصري

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٦٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٨١

(١) في (ف) : «رافع» .

(٢) هو: البصري.

(٣) هي: خَيْرة مولاة أم سلمة.

(٤) في (أ) : «وهو» .

(٥) في (ت) و (ك) : «وكان» وهو متجهٌ على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب يقولون: «قال فلانَةُ» . وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤١٧) .

(٦) الحديث رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٥٠٢٧) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن أم الحسن قالت: رأيت أم سلمة – زوج النبي (ص) – تصلي في درع وخمار. وعلَّقه ابن سعد في "الطبقات" (٤٧٦/٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٣٥/٢) .

(٧) في (ك) : «في» بدل: «من» .

(٨) أي: قيسُ بن الربيع.

(٩) في (ت) و (ف) و (ك) : «عن أبيه» بدل: «عن أمه» .." [١]

"قَالَ: وأبوه معروفٌ (١) .

٤٠٣ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مِنْجاب بْن الْحَارِثِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِياث، عَنْ محمَّد بْنِ مَرْوانَ النَّخَعي؛ قَالَ: قلتُ لأَبِي: كيف رأيتَ صلاةَ النبيِّ (ص) ؟ قَالَ: رأيتُهُ يصلِّي الظُّهْرَ هَكَذَا ... فذكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: حفص بْن غِيَاث (٢) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْوان النَّخَعي أَبِي العَنْبَس؛ قَالَ: قلتُ لأَبِي: كيف كانتْ صلاةُ عليٍّ؟ فَقَالَ: كَذَا.

٤٠٤ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ (٤) ، عن أبي

(١) أبوه هو: عيَّاش بن عمرو العامري.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٢٨) عنه، عن أبي العنبس عمرو بن مروان؛ قال: سألت أبي؛ قلت: قد صلَّيت مع عليٍّ، فأخبرني كيف كان يصلِّي المغرب؟ فقال: كان يصلِّي المغرب إذا سقط القرص. وأخرجه أيضًا (٣٣٤٢) بذكر السؤال عن صلاة العشاء، فقال: إذا غاب الشَّفَق.

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٣) ، والآتية برقم (٤٠٦) .

(٤) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢٩٨/٤ رقم ١٨٦٤٠) ، وابن عدي في "الكامل" (٤٢٣/١)

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٢٩١

.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/٢٨٤ رقم ١٨٥٠٦) ، والنسائي في "سننه" (٦٤٦) ، والروياني في "مسنده" (٢٨٣) ، وابن عدي في "الكامل" (٦/٤٣٣) ، والطبراني في "الأوسط" (٨١٩٨) ، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٢/أ/أطراف الغرائب) من طريق قتادة، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بن عازب، به.

قال الدارقطني: «غريب من حديث أبي إسحاق، عن البراء، تفرد به قتادة، عنه؛ من قوله: " والمؤذن يغفر له ... " إلى آخره، وتفرد به هشام، عن قتادة، ولم يروه عنه غير ابنه معاذ» .." [1]

"وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ، وَمَنْ سَدَّ (١) فُرْجَةً رَفَعَهُ اللهُ بِهَا دَرَجَةً؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عُرْوَةُ؛ أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَل (٢) ، وإسماعيلُ عِنْدَهُ مِنْ هَذَا النَّحوِ مناكيرُ (٣) .

٤١٦ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (٥) ، عن بَقِيَّة (٦) ، عن محمد ابن عَجْلان، عَنْ صالحٍ مَولى التَّوْءَمَة، عن أبي

---

(١) في (ت) : «شد» .

(٢) انظر"العلل" للدارقطني (٥/٤٩/ب) . وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) هنا انتهى السقط في النسخة (ف) ، وكان أوله في بداية المسألة رقم (٤٠٦) .

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٣٤) ، من طريق بقية بإسناد آخر.

(٥) روايته أخرجها أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/٣٣٩) .

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/٢١٢) من طريق مَسْلَمَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عجلان، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به، مرفوعًا.

قال العقيلي: «ولا يتابع عليه» أي: مسلمة بن علي.

(٦) هو: ابن الوليد.." [2]

"بَقِيَّة بْنِ الوَليد، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الفَزَارِيِّ (١) ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عائِشَة، عَنْ أَبِي سَلَمة بن عبد الرحمن؛ قَالَ: حدَّثنا ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ؛ قَالا: خَطَبَنا رسولُ اللَّهِ (ص) ، فَقَالَ فِي خُطْبَتِه: مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ حَيْثُ كَانَ، وأَيْنَمَا كَانَ؛ أَجَازَ الصِّرَاطَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالبَرْقِ اللاَّمِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرَةٍ مِنَ السَّابِقِينَ، وَجَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، وَكَانَ لَهُ بِكُلِّ (٢) يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَأَجْرِ أَلْفِ شَهِيدٍ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ الحِجازي، وَهُوَ عِنْدِي: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى (٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٢٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٤٢

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٢) قوله: «بكل» سقط من (ف) .

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٣٠/٨ رقم١٣٩٢) : «يرويه بقية، واختُلِف عنه: فرواه المسَّيب بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَّارِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أبي سلمة. وقال هشام بن خالد: عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عن ابن أبي عائشة، ولم يُسَمِّه، وهو محمد، وهذا أشبه بالصَّواب. ورواه أبو همام وعيسى بن أحمد العسقلاني، عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عن أبي سلمة. ومحمد بن أبي عائشة هذا مجهولٌ، ولا يثبت هذا الحديث» .." [1]

"٤٢٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْل بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ خَوَّات بْن جُبَير؛ قَالَ: السُّنَّةُ فِي صَلاة الخَوْفِ ... فذكر الحديث بِطُولِهِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مقلوبٌ؛ جعَلَ إسنادَيْنِ فِي إسناد (١) .

٤٢٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الوليد ابن مُسْلِمٍ (٢) ، عَنِ ابْنِ عُيَينة، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن عبدِاللهِ بنِ مالكٍ ابنِ بُحَيْنَةَ (٣) : أنَّ رسولَ الله (ص) مرَّ وابنُ القِشْبِ (٤) يصلِّي - وَقَدْ أقيمَتِ الصَّلاة - فَقَالَ: يَا ابْنَ القِشْبِ، أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟! ... ؟

قَالَ أَبِي (٥) : **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: جعفرٌ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلَ (٦) ، وَلَيْسَ لابْنِ بُحَيْنَةَ أصلٌ (٧) .

---

(١) راجع المسألة رقم (٢٠٩) و (٣٥٢) .

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣٤٦/٥ رقم ٢٢٩٣٤) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٩١٥) والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١١٦) من طريق ابن جريج، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٨٢/٢) من طريق سليمان بن بلال، كلاهما عن جعفر بن محمد، به.

(٣) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١٥٠/٢) : «وحكى ابن عبد البر اختلافًا في بحينة؛ هل هي أم عبد الله، أو أم مالك؟ والصواب: أنها أم عبد الله كما تقدَّم؛ فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة أِلف، ويعرب إعراب عبد الله، كما في عبد الله بن أبيٍّ ابن سلول، ومحمد بن عليّ ابن الحنفية» .

(٤) ابن القِشْبِ: هو عبدُاللهِ بنُ مالكِ بنِ القِشْب؛ وهو عبدُاللهِ بنُ مالكٍ ابْنُ بُحَيْنة.

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٦) كذا «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٧) يعني: من هذا الطريق. والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٣٠) من طريق حفص بن غياث، والبيهقي

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٤٦

في "السنن الكبرى" (٤٨٢/٢) من طريق الثوري، والخطيب في "الموضح" (١٨٣/٢) من طريق حماد بن عيسى وحاتم بن إسماعيل، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه؛ قال: دخل النبيُّ (ص) المسجد، وأخذ بلالٌ في الإقامة، فقام ابن بُحَيْنَة يصلي ركعتين، فضرب النبيُّ (ص) مَنكِبَه وقال: «يا ابن القِشْبِ، تصلِّي الصُّبحَ أربعًا؟!» .

وحديث عبد الله ابن بحينة في هذا الباب مُخَرَّج في الصحيحين من غير هذا الطريق؛ فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٦٣) ، ومسلم (٧١١) ، كلاهما من طريق حفص بن عاصم، عن عبد الله ابن بحينة، به.." [١]

"٤٤٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْوَلِيدُ (١) ؛ قَالَ: حدَّثنا الأوزاعيُّ (٢) ؛ قَالَ: حدَّثني يَحْيَى (٣) ؛ قَالَ: حدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ؛ قَالَ: حدَّثني شَقيق (٤) بْنُ سَلَمة؛ قَالَ: حدَّثني حُمْران مَوْلَى عُثْمَانَ؛ قَالَ: رأيتُ عُثْمَانَ قاعِدًا فِي المَقاعِد (٥) ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فتوضَّأ، ثُمَّ قَالَ: رأيتُ رسولَ الله (ص) فِي مَقْعَدِي هَذَا توضَّأ مِثْلَ وُضُوئي هَذَا. ثُمَّ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، قَالَ رسول الله (ص) : وَلا تَغْتَرُّوا (٦) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ إبراهيم (٧) ، عن عيسى ابن طَلْحة، عَنْ حُمْران، وَلَيْسَ لأَبِي وائِل (٨) مَعْنَى، هَذَا الغَلَطُ مِنَ

---

(١) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥) ، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٧٦) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٠) .

ورواه أحمد في "مسنده" (٦٦/١ رقم ٤٧٨) من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي، به.

(٢) هو: عبد الرحمن بن عمرو.

(٣) هو: ابن أبي كثير.

(٤) في (ك) : «سفيان» بدل: «شقيق» .

(٥) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٤٣) .

(٦) في (ك) يشبه أن تكون: «تفترقا» .

(٧) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥) من طريق عبد الحميد بن حبيب، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عن حمران، به.

والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٣) من طريق شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن معاذ بن عبد الرحمن، عن حمران، به.

(٨) هو: شقيق بن سلمة؛ المذكور في الإسناد.." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٥٠

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٧٠

"عبد الرزاق (١) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٢) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: قَدِمَ النبيُّ (ص) المدينة وَهِيَ مَحَمَّةٌ (٣) ، فَدَخَلَ المسجِدَ والناسُ يصلُّون قُعُودًا، فَقَالَ: صَلاَةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلاَةِ القَائِمِ، فتَجَشَّمَ (٤) النَّاسُ الصَّلاةَ (٥) قِيَامًا.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٦) .

٤٥٣ - وسمعتُ (٧) أَبِي يذكُرُ حديثَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٨) ، عن مَعْمَر،

---

(١) هو: ابن همَّام الصَّنعاني.

(٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٣) أرضٌ مَحَمَّةٌ، ومُحِمَّةٌ، أي: ذات حُمَّى، أو كثيرتها. انظر "النهاية في غريب الحديث" (٤٤٦/١) ، و"القاموس المحيط" (١٠١/٤) .

(٤) أي: تكلَّفوها على مشقَّة. انظر "لسان العرب" (١٠٠/١٢) .

(٥) في (أ) و (ش) : «بالصلاة» .

(٦) اختُلِف في هذا الحديث على الزهري؛ فروي عنه عن أنس. وروي عنه عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عبد الله بن عمرو. وروي عنه عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سلمة، عن عبد الله بن عمرو. وروي عنه عن مولى لعبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو. وروي عنه عن السائب ابن يزيد، عن عبد المطَّلب بْنِ أَبِي وَداعة، عَنِ النَّبِيِّ (ص) . وروي عنه عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن النبي (ص) . ذكر ذلك كلَّه الدارقطني في "العلل" (٢٥/٥/أ) ، ثم قال: «ورواه مالك ومعمر عن الزهري: أن عبد الله بن عمرو، ولم يذكر بينهما أحدًا، وهو المحفوظ» .

(٧) نقل هذا النص الضياء المقدسي في "المختارة" (١٧٥/٧) ، وابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٤٣١/١) .

(٨) روايته أخرجها في "مصنفه" (٣٢٧٦) . ومن طريقه رواه أحمد في "مسنده" (١٣٨/٣ رقم١٢٤٠٧) ، وعبد ابن حميد في "مسنده" (١١٦٢/المنتخب) ، وأبو داود في "سننه" (٩٤٣) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٩ و٣٥٨٨) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٨٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٦٤) ، والدارقطني في "سننه" (٨٤/٢) ، والسهمي في "تاريخ جرجان" ص (١٠٥) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٠٤/٢١) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢٦/٨) و (١٤٨/٥١) ، والضياء في "المختارة" (١٧٤/٧) .

ورواه مسلم في "صحيحه" (٤١٩) من طريق عبد الرزاق، به، بطوله دون اختصار.." [1]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى (١) ، عَنْ ضَمْضَم بْنِ جَوْسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قلتُ لهما: الخطأُ (٢) مِمَّن هُوَ؟

قَالا: مِنْ أَيُّوبَ؛ حدَّث بِهِ مَرَّةً عَلَى الصِّحَّة عَنْ ضَمْضَم، ومَرَّةً عَلَى الخطأ (٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٧٩/٢

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٦٦٢) ، وأحمد في "مسنده" (٤٧٣/٢ و٤٧٥ رقم ١٠١١٦ و١٠١٥٤) ، وأبو داود في "سننه" (٩٢١) ، والترمذي في "جامعه" (٣٩٠) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥٢) ، وابن عدي في "الكامل" (١٨١/٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٦٦/٢) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٩٧/٢٠) ، وابن حزم في "المحلى" (٨٥/٣) ، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٤) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦١/٣٤) من طريق علي بن المبارك، والطيالسي في "مسنده" (٢٦٦١) ، وعبد الرزاق في "مصنفه" (١٧٥٤) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٩٦٨) ، وأحمد في "مسنده" (٢٣٣/٢ و٢٤٨ و٢٨٤ و٤٩٠ رقم ٧١٧٨ و٧٣٧٩ و٧٨١٧ و١٠٣٥٧) ، وابن ماجه في "سننه" (١٢٤٥) ، والنسائي في "سننه" (١٢٠٢ و١٢٠٣) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٣٧/٢) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٦٩) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥١) ، والحاكم في "المستدرك" (٢٥٦/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٦٦/٢) ، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٥) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (٢٥٥/٢ رقم ٧٤٦٩) ، والدارمي في "مسنده" (١٥٤٥) من طريق هشام الدستوائي، ثلاثتهم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، به.

(٢) قوله: «الخطأ» سقط من (ت) و (ك) .

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٤٩/٨ رقم١٤٠٩) : «يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه أَيُّوب بْنِ عُتْبَة، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِي هريرة، وخالفه معمر بن راشد وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك؛ رَوَوه عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ ضَمْضَمْ بْنِ جَوْسٍ، عَنْ أبي هريرة، وهو الصواب» .." [1]

"٤٥٥ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ موسى بن داود (٢) ، عن عبد العزيز بْنِ أَبِي سَلَمة (٣) ، عَن حُمَيد (٤) ، عَنْ أَنَسٍ، عَن أُمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى فِي ثَوْبٍ واحدٍ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ ما حدَّثنا به عبد الله بن صالح، عن عبد العزيز، عن رَجُلٍ: أنَّ النبيَّ (ص) .

٤٥٦ - (٥) .

٤٥٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبد الله بْنُ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ العِجْليُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاش، عن عبد الله بن رَبيع، عن عامر ابن مَسْعُودٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الصَّفِّ الأَوَّلِ، مَا اصْطَفُّوا عَلَيْهِ إلاَّ بِسُهْمَةٍ (٦) ؟

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٢٢٦) و (٣٣٣) ، وانظر المسألة رقم (٥٤٥) .

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٦) .

(٣) كأنه ضرب في (ف) على ألف قوله: «أبي» . وهو: عبد العزيز بن عبد الله، المعروف بالماجِشُون.

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٨٢/٢

(٥) أورد محقق المطبوع تحت هذا الرَّقْم ما نصُّه: «سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبد الله بن صالح، عن عبد العزيز، عن رجل: أن النبي (ص) أبي» ؛ وهذه الزيادة تكرار وخلط بين بعض النص السابق وأول النص الآتي، وهي محذوفة في النسختين الخطيتين اللتين اعتمدهما المحقق، وهما (ت) و (ك) ؛ فإنَّ الناسخَيْنِ كتبا قبل «سألت» : «لا» ، وبعد «وسلم» : «إلى» ، وهذا في مصطلح النُّسَّاخ يعني: حذف ما بين «لا» و «إلى» ، ولكن المحقِّق لم يتنبَّه لذلك، وأشكلت عليه كلمة «إلى» فظنها «أبي» غير منقوطة. ولم يرد هذا النص في بقية النسخ فحذفناه، وأبقينا الرَّقْم حتى لا يختلفَ الترقيم مع المطبوع.

(٦) أي: بِقُرْعَة، وأصل السُّهْمَة: النَّصيبُ والحظُّ؛ كما في "لسان العرب" (٣٠٨/١٢) .." [١]

"قلتُ لأَبِي: أَبُو هُرَيْرَةَ أشبَهُ أَوْ سَعْدٌ؟

قَالَ: قَدِ اتَّفَقَ نَفْسانِ عَلَى «عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ» ؛ وَهُوَ أشبَهُ.

٤٦٣ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو سُفْيان الحِمْيَري (٢) ، عَنْ سُفْيان بْن حُسَين، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي أُمامةَ بْن سَهْل بْن حُنَيف، عَنْ أبيه: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى عَلَى قَبْر؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ والصَّحيحُ حديثُ يونس بْن يَزِيدَ (٣) وجماعةٍ (٤) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي أُمامَة، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ بلا «أبيه» (٥) .

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٨٥) .

(٢) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٥٨) ، و"المصنف" (١١٤١٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩٤/١) ، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الكبير" (٨٤/٦ رقم ٥٥٨٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥/٤) .

ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٧١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤٨/٤) من طريق الأوزاعي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩٥/١) من طريق النعمان بن راشد، كلاهما عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أخبرني بعض أصحاب النبي (ص) ، به.

وفي رواية الطحاوي: «عن بعض أصحاب النبي (ص) » .

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٦٩) .

(٤) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (٢٢٧/١ رقم٥٣٣) . وابن جريج، وروايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٦٥٤٢) . وسفيان بن عيينة، وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٨١) .

(٥) يعني: مرسلاً.

قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٥٤/٦) : «روى سفيان بن حسين هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْن سهل، عن أبيه، عن النبي (ص) ، وهو حديث مسند متصل صحيح من غير حديث مالك؛ من حديث الزهري وغيره،

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣٨٣/٢

وروي من وجوه كثيرة عن النبي (ص) كلها ثابتة» .

وقال البيهقي في "السنن" (٣٥/٤) : «كذا رواه سفيان ابن حسين، والصحيح رواية مالك ومن تابعه مرسلاً دون ذكر «أبيه» فيه. وَرَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أبي أمامة: أن بعض أصحاب رسول الله (ص) أخبره» .." [١]

"٤٨٤ – وسمعتُ (١) أَبِي وحدَّثنا عَنْ هِشَامِ ابن عمَّار (٢) ، عَنِ الدَّرَاوَرْدي (٣) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة: أنَّ النبيَّ (ص) قَرَأَ فِي ركعَتَيِ المَغرِب بِ ﴿المص *﴾ (٤) .

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِّ (ص) ، مُرسَل (٥) .

---

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٥٤/٤) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/٢١٤/مخطوط) ، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٤٢٨/٤) قول أبي حاتم فقط.

(٢) لم نقف على رواية هشام بن عمَّار هذه. والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٩٩١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٩٢/٢) من طريق بقية بن الوليد وأبي حَيْوَةَ شُرَيْحُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَة، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرَّقها في ركعتين.

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٣٦٢) من طريق بقية بن الوليد وحده، عن شعيب، به.

(٣) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٤) يعني: سورة الأعراف.

(٥) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

ولم نقف على هذه الرواية المرسلة، وقد اختلف على هشام في هذا الحديث على وجوه أخرى غير المذكورة هنا، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٧٦٤) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مليكة، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بن ثابت. وذكر الترمذي في "العلل الكبير" (١٠٨) هذا الحديث من رواية محمد بن عبد الرحمن الطُّفاوي، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وزيد بن ثابت، وذكر أنه سأل محمد بن إسماعيل البخاري = = عنه؟ فقال: «الصحيح: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت. هشام بن عروة يشكُّ في هذا الحديث» .

قال الترمذي: «وصحَّح [يعني البخاري] هذا الحديث عن زيد بن ثابت» .

وذكر الدارقطني في "التتبع" (١٦٠) رواية البخاري السابقة، ثم قال: «ورواه هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، واختُلِف عليه: فقال أبو حمزة، وابن أبي الزناد: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مروان؛ كقول ابن أبي مليكة، وقال يحي القطان، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عن زيد أنه قال لمروان، مرسلاً، وكذلك قال عمرو بن الحارث عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عن زيد بن ثابت» . اهـ. وقال في"العلل" (١١٤٤) : «يرويه هشام ابن عروة، واختُلِف عنه: فقال محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي أيوب وزيد، وخالفه أصحاب هشام؛ منهم: عبدة بن سليمان،

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٩٣

ومحمد بن بشر، ووكيع، وغيرهم، فقالوا: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي أيوب، أو زيد بن ثابت، وهو الصَّحيح عن هشام، فإنه كان يشكُّ في هذا الحديث. والصَّحيح من هذا الحديث: زيد بن ثابت، ولم يسمعه عروة منه، إنما سمعه من مروان، عن زيد بن ثابت؛ بيَّن ذلك ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مليكة، عن عروة؛ قال: أخبرني مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بن ثابت» . اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢/٢٤٧) : «وعند النسائي من رواية أَبِي الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زيد بن ثابت: أنه قال لمروان: أبا عبد الملك! أتقرأ في المغرب بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وَ ﴿إنا إعطيناك الكوثر﴾ ؟ وصرَّح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان، عن زيد، ثم لقي زيدًا فأخبره» . اهـ. ولما نقل ابن دقيق العيد هذا النص في الموضع السابق من "الإمام" قال: «وفيما قاله ابن أبي حاتم نظر! فقد ذكرنا من جهة النسائي رواية هذا الحديث موصولاً من غير جهة هشام والدراوردي» . اهـ.." (١)

"قَالَ: أخافُ أَنْ يَكُونَ غَلِطَ مسلمٌ؛ حدَّثنا أَبُو سَلَمة (١) ، عَنْ أبانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ ابن إبراهيم، عن يُحَنَّس (٢) ؛ وَهَذَا أصحُّ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ.

٤٨٦ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبد الرزاق بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ حُمَيد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عبد الله ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيّ (ص) قَالَ: إِذَا اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةُ أَحَدِكُم إلى الْمَسْجِدِ ، فَلْيَأْذَنْ لَهَا؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ (٣) حُمَيد، عَنْ عُبَيدالله بن عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٤) ، عن النبيّ (ص) (٥) .

٤٨٧ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الحَكَم بن موسى (٦) ، عن

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.

(٢) في (ك) : «محيسر» .

(٣) قوله: «عن» ليس في (ت) و (ك) .

(٤) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (ش) .

(٥) ومن هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٢١٣) من طريق الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْن نمير، قال: سمعت الزُّهري، قال: أخبرني حُمَيد بن عبد الرحمن، به.

والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٧٣ و٥٢٣٨) ، ومسلم (٤٤٢) من طرق عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أبيه، به.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/٣١٠ رقم٢٢٦٤٣) ، والدارمي في "مسنده" (١٣٦٧) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٦٣) ، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٥٠) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٣/١٧٤) ، والطبراني في "الكبير" (٣/٢٤٢ رقم٣٢٨٣) ، وفي "الأوسط" (٨١٧٩) ، والدارقطني في "العلل" (٨/١٥) ، وفي "الأفراد" (٢٨١/أ/أطراف

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤١٨

الغرائب) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٢٢٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٣٨٥-٣٨٦) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/٢٢٧) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/٥٣) .." [(١)]

"قَالَ أَبِي (١) : **هَذَا خطأٌ**؛ الْمَتْنِ وَالإِسْنَادِ؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيّ (ص) : مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلاَةٍ رَكْعَةً، فَقَد أَدْرَكَهَا (٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: مِن صَلاةِ الجُمُعَةِ ... ، فَلَيْسَ هَذَا فِي الحديث، فوَهِمَ في كِلَيهما (٣) .

---

(١) في المسألة رقم (٥١٩) قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر» .

(٢) ومن هذ الوجه أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/١٠ رقم١٥) ، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٠٧) ، وأخرجه مسلم أيضًا (٦٠٧) من طرق أخرى عن الزهري، به.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٩/٢١٦ رقم١٧٣٠) : «واختلف عن يونس فرواه ابن المبارك وعبد الله بن رجاء وابن وهب والليث بن سعد وعثمان بن عمر، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ على الصواب. وخالفهم عمر بن حبيب فقال: عن يونس بهذا الإسناد: "من أدرك الجمعة" فقال ذلك محمد بن ميمون الخياط عنه، ووهم في ذلك، والصواب: "من أدرك من الصلاة". ورواه بقية بن الوليد عن يونس، فوهم في إسناده ومتنه، فقال: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أبيه: «من أدرَكَ من الجُمُعة ركعَة» ، والصَّحيحُ قول ابن المبارك ومن تابعه. اهـ. وقال الذهبي في "الميزان" (١/٣٣٤) : رواه الثقات عن الزهري فقالوا: عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة، وما فيه: «مِن الجُمُعة» . اهـ.

وقال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا الحديث خالف بقية في إسناده ومتنه. فأما الإسناد فقال: عن سالم، عن أبيه، وإنما هو عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أبي هريرة. وفي المتن قال: «من صلاة الجمعة» والثقات رووه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أبي هريرة، ولم يذكروا الجمعة» . وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٨/٥٢٦) رواية بقية هذه ثم قال: «فهذا منكر، وإنما يروي الثقات عن الزهري بعض هذا بدون الجمعة ... » . وقد اختلف على الزهري في هذا الحديث اختلافات كثيرة، ذكرها الدارقطني في "علله" في المسألة رقم (١٧٣٠) .." [(٢)]

"٤٩٢ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (٢) ، عَنْ أَبِي ضَمْرَة (٣) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عَوف، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى (٤) الَّذينَ يُصَلُّونَ في الصُّفُوفِ الأُوَلِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** بهذا الإسناد؛ والصَّحيحُ (٥) مَا رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي (٦) ، عَنِ ابْنِ عَجْلان (٧) ، عن إبراهيم بن عبد الله بْنِ حُنَيْن، عَنْ أَبِيه، عَن النبيِّ (ص) (٨) .

٤٩٣ - وسألتُ (٩) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الأوزاعي (١٠) ، عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٢١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٣٢

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/٢٥٥) : «والصواب: إرسال إسناده، قاله أبو حاتم والدارقطني» . وانظر المسألة رقم (٣٤٣) .

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٩٩) ، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٤٢) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/٣٨١) .

(٣) هو: أنس بن عِياض.

(٤) قوله: «على» سقط من (أ) .

(٥) في (ت) و (ف) و (ك) : «الصحيح» بلا واو.

(٦) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٧) هو: محمد.

(٨) قال الدارقطني في "العلل" (٤/٢٨٧ رقم٥٧٠) : «يرويه محمد بن مصفًّى، وانفرد به عَنْ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، ووَهِمَ فيه، وإنما رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ محمد بن إبراهيم التيمي مرسلاً» .

(٩) في هامش النسخة (أ) عنون بخط مغاير لهذه المسألة بما نصه: «القراءة خلف الإمام» .

(١٠) هو: عبد الرحمن بن عمرو. وروايته أخرجها أبو يعلى (٥٨٦١) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٥٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/١٥٨) . وفي "القراءة خلف الإمام" (٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤) من طرق عن الاوزاعي به، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٨٥١) من طريق الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عن الزهري، عَمَّنْ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ... الحديث.." [١]

"الزُّهْري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَرَأَ النبيُّ (ص) فِي صلاةٍ (١) جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَلَمَّا سلَّم قَالَ: هَلْ قَرَأَ أحَدٌ مِنْكُمْ مَعِيَ آنِفًا؟ الْحَدِيثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ خالفَ الأوزاعيُّ أصحابَ الزُّهْريِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ الناسُ (٢) عَنِ الزُّهْري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيْمَة (٣) يحدِّثُ سعيدَ (٤) بْنَ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) (٥) .

(١) في (ف) : «في صلاة الجمعة» .

(٢) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (١/٨٦ رقم١٩٣) ، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في"المسند" (٢/٣٠١-٣٠٢ رقم٨٠٠٧) ، وأبو داود في "سننه" (٨٢٦) ، والترمذي في "جامعه" (٣١٢) ، والنسائي في "سننه" (٩١٩) . ومنهم سفيان بن عيينة، وروايته أخرجها الإمام أحمد في"المسند" (٢/٢٤٠ رقم ٧٢٧٠) ، وأبو داود في "سننه" (٨٢٧) ، وابن

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٣٣

ماجه (٨٤٨) . ومنهم ابن جريج، وروايته أخرجها = = عبد الرزاق في "المصنف" (٢٧٩٦) ، والإمام أحمد في"المسند" (٢/٢٨٥ رقم٧٨٣٣) . ومنهم معمر، وروايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٢٧٩٥) ، وابن ماجه في "سننه" (٨٤٩) .

(٣) في جميع النسخ: «ابن أبي أكيمة» ، وهو خطأ. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢١/٢٢٨) ، و"التقريب" (٨٥٢٧) . والحديث معروف من طريقه كما في التخريج السابق.

(٤) في (ف) : «يحدث عن سعيد» ، وكأنه ضُرب على قوله: «عن» .

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٩/٥٥ رقم١٦٤٠) : «يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه مالك ومعمر ويونس والزبيدي وابن جريج وعبد الرحمن بن إسحاق والليث ابن سعد وابن أبي ذئب وابن عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابن أُكَيمة، عن أبي هريرة، وخالفهم الأوزاعي؛ رواه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب، عن أبي هريرة، ووَهِمَ فيه، وإنما هو: عن الزهري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيمة يُحَدِّثُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، عن أبي هريرة، كذلك قال يونس وابن عيينة عن الزهري في حديثهما، وكذلك روي عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هريرة. ورواه عمر بن محمد بن صهبان، عن الزهري ووهم فيه وهمًا قبيحًا فقال: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وعمر متروك» .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/٢٤) : «لم يختلف رواة "الموطأ" فيما علمت في هذا الحديث من أوله إلى آخره، وزاد فيه: روح بن عبادة عن مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قال: لا قراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه الإمام. وقد رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) جعل في موضع ابن أكيمة: سعيد بن المسيب، وذلك وهم وغلط عند جميع أهل العلم بالحديث، والحديث محفوظ لابن أكيمة. وإنما دخل الوهم فيه عليه لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث: سمعت ابن أكيمة يحدث عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة، فتوهم أنه لابن شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عن أبي هريرة. ولا يختلف أهل العلم بالحديث: أن هذا الحديث لابن شهاب عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة. وأن ذكر سعيد بن المسيب في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه، وإنما ذلك عندهم؛ لأنه كان في مجلس سعيد بن المسيب، فهذا وجه ذكر سعيد بن المسيب لا أنه في الإسناد» . اهـ.." [1]

"٤٩٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى بْنِ أَيُّوب النَّصِيبِيُّ، عَنْ أَبِي ضَمْرَة أَنَس بْن عِياض، عن الحارث بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي ذُبَاب (٢) ، عَنْ عُمَرَ بن عُبَيدالله بن أبي الوَقَّاد (٣) ، عن النبيّ (ص) ؛ أنه صلَّى بِمِنى صلاةَ المغرب، فسلَّم فِي الرَّكعَتين، فسَبَّح بِهِ النَّاسُ، فقام فصلَّى (٤) ركعة أُخرى، ثُمَّ سجد سَجدَتَين وَهُوَ جالسٌ بعد السَّلام؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّما هو عمر بن عُبَيدالله؛ قالَ: صلَّى بنا أَنَس بْن مالك.

قلتُ لأَبِي: مِمَّن الخطأُ؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٦٠) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٣٤

(٢) في (ك) : «ذياب» .

(٣) في (ت) و (ك) : «بن أبي الرقاد» ، وفي (أ) و (ش) : «بن الوقاد» . والمثبت من (ف) ، وهو الموافق لما في "الجرح والتعديل" (١١٩/٦) . وجاء في "التاريخ الكبير" للبخاري (١٦٨/٦) : «عمر بن عبد الله بن أبي الواقد» ، ومثله في "الثقات" لابن حبان (١٤٩/٥) ، إلا أنه قال: «واقد» . وهذا الراوي ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ل٧٥/أ) فسمَّاه: «عمر بن عبيد الله بن أبي زياد» ، ونبَّه على خطأ من عدَّه في الصحابة، وسبقه ابن منده. وقال ابن حجر في "الإصابة" (٢٨/٨ رقم٦٨٢٣) : «عمر بن عبيد الله بن أبي زياد: تابعيٌّ روى عن أنس، غَلِطَ بعض الرواة فذكره في الصحابة، قال ابن منده: لا يصحُّ ... ، ووقع في كتاب ابن الأثير: عمر بن عبيد الله بن أبي زكريا» . اهـ.

وهذا الذي ذكره ابن حجر عن ابن الأثير هو في "أسد الغابة" له (١٨٤/٤) ، لكن وقع فيه مرة: «عمر بن عبد الله» ، ومرة: «عمر بن عبيد الله» ، وسيأتي ذكرُ الخلاف بين النسخ في اسم هذا الراوي في المسألة الآتية برقم (٥٦٠) ، وهي تكرار لهذه المسألة.

(٤) في (ت) : «يصلي» .." [1]

"سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رسول الله (ص) قَالَ: يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فِي صَلاَتِهِ، حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ، فَلاَ يَنْصَرِفْ (١) حَتَّى يَجِدَ (٢) رِيحًا، أَوْ يَسْمَعَ صَوْتًا؟

سمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ** (٣) .

٥٠٢ - وسألتُ (٤) أَبِي عن الحديث الذي رواه عُبَيدالله بْن عَمْرٍو (٥) ، عَنْ أَيُّوب (٦) ، عَنْ أَبِي قِلابَة (٧) ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مالك، عن النبيِّ (ص) ؛ في

---

(١) في (ت) : «تنصرف» .

(٢) في (ك) : «تجد» .

(٣) إنما حكم أبو حاتم على هذا الإسناد بأنه خطأ؛ لصحة الحديث؛ فقد أخرجه البخاري (١٣٧) ، ومسلم (٣٦١) ، كلاهما من طريق سفيان بن عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابن المسيب وعبادة بن تميم، كلاهما عن عبد الله بن زيد عمِّ عباد بن تميم، عن النبي (ص) ، به. وأخرجه مسلم برقم (٣٦٢) من طريق سهيل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أبيه أبي صالح ذكوان السَّمَّان، عن أبي هريرة.

فالظاهر أن من رواه عَنِ الزُّهْرِيّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: ركب الجادَّة، أو دخل لَهُ حَدِيث فِي حَدِيث آخر، أو غير ذلك، والله أعلم.

(٤) نقل الضياء في "المختارة" (٢٣٣/٦) قول أبي حاتم الرازي في هذا الحديث.

(٥) هو: الرَّقِّي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٠٧/١) تعليقًا، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٠٥) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٤٢

والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢١٨/١) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٤٤ و١٨٥٢) ، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٠) ، والدارقطني في "سننه" (٣٤٠/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٦/٢) ، وفي "المعرفة" (٣٧٩٠) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٧٥/١٣-١٧٦) ، والضياء في "المختارة" (٢٣٢/٦ رقم ٢٢٤٩) .

(٦) هو: السَّختياني.

(٧) هو: عبد الله بن زيد الجَرْمي.." [1]

"٥٠٤ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوب بْنُ سُوَيد (٢) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج، عَنْ عَطَاءٍ (٣) ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَهْل- جَدِّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ - قَالَ: مرَّ بِهِ النبيُّ (ص) وَهُوَ يصلِّي بَعْدَ الصُّبْح، فَقَالَ لَهُ: يَا قَيْسُ! مَا هَذِهِ الصَّلاَةُ؟ ، قَالَ: بِأَبِي أنتَ وَأُمِّي! دخلتُ المسجدَ وَأَنْتَ تصلِّي، وَلَمْ أَكُنْ ركعتُ ركعَتَي الْفَجْرِ، فركعتُهُما (٤) الآنَ. فَلَمْ يَعِبْ ذَلِكَ عَلَيَّ؟ قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَطَاءٌ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ قَهْد (٥) .

٥٠٥ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه هُشَيم (٦) ، وسُفْيان بن

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (٣٠٩) .

(٢) روايته ذكرها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٣١٣/٤) .

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) في (ت) و (ك) : «فركعتها» .

(٥) في (أ) و (ش) : «فهر» ، وفي (ف) : «فهد» ، ولم تنقط في (ك) ، والمثبت من (ت) ، وهو الصَّواب؛ كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (١٤٢/٧) ، و"فتح الباري" لابن حجر (١٧٦/٢) . قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٣١٢/٤) : «قيس بن قهد الأنصاري مختلف في اسم أبيه، فقيل: قيس بن عمرو، وقيل: قيس بن سهل، وقيل: ابن قهد، وهو: جد يحيى بن سعيد الأنصاري ... » . وانظر "الإصابة" لابن حجر (٢٠٣/٨-٢٠٤ و٢٠٧-٢٠٨) .

(٦) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٨٣٤) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٣٤) ، والإمام أحمد في "المسند" (٢٧٠/٤ رقم ١٨٣٧٧) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٢ و٣٧٨٣) ، والحاكم في "المستدرك" (١٩٤/١) . ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٤/مسند النعمان بن بشير) .." [2]

"٥١١ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُقْرِئُ (١) ، عَنْ حَيْوَة (٢) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ عبد الرحمن بْنِ شِمَاسَة (٣) ؛ قَالَ: صَلَّى عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بالنَّاس، فَكَانَ عَلَى تَشَهُّدِهِ، فقامَ، فصاحَ بِهِ النَّاسُ: سُبحانَ اللَّهِ! سُبحانَ اللَّهِ (٤) ! فصَلَّى كَمَا هُوَ حَتَّى أَتَمَّ صلاتَهُ، ثُمَّ سجدَ سَجدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الَّذِي صَنَعْتُ هِيَ (٥) السُّنَّة؟

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٤٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٤٨

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو عن عُقبَة ابن عامر.

قلتُ أنا (٦) : الَّذِي يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ هُوَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (٧) ، رَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ عبد الرحمن بْنِ شِمَاسَة، عَنْ عُقبَة، عَنِ النبيّ (ص) .

---

(١) هو: عبد الله بن يزيد. وروايته أخرجها ابن أبي عمر في "مسنده"؛ كما في "المطالب العالية" (٦٨٣) .

(٢) هو: ابن شُريح.

(٣) بكسر الشين المعجمة، وتخفيف الميم، بعدها ألفٌ، ثم مهملة. "فتح الباري" لابن حجر (٨٠/٤) .

(٤) في (ف) : «سبحان الله» مرة واحدة.

(٥) في (ش) : «هذه» .

(٦) القائل: هو عبد الرحمن بن أبي حاتم، وهذا من زيادته في بيان العلَّة.

(٧) قوله: «بن سعد» ليس في (أ) و (ش) . ورواية الليث هذه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٤٩٨) ، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٨٢/البغية) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٣/١٧ رقم٨٦٧) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٠٠/١٠-٢٠١) ، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٩٤٠) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٤/١٧ رقم٨٦٨) ، والحاكم في "المستدرك" (٣٢٥/١) ، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٤/٢) من طريق بكر بن مضر، عن يزيد ابن أبي حبيب، به، نحوه.." [١]

"٥١٢- وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش (٢) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٣) ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكَة (٤) ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: إِذَا قَاءَ (٥) أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، أَو رَعَفَ، أَو قَلَسَ (٦) ؛ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ (٧) ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلاَتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ الصَّحيحُ: عَنِ ابْنِ جُرَيج، عَنْ أَبِيهِ (٨) ، عَنِ ابْنِ أبي مُلَيْكَة (٩) ، عن النبيّ (ص) ، مُرسَل (١٠) .

٥١٣ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّيناني (١١) ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج (١٢) ، عَنْ عَطَاء (١٣) ، عن عبد الله (١٤) بن

---

(١) في (أ) : «وسُئِلَ أبي أبو زرعة» . وقد تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧) ، وفيها إعلال أبي حاتم للحديث بمثل إعلال أبي زرعة هنا.

(٢) في (ك) : «عباس» .

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٥٨

(٤) هو: عبد الله بن عبيد الله.

(٥) في (ك) : «قال» بدل: «قاء» .

(٦) سلف تفسير «القَلْسُ» في المسألة رقم (٥٧) .

(٧) في (ت) و (ك) : «وليتوضأ» .

(٨) هو: عبد العزيز بن جريج.

(٩) تقدم في المسألة رقم (٥٧) أنه ليس فيه ذكر لابن أبي مليكة.

(١٠) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(١١) في (أ) و (ف) : «الشَّيْباني» ، ويشبه أن تكون هكذا في (ش) ، وانظر ترجمة الفضل هذا في "تهذيب الكمال" (٢٥٤/٢٣) . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٥٥) ، وابن ماجه (١٢٩٠) ، والنسائي (١٥٧١) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٦٢) ، وابن الجارود في "المنتقى (٢٦٤) ، والدارقطني في "سننه" (٥٠/٢) ، والحاكم في "المستدرك" (٢٩٥/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٠١/٣) .

(١٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(١٣) هو: ابن أبي رباح.

(١٤) في (ف) : «عبيد الله» .." [1]

"السَّائِبِ؛ قَالَ: شَهِدتُّ مَعَ رَسُولِ الله (ص) العِيدَ، فلمَّا قَضَى الصَّلاةَ قَالَ: إنَّا نَخْطُبُ؛ فَمَنْ أحَبَّ أنْ يَجْلِسَ لِلخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ فَلْيَرْجِعْ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحيحُ مَا حدَّثَنا بِهِ (١) إبراهيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلً (٢) (٣) .

٥١٤ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المُقَدَّمي، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيه (٤) ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، عن أنس بن

---

(١) كلمة: «به» غير موجودة في (أ) و (ش) و (ف) .

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٣) قال ابن معين: «**هَذَا خَطَأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني؛ يقول: عن عبد الله بن السائب» . اهـ من "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٥٦) .

وقال أبو داود في الموضع السابق: «هذا مرسل عن عطاء، عن النبي (ص) » .

وقال النسائي -كما في "تحفة الأشراف" (٣٤٧/٤) : «**هذا خطأ**، والصواب مرسل» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٥٩

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/١٤٨) : «وكذا ذكر الإمام أحمد أنه مرسل، وكان عطاء يقول به، ويقول: إن شاء فليذهب. قال أحمد: لا نقول بقول عطاء، أرأيت لو ذهب الناس كلُّهم؛ على من كان يخطب؟!» .

وقال ابن خزيمة: «هذا حديث خراساني غريبٌ غريب، لا نعلم أحدًا رواه غير الفضل بن موسى السيناني» . وانظر "إرواء الغليل" (٦٢٩) .

(٤) في (أ) : «دحية» بدل: «وجيه» . والحديث أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨/٦١٠/ دار هجر) من طريق زيد بن الحباب، وابن عدي في "الكامل" (٢/١٩٣) من طريق الصلت بن مسعود، كلاهما عن الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهٍ، عَنْ مَالِكِ بن دينار، به. وعزاه الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٣/٨٦) إلى ابن مردويه من حديث الحارث بن وجيه، به.

قال ابن عدي: «لا يحدث به عن مالك غيرُ الحارث بن وجيه» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي بِشْر، عَن (١) يوسف بْن ماهَك.

٥١٨ - وسمعتُ (٢) أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا حدَّثنا بِهِ عَنْ حَيْوَة بْنِ شُرَيْح (٣) ، عَنْ بَقِيَّة (٤) ، عَنِ الزُّبَيدي (٥) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يسلّم تَسْلِيمَتَينِ.

فَقَالَ (٦) أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَر (٧) .

٥١٩ - وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا حدَّثنا بِهِ عَنْ حَيْوَة (٨) ، عن

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ف) .

(٢) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٥/٢٠٧) قول أبي حاتم: «هذا حديثٌ مُنكَر» .

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٢٦٨) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٣٥٦٩) ، وفي "مسند الشاميين" (١٧٦٦) ، قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزهري إلا الزبيدي» .

(٤) هو: ابن الوليد.

(٥) واسمه: محمد بن الوليد.

(٦) في (ك) : «قال» .

(٧) قال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٥) : «ذكرت لأحمد حديث بَقِيَّةَ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النبي (ص) كان يسلم تسليمتين؟ قال: يقول فيه: «حدثنا» يعني بقية؟ قلت: لا ينكرون أن يكون سمعه. قال: هذا أبطل باطل» . اهـ. قال الدارقطني: «اختُلِف على بقية في لفظ روي أنه كان يسلم تسليمتين، وروي تسليمة واحدة، وكلها غير محفوظة» .

وقال الأثرم: «هو حديث واهٍ، وابن عمر كان يسلم واحدة، قد عرف ذلك عنه من وجوه، والزهري كان ينكر حديث

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٦٠

التسليمتين ويقول: ما سمعنا بهذا» . نقل ذلك ابن رجب في "فتح الباري" (٥/٢٠٧) .

(٨) يعني: ابن شُرَيح المذكور في المسألة السابقة.." [١]

"أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) قال لزينبَ امرأةِ عبد الله: إِذَا خَرَجْتِ إِلَى المَسْجِدِ لِصَلاَةِ المَغْرِبِ، فَلاَ تَطَيَّبِينَ (١) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ بُسْر (٢) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زينبَ الثَّقفيَّة، عن النبيِّ (ص) .

٥٢٤- وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي (٣) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ ثابِت بْنِ الصَّامِت؛ قَالَ: جاءنا النبيُّ (ص) ، فصلَّى بِنَا فِي مَسْجِدِ بَنِي (٤) عبدِ الأَشْهَل، فرأيتُهُ واضِعًا يَدَيْهِ (٥) فِي ثَوْبِهِ إِذَا سَجَد.

وَرَوَى هذا الحديثَ عبدُالله بْنُ مَسْلَمَة القَعْنَبِيُّ (٦) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبة، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَين، عَنْ مَشْيَخَةِ (٧) بني (٨)

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: «فلا تطيَّبي» ، وقد تقدَّمت هذه العبارة في المسألة رقم (٣٤٧) ، وقد ذكرنا صحَّتَها، وبيَّنَّا وجه ذلك هناك.

(٢) في (ت) و (ش) و (ك) : «بشر» .

(٣) هو: عبد العزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٨) ، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبد الله في "زياداته على المسند" (٤/٣٣٤-٣٣٥ رقم ١٨٩٥٣) ، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٦٦/٧) ، وابن ماجه في "سننه" (١٠٣١) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٧) ، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/٢٠٠) .

(٤) في (ت) و (ك) : «بن» بدل: «بني» .

(٥) في (ك) : «يده» .

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/٤٥٣) .

(٧) في (أ) و (ش) و (ف) : «شيخه» ، والمثبت من (ت) و (ك) ، وكذا في الموضع السابق من "الطبقات" لابن سعد.

(٨) في (ت) و (ف) و (ك) : «بن» بدل: «بني» .." [٢]

"عَجْلان (١) ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عبَّاس (٢) .

٥٢٧ - قَالَ أَبُو محمَّد (٣) : وذكر (٤) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ محمَّد بْنِ عبد الله بْنِ نُمَير (٥) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيل، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ أَبِي وائِل (٦) ؛ قَالَ: صَلَّيْتُ خلفَ عليٍّ، فكان يُسَلِّم عَن (٧) يمينه: السَّلام عليكُم ورحمةُ الله، وعن يساره: السَّلامُ عليكُم (٨) ورحمةُ الله.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٦٣

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٦٧

قَالَ أَبُو زرعة (٩) : قَالَ ابْنُ نُمير: «**هَذَا خطأٌ**» ، ولم يُبَيِّنِ الصحيحَ ما هو.

---

(١) هو: محمد.

(٢) قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/١٠١) : «وحسين ضعيف، واختُلِف عليه فيه، وجمع الدارقطني في "سننه" بين وجوه الاختلاف فيه؛ إلا أن علته ضعف حسين، ويقال: إن الترمذي حسَّنه، وكأنه باعتبار المتابعة» .

(٣) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (أ) و (ش) ، وفي (ف) : «قلت» بدلاً منه.

(٤) في (ت) و (ك) : «ذكر» بلا واو.

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٥١) عن ابن فضيل، به. وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٣/٢٢١ رقم١٥٤٤) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٢٧٠ و٢٧١) من طريق زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إسحاق، عَنْ أَبِي وائِل، عَنْ عليٍّ ح؛ أنَّه كان يسلِّم في الصلاة عن يمينه، وعن شماله. وزاد ابن المنذر فيه: «السَّلام عليكُم ورحمة الله، السَّلام عليكُم ورحمة الله» .

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) في (ش) : «على» بدل: «عن» .

(٨) قوله: «عليكم» ليس في (ك) .

(٩) قوله: «قال أبو زرعة» ليس في (ك) .." [1]

"٥٣٦- وسمعتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ وسُئِلَ عَنْ حديثٍ حدَّثنا بِهِ عَنْ شَيبان بْنِ فَرُّوخ (٢) ، عَنْ عِكْرِمَة بْنِ إبراهيم، عن عبد الملك بن عُمَير اللَّيْثي (٣) ، عَنْ مُصْعَب بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أبيه سعد؛ قال: سألتُ رسولَ الله (ص) عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ *﴾ (٤) ؟ قَالَ: هُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَهَا (٥) عَنْ وَقْتِهَا؟ فسمعتُ (٦) أَبَا زُرْعَةَ (٧) يَقُولُ: **هذا خطأٌ**؛ والصَّحيحُ موقوفٌ (٨) .

---

(١) انظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٤٠) .

(٢) روايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٢٢) ، والدولابي في "الكنى" (١٤٤٥) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/٣٨٧) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٢٧٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢١٤) .

ورواه البزار في "مسنده" (١١٤٥) من طريق يحيى بن حسان، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/٦٣٢-٦٣٣) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/٣٧٧) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/٢١٤-٢١٥) من طريق حرمي بن حفص، ثلاثتهم عن عكرمة بن إبراهيم، به.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٧١

(٣) كذا في جميع النسخ! والصواب: «اللخمي» . انظر "تهذيب الكمال" (٣٧٠/١٨) .

(٤) الآية (٥) من سورة الماعون.

(٥) في (ك) : «يخرجونها» .

(٦) في (ك) : «وسمعت» .

(٧) في (أ) : «أبي» بدل: «أبا زرعة» ، وصوِّبت في الهامش، ولم تتضح جيدًا في التصوير.

(٨) الحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٠٤) ، والطبري في "تفسيره" (٦٣٠/٢٤-٦٣١) ، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٣) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢١٤/٢) من طريق عَاصِم بْن أَبِي النَّجُودِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، موقوفًا.

ورواه عبد الرزاق في "التفسير" (٤٠٠/٣) من طريق الأعمش، والطبري في "تفسيره" (٦٣٠/٢٤) من طريق خلف بن حوشب، والخطيب في "تالي تلخيص المتشابه" (٢٣٣) من طريق عبد الله بن زبيد اليامي، جميعهم عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ موقوفًا. ورواه أبو يعلى في "المسند" (٧٠٥) من طريق سماك، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أبيه.

قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث قد رواه الثقات الحفاظ عن عبد الملك بن عمير، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أبيه موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا عكرمة بن إبراهيم، عن عبد الملك بن عمير، وعكرمة لينُ الحديث» .

وقال العقيلي في الموضع السابق بعد أن ذكر الخلاف فيه: «والموقوف أولى» . وقال الطبراني في الموضع السابق: «لم يرفع هذا الحديث، عن عبد الملك بن عمير إلا عكرمة بن إبراهيم» .

وقال البيهقي في الموضع السابق: «وهذا الحديث إنما يصحُّ موقوفًا، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث» .

وقال ابن كثير في "تفسيره" (٥١٦/٨) بعد أن ذكر الرواية الموقوفة: «وهذا أصح إسنادًا، وقد ضعف البيهقي رفعه وصحَّح وقفه، وكذلك الحاكم» .

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٩٢) : «يرويه عبد الملك بن عمير فاختُلِف عنه، فأسنده عكرمة بن إبراهيم، عن عبد الملك بن عمير ورفعه إلى النبي (ص) ، وغيرُه يرويه عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ موقوفًا على سعد، وهو الصَّواب. وكذلك رواه طلحة بن مصرِّف، وسماك بن حرب، وعاصم بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ مُصْعَبِ ابن سعد، عن أبيه موقوفًا، وهو الصَّواب» .." [١]

"٥٤٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ معاويةُ بْنُ هِشَامٍ (١) ، عَنْ سُفْيان (٢) ، عَنْ حَبِيب (٣) ، عَنْ مُجَاهِد (٤) ، عَنْ عبد الله بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : صَلاَةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلاَةِ القَائِمِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حَبِيب، عَنْ أبي موسى الحَذَّاء (٥) ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ (ص) (٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٨٧

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٣٦٩) ، والبزار في "مسنده" (٢٤٩٢) ، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٤٢٣/٢) .

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: ابن أبي ثابت.

(٤) هو: ابن جبر المكي.

(٥) قال أبو حاتم: «أبو موسى الحذاء لا يُعرَف ولا يُسمَّى» . "الجرح والتعديل" (٤٣٨/٩) .

(٦) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الثوري، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عبد الله بن عمرو إلا معاوية بن هشام» .

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٦٣٣) ، وأحمد في "المسند" (١٩٢/٢-١٩٣ رقم٦٨٠٨) عن وكيع، والنسائي في "الكبرى" (١٣٧٠) من طريق أبي نعيم، كلاهما عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ أبي موسى، عن عبد الله بن عَمرو به مرفوعًا.

تنبيه: أورد الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤٧/٤/ب) في "مسند ابن عُمر" بضم العين، فقال: «يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختُلِف عنه؛ فرواه معاوية ابن هِشَامٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمر، عن النبي (ص) ، وغيره يرويه عن حبيب بن (كذا، وصوابه: عن) أبي موسى، عن عبد الله بن عُمر، وهو الصَّواب. اهـ.

والحديث من هذين الطريقين والخلاف فيه إنما هو معروف عن عبد الله بن عَمرو بن العاص، ويبعد أن يكون تصحيفًا من الناسخ؛ لأنه أورده في سياق أحاديث ابن عُمر، ومسند عبد الله بن عَمرو بن العاص ليس في "العلل" للدارقطني، فلعله وقع للدارقطني وهمٌ في اسم صحابيّه، والله أعلم.." (١)

"مُسَدَّد (١) ، عن مُعتَمِر ابن سُلَيمان، عَنْ أَبِيهِ (٢) ، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) صَلَّى خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فِي ثَوبٍ واحدٍ.

وذلك (٣) عند أَبِي زُرْعَةَ بعد رجُوعه من الحجّ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، ليس هذا هكذا؛ حدَّثنا (٤) مُسَدَّد، عَنِ الْمُعتَمِر، عَن حُمَيد، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيّ (ص) ؛ لَيْسَ فِيهِ سُلَيمان التَّيْمِي (٥) .

فَقَالَ يَحْيَى: اضرِبوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٦) : ثُمَّ ذكرتُه لأَبِي فَقَالَ: حدَّثنا ابنُ أَبِي شَيْبَةَ وغيرُهُ، عَنْ مُعتَمِر، عَن حُمَيد، عَنْ أنس، عن النبيّ (ص) (٧) ، ولو كَانَ عَنِ (٨) التَّيْمِي، لكان مُنكَرًا.

٥٤٦ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمد ابن عَجْلان (٩) ، عن

---

(١) هو: ابن مُسَرْهَد.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤٩٣/٢

(٢) هو سليمان بن طَرْخان التَّيْمي.

(٣) أي: كان تحديثُ يحيى بن محمد النيسابوري بهذا الحديث عند أبي زرعة.

(٤) زاد قبلها في (أ) و (ت) و (ف) : «حديثًا» .

(٥) تقدَّم في المسألة رقم (٢٢٦) من طرق عن حميد.

(٦) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف) ، وفي (أ) و (ش) : «قلت» .

(٧) من قوله: «ليس فيه سليمان ... » إلى هنا سقط من (ك) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ت) و (ك) : «على» بدل: «عن» .

(٩) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٣٣٩-٣٤٠ و٤١٧ رقم ٨٤٧٧ و٩٤٠٣) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٢٠٣) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٩٠٢) ، والترمذي في "جامعه" (٢٨٦) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٩١٨) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٢٢٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/١١٦-١١٧) .." [١]

"قلتُ لَهما: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ، مِنْ زَائِدَةَ أَوْ مِنْ حُسَيْنٍ؟

فقالا: ما أَخْلَقَهُ أَنْ يكونَ الوَهَمُ مِنْ حُسَيْنٍ (١) !

٥٦٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُقَدَّمي (٢) ، عَن مُعْتَمِر بْن سُلَيمان، عَنْ حُمَيد (٣) ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كانت الخُطْبَة قبل الصَّلاة؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَن حُمَيد، عَنِ الحَسَن، بدلَ: أنس (٤) .

---

(١) قال الدارقطني في "التتبع" (ص ١٤٦ رقم٢٢) : «وهذا لا يصح عن أبي هريرة؛ وإنما رواه ابن سيرين، عن أبي الدرداء في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء، ورواه [أيوب] وهشام وغيرهما كذلك» .

وقال في "العلل" (١٤٥٣) : «هو حديث يرويه عوف الأعرابي، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبي (ص) ، وتابعه حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أبي هريرة، عن النبي (ص) ، وكلاهما وهم. وأما حديث عوف: فالوهمُ فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهمُ فيه من حسين الجعفي على زائدة؛ لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا» . اهـ.

وذكر أوجه خلاف أخرى وصوَّب أنه عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الدرداء.

وقال في "العلل" (١٨٤٣) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «والصَّواب عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الدرداء. وسلمان، وهو مرسل عنهما؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من واحد منهما» .

(٢) هو: محمد بن أبي بكر.

(٣) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٤٩٨

(٤) لم نجد من أخرج هذا الحديث من طريق المقدَّمي، ولا من طريق معتمر بن سليمان، ولم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٦٧٩) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كانت الصَّلاة في العيدَين قبل الخُطبة.

وكذا أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٢٧٢/٤) من طريق عبد الله بن بكر، عن حميد، عن أنس. ثم أخرجه ابن المنذر عقبه من طريق حماد، عن حميد، عن الحسن – مرسلاً –: أن رسول الله (ص) وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يصلُّون، ثم يخطبُون، فلما كثُر الناسُ على عهد عثمان رأى أنهم لا يدركون الصَّلاة؛ خَطَبَ، ثم صلَّى. فإن كان هذا هو الحديث، فهو مقلوب المتن هنا في "العلل"، وهو في العيدين، لا في الجمعة، والله أعلم.." [1]

"جِبْرِيلُ ــج بِمِرْآةٍ، فَإِذا في (١) وَسَطِهِ نُكْتَةٌ بَيْضاءُ (٢) ، فَقَالَ: هَذهِ الجُمُعَةُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سعيدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عليِّ بن الحكم، عن عثمان بْنِ [عُمَير] (٣) ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) .

قَالَ أَبِي: نَقَصَ الصَّعْقُ رَجُلا من الوَسَط (٤) .

---

(١) قوله: «في» ليس في (ت) و (ك) و (ف) .

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "مسند أبي يعلى": «بمثل المِرآة البَيْضاء، فِيهَا نُكتةٌ سَوْدَاءُ» ، ونحوه في "الأوسط" للطبراني (٦٧١٧) ، و"الترغيب والترهيب" للأصبهاني (٨٩٢) ، ولفظه في "ضعفاء العقيلي": «وفي يده كالمرآة البَيْضاء، في وسَطِهَا كالنُّكتة السوداء» ، فجميع الألفاظ متفقة على أن المرآة بيضاء، والنكتة سوداء، وعلى ذلك جاء لفظ الحديث في المسألة رقم (٥٩٣) فلعلَّ ما وقع هنا وَهَمٌ وخطأٌ.

وأيضًا: قوله: «في وسطه» كانت الجادَّة فيه أن يقال: «في وَسَطِهَا» ، أي: المرآة، لكنَّ ما وقع في الأصول الخطية صحيحٌ في العربية، ويَحْتمل وجهين:

الأول: أن يكون الأصل: «في وسَطِها» ، لكن حذفت ألف ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ على لغة طيِّئٍ ولخم. وانظر تفصيل القول على هذه اللغة وشواهدها في المسألة رقم (٢٣٥) .

والثاني: أنَّ الضمير في «وَسَطِهِ» للمذكَّر، وهو عائدٌ إلى المرآة باعتبار المعنى؛ كأنه يقول: في وَسطِ المذكور، أو في وسط ما أتاني به جبريلُ، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠) .

(٣) في جميع النسخ: «عثمان» بدل: «عمير» ، وضُبِّب عليها في (أ) و (ت) ، وكتب بهامش (أ) بخط مغاير: «عمير» ، وهو الصَّواب، وسيأتي ذكر هذا الحديث في المسألة الآتية برقم (٥٩٣) ، ووقع هناك: «مثل حديث أبي اليقظان» ، وأبو

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٣٣

اليقظان هو عثمان بن عمير كما في "التقريب" (٤٥٣٩) .

(٤) انظر طرق هذا الحديث في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب (٢/٢٦٤-٢٦٨) .." [(١)]

"اثْنَيْن، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلإِْمَامِ (١) ؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ وَزِيادَةُ ثَلاَثَةِ أيّامٍ (٢) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ هُوَ: عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُري، عن أبيه، عن عبد الله بْنِ وَدِيعَة؛ قَالَ ابنُ عَجْلان (٣) : عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ ابنُ أَبِي ذِئْبٍ (٤) : عَنْ سَلْمان الخَيْرِ (٥) .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حديثُ ابن عَجْلان (٦) أشبَهُ (٧) .

وَقَالَ أَبِي: حديثُ ابْنِ أَبِي ذئْبٍ أشبَهُ؛ لأَنَّهُ قد تابعَه الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ.

وَقَالَ (٨) أَبِي: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ابنُ أَبِي ذئبٍ أثبتُ فِي

---

(١) في (ك) : «الإمام» .

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/٣٦٥) : «ولا ريب أن الذين قالوا فيه: «عن أبي هريرة» جماعةٌ حفَّاظ، لكن الوهم يسبق كثيرًا إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية «سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أو عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» سلسلةٌ معروفة، تسبق إليها الألسُن، بخلاف رواية: "سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان"؛ فإنها سلسلةٌ غريبة، لا يقولها إلا حافظٌ لها متقن» .

(٣) أي: في روايته لهذا الحديث عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ، عَنْ أَبِيهِ، عن عبد الله بن وديعة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠) .

(٤) أي: في روايته عن سعيد المقبري، عنعُبَيدالله بن وَدِيعَة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠) .

(٥) هو لقب سلمان الفارسي ح.

(٦) من قوله: «عن أبي ذر ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) تقدم في المسألة السابقة أنه قال: «حديثُ ابن أَبِي ذئب أصحُّ؛ لأنه أحفظُهم» .

(٨) في (ت) و (ك) : «قال» بلا واو.." [(٢)]

"الرَّبَذي (١) ، عَنْ أيُّوب بْنِ خَالِدِ بن صفوان؛ أنَّ أَوْسَ (٢) الأنصاريَّ حدَّثه، عن عبد الله (٣) بْن رَافِعٍ مَوْلَى أمِّ سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: أَفْضَلُ الأَيَّامِ عِنْدَ اللهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ وَالمَشْهُودُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: أيُّوبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ صفوان بن أَوْس، عن عبد الله بْنِ (٤) رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيّ (ص) (٥) .

٥٨٤ - وسألتُ (٦) أَبِي عَن حديثَيْنِ رواهما يَاسينُ بْن معاذ الزَّيَّات (٧) ، عَنِ الزُّهْري:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٣٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٤٩

(١) في (ك) : «الزبيدي» . والرَّبَذي هو: موسى بن عبيدة.

(٢) كذا في جميع النسخ: «أوس» بلا ألف بعد السِّين، وفيه وجهان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) عند قوله: «إن حسين المعلم» .

(٣) في (ف) : «عبيد الله» .

(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و (ك) .

(٥) الحديث رواه الترمذي في "جامعه" (٣٣٣٩) من طريق روح بن عبادة وعبيد الله بن موسى، وابن عدي في "الكامل" (٢/٤٤) و (٦/٣٣٦) ، والطبراني في "الأوسط" (١٠٨٧) من طريق بكار بن عبد الله بن عبيدة، والبيهقي (٣/١٧٠) من طريق روح بن عبادة، ثلاثتهم عن موسى بن عبيدة الرَّبَذي، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، عن عبد الله بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به مرفوعًا. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة. وموسى بن عبيدة يُضَعَّف في الحديث، ضعفه يحي بن سعيد وغيره» . وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لموسى بن عبيدة: «عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بيِّن» . وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ عبد الله بن رافع إلا أيوب، تفرد به موسى» .

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/٢٩٦-٢٩٧/مخطوط) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/٨٥) و (٤/٢٢٠) بعض هذا النص.

(٧) في (ش) : «والزيات» بالواو.." [1]

"أَبِي مُوسَى، وكلاهُما مُرسَلٌ؛ لأنَّ أَبَا مُعَيْدٍ (١) لَمْ يُدْرِكْ طَاوُسًا، وعَبيدةُ بْنُ حَسَّان لَمْ يُدْرِكْ طَاوُسًا. وَهَذَا الحديثُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الشَّامي، وَهُوَ متروكُ الْحَدِيثِ (٢) .

٥٩٥ - وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (٤) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوب بْنِ عُتْبَة، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : ثلاَثَةٌ حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ يَوْمَ الجُمُعَةِ: الغُسْلُ، والسِّواكُ، وَأَنْ يَمَسَّ طِيبًا إنْ وَجَدَهُ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى، عَنْ محمد بن عبد الرحمن بْنِ ثَوْبان، عَنْ رجلٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفٌ (٥) .

قلتُ لَهُمَا: مِمَّن الْخَطَأُ؟

قَالا: مِنْ أيُّوب بن عُتْبَة.

(١) المثبت من (ت) و (ك) ، وفي بقيَّة النسخ: «أبو معبد» .

(٢) وقال ابن خزيمة - بعد أن أخرج الحديث كما سبق -: «إن صحَّ الخبر؛ فإن في النفس من هذا الإسناد!» . وقال الحاكم: «هذا حديث شاذٌّ صحيح الإسناد» .

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٥٢

(٣) انظر المسألة رقم (٥٦٤) .

(٤) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و (ش) .

(٥) هذا ما رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة هنا، وهو خلاف ما رجَّحه أبو زرعة في المسألة رقم (٥٦٤) من أنَّ الصحيح: يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ محمد بن عبد الرحمن ابن ثَوْبَانَ، عَنْ رجلٍ، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبي (ص) » .

وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [١]

"قَالَ أَبِي: والحَضْرَميُّ بنُ (١) لاحِقٍ رجلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَيْسَ لروايةِ أَبِي سَلاَّم عَنْهُ مَعْنَى (٢) ، وَإِنَّمَا يُشْبِهُ أَنْ يكونَ يَحْيَى لَمْ يسمَعْهُ مِنْ زَيْدٍ (٣) ، فَرَوَاهُ عَنِ الحَضْرَميّ، عَنْ زَيْدٍ، فوَهِمَ الَّذِي حَدَّث بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٤) .

٥٩٧ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ نافعُ بن أبي نُعَيم

---

(١) في (ت) و (ك) : «من» بدل: «بن» .

(٢) قوله: «معنى» سقط من (ش) .

(٣) قال المِزّي في ترجمة زيد بن سلاَّم من "تهذيب = = الكمال" (٢٠٩٥) : «وقال يَحْيَى بْنِ حسَّان التِّنِّيسي، عَنْ معاوية بن سلاَّم: أخذ مني يحيى بن أبي كثير كُتُبَ أخي زيد بن سلاَّم. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: لم يلقَ يحيى بن أبي كثير زيدَ بنَ سلاَّم، وقَدِمَ معاويةُ بن سلاَّم عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئًا؛ أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمَعْه، فدلَّسه عنه. وقال أبو بكر الأثرم: قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلاَّم؟ فقال: ما أشبهه! قلت له: إنهم يقولون: سمعها من معاوية بن سلاَّم؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يُبَيِّن في أبي سلاَّم؛ يقول: حدَّث أبو سلاَّم، ويقول: عن زيد. أما أبو سلاَّم فلم يسمع منه، ثم أثنى أبو عبد الله على يحيى بن أبي كثير» . اهـ.

(٤) في الحديث اختلاف كثير غير ما ذُكر هنا، لكنَّ أصحَّ طرقه ما رواه مسلم في "صحيحه" (٨٦٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٧١/٣) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، عن مُعَاوِيَةُ بْنُ سلاَّم، عَنْ أَخِيهِ زيد؛ أنه سمع أبا سلاَّم؛ قال: حدثني الحكم، عن ابن عمر وأبي هريرة.

قال البيهقي: «ورواية مُعَاوِيَةُ بْنُ سلاَّم عَنْ أَخِيهِ زيد أولى أن تكون محفوظة» .

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤٠٨/٣/ مخطوط) . ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٧٢/٢) قول أبي حاتم: **«هذا خطأ»** . وانظر المسألة التالية.." [٢]

"الْقَارِئُ (١) ، عَنْ نافعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّر فِي العِيدَيْنِ سَبْعًا فِي الأُولى، وَخَمْسًا فِي الثَّانية؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَى (٢) هَذَا الحديثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّر (٣) .

٥٩٨ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاقُ بْنُ الفُرَات قاضي

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٦٥/٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٦٧/٢

(١) في (ك) : «الفارسي» . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٧٢٠) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٤٥/٤) .

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "البدر المنير": «يُروى» ، والمقصود – فيما يظهر –: نافع مولى ابن عمر؛ فإنه رواه عن أبي هريرة عند مالك في "الموطأ" (١٨٢٠/١) ، والبيهقي في "السنن" (٢٨٨/٣) ، وغيرهما.

(٣) الحديث رَوَاهُ مَالِكٌ فِي "الْمُوَطَّإِ" (١٨٠/١) عَنِ نافع مولى عبد الله بن عمر، أنَّه قال: «شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة» .

ومن طريق مالك أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٥٦٨٠) ، والشافعي في "الأم" (٢٣٦/١) ، وفي "المسند" (٤٦٠– ترتيب السندي) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٤٤/٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٨/٢) . ورواه عبد الرزاق (٥٦٨١ و٥٦٨٢) ، والطحاوي (٣٤٤/٤) ، والدارقطني في "العلل" (٤٧/٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٨/٣) من طرق عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به موقوفًا.

قال البخاري: «والصَّحيحُ: ما روى مالك، وعبد الله، والليث، وغير واحد من الحفاظ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِعْلَه» . نقله الترمذيُّ عنه في"العلل الكبير" (١٥٦) . وانظر "الكامل" لابن عدي (١٨/٧) .

وقال الإمام أحمد: «ليس يروى في التكبير في العيدين حديثٌ صحيح مرفوع» . نقله ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٧٢/٢) .

(٤) نقل بعضَ هذا النصِّ ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٤٠٧/٣/ مخطوط) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١٧١/٢) . وانظر المسألة السابقة.." [1]

"إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، جَلَسَ المَلاَئِكَةُ عَلَى أَبْوابِ المَسْجِدِ (١) ... .

وَرَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَن عَطَاءٍ الخُرَاساني، عَنْ رجلٍ، قولَهُ، مَوْقُوفٌ (٢) .

قلتُ لأَبِي: مَا الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ أشبَهُ، وحمَّادٌ لَمْ يحفَظْ.

٦٠٠ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي العِشْرين (٤) ، عَنِ الأَوزاعيّ (٥) ، عَنْ يَحْيَى (٦) ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) قَالَ: مَثَلُ المُهَجِّرِ (٧) إِلَى الجُمُعَةِ كَالمُهْدِي جَزُورًا (٨) ... ، الحديثَ؟

فَقَالَ (٩) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى ابن أبي كثير، عن عليِّ ابن سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفٌ (١٠) .

(١) في (ف) : «المساجد» .

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٦٨

(٣) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧٩) .

(٤) هو: عبد الحميد بن حبيب.

(٥) هو: عبد الرحمن بن عمرو.

(٦) هو: ابن أبي كثير.

(٧) في (ك) : «المهاجر» ، والمُهَجِّر: هو المُبَكِّر، والتَّهجيرُ: التَّبكيرُ، قال الأزهري: يذهبُ كثيرٌ من الناس إلى أن التهجيرَ في هذه الأحاديث تفعيلٌ من الهاجرة وقتَ الزَّوَال، وهو غَلَطٌ، والصَّواب أنها التَّبكيرُ، وهي لغةُ أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس ... وسائرُ العرب تقول: هجَّر الرجلُ: إذا خرجَ وقتَ الهاجِرَة، وهي نصفُ النَّهار. "تهذيب اللغة" (٦/٤٤) بتصرف.

(٨) في (ت) : «جرروا» .

(٩) في (ش) : «قال» .

(١٠) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [١]

"٦٠٧ – وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٢) ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابن عمر، عن النبيّ (ص) قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاَةَ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) .

٦٠٨ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حسَّان، عَنْ مِسْكينٍ أَبِي فَاطِمَةَ (٤) ، عَنْ حَوْشَب (٥) ، عَنِ الحَسَن (٦) ؛ قَالَ: كَانَ أَبُو أُمَامَة يروي عن رسول الله (ص) : إِنَّ الغُسْلَ يومَ الجُمُعَةِ يَسُلُّ الخَطَايا مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ اسْتِلالاً؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ.

ثُمَّ قَالَ: الحَسَنُ عَنْ أَبِي أُمَامَة! لا يجيءُ هَذَا إلا مِنْ لِينِ (٧) مِسْكين.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٩١) و (٥١٩) و (٥٨٤) .

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٧٠) .

(٤) هو: مسكين بن عبد الله.

(٥) هو: ابن عَقيل.

(٦) هو: البصري.

(٧) كذا في (ف) ، ويشبه أن تكون هكذا في (أ) ، ولم = = تتضح في (ش) ، ووقع في (ت) و (ك) : «بن» بدل «لين»

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٧٠

، وفي المسألة رقم (٥٧٠) قال أبو حاتم: «هَذَا مُنْكَرٌ؛ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ لا يَجِيءُ، وَوَهِنَ أَمْرُ مسكين عندي بهذا الحديث» .." [١]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ

٦١٦ – وسألتُ أَبَا (١) زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه داود (٢) بن عبد الرحمن العَطَّار (٣) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُري، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : إنَّ هَذا المَالَ حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ (٤) بِحَقِّهِ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي مَالِ اللهِ ومَالِ رَسُولِهِ – فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ – لَهُ النَّارُ يَوْمَ يَلْقَاهُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: سعيدٌ المَقْبُري (٥) ، عَنْ عُبَيد

---

(١) في (ف) : «أبي» .

(٢) قوله: «داود» سقط من (ت) و (ف) و (ك) .

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٦٠٦) .

(٤) في (ش) : «أخذ» .

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٧٨/٦ رقم٢٧١٢٤) ، والترمذي في "سننه" (٢٣٧٤) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٨٨٩) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٨/٢٤ رقم ٥٧٨) من طريق اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عبيد سَنوطا، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» . وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٥٩) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٧/٢٤ رقم ٥٧٧) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٦٤/٢) من طريق أبي معشر، والطبراني في "الكبير" (٢٢٨/٢٤ رقم ٥٧٩) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٢٣) من طريق محمد بن عمرو، كلاهما عن سعيد المقبري، به.

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٣٥٦) ، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٦٤/٦ و ٤١٠ رقم ٢٧٠٥٤، ٢٧٠٥٥، ٢٧٣١٧) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٨٨/المنتخب) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٩٢، ٤٥١٢) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢٩/٢٤ رقم ٥٨٠– ٥٨٧) من طريق عمرو بن كثير بن أفلح، عن عبيد سنوطا، به.." [٢]

"بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَن عَتَّاب بْنِ أَسِيد: أَنَّ النبيَّ (ص) أَمَرَهُ أَنْ يَخْرُصَ العِنَبَ كما يَخْرُصُ التَّمْر؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رواه عبد الرحمن بْن إِسْحَاقَ (١) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ سعيد: أَنَّ النبيَّ (ص) أَمَرَ عَتَّاب بْن أَسِيد.

وَرَوَاهُ يونس بْن يَزِيدَ، فَقَالَ: عَنِ الزُّهْري: أَنَّ النبيَّ (ص) أمرَ عَتَّاب بْن أَسِيد، ولم يَذْكُرْ سعيدَ بنَ المسيب.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحيحُ عِنْدِي: عَنِ الزُّهْري: أَنَّ النبيَّ (ص)

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥٨٠/٢

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٥٨٧/٢

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٦٣ و٣٦١٩٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، والنسائي في "سننه" (١٠٩/٥ رقم ٢٦١٨) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٦٩/٦- ٤٧٠) من طريق بشر ابن المفضل ويزيد بن زريع، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٧) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٢/٤) ، من طريق يزيد بن زريع، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن إسحاق، به.

وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٠٣) من طريق بشر ابن منصور، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٨) ، والدارقطني في "سننه" (١٣٣/٢) من طريق عبد الله بن رجاء وبشر بن منصور، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٥١) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٥٣٥) من طريق عبد الله بن رجاء كلاهما «بشر، وعبد الله» عن عبد الرحمن بْن إِسْحَاقَ، عَن الزُّهْرِيّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَن عتاب بن أسيد، به.." [١]

"قَالَ أَبِي: أَرَى أنَّ **هَذَا خطأٌ**؛ لأنَّ الحُمَيديَّ (١) حدَّثنا عَنِ ابْنِ عُيَينة (٢) ؛ قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٣) يَروِيانِ هَذَا الحديثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ (٤) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبِي: ورأيتُ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِمَا؛ إمَّا محمدُ بْنَ مسلم، أو ابنُ دايَة: عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جابرٍ وأبي سعيد (٥) ، عن النبيِّ (ص) (٦) .

قَالَ أَبِي: كَانَ ابنُ عُيَينة أعلمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دينار (٧) .

---

(١) هو: عبد الله بن الزبير. وروايته أخرجها في "مسنده" (٧٥٢) ، ومن طريقه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢١٢/٤ رقم ٩٧٦) .

(٢) هو: سفيان.

(٣) هو: الأنصاري.

(٤) هو: يحيى بن عمارة.

(٥) في (ت) و (ك) : «وابن سعيد» .

(٦) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٣/١-٢٢٤) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٠٥) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٥٣/٣-٣٥٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٨/٤) ، وابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (٩١/٢) جميعهم من طريق دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو الضَّبِّي، عَنْ محمد بن مسلم الطائفي، به.

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عمرو، ولم يجمعهما إلا محمد بن مسلم» .

وقال ابن حجر في الموضع السابق: «هكذا رواه داود ابن عمرو جامعًا بين جابر وأبي سعيد، وخالفه غيره من الحفاظ، فاقتصروا على جابر» .

(٧) قال ابن خزيمة في الموضع السابق: «هذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر» .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٨٩

وقال العقيلي في "الضعفاء" (١٣٤/٤) : «لا يتابع عليه» ، أي: محمد بن مسلم. وقال الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٤٨٣) : «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم» .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١٦/١٣) : «انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار، وما انفرد به فليس بقوي» .

ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٢٥٠) عن ابن جريج؛ أخبرني عمرو بن دينار؛ قال: سمعت عن غير واحد، عن جابر؛ قال: «ليس فيما دون خمسة أواق صدقة ... » . ومن طريق عبد الرزاق رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٤/١) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٦) .

قال البخاري: «هذا أصحُّ، مرسل» . وقال ابن خزيمة: «هذا هو الصَّحيح، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي، وابنُ جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم» .

ونقل ابن عبد البر عن حمزة بن محمد الحافظ قوله: «لا تصح هذه السنة عن أحد من أصحاب رسول الله (ص) ، إلا عن أبي سعيد، وقد روى هذا الحديث محمد ابن مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) . ورواه معمر، عَن سهيل بْن أَبِي صَالِحٍ، عن أبي هريرة، وليسا بصحيحين» .

وحديث أبي سعيد: رواه البخاري في "صحيحه" (١٤٤٧) ، ومسلم (٩٧٩) .." [١]

"قَالا (١) : **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سُفْيان الثَّوْري (٢) ، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بْنِ أَبِي الجَعْد، عَنْ ثَوْبان؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.

قلتُ لَهُمَا: لَيْسَ لسالمٍ هَاهُنَا مَعْنَى؟

قَالا: لا (٣) .

٦٢٠ - وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُجالِد بْنُ سَعِيدٍ (٥) ،

عَنِ الشَّعْبي، عَنِ الْحَارِثِ (٦) ، عَنْ عليٍّ (٧) ، عن النبيِّ (ص) ؛

---

(١) في (ك) : «قال» بلا ألف المثنى.

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢٧٧/٥ و٢٨٠ و٢٨٢ رقم ٢٢٣٨٦ و٢٢٤١٣ و٢٢٤٣٨) ، وابن ماجه في "سننه" (٩٠ و٤٠٢٢) ، وابن حبان في "صحيحه" (٨٧٢) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٦٩) .

(٣) زاد ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٢١١٣) : «قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عبد الله ابن عيسى، عن عبد الله بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، عن النبي (ص) ؛ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بن شبيب» .

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٩٧) .

(٥) اختلف عن مجالد في هذا الحديث؛ فرواه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (٥١٩٢) من طريق عبد الله بن عمر

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٩١

بن أبان، قال: نا عبيدة بن الأَسْوَدِ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيّ، به. وسيأتي عن مجالد بالوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة.
قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشعبي إلاَّ مجالد، ولا عن مجالد إلاَّ عبيدة، تفرد به عبد الله بن عمر» .
(٦) هو: ابن عبد الله الأعور.
(٧) قوله: «عن علي» سقط من (ف) .." [1]

"أَنَّهُ قَالَ: المَعْدِنُ (١) جُبَارٌ (٢) ... ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الشَّعْبِي (٣) ، عَنْ جابر بن عبد الله، عن النبيِّ (ص) ؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.

٦٢١ - وسمعتُ (٤) أَبِي يَقُولُ: لا أعلَمُ روى الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَفْصَة، إلا حديثًا واحدًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ؛ قَالَ: الخالُ يُعطَى منَ الزَّكاة (٥) .

٦٢٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه سعيد ابن عَامِرٍ (٦) ، عَن هَمَّام (٧) ، عَنْ قَتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ (ص) سَنَّ فيما سَقَتِ

---

(١) صحِّفَتْ في (ت) إلى: «المعدد» .
(٢) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٣٦٥) : قوله: «المعدن جُبار» ، أي: هَدَرٌ، وليس المراد أنه لا زكاةَ فيه، وإنما المعنى: أن من استأجَر رجلاً للعمل في مَعدِن مثلاً فهلَكَ، فهو هَدَر، ولا شيء على من استأجَرَه. اهـ.
(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/٣٣٥ و٣٥٣ رقم ١٤٥٩٢ و١٤٨١٠) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/٢٠٣) من طريق عباد بن عباد، والبزار في "مسنده" (٨٩٤/كشف الأستار) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٣٤) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن مجالد، عن الشعبي، به.
قال البزار: «لا نعلم رواه عن مجالد إلاَّ أهلُ البصرة؛ حماد وأصحابه» .
(٤) ستأتي هذه المسألة ضمن المسألة رقم (٢٢٢٦) .
(٥) الحديث رواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧١٦٤) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٣٤) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/٢٨٢-٢٨٣) عن سفيان الثوري، عن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، بلفظ: «أعطِ الخالةَ من الزَّكاة، ما لم تُغْلِقْ عليها الباب» .
(٦) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير (١٧٩) ، والبزار في "مسنده" (١/٤٢٢/كشف الأستار) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/١٦٣) .
(٧) هو: ابن يحيى العَوْذي.." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٩٣
[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٩٤

"السَّماءُ ... ؟

فَقَالا (١) : هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: هَمَّام (٢) ، عَنْ قَتادة، عَنْ أَبِي الخليل (٣) : أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلً (٤) (٥) .

٦٢٣ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو عَوْنٍ الزِّيَادي (٦) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ذَكْوان، عن منصور (٧) ،

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط! وقد ضبَّب ناسخ (ش) على قوله: «فقالا» ، وضبب ناسخ (أ) كذلك عليها وعلى قوله: «أبي» في بداية السؤال، وكتب في الهامش: «هكذا وُجِدَ في الأصل» ، لكنَّ ما وقع في النسخ له وجه من العربية تقدم ذكره في التعليق على مثله في المسألة رقم (٤٩٤) ، فارجعْ إليها إنْ شئت.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٠٨١) عن وكيع، عنه، به.

(٣) هو: صالح بن أبي مريم.

(٤) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: «فسألت محمدًا- يعني البخاري - عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ عندي مرسل: قتادة، عن النبي (ص) ، وسعيد بن عامر كثير الغلط» .

وقال البزار: «لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه، هكذا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَامِر، عَن همام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، ورواه الحفاظ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الخليل» . وقال ابن عبد البر في الموضع السابق: «انفرد به همام، وغيره يرويه عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الخليل» .

(٦) هو: محمد بن عَوْن. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٨٢) ، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (١٠٦) ، وابن عدي في "الكامل" (٦/٢٠٠) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/٧٢ رقم٩٩٨٥) .

(٧) هو: ابن المعتمر فيما يظهر؛ فهو الذي يروي عن إبراهيم النخعي، ويروي عنه محمد بن ذكوان كما في "تهذيب الكمال" (٢٦٠ و٥٤٩٧) ؛ ويؤيده: أن الدارقطني ذكر في "العلل" (٤/٢٠٨) أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن منصور، والثوري يروي عن ابن المعتمر. ويُشكِل على هذا: أن الإمام أحمد أخرج هذا الحديث في "الفضائل" (١٧٥٩) من طريق هشيم بن بشير، عن منصور، وهشيم معروف بالرواية عن منصور بن زاذان، وقد نصَّ على ذلك أبو داود صراحة كما سيأتي، فإما أن يكون ابن المعتمر وابن زاذان كلاهما روى الحديث عن الحكم بن عتيبة، وهما معروفان بالرواية عنه كما في "تهذيب الكمال" (١٤٢٢) ، أو يكون الحديث لابن زاذان، والرواية الأخرى وهم في ذكر السند والراوي، والله أعلم.." (١)

"قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ لَيْسَ فِيهِ أيُّوب.

حدَّثنا عارِمٍ (١) ، عَنْ حمَّاد، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: فَلَوْ قَالَ (٢) : يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٣) ، كَانَ يَحْتَمِلُ؛ لأَنَّ هَذَا الحديثَ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٩٥

٦٢٥ - وسمعتُ أَبِي وذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ حمَّادُ بْنُ سَلَمة، عَن محُمَّدِ بْنِ إسْحَاقَ، عَن يعقوب بْن يَزِيدَ بْن فلان، عَنِ الحارث بن أبي

---

(١) هو: محمد بن الفضل السَّدوسي. لم نقف على روايته، والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٢٢٦٦) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، عن عمرو ابن يحيى، به.

وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" أيضًا (٢٢٩٣) من طريق عبد الأعلى، عن عبيد الله وحده، عن عمرو، به.

وأخرجه أيضًا في (٢٢٩٤) من طريق حماد بن زيد، وأيضًا في (٢٢٩٥) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن يحيى بن سعيد وحده، عن عمرو، به.

(٢) أي: مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيد بْنِ حِسَابٍ. وهذا فيه إشارة إلى أنه هو الذي أخطأ في ذكر أيوب في الإسناد. ويدل عليه أن ابن خزيمة أخرج الحديث في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق أَحْمَدُ بْنُ عَبَدَةَ، عَنْ حَمَّادِ بن زيد، عن يحيى ابن سعيد وعبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سعيد، به. وأخرجه أيضًا (٢٢٩٤) من طريق عمران بن موسى القزاز، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بن يحيى، به.

(٣) أي: الأنصاري.

(٤) تقدم تخريج روايته، والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٠٥، ١٤٤٧) ، ومسلم (٩٧٩) من طرق عن عمرو بن يحيى، به.." [١]

"أَمَرَنا رسولُ الله (ص) أَنْ نُؤَدِّيَ (١) زكاةَ رَمَضَانَ (٢) صَاعًا مِنْ طَعَامٍ؛ عَنِ الصَّغِير والكَبِير، والحُرِّ والمَمْلوك، مَنْ أَدَّى سُلْتًا (٣) قُبِلَ (٤) مِنْهُ، وأَحسَبُهُ قَالَ: وَمَنْ أَدَّى دَقيقًا قُبِلَ مِنْهُ، وَمَنْ أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ مِنْهُ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ (٥) .

٦٢٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى ابن عُبَيدة (٦) ، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: إنَّ الْمُؤْمِنَ يَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرَةِ، وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إلاَّ الطَّيِّب ... ، وَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عن عبد الله ابن دِينَارٍ (٧) ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٨) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فمنهُمْ مَنْ يُوقِفُهُ (٩) ، ومنهُمْ من يُسْنِدُهُ،

---

(١) في (ت) : «يؤدي» ، ولم تنقط في (ك) .

(٢) في (ف) : «زكاة الفطرة رمضان» .

(٣) قال ابن الأثير: السُّلْتُ: ضَرْبٌ من الشَّعير أبيضُ لا قِشْرَ له. "النهاية" (٢/٣٨٨) .

(٤) في (أ) : «قيل» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٥٩٨

(٥) قال البيهقي في الموضع السابق: «وهذا مرسل، محمد ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا» . ولما نقل ابن حجر في "التلخيص" (٨٧٣) قول أبي حاتم؛ فسَّره بقوله: «لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس؛ في قول الأكثر» .

(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/٣٣٥) .

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٤١٠) مرفوعة. وأخرج الحديث مسلم (١٠١٤) من طريق سهيل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أبيه، به، مرفوعًا.

(٨) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٩) في (ك) : «يوثقه» ، وقوله: «يُوقِفُهُ» مِنْ: أوقَفَ الحديثَ؛ بمعنى: وقَفَهُ، وهو لغة قليلة. انظر "تاج العروس" (وقف) ".. (١)

"ويَحْتَمِلُ أن يكونَ مرفوعً أَيْضًا صَحِيحٌ (١) (٢) .

٦٢٩ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ طَلْحَة بْنُ عَمْرٍو (٤) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِر، عَن جابر: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: مَنْ أَشْبَعَ جَائِعًا فِي يَوْمِ سَغَبٍ (٥) ، أَدْخَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوابِ الجَنَّةِ، لاَ يَدْخُلُ مِنْهُ إلاَّ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ (٦) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ؛ قَالَ: يُقال: مَنْ أشبعَ ... هكذا (٧) .

---

(١) قوله: «مرفوع أيضًا صحيح» مكانه في (ت) و (ك) : «مرفوعًا أيضًا صحيح» ، وتقدير أصل العبارة: «ويحتمل أن يكون هو [أي الحديث] صحيحً أيضًا حال كونه مرفوعً» ؛ على ف «صحيحً» خبر «يكون» ، و «مرفوعً» حالٌ منصوبٌ، ورُسِمتا دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق - بعد أن ذكر لموسى أحاديث عن عبد الله بن دينار -: «وهذه الأحاديث لموسى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ليست هي محفوظة» .

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وأما حديث عبد الله بن دينار: فالصحيح عنه: ما قاله عبد الرحمن ابنه وسليمان بن بلال عنه، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة» . وانظر "العلل" له أيضًا (٤/٥٦/ب) .

(٣) انظر المسألة رقم (٢٠٣١) .

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/١٠٨) .

(٥) أي: في يوم جوعٍ. انظر "النهاية" (٢/٣٧١) .

(٦) لم يتضح في (ت) . والمراد: «ما فعله» ، حذف ضمير المفعول وهو الرابط بين جملة الصلة والموصول.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦٠١

(٧) قال ابن عدي – بعد أن ذكر لطلحة عدة أحاديث –: «وعامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتُها مما فيه نظر» .." [١]

"٦٣١ – وسمعتُ (١) أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ حَيْوَةُ بْنُ شُرَيح (٢) ،

عَنْ أَبِي (٣) الأَسْوَدِ (٤) ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ [بُسْر] (٥) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ رَسُولِ الله (ص) أَنَّهُ قَالَ: مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرافٍ ولاَ مَسْأَلَةٍ، فَلْيَقْبَلْهُ وَلاَ يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللهُ إِلَيْهِ.

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما يُروى عَنْ بُسْر (٦) بْنِ سَعِيدٍ (٧) ، عن ابن

---

(١) في (ش) : «وسألت» ، وانظر المسألة التالية.

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/٣٥٠) ، والإمام أحمد في "المسند" كما في "أطراف المسند" (٢/٢٩٣ رقم٢٢٨٦) ، و"إتحاف المهرة" (٤/٣٩٨ رقم٤٤٣٩) .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/٢٢٠-٢٢١ رقم ١٧٩٣٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٢٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٠٤ و٥١٠٨) من طريق سعيد ابن أبي أيوب، عن أبي الأسود، به.

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن، المعروف بيتيم عُروَة.

(٥) في جميع النسخ: «بشر» ! وسيأتي في بعض النسخ على الصَّواب، وكذا جاء على الصَّواب في "الجرح والتعديل" (٣/٣٣٨) .

(٦) في (ش) و (ك) : «بشر» ، والمثبت من (أ) و (ت) ، وهو الصَّواب كما بيَّنا في التعليق المتقدِّم.

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٠٤٥) من طريق بكير بن الأشج، عنه، به.." [٢]

"وخَادِمٌ، ومَسْكَنٌ (١) ، وَدَابَّةٌ، ولاَ يَأْخُذْ أَمْوَالَ النَّاسِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ عَلَى مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ (٢) ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رجلٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِد، عن النبيّ (ص) .

فقلتُ لأَبِي: للمُسْتَوْرِدِ صُحْبَة؟

قَالَ: نَعَمْ.

٦٣٧ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ وَهْب (٣) ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيعَة (٤) ، عَنِ ابْنِ (٥) هُبيرة، عن أبي (٦) تَميم (٧) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ رسول الله (ص) أَنَّهُ قَالَ: الدِّينَارُ كَنْزٌ، والدِّرْهَمُ كَنْزٌ، وَالقِيرَاطُ كَنْزٌ. فَقِيلَ: يَا رسولَ اللَّهِ، أَمَّا الدِّينَارُ والدِّرْهمُ قَدْ (٨)

عَرَفْنَاهُ، فما

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦٠٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦٠٤

(١) قوله: «وخادم، ومسكن» ، كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب فيهما على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) ، وانظر: "عقود الزبرجد" للسيوطي (١/٢٨٤- ٢٨٦) .

(٢) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٣) .

(٣) هو: عبد الله. ولم نجد روايته، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٧٢) من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عبد الله بن يزيد، عن ابن لهيعة، به.

(٤) هو: عبد الله.

(٥) في (ت) و (ك) : «أبي» بدل: «بن» . وهو: عبد الله بن هبيرة السَّبَئي المذكور في المسألة السابقة.

(٦) في (أ) و (ش) : «بن» بدل: «أبي» . وهو: عبد الله بن مالك.

(٧) هو: عبد الله بن مالك بن أبي الأسحم الجيشاني.

(٨) كذا في جميع النسخ؛ والجادة أن يقال: «فقد عرفناه» ؛ لأن «أما» حرفُ شرط وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالبًا؛ في جوابها أن يقترن بالفاء؛ كقوله تعالى: [فُصّلَت: ١٥] ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الأْرْضِ﴾ .

وما في النسخ له وجهٌ في العربية صحيح؛ فقد ذهب النحاةُ إلى أن الفاء قد تحذف من جواب «أما» في الشعر ضرورة، وفي النثر على قلَّة. وذهب ابن مالك والدماميني وغيرهما: إلى أن حذفها جائزٌ في الاختيار وسعة الكلام، وقد أورد ابن مالك شواهد على ذلك من "صحيح البخاري" منها: قوله (ص) : «أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا..» ، وقوله (ص) : «أما موسى كأني أنظر إليه ... » ، ثم قال ابن مالك: «وقد خولفت القاعدةُ [يعني قاعدةَ النحويين] في هذه الأحاديث، فعُلم بتحقيق: عدمُ التضييق، وأن من خَصَّهُ بالشعر، أو بالصورة المعيَّنة من النثر، مقصِّرٌ في فتواه، عاجز = = عن نصرة دَعواه» . "شواهد التوضيح" (ص١٣٦) . وانظر "سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/٢٦٤- ٢٦٧) ، و"عقود الزبرجد" (٣/٢٢٧- ٢٢٩) و"المغني" لابن هشام (ص٨٠- ٨٤) ، و"شرح ابن عقيل" (٤/٥٢- ٥٤) .." [(١)]

"بِمَالِهِ (١) ، أَوْ رَجُلٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالى، أَوْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيُهْدِي لَهُ (٢) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الثَّوْري (٣) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَم؛ قَالَ: حدَّثني الثَّبْتُ؛ قَالَ: قَالَ النبيُّ (ص) ؛ وَهُوَ (٤) أشبَهُ (٥) .

وَقَالَ أَبِي: فإنْ قَالَ قائلٌ: الثَّبْتُ مَنْ هُوَ؟ أَلَيْسَ هُوَ عطاءَ بنَ يَسَار؟ قِيلَ لَهُ: لَوْ كَانَ عطاءَ ابن يَسار، لَم يُكَنِّ عَنْهُ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: أَلَيْسَ الثَّبْتُ هُوَ عَطَاءٌ؟

قَالَ: لا! لَوْ كَانَ عَطَاءً، مَا كَانَ يُكَنِّي عَنْهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُيَينة (٦) ،

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦١٢

عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النبيّ (ص) ،

---

(١) أي: رجلٌ ذو مالٍ يشتري الصدقة بماله.

(٢) يوضِّح ذلك رواية أبي داود (١٦٣٥) ، ففيها: «أو لرجل كان له جارٌ مسكين، فتُصُدِّقَ على المسكين، فأهداها المسكين للغني» .

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦) ، والدارقطني في "العلل" (٢٢٧٩) . وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦٨٢) عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بن يسار، به مرسلاً.

(٤) في (ك) : «هو» بلا واو.

(٥) قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٤٣/أ) : «واختلف الحفاظ أيما أصح: طريق الوصل، أو طريق الإرسال؟ فصحَّح الثاني طائفة، ففي علل ابن أبي حاتم: أن الثوري أرسله، ونقل عن أبيه أن الإرسال أشبه» .

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥/٩٦) .

وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/٢٦٨) ، ومن طريقه أبو داود في "سننه" (١٦٣٥) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عطاء، به مرسلاً؛ مثل رواية ابن عيينة.." [١]

"بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وصلَّى اللَّهُ عَلَى سيّدنا محمَّدٍ، وآلِهِ (١) وصَحْبِهِ وسلَّمالجزءُ الخامِسُ من "كِتَابِ الْعِلَلِ"، يَشتَمِلُ عَلَى (٢) عِلَلِ أَخْبَارِ رُوِ يَت فِيالصَّوْمِ وأَوَّلِ الحَجّ (٣)

٦٥١ - قال: أنبا أبو محمد عبد الرحمن بْنُ أَبِي حاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قال (٤) : سألتُ (٥) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (٦) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الصَّبَّاح بْنُ مُحارِب (٧) ، عَنْ هَارُونَ بْنِ (٨) عَنترَة، عَنْ حَبيب بْنِ أَبِي ثابت، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: أَتَى رجلٌ النبيَّ (ص) فَقَالَ: أَفطَرتُ عامَّةَ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلا سَفَرٍ؟ فَقَالَ له (٩) النبيُّ (ص) : أَعْتِقْ رَقَبَةً، قَالَ: لا أجِدُ ... الحديثَ؟ قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حَبيب، عَنْ طَلْق (١٠) ، عَنْ سعيد بن

---

(١) في (ف) : «وعلى آله» .

(٢) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و (ش) و (ك) .

(٣) قوله: «وأول الحج» ليس في (ت) و (ك) .

(٤) من قوله: «قال: أنبا أبو محمد ... » إلى هنا من (ف) فقط.

(٥) في (أ) و (ش) : «وسألت» بالواو.

(٦) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و (ش) .

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢٥) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨١٨٤) وجاء فيهما: «أفطرت

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦١٧

يومًا من رمضان» . قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ حبيب إلا هارون، تفرد به: الصباح بن محارب» .

(٨) قوله: «ابن» سقط من (ك) .

(٩) قوله: «له» سقط من (ت) و (ك) .

(١٠) هو: ابن حبيب.." [1]

"بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي السَّوَّار (١) ؛ قَالَ: سألتُ ابنَ عُمَرَ عَنِ صَومِ يَومِ عَرَفَة؟ فَنَهَانِي؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ ابْنُ عُيَينة (٢) فَقَالَ: عن عمرو، عن أبي الثَّوْرَيْن (٣) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.

قلتُ لأَبِي: مِمَّن الخطأُ؟

قَالَ: مِن شُعْبَة (٤) .

---

(١) بفتح السين المهملة، وتشديد الواو، آخره راء مهملة. وسيأتي أن شعبة أخطأ فيه.

(٢) روايته أخرجها الفسوي في "تاريخه" (١١١/٢) ، والدولابي في "الكنى" (١٣٣/١) ، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٤٥/١) ، والدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣٣٤/١) ، والخطيب في "الموضح" (٣٣٨/٢- ٣٣٩) . وأخرجه الخطيب أيضًا (٣٣٨/٢) من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرحمن القرشي، عن ابن عمر.

(٣) في (أ) و (ش) و (ف) : «الثورة» ، وكتب فوقها ناسخ (ف) : «هكذا وُجِد» ، وفي (ك) : «الثور ير» ، والمثبت من (ت) ، وضبَّب عليها ناسخا (ت) و (ك) ، وأبو الثورين هو: محمد بن عبد الرحمن الجمحي القرشي. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٤) قال ابن معين في "تاريخه" (٤٢١/رواية الدوري) : «حديث أبي الثورين، يحدث به سفيان بن عيينة، يقول: أبو الثورين، ويقول حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: عَنْ مُحَمَّدِ ابن عبد الرحمن القرشي، ويقول شعبة: أبو السوار، وكلهم يحدِّث بِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ هذا، وأخطأ = = فيه شعبة، إِنَّمَا هُوَ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عن أبي الثورين، وهو محمد بن عبد الرحمن القرشي» .

وقال الإمام أحمد كما في "العلل" (٥١٦/١) : «وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين، فقال: أبو السوار، وإنما هو أبو الثورين؛ قلت لأبي: من هذا أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور، اسمه: محمد بن عبد الرحمن من قريش. قلت لأبي: إن عبد الرحمن بن مهدي زعم أن شعبة لم يخطئ في كنيته، فقال: هو السوار؟ قال أبي: عبد الرحمن لا يدري، أو كلمة نحوها» .

وقال أيضًا (١٩٣٥) : «أخطأ شعبة» .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١٥٠/١) : «وقال شعبة: عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي السوار، وهو وهم» .

وقال الفسوي: «وهو أبو الثورين؛ فإنْ لم يكن لقب، فقد أخطأ شعبة إلا أن يكون كان يكنى بكنيتين» ، وقال الدارقطني في الموضع السابق: «قال - يعني ابن عيينة -: وكان شعبة يقول: «أبو السوار» ... لم يفهم [يعني شعبة] ، كانت أسنان

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣

عَمرو قد ذهبَتْ» ، ثم قال الدارقطني: «والصواب أبو الثورين، وهذا مما يُعتَدُّ به على شعبة فيما يهم فيه» .

وقال ابن ماكولا في "الإكمال" (١/٥٧١) : «وروى شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ فقال: عن أبي السوار؛ وهو وهم» .." [١]

"قَالَ أَبِي: وَقَدْ قِيلَ: أَبُو سعيد الخَيْرِ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ عِنْدِي (١) .

٦٥٧ – وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ اللَّيثُ بْنُ سَعْدٍ (٣) ، عَنْ قَتادة، عَنِ الْحَسَنِ (٤) ، عَنْ ثَوْبان، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ قَتادة (٥) ، عن الحسن، عن عليٍّ (٦) ، عن النبيِّ (ص) ؛ وَهُوَ مُرسَل (٧) .

وَرَوَاهُ أشعَثُ بْنُ عبد الملك (٨) ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ أُسامَة بْنِ زيد، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) قال الترمذي: «سألت محمدًا – يعني البخاري – عن هذا الحديث؟ فقال: أرى هذا الحديث مرسلاً، وما أرى عبادة بن نُسَي سمع من أبي سعد الخير. قال محمد: وأبو فروة الرُّهاوي صدوق، إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مناكير، واسم أَبِي فَرْوَةَ: يَزِيدِ بْنِ سِنان» . وقال ابن عدي: «وهذا الحديث بهذا الإسناد ليس يرويه غيرُ أبي فروة الرُّهاوي» . وقال الحافظ في "الفتح" (٤/٢٠٢) : «قال ابن منده: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

(٢) انظر المسألة رقم (٦٩٣) و (٧٢٩) و (٧٣٢) و (١٧٠٤) و (٢٨٣٩) .

(٣) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٦٠) ، وقال: «ما علمت أن أحدًا تابع الليث على روايته» .

(٤) هو: البصري.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٦/كشف الأستار) من طريق عمر بن إبراهيم، عنه، به.

(٦) قوله: «عن علي» ليس في (ت) و (ك) .

(٧) لأن الحسن البصري لم يرو عن علي ح.

(٨) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩٩٧/كشف الأستار) ، والنسائي في "الكبرى" (٣١٦٥) وقال النسائي: «لم يتابعه – أي: أشعثَ – أحدٌ علمناه» .." [٢]

"إِسْحَاقَ (١) ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيع، عَنْ مَنْصُورٍ (٢) ، عَنْ مُجاهِد، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: احتَجَمَ النبيُّ (ص) وَهُوَ صائمٌ مُحرِمٌ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ منصور (٣) ، عَن مُجاهِد؛ قال: وُثِيَتْ (٤) رِجْلُ رسولِ الله (ص) ، فحَجَمَها وَهُوَ مُحرِمٌ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِنْ قَيْسٍ أَوْ مِنْ عُبَيد؟

فَقَالَ: مَا أَدْرِي! مَا كَانَ عُبَيدٌ بِذَلِكَ الثَّبت.

ثُمَّ قَالَ: مَا كتَبنا إلا عَنْ عُبَيد.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١١

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٣

قلتُ: فآخَرُ يَقُولُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قولَهُ؟

قَالَ: لا أعلَمُه غيرَ قَيْسٍ.

٦٦٤ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الثَّوري، عن عَطاء بن

---

(١) لم نجد روايته، ولكن أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤٤٦/١) ، وأبو يعلى في "معجمه" (١٥١) ، والطبراني في "الكبير" (١١/١٦٢- ١٦٣ رقم ١١٥٠٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦٥/٥) من طريق النعمان بن المنذر، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٠٢) من طريق أبان بن صالح، والطبراني في "الكبير" (١١/٦٦ رقم ١١١٠٣) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٠٩/٤) من طريق العوام بن حوشب، جميعهم عن مجاهد، به.

(٢) هو: ابن المعتمر.

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٩٦) من طريق الحسن بن صالح، عنه، به.

(٤) في (ش) : «وثبت» . والمعنى: أصابها وَهْنٌ دون الخَلْع والكَسْر؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (١٥٠/٥) .." [١]

"قَالَ: لا (١) .

٦٦٥ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ الثَّوري (٢) ، عن أبي صَخْرَة (٣) ، عن عبد الله (٤) بن مِرْداس، عن عبد الله (٥) ؛ قَالَ: إِذَا أصبحتَ جُنُبًا لا يَحِلُّ لَكَ الصَّلاة، واغتَسَلْتَ (٦) فحَلَّ لَكَ الصَّلاة (٧) ، وحَلَّ لَكَ الصَّوم؛ فصُم.

---

(١) روى عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٨٦) ، وأحمد في "العلل" (١٦٥/٣) ، والنسائي في "المجتبى" (٢١٠٧) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٥٥/٦) من طريق ابن عيينة، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٦٩/٢) ، والطبراني في "الكبير" (١٣٢/١٧ رقم ٣٢٦) من طريق عبد السلام بن حرب، كلاهما عن عطاء، عن عرفجة، عن عتبة، عن النبي (ص) .

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٣٢/١٧ رقم ٣٢٥) .

قال أحمد: «كان سفيان يخطىء في هذا الحديث، لم يسمعه عتبة من النبي (ص) ؛ رجلٌ حدَّث عتبة عن النبي (ص) » .

وقال النسائي: **«هذا خطأ»** . وقال عن الذي قبله: «هذا أولى بالصَّواب» .

وقال ابن عبد البر: «وهو عندهم خطأ، وليس الحديث لعتبة؛ وإنما هو لرجل من أصحاب النبي ــج غير عتبة» .

والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٩٨ و١٨٩٩ و٣٢٧٧) ، ومسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة، به.

(٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٧٤٠٢) ، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (٣١٢/٩ رقم٩٥٦٥) .

(٣) هو: جامع بن شدَّاد.

(٤) في (ش) : «عبيد الله» .

(٥) هو: ابن مسعود ح.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٢/٣

(٦) في (ف) : «فاغتسلت» .

(٧) قوله: «الصلاة» سقط من (ف) .." [١]

"قلتُ لأبي زرعة: الصَّحيحُ ما هو؟

قال: الله أعلم! قد اضطَربوا فيه، والثَّوري أحفَظُهم.

٦٦٦ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم ابن مَرزوق، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَن مُحَمَّد بن عَمْرو بْن عَلْقَمَة، عَنْ سَالِمٍ مَولَى دَوْس؛ قلتُ لِكَعْبٍ: أكُنتَ تُقَبِّل وَأَنْتَ صائِم؟ قَالَ: نَعَمْ، وآخُذُ بِهِ (٢) ؟

فَقَالا (٣) : **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى دَوْس (٤) ؛ قَالَ: قلتُ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاص ... .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وأخطأَ عليُّ بْنُ هَاشِمٍ؛ لأَنَّ يزيدَ بْنَ هَارُونَ لا يذهبُ عَلَيْهِ مثلُ هذا.

---

(١) قوله: «وأبا زرعة» ملحق بهامش (ف) وثابت في بقية النسخ.

(٢) أي: بمتاعها؛ كما عند الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢٩١/١) .

(٣) في (ف) : «فقال» ، والصواب ما في بقيَّة النسخ، ويبدو أن ناسخ (ف) نسي تصويبها. انظر التعليق على أوَّل المسألة.

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها الخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢٩١/١) من طريق محمد بن مسلمة الواسطي؛ حدثنا يزيد ابن هارون؛ أخبرنا محمد بن عمرو، عن سالم أبي عبد الله مولى شداد: أنه سأل سعد بن أبي وقاص: تُقَبِّلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ! وآخذ به؛ يعني بمتاعها. وأخرجه هشام بن عمار في "حديثه" (١) من طريق سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى اللَّخْمِيِّ، عَنْ محمد بن عمرو، عن سالم، به.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٤٢٩) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩٥/٢) من طريق يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ سالم عن سعد.

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٩٣٩٤) من طريق زيد بن أبي عتاب، وعبد الرزاق في "المصنف" (٧٤٢١) من طريق زيد بن أسلم، كلاهما عن سعد، به.." [٢]

"فقلتُ: كَيْفَ رَوَى؟

فَقَالَ: استُرْ مَا ستَرَ اللَّهُ.

٦٦٨– وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَرِيك (٢) ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْول (٣) ، عَنِ الشَّعْبِي، عَنِ ابن عباس: أنَّ النبيَّ (ص) احتَجَمَ وَهُوَ صائِمٌ مُحرِمٌ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ شَرِيك، وَرَوَى (٤) جماعةٌ هَذَا الحديثَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: صائِمًا مُحرِمًا؛ إِنَّمَا قَالُوا: احتَجَمَ وَأَعْطَى

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٤/٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٦/٣

الحَجَّامَ أَجرَه (٥) .

فحدَّث شَرِيكٌ هَذَا الحديثَ مِنْ حِفْظِه بأَخَرَةٍ، وقد كان ساءَ

---

(١) نقل هذا النص الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/٣٦٨) . وابن رجب في "شرح العلل" (٢/٥٩٠) وفيه تقديم وتأخير.

وتقدمت هذه المسألة برقم (٦٦٣) من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) هو: ابن عبد الله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/٧٢ رقم ١٢٥٦٦) ، ودعلج في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/٣١٤) - ولفظ دعلج: أن النبي (ص) احتجم وهو صائم.

(٣) هو: عاصم بن سليمان.

(٤) في (ت) و (ف) : «ورواه» .

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٣٦٥ رقم ٣٤٥٧) ، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (٧/٣١٤) - ومسلم في "صحيحه" (بعد ١٥٧٧) ، ثلاثتهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعبي، عن ابن عباس؛ قال: حجم النبيَّ (ص) عبدٌ لبني بَياضة، وأعطاه النبي (ص) أجرَه، ولو كان حرامًا لم يُعطه.

ورواه أحمد (١/٣١٦ رقم ٢٩٠٤) عن حجاج، عن شريك، عن جَابِرٍ الجعفي، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَن ابن عباس ... فذكره باللفظ السابق. وأخرجه أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٥٤٩٦ و٥٥٠٠ و٥٥٠١) من طريق عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن النبي (ص) مرسلاً.." [1]

"أَرْطَاة (١) ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاقَة، عَنْ قُطْبَة بْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمْ كَانُوا عندَ (٢) عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، فأفطَروا (٣) فِي يومِ غَيْمٍ، فتَكَشَّفَ السَّحابُ، وبَدَتِ الشَّمْسُ عَلَى قُلَّةِ الجَبَل (٤) ، فَقَالَ عُمَرُ: لا نُبالي (٥) ، ونقضي يومًا مكانَه.

---

(١) روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/٧٦٧) من طريق حماد، عنه به.

قال الفسوي: «**وهذا خطأ** من حجاج، وهما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا: عن بشر بن قيس» .

وقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٣٩٤) = = بخلاف ما ذُكر هنا؛ فقال عبد الرزاق: أخبرنا صاحب لنا، عن الحجاج، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ، عَنِ بشر بن قيس قال: كنا عند عمر ... فذكره، إلا أنه قال: قال عمر: «أتموا يومكم هذا، ثم اقضوا يومًا» . وهذا خلاف ما ذُكر عنه هنا.

(٢) في (ف) : «عن» .

(٣) في (ش) : «فأفطر» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٨

(٤) قُلَّةُ الجَبَل: أعلاه. "المصباح المنير" (ق ل ل، ص٥١٤) .

(٥) في (ت) و (ك) : «لا تبالي» .." [(١)]

"(١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) : أَحْصُوا هِلاَلَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ؟

فَقَالَ: **وَهَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنِ عَمْرٍو (٢) ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) : صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ؛ أخطأَ أَبُو معاوية فِي هَذَا الْحَدِيثِ (٣) .

٦٧١ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَريك (٤) ، عَنِ الحُرِّ بن الصَّيَّاح (٥) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يصومُ مِنَ الشَّهْرِ الإثنَيْنِ والخميسَ الذي يليه، ثم إثنَيْنِ (٦) الذي يَلِيه؟

---

(١) هو: ابن عبد الرحمن بن عوف.

(٢) روايته بهذا اللفظ أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤٣٨/٢ و٤٩٧ رقم٩٦٥٤ و١٠٤٥١) من طريق يحيى ابن سعيد ومحمد بن عبد الله الأنصاري، والترمذي = = في "جامعه" (٦٨٤) من طريق عبدة بن سليمان، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٥٩) من طريق يزيد بن هارون، أربعتهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أبي سلمة، به.

(٣) قال الترمذي في الموضع السابق: «حديث أبي هريرة غريبٌ، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، والصحيح ما روي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) قَالَ: «لا تَقَدَّموا شَهْرَ رَمَضَانَ بيوم أو يومين» ، وهكذا روي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، عن النبي (ص) نحو حديث محمد بن عمرو الليثي» . اهـ. وتابع يحيى ابن راشد أبا معاوية على رواية هذا الحديث على هذا الوجه بهذا اللفظ في المسألة الآتية برقم (٧١٨) ، لكن لم يعتدَّ أبو حاتم بهذه المتابعة، وقال: «ليس هذا الحديث بمحفوظ» .

(٤) هو: ابن عبد الله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٩٠/٢ رقم٥٦٤٣) ، والنسائي في "المجتبى" (٢٤١٣ و٢٤١٤) .

(٥) المثبت من (ت) ، وفي بقيَّة النسخ: «الصبَّاح» بالباء الموحدة. انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٣٩٩/٥) ، و"التقريب" (١١٥٩) .

(٦) كذا في جميع النسخ: «الإثنَيْنِ ... إِثْنَيْنِ» ، وهو عَلَمٌ بالغلبة على يومٍ من أيَّام الأسبوع؛ ولذا تُقْطَعُ همزتُهُ، والألف واللام فيه غير زائدةٍ، وإنما جاز دخول اللام عليه؛ لأنَّ فيه تَقْدِيرَ الوصف؛ لأن معناه: اليومُ الثاني. وكذلك غيره من الأيام. وانظر: "المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده (١٩٦/١٠- ث ن ي) .

وقد ذكَرَ النحاةُ أنَّ قولهم «إثنَيْنِ» لليوم المعروف؛ بحذف اللام منه: لا يأتي إلا في ضرورة الشِّعْر. لكنْ أفاد ابن مالك ــ ح في "شواهد التوضيح" (ص٢٧٢- ٢٧٣) ؛ أنَّ ذلك جائزٌ في سعة الكلام؛ ففي تعليقه على حديث البخاري (٤٣٥١ - ذكر أن في قول أبي سعيد الخدري ح: «وأقرَعَ بْنِ حابسٍ» بلا ألف ولا لام، شاهدًا على أنَّ ذا الألف واللام من الأعلامِ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٠/٣

الغلبيَّة قد يُنْزَعَانِ عنه في غير نداءٍ، ولا إضافة، ولا ضرورة، وهو مما خفي على أكثر النحويين، ومنه ما حكى سيبوَيْهِ من قول بعض العرب: «هذا يومُ إثنَيْنِ مباركًا» . اهـ.

وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/٢٤٤ و٢٩٢) ، و"خزانة الأدب" (٢/٢٣٦) ، و"تاج العروس" (١٩/٢٥٣) .." [1]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الحُرُّ بن [صَيَّاح] (١) ،

عَنْ هُنَيدة بْنِ خَالِدٍ، عَنِ امْرَأَتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عَنِ النبيِّ (ص) (٢) .

٦٧٢- وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شَرِيك (٣) ، عَنْ فُراتٍ القَزَّاز (٤) ، عن قيس ابن أَبِي حَازِمٍ؛ قَالَ: رأيتُ أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وهي صائِمَة؟

---

(١) في جميع النسخ: «صباح» بالباء الموحّدة، وتقدم التعليق عليه في أول المسألة.

وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٩٨) ، والطبراني في "الكبير" (٢٣/٢١٦ رقم٣٩٧) ، كلاهما من طريق عبد الرحيم بن سليمان، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عَنِ امْرَأَتِهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة، به.

ورواه أحمد (٦/٢٨٩ و٣١٠ رقم٢٦٤٨٠ و٢٦٦٤٠) ، وأبو داود (٢٤٥٢) ، والنسائي (٢٤١٩) ، وأبو يعلى (٦٨٨٩ و٦٩٨٢) من طريق محمد بن فضيل، عن الحسن ابن عبيد الله، عن هُنَيدة، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة، به.

ورواه أحمد (٦/٢٨٨ و٤٢٣ رقم٢٦٤٦٨ و٢٧٣٧٦) ، والنسائي (٢٤١٧) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٨٤) من طريق أبي عوانة، عن الحُرِّ بن الصَّيَّاح، عن هُنَيدة، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي (ص) ، به.

(٢) هناك وجوه أخرى من الاختلاف في هذا الحديث ذكرها الدارقطني في "علله" (٥/١٦٧/أ- ب) .

(٣) هو: ابن عبد الله النخعي، القاضي.

(٤) هو: فرات بن أبي عبد الرحمن.." [2]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: فُرات، عَنْ مَوْلًى لأُمِّ سَلَمة، عَنْ أمِّ سَلَمة (١) .

٦٧٣ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو بَكْرُ بْنُ عَيَّاش (٣) ،

عَنْ أَبِي حَصِين (٤) ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٥) ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيِّ (ص) : أَنَّهُ كَانَ يعتَكِفُ العَشرَ الأواخِر؟

---

(١) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٣٥) عن يزيد بن هارون؛ أخبرنا سفيان، عن فُرات، عن قيسٍ - مولًى لأمِّ سَلَمة -: أنه رأى أمَّ سَلَمة تَحتَجِمُ وَهِي صائِمَة. وكذا عزاه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣/١٨٠) ، و"الفتح" (٤/١٧٦) إلى ابن أبي شيبة، إلا أنه قال: «عن مولًى لأمِّ سَلَمة» ، ولم يذكر أن اسمه: قيس.

= ... ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٥٤٢) عن الثوري، عن فُرات، عن قيس، عن أم سَلَمة، به.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٣

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٤

وقيس هذا ذكره ابن سعد في "الطبقات" (٥/٢٩٨) ، وابن حبان في "الثقات" (٥/٣١٠) ، وذكرا أنه يكنى: أبا قدامة. وترجم له ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٨٩٥) وقال: «وعنه فرات، لا يعرفان» . وقال في "فتح الباري" (٤/١٧٦) : «وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة، لكن مولى أم سَلَمة مجهول الحال» . كذا وقع فيه: «ابن عبد الرحمن» وصوابه: «ابن أبي عبد الرحمن» .

(٢) انظر المسألة رقم (٧٣٠) .

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٣٣٦ و٣٥٥ و٤٠١ رقم ٨٤٣٥ و٨٦٦٢ و٩٢١٢) ، والبخاري في "صحيحه" (٢٠٤٤ و٤٩٩٨) ، وأبو داود في "سننه" (٢٤٦٦) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٤٣) ، وابن ماجه (١٧٦٩) ، والبزار في "مسنده" (٢١٠/أ/مسند أبي هريرة) . وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة» . اهـ.

وهو من الأحاديث التي خالف البخاريُّ فيها أبا حاتم!

(٤) هو: عثمان بن عاصم.

(٥) هو: ذكوان السَّمَّان.." [1]

"حُمَيد الطَّويل (١) ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّل (٢) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يُرَخِّصُ فِي الحِجامَة والْمُباشَرَة للصَّائِم؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قولَهُ.

رَوَاهُ قَتادة (٣) ، وجماعةٌ مِنَ الحفَّاظ (٤) ، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قولَه (٥) .

قلتُ: إنَّ إِسْحَاقَ الأَزرَق (٦) رَوَاهُ عَنِ الثَّوري، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ (ص) .

[قَالا] (٧) : وَهِمَ إِسْحَاقُ فِي الْحَدِيثِ.

---

(١) هو: حميد بن أبي حميد.

(٢) هو: علي بن داود النَّاجي.

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٢٣) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤٤) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣/١٩٧١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٦٤) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي المتوكل، عن أبي سعيد، قال: «إنما كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف» .

(٤) منهم: بشر بن المفضل، وابن أبي عدي، وإسماعيل بن علية، وروايتهم أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٨ و٣٢٣٩ و٣٢٤٠) .

(٥) من قوله: «رواه قتادة وجماعة ... » إلى هنا سقط من (ف) بسبب انتقال النظر.

(٦) هو: إسحاق بن يوسف. وروايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير" (٢١٥) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٢٤١) ، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٩٧) ، والدارقطني في "العلل" (١١/٣٤٧) . في جميع = = المصادر رواه الثوري، عن خالد

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٥

الحذاء.

(٧) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه؛ لاستقامة السياق.." [(١)]

"قالا: وَهِمَ فِيهِ أَيْضًا (١) مُعتَمِر (٢) .

٦٧٧ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَين، عَنْ حَفْصَة بِنْتِ (٣) سِيرِين، عَنْ أُمِّ عَطِيَّة (٤) ، وَعَن (٥) الحَكَم بن عُتَيْبة، عَنْ إبْرَاهِيمَ (٦) ، عَنْ شُرَيح بْنِ أَرْطاة، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيّ (ص) ؛ فِي الْمُباشَرَة للصَّائم؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ شُعْبَة، عَنِ الحَكَم.

فحدَّثنا أبي، عن آدم (٧) وعبد الله بْنِ رَجاء، عَنْ شُعْبَة، عَنِ الحَكَم، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؛ قَالَ: كَانَ عَلْقَمَة (٨) وشُرَيح بْنُ أَرْطاة عِنْدَ عائِشَة، فَقَالَتْ عائِشَة: كَانَ رسولُ الله (ص) يُقَبِّل ويُباشِرُ وهو صائِم (٩) .

---

(١) قوله: «أيضًا» ليس في (ف) .

(٢) قال النسائي في "الكبرى" (٣٢٣٧) : «وقفه بشر، وإسماعيل، وابن أبي عدي» . وقال ابن خزيمة في الموضع السابق: وهذه اللفظة: «والحجامة للصائم» : إنما هو من قول أبي سعيد الخدري، لا عن النبي (ص) ، أُدرج في الخبر، لعل المعتمر حدَّث بهذا حفظًا، فاندرج هذه الكلمة في خبر النبي (ص) ، أو قال: قال أبو سعيد: ورُخِّص في الحجامة للصائم، فلم يضبط عنه قال أبو سعيد، فأدرج هذا القول في الخبر. اهـ. وقال الدارقطني في "سننه" (١٨٣/٢) بعد أن ذكر رواية المعتمر، عن حميد: «كلهم ثقات، وغير معتمر يرويه موقوفًا» .

قال الترمذي في الموضع السابق: «سألت محمدًا - يعني البخاري - عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: حَدِيث إسحاق الأزرق، عن سفيان، هو خطأ» .

قال الترمذي: «وحديث أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ موقوفًا: أصح؛ هكذا روى قتادة وغير واحد، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سعيد، قولَهُ. حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا ابن علية، عن حميد - وهو الطَّوِيلِ - عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أبي سعيد مثله، ولم يرفعه، هذا هو موضع الإسناد» . وقال الطبراني في الموضع السابق: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ سفيان إلا إسحاق الأزرق» .

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٣٣٠) : «يرويه حميد الطويل وخالد الحذاء وقتادة، عن أبي المتوكل، واختُلِف عنهم: فأما خالد فرواه إِسْحَاقُ الأَزْرَقُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خالد مرفوعًا. ورواه الأشجعي، عن الثوري، فنحا به نحو الرفع، وغيرهما يرويه عن الثوري موقوفًا. فأما حميد الطويل: فأسنده عنه معتمر بن سليمان، ونحا به أبو شهاب، عن حميد نحو الرفع، ورواه إسماعيل بن جعفر وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وشعبة وأبو بحر البكراوي، عن حميد موقوفًا. ورواه عبد الله بن بشر، عن حميد؛ فوهم فيه وهمًا قبيحًا، فجعله عَن حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبي (ص) . وأما قتادة: فرواه أسود بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنَ قتادة، فنحا به نحو الرفع، وغيره يرويه عن شعبة موقوفًا. والذين رفعوه ثقات وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٩

(٣) في (أ) و (ش) : «ابنت» ، وهي صحيحة في العربية، وقد علقنا عليها في المسألة رقم (٦) .

(٤) في (ت) و (ك) : «حطية» .

(٥) أي: ورواه سفيان بن حسين أيضًا، عن الحكم بن عتيبة.

(٦) هو: ابن يزيد النخعي.

(٧) هو: ابن أبي إياس.

(٨) هو: ابن قيس النخعي.

(٩) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٩٢٧) من طريق سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عن الحكم، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عائشة. وأخرجه مسلم (١١٠٦) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ غُنْدَرٍ، عَنْ شعبة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ علقمة، عن عائشة. وأخرجه أيضًا من طريق سفيان بن عيينة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ علقمة، عن عائشة كذلك. وأخرجه من طريق عبد الله بن عون، عن إبراهيم، عن الأسود ومسروق، عن عائشة. وأخرجه أيضًا من طريق الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ وعلقمة، عن عائشة، ومن طريق الأعمش أيضًا، عن أبي الضحى مُسْلِم بْنِ صُبَيح، عَن مسروق، عن عائشة.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٥٠٢) ، والإمام أحمد في "المسند" (٦/١٢٦ رقم٢٤٩٥٠) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٠٨٧ و٣٠٨٨ و٣٠٩١) ، جميعهم من طريق شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أن علقمة وشُرَيح بن أَرْطاة كانا عند عائِشَة ... فذكره مرسلاً.

وقد رواه على هذا الوجه عن شعبة أبو داود الطيالسي، ومحمد بن أبي عدي، وعبد الرحمن بن مهدي، = = ومحمد بن جعفر غندر، وغيرهم؛ فالظاهر أن شعبة رواه على أكثر من وجه.

وقد أطال الدارقطني في ذكر الاختلاف في هذا الحديث في"العلل" (٥/ق ١٤١ ب – ١٢٤ب) ، ومنه رواية ابن أبي ليلى للحديث عَن الحكم بْن عُتيبة، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، ولم يذكر إبراهيم. ومنه رواية منصور بن زاذان للحديث عن الحكم، عن علقمة، عن عائشة، ولم يذكر إبراهيم أيضًا. ومنه رواية قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنِ الأَعْمَشِ ومنصور، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ شُتَيْرِ بن شكل، عن عائشة وحفصة. ومنه ما هو مذكور في هذه المسألة، عدا رواية حفصة بنت سيرين، فإنه لم يذكرها. ثم قال الدارقطني عن هذه الطرق المختلفة: «وكلها صحاح، إلا قول من أسقط في حديث الحكم إبراهيم، وإلا قول قيس: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ عائشة وحفصة؛ فإنه لم يتابع عليه» . اهـ.." [1]

"٦٧٨- وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ (١) رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ الخُزاعي، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى (٢) ، عَنْ حُمَيد (٣) ، عَنْ أَنَسٍ، عن عائِشَة، عن النبيّ (ص) : أَنَّهُ كَانَ يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد (٤) ، عن بكر بن عبد الله، عن عائِشَة، عن النبيّ (ص) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الخطأُ مِنْ عبد الأعلى؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤١

(١) قوله: «عن حديثٍ» سقط من (أ) .

(٢) هو: ابن عبد الأعلى البصري.

(٣) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/٩٨ رقم٢٤٦٦٨) من طريق محمد ابن أبي عدي، والطبراني في "الأوسط" (٣٠٣٢) ، و"الصغير" (٢٨٣) من طريق خالد بن عبد الله، كلاهما عن حميد، عن بكر، عن عائشة، به.." [1]

"والجُرَيري بأَخَرَةٍ ساءَ حِفظُه، وَلَيْسَ هُوَ (١) بذاكَ الحافِظ (٢) .

٦٨٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعْبَة، عَنْ سِماك (٣) ، عَنْ عِكرمَة، عَنِ ابْنِ عباس، عن النبيِّ (ص) : الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، وَثَلاثُونَ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الحفَّاظ (٤) ؛ يَقُولُونَ: شُعْبَة، عن سِماك، عن عبد الله بْنِ شَدَّاد وعِكرمَة، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٥) ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ.

قلتُ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَابِقٍ قَدْ (٦) رَوَاهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيس، عن سِماك، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن عائِشَة.

(١) قوله: «هو» ليس في (ف) .

(٢) سأل الترمذيُّ في "العلل الكبير" (٢٠٧) البخاريَّ: أيُّ الطريقين أصحُّ؟ فقال: «يحتمل عنهم كليهما» .

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) منهم روح بن عبادة، وروايته أخرجها الحارث بن أسامة (٣١٥/بغية الباحث) .

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، فالجادَّةُ أن يقال: مرسلاً، بألف تنوين النصب، لكنَّها حذفت هنا وقفًا ووصلاً نطقًا وخطًّا؛ جريًا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٦) قوله: «قد» من (ت) و (ك) فقط.." [2]

"فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: يُخطِئ مَنْ يَقُولُ: عَنْ عائِشَة، الصَّحيحُ: عِكرمَة، مُرسَل (١) (٢) .

٦٨١ - وسألتُ (٣) أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخضَر (٤) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) - فِي أَيَّامِ التَّشريق -: أنَّ النبيَّ (ص) أمر عبد الله بْنَ حُذافَة أَنْ يُناديَ: إنَّها أَيَّامُ أَكلٍ وشُربٍ.

وَرَوَاهُ يُونُسُ (٥) ، عَنِ الزُّهْري؛ قَالَ: أُخبِرتُ أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ الْحَكَمِ قَالَ: حدَّثني بعضُ أصحاب النبيِّ (ص) : أنه رأى عبد الله بْنَ حُذافَة.

وَرَوَاهُ قُرَّةُ بْنُ حَيْويل (٦) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الحكم، عن عبد الله بْنِ حُذافَة: أنَّ رسولَ اللَّهِ (ص) أمرَه أَنْ يُناديَ

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٥

. ...

وَرَوَاهُ شُعَيب (٧) ، عَنِ الزُّهْري؛ أُخبِرتُ أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ الحَكَمِ قَالَ: أَخْبَرَنِي بعضُ أصحاب النبيِّ (ص) : أنه رأى عبد الله بن حُذافَة.

---

(١) قوله: «مرسل» يحتمل الرفع والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/١٣٥/ب - ١٣٦/أ) : «يرويه سماك بن حرب، واختُلِف عنه: فرواه شريك بن عبد الله، عن سِماك، عن عبد الله بن شدَّاد، عن عائِشَة. ورواه عمرو بن عاصم، عَنْ شُعبَة، عَنْ سِماك، عَنْ عبد الله بن شَدَّاد وعكرمة، عن ابن عباس. وغيره يرويه عَنْ شُعبَة، عَنْ سِماك، عَنْ عبد الله بن شَدَّاد وعكرمة مُرسلاً. ورواه الوليد بن أبي ثور، عن همام، عن سِماك، عن عبد الله بن شَدَّاد وحده مُرسلاً، والمُرسَل أصحُّ» .

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٧٤٦) .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٥١٣ = = و٥٣٥ رقم١٠٦٦٤ و١٠٩١٧) ، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٩٦/الرسالة) . قال النسائي: «صالح هذا هو ابن أبي الأخضر، وحديثه **هذا خطأ**، لا نعلم أحدًا قال في هذا: سعيد بن المسيب غيرَ صالح، وهو كثير الخطأ، ضعيف الحديث في الزهري» .

(٥) هو: ابن يزيد الأيلي. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٩٩) عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الحكم، عن عبد الله بن حذافة، أن النبي (ص) أمره ... فذكره.

(٦) هو: قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيْويل، ويُكتب أحيانًا: «حَيْوَئيل» . وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٩٨-٩٩) ، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥٤٤ و٨٢١٧) ، والحاكم في "المستدرك" (٣/٦٣١) .

(٧) هو: ابن أبي حمزة. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٨٩٤/الرسالة) ، عن الزهري: أن مسعود ابن الحَكَمِ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ النبي (ص) ، به.

قال النسائي: «الزهري لم يسمع من مسعود بن الحكم» .." (١)

"٦٨٢ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ رَوْح بْنُ عُبادة (٢) ، عَنْ سَعِيدٍ (٣) ، عَنْ مَطَر (٤) ، عَنْ بكر بن عبد الله، عن أبي

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٧٥٢) .

(٢) في (ف) : «عباة» . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٩٥/الرسالة) ، والبزار في "مسنده" (٣٠٨١) ، والروياني في "مسنده" (٥٧٥) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٨) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٤٢٩-٤٣٠) ، والبيهقي في"السنن الكبرى" (٤/٢٦٦) . قال النسائي: «**هذا خطأ**، وقد وقفه حفص» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٦

(٣) هو: ابن أبي عَروبة.

(٤) هو: ابن طَهْمان الورَّاق.." [١]

"عَنْ أسامةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة بْنِ عبد الرحمن، عن أبيه (١) ، عن النبيّ (ص) قَالَ: الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ كَالْمُفْطِرِ فِي الحَضَرِ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ (٢) : رَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيري (٣) ، ومَعْن بْنُ عِيسَى (٤) ، وحمَّاد بْنُ خَالِدٍ الخيَّاط (٥) ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ (٦) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِيهِ؛ قولَه (٧) : الصَّائمُ فِي السَّفَر ... .

---

(١) هو: عبد الرحمن بن عَوف.

(٢) كذا في جميع النسخ: نسبةُ هذا القول إلى أبي زرعة! وقد نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٤٦٢/٤) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٩١٩) هذا القول ونسباه إلى أبي حاتم، والسؤال إنما وجهه ابنُ أبي حاتم إلى أبيه، كما يظهر في أول المسألة.

(٣) في (أ) و (ش) : «الزبيدي» . وهو: محمد بن عبد الله بن الزبير. وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" رقم (١٤٠) ، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٩١١) .

(٤) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٤) ، و"الكبرى" (٢٦٠٥/الرسالة) ، ثم قال عن هذه الرواية: **«هذا خطأ»**

.

(٥) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢٢٨٥) وقرن معه أبا عامر عبد الملك بن عمرو. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٩٦٢) من طريق خالد بن مخلد، عن ابن أبي ذئب، به. وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٨٣/١١) من طريق أبي قتادة عبد الله بن واقد الحراني، عن ابن أبي ذئب، مرفوعًا.

وأخرجه النسائي أيضًا (٢٢٨٦) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قوله.

(٦) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٧) قوله: «قوله» سقط من (ش) .." [٢]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ شُعْبَة (١) ، عَنِ الأَسْوَد بْنِ قَيس، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ ابن عمر، عن النبيّ (ص)

.

٦٩٨- وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبد الرحمن بْنُ زَيْدِ بْنِ أسلَم (٣) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَطاء بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري؛ قَالَ: قال رسولُ الله (ص) : لاَ يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلاَ مَنِ احْتَلَمَ، وَلاَ مَنِ احْتَجَمَ.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٨

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٦

وَرَوَاهُ أَيْضًا أسامةُ (٤) ، عَنْ أَبِيهِ، عن عَطاء ابن يَسار، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عن النبيّ (ص) .

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوري (٥) ،

عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلَم، عن

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٩١٣) ، ومسلم (١٠٨٠) .

وأخرجه مسلم أيضًا (١٠٨٠) من طريق سفيان الثَّوْرِيِّ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، به.

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٢٤٧/ مخطوط) ، ونقل بعضه بتصرف ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢٨٧/١) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/٣٧١) .

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٧١٩) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٣٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٤/٢٧١) ، وابن حبان في "المجروحين" (٢/٥٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٢٠ و٢٦٤) . وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٢) ؛ لبيان علته، لا لتصحيحه. وأخرجه الخطيب في "الموضح" (٢/١٢٨) من طريق أبي داود النخعي سليمان بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أسلم، به.

(٤) في (ش) : «عن أسامة» ، وكأنه ضُرب على قوله: «عن» . وأسامة: هو ابن زيد بن أسلم.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٣٧٦) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٣-١٩٧٥) ، والدارقطني في "العلل" (١١/٢٦٩ و٢٧٠) .

ومن طريق أبي داود أخرجه الجصاص في "أحكام القرآن" (١/٢٣٩) ، والبيهقي في "سننه" (٤/٢٢٠) . وأخرجه البيهقي أيضًا (٤/٢٦٤) من طريق سليمان بن أحمد الطبراني، عن إسحاق الدَّبَري، عن عبد الرزاق، عن الثوري، به مرفوعًا.

والحديث في "مصنف عبد الرزاق" (٧٥٣٨) - وهو من رواية الدَّبَري - عن معمر والثَّوري، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، عَنْ رجُلٍ من أصحاب النبيّ (ص) قال: لا يُفْطِرُ مَنْ قَاءَ، وَلا من احتجم، ولا من احتلم. قال عبد الرزاق: وذكره معمر عن النبيّ (ص) . اهـ، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٩٧٤) عن محمد ابن يحيى، عن عبد الرزاق، عن معمر والثوري، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ رجل، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (ص) قال: قال رسول الله (ص) .." [1]

"أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَذَكَرَ الحديثَ: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: هَذَا رَمَضَانُ قَدْ جَاءَ، تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الجَنَّةِ ... الحديثَ (١) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهْري (٢) ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ (٣) ، عَنْ أَبِيهِ (٤) ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) .

قلتُ: فَإِنَّهُ رَوَى ابنُ إِسْحَاقَ (٥) عَلَى إِثْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الزُّهْري؛ قَالَ: حدَّثني ابنُ (٦) أَبِي أَنَسٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يحدِّث عن النبيّ (ص) (٧) ... بنحوه.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧١

(١) قوله: «الحديث» ليس في (ف) .

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٨٩٩ و٣٢٧٧) من طريق عقيل بن خالد، ومسلم (١٠٧٩) من طريق يونس بن يزيد وصالح بن كيسان، ثلاثتهم عن الزهري، به.

(٣) هو: نافع بن مالك.

(٤) هُوَ: مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٢٨١ رقم ٧٧٨٢) عن شيخه يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ الزهري؛ قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق؛ قال: ذُكر أن ابن شهاب قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ: أنه سمع أبا هريرة، ولم يقل: عن أبيه، فذكر الحديث. اهـ. فهذا نص من الإمام على أنه لم يقل في الإسناد: «عن أبيه» . وقد أخرجه النسائي في "المجتبى" (٢١٠٢) ، وفي "الكبرى" (٢٤٢٣) من طريق عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، عن عمه يعقوب شيخ الإمام أحمد، به، وزاد في الإسناد: «عن أبيه» . والإمام أحمد أوثق من عبيد الله بن سعد بدرجات.

(٦) قوله: «ابن» سقط من (أ) و (ش) و (ف) . وانظر التعليق التالي.

(٧) من قوله: «قُلْتُ: فَإِنَّهُ رَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ ... » إلى هنا، مكرر في (ت) و (ك) ، لكن في الموضع الأول: «حدثني أبي أنس» ؛ بإسقاط «ابن» كما في بقيَّة النسخ، وجاءت على الصَّواب في الموضع الثاني. وسقط من هذا التكرار قوله: «يحدث» .." [1]

"٧٠٢ - وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ قَبِيصَةُ (١) ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ (٢) ، عَنْ مُجاهِد، عَنْ حَرْمَلَةَ بنِ إياسٍ أَبِي الْخَلِيلِ (٣) ، عَنْ مولَى أَبِي قَتادة، عَنْ أَبِي قَتادة، عن النبيّ (ص) - فِي صَوم يَوْمِ عاشُوراء -: أَنَّهُ كفَّارةُ سَنَةٍ. قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: منصور (٤) ، عَن أبي الخليل (٥) ، عن حَرْمَلَة بن إياس (٦) .

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوائي، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٦٧) تعليقًا، قال: «وقال قبيصة: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَن حرملة، عن أبي الخليل، عن مولًى لأبي قتادة. وهذا وهمٌ» .

(٢) هو: ابن المعتمر.

(٣) في (ش) : «الجليل» بالجيم. وهذه الرواية خطأ كما سيأتي، وكنية حرملة بن إياس: أبو حرملة، = = والصواب في هذه الطريق - فيما يظهر -: «عن حرملة بن إياس، عن أبي الخليل» ، فتكون علتها: في زيادة مجاهد في الإسناد، وجعل أبي الخليل شيخًا لحرملة، والصواب أنه الراوي عنه.

(٤) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٢٧٩٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٨٣) .

(٥) هو: صالح بن أبي مريم.

(٦) وقع في هذا الحديث اختلاف كبير، ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٦٧- ٦٨) ، و"التاريخ الأوسط" (١/٣٠١)

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧٥

، والنسائي في "السنن الكبرى" (٢/١٥٠ رقم٢٧٩٦ فما بعده) ، والدارقطني في "العلل" (١٠٣٧) .

قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «هو مضطربٌ لا أحكم فيه بشيء» .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/١٦٢) : «وهذا الحديث اختلف في إسناده اختلافًا يطول ذكره، وأبو الخليل وأبو حرملة لا يحتج بهما، وطائفة تقول: أبو حرملة، وطائفة تقول: حرملة بن إياس الشيباني، ولكنه صحيح عن أبي قتادة من وجوه» .

والحديث أخرجه مسلم في"صحيحه" (١١٦٢) من طريق عبد الله بْنِ مَعْبَد الزِّمَّاني، عَنْ أَبِي قتادة، به.." [١]

"٧٠٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ [الحَفَري] (١) أَبُو دَاوُدَ (٢) ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْري، عَنْ مَنْصُورٍ (٣) ، عَنْ خَالِدٍ (٤) ، عَنْ عائِشَة؛ قالت: كان النبيُّ (ص) يَصُومُ شَعْبان، ويَتَحَرَّى (٥) الإثنَيْنِ (٦) والخميسَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ لَيْسَ هَذَا مِنْ حديثِ مَنْصُورٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْري، عَنْ ثَوْر (٧) ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدان، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْغَازِ (٨) ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ كذا رواه الثَّوْري (٩) ويحيى (١٠)

(١) في (أ) و (ش) و (ف) : «الجعفري» ، وفي (ت) و (ك) : «الجفري» ، والتصويب من "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/٣٧٦) ، و"تهذيب الكمال" (٢١/٣٦٠-٣٦١) ، وهو أبو داود عمر بن سعد الحفري.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٢١٨١ و٢٣٦٣) ، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (٣١) . ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٦٠٦٣) عن النسائي قوله: **«هذا خطأ»** قال المزي: «يعني: أن الصواب: عن سفيان، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ معدان، عن عائشة» .

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) هو: ابن سعد الكوفي.

(٥) في (ت) : «ويتحر» ، وفي (ك) : «ويتحو» ولم تنقط.

(٦) انظر الكلام على همزة «الإِثْنَيْنِ» - عَلَمًا - في التعليق على المسألة رقم (٦٧١) .

(٧) هو: ابن يزيد الكلاعي.

(٨) في (ت) : «الغان» ، وفي (ك) : «العان» .

(٩) لم نقف على رواية الثوري على هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٦/٨٠ و١٠٦ رقم ٢٤٥٠٨ و٢٤٧٤٨) ، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٦٥) ، والنسائي في "سننه" (٢٣٦٢) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/١٢٣) من طريق الثَّوْرِيِّ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ عائشة، به، وليس فيه ذكرٌ لربيعة بن الغاز.

(١٠) هو: ابن حمزة الحضرمي. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦٤٩ و١٧٣٩) ، والفريابي في "الصيام" (١) وابن

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧٧

حبان في "صحيحه" (٣٦٤٣) ، والطبراني في "الأوسط" (٣١٥٤) ، و"مسند الشاميين" (٤٣٩) ، والمحاملي في "أماليه" (١١٢) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٢١/١٣) .." [١]

"إِسْحَاقَ (١) ، عَنِ الْحَارِثِ (٢) ، عَنْ عليٍّ، عن النبيّ (ص) قَالَ: صَوْمُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبُ (٣) وَغَرَ الصَّدْرِ (٤) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيرة (٥) ، عَنْ عليّ، مَوْقُوفٌ (٦) .

٧٠٧- وسمعتُ (٧) أَبِي وحدَّثنا عَنْ حَرْمَلَة (٨) ، عن ابن وَهْب (٩) ، عن عبد الجبَّار بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ شِهَاب، عن حُمَيْد بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله (ص) ، فِي كَفَّارَةِ الَّذِي يَأْتِي امرأتَه في رمضان ... فذكَرَ الحديثَ.

---

(١) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٢) هو: ابن عبد الله الأعور.

(٣) في (ش) : «تذهب» .

(٤) وَغَرُ الصَّدْرِ: الغِلُّ والحَرارة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٢٠٨/٥) .

(٥) هو: ابن يَرِيم الشِّبامي.

(٦) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٨٥) .

(٧) هذه المسألة بتمامها سقطت من (أ) و (ش) .

وانظر المسألة التالية، والمسألة رقم (٦٥٣) و (٧٤٩) .

(٨) هو: ابن يحيى، أبو حفص التُّجِيبي ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٢٨٥٦) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٢٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٦/٤) ، من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ عبد الجبار بن عمر، به.

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٦ و١٩٣٧ و٢٦٠٠ و٥٣٦٨ و٦٠٨٧ و٦١٦٤ و٦٧٠٩ و٦٧١٠ و٦٧١١ و٦٨٢١) ، ومسلم في "صحيحه" (١١١١) من طرق عن ابن شهاب الزهري، به.

(٩) هو: عبد الله.." [٢]

"الزُّهْري، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) .

٧٠٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الرَّبِيع بْنِ طَارِقٍ، عَنْ عِكْرِمَة بْنِ إِبْرَاهِيمَ (٢) ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُود، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ذَكْوان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - عن النبيّ (ص) -: أَوْصَانِي (٣) خَلِيلي بثَلاثٍ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ ما رَوَاهُ شَيبان (٤) ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الأَسوَد بْنِ هِلالٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) ؛ وهو

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٨٠

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٨٢

الصَّحيحُ (٥) .

(١) انظر المسألة المتقدمة رقم (٢٩٧) و (٦٨٥) .

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٣/أ/أطراف الغرائب) .

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٨١/٦) من طريق أبي العلاء كامل بن العلاء، عن أبي صالح، به.

قال الدارقطني: «تفرد به عِكْرِمَةَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَاصِمٍ، عنه، وخالفه أبو حمزة السكري، فرواه عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ أَبِي هريرة» .

(٣) القائل: «أوصاني» هو أبو هريرة، وتقدَّم مثل هذا في المسألة رقم (٦٨٥) .

(٤) هو: ابن عبد الرحمن النَّحوي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣٣١/٢ رقم٨٣٨٤) ، والبزار في "مسنده" (٢٥٢/أ/مسند أبي هريرة) ، والنسائي في "سننه" (٢٤٠٧) .

قال البزار: «ولا نعلم روى الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ عَنْ أَبِي هريرة إلا هذا الحديث» .

وأخرجه النسائي في "سننه" (٢٤٠٥) والدارقطني في "الأفراد" (٢٨٧/ب/أطراف الغرائب) ، من طريق أبي حمزة السُّكَّري، عن عاصم، عن الأسوَد، به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٧٨) ، ومسلم في "صحيحه" (٧٢١) ، كلاهما من طريق أبي عثمان النهدي، وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي رافع الصائغ، كلاهما عن أبي هريرة.

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٣٠) : «يرويه عاصم بن أبي النجود، واختلف عنه؛ فرواه أبو حمزة السكري وشيبان بن عبد الرحمن، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ هلال، عن أبي هريرة. وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن رجل، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ أبي هريرة، وروي عن أبي عوانة، عن عاصم، عن الأسود ابن هلال، عن أبي هريرة، وقول أبي حمزة وشيبان أشبه بالصواب» .." [1]

"٧١٠ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حَسَّان (٢) ، عَنِ اللَّيْثِ بْن سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَة (٣) ، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يُقَبِّلُها وَهُوَ صائمٌ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: اللَّيث، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بلغه عَنْ عائِشَة: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يُقَبِّلُها (٤) ... وَهُوَ الصَّحيحُ (٥) .

٧١١ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أسَد بن موسى، عن

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢) .

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "السنن المأثورة" (٣٠٦) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩٢/٢) ، وابن حبان في

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٨٤/٣

"صحيحه" (٣٥٤١) . ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٨٧٢٧) .

قال الطحاوي –كما في "المعرفة" للبيهقي-: «ليس هذا الحديث في أصل اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وإنما حدَّث به عنه يحيى بن حسان وعبد الغفار بن داود» .

(٣) هي: بنت عبد الرحمن.

(٤) في (ك) زيادة: «وهو صائم» .

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٦٢) وفيها أن أبا زرعة قال: حدثنا يحيى بن عبد الله بْنِ بُكَيْرٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عائشة، عن النبي (ص) ؛ ليس بينهما عمرة. قال ابن أبي حاتم: «فَجَعَلَ [أَبُو] زُرْعَةَ حَدِيثَ ابْنِ بُكَيْرٍ علَّةً لِحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ حسان» .

ولهذا الحديث طرق كثيرة عن عائشة انظر الكلام عليها في "العلل" للدارقطني (١٤١/٥/أ، و١٤٤/أ-ب، و١٤٩/ب، و١٥١/أ، و١٥٢/ب، و١٥٦/أ) ، ولكن لم يتعرض للخلاف المذكور في هذه المسألة.

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٢٣٩/٤/ب) قول أبي حاتم.." [(١)]

"عمرو، عن عُبَيدالله (١) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : إِذَا غَابَ الهِلاَلُ (٢) قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتِهِ (٣) ، وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَيْلَتَيْنِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، ومُجاشِعٌ لَيْسَ بشيءٍ.

٧٢٨ – وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْوَلِيدُ (٥) ؛

قَالَ: حدَّثنا الأوزاعيُّ (٦) ؛ قَالَ: حدَّثني يَحْيَى (٧) ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عبد الرحمن بْنِ ثَوْبان، عَنْ جَابِرِ بْنِ عبد الله؛ قال: مرَّ رسولُ الله (ص) برجُلٍ فِي سَفَرٍ فِي ظِلِّ شَجَرة، وَهُوَ يُرَشُّ عَلَيْهِ الماءُ، فَقَالَ: مَا بَالُ صَاحِبِكُمْ؟ ، قَالُوا: صائِمٌ يارسولَ اللَّهِ! قَالَ: لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ؛

---

(١) هو: ابن عمر العمري.

(٢) قوله: «الهلال» سقط من (ف) .

(٣) في أكثر مصادر التخريج: «لِلَيْلَةٍ» ، وكأنَّه الجادَّة، وفي بعضها: «لليلته» كما وقع هنا.

(٤) انظر المسألة الآتية برقم (٩٨٦) .

(٥) هو: ابن مسلم. وروايته أخرجها الفريابي في "الصيام" (٧٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٦٢/٢) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥) .

ورواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٨) وفي "الكبرى" (٢٥٦٦) من طريق شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرحمن: أخبرني جابر، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٨٥/٣

= ... قال النسائي: «**هذا خطأ**، ومحمد بن عبد الرحمن لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ جابر» .

ورواه النسائي في "سننه" (٢٢٥٩) من طريق الفريابي، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرًا، به.

ورواه أيضًا (٢٢٦٠) من طريق عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر، به.

(٦) هو: عبد الرحمن بن عمرو.

(٧) هو: ابن أبي كثير.." [1]

"فَعَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّتِي أَرْخَصَ (١) لَكُمْ، فَاقْبَلُوا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا حديثٌ خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بن عبد الرحمن بن أَسْعَد (٢) بْنِ زُرارَة (٣) ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيّ (ص) (٤) .

---

(١) في (أ) و (ش) : «أرخصه» .

(٢) كذا هنا، وفي المسألة (٩٨٦) : «سعد» . قال ابن حجر في "الإصابة" (٤/١٤٦) : «وأسعد وسعد معًا جدَّان لمحمد؛ أحدهما لأبيه، والآخر لأمه» .

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/٣٥٢ رقم ١٤٧٩٤) .

ورواه الفريابي في "الصيام" (٧٥) ، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣ و٣٥٥٤) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢/١٧٤) ووقع عندهم: «سعد» بدل «أسعد» ، ولم يذكر النسائي جدَّ محمد.

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٤٦) ، ومسلم في "صحيحه" (١١١٥) من طريق شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن حسن، عن جابر، به. ولم يذكر البخاري جد محمد بن عبد الرحمن، ونسبه: الأنصاري.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/١٨٥) : «أدخل محمدُ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سعد بينه وبين جابرٍ محمَّدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَسَنِ في رواية شعبة عنه، واختُلِف في حديثه على يحيى بن أبي كثير: فأخرجه النسائي من طريق شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرحمن: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فذكره. قال النسائي: "**هذا خطأ**"، ثم ساقه من طريق الفريابي، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ محمد بن عبد الرحمن؛ حدثني من سمع جابرًا، ومن طريق عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر، ثم قال: «ذكر تسمية هذا الرجل المبهم» ، فساق طريق شعبة، ثم قال: «هذا هو الصحيح» ؛ يعني: إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر، وتعقبه المزي فقال: «ظنَّ النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخَ شعبة – في هذا الحديث – هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيي بن أبي كثير فيه، وليس كذلك؛ لأن شيخ يحيي هو محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زُرارَة» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٠١

اهـ.

والذي يترجَّح لنا: أن الصواب مع النسائي؛ لأن مسلمًا لما روى الحديث من طريق أبي داود، عن شعبة قال في آخره: «قال شعبة كان بلغني هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث: «عليكم برخصة الله التي رخص لكم» ، فلما سألته لم يحفظه» . اهـ. والضمير في «سألت» يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيي؛ لأن شعبة لم يلق يحيي، فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرحمن، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ جابر، في هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها. وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى: أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه: «ابن ثوبان» فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في "العلل" بأن من قال فيه: «عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن ثوبان» فقد وهم، وإنما هو: ابن عبد الرحمن بن سعد. اهـ. وقد اختُلِف فيه مع ذلك على الأوزاعي، وجُلُّ الرواة عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن، لا يذكرون جَدَّه، ولا جَدَّ جدِّه، والله أعلم» . اهـ.." [1]

"٧٢٩ – وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ (٢) ، عَنْ سُوَيد (٣) بن عبد العزيز، عَنِ الوَضِين بْنِ عَطاء، عَنْ أَبِي الأَشْعَث الصَّنْعاني (٤) ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ (٥) ، عَنْ ثَوْبان، عَنِ النبيّ (ص) في: أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ؟ قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أخطأَ فِيهِ هِشَامٌ؛ إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَنْ سُوَيد (٦) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي أسماء، عن ثَوْبان، وليس لِوَضِينٍ معنًى.

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٧) و (٦٩٣) ، والآتية برقم (٧٣٢) ، و (١٧٠٤) و (٢٨٣٩) .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٦٦٦) .

(٣) في (ك) : «سود» .

(٤) هو: شراحيل بن آدَة.

(٥) هو: عمرو بن مرثد الرَّحبي.

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٨٩٩) عن إبراهيم بن دُحيم، عن أبيه، عَنْ سُوَيد، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ، عَنْ أبي أسماء، عن ثَوْبان، به. كذا رواه بزيادة: «أبي الأشعث» .." [2]

"٧٣٤- وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ (٢) بْنُ أَبِي مَعْشَر (٣) ، عَنْ أَبِيهِ (٤) ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُري، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) قَالَ: لاَ تَقُولُوا: رَمَضَانُ؛ فإنَّ رَمَضَانَ اسمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، وَلكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ؟

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٠٢

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٠٣

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ قولُ أبي هريرة (٥) .

(١) نقل العيني في "عمدة القاري" (١٠/٢٦٥) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٢) قوله: «محمد» ليس في (ف) .

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/٥٣) .

ومن طريق ابن عدي رواه الجورقاني في "الأباطيل" (٢/٨٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٠١) وقال: «وهكذا رواه الحارث بن عبد الله الخازن، عن أبي معشر، وأبو معشر هو: نجيح السندي، ضعفه يحيى بن معين، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، والله أعلم. وقد قيل: عن أبي مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ من قوله، وهو أشبه» .

وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (١١١٧) : «هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، لا أَصْلَ له، وأبو معشر اسمه نجيح» . وقال أيضًا: «ولم يذكر أحد في أسماء الله تعالى: رمضان، ولا يجوز أن يسمى به إجماعًا» .

وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" (٣/١٢٧) : «رواه البيهقي وضعفه، والضعف بيّن عليه» . وقال الذهبي في "تلخيص الموضوعات" (٥٧٠) : «تفرَّد به أبو معشر نجيح - وهو واهٍ - عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» . وضعَّفه ابن كثير في "تفسيره" (١/٣١٠) ، وابن حجر في "فتح الباري" (٤/١١٣) .

(٤) أبو معشر هو: نَجِيحُ بن عبد الرحمن السِّنْدي.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١/٣١٠ رقم١٦٤٨) قال: حدثنا أبي، ثنا محمد بن بكار بن الريان، ثنا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كعب القرظي، وسعيدٍ (هو المقبري) عن أبي هريرة قالا (أي: محمد ابن كعب وأبو هريرة) : لا تقولوا رمضان ... فذكره.

قال ابن أبي حاتم: «وروي عن مجاهد ومحمد بن كعب نحو ذلك، ورخَّصَ فيه ابن عباس وزيد بن ثابت» .

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٠٢) من طريق محمد بن بكار بن الريان، ثنا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كعب؛ قوله.

قال البيهقي: «وروي ذلك عن مجاهد والحسن البصري، والطريق إليهما ضعيف» .

ورواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/٢٤٠) من طريق طلحة بن عمرو، عن مجاهد، به، قوله.." [1]

"نقولَ: لا يصومُ، وَكَانَ أكثرُ صيامِهِ فِي شَعبان. فقلتُ: يَا رسولَ الله، مالي أَرَى أكثرَ صيامِكَ فِي شَعبان؟ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ، إِنَّهُ شَهْرٌ يُنْسَخُ لِمَلَكِ المَوْتِ مَنْ يَقْبِضُ؛ فَأُحِبُّ ألاَّ يُنْسَخَ اسْمِي إِلاَّ وَأَنَا صَائِمٌ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ (١) .

٧٣٨ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنِ جُرَيج (٣) ، عَنْ عَطاء (٤) ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) : أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ؟

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١١١

قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يُروى عَنْ عَطَاءٍ (٥) ،

عن آخَرَ، عن

---

(١) وقال أبو زرعة في المسألة رقم (٧٧٨/أ) : «هو عندي: هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة، عن النبي (ص) أنه قال: «مامن مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا إِلا حطَّ اللَّهُ عَنْهُ» هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَوْلُهُ: «أَكْثَرُ صِيَامِهِ فِي شعبان ... » إلى آخره منكر» .

(٢) انظر المسألة المتقدّمة برقم (٧٣١) .

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٣٠٤) من طريق ابن علية، والنسائي في "الكبرى" (٣١٨٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٦٥) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٩٩) ، والطبراني في "الأوسط" (٥٠٢١) من طريق داود العطار، والنسائي أيضًا (٣١٨١) ، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠٢/أ/أطراف الغرائب) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٦٦) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ثلاثتهم عن ابن جريج، به.

قال الدارقطني: «تفرد به أبو حاتم الرازي، عن محمد ابن عبد الله الأنصاري، عن ابن جريج» .

ورواه النسائي أيضًا (٣١٨٠) والعقيلي في "الضعفاء" (٢/٦٢) من طريق رباح بن أبي معروف، عن عطاء، به.

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣١٨٦) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/٦٢) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عنه، به.

ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٥٢٦) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.

ورواه النسائي في "الكبرى" (٣١٨٣ و٣١٨٤) من طريق النضر بن شميل وحجاج المصيصي والعقيلي في "الضعفاء" (٢/٦٢) من طريق روح بن عبادة ثلاثتهم، عن ابن جريج مثله. قال النسائي: «عطاء لم يسمعه من أبي هريرة» .

ورواه النسائي (٣١٨٥) من طريق ابن أبي حسين، عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول ... فذكره.

قال النسائي: «والصواب رواية حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ» .

قَالَ العقيلي: «الموقوف أولى» . وانظر أيضًا «الضعفاء» له (٤/٣٥٦) .." [(١)]

"عن النبيّ (ص) : فأيُّهما أصَحُّ عندك (١) ؟

قَالا: حديثُ الْوَلِيدِ أصَحُّ.

٧٤٢ - وسألتُ أَبِي (٢) وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بَشِير (٣) ، عَنْ قتادة، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِالغَنِيمَةِ البَارِدَةِ؟! الصَّوْمُ فِي الشِّتَاءِ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ هَمَّام (٤) ، والدَّسْتوائي (٥) ، عَنْ قَتادة، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ... .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١١٥

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هو (٦) ؟

---

(١) في (ت) : «عند» ، وفي (ك) : «عنده» ، والجادَّة: «عندكما» ، لكنْ لعلَّه وَجَّهَ السؤالَ إلى كل واحدٍ منهما على حدة، فيصح على ذلك أنْ يقول" «عندك» ، والله أعلم.

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ت) و (ك) .

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الصغير" (٧١٦) ، و"مسند الشاميين" (٢٦٠٠) وابن عدي في = = "الكامل" (٣/٣٧٤) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٦٥٨) . من طريق الوليد بن مسلم، عنه، به.

ومن طريق الطبراني، رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/٤٥٦) .

قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، تفرد به الوليد» . وكذا قال ابن عدي.

وعزاه السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ٥٨٨) إلى ابن أبي عاصم.

(٤) هو: ابن يحي العَوْذي. وروايته أخرجها عبد الله بن أحمد في "زوائد الزهد" ص (٢٢١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٢٩٧) .

ومن طريق عبد الله بن أحمد رواه أبو نعيم في "الحلية" (١/٣٨١) .

قال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم٥٨٨) بعد أن ذكره موقوفًا: «وهو أصح» .

(٥) في جميع النسخ: «الدستواني» ، عدا (ك) و (ش) ، فإنها لم تنقط ولم تهمز فيهما. والدَّستوائي هذا هو: هشام ابن أبي عبد الله.

(٦) قوله: «هو» ليس في (ك) .." [1]

"عبد الله بْنِ حُذافَة السَّهْمي: أنَّ النبيَّ (ص) أمرَه أَنْ يُنادِيَ فِي أَهْلِ مِنًى: أنْ لا تَصُومُوا هذهِ (١) الأَيَّامَ؛ فإنَّها أَيَّامُ أَكلٍ وشُربٍ وذِكْرِ اللهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري؛ قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ مَسْعُودٍ، عَنْ عبد الله بْنِ حُذَافَة.

٧٤٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه سعيد ابن بَشير (٢) ، عَنْ قَتَادة، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي: الَّذِي

---

(١) في (ت) و (ك) : «في هذه» .

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة) ، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٧٧) ، والدارقطني في "السنن" (٢/١٧٩-١٨٠) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/٣٥٣) من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان، عنه، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٢١

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عَنْ قَتَادَةَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عن أبي هريرة إلا الحجاج بن أرطاة وسعيد بن بشير» .
ورواه الترمذي في "جامعه" (٧٢١) ، والبزار في "مسنده" (٢٧٣/أ/مسند أبي هريرة) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٣٨) ، والدارقطني في "السنن" (١٨٠/٢) من طريق حجاج بن أرطاة، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٩٣٩) من طريق يزيد التستري والحسن بن دينار، ثلاثتهم، عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٣) ، ومسلم في "صحيحه" (١١٥٥) من طريق هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن سيرين، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (١٧٩/٢) من طريق عمار بن مطر، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أبي هريرة، به. قال الدارقطني: «عمار ضعيف» .." [1]

"قَالَ أَبِي: وَأَبُو قَتادَةَ العَدَويُّ مِنَ التَّابعين.

٧٤٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ بُرْقان (٢) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: أنَّ رجُلاً أَتَى النبيَّ (ص) فَقَالَ: إِنِّي هَلَكتُ؛ وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي شَهْرِ (٣) رمضانَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري (٤) ، عن حُمَيد بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) .

قَالَ أَبِي: قَدِمَ جعفرُ بْنُ بُرْقان الكوفةَ وَلَيْسَ مَعَهُ كُتُب، فَكَانَ يحدِّث مِنْ حِفظِه فيغلَطُ.

٧٥٠ - وسمعتُ (٥) أَبِي وحدَّثنا عَنْ هِلالِ ابن العَلاء (٦) ، عن أبيه (٧) ، عن عُبَيدالله بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيسة، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عليِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَجُلا أفطرَ فِي شَهْرِ رمضانَ، فَأَتَى أَبَا هريرةَ، فَسَأَلَهُ (٨) ؟ فَقَالَ: لا يُقبَلُ مِنْهُ صومُ سَنَةٍ.

---

(١) انظر المسألة رقم (٦٥٣) و (٧٠٧) و (٧٠٨) .

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٢٤٢/١٠) .

(٣) قوله: «شهر» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٤) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٧٠٧) .

(٥) انظر المسألة رقم (٦٧٤) و (٧٢٠) و (٧٧٦) وفيها تخريج طرق الحديث.

(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٣٢٧١/الرسالة) .

(٧) هو: العلاء بن هلال.

(٨) قوله: «فسأله» سقط من (ك) .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٢٦

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٢٨

"عمَّار (١) : فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ (٢) ، وعمَّارٌ ثقةٌ. والحديثُ الآخَرُ: لَيْسَ (٣) بِصَحِيحٍ.

٧٦٠ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (٤) بْنِ أَبِي سَمِينَة (٥) ، عَنْ أَبِي بَحْر (٦) عبد الرحمن بْنِ عُثْمَانَ البَكْراوي، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٧) ، عن عُبَيدالله بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ عباس: أنَّ رسولَ الله (ص) كَانَ يُوقِظُ (٨) أهلَه ليلةَ ثلاثٍ وعِشرينَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: ابنُ عَبَّاسٍ (٩) : أنه كان يوقِظ

---

(١) المثبت من (ف) ، وفي بقيَّة النسخ: «عمارة» . وتقدَّم في المسألة رقم (٣٤٠) على الصَّواب.

(٢) قوله: موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) قوله: «ليس» سقط من (ف) .

(٤) قوله: «ابن يحيى» ليس في (ف) .

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٠٤/١١ رقم ١١٢٥٩) من طريق محمد بن بكار العيشي، عن أبي بحر، به.

(٦) في (ك) : «عن أبي يحيى» .

(٧) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٨) في (ف) : «يوقض» .

(٩) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٧٦٨٦) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٨٨) من طريق يحيى ابن سعيد، كلاهما (عبد الرزاق ويحيى) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بن أبي يزيد، أن ابن عباس كان يرشُّ على أهلِه الماءَ ليلة ثلاثٍ وعشرين.

وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٢٦٤/٤) .." [١]

"مرَّ بِنَا أَبُو طَيْبَة فِي شَهْرِ (١) رمضانَ، فَقُلْنَا: مِنْ أينَ جئتَ؟ قال: حَجَمْتُ النبيَّ (ص) (٢) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ.

٧٦٢ - وسمعتُ (٣) أَبَا زُرْعَةَ (٤) وحدَّثنا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى (٥) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حسَّان، عَنِ اللَّيث بْن سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (٦) ، عَنْ عَمْرَة (٧) ، عَنْ عائِشَة؛ قَالت: كَانَ رسولُ الله (ص) يُقَبِّلُني وَهُوَ صائمٌ.

فسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وذكَرَ هَذَا (٨) الحديثَ، فَقَالَ: حدَّثنا (٩) يحيى بن عبد الله بْنِ بُكَير؛ قَالَ: حدَّثني اللَّيث، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عائِشَة، عن النبيِّ (ص) ؛ ليس بينهُما عَمْرَةُ.

---

(١) قوله: «شهر» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم١٣٨/٣

(٢) قوله: «النبي (ص) » سقط من (ف) .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٧١٠) ، وفيها أن أبا حاتم وأبا زرعة قالا عَنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ حسَّان: «**هَذَا خطأٌ**، إِنَّمَا هُوَ: اللَّيث، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ بلغَه عَنْ عائِشَة: أَنَّ النبيَّ (ص) كان يُقَبِّلُها ... وهو الصَّحيحُ» .

(٤) في (ف) : «أبي زرعة» .

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩٢/٢) .

(٦) قوله: «عن يحيى بن سعيد» سقط من (ك) .

(٧) هي: بنت عبد الرحمن.

(٨) قوله: «هذا» ليس في (ش) .

(٩) في (ش) و (ف) : «حدثني» .." [1]

"ابن يُونُسَ، عَنِ الأَحْوَص (*) بْنِ حَكِيم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (١) ، عَنْ جُبَير بْنِ نُفَير، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جبل؛ قال: احتَجَمَ النبيُّ (ص) وَهُوَ صائِمٌ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ فِي كِتَابِ عِيسَى ابن يُونُسَ: عَنِ الأَحْوَص (*) بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّة (٢) ، عَنْ جُبَير بن نُفَير: أنَّ النبيَّ (ص) احتَجَمَ ... مُرْسَلٌ (٣) .

٧٦٦- وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٥) ،

عَنْ مُحَمَّدِ بن

---

(١) كذا في جميع النسخ: «أبي هريرة» ! والذي في مصادر التخريج: «أبي الزاهرية» .

(٢) هو: حُدَيْر بن كُرَيب.

(٣) كذا، والجادَّة: مرسلاً، لكنَّ حَذْفَ الألف جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٤٨٣/٢) ، وقال ابن عرَّاق في "تنزيه الشريعة" (١٤٧/٢) : قال ابن أبي حاتم في "العلل": سألت أَبِي عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هذا حديثٌ كذبٌ» . اهـ.

(٥) هو: ابن الوليد، ولم نقف على روايته من هذا الوجه والحديث رواه أبو الفتح الأزدي في "كتاب الضعفاء" - كما في "فيض القدير" للمناوي (٤٦٠/٣) - من طريق داود بن رشيد، وأبو القاسم الحُرْفي في "عشرة مجالس من أماليه" (٨/أ) من طريق عثمان بن سعيد، والجورقاني في "الأباطيل والمناكير" (٣٥١/١) ، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١١٣١) من طريق سعيد بن عنبسة جميعهم عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحجاج، عن جابان، عن أنس، به.

ومن طريق أبي القاسم الحُرْفي رواه ابن العديم في "بغية الطلب" (٧٦٨/٢) .

الحديث أورده الأزدي في ترجمة محمد بن الحجاج وقال: «لا يكتب حديثه» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١٤٠/٣

وقال الجورقاني: هذا حديث باطل، وفي إسناده ظلمات فيها: جابان، ومحمد بن الحجاج، فإنهما ضعيفان. ومحمد بن الحجاج هذا هو ليس محمد بن الحجاج الحضرمي المصري، ومنها: بقية بن الوليد ... ومنها: سعيد بن عنبسة قال عَليّ بْن = = الْحُسَيْن بْن الجنيد: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سعيد بن عنبسة كذاب ... » إلخ.

وقال ابن الجوزي: «وهذا حديث موضوع، ومن سعيد إلى أنس كلهم مطعون فيه، قال يحيى بن معين: وسعيد كذاب» .." (١)

"فسمعتُ (١) أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش (٢) ، عَنْ أَبِي الضُّحى، عَنْ شُتَيْر بْنِ شَكَل، عن حَفْصَة، عن النبيِّ (ص) (٣) .

٧٨٠ - وسمعتُ (٤) أَبِي وحدَّثني عَنْ أَبِي الطَّاهر أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ السَّرْح (٥) ، عن خاله عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المَهْري (٦) أَبِي رَجَاء، عَنْ عُقَيل (٧) ، عَنِ الزُّهْري، عن عُبَيدالله (٨) بن

---

(١) في (أ) و (ش) : «وسمعت» ، وفي (ت) و (ك) : «سمعت» .

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/٢٨٦ رقم ٢٦٤٤٧) ، ومسلم في "صحيحه" (١١٠٧) .

(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٢) عن حديث علي فقال: «كذا رواه المغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي عن عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عَنْ مُسْلِم بْنِ صُبَيح، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ علي، ووهم فيه. والناس يروونه عن الأعمش ومنصور، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ شُتَيْرٍ بن شكل، عن حفصة أم المؤمنين، ومنهم من قال: عن أم حبيبة، وهو أشبه بالصواب» .

وذكره أيضًا في "العلل" (٥/١٧٦/أ) إلا أنه رجح حديث حفصة، فقال: «يرويه منصور والأعمش، واختُلِف عنهما فرواه أبو معاوية الضرير وإبراهيم بن طهمان، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عن شتير، عن حفصة، وكذلك رواه جرير وشيبان والثوري، عن منصور، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ شُتَيْرٍ، عن حفصة. ورواه خالد بن نِزار، عن ابن عيينة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ شُتَيْرِ بْنِ شَكَلٍ، عَنْ حَفْصَةَ، ووهم في قوله: عن إبراهيم؛ وإنما أرادوا: أبو الضحى، ورواه قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ مَنْصُورٍ والأعمش، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ شُتَيْرٍ، عن حفصة، وعائشة؛ قاله أبو نعيم عنه. ورواه عبد الواحد بن زياد، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى عن شتير عن أم حبيبة. وقيل: عن شتير، عن علي؛ ولا يصحُّ، والمحفوظ حديث حفصة» .

(٤) في (ف) : «وسألت» ، وفي (ت) و (ك) : «سمعت» .

(٥) في (ت) : «السرج» بالجيم.

(٦) في (ت) و (ك) : «المهدي» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٤٣

(٧) هو: ابن خالد الأيلي.

(٨) في (ت) و (ش) و (ك) : «عبد الله» .." [١]

"عبد الله بْنِ عُتْبَة (١) : أنَّ رسولَ اللَّهِ (ص) مرَّ برجُلٍ (٢) مِنَ الأَنْصَارِ فِي سَفَرٍ يُرَشُّ عَلَيْهِ الماءُ، فَقَالَ رسولُ الله (ص) : مَا هَذَا؟! ، قَالُوا: صائمٌ (٣) ، فَقَالَ رسولُ الله (ص) : لَيْسَ مِنَ البِرّ الصَّوْمُ (٤) فِي السَّفَرِ.

فسمعتُ (٥) أَبِي يَقُولُ: هَذَا خطأٌ.

٧٨١ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (٦) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو عَوانة (٧) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٨) ، عَنِ الأسود (٩) ، عن عائِشَة؛ قالت:

---

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و (ك) على قوله: «عتبة» .

(٢) قوله: «مر برجل» تصحَّف في (ت) إلى: «من يدخل» ، وكذا كانت في (ك) ، ثم صُوِّبت.

(٣) من قوله: «فقال رسول الله (ص) ... » إلى هنا سقط من (ك) .

(٤) في (ف) : «الصيام» .

(٥) في (ف) : «وسمعت» ، وفي (ت) و (ك) : «سمعت» .

(٦) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (ف) .

(٧) هو: الوضَّاح بن عبد الله اليَشْكُري. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٢٤/٦ رقم ٢٤٩٢٦) ، وأبو داود في "سننه" (٢٤٣٩) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٩٦٩) .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤٢/٦ رقم ٢٤١٤٧) وأبو عوانة في "صحيحه" (٣٠١٢) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٩٠/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٨٥/٤) من طريق يعلى بن عبيد، وأحمد في "مسنده" (٤٢/٦ رقم ٢٤١٤٧) ومسلم في "صحيحه" (١١٧٦) والترمذي في "جامعه" (٧٥٦) من طريق أبي معاوية، ومسلم أيضًا (١١٧٦) من طريق الثوري، والنسائي في "الكبرى" (٢٨٧٤) من طريق حفص بن غياث، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢١٠٣) من طريق أبي خالد الأحمر جميعهم عن الأعمش، به.

(٨) هو: ابن يزيد النخعي.

(٩) هو: ابن يزيد النخعي.." [٢]

"ما رأيتُ النبيَّ (ص) صَامَ العَشْرَ مِنْ (١) ذِي الحجَّة قَطُّ.

وَرَوَاهُ أَبُو الأَحْوَص (٢) ، فَقَالَ: عَنْ مَنْصُورٍ (٣) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عائِشَة؟

فَقَالا: هَذَا خطأٌ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١٦٨/٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم١٦٩/٣

وَرَوَاهُ الثَّوريُّ (٤) ، عَنِ الأعمَشِ ومنصورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٥) ؛ قَالَ حُدِّثتُ عَنِ النبيِّ (ص) (٦) .

---

(١) في (أ) و (ش) : «عن» بدل: «من» .

(٢) في (أ) : «أبو الأخوص» . وأبوالأحوص هو: سلاَّم بن سُلَيم. وروايته هكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" (٧٥٦) . ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٧٢٩) ، وابن حبان في "صحيحه" (١٤٤١) من طريق أبي الأحوص، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الأسود، عن عائشة، به.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٨١٢٧) ، والبغوي في "الجعديات" (١٧٤٣) من طريق علي بن الجعد كلاهما (عبد الرزاق وعلي بن الجعد) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حدِّثت عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٩٢١٩) ، وإسحاق ابن راهويه في "مسنده" (١٥٠٦) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم أن النبي (ص) لم يصم العشر قط.

(٥) من قوله: «عَنْ عَائِشَةَ؟ فَقَالا: **هَذَا خَطَأٌ** ... » إلى هنا سقط من (أ) و (ش) .

(٦) قال الترمذي في الموضع السابق: «هكذا روى غيرُ واحد عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَن الأسود، عن عائشة. وروى الثوري وغيره هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إبراهيم: أن النبي (ص) لم يُرَ صائمًا في العشر. وروى أبو الأحوص، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عائشة، ولم يذكر فيه «عن الأسود» . وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصحُّ وأوصل إسنادًا. قال: وسمعت محمد بن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور» . اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٥/١٣٢/ب) أنه اختُلِف على إبراهيم النخعي في هذا الحديث، فرواه الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عن عائشة، ولم يختلف عن الأعمش فيما حدَّث به عنه: أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، والقاسم بن معن، وأبو عوانة وغيرهم. ثم قال: «واختُلِف عن الثوري: فرواه ابن مهدي عن الثوري، عن الأعمش كذلك، وتابعه يزيد بن زريع، واختُلِف عنه: فرواه حميد المروزي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ الثوري، عن الأعمش مثل قول عبد الرحمن بن مهدي. وحدَّث به شيخ من أصل أصبهان يعرف بعبد الله بن محمد بن النعمان، عن مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ، عَنْ يزيد بن زريع، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبيري، عَنْ الثوري، والصَّحيح: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إبراهيم؛ قال: حُدِّثت أن رسول الله (ص) ، وكذلك رواه أصحاب منصور، عن منصور مرسلاً، منهم: فُضَيل بن عياض، وجرير» . اهـ.
وهذا الحديث من الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على مسلم في كتابه "التتبُّع" (ص٣٥٣ رقم١٩٤) .." [1]

"يزيد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ (٢) : إِنَّ عَبْدًا أَصْحَحْتُ (٣) جِسْمَهُ، وَأَوْسَعْتُ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ؛ يَأْتِي عَلَيْهِ خَمْسُ سِنِينَ لاَ يَفِدُ إِلَيَّ -: مَحْرُومٌ (٤) ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٧٠

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: العلاءُ (٥) ابن المسيَّب (٦) ، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّاب، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مُرسَل (٧) مَرْفُوعٌ (٨)
.

٧٨٩- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أبو الطَّاهر (٩) بن السَّرْح (١٠) ؛

---

(١) هو: عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي.

(٢) كذا في جميع النسخ، والتقدير: «قَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» ، كما سيأتي في المسألة رقم (٨٦٩) ، فلعلَّ سَقْطًا وقع هنا.

(٣) في (ف) و (ت) و (ك) : «صحَّحت» .

(٤) قوله: «محروم» خَبَرٌ لـ «إِنَّ عبدًا» .

(٥) رسمت في (ك) هكذا: «العلى» .

(٦) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/٢٦٥/بشار) ، والبيهقي في "الشعب" (٣٨٣٧) ، وأبو بكر الأنباري في "الأمالي" (٢/١٠) - كما في "السلسلة الصحيحة" (١٦٦٢) - من طريق محمد بن فضيل، عنه، به.

(٧) لأنَّ يونس بن خبَّاب لم يسمع من أبي سعيد كما سيأتي برقم (٨٦٩) .

(٨) كذا قال هنا! وسيأتي السؤال مرة أخرى برقم (٨٥١) ، وفيه تصويبُه لرواية من رواه عَنِ الْعَلاءِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبي (ص) ، وقال: «ومنهم من يَقِفُه» .

وسيأتي تفصيلٌ طويل لهذا الحديث في المسألة رقم (٨٦٩) .

وقوله: «مرسل مرفوع» يحتمل وجهين: الرَّفْعَ والنصب، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٩) في (ت) : «أبو الظاهر» .

(١٠) هو: أحمد بن عمرو. ولم نقف على روايته، والحديث رواه الدولابي في "الكنى" (١/١٠٨) من طريق خلاد بن يحيى، عن حنش، به.

ورواه البخاري في "صحيحه" (٥٩٢٣) ، ومسلم في "صحيحه" (١١٩٠) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الرحمن بن الأسود، به.

ورواه مسلم أيضًا من طريق مالك بن مغول، عن عبد الرحمن بن الأسود، به.." [1]

"ثُمَّ ذاكرتُ بِهِ أَبِي، فَقَالَ: حدَّثنا أَبُو نُعَيم، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ... هَذَا الحديثَ.

٧٩١- وسألتُ (١) أَبِي عن حديثٍ رواه عبَّاد ابن العَوَّام (٢) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَروبةَ، عَنْ قَتادة، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ أم سُلَيْمٍ حاضَتْ بعد ما أفاضَتْ يومَ النَّحْر، فأمرَها النبيُّ (ص) أَنْ تَنْفِرَ (٣) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتادةُ، عَنْ عِكْرِمَة، عن النبيِّ (ص) ... مُرسَل (٤) فِي قِصَّةِ صَفِيَّة (٥) ؛ رَوَاهُ الدَّسْتوائي (٦) وغيرُه؛ وهذا

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٨٤

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٨٠٩) .

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٠٨٣) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٢٣٣) ، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٤) ، والدارقطني في "العلل" (٤/٢٦/أ) .

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ قتادة إلا سعيد، تفرد به عباد بن العوام» .

وقال الدارقطني: «يرويه عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عن أنس، وغيره يَرْوِيهِ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ مرسلاً، وهو الصحيح» .

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/٥٨٨) : «وقد شذَّ عباد بن العوام، فرواه عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن أنس مختصرًا في قصة أم سُلَيم» .

(٣) أي: النَّفْر الآخِر، وهو في اليوم الثَّالثِ من أيام التَّشريق. انظر "النهاية" لابن الأثير (٥/٩٢) .

(٤) قوله: «مرسل» يحتمل الرفعَ والنصبَ، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٥) كذا قال هنا، وفي المسألة رقم (٨٠٩) ذكر أم سُلَيم، وكلاهما صحيح كما سيأتي في التخريج، فأمُّ سليم حدَّثت به عن قصتها وقصة صفيَّة. كما في مصادر التخريج.

(٦) هو: هشام بن أبي عبد الله، وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٥٦) ، وأحمد في "مسنده" (٦/٤٣١ = = رقم ٢٧٤٣٢) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٢٣٣) من طريق هشام، عن قتادة، عن عكرمة؛ قال: اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضَت وقد طافت بالبيت يوم النَّحر، فقال زيد: يكون آخر عهدها بالبيت، وقال ابن عباس: تَنفِرُ إذا شاءت، فقالت الأنصار: لن نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدًا! فقال: سَلُوا صاحبَتَكُم أم سُلَيم، فقالت: حِضتُ بعد ما طُفت بالبيت، فأمرني رسول الله (ص) أن أنفِرَ، وحاضت صفيَّة فقالت لها عائشة: حبستينا، فأمرها النبي (ص) أن تَنفِرَ.

قال ابن حجر في "فتح الباري" (٣/٥٨٨) : «طريق قتادة هذه هي المحفوظة» .

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٧٥٨) من طريق حماد ابن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، به مختصرًا.." [١]

"الْحَسَنِ (١) ، عَنْ سُلَيمان بْنِ الْمُغِيرَةِ مثلَ روايتهِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أنس، عن (٢) النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** عِنْدِي؛ لأن (٣) سعيدَ ابن سُلَيمان حدَّثنا عَنْ سُلَيمان بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ الْحَسَنِ (٤) : أنَّ رسولَ الله (ص) ... وَهُوَ أَشْبَهُ.

٧٩٤ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الوليدُ بْنُ مُسْلِمٍ (٦) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٧) ؛ قَالَ: أحسنُ مَا سمعتُ فِي بَيْض النَّعَام (٨) : حديثُ أَبِي الزِّناد (٩) ، عَنِ الأعرَج (١٠) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، عَنِ النبيّ (ص) قال في

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٨٨

(١) هو: الأسدي الملقب بـ «التل» .

(٢) في (ت) و (ك) : «أنَّ» بدل: «عن» .

(٣) من قوله: «روايته عن ثابت ... » إلى هنا مكرر في (أ) و (ش) و (ف) .

(٤) هو: البصري.

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٤٢٤-٤٢٥) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/٥٢٢) ، ونقل بعضه وليُّ الدين أبو زرعة في "تحفة التحصيل" (ص٣١٥-٣١٦) ، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/٢٢٠ رقم ١٩١٨٧) .

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٨٠٤) ، والدارقطني في "السنن" (٢/٢٤٩) ، والبيهقي في "السنن" (٥/٢٠٧) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٣/١٠٠) . قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ أبي الزناد إلا ابن جريج، تفرد به الوليد بن مسلم» .

(٧) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٨) في (ت) و (ك) : «النَّعامة» .

(٩) هو: عبد الله بن ذَكْوان.

(١٠) هو: عبد الرحمن بن هرمز.." [١]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حَبِيبٌ (١) ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بن الحَنفيَّة، عن النبيِّ (ص) ... مُرسَل (٢) ، وَقَالا: هُوَ الصَّحيحُ.

٨٠٢ - وسألتُ (٣) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْم (٤) ، عَنْ سُفْيان (٥) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج (٦) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيد، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ السَّائب بْنِ عبد الله قال: رأيتُ النبيَّ (ص) بين الرُّكْنِ اليمانيِّ والحَجَرِ الأَسْوَد (٧) يَقُولُ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنيَا حَسَنَةً، وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً؟

فَقَالَ (٨) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو نُعَيم؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْنِ عُبَيد (٩) ، عَنْ أَبِيهِ، عن عبد الله بْنِ السَّائب؛ قَالَ: رأيتُ النبيَّ (ص)

---

(١) روايته أخرجها ابن حزم في "حجة الوداع" (٥٢٣) .

(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٣٦٨/مخطوط) بعض هذا النص.

(٤) هو: الفضل بن دُكَين.

وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/٢٩٣) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٢٩٨) ، وابن حزم في "حجة

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٩٤

الوداع" (٦١) .

قال البخاري: «هو وهمٌ» .

(٥) هو: الثوري.

(٦) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٧) قوله: «الأسود» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٨) في (ت) و (ك) : «قال» .

(٩) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٣/٤٣٦) ، وعبد الرزاق في "المصنف" (٨٩٦٣) ، وابن سعد في "الطبقات" (٢/١٧٨) ، وأحمد في "مسنده" (٣/٤١١ رقم ١٥٣٩٨ و١٥٣٩٩) ، وأبو داود في "سننه" (١٨٩٢) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٩٣٤) ، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/٢٤٧) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٧٢١) ، وابن الجارود في "المنتقى" (٤٥٦) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٨٢٦) ، والفاكهي في "أخبار مكة" (١/١٤٥) ، والطبراني في "الدعاء" (٨٥٩) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٤٥٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٨٤) .." [1]

"الأَعْمَش، عَنْ خَيْثَمَةَ (١) ، عَنْ أَبِي عَطيَّة (٢) ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي التَّلبِيَة (٣) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ يخالفُهُ [أصحابُ] (٤) الأعمَش، فقالوا: عَنِ الأعمَش (٥) ، عَنْ عُمَارَة (٦) ، عَنْ أَبِي عَطِيَّة، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيّ (ص) .

قلتُ لَهما: الوَهَمُ ممَّن هُوَ؟

---

(١) هو: ابن عبد الرحمن بن أبي سَبْرَة الجعفي.

(٢) هو: الوادعي، واسمه: مالك بن عامر، وقيل غير ذلك.

(٣) ولفظه: عن عائشة خ قالت: إني لأعلم كيف كان النبي (ص) يلبّي: «لبَّيك اللَّهم لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك لبَّيك، إن الحمد والنعمة لك» .

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من المسألة رقم (٨٤٣) .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٤٦٥) من طريق أبي خالد الأحمر، وابن أبي شيبة (١٣٤٦٥) ، وأحمد في "مسنده" (٦/٢٣٠ رقم ٢٥٩٣٥) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٧١) من طريق عبد الله بن نمير، وأحمد في "مسنده" (٢/٢٢٩ رقم ٢٥٩١٨) ، والجوزقي في "المتفق" ومسدد في "مسنده" -كما في "تغليق التعليق" (٣/٥٤) - من طريق أبي معاوية، وأحمد في "مسنده" (٦/٣٢ رقم ٢٤٠٤٠) من طريق محمد بن فضيل، وأحمد في "مسنده" (٦/١٨١ رقم ٢٥٤٨٠) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/٢٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٤٤) من طريق ابن مهدي، والبخاري في "صحيحه" (١٥٥٠) من طريق محمد = = ابن يوسف كلاهما (ابن مهدي ومحمد بن يوسف) عن سفيان الثوري، والطحاوي في "شرح

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٠٥

معاني الآثار" (١٢٤/٢) من طريق أبي الأحوص، جميعهم عن الأعمش، به. وذكر المصنف في المسألة رقم (٨٤٣) أن معاوية بن هشام رواه عن الثوري كذلك.

(٦) هو: عُمارة بن عُمَير.." [١]

"فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا رَوَاهُ الدَّسْتوائي (١) ، عَنْ قَتادة، عَنْ عِكْرِمَة: أنَّ أمَّ سُلَيْم (٢) حاضَتْ .... .

قلتُ لأَبِي: الخطأُ ممَّن هُوَ؟

قَالَ: لا أدري، مِن عبَّاد هُوَ، أَوْ مِنْ سَعِيدٍ؟

٨١٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه صالح ابن أَبِي الأخضَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ: البَيْتَ العَتِيقَ؛ لأَنَّهُ أُعْتِقَ مِنَ الجَبَابِرَةِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ مَعْمَرٌ (٣) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُرْوَة، عن عبد الله بْنِ الزُّبَير، مَوْقُوفٌ (٤) .

وَرَوَاهُ اللَّيْث (٥) ، عن عبد الرحمن بن خالد ابن مُسَافِر، عَنِ الزُّهْري، عَنْ مُحَمَّدِ بن عُرْوَة، عن عبد الله بن الزُّبَير، عن النبيّ (ص) .

---

(١) هو: هشام بن أبي عبد الله.

(٢) كذا قال هنا، وفي المسألة (٧٩١) ذكر «صفية» بدل أم سليم؛ وكلاهما صحيح كما بَيَّنَّاه هناك.

(٣) روايته أخرجها عبد الرزاق في "تفسيره" (٣٧/٢) . عن معمر، به.

ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبري في "تفسيره" (٥٢٩/١٦/هجر) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١٠/٥٤) .

ورواه الطبري في "تفسيره" (٥٢٩/١٦) من طريق ابن ثور، عن معمر، به.

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٥) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٠١/١) ، والترمذي في "جامعه" (٣١٧٠) ، والبزار في "مسنده" (٢٢١٥) ، والطبري في "تفسيره" (٥٣١/١٦/هجر) ، والطبراني في "الكبير" (١٠٨/١٣ رقم ٢٦٢) ، والحاكم في "المستدرك" (٣٨٩/٢) ، والبيهقي في "الشعب" (٣٧٢١) ، و"الدلائل" (١٢٥/١) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠٩/٥٤ و ٢١٠) . ورواية الطبراني موقوفة!

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح [وفي بعض النسخ: حسن غريب] وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ الزهري، عن النبي (ص) ، مرسلاً» .

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي (ص) إلا عن ابن الزبير، عنه، ولا نعلم له طريقًا عن ابن الزبير إلا هذا

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢١٣

الطريق» .

ورواه الترمذي (٣١٧٠) من طريق قُتَيْبَةُ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقيل، عن الزهري، عن النبي (ص) ، به مرسلاً.." [١]

"عبد الله بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مكَّة، فبلَغَه عَنْ أَبِيهِ شِدَّةٌ ... ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: فبلَغَه عَنِ ابنةِ أبي عُبَيد (١) شِدَّةُ مَرَضٍ (٢) .

٨٣٠ – وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنِ عَمْرٍو (٤) ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) خَطَبَ بِالحَزْوَرَة (٥) فَقَالَ: إِنَّكِ أَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَيَّ، وَلَولاَ أَنِّي أُخْرِجتُ، مَا خَرَجْتُ منه (٦) ؟

---

(١) اسمها: صفية، وهي زوجة عبد الله بن عمر.

(٢) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٠٥ و٣٠٠٠) من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابن عمر، به.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٨٣٦) .

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٥٩٥٤) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٢٦١) و (٣/٣٢٨) ، و"شرح المشكل" (٣١٤٦ و٤٧٩٥ و٤٧٩٦) .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤/٣٠٥ رقم ١٨٧١٧) ، والبيهقي في "الدلائل" (٢/٥١٨) من طريق مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سلمة، عن أبي هريرة، به.

قال البيهقي: «وهذا وهمٌ من معمر، والله أعلم. وقد روى بعضهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وهو أيضًا وهمٌ، والصحيح رواية الجماعة» . أي: حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء، وسيأتي تخريجه.

(٥) في (ك) : «بالحذورة» . والحَزْوَرَةُ: موضعٌ بمكة يلي البيت، وكانت الحَزْوَرَةُ سوق مكَّة، وقد دخلَت في المسجد لَمَّا زيد فيه. انظر "معجم ما استعجم" (٢/٤٤٤) ، و"معجم البلدان" (٢/٢٥٥) .

(٦) قوله «منه» كذا في جميع النسخ، مع أن «الأرض» مؤنَّثة، والجادَّة أن يقال: « «منها» ، لكنَّ هذا صحيحٌ أيضًا، ويخرَّج على وجهين:

الأوَّل: أن يضبط «مِنَهْ» والضمير فيه مؤنَّثٌ، والأصل: «مِنْهَا» ، إلا أنه جاء على لغة طيِّئٍ ولَخْمٍ؛ فإنَّهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث «هَا» ، ويُسَكِّنون الهاء وينقلون فتحتها إلى ما قبلها. وانظر لهذه اللغة التعليق على المسألة رقم (٢٣٥) .

والثاني: أن يضبط «مِنْهُ» ، والضمير مذكَّر، وهو عائدٌ إلى «الأرض» باعتبار المعنى، أي: ما خرجتُ من هذا المكان؛ تأوَّل الأرضَ على معنى المكان. انظر الكلام في الحمل على المعنى في المسألة رقم (٢٧٠) .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢١٦

وعلى كلٍّ، فالأصل هنا أن يقال: «منكِ» ؛ كما في المسألة رقم (٨٣٦) ومصادر التخريج. لكن ما وقع في النسخ يتخرج على الالتفات من الخطاب إلى الغيبة. انظر الكلام على الالتفات في المسألة رقم (٨٨٤) .." (١)

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ وَهِمَ فِيهِ محمَّد بْنُ عَمْرٍو؛ وَرَوَاهُ الزُّهْري (١) ، عن أبي سَلَمة، عن عبد الله بْنِ عَدِيِّ بْنِ الحَمْراء، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ وهو الصَّحيحُ (٢) .

---

(١) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٢٥٥٢) ، والترمذي في "جامعه" (٣٩٢٥) ، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٨) ، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١٢٧/أخبار المكيين) ، والبزار - كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٢١/٣) - وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٦٢٢) ، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٥١٤) ، والنسائي في "الكبرى" (٤٢٥٢) ، وابن خزيمة - كما في "إتحاف المهرة" (٢٥٥/٨) -، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٠٨) ، = = والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (٨٧/١ و٢٥٠- ٢٥١) ، والحاكم في "المستدرك" (٧/٣) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٩/٢) و (٣٣/٦) .

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث حسن صحيح غريب، وقد رواه يونس، عن الزهري نحوه. وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) . وحديث الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ حمراء، عندي أصح» .

وقال البزار: «ولا يُعلم لعبد الله بن عدي بن الحمراء غير هذا الحديث» .

وقال البيهقي في "دلائل النبوة" (٥١٨/٢) : «هذا هو المحفوظ» .

وقال ابن حجر في "الإصابة" (١٦٣/٦) في ترجمة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الحمراء: «انفرد برواية حديثه الزهري، واختُلِف عليه فيه، فقال الأكثر: عنه، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ. قال معمر فيه: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن أبي هريرة، ومرة أرسله. وقال ابن أخي الزهري: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عدي، والمحفوظ الأول. قال البغوي: لا أعلم له غيره» .

وقال في "النكت" (٦١١/٢) بعد أن ذكر حديث عبد الله ابن عدي بن الحمراء: «وهو المحفوظ، والحديث حديثه، وهو مشهور به» . وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٤٣) ، و"معرفة الصحابة" لأبي نعيم (١٧٣٠/٣) .." (٢)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ شُعَيب بْنُ أَبِي حَمْزَةَ (١) ، وغيرُ وَاحِدٍ (٢) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عن عبد الله بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ.

٨٣٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي (٣) ، وصَفْوانُ بنُ عِيسَى (٤) ، عَنِ الْحَارِثِ بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي ذُبَاب، عَنْ مُجاهِد، عن أبي (٥) سَخْبَرَة، عن عبد الله (٦) : أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٣٩

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٤٠

قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ: مُجاهِدٌ (٧) ، عن أبي مَعْمَر عبد الله بن سَخْبَرَة.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣٠٥/٤ رقم ١٨٧١٥) ، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢٤٤/١) ، والطبراني في "الشاميين" (٣٠٣٤) ، والحاكم في "المستدرك" (٤٣١/٣) .

ومن طريق أحمد رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٨٨/٢) . ومن طريق الفسوي رواه البيهقي في "دلائل النبوة" (٥١٧/٢-٥١٨) وقال: «هذا هو المحفوظ» .

ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٣٧٨) .

(٢) انظر تخريج رواياتهم في المسألة رقم (٨٣٠) .

(٣) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٤) لم نقف على رواية الدراوردي وصفوان من هذا الوجه، وإنما روي عنهما على الوجه الذي رجحه أبو حاتم، كما سيأتي.

(٥) في (ت) و (ك) : «ابن» .

(٦) هو: ابن مسعود ح.

(٧) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٩٨٥) ، وأحمد في "المسند" (٤١٧/١ رقم ٣٩٦١) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٨٠٦) ، والحاكم في "المستدرك" (٤٦١/١- ٤٦٢) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣٨/٥) من طريق صفوان بن عيسى، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٢٥/٢) من طريق الدراوردي، والشاشي في "مسنده" (٨٥١) ، والطحاوي (٢٢٥/٢) من طريق عبد الله بن المبارك، جميعهم عن الحارث، عن مجاهد، عن عبد الله بن سخبرة، عن ابن مسعود، به.." [١]

"٨٤١- وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَرْوان الفَزَاري (١) ، عَنْ عبد الله بْنِ حُمَيد، عَنِ ابْنِ بُرَيدة (٢) ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: جَاءَ (٣) رجلٌ إلى النبيِّ (ص) فَقَالَ: إنَّ فريضةَ اللَّهِ عَلَى أَبِي فِي الحجِّ ... ؟

قَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ جَمِيعًا: نَخْشَى أَنْ يكونَ أَخْطَأَ مروانُ؛ إِنَّمَا أَرَادَ: عبد الله بن عَطاء (٤) .

---

(١) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الشافعي في "مسنده" ص (٤٤٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٥١/٤) من طريق مروان بن معاوية، عن عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي (ص) ... فذكره.

(٢) رُويَ هذا الحديث عن عبد الله وسليمان ابنَي بريدة، وسيأتي في التخريج أن النسائي قال: «الصواب: عبد الله بن بريدة» .

(٣) قوله: «جاء» سقط من (أ) ، وفي (ش) : «أتى» بدل: «جاء» .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٤٩

(٤) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٧٦٤٥) ، وأحمد في "مسنده" (٥/٣٥١ و٣٦١ رقم ٢٢٩٧١ و٢٣٠٥٤) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٣٩٤) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٥) ، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٤/١٩٠) من طريق الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٢٠٨٦) – وعنه مسلم في "صحيحه" (١١٤٩) – من طريق عبد الله بن نمير، ومسلم (١١٤٩) ، والترمذي في "جامعه" (٦٦٧ و٩٢٩) من طريق علي بن مسهر، وأبو داود في "سننه" (١٦٥٦ و٢٨٧٧ و٣٣٠٩) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٧) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٣٣٥) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤/٤٠٦) من طريق زهير، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٦) من طريق ابن أبي ليلى، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/٢٧٤ و٣٥٥) من طريق أبي معاوية الضرير، والطبراني في "الشاميين" (١٦٨) من طريق الحسن بن الحر جميعهم عن عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه أن امرأة أتت النبي (ص) ... فذكره مطولاً ومختصرًا.

ومن طريق عبد الرزاق رواه مسلم (١١٤٩) ، وابن ماجه (١٧٥٩) .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، لا يعرف هذا من حديث بريدة إلا من هذا الوجه، وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث» .

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/٣٤٩ رقم ٢٢٩٥٦) ، ومسلم في "صحيحه" (١١٤٩) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٣١٤) من طريق إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عبد الله بن عطاء، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنِ أبيه، به.

قال النسائي: «**هذا خطأ**، والصواب عبد الله بن بريدة» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حدَّثناه (١) حَجَّاجُ الأَنْمَاطي (٢) ، وَأَبُو سَلَمة (٣) ، عَنْ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ عَطاء بْنِ السَّائب، عَنْ مُجاهِد، عَنْ عمر، عن النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: أخطأَ يَحْيَى بْنُ حسَّان فِي موضِعَين (٤) ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ (٥) .

تَمَّ الجُزْءُ الخامسُ بحَمْدِ الله وعَوْنِه ومَنِّه، يَتْلُوه (٦) في الجُزْءِ السَّادِسِ: فِي حديث يَحْيَى بْنُ حسَّان، عَنْ حمَّاد بن سَلَمة والحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍوآلِهِ (٧) وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًا (٨)

---

(١) في (ت) و (ك) : «حدثنا به» .

(٢) هو: ابن مِنْهال.

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٤) الموضع الأول: قوله: «عطاء الخراساني» ، والصواب: «عطاء بن السائب» . والموضع الثاني: قوله: «مجاهد عن ابن عمر» ، والصواب: «مجاهد، عن عمر» .

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤/٩٤/أ) : «يرويه عطاء ابن السائب، واختُلِف عنه، فرواه عمران بن عيينة، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائب، عَنْ مُجاهِد، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ (ص) ، وكذلك قال الحسن بن الْوَلِيدِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عن عطاء

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٥٤

بن السَّائب. وقال جرير بن عبد الحميد: عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائب، عَنْ مُجاهِد قولَه، ولا يصحُّ رفعه عن عطاء» . وانظر تخريج الأخ ياسر بن فتحي المصري لكتاب "الذكر والدعاء" للقحطاني (٣/١٠٧٩-١٠٨٣) فقد استوعب طرق هذا الحديث وشواهده.

(٦) في (ف) : «ويتلوه» بالواو.

(٧) من قوله: «تم الجزء الخامس ... » إلى هنا من (أ) و (ف) فقط، وفي (ش) بدلاً منه: «آخر الجزء الخامس» .

(٨) قوله: «وصحبه وسلم تسليمًا» من (أ) فقط.." [١]

"بسم الله الرَّحمن الرَّحيموصلَّى اللَّهُ عَلَى سيِّدنا محمَّد، وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم تَسْليمًاالجُزْءُ السَّادِسُ مِن "كِتَابِ الْعِلَلِ"يَشتَمِلُ عَلَى (١) ذِكْرِ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي المَنَاسِكِ والسِّيَرِ (٢)

٨٤٧ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حسَّان، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ عَطاء بْنِ السَّائب، عَنْ مُجاهِد، عَنِ ابْنِ عمر، عن النبيِّ (ص) قَالَ: الحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ وَالغَازِي وَفْدُ اللهِ ... ، الحديثَ؟

قَالَ: **هَذَا خطأٌ**، كذا حدَّثنا به (٤) الجَرَوِيُّ (٥) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حسَّان؛ إِنَّمَا هُوَ: مُجاهِد، عَنْ عُمَرَ.

٨٤٨ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ وَهْب (٦) ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ قَتادة؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إنَّ صاحبَ بُدْنِ رسولِ الله (ص) أخبره: أنَّ رسولَ الله (ص) أَمرَهُ إِذَا عَطِبَ مِنْهَا شيءٌ: أنْ

---

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ش) .

(٢) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و (ك) .

(٣) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (٨٨٧) و (٨٩٤) و (١٠٠٧) .

(٤) قوله: «به» ليس في (أ) و (ش) .

(٥) هو: الحسن بن عبد العزيز.

(٦) هو: عبد الله. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٨/٣٣٠) .." [٢]

"يَنْحَرَها، ثُمَّ يَغْمِسَ نَعْلَها (١) فِي دَمِها، ثُمَّ يَضْرِبَ بِهَا (٢) صَفْحَتَها، ثُمَّ يَدَعَهَا فَلا يأكلَ مِنْهَا هُوَ وَلا أصحابُه؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتادةُ (٣) ،

عَنْ سِنان بْنِ سَلَمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

٨٤٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعَيب بْنُ إِسْحَاقَ (٤) ، عن

---

(١) في (ت) و (ك) : «نعلهما» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٥٩

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٦٠

(٢) في (أ) : «به» ، وكلاهما رُوِيَ به الحديثُ كما في مصادر التخريج.

(٣) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق ابن أبي عدي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قتادة، عن سنان، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ (ص) بعث مع ذؤيب ببدن، وزاد: «واضرب صفحتها» .

قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٥٧/٤) : «سياق حديث ابن أبي عدي يوهم أنه من مسند ابن عباس» . وانظر "التاريخ الكبير" (٢٦٢/٣) .

ورواه أحمد في "مسنده" (٢٢٥/٤ رقم١٧٩٧٤) ، ومسلم في "صحيحه" (٩٣٢٦) ، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٥) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٥٧٨) من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةُ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عن ابن عباس، عن ذؤيب أبي قبيصة، به.

قال الزيلعي في "نصب الراية" (١٦١/٣-١٦٢) : ورواه ابن أبي خيثمة في "تاريخه" في باب الصحابة، في ترجمة ذؤيب، وقال: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: قتادة لم يدرك سنان بن سلمة، ولم يسمع منه شيئًا» . اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل" (٣١/٤/أ) : «يرويه ابْنُ وَهْب، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وهو وهمٌ، والصحيح: عن قَتَادَةُ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عن ابن عباس، أن ذؤيبًا أبا قبيصة حدثه» . اهـ. وانظر المسألة الآتية.

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/٥- ٧ رقم ٢٠٠٧٠) عن محمد بن بكر البرساني، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٦٢/٣- ٢٦٣- تعليقًا) من طريق عثمان المؤذن، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣٣٣/١) من طريق أبي عاصم النبيل، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٧/٧ رقم ٦٣٤٥) من طريق هشام بن يوسف، جميعهم عن ابن جريج به.

ورواية أبي عاصم النبيل رواها الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (ص١٤٢٩- ١٤٣٠) من طريق يزيد بن سنان عنه به مرسلاً لم يذكر «سلمة بن المحبق» .." [١]

"النبيّ (ص) ، ومنهُم مَنْ يَقِفُه (١) .

٨٥٢ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيب بْنِ شابُور (٣) ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدَفِي، عَنِ الزُّهْري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ؟

---

(١) كذا قال أبو حاتم هنا! وتقدم السؤالُ نفسه برقم (٧٨٨) ، وقال هناك: «هَذَا خطَأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ الْعَلاءُ بْنُ المسيَّب، عَنْ يُونُسَ بْنِ خَبَّاب، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مُرْسَلٌ مرفوع» .

وانظر المسألة الآتية برقم (٨٦٩) ففيها تفصيلٌ طويل.

(٢) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (٢١٣/٤) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٦٠/٤) ، و"الدراية" (٢١٥/٢) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٦١/٣

والعيني في "عمدة القاري" (١٤٨/٢١) بعض هذا النص، وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٩٤) .

(٣) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤٠٠/٦) ، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٩٦/٩) .

ورواه ابن عدي - ومن طريقه البيهقي - من طريق محمد بن شعيب، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدَفِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب، عن أبي هريرة، به.

وسقط من مطبوعة "الكامل" قوله: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة» ، والمثبت من "السنن الكبرى" للبيهقي.

قال ابن عدي: «وهذا سواء قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ، عن أبي هريرة، وسواء قال: الزهري، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي سعيد الخدري، جميعًا غير محفوظين لا يرويهما غير الصدفي» .." [1]

"البَيْتِ؛ فسِتُّونَ لِلطَّائِفِينَ، وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ، وَعِشْرونَ لِلنَّاظِرِينَ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، ويوسفُ ضعيفُ الْحَدِيثِ شِبهُ المَتْروك.

٨٥٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه خالد ابن عَمْرٍو القُرَشي (١) ، عَنِ الثَّوْري، عَنْ حمَّاد (٢) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) : أنَّ رجُلاً وَقَصَتْهُ (٣) ناقةٌ، فمات وَهُوَ مُحْرِم، فَقَالَ: كَفِّنُوهُ، ولاَ تُغَطُّوا رَأسَهُ، وَلاَ تُمِسُّوهُ طِيبًا؛ فإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيامَةِ وَهُوَ يُلَبِّي؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَروِيه الثَّوْري (٤) ، عَنْ عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) . وخالدُ بْنُ عَمْرٍو ضعيفُ الْحَدِيثِ.

---

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣٦/٢) .

(٢) هو: ابن أبي سليمان.

(٣) أي: كَسَرَت عُنُقَهُ. انظر "النهاية" لابن الأثير (٢١٤/٥) .

(٤) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٢٠٦) .

ورواه البخاري (١٢٦٨) ، ومسلم (١٢٠٦) من طرق أخرى عن عمرو بن دينار، به.." [2]

"الحَكَم النَّيسابوري (١) ، عَنْ سُفْيان بْنِ عُيَينة، عن عمرو ابن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٢) ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ لَمْ (٣) يَكُنْ لَهُ نَعْلَينِ (٤) ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عن (٥) عبد الله بْنِ دِينَارٍ (٦) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) (٧) ؛ وليس لعمرو مَعْنًى.

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢٢٩/٢) .

(٢) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (أ) و (ش) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٦٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٦٩

(٣) قوله: «لم» سقط من (أ) و (ش) .

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة «نَعْلاَنِ» ، وورَدَ على الجادَّة في "مسند أحمد" (٥٤٢٧) من حديث ابن عمر، وفي "صحيح البخاري" (٥٨٥٣) ، و"سنن الدارقطني" (٢/٢٣٠) من حديث ابن عباس، وجاء في مصادر التخريج: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ» ، ولا إشكال فيه.

وما وقع عندنا في النسخ يَحْتمِلُ أنْ يكون مصحَّفًا، والأصل: «مَنْ لم يَجِدْ له نَعْلَيْنِ» كما في مصادر التخريج، وإلاَّ فهو مرفوعٌ بالألف، وكتابتُهُ بالياء تحتمل وجهَيْن:

الأول: أنْ تكون ياءً خالصةً مشاكلةً للفواصل بعدها «خُفَّيْنِ» و «الكعبَيْنِ» ، تحقيقًا للسَّجع في الكلام؛ فإنَّ المتكلِّم قد يلجأ إلى بعض تصرُّفٍ في الكلمة على خلاف قاعدتها في اللسان العربي مراعاةً للسَّجْع المتناظر كما هنا. وسيأتي نحوه في المسألة رقم (٨٨٨) ، (١٦٧٣) ، (٢٠٧١) ، (٢٠٩٢) . انظر: "البلاغة العربية" لعبد الرحمن حَبَنَّكَة (٢/٥١١) .

والثاني: الإمالة، فالأصل: «نَعْلاَنِ» ، ثم أميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبتْ ياءً، ولا تنطق على هذا إلا ألفًا ممالة: «نَعْلَينِ» ، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) ، (١٢٤) .

(٥) قوله: «عن» ليس في (ش) .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٥٢) ، ومسلم في "صحيحه" (١١٧٧) .

(٧) من قوله: «قال من لم يكن ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) .." [1]

"٨٦٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَواه روَّاد ابن الجَرَّاح (١) ، عن عبد العزيز بْنِ أَبِي (٢) رَوَّاد، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ عمرَ (٣) قال: وَقَّتَ رسولُ الله (ص) لأَهْلِ نَجْد، فَلَمَّا فُتِحَتِ العراقُ قَالَ (٤) : قِيسُوا مِنْ نَحْوِ العِراقِ كَنَحْوِ قَرْنٍ (٥) . فاختَلَفوا فِي الْقِيَاسِ، فَقَالَ بعضُهم: ذَاتُ عِرْقٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَطْن العَقِيق؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: ابْنُ عُمَرَ (٦) ،

عَنِ النبيِّ (ص) ؛ ليس فيه: عمر.

---

(١) روايته أخرجها الطبري، كما في "الاستذكار" لابن عبد البر (١٥٤٧٤) .

وليس فيه: «قِيسُوا مِنْ نَحْوِ الْعِرَاقِ كَنَحْوِ قرن» رواه البخاري في "صحيحه" (١٥٣١) من طريق عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر؛ قال: لما فُتح هذان المِصْران أتَوا عمر، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله (ص) حدَّ لأهل نَجْد قَرْنًا، وهو جَوْرٌ عن طريقِنا، وإنا إنْ أردنا قَرْنًا شَقَّ علينا؛ قال: فانظروا حَذْوَها من طريقِكُم، فحدَّ لهم ذاتَ عِرْق.

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٣) قوله: «أن عمر» سقط من (ف) .

(٤) أي: عمر ح.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٧٩

(٥) قَرْن: هو ميقاتُ أهل نَجْد تلقاء مكَّة، على يوم وليلة. انظر "معجم البلدان" (٤/٣٣٢) .

(٦) روايته أخرجها إسحاق في "مسنده" - كما في "نصب الراية" للزيلعي (٣/١٣) - قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: سمعت مالكًا يقول: وقَّت رسول الله (ص) لأهل العراق ذات عرق. فقلت له: من حدثك بهذا؟ قال: حدثني نافع، عن ابن عمر.

ونقل الزيلعي عن الدارقطني قوله في "العلل": «روى عبد الرزاق، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر أن النبي ــج وقَّت لأهل العراق ذات عرق، ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك، وخالفه أصحاب مالك، فرووه عنه، ولم يذكروا فيه ميقات أهل العراق، وكذلك رواه أيوب السختياني، وابن عون، وابن جريج، وأسامة بن زيد، وعبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، وكذلك رواه سالم، عن ابن عمر، وعمرو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ» .." [1]

"عَنْ عَطاء، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن النبيّ (ص) ...

قَالَ أَبِي: أَمَّا حديثُ مَعْقِل: فيدُلُّ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَقَدْ قصَّر بِهِ، وَمَنْ خالفَ ابنَ جُرَيج فِي عَطَاءٍ فَقَدْ وَقَعَ فِي شُغْل.

٨٧١ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُمَرُ بنُ عَلِيٍّ الكِنْديُّ الإسْفَذَنِيُّ (١) ، عَنِ ابْنِ أَبِي فُدَيك (٢) ، عَنْ سُلَيمان بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَبِيعَةَ (٣) ، عَنْ أَنَسٍ، عن النبيِّ (ص) : مَنْ مَاتَ فِي الحَرَمَيْنِ (٤) ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: سُلَيمان، أخافُ أَنْ يكونَ: عَنِ الثِّقة، عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا عَبَّاد (٥) الخُتَّلي (٦) ، عَنِ ابن أبي فُدَيْك، عن

---

(١) يشبه أن يكون في جميع النسخ: «الإسفذي» ، وما أثبتناه من "الأنساب" للسَّمعاني (١/١٠٠) ، وفي "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين" (١/٢٢٧) : «الأَسْفَذْنِي» بسكون الذال.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل.

(٣) هو: ابن أبي عبد الرحمن.

(٤) وتمامه: «بُعِثَ من الآمنين يوم القيامة، ومن زارني محتسبًا إلى المدينة كان في جِوَارِي يوم القيامة» .

(٥) قوله: «عباد» ليس في (ف) .

(٦) في (ش) بالجيم بدل الخاء، والتاء مهملة، ولم تُعجَم الكلمةُ كلها في (أ) ، وعبَّاد هذا هو: ابن موسى. وروايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" ص (٤٣٤) . ومن طريقه ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" ص (١٧٤) .

ورواه ابن أبي الدنيا في "كتاب القبور" - كما في "اقتضاء الصراط المستقيم" لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٢٤٧) - ومن طريقه ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" ص (١٧٤) - من طريق سعيد بن عثمان الجرجاني، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٨٦١) من طريق أيوب بن الحسن، كلاهما عن ابن أبي فديك، به.

ومن طريق البيهقي رواه ابن عبد الهادي في "الصارم المنكي" ص (١٧٤) وقال: «هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٨٠

بل هو حديث ضعيفُ الإِسناد، منقطع» .

ورواه الفاكهي في "أخبار مكة" (٣/٦٩ رقم١٨١٣) من طريق مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّنْجي، عَنْ أَبَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أنس، به.

ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" -كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (١/١٩٨) - أخبرنا عيسى بن يونس ثنا ثور بن يزيد حدثني شيخ، عن أنس، به.." [١]

"٨٨٣ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَعْلى بْنُ عُبَيد (٢) ، عَنْ سُفْيان الثَّوْري، عَنْ مَنْصُورٍ (٣) ، عَن مِقْسَم (٤) ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: ساقَ النبيُّ (ص) (٥) مِئَةَ بَدَنَةٍ فِيهَا جَمَلٌ لأَبِي جَهْل؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوري (٦) ،

عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى (٧) ، عَنِ الحَكَم (٨) ، عَنِ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، والخطأُ مِنْ يَعْلى.

---

(١) في (ك) : «سألت أبا زرعة» ، وفي (ت) : «سألت أبو زرعة» ، وفي (ف) : «وسئل أبي زرعة» ، والمثبت من (أ) و (ش) .

ونقل هذه المسألة ابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" (٢/٨٧٥) ، وفيه: «سألتُ أبا زرعة» .

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٢٣٠) .

(٣) هو: ابن المُعتَمِر.

(٤) هو: ابن بُجْرَة، مولى ابن عباس.

(٥) في (ف) : «رسول الله (ص) » بدل «النبي (ص) » .

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٣٨١٤) ، وأحمد في "مسنده" (١/٢٣٤ و٢٦٩ رقم ٢٠٧٩ و٢٤٢٨) ، وابن ماجه في "سننه" (٣١٠٠) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٤٠٥) ، والطبراني في "الكبير" (١١/٢٩٩ رقم ١٢٠٥٧) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/٩٧) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٧/٤١٤) من طرق عنه، به.

ورواه أحمد (١/٣١٤ رقم ٢٨٨٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٢٣٠) ، و"الدلائل" (٤/١٥١- ١٥٢) من طريق زهير بن محمد، والمحاملي في "أماليه" (٢٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٢٣٠) من طريق هشيم كلاهما عن ابن أبي ليلى، به.

(٧) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٨) هو: ابن عُتَيبة.." [٢]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٨٥

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٢٩٨

"٩٠٣ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ عُيَينة، عَنْ عُمرَ بن ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ أخي أنس (١) ، عن عمّه أنس (٢) : أنَّ النبيَّ (ص) بعثَ عَلِيًّا إِلَى قومٍ يقاتلُهم، ووَجَّهَ خلفَهُ رَجُلً (٣) ، فَقَالَ: لاَ تَدْعُهُ مِنْ خَلْفِهِ؟

قَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أخطأَ فِيهِ ابنُ عُيينة، وَلَيْسَ هُوَ بِابْنِ أَخِي أَنَسٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عمّه (٤) . وعمُّه لَيْسَ هُوَ أنسَ بْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ مُرسَلٌ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: مَنْ عمُّه؟

قَالَ: لا أَدْرِي مَنْ عَنَى (٥) .

---

(١) هو: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة كما جاء مصرَّحًا به في رواية الطبراني في "الأوسط" (٨٢٦٥) من طريق عثمان بن يحي القرقساني، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ عمر بن ذر، عن إسحاق بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ بن مالك، به.

وكذا ذكره الدارقطني في"العلل" كما سيأتي في التعليق آخر المسألة. وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: ابن أخي أنس بن مالك لأُمّه.

(٢) قوله: «عن عمه أنس» سقط من (ف) .

(٣) كذا، والجادَّة: رجلاً، بالألف، لكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) ذكر المزي في "تهذيب الكمال" (١٩٤/٣١) يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بن أبي طلحة الأنصاري، وذكر أنه يروي عن عمّه عُمَرَ بْن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي طلحة، ويروي عنه عمر بن ذر، فالظاهر أنه هذا، والله أعلم. وانظر التعليق التالي.

(٥) أي: من قصد بقوله: «عمه» .

وهذا الحديث ذكره الدارقطني في "العلل" (٩٤٨) ، فقال: «رواه عمر بن ذر، واختُلِف عنه: فرواه أحمد بن عبد المؤمن المصري، عن إسماعيل بن إسحاق الأنصاري، عن عمر بن ذر، فقال: عن يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رجل، عن أبي طلحة؛ قال: بعث النبي (ص) عليًّا. وقد وقع في هذا الإسناد وهم في مواضع: في قوله: يحي بن أبي إسحاق، وإنما هو: يحي بن إسحاق. وفي قوله: عن رجل، عن أبي طلحة، وإنما روى هذا الحديث عمر بن ذر، عن يحي بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن أبي طلحة: أن النبي (ص) بعث عليًّا. وقيل: عن وكيع، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ، عَنِ يحي بن إسحاق، عن علي. وقيل: عن ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذر، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، ولا يصحُّ، والمرسل أصحُّ» اهـ.." [١]

"٩٠٤ – وسمعتُ (١) أَبِي (٢) وَذَكَرَ حديثَ صَفْوان (٣) ، عَنِ الْوَلِيدِ (٤) ، عَنْ شَيْبان (٥) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٦) ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) قَالَ: لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ (٧) ، وَإِذَا (٨) اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٢٣

قَالَ أَبِي: كَانَ صَفْوان ربَّما يَرْويه فَيَقُولُ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) . ويَرْويه شَيْبان فيَضْطَرِبُ فِيهِ، مَرَّةً يَقُولُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٩) (١٠) ، وَأَحْيَانًا يَقُولُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) .

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٥٣) .

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٣) هو: ابن صالح المؤذِّن.

(٤) هو: ابن مسلم.

(٥) هو: ابن عبد الرحمن النَّحوي.

(٦) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٧) في (ت) : «وفيه» ، وفي (ك) : «وثية» ، ولم تُعجَم الياء.

(٨) في (ت) و (ف) و (ك) : «وإن» بدل: «وإذا» .

(٩) من قوله: «عن النبي (ص) ويرويه شيبان ... » إلى هنا سقط من (أ) و (ش) .

(١٠) أما روايته له عن أبي هريرة: فهي التي ذكرها المؤلف في صدر المسألة عن صفوان، عن الوليد، عنه. وأما روايته له عن ابن عباس: فأخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٧٩) من طريق أبي الوليد أحمد بن عبد الرحمن، وأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٤٥٩٢) من طريق هشام بن خالد الأزرق، كلاهما عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صالح، عن ابن عباس، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/٣٣٩ رقم ١٠٨٤٤) من طريق صَفْوَانَ، عَنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عن ابن عباس، به. وهذا يدلُّ على أن الاختلاف من صفوان، وليس من شيبان، إلا أن يكون هناك من رواه عن شيبان بذكر أبي هريرة غير الوليد بن مسلم، من رواية صفوان، عنه.." [1]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**، وَهِمَ فِيهِ سُوَيد؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عَجْلان، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي حُسَين؛ قَالَ: قَالَ (١) : بلغني أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ ... (٢) .

كَذَا رَوَاهُ اللَّيْثُ (٣) ، وحاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وجماعةٌ - وَهُوَ الصَّحيحُ - مُرسَلً (٤) .

قال أبي (٥) : ورواه ابن عُيَينة، عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَين، عَنْ رجُلٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثاء (٦) ، عن النبيِّ (ص) ، وَهُوَ أَيْضًا مُرسَلٌ (٧) .

٩٠٦ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ حَكَّام، عَنْ شُعْبَة، عَنْ عليِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعان، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجي (٨) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْري؛ قَالَ: أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ (٩) إِلَى النبيِّ (ص)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٢٤

(١) كذا في جميع النسخ! وفي الموضع السابق من "نصب الراية": «قال» مرة واحدة.

(٢) في "نصب الراية": «قال: فذكره» .

(٣) في (ش) : «روي الليث» ، وهو: ابن سعد.

(٤) كذا، وهو حالٌ منصوب، وقد ورد على الجادَّة: مرسلاً، في "نصب الراية"، لكنَّه جاء هنا بحذفها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٦) في (ك) : «أبي شعثاء» . وأبو الشعثاء هو: جابر بن زيد.

(٧) الحديث رواه الترمذي (١٦٣٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين: أن رسول الله (ص) قال ... فذكره هكذا مرسلاً، ولم يتكلم عليه بشيء.

(٨) هو: عليُّ بن داود.

(٩) في رواية الحاكم الآتية: «أهدى ملك الهند» ، وفي "الجرح والتعديل" (٦/٢٢٨) : «أن النجاشي أهدى» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هو: عن عُبَيدالله ابن عَدِيٍّ، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (١) .

قلتُ لأَبِي: الخطأُ ممَّن هو (٢) ؟

قال: مِنْ عبد الرزَّاق.

٩٠٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الوليدُ ابن مسلم، عن عبد الله بْنِ الْعَلاءِ بْنِ زَبْر (٣) ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سلاَّمٍ الأَسْوَدَ (٤) ؛ قَالَ: سمعتُ عَمْرَو بْنَ عَبَسَة؛ قَالَ: صلَّى بنا النبيُّ (ص) إِلَى بَعيرٍ مِنَ المَغْنَم، فلمَّا سَلَّم أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ البَعِيرِ فَقَالَ: وَلاَ يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ هَذِهِ إلاَّ الخُمُسُ، وَالخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ؟

قَالَ أَبِي (٥) : ما أدري ما هَذَا (٦) ؟! لَمْ يسمَعْ أَبُو سلاَّم من عمرو

---

(١) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي "الْمُوَطَّإِ" (١/١٧١) عَنِ الزهري، عن عطاء، عن عبيد الله بن عدي، عن النبي (ص) مرسلاً. قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٠/١٥٠) : «هكذا رواه سائرُ رواة "الموطأ" عن مالك، إلا روحَ بن عبادة؛ فإنه رواه عن مالك متصلاً مسندًا» .

ورواه أحمد في "المسند" (٥/٤٣٢-٤٣٣ رقم ٢٣٦٧٠) عن عبد الرزاق؛ أخبرنا ابن جريج؛ أخبرني ابن شهاب، عن عطاء، عن عبيد الله بن عدي: أن رجلاً من الأنصار حدَّثه ... فذكره.

وقوله: «مرسل» : يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٢) قوله: «هو» من (ت) و (ك) فقط.

(٣) في (ك) : «زيد» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٢٦

(٤) هو: مَمْطور الحَبَشي.

(٥) في (ك) : «إِني» .

(٦) في (ت) : «يا هذا» .." [(١)]

"لَمَّا خرَجَ رسولُ الله (ص) فِي بعضِ مَغَازيه، نظرَ إِلَى امرأةٍ مَقْتُولَةٍ فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ (١) تُقَاتِلُ! ، فَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّساء والوِلْدان؟

قَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، يُقَالُ: إِنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْري؛ إِنَّمَا هُوَ: المُرَقِّعُ بْنُ صَيْفي، عن جَدِّهِ رياح (٢) بنِ الرَّبيعِ أَخِي حَنْظَلَة، عَنِ النبيّ (ص) . كذا يَرْوِيهِ مغيرةُ بنُ عبد الرحمن (٣) ، وزيادُ بن سعد، وعبد الرحمن ابن أَبِي الزِّناد (٤) .

قَالَ أَبِي: والصَّحيحُ هذا (٥) .

---

(١) في (ت) و (ف) و (ك) : «هذا» .

(٢) في (أ) و (ت) و (ك) : «رباح» بالموحدة، وكذا في "نصب الراية" (٣/٣٨٨) نقلاً عن "العلل"، ولم تنقط في (ش) و (ف) . والمثبت هو الصَّواب، وانظر تفصيل ذلك في المسألة رقم (١٠١٩) .

(٣) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٢٣) ، والإمام أحمد في "المسند" (٣/٤٨٨ رقم١٥٩٩٢) و (٤/٣٤٦ رقم١٩٠٤٣ و١٩٠٤٤) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٢) ، والنسائي في "الكبرى" (٨٦٢٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٥٤٦) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/٢٢١ و٢٢٢) ، و"شرح مشكل الآثار" (٦١٣٧) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٨٩) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦٢٠) .

(٤) يعني: عَنْ أَبِي الزِّناد، عَنِ المُرَقِّعِ بن صَيْفي، عن جده. ورواية عبد الرحمن أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/٤٨٨ رقم١٥٩٩٣ و١٥٩٩٤) و (٤/١٧٨-١٧٩ رقم ١٧٦١٢) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٣١٤) ، وفي "التاريخ الأوسط" (١/١٤٢) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥١) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٦١٣٨) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤٦١٧ و٤٦١٨) ، والحاكم في "المستدرك" (٢/١٢٢) .

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: «حديث سفيان **هَذَا خَطَأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ المرقع، عن رَبَاحِ بْنِ الرَّبِيعِ أَخِي حَنْظَلَةَ الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد. وسألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع. ومن قال: رياح بن الربيع هو وهم. قال أبو عيسى: رباح بن الربيع أصح. وقد روى بعض ولد رباح غير هذا عن جده وقال: رياح بن الربيع، وهكذا قال علي بن المديني: رياح» . اهـ.

وقال الطحاوي في الموضع السابق" من "شرح المشكل": «ولا نعلم أحدًا تابع الثوري على روايته كذلك» .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/٣١٤) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «وقال الثَّوْرِيُّ: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ مرقع، عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٣٠

حنظلة الكاتب، وهذا وهم» .

ونقل ابن ماجه (٢٨٤٢) عن ابن أبي شيبة قوله: «يخطئ الثوري فيه» .." [(١)]

"مِئَةً مِنَ الإِبِل (١) ... الحديثَ؟

فَقَالَ (٢) أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الثَّوري فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ (٣) ، عَنِ ابْنِ أبي نُعْمٍ (٤) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ (٥) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: مِمَّن الوَهَمُ؟

قَالَ: مِنْ عُمَرَ.

٩١٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٦) قَبِيصَةُ (٧) ، عَنْ سُفْيان الثَّوري، عَنْ أيُّوب (٨) ، عَنْ أَبِي العالِيَة (٩) ، عَنْ أُبَيِّ (١٠) ابن كَعْبٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : بَشِّرْ هَذِهِ الأُمَّةَ بالسَّنَاءِ (١١) ، والرِّفْعَةِ في

---

(١) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (١٠٦٠) من طريق سفيان بن عيينة، به، ووقع عنده: «كل إنسان منهم مئة من الإبل» .

(٢) في (ك) : «قال» .

(٣) هو: سعيد بن مسروق.

(٤) في (ك) : «نعيم» . وهو: عبد الرحمن بن أبي نُعْم.

(٥) من هذا الوجه رواه البخاري (٣٣٤٤ و٤٦٦٧ و٧٤٣٢) عن سفيان الثوري. ورواه مسلم (١٠٦٤) من طريق أبي الأحوص، كلاهما عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عبد الرحمن بن أَبِي نُعْم، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري؛ قال: بعث عليٌّ وهو باليمن بذَهَبَة في تربتها إلى رسول الله (ص) فقسمها رسولُ الله (ص) بين أربعةِ نفر ... فذكر الحديثَ بطوله.

(٦) قوله: «عن حديث رواه» مكرَّر في (ت) .

(٧) هو: ابن عُقبة السَّوائي. وروايته عند عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/١٣٤ رقم٢١٢٢٤) ، ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١١٥٣) .

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٩) هو: رُفَيع بن مِهران الرِّياحي.

(١٠) قوله: «أُبَي» ليس في (ك) .

(١١) السَّناءُ: الرِّفعَة، وعلوُّ المنزلة والقَدْر عند الله. انظر "النهاية" (٢/٤١٤) .." [(٢)]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٤٠

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٤٣

"الدِّين، والتَّمْكِينِ فِي البِلاَدِ؛ فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا عَمَلاً لاَ يُرِيدُ بِهِ الآخِرَةَ، فَلَيْسَ لَهُ فِي الآخِرَةِ نَصِيبٌ؟
فَقَالا (١) : **هَذَا خطأٌ**؛ أخطأَ فِيهِ قَبِيصَةُ. وَقَدْ رَوَى هَذَا الحديثَ جماعةٌ مِنَ الحفَّاظ (٢) ، فَقَالُوا: عَنِ الثَّوري، عَنِ الْمُغيرَة بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الرَّبيع بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي العالِيَة، عَنْ أُبَيٍّ، عَنِ النبيِّ (ص) (٣) .
٩١٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبدُالواحدِ بنُ عَمرِو بنِ صَالِحٍ قَاضِي رامَهُرْمُز (٤) ، عَنْ عَبْدِ الرَّحيم الرَّازي (٥) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ سِماك (٦) ، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قِيلَ للنبيِّ (ص) حِينَ فرَغَ مِنْ بَدْر: عليكَ بالعِيرِ (٧) ! لَيْسَ دونَها شيءٌ، فَنَادَاهُ العبَّاسُ وَهُوَ أَسِير: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ وعَدَك إِحْدَى الطَّائفتَين؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط.

(٢) قوله: «الحفاظ» تصحَّف في (ت) و (ك) إلى: «أكفاء لم له» .

(٣) الحديث رواه أحمد (١٣٤/٥ رقم٢١٢٢٠) عن عبد الرزاق، ورواه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١٣٤/٥ رقم٢١٢٢١) من طريق معتمر بن سليمان، ورواه الشاشي في "مسنده" (١٤٩١) ، والحاكم في "المستدرك" (٣١١/٤) من طريق زيد بن الحباب، ورواه الحاكم أيضًا (٣١٨/٤) من طريق عبد الصمد بن حسان، كلهم عن سفيان، عن المغيرة، عَنِ الرَّبيع، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عن أُبَيّ، عن النبي (ص) .

(٤) في (ك) : «رام هو من» .

ورامَهُرْمُز: مدينةٌ مشهورةٌ بنواحي خُوزِسْتان. "معجم البلدان" (١٧/٣) .

(٥) هو: ابن سليمان.

(٦) هو: ابن حَرْب.

(٧) في (ت) و (ك) : «بالعين» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، رَوَاهُ أبو كُرَيبٍ (١) وغيرُهُ، عن (٢) عبد الرَّحيم، عَنْ إِسْرَائِيلَ (٣) ، عَنْ سِماك، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حديثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ؛ لعلَّه دخلَ لَهُ (٤) حديثٌ فِي حَدِيثٍ (٥) .

٩١٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الشَّاذَكُوني (٦) ، عَنِ (٧) ابْنِ إِدْرِيسَ (٨) ، عَنْ أَبِيهِ (٩) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (١٠) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ لَهُ فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ: الْمُرْتَجِزُ (١١) ؟
قَالَ أَبِي: رَوَى هَذَا الحديثَ الهَيْثَمُ بنُ عَدِيٍّ، عَنْ إدريس، فأخذَهُ

---

(١) هو: محمد بن العلاء.

(٢) قوله: «عن» سقط من (ك) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٤٤/٣

(٣) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي.

(٤) قوله: «له» سقط من (ك) .

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٦٩١) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن إسرائيل، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٣) ، ورواه أحمد (٢٢٩/١ رقم ٢٠٢٢) و (٣١٤/١ رقم ٢٨٧٣) ، والترمذي (٣٠٨٠) من طرق أخرى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عكرمة، عن ابن عباس، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن» . وجوَّد إسناده الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٥٥٦/٣) .

(٦) هو: سليمان بن داود.

(٧) في (ت) : «على» .

(٨) هو: عبد الله.

(٩) هو: إدريس بن يزيد الأَوْدي.

(١٠) كذا في جميع النسخ! وما في المصادر: «عدي بن ثابت» بدل: «أبي إسحاق» ، ومن ذلك ما سيأتي في سؤالات البرذعي لأبي زرعة. وأبو إسحاق المذكور هنا هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(١١) سُمِّي بهذا الاسم لحُسن صَهيلِه. "النهاية" لابن الأثير (٢٠٠/٢) .." [1]

"٩٢٩ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أَبِي فُدَيك (١) ، عَنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ الزَّمْعي، عن عبد الرحمن بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ شِهاب، عن عثمان بن عبد الله بْنِ سُراقَة، عَنْ بُسْر (٢) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِه، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ (٣) ... ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رواه خالد الواسِطيُّ (٤) ، عن عبد الرحمن بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زيد ابن الْمُهاجِر بْنِ قُنفُذ (٥) ، عَنْ بُسْر (٦) بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خالد، عن النبيِّ (ص) ؛ وهذا (٧) الصَّحيحُ (٨) .

---

(١) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها: البخاري في "التاريخ الكبير: (٢٣٠/٦) ، والطبراني في "الكبير" (٢٤٦/٥ رقم٥٢٣٣) ، وابن حبان (٤٦٣٢) ، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٤٢٢/١) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٠٦/٧) .

(٢) في (ش) : «بشر» .

(٣) تمام الحديث: «وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بخير، فله مثلُ أجره» ؛ يقال: خَلَفْتُ الرجلَ في أهله: إذا أقمتَ بعدَه فيهم، وقمتَ عنه بما كان يفعلُه. "النهاية" (٦٦/٢) .

(٤) هو: خالد بن عبد الله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في"الجهاد" (٨٩) ، والطبراني في "الكبير" (٢٤٦/٥ رقم٥٢٣٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٤٥/٣

(٥) في (ت) : «فيفد» .

(٦) في (ش) : «بشر» .

(٧) في (ت) و (ك) : «فهذا» .

(٨) الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٤٣) ، ومسلم (١٨٩٥) ، كلاهما من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زيد بن خالد الجهني، به.." [١]

"قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: مِمَّن الخطأُ؟

قَالَ: مِنْ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ.

٩٣٠ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ عِيَاض (٢) ، عن محمد ابن عَمرو، عَنْ عَبِيدَة بْنِ سُفْيان، عَنْ أَبِي الجَعْد الضَّمْرِي (٣) ، عَنْ سلمان الفارسي، عن النبيِّ (ص) : رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبيلِ اللهِ (٤) خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمرو، عَنْ مَكحول، عَنْ سَلْمَانَ؛ كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى القطَّان (٥) ، وإسماعيلُ بْنُ جَعْفَرٍ.

قلتُ لَهُمَا: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالا: من أَبي ضَمْرَة (٦) .

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٩٦٩) ، وفيها ذكرُ أبي حاتم أن الخطأ من ابن أبي أويس الرَّاوي عن أبي ضمرة أنس ابن عياض، وستأتي أيضًا برقم (١٠٠٩) .

(٢) روايته ذكرها ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٩٦٩) = = من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ورواها أبو زرعة في المسألة رقم (١٠٠٩) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الأَنْصَارِيِّ، وأبي ثابت المديني، وأخرجها البزار في "مسنده" (٢٥١٧) عن أحمد بن عبدة، والطبراني في "الكبير" (٦/٢٣٣ رقم٦٠٧٧) من طريق هارون بن موسى الفروي، كلهم عَنْ أَبِي ضمرة أَنَس بْن عياض، به.

(٣) صحابي، اختُلِف في اسمه، فقيل: أدرع، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك.

(٤) لفظ الجلالة «الله» ليس في (ك) .

(٥) هو: يحيى بن سعيد.

(٦) يعني: أنس بن عياض. قال الدارقطني في "الأفراد" (ق١٤٠/ب/أطراف الغرائب) : «تفرد به أبو ضمرة أنس ابن عِيَاضٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ سُفيان الْحَضْرَمِيِّ، عن أبي الجعد، عنه، ووهم فيه، وإنما رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ مكحول، عن سلمان مرسلاً» .

والحديث أخرجه ابن المبارك في "الجهاد" (١٨٢) عن هشام بن الغاز، عن مكحول، عن سلمان، به. وأخرجه عبد الرزاق

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٥٥

في "المصنف" (٩٦١٨) عن عبد الوهاب بن هشام بن الغاز، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٤٤٦) عن عيسى بن يونس، كلاهما عن هشام بن الغاز، به.

ورواه مسلم في "صحيحه" (١٩١٣) من طريق أيوب بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شرحبيل بن السِّمْط، عن سلمان، به، قال الرشيد العطار في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٤١) : «وفي سماع مكحول من شرحبيل بن السمط نظر؛ فإن شرحبيل معدود في الصحابة ج، وتقدمت وفاته» . وقال (ص٢٤٣) : «وإذا لم يثبت لمكحول سماع من شرحبيل، فإسناده مقطوع ... » إلخ.." [1]

"نِساءِ (١) أهلِ الجَنَّةِ اطَّلَعَتْ إِلَى (٢) الأَرضِ، لأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا ... الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: حدَّثنا الأَنْصَارِيُّ (٣) ، عَنْ حُمَيد، عَنْ أَنَسٍ، مَوْقُوفٌ (٤) .

قَالَ أَبِي: حديثُ حُمَيد فِيهِ مِثْلُ ذا كثيرٌ؛ واحدٌ عَنْهُ يُسنِدُ، وآخَرُ يُوقِفُ (٥) .

٩٣٢- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه الثَّوري، عن عُبَيدالله (٦) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: كتبَ عُمَرُ إِلَى أُمَرَاءِ الأَجنَاد: ألاَّ يَأْخُذُوا (٧) الجِزْيَةَ إلا مِمَّن جَرَتْ عليه المَوَاسي (٨) ؟

---

(١) قوله: «نساء» سقط من (ك) .

(٢) في (ت) و (ك) : «على» .

(٣) هو: محمد بن عبد الله.

(٤) رواه ابن المبارك في "الزهد" (٢٥٧/رواية نعيم بن حماد) ، وفي "الجهاد" (٢٣) عن حميد، عن أنس موقوفًا.

وقوله: «موقوف» جاء في النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّةُ: موقوفًا، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٥) هذا يدلُّ على أن الوجهين صحيحان عن حميد، وتقدم أن ثمانية من الرواة روَوه عنه مرفوعًا، ولا يتصور = = اتفاق هؤلاء على الخطأ، وقد صحح البخاري هذا الحديث مرفوعًا كما سبق، فقول أبي حاتم في المسألة الآتية برقم (٢١٣١) : «**هَذَا خَطأٌ**، الصَّحِيحُ عَنْ أَنَسٍ، موقوفً» : لا يُسَلَّم به.

(٦) هو: ابن عمر العُمَري.

(٧) في (ك) : «لا تأخذوا» .

(٨) في (أ) و (ش) : «الموسى» ، وفي (ك) : «المواشي» .

والمراد: من نبتَتْ عانَتُه؛ لأن المواسِيَ إنما تجري على من أنبَتَ؛ أراد: من بلغ الحُلُمَ من الكفَّار. "النهاية" (٣٧٢/٤) .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٥٦

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٥٨

"سُليمان بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ حُمَيد بْنِ هِلالٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لرسولِ اللَّهِ (ص) فِي بَعْضِ غَزَواته: أَلا تَرَى إلى أم سُلَيم في يدها خَنْجَرٌ؟! فقال النبيُّ (ص) : مَا تَصْنَعِينَ بِالْخَنْجَرِ؟ ، قَالَتْ: إِنْ دَنَا مِنِّي رجلٌ مِنَ العدوِّ، بَعَجْتُ (١) بطنَه؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٢) ؛ إنما هو: سُلَيمان ابن الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ (٣) .

٩٣٥ - قال أبو محمد (٤) : قيل (٥) لأَبِي زُرْعَةَ: الحديثُ الَّذِي يَرْوِيهِ شَرِيك (٦) ، عَنِ الرُّكَين (٧) ؛ قَالَ: حدَّثني عمِّي (٨) ؛ قَالَ: أَصَابَ العدوُّ فَرَسًا لِي، ثُمَّ وَجَدتُّهُ (٩) بعدُ فِي مَرْبَطِ سعدٍ، فقلت: فرسي! فقال: أَقِمْ بَيِّنَتك ... وَذَكَرَ الحديثَ؟ قَالَ (١٠) أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحيحُ ما يرويه عليُّ ابن صَالِحٍ، عَنِ الرُّكَين، عَنْ أَبِيهِ (١١) ؛ قَالَ: أَصَابُوا يَوْمَ القادسيَّة فَرَسًا ... وذكر

---

(١) أي: شققت. "النهاية" (١/١٣٩) .

(٢) ليس الخطأ من أبي أسامة؛ فقد رواه ابن أبي شيبة وأحمد من طريقه -كما سبق - على الصَّواب.

(٣) الحديث رواه مسلم (١٨٠٩) ، وأحمد (٣/٢٨٦ رقم١٤٠٤٩) من طريق حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عن أنس، به.

(٤) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و (ك) .

(٥) في (ف) : «وقيل» .

(٦) هو: ابن عبد الله النخعي، القاضي.

(٧) في (ف) و (ش) : «الزكين» . والرُّكَين هو: ابن الربيع.

(٨) هو: يُسَير بن عَميلة.

(٩) في (ت) و (ك) : «وجدت» .

(١٠) في (ت) و (ك) : «فقال» .

(١١) هو: الرَّبيع بن عَميلة.." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ دَخَلَ لابْنِ أَبِي أُوَيس حديثٌ فِي حَدِيثٍ (١) ، «سلمانُ فِي الرِّباط (٢) » : يَرْوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ مَكْحُول: أنَّ سَلْمَانَ ... فذكَرَ الحديثَ، مُرسَلً (٣) .

وحديثُ أَبِي الجَعْد الضَّمْري: هو (٤) عن النبيّ (ص) ؛ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو (٥) ، عَنْ عَبِيدَة، عَنْ أَبِي الجَعْد، عَنِ النبيّ (ص) (٦) : مَنْ تَرَكَ ثَلاثَ جُمَعٍ مُتَوالِيً (٧) ،

طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ ... ، الحديثَ.

---

(١)كذا ذكر أبو حاتم هنا أن الخطأ من ابن أبي أويس، وفي المسألة المتقدمة برقم (٩٣٠) ذهب أبو حاتم وأبو زرعة إلى

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٦١

أن الوهم في هذا الحديث من أبي ضمرة أنس ابن عياض؛ وهو الأصوب؛ فإن ابن أبي أويس لم ينفرد برواية هذا الحديث عن أبي ضمرة على هذا الوجه، بل تابعه عليها إسحاق بن موسى الأنصاري، وأبو ثابت المديني كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٠٩) ، وأحمد بن عبدة وهارون بن موسى كما تقدم في المسألة رقم (٩٣٠) .

(٢) أي: حديث «سلمانُ في الرِّباط» .

(٣) كذا «مرسلً» بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة. انظر الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) قوله: «هو» ليس في (ف) .

(٥) أي: من طريق محمد بن عمرو، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في"المصنف" (٥٥٣٢) ، وأحمد في "المسند" (٤٢٤/٣ رقم١٥٤٩٨) ، وأبو داود (١٠٥٢) ، والترمذي (٥٠٠) ، والنسائي (٨٨/٣ رقم ١٣٦٩) ، وابن ماجه (١١٢٥) ، وانظر الاختلاف على محمد بن عمرو في هذا الحديث في "علل الدارقطني" (٢٠/٨ رقم ١٣٨٤) .

(٦) من قوله: «مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عُبَيْدَةَ ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) .

(٧) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: متواليًا، أو متواليات، وجاء مكانه في مصادر التخريج: «تهاونًا» ، و «تهاونًا بها» ، و «تهاونًا من غير عذر» ، و «من غير ضرورة» ، وفي "علل الدارقطني": «ولاءً من غير علة» . وما وقع في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأوَّل: أن يكون الأصل: متواليً، والمراد: مَن ترك ثلاثَ جُمَعٍ تركًا متواليًا؛ فحذف المصدر «تركًا» - الذي هو مفعولٌ مطلق - وأقام صفتَهُ مُقامَه، وأجراها على لغة ربيعة. وانظر التعليق على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤) . ويشهدُ لهذا الوجه: روايةُ الدارقطني المشار إليها آنفًا؛ فإنها بمعنى الرواية التي وقعت عندنا.

والثاني: أن يكون بفتح اللام «متوالًى» ؛ على أن يكون مصدرًا ميميًّا؛ بمعنى: التوالي والولاء، وهذا المصدر هنا جاء بمعنى اسم الفاعل «متواليَات» على قاعدة وقوع المصدر موقع المشتقِّ، وهو على ذلك منصوبٌ حالاً، أو صفةً لـ «ثلاث» ، أو مجرورٌ صفةً لـ «جُمَعٍ» ، والتقدير - في الأعاريب الثلاثة -: «مَن تَرَك ثلاثَ جُمَعٍ متوالياتٍ» . ويؤيِّده: روايةُ الحديث بهذا اللفظ في "مسند الطيالسي" (٢٥٥٧) ، و"الكامل" لابن عدي (٥٤/٧) ، و"التمهيد" لابن عبد البر (٢٤٢/١٦) . وفي الطبعات السابقة لكتابنا هذا غُيِّرَتْ هذه الكلمة إلى «متوالية» دون اعتماد على أصل يُعْرَفُ، أو رواية يركنُ إليها، والله أعلم. وانظر في معنى الحديث: "فيض القدير" (١٠٢/٦) ، و"شرح السيوطي لسنن النسائي" (٨٨/٣) .." [١]

"٩٩٢ - وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيمان (٢) ، عَنْ أَبِي سِنان (٣) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق (٤) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَم؛ قَالَ: لَمَّا نزلَتْ (٥) : ﴿لاَ ... ﴾ (٦) ؛ جَاءَ ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا لِي رُخصَة؟ قَالَ: لاَ، فَقَالَ (٧) ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ: إِنِّي ضَرير، فأنزلَ الله عز وجل: ﴿لاَ ... ﴾ (٨) ، فأَمْلَى رسولُ الله (ص) ، فكَتَبها الكاتِبُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَم؛ فَإِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ، عن البَراء (٩) ، عن النبيّ (ص) ؛ كذا رواه شُعْبَة (١٠)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٠٨

،

---

(١) انظر المسألة رقم (٩٧٠) .

(٢) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩/٨٩) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٥/١٩٠ رقم ٥٠٥٣) .

(٣) هو: سعيد بن سنان الشيباني. وذكر الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٨/٢٦١) أنه: ضرار بن مرَّة، وهو وَهَمٌ كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٠/٤٩٢ رقم٢٢٩٤) وغيره.

(٤) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٥) في (ك) : «أنزلت» .

(٦) الآية (٩٥) من سورة النساء.

(٧) في (ف) : «قال» .

(٨) في (ت) و (ك) : «أولي الضرر» بلا «غير» .

(٩) قوله: «عن البراء» سقط من (ش) ، وهو ملحق بهامش (أ) .

(١٠) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٤/٢٨٢ رقم ١٨٤٨٥) ، والبخاري في "صحيحه" (٢٨٣١ و٤٥٩٣) ، ومسلم (١٨٩٧) .." [1]

"كَانَ يومُ حُنَين، أَمَرَ رسولُ الله (ص) العبَّاسَ (١) أَنْ ينادِيَ: يَا أصحابَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، يَا معشَرَ الأَنْصَارِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو كما رواه عبدُالرَّزَّاق (٢) ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْري، عَنْ كَثير بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النبيَّ (ص) .

٩٩٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أبي أُوَيس (٣) ؛

قال:

---

(١) قوله: «العباس» سقط من (ك) .

(٢) روايته في "مصنفه" (٩٧٤١) . ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٢٠٧ رقم١٧٧٥) ، ومسلم (١٧٧٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٧٠٤٩) .

ورواه النسائي في "الكبرى" (٨٦٤٧) من طريق محمد ابن ثور، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧٠٨) من طريق محمد بن كثير الصنعاني، كلاهما عن معمر، به. وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٧٧٥) من طريق سفيان ابن عيينة ويونس بن يزيد، وابن سعد في "الطبقات" (٤/١٨-١٩) من طريق محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري، ثلاثتهم عن الزهري، به كما رواه معمر، إلا أنه يشكل على رواية ابن عيينة: أن الإمام أحمد أخرجها في "مسنده" (١/٢٠٧ رقم١٧٧٦) فقال: حدثنا سفيان بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٣٩

عيينة؛ قال: سمعت الزهري مرّة أو مرتين، فلم أحفظه: عن كثير بن عباس قال: كان عباس وأبو سفيان معه يعني مع النبي (ص) .. فذكره هكذا مرسلاً؛ لأن كثير بن العباس ولد قبل وفاة النبي (ص) بأشهر في سنة عشر من الهجرة كما قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٢٢١١) .

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الله بن أويس. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٣٨/٤) ، إلا أنه وقع عنده: «عبد الله» بدل: «عبيد الله» ، وأظنه خطأ في الطباعة.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٩٧١) ، وأبو عوانة في "المستخرج" (١١٨/٥-١١٩) ، والطبراني في "الكبير" (١٠٧/٢ رقم١٤٦٤) ، والحاكم في "المستدرك" (٢١٢/٣) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١١٧/١) ، جميعهم من طريق أبي إسحاق الأزدي إسماعيل ابن أبان الورَّاق، عن أبي أويس، عن عبيد الله، به، إلا أنه تصحَّف «عبيد الله» في "الحلية" إلى «عبد الله» .." [١]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ والصَّحيحُ ماروه حاتمٌ (١) ، واللَّيث بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عَجْلان، عَنِ ابْنِ (٢) أَبِي حُسَين (٣) ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) .

٩٩٨ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبد الوهَّاب الثَّقَفي (٥) ، وجَرير بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أيُّوب (٦) ، عَنْ أَبِي قِلابة (٧) ، عَنْ رَجُلٍ من أهل

---

(١) هو: ابن إسماعيل.

(٢) قوله: «ابن» سقط من (ش) ، وفي موضعه إشارة لَحَق، ولم يظهر اللَّحَق في التصوير.

(٣) في (ف) و (ت) و (ك) : «حنين» . وهو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين.

(٤) ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث في "الجرح والتعديل" (٣٣٠/٩) ، وذكر كلام أبيه بنحو ما هنا.

(٥) هو: عبد الوهاب بن عبد الحميد.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السَّختِياني. وروايته أخرجها مسدَّد، وأحمد بن منيع في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" لابن حجر (٢٨٧٤) ، و"إتحاف الخيرة" للبوصيري (١١٠) - من طريق إسماعيل بن علية.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٣/البغية) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق سفيان الثوري.

ورواه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٣٩٢) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٢) من طريق حماد بن زيد.

ورواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٤٦/٩) من طريق حماد بن سلمة. ورواه أبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢٨٧٤) - من طريق عبد الوارث. خمستهم عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عن أبيه، به.

ورواه معمر في "جامعه" (٢٠١٠٧) عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عن عمرو بن عنبسة، عن النبي (ص) .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٤٢

ومن طريق معمر رواه أحمد في "المسند" (٤/١١٤ رقم١٧٠٢٧) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (٣٠١) .

(٧) هو: عبد الله بن زيد الجَرْمي.." [١]

"١٠١٧- وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبد الرحمن الدَّشْتَكي (٢) ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِي (٣) ، عَنْ لَيث بْنِ أَبِي [سُلَيم] (٤) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ؛ قَالَ: أَتَى رسولَ الله (ص) رجلٌ فَقَالَ: رجلٌ قاتلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مُحتَسِبًا حَتَّى قُتِل؛ فِي الْجَنَّةِ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ فِي الجَنَّةِ (٥) . فَلَمَّا قَفَّى دَعاهُ، فَقَالَ: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقالَ: إنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ - عَلَى مَا يَرْوِيه (٦) ابنُ عُيَينة (٧)

-: عن عمرو ابن دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْس، عن عبد الله بن

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٩٧٤) .

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبد الله.

(٣) هو: عيسى بن أبي عيسى. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١١/٨٩ رقم ١١١٩٧) من طريق هاشم ابن مرزوق، عنه، به.

(٤) في جميع النسخ: «سليمان» ، إلا أنها صوبت في (أ) إلى: «سليم» ، وهو الصواب. انظر "تهذيب الكمال" (٢٤/٢٧٩) .

(٥) قوله: «هُوَ قَالَ نَعَمْ فِي الْجَنَّةِ» سقط من (ك) .

(٦) في (ف) : «رواه» بدل: «يرويه» .

(٧) هذا الحديث يرويه ابن عيينة واختُلِف عنه: فرواه عبد الجبار بْنِ الْعَلاءِ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ على الوجه الذي ذكره أبو حاتم هنا، وقد أخرجه النسائي في "الكبرى" (٤٣٥١/الرسالة) . ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (١٢١٠٤) عن الحافظ حمزة بن محمد الكِناني - صاحب النسائي - قوله: «هذا الحديث خطأ، وإنما رواه الثقات عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قيس، عن النبيّ (ص) ، مرسلاً. وعن ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عجلان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عبد الله بْنِ أَبِي قَتَادة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) . وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة، فجمعهما: عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان، فحملوا حديث عمرو بن دينار المرسل على حديث محمد بن عجلان، ولا أدري كيف جاز هذا على أبي عبد الرحمن [أي: النسائي] ، ولعله اتَّكل فيه على عبد الجبار» . اهـ.

ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٥٥٣) فقال: نا سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، = = عَنْ النبيّ (ص) ، وابن عجلان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عبد الله بْنِ أَبِي قَتادة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) ... فذكره. ورواه الخطيب في "الفصل للوصل" (٢/٧٤١) من طريق سعيد بن منصور على هذا الوجه. ورواه مسلم في "صحيحه" (١٨٨٥) عن

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٤٦

سعيد بن منصور؛ ثنا سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قيس (ح) ، قال: وحدثنا محمد بن عجلان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عن أبيه، عن النبي (ص) ، به. هكذا وقع عنده بإسقاط قوله: «عن النبي (ص) » بعد محمد بن قيس في رواية عمرو بن دينار، فصار ظاهره أن عمرو بن دينار ومحمد بن عجلان يرويانه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عبد الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبي (ص) .

ورواه الحميدي في"مسنده" (٤٣٠) عن سفيان؛ حدثنا عمرو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ النبي (ص) . ورواه الحميدي أيضًا (٤٢٩) عن سفيان؛ حدثنا محمد بن عجلان؛ أخبرني محمد ابن قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبي (ص) .

وأخرجه أبو عوانة في "مستخرجه" (٥/٥٠) من طريق شعيب بن عمرو الدمشقي، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بن دينار وابن عجلان؛ سمعا محمد بن قيس، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أبيه، عن النبي (ص) ، به.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٢٨) أنه رواه هكذا أيضًا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عمر، وابن أبي عبد الرحمن المقرئ، وهو محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به، ثم قال الدارقطني: «وفي هذا الإسناد وهمٌ؛ وإنما رواه عمرو ابن دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ مرسلاً بغير إسناد، ورواه ابْنِ عَجْلانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قيس، عَنِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أبيه بيَّن ذلك محمد بن ميمون الخياط، وفَهْم بن عبد الرحمن بن فَهْم، وعباس بن يزيد، وسعدان بن نصر، عن ابن عيينة» .

ورواه أحمد في "مسنده" (٥/٢٩٧ رقم٢٢٥٤٢) ، ومسلم (١٨٨٥) من طريق سعيد ابن أبي سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبي (ص) ، به. وهذا الوجه هو الذي رجَّحه الدارقطني في "العلل" (٦/١٣٦) .." [١]

"طِرَادُ الخَيلِ الخَيْلَ (١) ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عبد الله بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، [عَنْ رجُلٍ] (٢) سَمِعَ بُرَيدة الأَسْلَمي.

١٠٢٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيالسي (٣) ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ (٤) ، عَنْ عبد الله بْنِ عُقْبة الحَضْرَمي، عَنْ عَطاء بن دينار الخَوْلاني؛ أَنَّهُ سَمِعَ فَضالَة بْنَ عُبَيد الأَنْصَارِيَّ؛ قَالَ: سمعتُ عُمَرَ بْنَ الخطَّاب يَقُولُ: سمعتُ النبيَّ (ص) يَقُولُ: الشُّهَداءُ أَرْبَعَةٌ: فَمُؤمِنٌ جَيِّدُ الإيمانِ ؛ لَقِيَ العَدُوَّ فَصَدَقَ اللهَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَذَاكَ (٥) الَّذِي

---

(١) قوله: «الخيل» الثانية سقط من (ك) .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بُدَّ منه أو ما يقوم مقامه؛ فمحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب لم يدرك بريدة ولا أحدًا من الصَّحابة، وإنما يروي عن التابعين كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢٥/٥٧٣-٥٧٤) ، ولذلك جعله ابن حجر في "التقريب" (٦٠٩٥) في الطبقة السادسة، وهي طبقة من عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاءُ أحد من الصَّحابة. انظر مقدمة "التقريب" (ص٨٢) .

ويؤيِّد هذا: أن الحديث أخرجه سعيد بن منصور في كتاب الجهاد من "سننه" (٢٨٥٦) من طريق عبد الرحمن بن زياد،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٧٣

وابن سعد في "الطبقات" (٤/٢٤٣) و (٨/٧ و٣٦٥) ، وعباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (١٥١) ، من طريق هاشم بن القاسم، كلاهما عن شعبة، به بإثبات الواسطة المبهم بين ابن أبي يعقوب وبريدة.

(٣) هو: سليمان بن داود. ولم نقف على روايته على هذا الوجه، وقد رواه عنه يونس ابن حبيب في "المسند" (٤٥) على الوجه الذي صحَّحه أبو حاتم.

(٤) هو: عبد الله، وفي (ت) : «ابن الميرك» . وابن المبارك أخرجَ هَذَا الحديث فِي "كتاب الجهاد" كما سيأتي، لكن على الوجه الصحيح الآتي ذكره.

(٥) في (ت) : «فذلك» .." [1]

"١٠٢٨ - وسألتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي (٢) ، عَنْ كَثير بْنِ زيد، عن زينب ابْنتِ (٣) نُبَيْط (٤) ، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) علَّم قبرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعون بِصَخْرة؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، يُخَالَفُ الدَّرَاوَرْدي فِيهِ؛ يَرْوِيهِ حاتِم (٥) وغيرُه (٦) ، عَنْ كَثير بْنِ زَيْدٍ، عَنِ المُطَّلِب بن عبد الله بْنِ حَنْطَب؛ وَهُوَ الصَّحيحُ (٧) .

١٠٢٩ - وسألتُ (٨) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ المبارك (٩) ، عن ابن

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٩٦-٩٧/ مخطوط) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥) .

(٢) هو: عبد العزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن ماجه (١٥٦١) ، وابن عدي في "الكامل" (٦/٦٨) .

(٣) في (ك) : «ابنة» ، والمثبت من بقيَّة النسخ، وله وجه صحيح في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٦) .

(٤) هي: امرأة أنس بن مالك ح.

(٥) هو: ابن إسماعيل. وروايته اخرجها أبو داود في "سننه" (٣٢٠٦) ، وابن شبَّة في "تاريخ المدينة" (١/١٠٢) ، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٤١٢) .

(٦) رواه أبو داود أيضًا (٣٢٠٦) من طريق سعيد بن سالم، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ المطلب به، ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٤١٢) .

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٣/٣٩٩-٤٠٠) من طريق الواقدي، عن كثير بن زيد، به.

(٧) قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٩٥) : «وإسناده حسنٌ، ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطَّلب، وهو صدوق وقد بيَّن المطَّلب أن مخبرًا أخبره به ولم يُسَمِّه، ولا يضرُّ إبهام الصحابي» .

(٨) تقدمت هذه المسألة بنصها برقم (٢١٣) ، وستأتي مختصرة برقم (١٠٩٢) .

(٩) هو: عبد الله.." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٨٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٤٩٥

"النبيّ (ص) قَالَ: مَنْ غَسَّلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: موقوفٌ على (١) أَبِي هُرَيْرَةَ، لا يرفَعُهُ الثِّقات (٢) .

---

(١) كذا في (ش) ، ومثله في "الإمام"، وفي بقية النسخ: «عن» .

(٢) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١١٥٢ و١١٩٩٨) من طريق عبدة بن سليمان ويزيد بن هارون، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٩٧/١) من طريق عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي، والبزار في "مسنده" (١٤٨/أ/مسند أبي هريرة) من طريق ثابت بن يزيد، والدَّراوَرْدي، وابن المنذر في "الأوسط" (٣٥٠/٥) من طريق ابن عُليَّة، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٣٥) من طريق المعتمر بن سليمان، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٠٢/١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، جميعهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، موقوفًا عليه.

قال البخاري: «وهذا أشبه» . ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٢٤٥) عن البخاري أيضًا أنه قال: «إن أحمد ابن حنبل وعلي بن عبد الله [أي: المديني] قالا: لا يصحُّ فِي هَذَا الباب شيء» . وقال أبو داود في "مسائله" (١٩٦٤) : «سمعت أحمد ذكر في «من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل» فقال: ليس يثبت فيه حديث» .

وقال ابن المنذر: «الاغتسال من غسل الميت لا يجب، وليس فيه خبر يثبت» .

وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٠٢/١) : «هذا هو الصَّحيح؛ موقوفًا» ، ثم روى بإسناده إلى محمد بن يحيى الذُّهلي أنه قال: لا أعلم في: «من غسَّل ميِّتًا فليغتَسِل» حديثًا ثابتًا، ولو ثبت لزمنا استعماله.

وانظر طرق هذا الحديث والكلام عليها في "العلل" للدارقطني (١٧٧٠ و١٩٥٤) ، و"الإمام" لابن دقيق العيد (٣٧٢/٢-٣٩١) ، و (٥٨/٣-٦٥) ، و"تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (١٨٠/١) ، و"البدر المنير" لابن الملقن (٦١/٢-٦٩/مخطوط) ، و"فتح الباري" لابن حجر (١٢٧/٣) ، و"التلخيص الحبير" (١٨٢) ، والتعليق على "الخلافيات" للبيهقي (٢٧٣/٣-٢٩١) .

فائدة: قال ابن المنذر في "الأوسط" (٣٥١/٥) : «أجمع أهل العلم على أن رجلاً لو مسَّ جِيفةً، أو دمًا، أو خِنزيرًا ميتًا: أن الوضوءَ غيرُ واجب عليه؛ فالمسلم الميت أحرى أن لا يكون على من مسَّه طهارة» .." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: يحيى ابن عَبَّاد أَبُو هُبَيْرة: أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلً (١) ؛ فغَلِطَ يَعْقُوبُ، إلا أَنْ يكونَ حُدِّثَ عِيسَى عَلَى خَبَرِ الصِّحَّة، فجعَلَ: كُنيةُ يحيى بن عَبَّاد: أبو هريرة (٢) ، وزاد فيه: «عن» (٣) .

---

(١) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٢) كذا في جميع النسخ: «أبو هريرة» بالرفع، والجادَّة: «فَجَعَلَ كُنيةَ يَحْيَى بْنِ عبَّاد أبا هريرة» بنصب: «كنيةَ» و «أبا هريرة» على أنهما مفعولا «جعل» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٠٢/٣

ويُخرَّج ما في النسخ على وجهين:
الأوَّل: أن تُضبط «كنيةُ» بالرفع على أنها مبتدأ، خبرُه: «أبو هريرة» ، وجملة المبتدأ والخبر في محل المفعول الثاني لـ «جعل» ، والمفعولُ الأول ضميرُ الشَّأن المنويّ، والتقدير: فجَعَلَه - أي: فجعَلَ الشَّأنَ - كنيةُ يحيى بن عباد أبو هريرة. انظر تفصيلَ القول على = = ضمير الشأن وحذفه مفعولاً أوَّل في باب «ظن» في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤) .
والثاني: أن تضبط «كُنْيَةَ» بالنصب على أنها المفعولُ الأول، وقوله: «أبو هريرة» هو المفعولُ الثاني، وهو منصوبٌ أيضًا، ومجيئُه بالواو هنا صحيح؛ وله وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢) الوجهين الأول والثالث.
(٣) المعنى: أن عيسى حُدِّث بالخبر على الوجه الصحيح، أي: مرسلاً، غير أنه أخطأ؛ فصحَّف، وزاد: «عن» ، فجعله متصلاً.
وتحتمل العبارة وجهًا آخرَ بأن تُضبط «حدَّث» بالبناء للفاعل، ويكون المعنى: أن عيسى حدَّث بالخبر على الوجه الصحيح، مرسلاً، غير أنه صحَّف «أبي هبيرة» فجعله: «أبي هريرة» ، ولما سمع يعقوب الإسناد زاد: «عن» ، فشارك عيسى في الخطأ، والله تعالى أعلم.
وقد روي الحديث عن أبي هريرة من غير هذا الطريق. فأخرج ابن أبي شيبة في المصنف" (١١٢٥٤) عن وكيع، عن سفيان [وهو الثوري] ، عن أبي همام السَّكوني - وهو الْوَلِيدِ بْنِ قَيْسٍ - عَنْ أَبِي هريرة: أن رسول الله (ص) أُتِيَ بدابة وهو في جنازة فلم يركب، فلما انصرف ركب.." [(١)]

"١٠٤٢ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه (٢) عبد الوارث (٣) ، عن أيُّوب (٤) ، عن عبد الرحمن بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ (٥) ، عَنْ عائِشَةَ: أَنَّ النبيَّ (ص) كُفِّنَ فِي ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ؟
فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ شُعْبَةُ (٦) ، عَنِ عبد الرحمن بن القاسم: أَنَّ النبيَّ (ص) كُفِّنَ ...
قال شُعْبة: فقلتُ لعبد الرحمن بْنِ الْقَاسِمِ: مَن حدَّثك؟ قَالَ: أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ (٧) ؛ وهو الصَّحيحُ (٨) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٣٤) .
(٢) قوله: «رواه» سقط من (ك) .
(٣) هو: ابن سعيد.
(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٥) هو: القاسم بن مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.
(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/٢٨٣) ، و (٣/٢٠٥) .
(٧) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٦١٦٩) عن ابن جريج؛ قال: سمعت مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ يقول: بلغنا أن النبيَّ (ص) كُفِّن في ثلاثة أثواب ... الحديث.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥٠٧

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢/٢٨٤) من طريق جعفر بن محمد وجابر الجعفي، كلاهما عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيّ بْن الحسين، به مرسلاً.

(٨) قوله: «وهو الصحيح» من قول أبي حاتم.." [1]

"١٠٤٧ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ ذَكْوان، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمة (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ إِذَا صلَّى عَلَى جِنازَةٍ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنا وَمَيِّتِنَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الحفَّاظُ لا يَقُولُونَ: أَبُو هُرَيْرَةَ؛ إِنَّمَا يَقُولُونَ: أَبُو سَلَمة: أنَّ النبيَّ (ص) (٣) .

---

(١) نقل بعض هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٧٢/مخطوط) ، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/٢٣٠) ، وانظر "النكت الظراف" (١١/٧٢) ، وستأتي برقم (١٠٥٨) ، وانظر رقم (١٠٧٦) .

(٢) قوله: «عن أبي سلمة» سقط من (ف) .

(٣) هذا الحديث يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/٣٦٨ رقم٨٨٠٩) من طريق أيوب بن عتبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٠٠٩ و٦٠١٠) من طريق سعيد بن يوسف وصاحب لسويد أبي حاتم، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨) من طريق سعيد بن يوسف، وهشام ابن حسان، وصاحب لسويد أبي حاتم، وهشام الدستوائي، وعاصم، ستتهم عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، به مرفوعًا كما رواه محمد بن ذكوان.

ورواه همام بن يحيى، وهشام الدستوائي، وأبان العطَّار في بعض الطرق عنهم، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي (ص) ؛ كما سيأتي في المسألة رقم (١٠٧٦) . وكذا رواه محمد بن يعقوب، عن يحيى.

واختُلِف على الاوزاعي فيه، فروي عنه على هذا الوجه، وروي عنه على غيره كما سيأتي.

ورواه علي بن المبارك عن ابن أبي شيبة في "المصنف" (١١٣٥٦) ، ومعمر عند عبد الرزاق في "المصنف" (٦٤١٩) ، وهمام بن يحيى عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٦٦) ، ثلاثتهم عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، به مرسلاً.

ورواه الأوزاعي عن يحيى، واختُلِف عنه: فرواه الوليد ابن مسلم عند ابن حبان (٣٠٧٠) ، وأبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج عند النسائي في "الكبرى" (١٠٩١٩) ، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٤) ، وإسماعيل بن عيَّاش عند أبي يعلى (٦٠٠٩) ، والطبراني في "الدعاء" (١١٧٥) ، وشعيب بن إسحاق عند أبي داود في "سننه" (٣٢٠١) ، والبيهقي (٤/٤١) ، وهقل ابن زياد عند الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤) ، والبيهقي (٤/٤١) ، ومحمد بن كثير الصنعاني عند الطحاوي في "شرح المشكل" (٩٧١) ، ستتهم عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به.

ورواه جماعة آخرون - سيأتي ذكرهم في المسألة رقم (١٠٧٦) - عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه، عن النبي (ص) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥٠٩

وأخرجه البيهقي في "سننه" (٤١/٤) عن الوليد بن مزيد وبشر بن بكر، كلاهما عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أبي سلمة، به مرسلاً.

قال الترمذي في "جامعه" (١٠٢٤) : «وسمعت محمدًا [يعني: البخاري] يقول: أصحُّ الروايات في هذا؛ حَدِيثُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه. وسألته عن اسم أبي إبراهيم فلم يعرفه» .

وذكر الدارقطني في العلل" (١٧٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصَّحيح عن يحيى: [فقول] من قال: عن أبي إبراهيم، عن أبيه، وعن أبي سلمة، مرسل» .." [(١)]

"١٠٥٠ - وسألتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ (٢) عَنْ حديثٍ رواه عَبْدَة (٣) ، عن عُبَيدالله (٤) بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ (ص) : أَنَّهُ صلَّى عَلَى النَّجاشي، فكبَّر أَرْبَعًا؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: عُبَيدالله (٥) ،

عن الزُّهْري، عن

---

(١) انظر المسألة رقم (١٠٣٠) .

(٢) في (أ) و (ش) : «وسألت أبي» .

(٣) يعني: ابن سليمان، وروايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٢١٦) . وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٥٦/٩) أن عبدة يرويه عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٤) في (ف) : «عبيدة» .

(٥) أخرجه من طريق عبيد الله: الطيالسي في "مسنده" (٢٤١٠) ، وأحمد في "مسنده" (٢٨٩/٢ رقم٧٨٨٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣١٠٠) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩٥/١) ، والدارقطني في "العلل" (٣٥٩/٩) .

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥ و١٣٣٣) ، ومسلم (٩٥١) ، كلاهما من طريق الإمام مالك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سعيد، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه البخاري أيضًا (٣٨٨١) ، ومسلم في الموضع السابق من طريق صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ كذلك.

وأخرجه البخاري (١٣٢٧ و١٣٢٨) ، ومسلم أيضًا من طريق عَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سلمة، كليهما عن أبي هريرة، به.

وأخرجه البخاري أيضًا (١٣١٨) من طريق مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عن أبي هريرة، به.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٠٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح من ذلك قول من قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) : نعى لأصحابه النَّجاشي في اليوم الذي مات فيه، وقال: «استَغفِروا لأخيكُم» . قال الزهري: فحدثني سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النبي (ص) خرج بهم إلى المصلَّى، وصلَّى عليه، وكبَّر أربعًا» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥١٧

اهـ.

وذكر الدارقطني في "العلل" أيضًا (٤/١٠٨/أ) حديث عبدة، وبيَّن أنه وهمٌ، وقال: «والصَّحيح: عن عبيد الله، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة» . اهـ.." (١)

"قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ (١) .

١٠٥٥ – وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ وَهْب بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ (٣) ، عَنِ النُّعْمان (٤) ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيد الفِهْري، عَنِ الضَّحَّاك بْنِ قَيس، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمة؛ قَالَ: السُّنَّةُ عَلَى الجِنازَة: أَنْ يكبِّرَ الإمامُ، ثُمَّ يقرأَ أُمَّ الْقُرْآنِ فِي نفسِه، ثُمَّ يدعوَ ويُخْلِصَ الدُّعاءَ لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ يكبِّرَ ثَلاثًا، ثُمَّ يسلِّمَ وينصرفَ. وَيَفْعَلُ مَن وَرَاءَه مثلَ (٥) ذَلِكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ حبيبُ بْنُ مَسْلَمة (٦) .

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/١٦٤ رقم ٨٩٩) عثمان بن فرقد، ثم قال: «سألت أبي عن عثمان بن فرقد؟ فقال: شيخ بصري، والحديث الذي رواه عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عن شقران مولى رسول الله (ص) : أنه ألقى في قبر النبي (ص) قطيفة: حديث منكر» .

(٢) ذكر هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٦٦/مخطوط) ، وابن حجر في "التلخيص" (٢/٢٤٤ رقم ٧٦٧) .

(٣) هو: جرير بن حازم.

(٤) هو: ابن راشد الجَزَري.

(٥) قوله: «مثل» سقط من (ك) .

(٦) الحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٥٠٠) من طريق شعيب بن أبي حمزة، والحاكم في "المستدرك" (١/٣٦٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/٣٩–٤٠) من طريق يونس بن عبد الأعلى، كلاهما عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سويد، عَنِ الضَّحاك بْنِ قَيْسٍ، عَنْ حبيب بن مسلمة، به.

ورواه النسائي في "المجتبى" (١٩٩٠) من طريق الليث، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن سويد، عن الضَّحاك بن قيس بنحو ذلك من قوله، ولم يذكر حبيب ابن مسلمة.

وذكر الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٤/٢٠٤ رقم٤٩٧٤) أن يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ وَشُعَيْبُ بْنُ أبي حمزة خالفا الليث بن سعد، فروياه عن الزهري – وهما أحفظ الناس لحديث الزهري –، فزادا في السَّنَد، وساقا المتن أتمَّ من سياق الليث.." (٢)

"عن رجلٍ يقال له: عبد الله بْنُ عليٍّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وعبد الله هَذَا رجلٌ مجهولٌ (١) .

١٠٦٠ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيج (٢) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَطاء، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدان، عَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥٢٠

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥٢٤

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا، ووُقِيَ فَتَّانَ القَبْرِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مَنْ مَاتَ مُرَابِطًا (٣) ، غيرَ أَنَّ ابن جُرَيج هكذا رواه، وإبراهيمُ (٤) بن محمد هو عندي: ابنُ أبي يحيى (٥) .

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٥٧) ، وذكر الاختلاف فيه على مسروق فمن دونه، وقال: وروى هذا الحديث أيضًا مُوسَى بْنُ عُقبَة، عَنْ أَبِي إسحاق السَّبيعي، عن مسروق، وهو غريب عنه، تفرَّد به مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كثير عنه، قيل: [يعني: للدارقطني] فإن ابن لهيعة رواه عَنْ مُوسَى بْنِ عُقبَة، عَنْ أبي إسحاق كذلك؟ فقال: لا أحفظه. وقال إِسْرَائِيلَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مسروق: نهى رسول الله (ص) عَنْ لَطْمِ الخُدود وشَقِّ الجُيوب. اهـ.

(٢) هو: عبد الملك بن عبد العزيز. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٦١٥) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٥) ، والطبراني في "الأوسط" (٥٢٦٢) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٢١/١) ، والعسكري في "تصحيفات المحدثين" (١٣٤/١) ، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٣٦٦/١) .

(٣) رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٤٠٤/٢ رقم٩٢٤٤) من طريق ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ وردان، عن أبي هريرة، به.

(٤) في (ف) : «إبراهيم» بلا واو.

(٥) وهو متروك، وكذَّبه بعض أهل العلم. وتسميته: إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عطاء تدليسٌ من ابن جريج؛ كما أوضحه الدارقطني في "العلل" (١٥٩٠) بعد ذكره الاختلاف في هذا الحديث. وقال ابن معين في "تاريخه" رواية الدوري (٦٥٧) : «حديث، مَنْ مَاتَ مَرِيضًا، مَاتَ شَهِيدًا؛ كان ابن جريج يقول فيه: إبراهيم بن أبي عطاء؛ يكنِّي عن اسمه، وهو إبراهيم بن أبي يحيى، وكان قدريًّا رافضيًّا» . وقال أيضًا في "سؤالات ابن الجنيد" (٢٤٢) : «ليس هذا الحديث بشيء» .

وقال الخليلي في "الإرشاد" (٣٠٨/١) في إبراهيم بن أبي يحيى: «وقد روى عنه ابن جريج حديثًا مع جلالته، ودلس به، فقال: إبراهيم بن أبي عطاء ... » . وانظر "لسان الميزان" (٩٩٥٥) ترجمة أبي الذئب.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٢١/١) من وجهين آخرين وقع في أحدهما: إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عاصم، وفي الآخر: إبراهيم بن أبي عاصم.

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (٢٨٧) في ترجمة إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عاصم: «ذكره الساجي في المكيين من"الضعفاء" وقال: تركه ابن المبارك. قال البناني في "الحافل": أخطأ فيه الساجي، والصواب: أنه ابن أبي عطاء، بدل ابن أبي عاصم، وهو الأسلمي المشهور» . اهـ." (١)

"خَالِدٍ: أن رجلا ماتَ عَلَى عهد رسولِ الله (ص) ، فلم يُصَلِّ عَلَيْهِ، وَقَالَ لأصحابه: صَلُّوا ... ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا رَوَاهُ حمَّاد بْنُ زيد!

وَرَوَاهُ جماعةٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي عَمْرَة (١) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ... القصَّةَ؛ وَهُوَ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٢٨/٣

الصَّحيحُ.

١٠٨٥ – وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو سُفْيَانَ الحِمْيَرِي (٣) ، عَنْ سُفْيَانَ بْن حُسَين، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي أُمامَة بن سهل ابن حُنَيْف، عَنْ أَبِيهِ: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى عَلَى قَبْرٍ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**، والصَّحيحُ: حديث يونس ابن يَزِيدَ وجماعةٍ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أبي أُمامَة، عن النبيِّ (ص) ، بلا «أبيه» .

١٠٨٦ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُبَشِّر بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيز؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : إنَّ النَّفْسَ قَالَتْ: لا أخْرُجُ إلاَّ وأَنَا كَارِهَةٌ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: الزُّهْري، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ صَفِيَّة، عن النبيِّ (ص) ؛ وهو الصَّحيحُ.

---

(١) هو: مولى زيد بن خالد الجهني.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٦٣) .

(٣) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي.." (١)

"١٠٩١ – وسألتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَكِّيٌّ (٢) ، عَنْ (٣) مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) صلَّى عَلَى النَّجاشِي، فكَبَّر أَرْبَعًا؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: مَالِكٌ (٤) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) ؛ وَهِمَ فيه مَكِّيٌّ (٥) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٠٥٠) من طريق عَبْدة = = ابن سليمان، عن عبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، وذكر أبو زرعة أن عَبْدة وَهِمَ فيه أيضًا.

(٢) هو: ابن إبراهيم. وروايته أخرجها الخليلي في "الإرشاد" (٢٧٥/١) من طريق ابن أبي حاتم؛ حدثنا محمد بن عمَّار بن الحارث، حدثنا مكي ... ، فذكره. وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٥٣٨) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١٧/٩ و١١٧/١٣) ، وميسرة بن علي في "مشيخته"-كما في "التدوين" للقزويني (٤٨٣/٢) - وابن عساكر في"تاريخ دمشق" (٢٤٠/٦٠) ، جميعهم من طريق مكي، به.

(٣) في (ك) : «بن» بدل: «عن» .

(٤) روايته على هذا الوجه في "الموطأ" (٢٢٦/١ رقم ٥٣٢) . ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٤٥) ، ومسلم (٩٥١) .

(٥) روى الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١١٧/١٣) عن الحسين بن حبان: أنه سأل أبا زكريا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ حَدِيثٍ حدث به مَكِّيٌّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ (ص) صلَّى على النجاشي؟ فقال أبو زكريا: هذا

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٦١/٣

باطل وكذب! قلت: وهذا الحديث؟ فقال: إن مكي بن إبراهيم رواه هكذا بالرَّي، هو جاءني من خراسان يريد الحج، فلما رجع من حجه سئل عنه؟ فأبى أن يحدِّث. اهـ.
وروى الخطيب أيضًا (١١٧/٩) عن إبراهيم الحربي أنه سئل عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: «مَا خلق الله من هذا شيئًا، لو كان من هذا شيءٌ كان في "الموطأ"» .
وقال الخليلي في الموضع السابق: «وهذا أخطأ فيه مكي من حفظه بالرَّي، قاله أبو زرعة الرازي، وصوابه: مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) » .
وقال الذهبي في "السير" (٥٥١/٩) في ترجمة مكيٍّ: «تفرد بهذا، ثم رجع عنه؛ لما بان له أنه وهم، وأبى أن يحدث به، ثم وجَدَه في كتابه: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سعيد، عن أبي هريرة، وقال: هكذا في كتابي» .
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٨٤/٨) من طريق موسى بن هارون، حدثنا حباب بن جبلة الدقاق - وهو ثقة -، حدثنا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عن ابن عمر: أن رسول الله (ص) كبَّر علي النجاشي أربعًا. قال الخطيب: «كذا روى هذا الحديث حباب بن جبلة وتابعه مكي بن إبراهيم، فرواه عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، ثم رجع مكيٌّ عنه ورواه عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هريرة، وهو المحفوظ عن مالك» .
وذكر الدارقطني في "العلل" (٤/١٠٨/أ) الاختلافَ في هذا الحديث وقال: «ورواه مالك بن أنس واختُلِف عنه، فرواه مكي بن إبراهيم البلخي، وحباب بن جبلة الدقاق، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر. والمعروف: عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هريرة» .
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٣٢٥/٦) بعد أن ذكر رواية مكي وحباب: «وليس هذا الإسناد في الموطأ لهذا الحديث، ولا أعلم أحدًا حدَّث به هكذا عن مالك غيرهما» .." (١)

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ (١) ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) .
١١١٢ - قال (٢) : أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بْنُ أَبِي حاتمٍ؛ قَالَ (٣) : حدَّثنا أَبُو زُرْعَةَ؛ قَالَ: حدَّثنا أَحْمَدُ بْنُ جَوَّاس؛ قَالَ: حدَّثنا الأَشْجَعي (٤) ، عن الثَّوْري، عن مُحارِب ابن دِثَار، عن جابر بن عبد الله؛ قَالَ: كَانَ لِي عَلَى النبيّ (ص) دَيْنٌ، فَقَضَانِي وزَادَني، ودخلْتُ المسجدَ، فقال لي: صَلِّي (٥) رَكْعَتَين.
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: تَوَهَّمْتُ أَنْ يكونَ أخذَهُ (٦) عَنْ مِسْعَرٍ (٧) .

(١) من هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٣٥) ، ومسلم في "صحيحه" (١٥٢٥) .
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٦) ، وانظر المسألة رقم (١١٢٣) .
(٣) من قوله: «قال أخبرنا أبو محمد ... » إلى هنا ليس في (ت) و (ك) ، وفيه بدلاً منه: «قال أبو محمد» .

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٦٦/٣

(٤) هو: عبيد الله بن عبد الرحمن.

(٥) كذا في جميع النسخ: «صَلِّي» بإثبات الياء في آخره، والجادة: «صَلِّ» بحذف الياء، ويخرَّج ما في النسخ على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨) .

(٦) يعني: سفيان الثوري كما هو مبيَّن في التعليق على المسألة رقم (٢٦٦) .

(٧) يعني: ابن كِدام. وروايته تقدم تخريجها في المسألة رقم (٢٦٦) .." [1]

"مِيناء، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ (١) : يُنْهَى (٢) عَنْ بَيْعَتَينِ.

وَرَوَاهُ مَعقِلُ بن عُبَيدالله، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ أَبِي هريرةَ؛ قَالَ: نهى رسولُ الله (ص) ... .

قَالَ أَبِي: وَكُلُّها صحيحٌ؛ ضَبَطَ (٣) ابنُ جُرَيج؛ هو (٤) : عَطاء بْنُ مِينَاء.

١١٢٠ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ (٥) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو (٦) الْوَلِيدِ (٧) ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص (٨) ، عَنْ سِمَاك (٩) ، عَنْ عِكْرِمة، عَنِ ابْنِ عباس، عن النبيّ (ص) : لا يَبِيعُ (١٠) حَاضِرٌ لِبَادٍ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ** (١١) ، أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو الْوَلِيدِ؛ إِنَّمَا هُوَ: أَنَّ

---

(١) قوله: «قال» سقط من (ك) .

(٢) كذا لفظه أيضًا عند البخاري، ولفظه عند مسلم: «نَهى عن بَيْعَتَين» ، فهو مرفوع إلى النبي (ص) ؛ كما هو مقرر في علم الحديث.

(٣) قوله: «ضبط» ليس في (ش) .

(٤) أي: المبهم في رواية حماد بن سلمة.

(٥) في (ك) : «سألت أبي» .

(٦) قوله: «أبو» سقط من جميع النسخ، عدا (أ) فإنه أُلحق فيها، وسيأتي على الصَّواب.

(٧) هو: هشام بن عبد الملك الطيالسي.

(٨) هو: سلاَّم بن سُلَيم.

(٩) هو: ابن حرب.

(١٠) كذا في جميع النسخ، ومثله في بعض مصادر التخريج، وجاء في بعضها أيضًا بلفظ: «لا يَبِعْ» ، واللفظان محفوظان في كثير من كتب الحديث كالصحيحين وغيرهما، كلاهما صحيح فصيح في العربية. أما قوله: «لا يَبِعْ» ، فوجهه أنَّ «لا» ناهية في اللفظ والمعنى، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها، وأمَّا: «لا يَبِيعُ» ، فمتجه على أنَّ «لا» نافيةٌ في اللفظ، ناهية في المعنى، والمضارعُ بعدها مرفوعٌ، وهذا أبلغ من النهي الخالص. انظر بيان ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٣١) ، وانظر مثل ذلك في المسألة رقم (١١١١) و (١١٥٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٥٩١

(١١) يعني: من هذا الطريق؛ وإلا فالحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٨) ، ومسلم (١٥٢١) كلاهما من طريق عبد الله بن طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عباس، به.." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قتادة، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ؛ كَذَا يَرْوِيهِ الدَّسْتوائي (١) .

١١٢٨ - وسألتُ (٢) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ المبارك (٣) ، عن ثَوْر

---

(١) هو: هشام بن أبي عبد الله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٠٣٦) عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زيد؛ قال: «ليس بين العَبد وبين سَيِّده ربًا» . ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٠٠٣٩) من طريق سعيد، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زيد والحسن؛ قالا: «ليس بين العَبد وبين سيِّده رِبًا» .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (١١٦٤) .

(٣) هو: عبد الله. وروايته أخرجها الإسماعيلي في "مستخرجه" - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٣٤٥/٤) -، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢/٦) من طريق أبي الربيع الزهراني، عن ابن المبارك، به.

وقد خولف أبو الربيع: فأخرجه الإمام أحمد في = = "المسند" (١٣١/٤ رقم ١٧١٧٧) ، والبيهقي في "سننه" (٣١/٦) ، من طريق عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بن معدان، عن المقدام، به، ولم يذكر جبيرَ بن نفير.

وعبد الرحمن بن مهدي أوثقُ من أبي الربيع الزهراني، فروايته أرجحُ من روايته، فيكون الصواب في رواية ابن المبارك: حذف جبير بن نفير من الإسناد، ويؤيِّد ذلك: أن الوليد بن مسلم ويحيى بن حمزة رَوَيا الحديث عن ثور بن يزيد، ولم يذكرا جبير بن نفير:

فأمَّا رواية الوليد بن مسلم: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١٢٨) .

وأما رواية يحيى بن حمزة: فأخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٢١٧/٥) ، والبيهقي في "سننه" (٣٢/٦) . وكذا رواه بَحِير بْنِ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بن معدان، إلا أنه زاد في الإسناد أبا أيوب كما سيأتي.." [٢]

"ابنَ نُفَير (١) .

قلتُ لأَبِي (٢) : أيُّهما الصَّحيحُ؟

قَالَ: حديثُ ثَوْرِ بنِ يَزِيد (٣) ؛ حيثُ زَادَ رَجُلا (٤) .

١١٢٩ - وسألتُ (٥) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بن عَبَّاد (٦) ، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي (٧) ، عَنْ حُمَيد (٨) ، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: إِنْ لَمْ يُثَمِّرْهَا اللهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟! ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ كلامُ أَنَسٍ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٠١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٠٨

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كَذَا يَرْوِيهِ الدَّرَاوَرْدي ومَالِكُ بْنُ أنس (٩)

---

(١) انظر الكلام على هذه الطريق في المسألة رقم (١١٦٤) .

(٢) قوله: «لأبي» من (ف) فقط.

(٣) قوله: «بن يزيد» ليس في (ت) و (ف) و (ك) ، وفي هامش (أ) – تعليقًا على هذا الموضع – ما نصُّه: «الصواب: بحير بن سعد» ؛ يعني: بدل «ثور بن يزيد» ، والرجل الذي زاده بحير بن سعد هو أبو أيوب، لكنه لم يَرِد له ذكر في جميع النسخ، مع أن الصَّواب إثباته كما سبق!!

ومع ذلك فليس هذا هو مراد أبي حاتم، بل مراده ترجيح رواية من رواه بزيادة جبير بن نفير، وهي رواية ثور بن يزيد هنا، وأكد ذلك أيضًا في المسألة رقم (١١٦٤) .

(٤) في هذا التَّرجيح نظر يتضح من تخريج الطرق السابقة! وقد خالف البخاريُّ أبا حاتم، فأخرج الحديث في "صحيحه" –كما سبق – من الطريق الناقصة.

(٥) انظر المسألة رقم (١١٣٩) و (١٤١٤) .

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٥٥٥) .

(٧) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٨) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٩) روايته عنده في "الموطأ" (٢/٦١٨) ، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٩٨) ، ومسلم في "صحيحه" (١٥٥٥) .

(*) ... كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." (١)

"١١٣٠ – وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ عِياض (٢) ، عن عُبَيدالله (٣) ، عن نافعٍ وعبد اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاَء وَعَنْ هِبَتِهِ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ وَهِمَ فِيهِ أَبُو ضَمْرَة (٤) ، الناسُ يَقُولُونَ: عُبَيدالله، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيّ (ص) ، ويَرْوُونَ (٥) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر– موقوفً (٦) –: الوَلاءُ لُحْمَةٌ (٧) ؛ وهذا هو الصَّحيحُ.

---

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٧) ، والآتية برقم (١٦٤٥) .

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٣/٢٣٨/المعرفة) .

(٣) هو: ابن عمر العُمَري.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦١٠

(٤) هو: أنس بن عياض.

(٥) في (ت) و (ف) و (ك) : «وَيَرْوُن» .

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٧) قال الفيومي في "المصباح المنير" (ص ٥٥١) : اللُّحْمَةُ بالضمِّ: القَرابَةُ، والفتحُ لغةٌ.." [1]

"الدَّالاني (١) ، عن عبد الملك بْنِ مَيْسَرة، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

١١٣٢ - وسمعتُ (٢) أَبِي وذكر حَدِيثًا رَوَاهُ فُضَيل بْنُ عِياض، عَنْ لَيْث (٣) ، عَنِ الْمُغِيرَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: الرِّبَا (٤) سبعونَ بابًا، أدناها (٥) أَنْ يَنكِحَ (٦) الرَّجُلُ أُمَّهُ.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: لَيْث، عَنْ أَبِي الْمُغيرَة - وَاسْمُهُ زِيَادٌ (٧) - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١١٣٣ - وسألتُ (٨) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أبي ذِئْب (٩) ،

عن

---

(١) هو: أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن.

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (١١٠٥) ، والآتية برقم (١١٣٦) و (١١٥٩) و (١١٧٠) .

(٣) هو: ابن أبي سُلَيم.

(٤) كذا في (ش) ، وفي بقيَّة النسخ: «الربوا» ، وهو رسمٌ قديمٌ درَجَ عليه بعضُ الكَتَبَةِ كما وقع هنا. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١١٢٧) .

(٥) قوله: «أدناها» سقط من (ك) .

(٦) كذا في جميع النسخ! والمعروف: «أدناها مثل أن ينكح» .

(٧) ذكر في "الجرح والتعديل" (٥٤٣/٣ رقم ٢٤٥٧) أن اسمه: زياد بن المغيرة وكنيته: أبو المغيرة.

(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (١٥٦٦) ، مجيبًا عنها أبو حاتم وأبو زرعة.

(٩) هو: محمد بن عبد الرحمن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، لكنْ أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٧١١١ و١٧١١٢) من طريق عبد الوهَّاب ومن طريق أبي بكر بن عبد الله وغيره، وأبو عبيد في "الأموال" (٢٨٨) من طريق يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٧/٦) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٦٢/١) من طريق عبد الله بن وَهْب، جميعهم عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، = = عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عن أسلم مولى عمر، عن عمر، به. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٩١) هكذا: حدثنا ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن القاسم، عن أسلم، به من قوله.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦١٢

وابن أبي شيبة لا أظنُّه سمع من ابن أبي ذئب، فلعلَّ في الإسناد سقطًا - والله أعلم - وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/١٣٧) .." [1]

"قَالَ أَبِي: إِنَّمَا يُرْوَى مِنْ كَلامِ أَنَسٍ، ويزيدُ لَمْ يسمعْ مِنَ الزُّهْري؛ إِنَّمَا كَتَبَ إِلَيْهِ.

١١٣٨ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أيُّوب، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَاد (١) ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ (٢) ، وَعَنْ بيع الحَصَى (٣) ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو الزِّنَاد، عَنِ الأَعْرَج (٤) ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ (ص) (٥)

قَالَ أَبِي: وَأَبُو الزِّنَاد (٦) لَمْ يسمعْ مِنَ ابْنِ عُمَرَ شَيْئًا.

قِيلَ لأَبِي زُرْعَةَ: مَا مَعْنَى بيع الحَصَاة؟

---

(١) هو: عبد الله بن ذكوان.

(٢) في (ت) و (ك) : «الغرور» .

(٣) كذا في جميع النسخ! وفي آخر السؤال: «بيع الحَصَاة» ، وهو الموافق لرواية الحديث المعروفة.

(٤) هو: عبد الرحمن بن هرمز.

(٥) رواه على هذا الوجه مسلم في "صحيحه" (١٥١٣) من طرق عن عبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عن الأعرج، به.

(٦) من قوله: «عن الأعرج ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ بسبب انتقال النظر.." [2]

"فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَهُمْ (١) مَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ (٢) ، وَقُوَّةً لِلْمُسْتَمْتِعِينَ (٣) ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ (٤) .

١١٤٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٥) ، عَنِ ابْنِ ثَوْبان (٦) ، عَنْ أَبِيهِ، عن طاوُس، عن عبد الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ بَاعَ سَرْجًا، فَنَدِمَ (٧) المُبتاعُ (٨) ، فَرَدَّه، وردَّ مَعَهُ دِرْهَمَيْنِ أَوْ ثَلاثَةً، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ باعَهُ لعلَّه كَانَ يَخْسَرُ فِيهِ أكثرَ مِنْ ذَلِكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: ابنُ ثَوْبان، عَنْ لَيْث، عن طاوُس (٩) .

---

(١) أي: جعل الماء والنار والكلأ، والجادَّة أن يقال: جعلها أو جعلهنَّ، لكنَّه هنا وضع ضمير العقلاء «هم» في موضع غير العقلاء؛ للملابسة والمشاكلة اللفظية مع قوله: «للمقوين» ، و «للمستمتعين» ؛ فإنهما جمعان للعقلاء، وقد تقدَّم التعليق على مثل ذلك في المسألة رقم (١٠٦٣) .

(٢) أي: منفعةً للمُسافرين إذا نزلوا بالأرض القِيِّ؛ وهي القَفْر؛ يقال: أَقْوَى الرجلُ: إذا نزلَ بِالقَوَاء من الأرض، وكذا: إذا

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦١٤

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٢٢

نَفِدَ زادُهُ. انظر "لسان العرب" (٢١٠/١٥) ، و"تفسير القرطبي" (١٩١/١٧) في تفسيره لقوله تعالى: [الواقِعَة: ٧٣] ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ .

(٣) في (ش) : «للمستمعين» .

(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٦٧٨) حديثٌ بهذا الإسناد، إلا أن صحابيَّه هو أبو أمامة ح، وقال عنه أبو حاتم هناك: «هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ، وَبِشْرٌ وَبَكَّارٌ مجهولان» .

(٥) هو: ابن الوليد.

(٦) هو: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

(٧) في (ت) و (ش) و (ك) : «فقدم» .

(٨) في (ش) : «المتاع» ، غير أنَّ التاء مهملة.

(٩) لم نقف على روايته من هذا الوجه. ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٤٨٢٢) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٣١/٥) كلاهما من طريق الثوري، عن ليث، عن مجاهد، قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ رجل با ع سرجًا ... فذكره.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٠٤١٧) من طريق الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ في رجل اشترى بعيرًا فأراد أن يردَّه ويردَّ معه درهمًا، فقال: لا بأس به.." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري (١) ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن عبد الرحمن: أنَّ النبيَّ (ص) . واليَمَانُ هَذَا شيخٌ ضعيفُ الْحَدِيثِ.

١١٤٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٢) ، عن زُرْعَة بن عبد الله الزُّبَيدي، عَنْ عِمْران بْنِ أَبِي الفَضْل، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر؛ قال: قيل: يارسولَ اللَّهِ، مَا يَجْمُلُ (٣) بِالْعَرَبِ مِنَ التِّجارة؟ قال: بَيْعُ

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٦٧٨/٢) ، ومن طريقه عبد الرزاق في "المصنف" (١٥١٥٨) ، وأبو داود في "سننه" (٣٥٢٠) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٦٦/٤) . وأخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٢١) ، وفي "المراسيل" (١٧٣) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٦٥/٤) من طريق يونس ابن يزيد، كلاهما (مالك ويونس) عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن عبد الرحمن، عن النبي (ص) به.

قال أبو داود: «حديث مالك أصح» . ونقل ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣) عن محمد بن يحيى الذهلي قوله: «رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ مطلقٌ عن رسول الله (ص) ، وهم أولى بالحديث» . وقال الدارقطني في "السنن" (٣٠/٣) : «ولا يثبت هذا عن الزهري مسندًا؛ وإنما هو مرسل» .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٠٦/٨) بعد أن ذكر رواية مالك: «هكذا هو في جميع الموطآت التي رأينا، وكذلك رواه جميع الرواة عن مالك - فيما علمنا - مرسلاً؛ إلا عبد الرزاق، فإنه رواه عن مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أبي بكر، عَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٢٧/٣

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ (ص) فأسنده، وقد اختُلِف في ذلك عن عبد الرزاق» .
والحديث رواه البخاري (٢٤٠٢) ، ومسلم (١٥٥٩) من طريق أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن حزم، عن عمر بن عبد العزيز، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ (ص) قال: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره» .

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/٩٥) ، وابن حبان في "المجروحين" (٢/١٢٤) .

(٣) في (ك) : «ما تحمل» .." [1]

"قال النبيُّ (ص) : مَنِ احْتَكَرَ طَعَامَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَيْسَ مِنَّا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا حدَّثنا أَبُو نُعَيم (١) ، عَنْ أَبِي عُمَرَ الطَّحَّان، عن مُسلِم ابن مِخْراق: أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلَ (٢) ؛ وَلَمْ يذكُرْ حُذَيْفةَ.

١١٥٦ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ كَثِير ابن هِشَامٍ (٣) ، عَنْ كُلْثوم بْنِ جَوْشَن، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِياني، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشُّهَداءِ يَوْمَ القِيَامَةِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ لا أصلَ لَهُ، وكُلْثومٌ ضعيفُ الْحَدِيثِ.

١١٥٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو (٤) هارونَ البَكَّاءُ (٥) ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَة، عَنْ بُكَير (٦) ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى دَوْسٍ، عن عثمان ابن عفَّان ح، عن النبيّ (ص) قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، والدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، ومِثْلَ بِمِثْلٍ (٧) ، وَزْنًا بِوَزْنٍ.

---

(١) هو: الفضل بن دُكَين.

(٢) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) أخرج روايته ابن ماجه في "سننه" (٢١٣٩) ، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٢١٥) ، وابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٣٠) ، والطبراني في "الأوسط" (٧٣٩٤) ، والدارقطني في "السنن" (٣/٧) ، والحاكم في "المستدرك" (٢/٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٢٦٦) .

(٤) قوله: «أبو» سقط من (ك) .

(٥) هو: موسى بن محمد.

(٦) هو: ابن عبد الله الأَشَجّ.

(٧) كذا في جميع النسخ، ولم نقف عليه بهذا اللفظ في أي من مصادر التخريج، والذي في "مسند أبي عوانة": «الذَّهبُ بالذَّهب، والفضةُ بالفضةِ مِثْلاً بِمِثْلٍ» ، فإن لم يكن ما وقع عندنا في النسخ محرَّفًا، فيتوجَّهُ على أنَّ الأصل: «ومِثْلاً بِمِثْلٍ» ، ثم حُذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٢٩

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٤٢

"وَعَنِ ابْنِ لَهِيعَة (١) ،

عَنْ بُكَير، عن (٢) سالم بن عبد الله، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مثلَهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: سالمٌ مولى النَّصْرِيّين (٣) .

---

(١) هو: عبد الله. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وقد رواه أبو عوانة في "صحيحه" (٣/٣٧٣/المعرفة) من طريق مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قال: سمعت سالم أبا عبد الله مولى شداد يزعم أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدِّث عن رسول الله (ص) ... فذكره. ورواه البخاري في "الكنى" (١/٤٨) تعليقًا، وعبد الغني بن سعيد الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ١٠٣) كلاهما من طريق الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله؛ أن شيخًا من أهل المدينة يقال له: أبو عبد الله حدّثه، عن أبي سعيد الخدري ... فذكره.

وأبو عبد الله هذا ذكره في الموضع السابق، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/٤٠٠) ، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً. وذهب الأزدي في "أوهام الحاكم" (ص ٨٦) إلى أن أبا عبد الله هذا هو سالم نفسه حيث قال: «والصَّواب من ذلك: أن سالمًا مولى شداد هو مولى شداد بن الهاد، وهو المَديني، وهو سالم مولى النَّصريين بالنون، وهو سالم مولى دَوْس، وهو سالم سَبَلان، وهو سالم أبو عبد الله الذي يروي عنه بُكَير بن الأشج فيكنيه ولا يسمّيه في حديث الصَّرف الذي رواه الليث ابن سعد، وفي رواية مخرمة ابنه يسميه ويكنيه، وهو سالم مولى بن أوس بن الحَدَثان» .

(٢) قوله: «عن» تصحف في (أ) و (ش) إلى: «بن» .

(٣) في (ف) : «البصريين» .

وسالم مولى النَّصْريين: هو ابن عبد الله سَبَلان، وهو سالم مولى شدّاد بن الهاد، وهو سالم مولى مالك = = ابن أوس بن الحَدَثان النّصْري، وهو سالم مولى المَهْري، وهو سالم أبو عبد الله الدَّوْسي، وهو سالم مولى دَوْس. انظر "تهذيب الكمال" (١٠/١٥٤) .

وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن يريان ذلك أيضًا؛ فقد ترجم عبد الرحمن بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/١٨٤ رقم ٧٩٨) لسالم بن عبد الله، وقال: «هو سَبَلان، يكنى أبا عبد الله، مولى ابن شدَّاد النَّصْري، وهو مولى دَوْس ... » إلخ، ثم قال: «سمعت أبي يقول ذلك» .

فإذا كان الأمر هكذا، فما الذي رآه أبو حاتم خطأً، وصوَّبه بقوله: «إِنَّمَا هُوَ سَالِمٌ مَوْلَى النَّصريين» ؟

جوابه - فيما يظهر - منحصر في ثلاثة أمور:

١ - أن يكون رأي أبي حاتم هنا لا يتفق مع رأيه فيما نقله عنه ابنه في "الجرح والتعديل"، فهو هنا يفرق بين سالم بن عبد الله وسالم مولى النصريين.

٢ - أن يكون في النص سقط أحدث هذا الإشكال.

٣ - أن يكون «سالم بن عبد الله» المذكور في الشطر الثاني من السؤال هو: سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فعدَّه

أبو حاتم خطأً، وصوابه: سالم مولى النَّصريين، أو مولى دَوْس ... أو غير ذلك مما قيل في اسمه.

فقد أخرج الإمام أحمد في "المسند" (٨٢/٣) ، والبخاري في "صحيحه" (٢١٧٦) كلاهما من طريق سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أنه لقي أبا سعيد الخدري، فقال: يا أبا سعيد، ما هذا الذي تحدِّث عن رسول الله (ص) ؟ فقال أبو سعيد: سمعتُ رسول الله (ص) يقول: «الذَّهبُ بالذَّهب مِثْلاً بِمِثْل، والوَرِقُ بالوَرِق مِثْلاً بِمِثْل» .

وقد اختصرنا متن الحديث، وفيه قصَّة انظرها إن شئت في الموضعَين المشار إليهما، وانظر معها "فتح الباري" لدفع إشكالٍ وقع فيها.

هذا، ولم يتعرض أبو حاتم هنا للاختلاف في صحابيِّ الحديث: أهو عثمان أو أبو سعيد رضي الله عنهما!." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (١) ؛ رَوَاهُ الثَّوْري (٢)

وغيرُه، عن عبد العزيز بن

---

(١) قوله: «خطأ» سقط من (أ) و (ش) .

(٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٩) عنه، وأخرجها ابن أبي شيبة في"المصنف" (٢١٩٩١) من طريق وكيع، والدارقطني في "السنن" (١٦/٣) من طريق محمد بن يوسف الفريابي، وأبو القاسم البغوي - ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١٨/٢٧-٤١٩) -، والبيهقي في "الشعب" (٥١٢٨) من طريق حماد بن أسامة، جميعهم عن الثوري به.

قال الدارقطني: «وهذا أصحُّ من المرفوع» ، وكذا صوَّبه أبو القاسم البغوي.

ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٢٢٥/٥ رقم ٢١٩٥٨) فقال: حدثنا وكيع؛ حدثنا سفيان، عن عبد العزيز بْنِ رُفَيْعٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مليكة، عن حنظلة بن راهب، عن كعب، به. ومن طريق الإمام أحمد رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١٩/٢٧) ، وقال: قوله: «عن حنظلة» : وهم، وحنظلة قتل قبل أن يسلم كعب، وإنما هو عبد الله بن حنظلة. اهـ.

ورواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٣) من طريق الإمام أحمد، ووقع عنده: «ابن حنظلة» ، وكلمة «ابن» لم ترد في نسخ "المسند" جميعها؛ كما نبَّه على ذلك محققو "المسند"، وكذا عزاه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١١٧/٤) إلى "المسند" من طريق حنظلة عن كعب وقال: «ذكر الحسيني أن حنظلةَ هذا غسيل الملائكة، فإن كان كذلك فقد قُتِل بأُحُد فكيف يروي عن كعب! وإن كان غيره فلم أعرفه، والظاهر أنه ابنه عبد الله بن حنظلة وسقط من الأصل» .

ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٥٣٤٨) من طريق بكَّار بن عبد الله بن وائل، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٥٨/٢) ، وابن الجوزي في "الموضوعات" (١٢٣٤) من طريق ابن جريج، كلاهما عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عبد الله بن حنظلة، عن كعب، به.

ورواه أحمد في"المسند" (٢٢٥/٥ رقم٢١٩٥٧) ، والبزار في "المسند" (٣٣٨١) ، والدارقطني في "السنن" (١٦/٣) من

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٤٣/٣

طريق أيوب السختياني، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٧٥٩) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٩١) ، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٢) ، والدارقطني في "السنن" (٣/١٦) ، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (١٣٤٦/ترجمة عبد الله بن حنظلة) من طريق ليث بن أبي سليم، كلاهما عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عبد الله بن حنظلة، عن النبي (ص) ، به.
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي (ص) إلا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وقد رواه بعضهم عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ رجل، عن عبد الله بن حنظلة» .
وقال الطبراني: «لَمْ يَرو هَذَا الحديثَ عَنِ ليث إلا عبيد الله» . وانظر "القول المسدد" لابن حجر (الحديث الثاني عشر) .."
(١)

"عن النبيّ (ص) (١) قَالَ: إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ فَوَجَدَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ ... ؟
فَقَالا: هَذَا خطأٌ.
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ إسماعيلُ بْنُ عَيَّاش (٢) ،
عَنِ الزُّبَيْدِيّ وَمُوسَى بنِ عُقْبَة، عَنِ الزُّهري، عَنْ أبي بكر بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
قلتُ: فإنَّ بَقِيَّة (٣) يحدِّث عن الزُّبَيدي؟

---

(١) قوله: «عن النبي (ص) » سقط من (أ) .
(٢) أخرج روايته أبو داود في "سننه" (٣٥٢٢) - ومن طريقه البيهقي في"السنن الكبرى" (٦/٤٧) -، وأخرجها ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٢) ، والدارقطني في "السنن" (٣/٣٠) ، كلهم من طريق عبد الله بن عبد الجبار، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ الزُّبَيْدِيّ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ أَبِي بكر بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ (ص) .
ورواه ابن الجارود في "المنتقى" (٦٣٣) ، والدارقطني في "السنن" (٣/٢٩) من طريق هشام بن عمار، والعقيلي في "الضعفاء" (١/٨٩) ، والبيهقي في"السنن الكبرى" (٦/٤٧) من طريق عبد الله بن عبد الجبار، كلاهما عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ موسى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أبي بكر بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ (ص) . قال الدارقطني: «رواه إسماعيل ابن عياش مُضطرِب الحديث، ولا يثبتُ هذا عن الزهري مسندًا، وإنما هو مرسل» .
وقال البيهقي: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيّ، عن الزهري موصولاً لا يصحُّ» .
وانظر "العلل" للدارقطني (٢١٩٩) ، و"التمهيد" لابن عبد البر (٨/٤٠٧-٤٠٩) .
ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/٢٩٦) من طريق أبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب العسقلاني، = = عن آدم بن أبي إياس، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أبي هريرة: أن النبي (ص) قال: «من باع سلعة لم يكن قبض من ثمنها شيئًا فهي له، فان كان قد قبض من ثمنها شيئًا فهو أسوة الغرماء» . لكن محمد بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٤٧

عبد الوهاب العسقلاني لم نجد من ترجم له.

(٣) هو: ابن الوليد.." [(١)]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوِيهِ ابنُ خُثَيم (١) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيد بْنِ رِفَاعَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النبيِّ (ص) .

١١٧٩ - وسمعتُ (٢) أَبَا زُرْعَةَ وحدَّثنا عَنِ الرَّبِيع بْنِ يَحْيَى، عَنْ شُعْبة (٣) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: إِذَا أَفلَسَ الرَّجُلُ، فوَجَدَ رجُلٌ مَتاعَهُ بِعَيْنِه، فهو أحقُّ به.

---

(١) روايته على هذا الوجه رواها عنه معمر في "الجامع" (٢٠٩٩/مصنف عبد الرزاق) . ومن طريق معمر أخرجه الطبراني في "الكبير" (٥/٤٥ رقم٤٥٣٩) .

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (١٢١٠) ، والطبراني في "الكبير" (٥/٤٤ رقم ٤٥٤١ و٤٥٤٣) من طريق بشر بن المفضل، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤٦) ، والطبري في "تهذيب الآثار" (٩٢/مسند علي) من طريق يحيى بن سلم الطائفي، والدارمي في "مسنده" (٢٥٨٠) ، والطبري (٩٣ و٩٤/مسند علي) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٠٨٣) ، والطبراني في "الكبير" (٥/٤٤ رقم ٤٥٤٠) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٤) ، والطبري (٩٥/مسند علي) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩١٠) ، والطبراني في "الكبير" (٥/٤٤ رقم ٤٥٤٢) من طريق داود بن عبد الرحمن العطار، والطبري (٩٥/مسند علي) من طريق مسلم بن خالد، والطبراني في "الكبير" (٥/٤٤ رقم ٤٥٤١) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والحاكم في "المستدرك" (٢/٦) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٢٦٦) - من طريق إسماعيل بن زكريا، جميعهم عن عبد الله بن خثيم، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح» .

(٢) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٤٣) و (١١٦٢) .

(٣) ذكر روايته على هذا الوجه الدارقطني في "العلل" (١١/١٦٧) . وذكر أنه رواه شعبة أيضًا فقال: حدثني وَرْقَاءَ، عَنْ عَمرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، به.

وذكر الدارقطني أيضًا أنه رواه هشيم، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ رجل، عن أبي هريرة، موقوفًا.." [(٢)]

"مَا أَدْرَكَتِ الصَّفْقَةُ (١) [حَيًّا] (٢) مَجْمُوعًا، فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي؟

فَقَالَ (٣) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري (٤) ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ

---

(١) الصَّفْقةُ: البيع، وفي حديث ابن مسعود: صفقتان في صفقةٍ ربا، أراد: بيعتان في بيعة. "النهاية" (٣/٣٨) .

(٢) في جميع النسخ: «جَمًّا» ، وهو تصحيف، والتصويب من مصادر التخريج.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٥٠

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٧٠

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣٥٢/٤) : قوله: «وقال ابن عمر: ما أدركَتِ الصَّفْقَة» ، أي: العقد، «حيًّا» ، أي: بمهملة، وتحتانيَّة مثقَّلة، «مجموعًا» ، أي: لم يتغيَّر عن حالته، «فهو من المُبْتاع» ، أي: من المُشترَي.

والمعنى: أن ما كان من متاعٍ أو دابة عند العقد موجودًا سالمًا، ثم هلك بعد ذلك عند البائع، فهو من ضمان المشتري.

هذا وقد اختلف العلماءُ فيمن با ع عبدًا واحتبسَهُ بالثمن، فهلك في يد البائع، قبل أن يأتي المشتري بالثمن، فمنهم من قال: هو على البائع، ومنهم من قال: هو على المشتري. والأصلُ في ذلك: اشتراط القبض في صحة البيع، فمن اشترطه في كل شيء جعله من ضمان البائع، ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري، والله أعلم.

انظر الموضع السابق من "الفتح".

(٣) في (ت) و (ف) و (ك) : «قال» .

(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن وهب في "جامعه" -كما في "تغليق التعليق" (٣/٢٤٢-٢٤٣) - عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عبد الله، عن أبيه، موقوفًا. ومن طريق ابن وَهْب رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٦/٤) ، وابن القاسم في "المدونة الكبرى" (٣٠٦/١٠) ، وابن حزم في "المحلى" (٣٦٥/٨) .

ورواه الطحاوي في الموضع السابق أيضًا من طريق = بشر بن بكر، والدارقطني في "السنن" (٣/٥٣-٥٤) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢٤٢/٣) - من طريق الوليد بن مسلم، وأبو جعفر بن البختري في "فوائده" رقم (٥١٠) - ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢٤٣/٣) - من طريق محمد بن كثير. ثلاثتهم عن الأوزاعي، عن الزهري، به، بمثل رواية يونس بن يزيد. وصححه ابن حزم في "المحلى" (٣٨٣/٨ و٣٩٦) ، وقال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢٤٣/٣) : «هذا موقوفٌ صحيحُ الإسناد» .." [١]

"عبد الله، عَنْ أَبِيهِ (١) .

١١٨٣ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ (٢) رَوَاهُ ابْنُ لَهِيعَة (٣) ، عَنِ بُكَير بن عبد الله بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لَهُ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُعْتِقُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مَنْ بَا عَ عَبْدًا، وَلَهُ مَالٌ؛ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ (٤) . وإنما رواه عُبَيدالله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَير، وَلا أعلمُ ابنَ لَهِيعَة سَمِعَ مِنْ بُكَير (٥) ، وَلَيْسَ هَذَا الحديثُ عِنْدَ لَيْثٍ أَيْضًا (٦) ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ عُبَيدالله (٧) بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ (٨) ، عَنْ بُكَير، عن نافع، عن ابن

---

(١) يعني: موقوفًا عليه، كما تقدَّم في التخريج.

(٢) قوله: «أبي عن حديث» سقط من (ف) .

(٣) هو: عبد الله. وروايته على هذا الوجه أخرجها الدارقطني في "سننه" (١٣٤/٤) من طريق عمرو بن خالد، عنه به. وأخرجه أبو داود في "سننه" (٣٩٦٢) ، والدارقطني في الموضع السابق، كلاهما من طريق عبد الله بْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ،

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٧٥

عن عبيد الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ بن عبد الله بن الأشج، عن نافع، به هكذا بزيادة: عبيد الله بن أبي جعفر.

(٤) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١١٧٥) .

(٥) ويؤكده: أن عبد الله بن وهب رواه -كما سبق - عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ.

(٦) لعله يعني: ليس عند ليث عن بكير؛ لأن الليث رواه عن عبيد الله بن أبي جعفر كما سيأتي.

(٧) في (ش) : «عبد الله» .

(٨) أخرج روايته أبو عبيد في "الأموال" (١٣٤٢) ، وأبو داود في "سننه" (٣٩٦٢) ، والنسائي في "الكبرى" (٤٩٨١) ، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٠) ، والدارقطني في "السنن" (٤/١٣٣-١٣٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٥/٣٢٥) ، جميعهم من طريق الليث بن سعد، عن عبيد الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، به. وتقدمت رواية ابن وهب للحديث عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرٍ.

قال الطبراني بعد أن ذكر عدة أحاديث لليث: «لم يرو هذه الأحاديث عن عبيد الله بن أبي جعفر إلا الليث» . وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/٥٥٥) بعد أن ذكره من طريق النسائي وابن ماجه: «رواته ثقات» .." [1]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إسحاقَ (١) ، عَنِ عبد الرحمن بْنِ أَبْزَى فقطْ؛ لَيْسَ فِيهِ أبوه.

قال أبو محمد (٢) : وروى (٣) الأعمَش (٤) ، والثَّوري (٥) ،

عن أبي

---

(١) في (أ) و (ش) : «ابن إسحاق» .

(٢) في (ف) : «قلت» بدل: «قال أبو محمد» .

(٣) في (ت) و (ك) : «روى» بلا واو.

(٤) هو: سليمان بن مهران. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧١٣٧) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٣١/ب/أطراف الغرائب) من طريق وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى قال: مَثَلُ المرأة الصَّالحة ... فذكره هكذا من قوله. قال الدارقطني: «غريبٌ من حَدِيث الأعمش، عَنْ أَبِي إسحاق، لا أعلم حدَّث به غير وكيع» .

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٣٤٢٥٠) عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى قال: قال داود النبيُّ: خُطبة الأحمق في نادي القوم كمثل الذي يتغنَّى عند رأس الميت.

ورواه ابن أبي الدنيا في "العيال" رقم (٦١٩) من طريق جرير بن عبد الحميد، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبزى قال: قال داود لابنه: كُنْ لِلْيَتِيمِ كَالأَبِ الرَّحيم، وَاعْلَمْ أنك كما تزرعُ كذاك تحصد.

(٥) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٣٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال"

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٧٦

(٤٤٦) من طريق عمار بن محمد ابن أخت سفيان، كلاهما عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبزى: أن داود ــج قال ... فذكره مطولاً، وليس فيه موضع الشَّاهد.

ورواه معمر في "الجامع" (٢٠٥٩٣/المصنف) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ نبي الله داود ... فذكره مطولاً. ومن طريق معمر أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٥٢٩) ، ووقع عنده: «عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبزى أو ابن أبي ليلى» .

ورواه البيهقي أيضًا (١٠٥٢٨) من طريق زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبزى قال: كان داود ــج يقول ... فذكره مطوَّلاً أيضًا.

ورواه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (ص٧٥) من طريق إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عبد الرحمن بن أبزى قال: كان داود ــج يقول: كنت لليتيم كالأب الرَّحيم.." [١]

"رَجَاء (١) ، عَنْ عِمْران بْنِ حُصَين وابنِ عَبَّاسٍ؛ قَالا: قَالَ رسولُ الله (ص) : نَظَرْتُ فِي (٢) الجَنَّةِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا الفُقَرَاءُ، وَنَظَرْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا (٣) ! فإنَّ بعضَهُمْ يَرْوِي عَنْ أَبِي رَجَاء، عَنِ ابن عباس، عن النبيّ (ص) ، وبعضَهُمْ يَرْوِي عَنْ أَبِي رَجَاء، عَنْ عِمْران بْنِ حُصَين، عَنِ النبيِّ (ص) . ولا أعلَمُ واحدً (٤) مِنْهُمْ يَجْمَعُ عَنْ أَبِي رَجَاء، بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وعِمْرانَ بنِ حُصَين، عن النبيِّ (ص) .

قَالَ أَبُو محمَّد (٥) : أَبُو الأَشْهَب جَعْفَرُ بْنُ حيَّان (٦) ، وحمَّاد بْنُ

---

(١) أي: العُطاردي، واسمه: عِمْران بن مِلْحان.

(٢) قوله: «في» سقط من (ك) .

(٣) كذا في جميع النسخ! ويشبه أن يكون وقع سقط في العبارة، ولعل الصواب: **«هذا خطأ»** ، ووجه الخطأ: جَمْعُ أبي داود الطيالسي بين روايات مشايخه الخمسة؛ كما سبق في كلام الخطيب البغدادي، والسِّياق يدلُّ عليه، وستأتي هذه المسألة برقم (١٨٠٧) وفيها: «قَالَ أَبِي: ابْنُ عَبَّاسٍ أشبهُ؛ لأن أيوب أحفظُهم وأشبههُم» .

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد سبق التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) في (ف) : «قلت» بدل: «قال أبو محمد» .

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٣٧) ، والبغوي في "الجعديات" (٣٠٤٥) ، والطبراني في "الكبير" (١٢/١٢٦ رقم ١٢٧٦٦) ، والخطيب في "الفصل للوصل" (٢/٨٨٠) .." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٨٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٩٥

"هَانِئٍ (١)
- وَأَبُوهُ أَبُو (٢) هَانِئٍ: إسماعيلُ بْنُ خَلِيفة قَاضِي أَصْبَهان (٣) - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيان الثَّوْري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْضة بْنِ الشَّمَرْدَل، عَنْ قَيْس بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ أسلَمَ وَعِنْدَهُ ثمانُ (٤) نِسوَةٍ فأمرَهُ أن يُمْسِكَ أربعةً (٥) ؟
فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْري (٦) ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائب الكَلْبي، عَنْ حُمَيضة بْنِ الشَّمَرْدَل، عَنْ قَيس بْنِ الحارث.

---

(١) روايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤١٤/٢) .
ورواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٥٠/٢) تعليقًا عن محمد بن أحمد بن إبراهيم، ثنا محمد بن خداش، ثنا أبو أيوب، ثنا يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ بمثله.
(٢) في (أ) : «ابن» ، وفي (ش) : «أبي» .
(٣) في (ت) و (ك) : «أصبهاني» .
(٤) قوله: «ثمان» مبتدأ مرفوع، ويجوز في نونه وجهان: الأول: الكسر على أنَّ الأصل: «ثمانِي نِسْوةٍ» ، ثم حُذِفَتِ الياء، واجتزئ عنها بالكسرة على النون. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩) .
والثاني: الضم على أنَّ ياء «ثماني» حذفتْ تخفيفًا، وجُعِلَ الإعراب - وهو هنا الرفع - على النون. انظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٥٢٥) .
(٥) كذا في جميع النسخ «أربعة» ، وسيأتي مثله في المسألة رقم (١٢٠٠) ، والجادَّة أن يقال: «أربعًا» - كما في مصادر التخريج، وفي المسألة رقم (١١٩٩) - لأنَّ المعدود مؤنَّث، والمراد: أربع نسوة، لكنَّ ما وقَعَ في النسخ صحيحٌ أيضًا في العربية؛ لعدم ذكر المعدود بعد العدد. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣) .
(٦) روايته أخرجها الدارقطني (٢٧٠/٣) من طريق حسين ابن حفص، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٥٣/٢) من طريق محمد بن كثير، كلاهما عن الثوري، به.
ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٦٨٧٤) عن أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم قال: وحُدِّثت عن الثوري به. ورواه الدارقطني في "سننه" (٢٧١/٣) من طريق غسان بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ حماد والكلبي، عن قيس بن الحارث به.
= ... ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠٨/٥) من طريق شيبان، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧٠١) من طريق قيس بن الربيع، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٨٣/٧) من طريق هشيم، وابن عبد البر في "التمهيد" (٥٧/١٢) من طريق جرير. أربعتهم عن الكلبي، عن حميضة، عن قيس بن الحارث به.
قال أبو نعيم: «ورواه الثوري، وهشيم، وجرير، وعلي ابن مسهر، عن الكلبي، عن حُميضة مثله، ورواه هشيم أيضًا عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن حُميضة» .
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٦٢/٢) بعد أن ذكر الحديث: «ورواه حُميضة ابن الشَّمردل، عن الحارث بن قيس،

عن النبي (ص) ولم يصحَّ إسناده» .

قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" رقم (٤٦١) في ترجمة الحارث بن قيس بن عميرة الأسدي: «ويقال: قيس بن الحارث اختلفوا فيه، ليس له إلا حديثٌ واحد، ولم يأت من وجه صحيح» .

وقال في "التمهيد" (٨٨٢) بعد أن ذكر الاختلاف في هذا الحديث: «الأحاديث المرويَّة في هذا الباب كلُّها معلولة، وليست أسانيدها بالقوية، ولكنها لم يُروَ شيء يخالفها عن النبي (ص) ، والأصول تعضُدها، والقول بها والمصير إليها أولى» .." [1]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يُونُسُ الجَرْمي (١) ، عَنْ عُمَارَةَ (٢) ، عَنْ عليٍّ.

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هُوَ: مِن شُعْبَة، أَوْ مِنْ أَبِي دَاوُدَ؟

قَالَ: لا أَدْرِي! وَكَانَ أكثرُ خطأِ شُعْبَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاة.

١١٩٧ - وسُئِلَ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ يَرْوِيهِ شُعْبَة وَأَبُو الأَحْوَص (٤) ، عَنْ سِمَاك (٥) ، فَقَالَ شُعْبَة (٦) : عَنِ الأَغَرِّ بْنِ سُلَيك، وقال أبو

---

(١) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (٥/٩٢) من طريق ابن عيينة وإبراهيم بن محمد، وعبد الرزاق في "المصنف" (١٢٦٠٩) ، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٢٧٩) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩١٢٠) من طريق عباد بن العوام، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٤٩٧) تعليقًا من طريق سفيان الثوري، جميعهم عن يونس، به. ومن طريق الشافعي أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/٤) . وقال البخاري: «وقال شعبة: حدثنا يونس، عن عامر بن عبد الله، والأول أصح» .

(٢) في جميع النسخ: «عن علي بن عمارة» ، والتصويب من "البدر المنير"، و"التلخيص الحبير"، وهو الموافق لما في مصادر التخريج. وعمارة هذا هو: ابن ربيعة. قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/٣٦٥) : «عمارة بن ربيعة الجرمي قال: خيَّرني علي وأنا صبي، فاخترت أمي، فجعلني معها. وروى عن عنبسة بن سعيد، روى سفيان الثوري عن يونس الجرمي عنه، سمعت أبي يقول ذلك» .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٢٩) .

(٤) هو: سلاَّم بن سُلَيم.

(٥) هو: ابن حرب.

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/٢٤٣) من طريق أبي عامر العقدي، والخطيب في "الموضح" (١/٤٥٢) من طريق غُندر، ومسلم بن إبراهيم - كما في "العلل" للدارقطني (٣/١٣٢) -، ثلاثتهم عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ الأغر بن سُليك، عن علي به.

ورواه الخطيب في "الموضح" (١/٤٥٢) من طريق سليمان بن داود، عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٩٩

سُليك، عن علي به.

ورواه الخطيب أيضًا (٤٥٢/١) من طريق بدل بن المحبر، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي به.

= ... وخالفهم روح بن عبادة؛ فرواه عن شعبة، عن سماك وعلي بن الأقمر، عن الأغر بن سُليك، عن علي، عن النبي (ص) به مرفوعًا. أخرجه الدارقطني في "العلل" (١٣٢/٣) ، والخطيب في "الموضح" (٤٥١/١) .." [١]

"عُتْبَة (١) ،

عن يحيى ابن أَبِي كَثِير، عَنْ أَبِي سَلَمة (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَوْ عائِشَة (٣) -: أنَّ رسولَ الله (ص) كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ المرأةَ مِنْ بناتِهِ، جلَسَ إِلَى خِدْرِهَا (٤) ، فَقَالَ (٥) : إنَّ فُلاَنًا يَذْكُرُ فُلاَنَةَ (٦) ؟ فإنْ هِيَ سكتتْ زَوَّجَهَا، وَإِنْ هِيَ نَقَرَتِ (٧) السِّتْرَ ... فَهَكَذَا الحديثُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رُوِيَ عَنْ يَحْيَى (٨) ،

عَنِ الْمُهَاجِرِ

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٧٨/٦ رقم ٢٤٤٩٤) قال: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا أيوب ابن عتبة، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن عائشة به.

ورواه ابن عدي في الكامل" (٣٥٣/١) من طريق عبد الله ابن صالح المقرئ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن عائشة به.

(٢) في (ك) : «أبي سليمة» .

(٣) في (ت) و (ك) : «وعائشة» .

(٤) الخِدْر: ناحيةٌ في البيت، يُترك عليها سِتْرٌ؛ فتكون فيه الجاريةُ البِكْر. "النهاية" (١٣/٢) .

(٥) في (ك) : «قال» .

(٦) في (ت) و (ف) و (ك) : «ولاية» بدل: «فلانة» .

(٧) المثبت من (ت) ، وفي (أ) و (ش) : «نفرت» ، ولم تنقط في (ف) ، ولم تنقط النون في (ك) ، ويروى بلفظ: «طَعَنَتْ في الخِدْرِ» ، قال ابن الأثير في "النهاية" (١٣/٢ خ د ر) : «ومعنى طَعَنَتْ في الخِدْرِ، أي: دَخَلَتْ وذهَبَتْ فيه؛ كما يقال: طعن في المفازة: إذا دخل فيها، وقيل: معناه: ضربتْ بيدها على السِّتْر، ويشهد له ما جاء في رواية أخرى: نَقَرَتِ الخِدْرَ؛ مكان طَعَنَتْ» . وانظر "اللسان" (٢٣١/٤) ، و"التاج" (١٤٠/١١) مادة (خ د ر) .

(٨) روايته أخرجها مسدَّد في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (١٥٨٣) - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد القطان، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عن عكرمة بن مهاجر - أو مهاجر بن عكرمة - عن عبد الله بن أبي بكر به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧٠١

ومن طريق مسدد رواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/١٠٠) إلا أنه جزم بأنه المهاجر بن عكرمة. ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٣/٧) من طريق سفيان الثوري، وسعيد بن منصور في "سننه" (٥٧٧) من طريق إسماعيل بن عليَّة، كلاهما عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عن المهاجر بن عكرمة به مرسلاً.

ورواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٠٢٧٧) من طريق معمر، و (١٠٢٧٩) من طريق عمر بن راشد، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٣/٧) من طريق يونس بن بكير، ثلاثتهم عن يحيي، عن المهاجر به مرسلاً.

ورواه أبو نعيم في "مسند أبي حنيفة" (ص١٢٧) من طريق أبي حنيفة، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ المهاجر، عن أبي هريرة به.

ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٨١/١١ رقم ١١٩٩٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٢٣/٧) من طريق أبي الأسباط الحارثي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ = = أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة. وعن عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ البيهقي: «كذا رواه أبو الأسباط الحارثي، وليس بمحفوظ، والمحفوظ من حديث يحيي مرسل» .." [1]

"١١٩٨/أ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٢) بِشْر بْنُ السَّرِيِّ (٣) ، عن حمَّاد ابن سَلَمة، عن إسحاق بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَة، عَنْ أَنَسٍ؛ أنَّ أمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ للنبيِّ (ص) : أَلاَ تتزوَّجُ مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ؟ قال النبيُّ (ص) : نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَهُنَّ غَيْرٌ (٤) ؟

قَالا جَمِيعًا: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ (٥) : حمَّادُ بنُ سَلَمة، عَنْ إسْحَاقَ، أنَّ أمَّ سُلَيْمٍ (٦) قَالَتْ للنبيِّ (ص) ... مُرسَل (٧) .

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٦١) .

(٢) من قوله في المسألة السابقة: «صحيحة عن يحيى ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) .

(٣) روايته أخرجها الضياء في "المختارة" (١٥٣٤) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، عنه، به.

وأخرجه النسائي في "سننه" (٣٢٣٣) ، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٦٣) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٥٣٥) - والطبراني في "الأوسط" (٨٢٠٧) ، من طريق النضر بن شُميل، عن حماد، عن إسحاق، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رسول الله، أَلا تتزوَّج مِنْ نِسَاءِ الأَنْصَارِ؟ قال: «إنَّ فيهم غَيْرَة شديدة» ، بدون ذكر أم سليم. قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ إسحاق بن عبد الله إلا حماد بن سلمة، تفرَّد به النضر بن شُميل» .

(٤) في (ك) : «غيرة» ، ومثله في مصادر التخريج، ولفظه فيها: «إنَّ فيهم [أي: الأنصار] غَيْرَةً» ، و «إنَّ فيهم غَيْرَةً شديدةً» ، وكلا اللفظين - غَيرةٌ، وغَيرٌ - بمعنًى واحدٍ؛ قال الفيومي: «غارَ» الرجلُ على امرأته، والمرأةُ على زوجها، «يغارُ» من باب تَعِبَ، غَيْرًا وغَيْرَةً بالفتح، وغارًا. "المصباح المنير" (ص٤٥٨) .

(٥) قال أبو حاتم في المسألة رقم (١٢٦١) : «حدثناه أبو سلمة [أي: موسى بن إسماعيل التبوذكي] ، عن حماد ابن سلمة ... » فذكره.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧٠٣

(٦) في (ك) : «أم سلمة» .

(٧) كذا في جميع النسخ، يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [١]

"الهادِ (١) ، عَنْ عُمَارَة بْنِ خُزَيمة، عن أبيه، عن النبيِّ (ص) قَالَ: لا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، أخطأَ (٢) فِيهِ ابنُ عُيَينة (٣) ؛ إِنَّمَا هُوَ: ابنُ الهادِ، عَنْ عليِّ بن عبد الله بن السَّائِب، عن عُبَيدالله بْنِ مُحَمَّدٍ (٤) ، عَنْ هَرَمِيّ (٥) ، عَنْ خُزَيمة، عن النبيِّ (ص) (٦) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «أبي الهاد» بدل: «ابن الهاد» . وابن الهاد هو: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد.

(٢) قوله: «أخطأ» سقط من (ك) .

(٣) قال الشافعي -كما في "آداب الشافعي" لابن أبي حاتم (ص٢١٥) -: «غلط سفيان في إسناد هذا الحديث» . وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٦/٨) : «وقال ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، عَنْ أبيه، وهو وهمٌ» . وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧/٧) : «رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ الهاد؛ فأخطأ في إسناده» . وقال أيضًا: «ومدار هذا الحديث على هرمي ابن عبد الله، وليس لعمارة بن خزيمة فيه أصل؛ إلا من حديث ابن عيينة، وأهل العلم بالحديث يَرَوْنَهُ خطأً» .

(٤) كذا في جميع النسخ «محمد» ، وصوِّبت بهامش (أ) إلى «حصين» لكن بخط مغاير.

(٥) هو: ابن عبد الله الواقفي.

(٦) كذا نقل المصنف هنا عن أبيه! وفي "آداب الشافعي ومناقبه" (ص٢١٥) نقل عن أبيه قوله: «الصحيح: ابن الهادِ، عن عبيد الله بن عبد الله بن الحصين، عن هَرَمِيّ ابن عبد الله، عن خُزيمة، عن النبي (ص) » ، وهذا هو الصَّواب: فقد أخرج الحديث سعيد بن منصور في "سننه" (٣٦٨) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٩٧/٧) - والطبراني في "الكبير" (٩٠/٤ رقم ٣٧٤٣) من طريق الدراوردي، والإمام أحمد في "المسند" (٢١٥/٥ رقم٢١٨٧٤) ، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٤) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤١٩٨) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، والطبراني في "الأوسط" (٩٧٧) من طريق زهير بن محمد، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٥٦/٨) ، والنسائي في "الكبرى" (٨٩٨٥) ، والطبراني في "الكبير" (٨٩/٤-٩٠ رقم٣٧٤١) من طريق أبي مصعب عبد السلام بن حفص المدني، والطبراني (٣٧٤٢) من طريق ابن أبي حازم، خمستهم عن يزيد بن الهاد، عن عبيد الله بن عبد الله بن الحصين، عن هَرَمي ابن عبد الله، عن خزيمة بن ثابت، به..وللاطلاع على أوجه الاختلاف في هذا الحديث انظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور".." [٢]

"مَا تَصْنَعون بِهَذَا؟ **هَذَا خطأٌ**. قُلْنَا (١) : وَمَا الصَّحيحُ يَا أَبَا الْوَلِيدِ؟ قَالَ: مَا حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمة (٢) ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ (ص) (٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧٠٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٧١٧

قَالَ أَبِي: فقلتُ لَهُ: قَدْ حدَّث به أبو داود الطَّيَالسي، عن الحَكَم. فلم يُبَالِي (٤) بِهِ، وَلَمْ يُحَدِّثنا بِهِ.

قلتُ لأَبِي: وَمَا الصَّحيحُ عِنْدَكَ؟

قَالَ: حديثُ عُمَرَ (٥) بْنِ أَبِي سَلَمة.

قلتُ: فإنَّ جَعْفَرَ بْنَ سُلَيمان (٦) يُحَدِّث بِهِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ

---

(١) في (ف) : «قلت» .

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/٢٩٥ و٣١٧ رقم ٢٦٥٢٩ و٢٦٦٩٧) ، والنسائي في "المجتبى" (٣٢٥٤) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (٣/١١) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في "سننه" (٣١١٩) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١١) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٠٧) ، وابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٩) من طريق إبراهيم ابن الحجاج، ثلاثتهم (يزيد وموسى وإبراهيم) ، عن حماد به.

(٣) هو الحديث الطويل المشهور في قصَّة وفاة أبي سلمة ح، وخِطْبة النبي (ص) لأم سلمة، واعتذارها بِالغَيْرة، ثم موافقتها بعد أن دعا لها النبيُّ بذهاب غَيْرتها، وفيه قوله (ص) : «إن شئتِ سبَّعْتُ لكِ وسبَّعْتُ لنسائي ... » إلخ.

(٤) كذا في جميع النسخ: «يبالي» بإثبات الياء، والجادَّة حذفها؛ لأنه مضارعٌ معتلُّ الآخر مجزومٌ بـ «لم» ، وما في النسخ صحيح، وانظر توجيهه لغة في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨) .

(٥) في (ك) : «عمرو» .

(٦) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٦٧٠١) ، وأحمد في "مسنده" (٦/٣١٤ رقم٢٦٦٧٠) . قال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٧/٢٤٥) : «قول جعفر بن سليمان في هذا الحديث: عن ثابت، حدثني عمر بن أبي سلمة، خطأٌ، وإنما هو الثابت عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سلمة، كما قال حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة» .

ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٥١١) من طريق عمرو ابن عاصم، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٠٩) من طريق آدم بن أبي إياس، والطبراني في "الكبير" (٢٣/٢٤٦ رقم٤٩٧) من طريق محمد بن كثير، وابن عبد البر في "التمهيد" (٣/١٨٦-١٨٧) من طريق عبد الله بن محمد العيشي، أربعتهم عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ = = ابن أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عن أبي سلمة به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» .." (١)

"هَمَّام (١) ، عَنْ قَتَادة، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: لاَ تُنْكَحُ المَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا وَلا عَلَى عَمَّتِهَا؟

قَالَ أَبُو زُرْعَة: هَذَا خطأٌ (٢) ؛ إنَّمَا هُوَ (٣) : همَّام (٤) ، عَنْ يَحْيَى نَفْسِه (٥) .

١٢١٥ - وسألتُ (٦) أَبِي وَأَبَا زُرْعَة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُفْيان (٧) ، وإسرائيل (٨) ، عَنْ أَبِي إسْحَاقَ (٩) ، عَنْ أَبِي لَيْلَى

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤

الكِنْدي (١٠) ؛ قَالَ: قَالَ سَلْمان: لا نَؤُمُّكُمْ، ولا نَنكِحُ نساءَكُمْ (١١) ؟

---

(١) في (أ) و (ش) : «عن حديث رواه همام» . وهمام هذا: هو ابن يحيى.

(٢) قوله: «هذا خطأ» ليس في (أ) و (ش) ، وكأنه ضرب عليه في (ف) .

(٣) قوله: «هو» ليس في (ف) .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٣/٤٣) تعليقًا، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٨/٢٧٦) .

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/٢٥٥ رقم ٧٤٦٣) ، ومسلم في "صحيحه" (١٤٠٨) من طريق هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، به.

(٥) أي: همام، عن يحيى – بلا واسطة بينهما – عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) به.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٩) .

(٧) هو: الثوري.

(٨) هو: ابن يونس.

(٩) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(١٠) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه؛ فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل: سعيد بن بشر، وقيل غير ذلك.

(١١) في (ك) : «ولا تنكح نساؤكم» ، وفي بقية النسخ: «ولا ننكح نساؤكم» ، وتقدمت العبارة على الصَّواب في المسألة رقم (٢٩٩) .."[1]

"السَّمِينُ أَبُو مُعَاوِيَةَ (١) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ؛ قَالَ (٢) : قلتُ: أنتَ أحلَلْتَ لِلْوَلِيدِ بْنِ يَزِيدَ امرأتَهُ أُمَّ سَلَمة (٣) ؟ [قال] (٤) : أَنَا! لكنْ حدَّثني جَابِرُ بْنُ عبد الله، عن النبيّ (ص) قَالَ: لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ والصَّحيحُ مَا رَوَاهُ الثَّوْري، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ؛ قَالَ: حدَّثني مَنْ سَمِعَ طَاوُسًا (٥) .

قَالَ أَبِي: فَلَوْ كَانَ سَمِعَ مِنْ جابرٍ؛ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْ رجُلٍ، عَنْ طَاوُسٍ، مُرسَلً (٦) .

١٢٢٣- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ العَدَنِي (٧) ، عَنِ ابْنِ عُيينة، عَنِ ابْنِ عَجْلان؛ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: مَا رأيتُ رَجُلا بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ *﴾ ﴿إِنْ ... ﴾ (٨) .

---

(١) في (ك) : «أو معاوية» .

(٢) أي: قال صدقة بن عبد الله لمحمد بن المنكدر.

(٣) هي: سلمى بنت سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان، وانظر قصتها في "تاريخ دمشق" (٦٩/٢١٩) .

(٤) في جميع النسخ: «قلت» ، والتصويب من "مستدرك الحاكم" (٢/٤٢٠) ، و"سنن البيهقي" (٧/٣١٩) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٤

(٥) المثبت من (ت) و (ك) ، وفي بقية النسخ: «طاوس» ؛ على أنه ممنوع من الصرف، وكلاهما صوابٌ؛ على ما بيَّناه في تعليقنا على المسألة رقم (١٢٢٠) .

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٧) هو: محمد بن يحيى.

(٨) الآية (٣٢) من سورة النور.." [1]

"عَنْ أيُّوب (١) ، عَنْ عِكرمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلا زوَّج ابنتَهُ وَهِيَ كارهةٌ، ففرَّق النبيُّ (ص) بَيْنَهُمَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ كَمَا رَوَاهُ الثِّقَات: عَنْ أيُّوب (٢) ، عَنْ عِكْرِمة: أَنَّ (٣) النبيَّ (ص) ... مُرْسَلٌ (٤) ؛ مِنْهُمْ: ابنُ عُلَيَّة، وحمادُ ابن زَيْدٍ (٥) : أنَّ رَجُلا تزوَّج؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ (٦) ؟

قَالَ: مِنْ حُسَيْنٍ يَنْبَغِي أَنْ يكونَ؛ فإنه لم يَروِهِ (٧) عن جَرِير

---

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) قوله: «عن أيوب» سقط من (أ) و (ش) .

(٣) في (أ) و (ش) : «عن» بدل: «أن» .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٢٠٩٧) ، وفي "المراسيل" (٢٣٢) . ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١١٧/٧) .

قال أبو داود: «لم يذكر: ابن عباس، وكذلك رواه الناس مرسلاً، معروف» .

(٦) قوله: «هو» ليس في (ك) .

(٧) في (ت) و (ف) و (ك) : «لم يَرْوِ» .." [2]

"قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهْري فقطْ.

فَقَالَ أَبُو زرعة: كان عند عيسى ثلاثةُ أَحَادِيثَ:

كَانَ عِنْدَهُ حديثٌ عَنِ (١) الأَوْزاعي، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) .

وَعِنْدَهُ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُرَّة، عَنِ الزُّهْري.

والأَوْزاعي، عَنْ عَطَاء.

فَدَخَلَ لإسحاقَ (٢) حديثُ إبراهيمَ بْنِ مُرَّة فِي حَدِيثِ الزُّهْري؛ فحدَّث عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَهُ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٠

١٢٦٧ - وسُئِلَ (٣) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي مُلَيكة (٤) : العَرَبُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ، إِلاَّ حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ (٥) ؟

فَقَالَ: باطِلٌ! أَنَا نَهَيتُ (٦) ابنَ أَبِي شُرَيح (٧) أَنْ يُحدِّث بِهِ، ونَهَيْتُه عَنْ حديثٍ آخَرَ (٨) .

١٢٦٨ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ (٩) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عن سَلَمة ابن أبي سَلَمة بن عبد الرحمن بْنِ عَوْف، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: آمِرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ (١٠) ؟

قَالَ أَبِي: يَرْوِيهِ بعضُهم (١١) عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ راشد، عَنْ مَكْحول، عَنْ سَلَمة بْنِ أَبِي سَلَمة؛ وَهُوَ أَشْبَهُ.

١٢٦٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه يزيد ابن زُرَيع (١٢) ، عن

---

(١) قوله: «عن» ليس في (ش) .

(٢) في (ت) و (ك) تشبه أن تكون: «لاسمر» .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٣٦) ، وستأتي برقم (١٢٧٥) .

(٤) هو: عبد الله بن عُبَيدالله.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح في العربية، ويجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢٣٦) .

(٦) في (ك) : «نهيب» .

(٧) كذا في جميع النسخ: «ابن أبي شريح» بالشين المعجمة والحاء المهملة. ولعل المقصود: «ابن أبي سريج» بسين مهملة وجيم في آخره. وهو أحمد بن الصباح النهشلي، وانظر "الجرح والتعديل" (٢/٥٦) ، و"تهذيب الكمال" (١/٣٥٥-٣٥٦) .

(٨) ذكر بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل٨٨/ب) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/٣٣٦) .

(٩) هو: عبد الله.

(١٠) أي: شاوروهنّ في تزويجهنّ، وهو: استئذانُ المرأة في تزويج ابنتها.

(١١) رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/١١٦) من طريق يونس بن محمد المؤدب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عوف، عن أبيه: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خطب إلى نعيم ابن عبد الله - وكان يقال له: النَّحام؛ أحد بني عدي - ابْنَتَهُ، وهي بِكْر، فقال له نعيم: إن في حجري يتيمًا لي لستُ مؤثرًا عليه أحدًا، فانطلقَتْ أم الجارية؛ امرأة نعيم إلى رسول الله (ص) فقالت: ابن عمر خطب ابنتي وإن نعيمًا ردَّه، وأراد أن يُنكِحها يتيمًا له، فأخبرت النبيَّ (ص) ، فأرسل إلى نعيم، فقال له النبي (ص) : «أَرْضِها، وأَرْضِ ابنَتَها» .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٧) من طريق يحيى ابن عبيد، حدثني مَكْحُولٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أبيه، عن ابن عمر بمثله، فجعله من مسند ابن عمر. قال الطبراني: لَمْ يَرو هَذَا الحديثَ عَنِ مكحول إلا محمد بن راشد.

(١٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٠٠) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١١٠) .

ورواه أحمد في "مسنده" (١/٥٨ رقم ٤١١) ، والنسائي في "المجتبى" (٢٢٤٣ و٣٢٠٦) ، والشاشي في "مسنده" (٣٦١) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس به.." [1]

"وَهُوَ مُنكَرٌ.

١٢٧٧ - وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُلَيمان بْنُ شُرَحْبِيل (٢) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عيَّاش (٣) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ الزُّهاوي أَبِي شَيبَة (٤) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيسة، عَن عَدِيّ بْن ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: لَقِيتُ عمِّي (٥) قَدِ اعتَقَدَ لِواءً، فسألتُه: أَيْنَ تُرِيدُ؟ فَقَالَ: بعثَني رسول الله (ص) إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تزوَّج امرأةَ أَبِيهِ، وَأَمَرَنِي أنْ أضرب عُنُقَه، وَأَنْ أَقْسِمَ مَالَهُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ (٦) ، عَنِ السُّدِّي (٧) ، عَنْ عَدِيّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ البَرَاء؛ قَالَ: لَقِيتُ خَالِي ومعه الرَّاية.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٧) عن أبي حاتم.

(٢) هو: سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي ابن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦) .

(٣) في (ك) : «عباس» .

(٤) في (ك) : «شبيبة» .

(٥) في (ك) : «عمر» .

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٨٥٨) ، وأحمد في "مسنده" (٤/٢٩٠ رقم ١٨٥٥٧) ، والنسائي في "سننه" (٣٣٣١) ، والبزار في "مسنده" (٣٧٩٥) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١٤٨) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤١١٢) ، والطبراني في "الكبير" (٣/٢٧٨ رقم ٣٤٠٧) .

(٧) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن.." [2]

"يُحسَبْنَ عَلَى عهدِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وأَبِي بَكْرٍ، وعُمَرَ وصَدرًا (١) مِنْ خِلافَتِهِ: وَاحِدَةً ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خَطَأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أيُّوب، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرة، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عبَّاس (٢) .

١٢٩٢ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إسحاق (٤) ، عن

---

(١) قوله: « ... وعمر وصدرًا من خلافته» كذا في النسخ، ويخرج على زيادة الواو في قوله: «وصدرًا» ؛ فإن المعنى - كما في لفظ الحديث من الطريق التي رجحها أبو حاتم - أن ذلك كان على عهد النبي (ص) وأبي بكر جميعهما، وظل أيضًا في صدر خلافة عمر ح؛ يؤيده تتمة الحديث: «فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٧٧

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٨٦

فلو أمضيناه عليهم! فأمضاه عليهم» .

ويكون «صدرًا» حينئذ منصوبًا على الظرفية؛ وهو بدل اشتمال من قوله: «وعمر» بتقدير المضاف والجار؛ إذ أصل الكلام: «على عهد رسول الله (ص) وعلى عهد أبي بكر، وعلى عهد عمر صدرًا من خلافته» ، و «على» هنا بمعنى «في» فهي للظرفية. والله أعلم، وانظر "مغني اللبيب" (ص١٥١ و٣٥٠) .

(٢) من هذا الطريق وغيره أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٤٧٢) .

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٠٠) ، ونقل بعضها ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ق١٢٤/ب) .

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٨٠٣٢) ، وأحمد في "المسند" (٢٧٦/٦ رقم ٢٦٣٦٠) ، وأبو داود في "سننه" (٢١٩٣) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٤٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٤٤ و٤٥٧٠) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٦٥٥) ، والدارقطني في "السنن" (٣٦/٤) ، والحاكم في "المستدرك" (١٩٨/٢) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٥٧/٧) . ومن طريق أحمد رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧١/١-١٧٢) تعليقًا، والمِزّيّ في "تهذيب الكمال" (٦٢/٢٦) . ووقع عند ابن أبي شيبة: «عبد الله بن أبي صالح» ، وعند ابن ماجه: «عُبَيد ابن أبي صالح» بدل: «محمد بن عبيد» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَامِرُ بْنُ مُصعَب الزُّهْري، عَنْ عائِشَة (١) .

قلتُ لأَبِي: الخطأُ مِمَّن هُوَ (٢) ؟

قَالَ: مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازي (٣) .

١٣٠٢ - وسمعتُ أَبِي وسُئِل عَنْ حديثٍ رَوَاهُ كَثِير بْنُ هشام (٤) ،

---

(١) أخرجه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (١٨٦١) من طريق إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ، عَنْ شريك، عن إبراهيم بن المهاجر، عن عامر بن مصعب به.

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ إبراهيم إلا شريك تفرَّد به إسحاق» .

(٢) قوله: «هو» ليس في (ك) .

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٣٨/٥/ب) : «يرويه إبراهيم بن مهاجر، واختُلِف عنه، فرواه حاتم بن إسماعيل، عن عيسى بن ماهان، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ = مُهَاجِرٍ، عَنْ عامر بن سعد الزهري، عن عائشة. وخالفه شريك فقال: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ مصعب ابن عامر الزهري، عن عائشة، والأول أصح» .

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٨٥/٦ رقم ٢٥٥١٧) ، وابن سعد في "الطبقات" (٦٨/٨) ، وعبد ابن حميد في "مسنده" (١٤٨٣/المنتخب) .

ورواه عبد الرزاق في "تفسيره" (١١٥/٢) ، ومن طريقه أحمد في "مسنده" (١٦٣/٦ رقم ٢٥٢٩٩) ، والترمذي في "جامعه"

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم١٠٩/٤

(٣٣١٨) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٠٥٣) . ورواه النسائي في "المجتبى" (٣٤٤٠) من طريق محمد بن ثور، كلاهما (عبد الرزاق ومحمد) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عروة، عن عائشة به.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب» . وقال النسائي: «**هذا خطأ**، والأول [أي حديث الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عائشة] أولى بالصَّواب» . ونقل المزي في "تحفة الأشراف" (٨٧/١٢ رقم١٦٦٣٢) عن النسائي قوله: «**هذا خطأ**، لا نعلم أحدًا من الرواة تابع معمرًا على هذه الرواية، وقد رَوَاهُ مُوسَى بْنُ أَعْيَن، عَنْ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سلمة، عن عائشة. ومحمد بن ثور ثقة» .." [١]

"١٣٠٣ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا (١) أحمدُ بنُ سِنَان، عَن يزيد بْنِ هَارُونَ، عَنِ المَسعودي (٢) ، عَنْ قَتَادة، عَنْ زُرارَة بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمران بْنِ حُصَين، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَالَمْ تَكَلَّمْ بِهِ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ؟

فَقَالَ لَهُ (٣) : **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: زُرَارَة (٤) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) (٥) .

١٣٠٤ – وَسَأَلْتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَعقِل بن عُبَيدالله (٧) ،

---

(١) في (أ) و (ش) : «رواه» بدل: «حدثنا» ، والتقدير: حدَّثناه، أو حدَّثنا به، بحذف الضمير العائد من جملة النعت إلى المنعوت. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣) .

(٢) هو: عبد الرحمن بن عبد الله. وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣٧/٣) من طريق خالد بن عبد الرحمن الخراساني عنه به. قال ابن عدي: «وهذا قال فيه خالد بن عبد الرحمن هكذا، والتخليط عندي من المسعودي» .

(٣) أي: فقال أبو حاتم لابنه عبد الرحمن. وهذه فيما يظهر عبارة الراوي عن ابن أبي حاتم، والجادَّة المطَّردة في كتابنا أن تُفتتَحَ الإجابةُ بقوله: «قال أبي» .

(٤) في (ت) و (ك) : «إنما رواه» .

(٥) هذا ما رجَّحه الدارقطني أيضًا في "العلل" (١٥٨٩) بعد أن أطال في ذكر الاختلاف. ومن هذا الوجه الرَّاجح أخرجه: البخاري (٢٥٢٨و٥٢٦٩ و٦٦٦٤) ، ومسلم (١٢٧) من طرق عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أبي هريرة، به.

(٦) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (١٤٢/٥/ب) بتصرف، وعنه ابن حجر في "التلخيص" (٤٥٢/٣) ، لكن وقع فيه تصحيفٌ وسقط، ولعله من النساخ أو الطباعين.

(٧) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤٥٣/٦–٤٥٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٥٥/٧) .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٧ و٦٤١٠) ، والخلال – كما في "اللآلئ المصنوعة" (١٧١/٢) –، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٥٥/٧) من طريق عبد الكريم الجزري، عَنْ أَبِي الزُّبَيْر، عَنْ جَابِرٍ، به.." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٢٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٢٤

"لا أصبِرُ (١) لِخُلُقِ ثابتٍ، وَإِنِّي أخافُ أَنْ أدخلَ النارَ! فَقَالَ رسولُ الله (ص) : أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ الحَدِيقَةَ الَّتِي أَخَذْتِ مِنْهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فأرسلَ إِلَى ثَابِتٍ فَقَالَ لَهُ: خُذِ الحَدِيقَةَ الَّتِي أَعْطَيْتَهَا وَاخْلَعْهَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ (٢) ، عَنْ عِكْرِمَة: أَنَّ امرأةَ ثَابِتٍ جَاءَتْ إِلَى النبيِّ (ص) ... كَذَا رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، وَأَخْطَأَ فِيهِ أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازي.

١٣٠٧ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٤) الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْن جُرَيج، عن الحَكَم ابن أَبان، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عباس: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: اعْتَزِلْهَا حتَّى تُكَفِّرَ وتَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللهُ، يَعْنِي: فِي الْمُظاهِرِ (٥) ؟

قَالَ أَبِي: كَذَا رَوَاهُ الوليدُ، وَهُوَ خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عِكْرِمَة: أَنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلً (٦) .

١٣٠٨ - وسألتُ (٧) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُسَيَّب (٨) ، عَنْ مُعتَمِر بْنِ سُلَيمان، عَنْ أَبِيهِ (٩) ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ (١٠) ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ:

---

(١) في (ت) و (ك) : «لا صبر» .

(٢) هو: صالح بن أبي مريم.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٤) .

(٤) قوله: «رواه» سقط من (ك) .

(٥) في (ت) و (ك) : «المظاهرة» . وانظر معنى «المظاهر» ، و «الظهار» ، و «المظاهرة» في التعليق على المسألة رقم (١٢٩٤) و (١٢٩٥) .

(٦) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٩٥) .

(٨) هو: ابن واضح.

(٩) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي.

(١٠) هو: رُفَيع بن مهران.." [(١)]

"عَنِ ابْنِ فُضَيل (١) ، عَنْ لَيْث (٢) ، عَنْ مُجاهِد (٣) ، عَنِ الأَسْوَد (٤) ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْس؛ قَالَتْ (٥) : أتيتُ النبيَّ (ص) ، فَلَمْ يجعلْ لِي سُكْنَى وَلا نَفَقَةً.

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا رَوَاهُ مَنْصُورٌ (٦) ، عَنْ مُجاهِد؛ قَالَ: حدَّثني تميمٌ أَبُو سَلَمة مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) هو: محمد.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٢٧

(٢) هو: ابن أبي سليم.

(٣) في (ك) : «ليث بن مجاهد» . ومجاهد هو: ابن جَبْر.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) في (ك) : «قال» .

(٦) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٦/٤١١ رقم٢٧٣٢١) ، والنسائي في "المجتبى" (٣٤١٩) .." [1]

"منهُنَّ؛ وَقَالَ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ مُحَرَّرٌ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فَلاَ يُعْتِقْ مِنْ حِمْيَرَ أَحَدًا.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، لَيْسَ فِيهِ: ابْنُ مَسْعُودٍ؛ إِنَّمَا هُوَ: مُرسَلٌ.

١٣٢٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُلَيمان بن عبد الحميد (١) ؛

قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي (٢) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْس السَّكُوني، عَنْ واثِلَة بْنِ الأَسْقَع؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : اليَمِينُ الغَمُوسُ (٣) تَذَرُ الدِّيَارَ بَلاَقِعَ (٤) ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) روايته أخرجها الخطيب في "تلخيص المتشابه في الرسم" (٢/٧٠٢-٧٠٣) .

ورواه خيثمة الأطرابلسي في "الفوائد" (ص٧٠) ، وابن حبان في "الثقات" (٨/٤٠٠) من طريق عبد السلام بن عبد الحميد، والدولابي في "الكنى" (٢/١٦٥) ، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٥٤٣) من طريق سليم بن عبد الحميد، كلاهما (عبد السلام وسليم) عن أبيهما عبد الحميد به. ومن طريق خيثمة رواه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/٥٨٢) . وانظر "السلسلة الصحيحة" (٩٧٨) .

(٢) هو: عبد الحميد بن عبد العزيز أبو خازم الحِمصي.

(٣) هي: اليمين الكاذبةُ الفاجِرةُ؛ كالتي يَقْتَطِعُ بها الحالفُ مالَ غيره. سُمِّيَتْ غَمُوسًا؛ لأنها تَغمِسُ صاحبَها في الإثم، ثم في النار. "النهاية" (٣/٣٨٦) .

(٤) البَلاَقِعُ: جمع بَلْقَع وبَلْقَعَة؛ وهي: الأرضُ القَفْرُ التي لاشيءَ بها، يريد: أن الحالفَ بها يَفْتَقِرُ ويذهبُ ما في بيته من الرِّزق. "النهاية" (١/١٥٣) .." [2]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْحُدُودِ

١٣٣٧ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو كامِل (١) ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيع، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاء، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عبَّاس، عن النبيِّ (ص) ؛ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ؟

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٤٣

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٥٥

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: خَالِدٌ الحَذَّاء (٢) ، عن عِكْرِمَة: أنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلٌ (٣) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الخطأُ مِنْ أَبِي كَامِلٍ؟

فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ، يَزِيدُ بْنُ زُرَيع ثَبْتٌ.

وَقَالَ (٤) أَبِي: أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو كامِل.

١٣٣٨- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه يزيد ابن عَطَاء اليَشْكُري،

---

(١) هو: فضيل بن حسين. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٤٢١) ، والطبراني في "الكبير" (١١/٢٦٩ رقم ١١٩٤٥) ، وفي "الأوسط" (٤٥٥٦) . ومن طريق أبي داود أخرجه الخطيب في "الكفاية" (١/١٤١) . قال الطبراني في "الأوسط": «لَمْ يَرْوِ هَذَا الحديثَ عَنِ خالد الحذاء إلا يزيدُ بن زريع، تفرَّد به أبو كامل» .

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٦٨٢٤) من طريق عكرمة، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٣) من طريق سعيد بن جبير، كلاهما عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، به.

(٢) روايته من هذا الوجه أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧١٧٠) من طريق عبد الوهَّاب الثَّقَفِيِّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، به مرسلاً.

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) في (ك) : «قال» بلا واو.." [1]

"عَطَاء، وَقَدْ رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ وَغَيْرُهُ (١) ، فإنهم يقولون: عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْع: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ولسُهَيل بْنِ بَيْضَاءَ ... ، مُرسَلً (٢) ، وَهُوَ أشبهُ بالصَّواب.

١٣٣٩ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عمَّار (٣) ، عَنْ سَعدان (٤) بْنِ يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِر، عَنْ جَابِرٍ، عن النبيّ (ص) ؛ قَالَ: إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ إِذَا سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ (٥) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَة، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيّ (ص) .

قلتُ (٦) : فالخطأُ ممَّن هو؟

---

(١) الحديث أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٢٣٦٤) ، والبزار في "مسنده" (٢٩٤١) من طريق الثَّوْرِيّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنْ زيد بن أُثيع قال: قال النبي (ص) ، به.

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٣) في (ك) : «عمارة» . وروايته أخرجها الدارقطني في "السنن" (٣/١٨١) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٦٤

ورواه الدارقطني أيضًا من طريق يزيد بن سنان وعائذ بن حبيب، عن هشام به.

ورواه أبو داود في "سننه" (٤٤١٠) ، والنسائي في "المجتبى" (٤٩٧٨) ، وفي "الكبرى" (٧٤٧١) = = من طريق مصعب بن ثابت، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَن جابر به.

قال النسائي: «وهذا حديثٌ منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث» . وقال في"الكبرى": «مصعب بن ثابت ليس بالقوي، ويحيى القطان لم يتركه، وهذا الحديث ليس بصحيح، ولا أعلم في هذا الباب حديثًا صحيحًا عن النبي (ص) . »

(٤) هو: سعيد بن يحيى اللخمي. وسعدان لقبُه.

(٥) من قوله: «ثم إذا سرق فاقطعوه ... » الأولى إلى هنا، سقط من (ت) و (ك) ؛ ولعلَّه لانتقال النظر.

(٦) في (ك) : «قلت لأبي» .." [١]

"قَالا: لَيْسَ **هَذَا خطَأً**؛ إِنَّمَا تَرَكَ مِنَ الإسنادِ رجُلاً (١) .

قلتُ: مَن التَّاركُ: هشامٌ، أَوْ سَعدان؟

قَالا: يَحْتملُ أَنْ يكونَ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ مِنْ هِشَامٍ، أَوْ مِنْ (٢) سَعدان.

١٣٤٠ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رواه عبد الرحمن بْن إِسْحَاقَ (٤) ، عَن الزُّهْري، عَنْ

---

(١) هذه العبارة تحتمل أن يكون مرادهما: أن عدم ذكر الرجل المبهم في الإسناد لم يكن وهمًا وخطأً، وإنما كان متعمدًا، فيكون من باب تدليس التسوية، وتحتمل أن هذا لا يُعَدّ من الأخطاء المهمّة، والاحتمال الأول أقوى، والله أعلم.

(٢) قوله: «من» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٣) في (ف) : «وقال أبو زرعة: سألتُ» ، وفي (ت) و (ك) : «قال أبو زرعة: سألتُ» .

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/٣٢ رقم ١٦٣٧٨) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٣٠٣ و٢٣٠٤) ، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٤٦٠) ، والطبراني في"الكبير" (٢٢/١٩٠-١٩١ رقم ٤٩٨ و٤٩٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٤/٣٠٢) ، والدارقطني في "السنن" (٣/٩٦) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/٣٤٩) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/٢٦) . قال ابن عدي: «وهذا من حديث الزهري لا أعلمُ يرويه غير عبد الرحمن بن إسحاق عنه» .." [٢]

"عَلَى رَجُلٍ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الَّذِي أغضَبَكَ فأَضْرِبَ عنقَهُ؟ قَالَ: مَا كَانَ هَذَا لأحدٍ بَعْدَ رسول الله (ص) .

وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ (١) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الأعمَش، عَنْ عَمْرِو بن مُرَّة، عن سالم ابن أَبِي الجَعْد، عَنْ أَبِي بَرْزَة.

وَرَوَاهُ شُعْبة، وزيدُ بنُ أَبِي أُنَيْسة (٢) ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة (٣) ، عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٦٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٦٧

(١) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨) ، والنسائي في "سننه" (٤٠٧٢) ، والمروزي في "مسند أبي بكر" (٦٨) .

وسقط: «عمرو بن مرة» من المطبوع من "الديات".

قال الدارقطني في "العلل" (٣٩) : «وقال أبو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيّ: عَنِ الأَعْمَش، عَنْ رجل، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيّ، عَنْ أَبِي برزة. وقال عليُّ بن صالح المكي: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيّ، عَنْ أبي هريرة، ووَهِمَ فيه؛ قال ذلك خالد بن نزار، عن سعيد بن سالم عنه» .

(٢) كذا ذكر المصنف هنا رواية شعبة مقرونة برواية زيد بن أبي أنيسة، وكذا ذكرهما الدارقطني في "العلل" (٢٣٧/١) ووقع عنده في المطبوع: «أبو نضرة» ، وأشار محققه إلى أنَّه في "النسخة الهندية" من مخطوط العلل: «أبو نصر» ، وأبو نصر: هو حميد بن هلال، وقد تقدَّم تخريج رواية شعبة في المسألة رقم (١٣٤٣) وفيها: «عن حميد بن هلال» .

وأمَّا رواية زيد بْن أَبِي أنيسة فأخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٨٠) ، ووقع عنده في المطبوع: «أبو نصر» وهي كذلك في الأصل الخطي من "مسند أبي يعلى" ولكن وضع عليها الناسخ كلمة «لا» ، ثم صوبها في الهامش إلى: «أبو بصير» وهو خطأ لا شك فيه. وقد أخرج النسائي في "سننه" (٤٠٧٥) وابن أبي عاصم في "الديات" (ص ١١٨) الحديث من طريق زيد بن أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي برزة، به. قال النسائي: «**هذا خطأ**، والصَّواب أبو نصر، = = واسمه حميد بن هلال خالفه شعبة» . ثم أورد رواية شعبة وفيها: «أبو نصر» .

(٣) من قوله: «عن سالم ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.." [1]

"أيُّوب (١) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي (٢) عَطِيَّة الهَمْداني: أنَّ عُمَرَ بْنَ الخطَّاب قَالَ فِي أمِّ الْوَلَدِ: إِنْ كفَرَتْ أَوْ زَنَتْ أَوْ فَجَرَتْ، فَهِيَ رقيقٌ.

قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ وَإِنَّمَا هُوَ: مَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَامِرٍ (٣) ، وَهُوَ: أَبُو عَطِيَّة الهَمْداني، ثُمَّ الوَادِعي (٤) .

١٣٥٠ - وسُئِلَ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه حمَّاد ابن سَلَمة، عَن حُمَيد (٥) ، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ غُلامًا سَرَقَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، فأُتِيَ بِهِ عُمَرُ، فشبَرَ الغلامَ (٦) ، وأَخَذَ مَقايِسَهُ، فنَقَصَ أُنْمُلَةً (٧) ؛ فَلَمْ يَقْطَعْهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حدَّثنا الأَنْصَارِيُّ (٨) ، عَنْ حمَّاد (٩) ، عن

---

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) قوله: «أبي» سقط من (ت) و (ك) .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٥٩٩) ، وابن حزم في "المحلى" (٢١٩/٩) من طريق ابن سيرين، عنه، عن عمر به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٧٩

(٤) ترجمته في "التاريخ الكبير" (٧/٣٠٥) ، و"الجرح والتعديل" (٨/٢١٣) .

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٦) أي: قاسه بشِبْرِه، والشِّبْرُ: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخِنْصَر بالتفريج المعتاد. انظر "لسان العرب" (٤/٣٩١) ، و"المصباح المنير" (١/٣٠٢-٣٠٣) .

(٧) في كلمة «أنملة» تِسْع لغات، ومثلها كلمة «إصبع» مع لغة عاشرة هي «أُصْبُوع» ، وقد جمع العِزُّ القَسْطَلاَّنِيُّ ذلك كلَّه في قوله [من البسيط] :

وَهَمْزَ أُنْمُلَةٍ ثَلِّثْ وَثَالِثَهُ

أَلتِّسْعُ في أُصْبُعٍ وَاخْتِمْ بِأُصْبُوع

انظر: "تاج العروس" (ن م ل) (٥/٧٥٨) .

(٨) هو: محمد بن عبد الله بن المثنَّى.

(٩) في (ت) : «حَمَّاد بن» ، وكذا في (ك) ، لكن بعد قوله: «بن» بياض بمقدار كلمة، ونظن أن الصَّواب: «عن حميد» ؛ لأن الأنصاري يروي عن حميد، ولا يروي عن حماد كما في "تهذيب الكمال" (٢٥/٥٤٠) . وقد أخرج ابن أبي شيبة هذا الأثر في "المصنف" (٢٨١٤٦) من طريق مروان بن معاوية، عَن حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنّ أبا بكر أتي بغلام ... فذكره.." (١)

"حَفْص (١) بْنُ مَيْسَرة، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ ابْنِ جابر، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : لا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إلا فِي حَدٍّ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، والصَّحيحُ عَلَى مَا رَوَاهُ ابْنُ وَهْب، عَنْ عَمرو بْنُ الْحَارِثِ (٢) .

١٣٠٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه بَقِيَّة ابن الْوَلِيدِ (٣) ؛

قَالَ: حدَّثنا [مَسْلَمة] (٤) بْنُ نَافِعٍ، عَنْ أَخِيهِ دُوَيْد (٥) بْنِ نافع، عن عبد الله ابن شِهَابٍ أَخِي الزُّهْري؛ قَالَ: حدَّثنا أَنَسٌ؛ قَالَ: جاءتِ امرأةٌ إِلَى

---

(١) في (أ) و (ش) و (ف) : «جعفر» ، والمثبت من (ت) و (ك) ، وتقدَّم على الصواب في جميع النسخ في المسألة رقم (١٣٠٦) .

(٢) يعني: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأشَج، عَنْ سُلَيْمَانَ بن يسار، عن عبد الرحمن بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي بردة؛ كما في المسألة رقم (١٣٠٦) .

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٨٤٩) من طريق أسد بن موسى، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٨/٦٤) من طريق هشام اليزني، كلاهما عن بقية، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٨٢

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الحديثَ عَنِ عبد الله بن مسلم إلا دويد بن نافع، ولا عن دويد إلا أخوه مسلمة ابن نافع، تفرد به بقية بن الوليد» .

ورواه أبو داود في "المراسيل" (٢٤٨) عن كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ بَقِيَّةَ، عن صفوان بن عمرو، حدثني الفضيل ابن فضالة الهوزني قال: جاءت امرأة ... فذكره.

(٤) في جميع النسخ: «مسلم» ، والتصويب من مصادر التخريج السابقة، وسيأتي على الصَّواب في المسألة (٢٤٢٥) بمتن آخر، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٢٥١/٣) .

(٥) دُوَيد بالدَّال المهملة، ويقال بالذَّال المعجمة: ذُوَيد. وقد وقع في رواية ابن عساكر السابقة: «ذُوَيد» بالذَّال المعجمة. قال ابن عساكر: «كذا في الأصل: ذُوَيد بالذَّال المعجمة، وهي نسخة عتيقة» .." [1]

"رَوَاهُ ليثٌ (١) ، وشُعَيبُ بْنُ أَبِي حمزة (٢) ، وعُبَيدالله (٣) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّة: أنَّ أَبَا بَكْرٍ أُتِيَ بِبِكْرَيْنِ ... ؟

قَالَ أَبِي: حديثُ صَفِيَّةَ أصَحُّ (٤) .

١٣٦٦- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُسْلِمُ ابن خَالِدٍ (٥) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّة، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَاجْلِدُوهَا ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مَا رَوَاهُ بِشْر بن مُفَضَّل (٦) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُميَّة، عَنْ المَقبُري (٧) ، عن أَبِي هريرة (٨) .

---

(١) هو: ابن سعد، وروايته عند ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٨٧) .

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٣/٨) .

(٣) هو: ابن عمر العُمَري. وروايته أخرجها الدارقطني = = في "العلل" (٢٧٢/١) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٣/٨) .

ورواه مالك في "الموطأ" (٨٢٦/٢) ، وعبد الرزاق في "المصنف" (١٣٣١١) من طريق عبد الله بن عمر العمري، كلاهما (مالك وعبد الله) عن نافع، عن صفية، به. ومن طريق مالك رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٢٣/٨) .

(٤) وكذا رجَّح الدارقطني في "العلل" (٦٣) .

(٥) روايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠٠/٦) .

(٦) في (أ) و (ش) : «المفضل» . وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧٢٥٣) . وذكر البخاري في "صحيحه" عقب الحديث (٦٨٣٩) رواية إسماعيل على هذا الوجه.

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢١٥٢ و٢٢٣٤ و٦٨٣٩) ، ومسلم في "صحيحه" (١٧٠٣) من طريق اللَّيْثِ بْن سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أبيه، عن أبي هريرة به.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/١٩٥

(٧) في (ت) و (ك) : «المقري» . وهو: سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ.

(٨) ذكر علي بن المديني هذا الحديث في "العلل" (١٢٥) فقال: «رواه ابن إسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة. فنظرت فإذا سعيدٌ لم يسمعه من أبي هريرة. ورواه ابن إسحاق وليث بْن سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ أبي هريرة. ورواه أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَن سَعِيدٍ، عن أبي هريرة. والحديث عندي: حديث سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة. وحديث عبد الرحمن بن إسحاق، عن سعيد قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ... وهمٌ، وأخاف ألا يكون حفظه» .." [١]

"رَاشِدٍ القُرَشي؛ قَالَ: أُتِيَ الحَجَّاج (١) برجُلٍ قَدِ اغتَصَبَ أخته نَفْسَهَا، فَقَالَ: احبِسُوهُ، وسَلُوا (٢) مَن هَاهُنَا مِنْ أصحاب النبيِّ (ص) ؟

فسألوا عبد الله بْنَ أَبِي مُطَرِّف؛ فَقَالَ: سمعتُ رسول الله (ص) يَقُولُ: مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتَيْنِ، فَخُطُّوا وَسَطَهُ بِالسَّيْفِ، وَكَتَبُوا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فكتبَ إِلَيْهِمْ بِمِثْلِ (٣) قَوْلِ عبد الله بن أبي مُطَرِّف؟

فقال (٤) أَبِي: كَذَا رَوَاهُ هِشَامٌ، ورُوِيَ عن عبد الله بْنِ مُطَرِّف بْنِ الشِّخِّير هَذَا الكلامُ، قولَهُ؛ فَلا أَدْرِي هَذَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ! وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ رَوَى هَذَا الحديثَ قَتَادةُ، وداودُ بنُ أَبِي هند، عن (٥) عبد الله بْنِ مُطَرِّف بْنِ الشِّخِّير: أنَّ الحَجَّاجَ أُتِيَ برجُلٍ ... ، الحديثَ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ (٦) .

---

(١) هو: ابن يوسف الثَّقَفي.

(٢) في (ف) : «واسألوا» .

(٣) في (ك) : «مثل» .

(٤) في (أ) و (ش) و (ف) : «قال» .

(٥) من قوله: «أبو زرعة: هذا خطأ ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) .

(٦) ذكر ابن أبي حاتم عبدَالله بن أبي مطرف هذا في موضعين من "الجرح والتعديل" (١٥٢/٥-١٥٣ و١٨٢) ، وذكر هذا الحديثَ في الموضعين، ونقل في الموضع الأول عن أبيه قوله: «هذا غلطٌ! غلط فيه رفدة بن قضاعة؛ إنما هو عبد الله بن مطرف بن عبد الله ابن الشِّخِّير، لجدِّه صُحبة» ، ونقل عنه في الموضع الثاني قوله: «يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن مطرف ابن عبد الله بن الشخير، وأبوه من التابعين، فلا أدري هذا هو ابن مطرف، أو رجل آخر؟» . وترجم البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٧٩/٤) لصالح بن راشد الراوي عن عبد الله بن أبي مطرف، وقال: «لم يصحَّ حديثه» ، وترجم في (٣٤/٥) لعبد الله بن أبي مطرف، وقال: «ولم يصح إسناده» . وبوَّب في "صحيحه" بقوله: «بابُ رَجم المُحصَن» ، ثم أخرج برقم (٦٨١٢) حديث علي ح حين رجم المرأة يوم الجمعة، وقال: «قد رجمتها بسنة رسول الله (ص) » .

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١١٨/١٢) : «لم يُفرِّق بين ما إذا كان الزنى بمَحْرَم أو بغير مَحْرَم. وأشار البخاري

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٢٠٣/٤

الى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زنى بذات مَحْرَم، وهو: ما رواه صالح بن راشد ... » ، ثم ذكر الحديث، ثم قال: «ذكره ابن أبي حاتم في "العلل"، ونقل عن أبيه أنه رُوي عن مطرِّف بن عبد الله ابن الشِّخِّير من قوله. قال: ولا أدري: أهو هذا أو لا؟ يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله: = = «عبد الله بن [أبي] مطرف» ، وفي قوله: «سمعت» ، وإنما هو: مطرف بن عبد الله، ولا صُحبة له. وقال ابن عبد البر: يقولون: إن الراوي غلط فيه. وأثرُ مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم: أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيّ؛ قَالَ أُتِيَ الحجَّاج بِرَجُلٍ قَدِ وقع على ابنته وعنده مطرِّف بن عبد الله ابن الشخير وأبو بردة، فقال أحدهما: اضرب عنقه، فضربت عنقَه. قلت – أي: ابن حجر –: والراوي عن صالح بن راشد ضعيفٌ؛ وهو: رِفْدة – بكسر الراء، وسكون الفاء– ويوضِّح ضعفَه: قوله: «فكتبوا إلى ابن عباس» ، وابن عباس مات قبل أن يليَ الحجَّاج الإمارة بأكثر من خمس سنين» . اهـ.

وترجم ابن حجر في "الإصابة" (٢١٩/٦) لعبد الله بن أبي مطرف، وذكر هذا الحديثَ، ونقل عن ابن منده أنه قال عنه: «غريب» ، وقال ابن حجر: «وقال العسكري – تَبَعًا لأبي حاتم –: إن رِفْدة بن قضاعة راويه وَهِمَ فيه، وإنما هو: عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشِّخِّير» .." (١)

"الْحَسَنِ (١) ، عَنْ (٢) قَبِيصَة بْنِ حُرَيث، عَنْ سَلَمة بْنِ الْمُحَبِّق، عَنِ النبيِّ (ص) : خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ... ، الْحَدِيثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٣) ؛ إِنَّمَا أَرَادَ: الْحَسَنُ (٤) ،

عَنْ حِطَّان (٥) ، عَنْ عُبادَة بْنِ الصَّامت، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) هو: ابن أبي الحسن البصري.

(٢) في (ش) : «بن» بدل: «عن» .

(٣) نقل المزي في "تهذيب الكمال" (٢٢١/٢٣) عن الأثرم أنه سأل الإمام أحمد عن حديث الفضل بن دَلْهَم هذا؟ فقال: «هذا حديث منكر» . قال الأثرم: يعني: خطأ.

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١١٦/٧-١١٧) : «الفضل بن دَلْهَم البصري، سمع الحسن، عن قبيصة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّق، عَنِ النبي (ص) قال: " للبِكْر جَلْدُ مِئَةٍ وتغريبُ عامٍ"، روى عنه وكيع، وقال قتادة وسلام: عن الْحَسَنُ، عَنْ حِطَّانَ، عَنْ عُبَادَةَ، عن النبي (ص) وهذا أصحُّ» .

وقال الدارقطي في "الأفراد": «تفرَّد به الْفَضْلُ بْنُ دَلْهم، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَبيصة بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سلمة. والمحفوظ: عن الحسن، عن حطَّان الرقاشي، عن عبادة بن الصامت» .

(٤) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٣٣٦٠) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٧٧٧) ، وأحمد في "مسنده" (٣١٣/٥ رقم٢٢٦٦٦) ، ومسلم في "صحيحه" (١٦٩٠) ، والبزار في "مسنده" (٢٦٨٦) ، وابن حبان في "صحيحه"

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٠٦/٤

(٤٤٢٥) .

قال البزار: «وهذا الحديث أسنده قتادة، عن الْحَسَنُ، عَنْ حطَّان، عَنْ عُبَادَةَ. ورواه عن قتادة غيرُ واحد، وقد رواه غير واحد عن الحسن، عن عبادة مرسلاً. وقال الْفَضْلُ بْنُ دَلْهم، عَنِ الْحَسَنِ، عن قبيصة، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبَّقِ، عَنِ النبي (ص) . والفضل بن دَلْهم لم يكن بالحافظ، والحديث حديث قتادة على أنه قد رُوي عن النبي (ص) من وجوهٍ صحاح، روى ذلك جماعةٌ من أصحاب النبي (ص) بخلاف هذا اللفظ» .

(٥) هو: ابن عبد الله الرَّقاشي.." [(١)]

"١٣٧٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو خالدٍ الأحمَرُ (١) ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّان، عَنْ رَافِعِ بن خَدِيج، عن النبيِّ (ص) : قَالَ: لا قَطْعَ فِي (٢) ثَمَرٍ (٣) ولاَ كَثَرٍ (٤) ؟

قَالَ أَبِي: منهُم مَنْ يَقُولُ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابن حَبَّان، عَنْ أَبِي مَيمونة (٥) ، عَنْ رافع.

---

(١) هو: سليمان بن حيان. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٥٧٤) . ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٢٦٢/٤ رقم ٤٣٥٠) .

ورواه أحمد في "مسنده" (٤٦٣/٣ رقم ١٥٨٠٤) ، والدارمي في "مسنده" (٢٣٥٠ و٢٣٥٣ و٢٣٥٤) ، وأبو داود في "سننه" (٤٣٨٨ و٤٣٨٩) ، والنسائي في "سننه" (٤٩٦١-٤٩٦٥) ، والطبراني في "الكبير" (٢٦١/٤ رقم ٤٣٣٩-٤٣٥١) ، من طرق عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، به.

(٢) قوله: «في» سقط من (أ) .

(٣) في (ت) و (ف) و (ك) : «تمر» .

(٤) قال ابن الأثير: الكَثَرُ - بفتحتَين -: جُمَّار النَّخْل، وهو شَحْمُهُ الذي وَسَطَ النَّخْلة. "النهاية" (١٥٢/٤) .

(٥) كذا في جميع النسخ، وكذا في نسختين خطيتين من "مسند الدارمي" كما ذكر محققه (٢٣٥٥) . والحديث أخرجه الدارمي في "مسنده" (٢٣٥٥) ، والنسائي (٤٩٦٨) من طريق سعيد بن منصور، عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حبَّان، عن أبي ميمون، عن رافع بن خديج، به. قال النسائي: «**هذا خطأٌ**، أبو ميمون لا أعرفه» .

وقد ترجم المزي في "تهذيب الكمال" (٣٣٧/٣٤) لأبي ميمون وعدَّه من الأوهام.

وقال الجصاص في "أحكام القرآن" (٧٥/٤) : «روى مالك وسفيان الثوري وحماد بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بن حبان: أن مروان أراد قطع يد عبد وقد سرق وديًا، فقال رافع بن خديج: سمعت رسول الله (ص) يقول: "لا قطع في ثمرة، ولا كثر". وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن حبان، عن عمه واسع بن حبان: بهذه

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٠٨

القصة، فأدخل ابن عيينة بين محمد بن حبان وبين رافع واسع بن حبان. وَرَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بن حبان، عن عمة له: بهذه القصة، وأدخل الليث بينهما عمة له مجهولة. ورواه الدَّرَاوَرْدِيّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عن محمد بن يحيى ابن حِبَّانَ، عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) : مثله، فجعل الدراوردي بين محمد بن يحيى ورافع أبا ميمونة، فإن كان واسع بن حبان كنيته أبو ميمونة فقد وافق ابن عيينة، وإن كان غيره فهو مجهول لا يدري من هو، إلا أن الفقهاء قد تلقت هذا الحديث بالقبول وعملوا به..» . اهـ.." [1]

"قَالَ أَبِي: هُوَ مُرسَلٌ (١) ، وَأَرَى أنَّه والدُ (٢) عبد الواحد بْنِ أيمَن، وليستْ لَهُ صُحْبةٌ.

قلتُ لأَبِي: وَقَدْ رَوَى هَذَا الحديثَ يَحْيَى الحِمَّانِيُّ (٣) ، عَنْ شَرِيك (٤) ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ أيمَنَ بنِ أُمِّ أيمَن، عَنْ أُمِّ أَيْمَن (٥) ؛ قالتْ: قال رسولُ الله (ص) : لا يُقْطَعُ السَّارِقُ إلاَّ (٦) فِي حَجَفَةٍ (٧) ؛ قُوِّمَتِ الحَجَفَةُ يومئذٍ عَلَى عهد رسول الله (ص) دِينَارٌ (٨) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** مِنْ وجهَين:

أحدُهما: أنَّ أصحابَ شَرِيك لَمْ يَقُولُوا: عَنْ أُمِّ أَيْمَن؛ إنَّما

---

(١) ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٥-٢٦) الاختلاف على أيمن في وقف الحديث ورفعه، ورجَّح الطريق الموقوف، وقال: «أصحُّ بإرساله» .

(٢) قوله: «والد» سقط من (ك) .

(٣) هو: يحيى بن عبد الحميد. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١٦٣) .

(٤) هو: ابن عبد الله النَّخَعي.

(٥) من قوله: «عن عطاء ... » إلى هنا، في (ت) : «عن عطاء، عن أيمن بن أم أيمن» ، وفي (ك) : «عن عطاء، عن أم أيمن بن أم أيمن» .

(٦) قوله: «إلا» سقط من (ف) .

(٧) الحَجَفَةُ: التُّرس. انظر "النهاية" (١/٣٤٥) .

(٨) كذا في جميع النسخ، والجادة أن يقال: «بدينار» . ويوجَّه على أنه منصوب على نزع الخافض، ووُقف عليه منوَّنًا دون ألف العوض؛ على لغة ربيعة، وانظر في نزع الخافض: المسألة رقم (١٢) ، وفي لغة ربيعة: المسألة رقم (٣٤) ؛ ويشهد لهذا الوجه: روايتُهُ بألف تنوين النصب في الموضع المذكور من "شرح معاني الآثار"، ففيه: «دينارًا أو عشرةَ دراهم» .." [2]

"قَالَ: سألتُ فَضَالَة بْنَ عُبَيد فقلتُ: أرأيتَ تعليقَ اليدَين مِنَ العُنُق (١) ، أمِنَ (٢) السنَّة؟ فَقَالَ: أُتِيَ النبيُّ (ص) بِسَارِقٍ (٣) ، فأَمَر بِهِ، فقُطِعَتْ يدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فعُلِّقَتْ فِي عُنُقِهِ؟

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢١٠

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢١٥

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّما هو: عبد الله بْنِ مُحَيريز (٤) ؛ قَالَ: سألتُ فَضَالة.

١٣٧٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوب بْنُ سُوَيد، عَنِ الأَوْزاعي، عن محمد بن عبد الملك، عن مُطَرِّف بن عبد الله بْنِ الشِّخِّير، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمَّار بْنِ يَاسِرٍ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: لا يَحِلُّ دَمُ الْمُؤْمِنِ إلاَّ فِي ثَلاثٍ: الدَّمُ بِالدَّمِ، والثَّيِّبُ الزَّانِ (٥) ، والمُرْتَدُّ

---

(١) في (ت) و (ك) : «العنوا» .

(٢) في (ت) و (ك) : «من» بلا همزة.

(٣) قوله: «بسارق» سقط من (ك) .

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٩٩/١٨ رقم ٧٦٩) ، وفي "مسند الشاميين" (٢١٧٥) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١٤٨/٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٧/٨) من طريق عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ الْمُقَدَّمِيُّ، عَنِ حجَّاج، عن مكحول، عن عبد الله بْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَضالة ... فذكره.

قال المزي في "تهذيب الكمال" (٣٩٨/١٧) : «وفي حديث الطبراني: عبد الله بن محيريز، وهو وهمٌ» .

(٥) في (ف) : «الزاني» ، وما أثبتناه من بقية النسخ، وكلاهما عربي فصيح، ووقع نحوه في هذا الحديث في "صحيح مسلم" من حديث عبد الله بن مسعود، قال النووي: «هكذا هو في النسخ: «الزان» من غير ياء بعد النون وهي لغة صحيحة قُرئ بها في السبع؛ كما في قوله تعالى: [الرّعد: ٩] ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ ، وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا. "شرح النووي على صحيح مسلم" (١٦٤/١١) . وانظر في هذه اللغة التي تَحذفُ ياء الاسم المنقوص المحلَّى بـ «أَلْ» : "سر صناعة الإعراب" (٥١٩/٢) ، و"الخصائص" (٢٩٢/٢) ، و"شرح قطر الندى" (ص٣٢٦) ، و"همع الهوامع" (٤٢٨/٢) .

ولعل حذف الياء هنا: جاء تحقيقًا للسَّجعة، والموافقة بين «الزان» و «الإيمان» . والله أعلم.." [1]

"ابن إدريس، عن عُبَيدالله (١) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أنَّ النبيَّ (ص) ضَرَبَ وغَرَّبَ.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ قومٌ عَنِ ابْنِ إدريس، عن عُبَيدالله، عن نافع: أنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلَ (٢) .

قَالَ أَبِي: ابنُ إِدْرِيسَ وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ مرَّة حدَّث مُرسَلاً، ومرَّة حدَّث مُتَّصِلا، وحديثُ ابْنِ إِدْرِيسَ حجَّةٌ يُحتَجُّ بِهَا، وَهُوَ إمامٌ مِنْ أَئِمَّةِ المسلمين (٣) .

---

(١) هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٣) قال الترمذي في "جامعه" (١٤٣٨) : «حديثُ ابن عمر حديثٌ غريب، رواه غيرُ واحد عن عبد الله بن إدريس

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢١٧

فرفعوه، وروى بعضُهم عن عبد الله بن إدريس هذا الحديثَ، عن عبيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب» .

وقال في "العلل الكبير" (٤١٣) : «روى أصحابُ عبيد الله بن عمر، عن عبيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أن أبا بكر ... ولم يرفعوه. وهكذا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ نافع موقوفًا. ولا يَرفَع هذا الحديث عن عبيد غيرُ ابن إدريس. وقد رواه بعضُهم عن ابن إدريس، عن عبيد الله موقوفًا» . اهـ.

وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/١٠٧/ب) ، وذكر أنه يرويه عبد الله ابن إدريس عن عبيد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر مرفوعًا على ما رواه عنه أبو كُرَيب، ومسروق بن المَرْزُبان، ويحيى بن أكثَم، وجَحْدَر بن الحارث، وغيرُهم، ورواه يوسف بن محمد ابن سابق عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع: أن النبيَّ (ص) ... ، مرسلاً لم يذكر ابنَ عمر، وخالفهم محمد بن عبد الله بن نمير وأبو سعيد الأشج فرَوَياه عن ابن إدريس، عن عبيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أن أبا بكر ضَرَب وغرَّب، وأن عمر ضَرَب وغرَّب، ولم يذكُر النبيَّ (ص) ، ثم قال الدارقطني: «وهو الصَّواب» ؛ يعني الوقف. وانظر "نصب الراية" (٣/٣٣١) .

ونقل الخطيب في "تاريخه" (١٢/٨٣) عن شيخه البرقاني قوله: «قال لنا الدارقطني: لم يُسنِده أحدٌ من الثقات غيرُ أبي كريب، ووقفه أبو سعيد الأشج وغيره» .." [1]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الأَحْكَامِ وَالأَقْضِيَةِ (١)

١٣٩٢ - قال أَبُو مُحَمَّدٍ (٢) : سألتُ (٣) أَبَا زُرْعَةَ (٤) عْنَ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو يَعْلى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْت، عَنْ مَرْوان الفَزَاري (٥) ، عن إسحاق ابن مُحَمَّدِ بْنِ جَرير، عَنْ عَمْرَة، عَنْ عائِشَة؛ قَالَتْ: لَعَنَ رسولُ الله (ص) الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ؟

فَقَالَ (٦) أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو يَعْلى.

قَالَ (٧) : حدَّثنا دُحَيم (٨) ؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَرْوان بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْم، عَنْ عَمْرَة، عَنْ عائِشَة (٩) ، عن النبيّ (ص) ؛ وهذا الصَّحيحُ.

---

(١) العنوان بكامله سقط من (ك) .

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و (ك) فقط.

(٣) في (أ) و (ش) و (ف) : «وسألت» بالواو.

(٤) في (ف) : «وسألت أبي وأبا زرعة» .

(٥) هو: مروان بن معاوية.

(٦) في (ف) : «قال» .

(٧) يعني: أبا زرعة.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٢١

(٨) هو: عبد الرحمن بن إبراهيم، ودُحَيم لقبُه. وروايته أخرجها وكيع في "أخبار القضاة" (٤٦/١) ، والطبراني في "الدعاء" (٢١٠٠) . وأخرجه أحمد بن مَنيع في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢١٨٦) – قال: حدثنا مروان بن معاوية به. وعن ابن منيع رواه أبويعلى في "مسنده" (٤٦٠١) . ورواه البزار في "مسنده" (١٣٥٤/كشف الأستار) ، ووكيع في "أخبار القضاة" (٤٥/١-٤٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، عن إسحاق بن يحيى به.

قال البزار: «لا نعلمه عن عائشة إلا من هذا الوجه، تفرَّد به إسحاق وهو ليِّن الحديث، وقد حدَّث عنه ابن المبارك وغيره» .

(٩) من قوله: «قالت: لعن رسول الله ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.." [١]

"١٣٩٧ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُجالد (٢) بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعبي (٣) ، عَنِ الْحَارِثِ (٤) ، عَنْ عليٍّ، عن النبيِّ (ص) أَنَّهُ قَالَ: الْمَعْدِنُ جُبَارٌ ... ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الشَّعبي، عَنْ جابر، عن النبيِّ (ص) ، وهو الصَّحيحُ.

١٣٩٧/أ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (٥) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ (٦) ، عَنْ حارِثَة بْنِ مُضَرِّب ... ، فِي قصَّة ابْنِ النَّوَّاحَة؛ الزِّيادة الَّتِي يَزِيدُ (٧) أَبُو عَوَانة (٨) :

أَنَّهُ قَالَ: وَكَفَّلَهُمْ عَشَائِرَهُمْ: هو (٩) صحيحٌ؟

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٢٠) .

(٢) في (ت) و (ف) و (ك) : «مخالد» .

(٣) هو: عامر بن شَراحيل.

(٤) هو: ابن عبد الله الأعور.

(٥) في (ت) و (ك) : «وسألتهما» بدل: «وسألت أبي وأبا زرعة» .

(٦) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٧) أي: التي يزيدها؛ حُذِفَ الضميرُ العائدُ على الاسم الموصولِ، وهو جائزٌ في العربية، وقد علَّقنا عليه في المسألة رقم (١٠١٥) .

(٨) هو: الوضَّاح بن عبد الله اليَشكُري. وروايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٧٧/٦) و (٢٠٦/٨) ، والخطيب في "الموضح" (١٠٧/٢-١٠٨) من طريقه، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَن حارثة بن مُضَرِّب، عن ابن مسعود به.

قال ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢٩١/٣) : «هذا إسنادٌ صحيحٌ» .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٣٧

(٩) في (أ) و (ش) : «وهو» . والمراد: أهو – أي: الحديث – بهذه الزيادة، أو: أهو – أي: الكلام الزائد – صحيح؟." (١)

"عُبَيدالله بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: كَانَ لِلْعَبَّاسِ مِيزابٌ (١) عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيق، فمرَّ عُمَرُ ... ، فَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الناسُ لا يَقُولُونَ هَكَذَا (٢) .

١٣٩٩ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٤) عَمْرُو بنُ أَبِي قَيْس (٥) ، ويوسفُ بنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ (٦) الهَمْداني (٧) ،

عَنِ ابن

---

(١) المِيزابُ: – وهو المِئْزابُ –: قَنَاةٌ أو أُنبوبةٌ يُصرَفُ بها الماءُ من سَطح بناءٍ أو موضعٍ عالٍ. والجمعُ: مآزيبُ.

وقد اشتق ابن منظور «المئزاب» من: أَزَبَ الماءُ: إذا جَرى. واشتقه الفيومي من: وَزَبَ الماءُ: إذا سَالَ. ونصَّ الجوهري على أنه فارسي معرَّب. وذكر ابن منظور هذا القول أيضًا. وقد رجَّح د. ف. عبد الرحيم عربيتها وأنها مشتقة من «أزب» أو «وزب» . انظر"المعرب" للجواليقي (ص٥٩٩) .

(٢) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/٩٩ رقم١٢٦١) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٣) ذكر ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/١٠٤/ب) بعض هذا النص بتصرُّف.

(٤) في (ت) : «روى» .

(٥) روايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" (٣٨٥) ، والخطيب في"الموضح" (٢/١٤٠) .

(٦) في (أ) و (ش) : «يوسف بن أبي إسحاق» ، وفي (ك) : «يوسف إسحاق» فقط.

(٧) في (ت) : «الهمذاني» . وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٢٩١) ، وبقي بن مخلد في "مسنده"– كما في "بيان الوهم والإيهام" (٥/١٠٣) – والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/١٥٨) ، و"شرح المشكل" (١٥٩٨) ، والطبراني في "الأوسط" (٣٥٣٤) ، وابن عدي في "الكامل" (٧/١٦٥) .

قال الطبراني: «لَمْ يَرو هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ يوسف بن أبي إسحاق إلا عيسى بن يونس» .

وقال ابن عدي: «وهذا يُروى أيضًا عن هشام بن عروة والمنكدر بن محمد بن المنكدر جميعًا، عن محمد بن المنكدر» .

ونقل ابن حجر في "فتح الباري" (٥/٢١١) عن الدارقطني أنه قال: «غريبٌ، تفرَّد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، وَيُوسُفُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إسحاق، عن ابن المنكدر» .." (٢)

"الْمُنْكَدِرِ (١) ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ (ص) : أَنْتَ ومَالُكَ لأَبِيكَ؟

قِيلَ لأَبِي: وَقَدْ رَوَى (٢) مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابن عبد الكريم الأَزْدي (٣) ، عن عبد الله بْنِ دَاوُدَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ مُحَمَّدِ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٤٧

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٤٩

بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عن جابر بن عبد الله؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، وَلَيْسَ هذا محفوظً (٤) عن جابر؛ رواه

---

(١) هو: محمد.

(٢) في (ف) : «رواه» .

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" – كما في "بيان الوهم والإيهام" (١٠٢/٥) – ومن طريقه ابن حزم في "المحلى" (١٠٣/٨) . قال البزار: «إنما يُروى عن هشام، عن ابن المنكدر مرسلاً، ولا نعلم أسنده هكذا إلا عثمان بن عثمان الغطفاني، وعبد الله بن داود» .

ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧٢/٥) ، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٤٠٨) ، والدارقطني في "الأفراد" (١١٢/أ/أطراف الغرائب) من طريق عمار ابن مطر العنبري، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أبان بن تغلب، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ به.

قال ابن عدي: «وهذا الحديث رواه عن ابن المنكدر جماعةٌ، ومن حديث أبان بن تغلب غريبٌ، لم يروه غيرُ زهير، وعن زهير عمار بن مطر» . وقال الدارقطني: «تفرَّد به زهير بن معاوية، عن أبان بن تغلب، عنه» .

(٤) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." [1]

"الثَّوْرِيُّ (١) وابنُ عُيَينة (٢) ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ (٣) : أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ النبيّ (ص) أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ.

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أشبهُ.

١٤٠٠ – وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عِمران بْنُ خَالِدٍ الواسِطي (٥) ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ النبيُّ (ص) فِي بَيْتِ عائِشَة وَمَعَهُ أصحابُه، فأرسلَتْ حفصَةُ بِقَصْعَةٍ، فكسرَتْهَا عائِشَةُ، فقضى النبيُّ (ص) (٦) : مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وعَلَيْهِ مِثْلُهُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٧) ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ (٨) : أنَّ النبيَّ (ص) ... ، وهذا الصَّحيحُ.

---

(١) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٦٦٢٨) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٢٠٤) .

(٢) روايته أخرجها الشافعي في "الأم" (١٠٣/٦) و"الرسالة" (٤٦٧) ، ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٨٠/٧) وقال: «هذا منقطع، وروي موصولاً من أوجه أُخَر لا يثبت مثلها» .

(٣) من قوله: «عن جابر بن عبد الله ... » إلى هنا مكرر في (أ) و (ش) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ، وضُرِبَ على المكرر في (أ) .

(٤) ذكر هذا النص الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٢٥/٥) بتصرف، وانظر المسألة الآتية برقم (١٤١٢) .

(٥) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٣٣٣٩) ، والدارقطني في "السنن" (١٥٣/٤) . ورواه الطبراني في "الصغير"

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٥٠

(٥٦٨) من طريق عُبَيدالله بن عُمر، عن ثابت به.

(٦) في (ك) : «للنبي (ص) » .

(٧) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العيال" (٥٦٣) ، و"مداراة الناس" (١٥٨) ، والنسائي في "سننه" (٣٩٥٦) .

(٨) هو: علي بن داود الناجي.." [1]

"فقالا: أخطَأَ (١) عبدُالوهَّاب فِي هَذَا الحديث؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ جَعْفَرٍ (٢) ، عَنْ أَبِيهِ: أنَّ النبيَّ (ص) ... مُرسَلً (٣)

.

١٤٠٣ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عبَّاد بْنُ مَنصور (٥) ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - فِي قصَّة اللِّعَان -: جَاءَ هلالُ بْنُ أمية (٦) ... ؟

---

(١) قوله: «فقالا: أَخْطَأَ» في (ك) : «فقالا **هذا خطأ»** ، وفي (ت) : «فقالا: خطأ» ، وكانت هكذا في (أ) و (ف) ، ثم ألحقت الألف.

(٢) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (٧٢١/٢) ، ومن طريق مالك أخرجه الشافعي في "مسنده" (١٧٩/٢) ، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣/المعرفة) ، والصيداوي في "معجم شيوخه" (ص ١٧٩-١٨٠) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٤٥/٤) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٩/١٠) .

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٠٨٥) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (١٤٥/٤) من طريق سفيان الثوري، والترمذي في "جامعه" (١٣٤٥) ، والبيهقي (١٦٩/١٠) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأبو عوانة في "صحيحه" (٦٠٢٣) ، والبيهقي (١٦٩/١٠) من طريق يحيى بن أيوب، والعقيلي في "الضعفاء" (٢١٧/٤) ، والبيهقي (١٦٩/١٠) من طريق ابن جريج، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه به مرسلاً.

قال الترمذي: «وهذا أصحُّ» أي: من الموصول. وسأل الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٠٢) عن هذا الحديث؟ فقال: أصحُّه حديث جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أن النبي (ص) مرسلاً» . وقال العقيلي بعد روايته للطريق المرسلة: «هذا أولى»

.

وأما الدارقطني؛ فإنه ذكر الحديث في "العلل" (٣٠١) ، وأطال في ذكر الخلاف على جعفر بن محمد، ثم قال: «وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديثَ وربما وصله عن جابر؛ لأن جماعةً من الثقات حفِظوه عن أبيه، عن جابر، والحُكْم يوجب أن يكونَ القول قولهم؛ لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادةُ الثقة مقبولة» . اهـ.

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٣٤٥) . وانظر المسألة رقم (٢٢٧٤) و (٢٤٦٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٥١

(٥) في (ت) و (ك) : «عباد عن منصور» .

(٦) في (ش) و (ف) : «بن أبي أمية» ، وكذا كان في (أ) ، ثم ضُرب على قوله: «أبي» .." [(١)]

"١٤٠٨ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ بَشير (٢) ،

عَنْ مَطَر (٣) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيب؛ أحسَبُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: أَنْتَ وَمَالُكَ لأَبِيكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَمْرِو بْنِ شُعَيب (٤) ، عَنْ أَبِيهِ، عن جَدِّه، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) نقل هذه المسألة ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/١٠٥/أ) .

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٩٥) ، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٧٧٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٣/٣٧٥-٣٧٦) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢/أ/أطراف الغرائب) .

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عمر عن النبي (ص) إلا من هذا الوجه، وقد رواه غير مَطَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جدِّه» .

وقال ابن عدي: «ولا أدري تشويش هذا الإسناد ممَّن هو؟ لأن هذا الحديث يرويه جماعةٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيبٍ، عَنْ أبيه، عن جدِّه، ولا أعلم رواه عن سعيد ابن المسيب، عن عمر؛ إلا من حديث سعيد بن بشير هذا، ومطر، عن عمرو» .

وقال الدارقطني: «تفرَّد به مطر الورَّاق، عن عمرو بن شعيب، عنه، ولم يروه عنه غير سعيد بن بشير» .

(٣) هو: ابن طَهْمان الورَّاق.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٧٠٠ و٣٦٢٠٦) ، وأحمد في "مسنده" (٢/٢٠٤ رقم ٦٩٠٢) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٩٢) من طريق حجَّاج بن أرطاة، وأحمد (٢/٢١٤ رقم ٧٠٠١) ، وأبو داود في "سننه" (٣٥٣٠) من طريق حبيب المعلِّم، وأحمد (٢/١٧٩ رقم ٦٦٧٨) ، وابن الجارود في "المنتقى" (٩٩٥) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/٤٨٠) من طريق عُبَيدالله بن الأخنس، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/١٥٨) من طريق حُسين المعلِّم، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٧٩) من طريق بُرد بن سنان، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢٢) من طريق قتادة، جميعهم عن عمرو بن شعيب به.." [(٢)]

"قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَى هَذَا الحديثَ همَّامٌ، وحمَّادُ (١) بنُ سَلَمة؛ فَقَالَ حمَّاد: عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّرِيد، وَقَالَ همَّام: عَنْ قَتَادَةَ، عن عمرو ابن شُعَيب، عَنِ الشَّرِيد (٢) .

وَقَالا: نظنُّ (٣) أنَّ عيسى وَهِمَ فيه؛ لِشَبَهِ (٤) «الشَّرِيد» بِـ «أَنَسٍ» .

قَالَ أَبِي: أشبهُ أَنْ يكونَ «قَتَادَةُ عَنِ الشَّرِيد» ؛ لأنَّ ابنَ أَبِي عَرُوبة فِيمَا قَالَ: عَنْ أَنَسٍ؛ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ (٥) عَمرٌو، كَانَ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٥٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٦٠

يَقُولُ، فلمَّا قَالَ: أَنَسٌ، دَلَّ عَلَى أنه عن (٦) الشَّرِيد، و «أنس» يُشبهُ «شَرِيد» (٧) .

(١) في (ك) : «همام أبو حماد» .

(٢) في المسألة السابقة لم يذكرا فرقًا بين رواية حماد ورواية همام.

(٣) في (ف) : «الذي نظن» .

(٤) في (ت) و (ف) و (ك) : «فشبه» . والمثبت من (أ) ، ونحوه في (ش) إلا أن لامها قصيرة.

(٥) كذا، والجادَّة أن يقال: بينهما، كما هو ظاهر؛ لكنَّ ما ههنا يخرَّج على وجهَيْن ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٧٤) .

(٦) في (ف) : «من» .

(٧) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الدال، والمراد أن رَسْمَ كلمة «أنس» يُشْبه رسم كلمة «الشريد» فكأنَّ أبا حاتم يقول: إنَّ عيسى بن يونس تصحَّفَتْ عليه كلمة «الشريد» فقرأها «أنس» ؛ لتقاربهما في الرسم؛ وعلى ذلك فيحتمل قوله: «الشريد» وجهَيْن:

الأوَّل: حكاية رَسْمه؛ فتقرأ العبارة بالسكون: «وأَنَسْ يُشْبه شَرِيدْ» ، أي: رسم «أَنَسْ» يشبه رسم «الشَّرِيدْ» .

والثاني: إعراب آخر الكلمة بالنصب مفعولاً به؛ وكانت الجادَّة على ذلك أن يقال: «شريدًا» بألف تنوين النصب، ولكنَّها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." [1]

"قَالَ أَبِي: قصَّر همَّام، وَزَادَ حمَّاد، وَهِيَ زيادةٌ صَحِيحَةٌ (١) .

١٤٤٣ - وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنِ عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ حُنَيْنٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عليٍّ؛ قَالَ: نَهَانِي رسولُ اللهِ (ص) عَنْ لُبْسِ القَسِّيِّ (٣) ، وأنْ أَقْرَأَ وَأَنَا راكعٌ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عُبَيدالله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ حُنَين؛ وَهِمَ فِيهِ حمَّاد (٤) .

١٤٤٤ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (٥) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الثَّوْري (٦) ، عَنْ عُبَيد بْنِ نِسْطَاسٍ (٧) ؛ قَالَ: رأيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يَعْتَمُّ بعِمامَةٍ سوداءَ ثُمَّ يُرسِلُهَا خلفَهُ؟

(١) يعني: زيادة صحيحة عن علي بن زيد، وإلا فالحديث ضعيفٌ لأمرين ذكرهما المنذري في "مختصر السنن" (٢٦/٦) فقال: «هذا مُرسَل. وفي إسناده عليُّ بن زيد ابن جُدْعان، ولا يحتجُّ بحديثه» . اهـ.

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٣) ، وانظر المسألة رقم (١٤٦٤) .

(٣) تقدم تفسير القَسِّي في المسألة رقم (٢٣٣) .

(٤) لم يُذْكَرْ جوابُ أبي زرعة عن هذه المسألة، فيحتمل وجوهًا، منها: أنَّ يكون ذِكْرُ أبي زرعة في السؤال وَهَمًا من المصنِّف

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٢٩١

أو من النُّسَّاخ؛ ويشهد لهذا أنَّ هذه المسألة تقدمت برقم (٢٣٣) بنصِّها سؤالاً وجوابًا، موجَّهة إلى أبي حاتم فقط. ومنها: أنْ يكون السؤال وُجِّهَ إلى أبي حاتم وأبي زرعة، فأجاب أبو حاتم ووافقه أبو زرعة ولم ينكر عليه، والراجح الأول، والله أعلم.

(٥) في (ت) و (ك) : «وسألتهما» .

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في"الطبقات" (١٣٨/٥) من طريق قبيصة بن عقبة، عنه، به.

(٧) في (ت) و (ك) : «بسطاس» .." [1]

"النبيّ (ص) (١) ،

ويَهِمُ فِي حديثٍ (٢) آخَرَ أَيْضًا؛ يَقُولُ: عَنْ حُمَيد، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) ؛ وَإِنَّمَا هُوَ: حُمَيد، عَنِ الْحَسَنِ، عن النبيّ (ص) .

١٤٤٨ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ النُّعْمان بْنِ رَاشِدٍ (٤) ، عَنِ الزُّهري، عن عَطَاء ابن يَزِيدَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبة الخُشَني؛ قَالَ: جَلَسَ رجلٌ إِلَى النبيّ (ص) وَعَلَيْهِ (٥) خَاتَمٌ مِن ذهبٍ، فقَرَعَ رسولُ الله (ص) يدَه (٦) بقَضِيبٍ ... الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ كَمَا رَوَاهُ يونس (٧) ،

عَنِ الزُّهري، عَنْ

---

(١) أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٩٨٥) من طريق حفص = = ابن سليمان، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٨٢) من طريق يونس بن عبيد، كلاهما عن الحسن، عن النبي (ص) به مرسلاً.

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢٩٩/٦ رقم ٢٦٥٥٤) من طريق علي بن زيد، عن أمّ الحسن، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ (ص) شَبَرَ لفاطمة شِبرًا من نطاقها.

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٨/٥/أ-ب) الاختلافَ في هذا الحديث، ثم قال: «والمرسل أشبه» .

(٢) قوله: «في حديث» مكرر في النسخ عدا (ك) .

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (١٤٥٣) .

(٤) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤١٦/٧) ، وأحمد في "مسنده" (١٩٥/٤ رقم ١٧٧٤٩ و١٧٧٥١) ، والنسائي في "المجتبى" (٥١٩٠) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٦١/٤) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٠٣) ، والطبراني في "الكبير" (٢١٦/٢٢ و٢١٧ رقم ٥٧٨ و٥٧٩) ، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢٠٠/١) .

(٥) قوله: «وعليه» سقط من (ت) و (ك) .

(٦) قوله: «يده» سقط من (ف) .

(٧) هو: ابن يزيد. وروايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٩١) .

قال النسائي: «وحديث يونس أولى بالصَّواب من حديث النعمان» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣١٠

ورواه النسائي (٥١٩٢ و٥١٩٣) من طريق الأوزاعي وإبراهيم بن سعد، كلاهما عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ: أن النبي (ص) ، به.

ورواه النسائي (٥١٩٤) من طريق إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به مرسلاً.

قال النسائي: «والمراسيل أشبه بالصَّواب» .

وسئل الدارقطني في "العلل" (١١٦٥) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، واختُلِف عنه؛ فرواه النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أبي ثعلبة. ورواه عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ العمري وبشر بن الوليد، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزهري، عن أنس، ووَهِما فيه. وغيرهما يرويه عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزهري مرسلاً. ورواه الحفَّاظ من أصحاب الزهري، عنه، عن أبي إدريس الخولاني أَنَّ رَجُلا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ (ص) لبس خاتمًا، وهو الصَّحيح» .." (١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، لَيْسَ هو عبدَالله بْنَ بُسْرٍ (١) المازِنِيَّ الحِمْصيَّ، هَذَا عبدُالله بنُ بُسْرٍ الحُبْرَانِيُّ، ليستْ لَهُ صُحبَة (٢) .

١٤٥٨- وسألتُ أَبِي (٣) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُسَيَّب (٤) بْنُ واضِح (٥) ، عن عبد الله بْنِ نَافِعٍ الْمَدَنِيِّ، عَنِ ابْنِ جُرَيج، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: عَمَّمَ رسولُ اللهِ (ص) عبدَالرحمن بنَ عَوْف بعِمَامةٍ سوداءَ كَرابِيسَ (٦) ، وَأَرْخَاهَا مِنْ خلفِهِ قَدرَ أربعِ أصابع، وقال: هكذا فاعْتَمَّ؛

---

(١) في (ش) : «بشر» .

(٢) في جميع النسخ جاء النص هكذا - مع ملاحظة الفروق -: «هذا عبد الله بن بُسْر [في (ش) : «بشر» ، وفي (ك) : «مبير»] الحُبراني [في (أ) و (ش) و (ف) : «الحراني»] ، عن النبي (ص) . وروى بعضهم عن حَمَّاد ابن سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عن النبي (ص) . والحفَّاظ ترويه [في (ت) و (ك) : " مروية "] عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أنس، لا يقولون: عبد الله بن بُسْر [وفي (ش) : "بشر"] الحُبْراني [وفي (أ) و (ش) : "الحراني"، وفي (ت) : "الحيراني"] ليست له صحبة» . وقوله: «عبد الله بن بسر الحبراني ليست له صحبة» سقط من (ف) .

والنص بالسِّياق المتقدم لا يستقيم، والذي يغلب على ظننا: أن بعض النص المتقدِّم برقم (١٤٥١) نُسِخ خطأً مع هذا النص، مع تكرار قوله: «عبد الله بن بسر الحبراني» ، وهذا واضح لمن تأمل النصَّين، ولذا حذفنا هذه الزيادة التي لا معنى لها - فيما نرى - والله أعلم.

وقد نقل مغلطاي بعض هذا النص في "الإنابة، إلى معرفة المختلَف فيهم من الصحابة" (٣٢٨/١) ، فقال: «وقال أبو حاتم في كتاب "العلل": عبد الله بن بسر هذا هو الحُبراني، وليست له صحبة» . اهـ.

(٣) في (ت) و (ك) : «وسألته» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣١٥

(٤) من أول المسألة إلى هنا سقط من (ف) .

(٥) روايته أخرجها محمد بن الحسين البزار في "فوائده المنتقاة"؛ كما في "التدوين في أخبار قزوين" (٧٠/٢) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩٤/٣٢) .

(٦) كرابيس: جَمع كِرْباسٍ، وهو القُطْن. "النهاية" (١٦١/٤) .." [1]

"١٤٦١- وسمعتُ (١) أَبِي وحدَّثنا عَنِ الفَضْل ابن الصَّبَّاح، عَنْ أَبِي عُبَيدة الحَدَّاد (٢) ، عَن هَمَّام (٣) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَمرِو بْنِ سَعيد، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا، فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلا مَخِيلَةٍ.

قَالَ أَبِي: أَخْطَأَ فِيهِ؛ هُوَ: قتادةُ (٤) ،

عَنْ عَمرو بْنِ شُعَيب، عَنْ أَبِيهِ، عن جَدِّه، عن النبيِّ (ص) ، ولكنْ كذا قال الفَضْل!

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢٥٣/١٠) : «وقد قلب هذا الإسناد بعض الرواة، فصحَّف والدَ عمرو بن شعيب، [أي: فجعله: سعيد] ، وقولَهُ: "عن أبيه"، [أي: فجعله: عن أنس] . ذكر ابن أبي حاتم في "العلل": أنه سأل أباه عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ، عَنْ هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أنس ... فذكر هَذَا الْحَدِيث، فَقَالَ: هَذَا خطأٌ، والصَّواب: عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن جده» . اهـ.

(٢) هو: عبد الواحد بن واصل.

(٣) هو: ابن يحيى.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٨٦٧) ، وأحمد في "مسنده" (١٨١/٢ رقم ٦٦٩٥) ، والنسائي في "المجتبى" (٢٥٥٩) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (١٨٢/٢ رقم ٦٧٠٨) من طريق بهز بن أسد، والترمذي في "جامعه" (٢٨١٩) من طريق عفان بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (١٣٥/٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، أربعتهم عن قتادة، به.

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٥) .

ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٥٤٦/بغية الباحث) من طريق العباس ابن الفضل، عن همَّام، عن قتادة والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب به.

ومن طريق الحارث رواه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٥٢/٥) ، و"الأمالي المطلقة" (ص٣٢) ، وقال في "الأمالي": «هذا حديث حسن» .

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٧٥) قال: حدثنا همام، عن رجل، عن عمرو بن شعيب به. ومن طريق الطيالسي رواه

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٢٩

البيهقي في "الشعب" (٥٧٦٨) ، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٥/٥٢) . ورواه تمام في "فوائده" (١٠٣٤/الروض البسام) من طريق سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ به.." [1]

"رسولُ الله (ص) : مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ، أَلْبَسَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا الحديثُ (١) مَوْقُوفٌ (٢) أصحُّ (٣) .

١٤٧٢ - وسألتُ أَبِي (٤) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش، عَنِ شُرَحْبيل (٥) ، عمَّن أَخْبَرَهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: رَأَى رسولُ اللَّهِ (ص) عَلَيَّ (٦) ثَوْبًا أحمرَ، فقَالَ: مَا هَذَا؟ فانطلقتُ فَأَحْرَقْتُهُ بالنَّار، ثُمَّ لقِيَنِي فَقَالَ: مَا فَعَلَ ثَوْبُكَ؟ قلتُ: أَحْرَقْتُهُ؛ قَالَ: لَوْ كَسَوْتَهُ بَعْضَ أَهْلِكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عن عبد الله ابن عَمرو، يُسمِّي (٧)

---

(١) في (ك) : «حديث» .

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب على الحال، وحُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) . وأصلُ الكلام: هذا الحديثُ أصحُّ موقوفًا.

(٣) الحديث رواه معمر في "جامعه" (١٩٩٧٩/مصنف عبد الرزاق) عن ليث، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ به موقوفًا. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٢٦٠) عن أبي معاوية، عن ليث، عن المهاجر بن أبي الحسن، عن ابن عمر، به موقوفًا.

(٤) في (ت) و (ك) : «وسألته» .

(٥) هو: ابن مسلم.

(٦) قوله: «علي» سقط من (ف) .

(٧) قوله: «عمر يسمي» يقرأ في (ش) : «عمرو سمى» ، وفي (ت) و (ك) : «عمر ويسمي» مباعدًا بين «عمر» والواو. ونحوه في (أ) و (ف) ، وزاد في (ف) ضبط «عُمر» بضمة العين. وانظر التعليق التالي.." [2]

"١٤٧٥ - وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٢) سَالِمُ بْنُ نُوح (٣) ، عَنْ [عمر] (٤) بْنِ عَامِرٍ (٥) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي (٦) عُثْمَانَ (٧) ، عَنْ عُثْمَانَ: أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عاملِ الْكُوفَةِ: أنَّ رسولَ الله (ص) نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ، إلا قَدْرَ إصبَعَيْنِ وثلاثةٍ (٨) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ (٩) قَتَادَةَ (١٠) ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عمر (١١) .

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٢٨٦) ، ورجَّح أيضًا أنه عن عمر ح.

(٢) قوله: «رواه» ليس في (ف) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٣٣

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٤٢

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨٦) ، والدارقطني في "الأفراد" (٣٤/أ-ب/أطراف الغرائب) . وقال الدارقطني: «تفرَّد به عمر بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أبي عثمان، ولم يروه عنه غير سالم بن نوح» .
(٤) في جميع النسخ: «عامر» ، والتصويب من مصادر التخريج، وانظر: "الجرح والتعديل" (١٢٦/٦) ، و"تهذيب الكمال" (٤٠٣/٢١) .
(٥) قوله: «ابن عامر» ليس في (ت) و (ك) .
(٦) في (ف) : «ابن» بدل: «أبي» .
(٧) هو: النَّهدي، واسمه: عبد الرحمن بن مُلّ.
(٨) كذا في جميع النسخ، وهو صحيح؛ لأن الراجح جواز تذكير «الإِصْبَع» ، وإن كان تأنيثها أجود، ولو جاءت على التأنيث لقال: «إصبَعَيْنِ وثلاثٍ» ؛ لأنَّ الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٧١٣ و١٣٨٦) .
(٩) قوله: «عن» سقط من (ك) .
(١٠) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٨٢٨) ، ومسلم (٢٠٦٩) . قال الدارقطني في "العلل" (٢٨٦) : «هو حَدِيثٍ رَوَاهُ سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، عن عمر بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أبي عثمان، عن عثمان. ووهم فيه، وإنما رواه أبو عثمان النهدي، عن عمر بن الخطاب، كذلك رواه سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وغيرهما» .
(١١) قال البزار في الموضع السابق: «هكذا قال عمر بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أبي عثمان، عن عثمان، وقد رواه غير عمر، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عن عمر، ولا نعلم أحدًا تابع عمر بن عامر على هذه الرواية، عن عثمان» .." [1]

"١٤٨١ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَعْمَر (٢) ، عَنِ الأعمَش، عن زيد ابن وَهْب، عَنْ حُذَيفة؛ قَالَ: كُنَّا إِذَا دُعِينا إِلَى طَعَامٍ والنبيُّ (ص) مَعَنَا لَمْ نضَعْ أيدينَا حَتَّى يَضَعَ (٣) النبيُّ (ص) يَدَهُ. فأُتِينا بِجَفْنَةٍ، فَجَاءَ أعرابيٌّ ... فذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الأعمَش (٤) ، عَنْ خَيثمة (٥) ، عَنْ أَبِي حُذَيفة الأَرْحَبي (٦) ، عَنْ حُذَيفة، وليس هو من حديث زيد بن وَهْب.

فقلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قالا: مِن مَعْمَر (٧) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «وسألتهما» .
(٢) روايته أخرجها في "الجامع" (١٩٥٦٣/مصنف عبد الرزاق) .
ومن طريقه أخرجه البزار في "مسنده" (٢٨١٤) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٧) ، والبيهقي في "الشعب"

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٤٧

(٥٤٤٥) .

(٣) قوله: «أيدينا حتى يضع» سقط من (ك) ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٥/٣٨٣ و٣٩٧ رقم ٢٣٢٤٩ و٢٣٣٧٣) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٠١٧) ، وأبو داود في "سننه" (٣٧٦٦) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٧٨ و١٠٧٩) .

(٥) هو: ابن عبد الرحمن.

(٦) هو: سلمة بن صُهَيب.

(٧) قال الطحاوي في الموضع السابق: «وأهل العلم جميعًا بالحديث يقولون: إن معمرًا غلط في إسناد هذا الحديث، عن الأعمش، وإنَّ الصحيح في إسناده هو: ما حدثنا ... » ، ثم رواه من طريق الأعمش.." [١]

"١٤٨٢ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هشام بن عمَّار (٢) بِأَخَرَةٍ (٣) ، عن إسماعيل ابن عيَّاش، عَنِ ابْنِ جُرَيج، عَنْ الزُّهْري، عن عُبَيدالله (٤) بن عبد الله، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي الضَّبِّ، وقصةِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ (٥) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهْري (٦) ، عَنْ أَبِي أُمامة بْن سَهْل بْن حُنَيف، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بن الوليد، عن النبيِّ (ص) .

قلتُ لأَبِي: وَفِي (٧) حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ (٨) ، عَنِ ابْنِ جُرَيج كلامٌ (٩) : قَالَ: فأُتِيَ النبيُّ (ص) بإناءٍ، فشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ ابنُ عَبَّاسٍ، وَعَنْ يَسَارِهِ خَالِدُ بْنُ الوليد، فقال النبيُّ (ص) لابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٩٧) و (١٥١٧) و (١٥٢٧) .

(٢) رواه بتمامه أبو عبد الله بن مروان القرشي في "الفوائد"-كما في "السلسلة الصحيحة" (٢٣٢٠) - قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن الحويص، ثنا هشام ابن عمار، حدثنا ابن عياش، حدثنا ابن جريج - قال: وابن زياد - عن شهاب، عن عبيد الله بن عتبة، عن ابن شهاب (كذا الأصل، والصواب ابن عباس) فذكره. كذا وقع الإسناد فيه، وما بين القوسين من كلام الشيخ الألباني ــح. وسيأتي بيان من أخرجه مختصرًا.

(٣) في (ك) : «فأخذه» .

(٤) في (ك) : «عبد الله» .

(٥) ذكر المصنف متن هذا الحديث كاملاً في المسألة رقم (١٥١٧) .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١ و٥٤٠٠ و٥٥٣٧) ، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦) .

(٧) في (ف) : «في» بلا واو.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٥٦

(٨) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في "سننه" (٣٤٢٦) .

(٩) قوله: «كلام» ليس في (ك) .." [(١)]

"عُبَيدالله (١) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) : الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ** (٢) ؛ إنما هو: عُبَيدالله (٣) ،

عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن عُبَيدالله بن عبد الله بْنِ عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، عَنْ عبد الله بن عمر، عن النبيِّ (ص) ؛ والوَهَمُ مِنْ شَريكٍ (٤) .

١٤٩٠ – وسألتُ أَبِي عن حديثٍ رواه قَيسُ ابن الرَّبيع (٥) ، عن

---

(١) في (ش) : «عبد الله» . وعُبَيدالله هذا هو: ابن عمر العُمَري.

(٢) وكذا قال النسائي في "الكبرى" (٦٧٥١) وذكر أن الصَّواب رواية عبيد الله، عن الزهري الآتية.

(٣) في (ف) : «عُبَيْد» بدون ذكر لفظ الجلالة، وهو العمري، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٤٦/٢ رقم ٦٣٣٤) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٢٠) ، والترمذي في "جامعه" (١٧٩٩) ، والنسائي في "الكبرى" (٦٧٥٠) .

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى مالك وابن عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر، وروى معمر وعُقيل، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابن عمر، ورواية مالك وابن عيينة أصحُّ» .

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/٥٤/ب) : «ورواه شريك بن عبد الله ومحمد بن بشر، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، وذلك وهمٌ» .

وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٠) أيضًا.

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٨٠٥) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢٣٧/٤ و٢٣٨) .

قال البزار: «ولا نعلم روى شَرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ عَلِيٍّ إلا هذا الحديث» .

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٨٣) ، وابن حجر في "الإصابة" (٧٤/٥) أن قيس بن الربيع يرويه أيضًا عن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم، عَنْ شَرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ علي، عن النبي (ص) .." [(٢)]

"بن شَدَّاد، عن عبد الله (١) ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ دُعِيَ إِلَى طَعَامٍ، فَلْيُجِبْ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: عن عبد الله بن شَدَّاد (٢) ، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٣) .

قلتُ لَهُمَا: الخطأُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مِنْ (٤) يَحْيَى بْنِ كَثِير (٥) .

١٤٩٥ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ فائدٌ أَبُو العَوَّام (٦) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٥٧/٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٦٥/٤

عن

(١) هو: ابن مسعود ح.

(٢) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٨٧١) من طريق علي بن الجعد، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَر الفراء، عن عبد الله بن شدَّاد، به.

(٣) قوله «مرسلً» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) في (ف) يشبه أن تكون: «بن» بدل: «من» .

(٥) كذا بدون ذكر جواب لأبي حاتم، فلعله وافق أبا زرعة في جوابه، فاكتفى المصنِّف بجواب أبي زرعة. والله أعلم.

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨١٤) ، وابن ماجه في "سننه" (٣٢١٩) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢٥٨/١) ، والطبراني في "الكبير" (٢٥٦/٦ رقم ٦١٤٩) ، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٥) .

قال أبو داود: «رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ أبي العوَّام، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ النبيِّ (ص) ، لم يذكر سلمان» .

ورواه أبو داود (٣٨١٣) ، والبزار في "مسنده" (٢٥٠٩) ، والطبراني في "الكبير" (٢٥١/٦ رقم ٦١٢٩) ، وأبو الشيخ في "العظمة" (١٢٩٤) ، والدارقطني في "الأفراد" (١٤١/أ/أطراف الغرائب) ، من طريق محمد بن الزبرقان، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عثمان النَّهدي، عن سلمان به.

قال أبو داود: «رواه المعتمر، عن أبيه، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ النبيِّ (ص) ، لم يذكر سلمان» . وقال الدارقطني: «تفرَّد به أبو همام محمد بن الزبرقان، عن سليمان التيمي، عنه» .

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٧/٩) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عثمان النَّهدي قال: قال رسول الله (ص) ... فذكره مرسلاً.." [١]

"أَبِي عُثْمَانَ (١) ، عَنْ سَلْمان، عَنِ النبيِّ (ص) - فِي الجَراد (٢) - قَالَ: أَكْثَرُ جُنُودِ اللهِ، لاَ أُحِلُّهُ، وَلا أُحَرِّمُهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، الصَّحيحُ: مرسلٌ؛ لَيْسَ فِيهِ سَلمان (٣) .

١٤٩٦ - وسألتُ أَبِي (٤) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوب الزَّاهِدُ (٥) ،

عَنْ مُحَمَّدِ بن الحَجَّاج الواسطي، عن عبد الملك بن عُمَير:

(١) هو: النَّهْدي، واسمه: عبد الرحمن بن مُلّ.

(٢) في (ك) : «في الجواد» .

(٣) وكذا رجَّح ابن معين في "تاريخه" (٢٦٨/٤/رواية الدوري) ، والحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٦٢٢/٩) ، والشيخ الألباني في "الضعيفة" (١٥٣٣) .

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٧٣

(٤) في (ت) و (ك) : «وسألته» .

(٥) روايته على هذا الوجه ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٧٩/٢) ؛ فقد روى الحديث من طريق داود ابن مهران، عن محمد بن حجَّاج، عن عبد الملك بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ليلى وربعي بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قال رسول الله (ص) فذكره.

قال الخطيب: «وهكذا رواه الحسن بن علي المتوكل، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ محمد بن الحجَّاج، إلا أنه قال: عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن النبي (ص) ، وعن رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) » .

والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (٤٥/٤) ، وابن حبان في "المجروحين" (٢٩٥/٢) ، والطبراني في "الأوسط" (٦٥٩٦) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٧٩/٢) من طريق يحيى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحجَّاج، عن عبد الملك بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حذيفة، عن النبي (ص) به.

ومن طريق الخطيب رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٣٧١) .

ورواه تمَّام في "فوائده" (٩٨٧/الروض البسَّام) من طريق محمد بْنِ حسَّان، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحجاج بمثله.

قال العقيلي: «هذا حديث باطل، لا يُتابع عليه إلا من هو مثله أو دونه» .

وقال الطبراني: «لَمْ يَرو هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ عبد الملك بن عمير؛ إلا محمد بن الحجاج» . وقال ابن عدي في "الكامل" (١٤٤/٦) : «وهذا الحديث موضوعٌ؛ مما وضعه محمد بن الحجاج» .

وقال الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٢٤٢/١) : «موضوع» .

وقال تمَّام في "فوائده" (٩٨٨/الروض البسَّام) : «لم يرو هذا الحديث إلا محمد بن الحجاج، وقد اختُلِف عليه فيه، ورواه الثقة عنه فقال: عن عبد الملك، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ النَّبِيِّ (ص) ، وهو أشبه» .

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج، وكلُّ الطرق تدور عليه؛ إلا أن طريق ابن عباس فيها نَهْشَل» . وانظر "السلسلة الضعيفة" (٦٩٠) .." [١]

"١٤٩٧ - وسألتُ أَبِي (١) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِم بْنِ (٢) أَبِي الوَضَّاح (٣) ، عن عُبَيدالله بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهري، عَنْ عُبَيدالله بن عبد الله بْنِ عُتبَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: كان رسولُ الله (ص) فِي بيتِ مَيْمونة، فقُرِّبَ (٤) إِلَيْهِ ضَبٌّ (٥) ، فَلَمْ يأكُلْهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، رَوَاهُ مالكٌ (٦) ومَعْمَرٌ (٧) ، وجماعةٌ (٨) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي أُمَامة بْن (٩) سَهْل بْن حُنَيف، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بن الوليد.

---

(١) في (ت) و (ك) : «وسألته» . وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨٢) ، وستأتي برقم (١٥١٧) و (١٥٢٧) .

(٢) قوله: «بن» سقط من (أ) و (ش) ، وفي (ف) : «بن حجاج» ، وكأنه ضرب على «حجاج» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٧٤/٤

(٣) روايته أخرجها ابن مردويه في "جزء أبي الشيخ" (٩٩) ، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٣/٧٤٦) ، والدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب) ، وتمَّام في "فوائده" (٩٥١/الروض البسَّام) .

قال الدارقطني: «تفرَّد به أبو سعيد المؤدِّب مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي الوضَّاح، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عنه. ولم يروه عنه غير منصور بن أبي مزاحم» .

(٤) في (ش) : «فقربت» .

(٥) قوله: «ضب» ، سقط من (ك) .

(٦) روايته أخرجها في "الموطأ" (٢/٩٦٨) ، ومن طريقه البخاري في "صحيحه" (٥٥٣٧) .

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٤٠٠) .

(٨) منهم يونس بن يزيد، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٣٩١) ، ومسلم في "صحيحه" (١٩٤٦) . وصالح بن كيسان وروايته أخرجها مسلم (١٩٤٦) .

(٩) في (ف) : «عن» بدل: «بن» .." [1]

"وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَن هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَانَ حدَّثنا (٢) عَنْ مَنْصُورِ بْنِ أَبِي الْمُزاحِم، عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي الوَضَّاح؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهري، عَنْ أَبِي أُمَامة بْن سَهل بْن حُنَيف.

١٤٩٨ - وسألتُهُ (٣) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي (٤) ، عَنِ عُبَيدالله (٥) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيِّ (ص) : أَنَّهُ نَهَى عَنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأهليَّة؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّمَا هُوَ نافعٌ وسالمٌ (٦) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: من الدَّرَاوَرْدي.

---

(١) في (ت) و (ك) : «سئل» بلا واو.

(٢) كذا في (ش) ، ولم تنقط في (أ) و (ف) و (ك) ، وفي (ت) : «حديثا» .

(٣) كذا في (ت) و (ك) ، والضمير فيه راجع إلى «أبي زرعة» في آخر المسألة السابقة. وسيأتي قولُ ابن أبي حاتم: «قال أبو زرعة» ، و «قلتُ لأبي زرعة» . ووقع هنا في بقية النسخ: «وسألت أبي» ولا يستقيم مع كون الجواب من أبي زرعة. وستأتي هذه المسألة برقم (١٥٣٦) ، موجَّهةً إلى أبي زرعة، ومجيبًا هو عنها.

(٤) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٥) هو: ابن عمر العُمَري.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٧٦

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (١٠٢/٢ رقم ٥٧٨٦) ، والبخاري في "صحيحه" (٤٢١٥ و٤٢١٧ و٤٢١٨ و٥٥٢١ و٥٥٢٢) ، ومسلم في "صحيحه" عقب الحديث (١٩٣٦) ، وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤٨٢/٧) .." [1]

"سَلمان؛ قال: سُئِلَ النبيُّ (ص) عَنِ الفِراءِ والسَّمنِ والْجُبْنِ (١) ؟ فَقَالَ: الحَلاَلُ مَا أَحَلَّ (٢) اللهُ فِي كِتَابِهِ، والْحَرَامُ مَا حَرَّمَ (٣) اللهُ فِي كِتَابِهِ، ومَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا (٤) عَنْهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٥) ، رَوَاهُ الثِّقاتُ عَنِ التَّيمي، عَنْ أَبِي عثمان، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلٌ (٦) ؛ لَيْسَ فِيهِ سَلمان؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ (٧) .

١٥٠٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُبَيْد (٨) بْنُ سَعِيدٍ (٩) ، عَنِ الثَّوْري، عَنْ مَنصور (١٠) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (١١) ، عَنِ الأَسْوَدِ (١٢) ، عَنْ عائِشَة؛ قالت: أُهدِيَ إلى النبيِّ (ص) ضَبٌّ، فلم يأكُل منه، فقلت (١٣) :

---

(١) ضبطت في (ت) : «الجُبُنّ» بضم الباء وتشديد النون، وهو وجه في ضبطها كما بيناه في التعليق على المسألة رقم (١٤٨٨) .

(٢) في (أ) و (ش) : «ما أحله» .

(٣) في (أ) : «ما حرمه» .

(٤) في (ك) : «ما عفا» .

(٥) وأنكره الإمامان أحمد بن حنبل وابن معين؛ كما في "جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ص٥٢١/الحديث الثلاثون) .

(٦) كذا بدون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٧) للحديث طرق أخرى عن سلمان وغيره من الصحابة ج انظرها في تخريج "سنن سعيد بن منصور" (٣٢١/٢-٣٣٠) .

(٨) ويقال: عُبَيدالله.

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٣٣٥) . وعنه أبو يعلى في "مسنده" (٤٤٦١) . ورواه الطيالسي في "مسنده" (١٤٨٧) ، وأحمد (١٠٥/٦ رقم ٢٤٧٣٦) من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادٍ بن أبي سليمان، عن إبراهيم، بمثله.

ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٥/٩) وقال: «تفرَّد به حماد بن أبي سليمان موصولاً، وقيل: عنه، عن إبراهيم، عن عائشة مرسلاً» .

(١٠) هو: ابن المعتمر.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٧٧

(١١) هو: ابن يزيد النخعي.

(١٢) هو: ابن يزيد النخعي.

(١٣) في (أ) و (ش) : «فقلنا» .." [١]

"أَلاَ نُطعِمُ (١) السُّؤَّالَ؟ قال: لا تُطْعِمِ (٢) السُّؤَّالَ مَا لاَ تَأْكُلِينَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ عُبَيد؛ قَالَ: عَنْ مَنصور؛ وَإِنَّمَا هُوَ: عَنْ حمَّاد (٣) ، وَكَانُوا أربعةَ إِخْوَةٍ: يَحْيَى وعُبَيد وَمُحَمَّدٌ وعَنْبَسة، وعَنْبَسَةُ أصغرُهم، والصَّحيحُ: مَا حدَّثنا قَبِيصةُ (٤) ، عن الثَّوْري (٥) ، عن

---

(١) في (ت) و (ف) : «تطعم» ، ولم تنقط في (أ) و (ش) ، والمثبت من (ك) ، وفي مصادر التخريج: «أَلاَ أُطْعِمُ» .

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي رواية ابن أبي شيبة السابقة: «لا تطعمي» ، وهو الجادَّة، وما هنا يخرَّج على أن الأصل: «لا تُطْعِمِي» ، لكن حُذفت ياءُ المخاطبة اجتزاءً بالكسرة قبلها، والاجتزاءُ بالحركات عن الياء والواو والألف لغة هوازن وعليا قيس. وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٦٧٩) .

(٣) في (ك) : «حمادة» . وحماد هذا هو: ابن أبي سليمان.

(٤) هو: ابن عقبة السُّوائي.

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣٢٥-٣٢٦) من طريق أبي أحمد الزبيري، عنه، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عائشة قالت: أُهديَ لنا ضبٌّ ... .

ورواه أحمد بن منيع في "مسنده"- كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٤٧٠٥) - قال: حدثنا حجاج بن محمد، حدثني شعبة، عن حماد بمثله. قال شعبة: «ليس يذكر هذا عن إبراهيم إلا حماد» .

وسئل الدارقطني في "العلل" (٥/٦٢/أ) عن هذا الحديث، فأجاب: «يرويه إبراهيم النخعي، واختُلِف عنه، فرواه الثوري، واختُلِف عنه، فرواه عُبَيد بن سعيد الأموي، عَنِ الثَّوري، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، حدَّث به عنه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، والحسن بن حماد الورَّاق. وخالفهم يونس ابن يعقوب الصفَّار؛ فرواه عُبَيد بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الثَّوري، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الأسود، عن عائشة. حدثناه ابن مخلد، ثنا أبو حاتم الرازي، ثنا يوسف الصفَّار بذلك، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وأبو عاصم عن الثَّوري، عن إبراهيم، عن عائشة. وكذلك رواه وكيع عن مسعر، عن الثوري، عن حماد، وكذلك رواه شعبة وعمران القطان عَنْ حَمَّادٍ،، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عائشة. ورواه أبو حنيفة وحماد بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ. وكذلك رواه الهيثم بن حنيف الصرَّاف، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عائشة،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٨٦

قاله عبَّاد بن كثير عنه، والصَّحيحُ: عن شعبة والثوري، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إبْرَاهِيمَ، عَنْ عائشة مرسلاً؛ ليس فيه الأسود» .." (١)

"فقرَّبَتْ ضَبَّينِ مَشْوِيَّيْنِ عَلَى خُبْزٍ، فقال النبيُّ (ص) : كُلُوا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِ قَوْمِي، أَجِدُنِي أَعَافُهُ. فأكَلَ مِنْهُ ابنُ عَبَّاسٍ وخالدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وقالتْ مَيْمونة: لا آكُلُ مِنْ طعامٍ لَمْ يأكلْ مِنْهُ رسولُ اللَّهِ (ص) .

فأُتِيَ بإناءٍ، فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ ابنُ عَبَّاسٍ، وَعَنْ يَسَارِهِ خالدُ بن الوليد، فقال النبيُّ (ص) لابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَسْقِيَ خَالِدًا؟ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أُحِبُّ أَنْ أُوثِرَ بِسُؤْرِ رسول الله (ص) عَلَى نَفْسِي أَحَدًا، فَنَاوَلَهُ، فَشَرِبَ (١) ، وشرب خالدٌ، فقال النبيُّ (ص) : مَنْ أَطْعَمَهُ اللهُ طَعَامًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَارْزُقْنَا خَيْرًا مِنْهُ، ومَنْ سَقَاهُ اللهُ لَبَنًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنِّي لاَ أَعْلَمُ شَيْئًا يُجْزِئُ مِنَ الطَّعَامِ والشَّرَابِ إلاَّ اللَّبَنَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** مِنْ وُجُوهٍ، وَقَدْ كتبتُ خَطَأَهُ فِي ظَهْرٍ (٢) .

١٥١٨ - وسمعتُ أبي وروى حديثَ محمدِ ابن مُصفًّى؛ قَالَ: حدَّثنا بَقِيَّة (٣) ، حدَّثنا الزُّبَيدي (٤) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاني (٥) ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبة الخُشَني: أنَّ رسولَ الله (ص) نَهى عن أَكلِ

---

(١) في (ك) : «وشرب» .

(٢) هذه الوجوه التي أشار إليها أبو حاتم هنا فصَّلها في المسألة رقم (١٤٨٢) ، وانظر المسألة رقم (١٤٩٧) و (١٥٢٧) .

(٣) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦٣٠) ، والنسائي في "سننه" = (٤٣٤٢) ، وأبو عوانة في "صحيحه" (٧٦٠٦) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٢٠٦) ، والطبراني في "الكبير" (٢٢/٢١٠ رقم ٥٥٩) .

(٤) هو: محمد بن الوليد.

(٥) هو: عائذالله بن عبد الله.." (٢)

"زائدة، عن شَرِيكٍ (١) ، عن عُبَيدالله (٢) - وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنِ سُلَيم (٣) ، عَنْ عُبَيدالله - عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ (٤) ... ، وَذَكَرَ (٥) الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٦) ؛ إنما هو: عن عُبَيدالله، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن عُبَيدالله (٧) بن عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ جدِّه (٨) ابْنِ عُمَرَ.

١٥٢٣ - وسألتُ أَبِي (٩) عَنْ حديثٍ رواه الدَّراوَرْدي (١٠) ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّة: أنَّ النبيَّ (ص) أَمَرَ بِأَكْلِ الضَّبُعِ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٨٧

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٠٢

قَالَ أَبِي: إِنَّمَا أَرَادَ: مَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بن أُمَيَّة (١١) ،
عن عبد الله

---

(١) هو: ابن عبد الله النَّخَعي القاضي.

(٢) هو: ابن عمر العُمَري.

(٣) قوله: «عن عبيد الله ورواه يحيى بن سليم» سقط من (ك) .

(٤) تمامه: «فليأكُل بيمينِه، وإذا شَرِبَ فليشْرَب بيمينِه؛ فإنَّ الشَّيطانَ يأكلُ بشِماله ويشربُ بشِماله» .

(٥) قوله: «وذكر» ليس في (ف) .

(٦) في المسألة رقم (١٤٨٩) جعل أبو زرعة الوَهَمَ في رواية شريك من شريك.

(٧) قوله: «عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن عُبَيدالله» سقط من (أ) و (ش) .

(٨) في (ف) : «عن أبي بكر بن عُبَيدالله بن عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جدِّه» . وانظر المسألة رقم (١٥٣٨) .

(٩) في (ت) و (ك) : «وسألته» .

(١٠) هو: عبد العزيز بن محمد.

(١١) روايته أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٨٦٨١) ، وابن ماجه في "سننه" (٣٢٣٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٢٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/١٦٤) ، و"شرح المشكل" (٣٤٦٦) ، والدارقطني في "السنن" (٢/٢٤٥ و٢٤٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣١٨) . ومن طريق عبد الرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٣/٢٩٧ رقم ١٤١٦٥) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/٣١٠ رقم ٩١٦) .
ورواه أبو داود في "سننه" (٣٨٠١) ، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/٣١٠ رقم ٩١٦) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/١٦٤) ، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥) ، والدارقطني في "السنن" (٢/٢٤٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣١٨) من طريق جرير بن حازم، والترمذي في "جامعه" (١٧٩١) ، و"العلل الكبير" (٥٥١) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢/١٦٤) ، و"شرح المشكل" (٣٤٦٥ و٣٤٧١) ، والدارقطني في "السنن" (٢/٢٤٦) ، والبيهقي (٩/٣١٨) من طريق ابن جريج، كلاهما عن عبد الله بن عبيد، به.
قال الترمذي في "جامعه": «حديثٌ حسن صحيح» . وقال في "العلل الكبير": «سألت محمدًا [يعني البخاري] عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: هُوَ حديث صحيح» .
= ... ونقل الترمذي في "جامعه" عن يحيى القطان قوله: «وروى جرير بن حازم هذا الحديثَ عن عبد الله بن عبيد ابن عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ، عن جابر، عن عمر قوله. وحديث ابن جريج أصحُّ» .
ونقل الطحاوي في "شرح المشكل" (٩/٩٥) عن يحيى القطان أنه أنكر هذا الحديث وأنه قال: «يحدث به عن جابر عن

عمر، ثم صيَّره عن النبي (ص) !» .

قال الطحاوي: «إنكارًا منه إياه على ابن أبي عمار» .." [1]

"بِشِمَالِهِ، وَلا يَشْرَبْ بِشِمَالِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ (١) ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، وَكَذَا حدَّثناه هِشَامٌ، وَقَدْ حدَّثني الأنصاريُّ (٢) ،

عَنْ هشام بن حسَّان، عن عُبَيدالله بْنِ دِهْقان مَوْلَى أَنَسٍ، عَنْ أنس (٣) ، عن النبيِّ (ص) .

١٥٢٩- وسألتُ أَبِي (٤) عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رواه داود بن رُشَيد (٥) ،

---

(١) في (ت) و (ف) و (ك) : «فإن الشَّيطان يشرب بها» .

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن المثنى. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/٣٨٠) تعليقًا.

والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/٢٠٢ رقم ١٣٠٩٧ و١٣٠٩٨) من طريق يزيد بن هارون وخالد بن الحارث، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/٣٨٠) تعليقًا من طريق عبد الأعلى وروح، والطبراني في "الأوسط" (١٢٥٣) من طريق أسد بن عُبيدة البجلي، جميعهم عن هشام، به.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٤٢٩) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/٣٨٠) تعليقًا من طريق يزيد بن هارون، وأحمد في "مسنده" (٣/٢٠٣ رقم ١٣٠٩٧) من طريق روح، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٥٦) من طريق عبد الله بن سعد الرازي، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٢٧٢ و٤٢٧٤) من طريق عبد الأعلى، جميعهم عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عبد الله ابن دِهْقان، عن أنس به.

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/٤٧) : «عبد الله بن دهقان ويقال: عبيد الله بن دهقان» .

وقال الترمذي: «سألت محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: يقال: عبيد الله بن دهقان، وعبد الله بن دهقان، ولا أعرف له غير هذا الحديث» .

(٣) قوله: «عن أنس» سقط من (ك) .

(٤) في (ت) و (ك) : «وسألته» .

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٧١٤٧) وقال: «لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به داود بن رُشيد» .." [2]

"الواسِطي (١) ،

عَنْ هُشَيم (٢) ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاء، عَنْ أَبِي العُرْيان المُجَاشِعي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: لَعَنَ رسولُ الله (ص) اليهودَ! حُرِّمَتْ عليهمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا، وأَكلوا أثمانَها، وإنَّ اللَّهَ إِذَا حرَّم أكلَ شيءٍ حرَّم ثَمَنَهُ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٠٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤١٥

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ بَرَكَةَ أَبِي الْوَلِيدِ (٣) ؛ وَهِمَ فِيهِ هُشَيم.

---

(١) لم نقف على روايته، لكن الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٩٣/١ رقم٢٦٧٨) قال: حدثنا سُرَيج، حدثنا هشيم؛ أخبرنا خالد الحذاء، عن بَرَكَة بن العُريان المجاشعي، قال: سمعت ابن عباس، به.

وبَرَكَةُ هذا كنيته: أبو الوليد، وقيل: أبو العريان. قال ابن ماكولا في "الإكمال" (٢٣٢/١-٢٣٣) : «بركة أبو الوليد، عن ابن عباس، روى عنه خالد الحذَّاء والتيمي، هو: المجاشعي البصري، وقيل: هو أبو العريان المجاشعي» . وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (٢١٨/١) : «وقرأت بخط مغلطاي أن ابنَ خَلْفون سمَّى أباه: العُرْيان. والذي رأيت في ابن خلفون: بركة أبو الوليد، ويقال: أبو العريان» .

ورواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٠٢/١٧) من طريق أحمد بن زهير، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ هشيم، عن خالد، عن بركة أبي العريان المحاربي، عن ابن عباس، به. قال ابن عبد البر: «قال أحمد بن زهير: كذا قال: عن بركة أبي العريان، وسمعت أبي يقول: وأبو العريان الذي يحدث عنه خالد اسمه: أنيس» .

ورواه الطبراني في "الكبير" (١٥٥/١٢ رقم ١٢٨٨٧) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٤/٩) من طريق عمرو بن عوف الْوَاسِطِيُّ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ خَالِدٍ الحذاء، عن بركة بن الوليد، عن ابن عباس، به.

(٢) هو: ابن بشير الواسطي.

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢٤٧/١ رقم ٢٢٢١) من طريق علي بن عاصم، و (٣٢٢/١ رقم ٢٩٦١) من طريق محبوب بن الحسن، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٤٧/٢) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٣/٦) من طريق وهيب بن = = خالد، وأبو داود في "سننه" (٣٤٨٨) ، والبيهقي (١٣/٦) من طريق بشر بن المفضل، وأبو داود (٣٤٨٨) ، والدارقطني في "السنن" (٧/٣) من طريق خالد بن عبد الله، وابن حبان في "صحيحه" (٤٩٣٨) من طريق يزيد بن زريع، والضياء في "المختارة" (٥١٠/٩ رقم ٤٩٣) من طريق عبد الوهَّاب، عن خالد، عن بركة أبي الوليد، عن ابن عباس، به.." [1]

"عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيح (١) ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: نَهَى رسولُ الله (ص) عَنْ لحومِ الجَلاَّلَةِ (٢) وَأَلْبَانِهَا؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٣) .

١٥٤٦ - وَانْتَهَى أَبُو زُرْعَةَ إِلَى حديثٍ كَانَ حدَّث بِهِ قَدِيمًا فِي كِتَابِ "الأطعمة"، عن عبد الرحمن بن عبد الملك الحِزَامي (٤) ، عَنِ ابْنِ أَبِي فُدَيْك (٥) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة؛ قَالَتْ: كَانَ أحبَّ اللَّحْمِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص) الذِّرَاعُ.

فلم يَقْرأ (٦) ؛ قال: هو حديثٌ مُنكَرٌ (٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤٣١/٤

(١) هو: عبد الله.

(٢) الجَلاَّلة من الحَيَوان: الَّتي تأكل العَذِرَة؛ يقال: جَلَّتِ الدابةُ الجَلَّةَ واجتَلَّتها، فهي جالَّة وجلاَّلة: إذا التَقَطَتها. انظر "النهاية" (١/٢٨٨) .

(٣) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٣٧٨٥) ، = = والترمذي في "جامعه" (١٨٢٤) من طريق عبدة، وابن ماجه في "سننه" (٣١٨٩) من طريق ابن أبي زائدة، والطبراني في "الكبير" (١٢/٣١١ رقم ١٣٥٠٦) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٢/٣٤) من طريق عيسى بن يونس، جميعهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عن ابن عمر، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، وروى الثوري، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مجاهد، عن النبي (ص) مرسلاً» .

(٤) هو: عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبة، ويكنى أبا بكر، وروايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٦٢٨) إلا أنه وقع في المطبوع: «أبو بكر ابن عبد الرحمن» ، وصنيع محقق الكتاب في التعريف برجال الإسناد يدل على أن الخطأ ليس في الأصل؛ لأنه عرف بعبد الرحمن، فالظاهر أن كلمة «بن» خطأ في الطباعة، والله أعلم.

(٥) هو: محمد بن إسماعيل.

(٦) أي: فلم يقرأه علينا.

(٧) ذكر البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/٤٠٠-٤٠١) أنه سأل أَبَا زُرْعَةَ عَن هَذَا الْحَدِيثِ والحديث المتقدم في المسألة رقم (١٥١٤) ؟ قال: «فأمرني أن أضرب عليهما، ولم يقرأهما» .." [1]

"ــح (١) يَقُولُ: حديثُ أَبِي الأَحْوَص (٢) ، عَنْ سِماك (٣) ، عن القاسم ابن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَة: خطأٌ؛ الإسنادُ والكلامُ:

فَأَمَّا الإسنادُ: فإنَّ شَرِيكً (٤) وأيُّوبَ ومحمدً (٥) ابني جابرٍ رَوَوْهُ (٦) عَنْ سِمَاك، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عبد الرحمن، عَنِ ابْنِ بُرَيْدة (٧) ، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيّ (ص) كما روى (٨) الناسُ: فَانْتَبِذُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، وَلا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا (٩) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: كَذَا أَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**! أمَّا (١٠) الصَّحيحُ:

(١) في (ف) : «رضي الله عنه» بدل: «رحمه الله» .

(٢) كذا في (ت) و (ش) ، وفي بقية النسخ: «الأخوص» . وأبو الأحوص: سلام بن سليم.

(٣) هو: ابن حرب.

(٤) كذا في جميع النسخ! إلا أنها غُيِّرَتْ في (أ) بخط مغاير إلى «شريكًا» ، وهو الجادَّة؛ لكن يخرَّج ما في النسخ على لغة ربيعة التي تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) . وجاءت على الجادَّة: «شريكًا» في "التنقيح". وشريك هو: ابن عبد

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٣٤

الله النخعي. وروايته أخرجها النسائي (٥٦٧٨) .

(٥) كذا في جميع النسخ و"التنقيح": «ومحمد» ، وغُيِّرَتْ في (أ) إلى «محمدًا» ، وانظر التعليق السابق. ورواية محمد أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٩٦٦) ، والدارقطني في "السنن" (٤/٢٥٩) .

(٦) في جميع النسخ: «روياه» ، ثم صوبت في (أ) وجاءت على الصَّواب في "التنقيح".

(٧) هو: عبد الله.

(٨) في (أ) و (ف) : «روای» ، وفي (ك) : «رواه» .

(٩) وفي ضمن هذا بيان للخطأ في الكلام، أي: المتن؛ فالصواب: كَمَا رَوَاهُ النَّاسُ: «فَانْتَبِذُوا فِي كُلِّ وِعَاءٍ، وَلا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» ، والخطأ في رواية أبي الأحوص: «اشْرَبُوا فِي الظُّرُوفِ، وَلا تَسْكَرُوا» كما في المسألة رقم (١٥٤٩) ، وانظر تعليقنا على نحو ذلك هناك.

(١٠) في (ف) : «إنما» .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْن سَعِيدٍ (١) ، عَنْ النُّعْمان بْنِ أَبِي عيَّاش.

قلتُ: الخطأُ ممَّن هُوَ؟

قَالَ: مِنْ حمَّاد بْنُ سَلَمة.

١٠٦٠- وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثِ حَمَّادٍ (٣) ، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - أو غيره - : أنَّ (٤) النبيَّ (ص) قَالَ: إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الفِضَّةِ إِنَّمَا يُجَرْجِرُ (٥) فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ نَافِعٍ، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصدِّيق ح، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عَنِ النبيِّ (ص) .

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٠٧٨) ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ أبي عياش قال: أرسلت إلى عبد الله بن عمر فسأله ...

كذا عنده: «عبد الله بن عُمر» وكذا ذكره ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٤/٣٠٨) نقلاً عن ابن أبي شيبة.

وقال ابن عبد البر بعد أن ذكر هذا الإسناد وإسنادًا آخر: «وهذان إسنادان لا يختلف أهل العلم بالحديث في صحَّتهما» .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٣) ، وستأتي برقم (١٥٨٥) .

(٣) هو: ابن سلمة.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٤٣

(٤) في (ش) : «عن» .

(٥) تقدم تفسير «يجرجر» في التعليق على المسألة رقم (٤٣) .." [١]

"قَالَ: نَزَلَتْ فِي الْخَمْرِ ثلاثُ آيَاتٍ، فأولَ شيءٍ نزلتْ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾ (١) ، الآية ... فَذَكَرَ الحديثَ (٢) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ أَبُو طُعْمة قارئُ مِصْر، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٣) .

قلتُ: فيُسمَّى أَبُو طُعْمة؟

---

(١) الآية (٢١٩) من سورة البقرة.

(٢) وتمامه عند الطيالسي: فقيل: حُرِّمت الخمر، فقيل: يا رسول الله، دعنا ننتفعْ بها كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فسكت عنهم، ثم نزلت هذه الآية: ﴿لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ ، [النساء: ٤٣] ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ *﴾ فقيل: حُرِّمت، فقالوا: يا رسول الله، إنا لا نشربها قُرْب الصلاة، فسكت عنهم، ثم نزلت: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ الآية [المَائدة: ٩٠] ﴿ ... الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ ؛ فقال رسول الله (ص) : «حُرِّمت الخمرُ» ..قال: وقَدِمَتْ لرجلٍ راويةٌ من الشام - أو روايا - فقدم النبيُّ (ص) ، وأبو بكر، وعمر، ولا أعلم عثمان إلا معهم، فانتهوا إلى الرجل، فقال رسول الله (ص) : «خلِّ عنا نَشُقَّّها» ، فقال: يا رسول الله، أفلا نبيعها؟ قال رسول الله (ص) : «إن الله لعن الخمر، ولعن غارِسَها، ولعن شارِبَها، ولعن عاصِرَها، ولعن مؤْويَها، ولعن مُديرَها، ولعن ساقيَها، ولعن حاملَها، ولعن آكِلَ ثمنِها، ولعن بائعَها» .

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد (٢/٢٥ و٧١ رقم ٤٧٨٧ و٥٣٩٠ و٥٣٩١) ، وأبو داود في "سننه" (٣٦٧٤) ، وابن ماجه (٣٣٨٠) من طريق أبي طعمة وعبد الرحمن ابن عبد الله الغافقي، كلاهما عن ابن عمر، به بذكر لَعْن الخمرِ وشاربِها ... إلخ الحديث، دون ذكر الآيات. ووقع في بعض نسخ أبي داود: «عن أبي علقمة» بدل: «عن أبي طعمة» .

والحديث صحيح عن ابن عمر، فانظر تخريجه وجمْع طرقه - إن شئت - في التعليق على "سنن سعيد بن منصور" رقم (٨١٥ و٨١٦) ، وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٨٠) .." [٢]

"قَالَ: لا (١) .

١٥٨٤ - وسُئِلَ (٢) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣) ، عَنْ هِشَامٍ (٤) ، عَنْ قَتَادَةَ (٥) ، عَنْ أيُّوب (٦) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبير؛ قَالَ: سألتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ نَبِيذِ الجَرِّ؟ فَقَالَ: حَرَّمَهُ رسولُ الله (ص) . فأخبرتُ ابنَ عَبَّاسٍ؛ فَقَالَ: صَدَقَ، قلتُ: مَا الجَرُّ؟ قَالَ: كلُّ شَيْءٍ عُمِلَ مِنْ مَدَر (٧) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ** (٨) ؛ إِنَّمَا هو: هشام (٩) ، عَنْ أيُّوبَ نفسِهِ (١٠) ، ليس فيه «قتادة» ؛ أَبُو داود يخطئُ فيه (١١) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٥١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٨٢

---

(١) وقيل: إن اسمه هلال، وهو مولى عمر بن عبد العزيز.

(٢) انظر المسألة رقم (١٥٦١) و (١٥٧٦) .

(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٤) هو: ابن أبي عبد الله الدستوائي.

(٥) هو: ابن دِعامة السدوسي.

(٦) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٧) المدر: هو الطين. "النهاية" (٣٠٩/٤) .

(٨) يعني: بالنسبة لرواية هشام الدستوائي، وأما قتادة: فإنه يرويه عن أيوب كما سيأتي.

(٩) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٦١٩) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٢٣/٤) .

(١٠) قوله: «نفسه» سقط من (ك) .

(١١) هذا الحديث يرويه سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عمر وابن عباس. ورواه عن سعيد عدد من الرواة، منهم: أَبُو بِشْرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وحشية، وأيوب السختياني، ويعلى ابن حكيم، ومنصور بن حيان:

أما رواية جعفر بن أبي وحشية: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١) ، وسيأتي ذكرها في الكلام عن روايتي قتادة وشعبة، عن أيوب.

وأما أيوب فرواه عنه: هشام الدستوائي، وإسماعيل بن علية، ووهيب بن خالد، وقتادة، وشعبة. أما رواية هشام: فهي التي ذكرها أبو زرعة هنا، وتقدم تخريجها.

وأما رواية إسماعيل بن علية: فاختُلف عليه فيها: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤٨/٢ رقم ٥٠٩٠) فقال: حدثنا إسماعيل، أخبرنا أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ... فذكره. وأخرجها النسائي في "سننه" (٥٦٢٠) من طريق عمرو بن زرارة، عن إسماعيل؛ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ سعيد بن جبير ... فذكره، هكذا بزيادة الرجل المبهم في سنده.

وأما رواية وهيب: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٥٤٠٣/الإحسان) من طريق شيبان بن فَرُّوخ، عَنْ وُهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سعيد بن جبير، به، هكذا بلا واسطة.

وأخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٢٢٣/٤) من طريق الخصيب بن ناصح، عَنْ وُهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، به، هكذا بذكر الواسطة.

وأما رواية قتادة وشعبة: فتقدمت في المسألة رقم (١٥٦١) ، وخلاصة ما هناك: أن قتادة كان يروي الحديث عن سعيد بن جبير، فسأله شعبة: هل سمعه من سعيد؟ فذكر أنه سمعه من أيوب، فلقي شعبةُ أيوبَ، فحدثه به عن سعيد، فسأله: هل سمعه من سعيد؟ فذكر له أنه سمعه من أَبِي بشرٍ جعفرِ بْن أَبِي وحشية، فلقي جعفرَ بن أبي وحشية، فحدثه به، فسأله هل سمعه من سعيد؟ فذكر له أنه سمعه من سعيد فأوضحت هذه الرواية أن رواية قتادة رجعت إلى رواية أيوب، وأن رواية أيوب رجعت إلى رواية جعفر بن أبي وحشية.

وهذا مما يؤكد رجحان رواية من رواه عن إسماعيل بن علية ووهيب بن خالد، حيث روياه عن أيوب بذكر واسطة بينه وبين سعيد، وهذه الواسطة المبهمة في روايتهما هي «جعفر بن أبي وحشية» .

وأما روايتا يعلى بن حكيم ومنصور بن حيان: فأخرجهما مسلم في "صحيحه" (١٩٩٧) .." [١]

"[عبد الرحمن] (١) بْنِ رَافِعٍ؟

فقال أَبُو زُرْعَةَ: **هذا خطأٌ**؛ إنما هو عبد الرحمن بْن رافع، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَرَ.

١٥٩٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٢) ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مَكْحُول؛ قَالَ: سمعتُ ابْنَ عُمَرَ يقولُ: مَا أَمَرَ عُمَرُ بن الخَطَّاب بِشُرْبِ الطِّلاَءِ قَطُّ، وَلا سَقَاهُ قَطُّ (٣) ؟

فَسَمِعْتُ (٤) أَبِي يَقُولُ: هَذَا وَهَمٌ؛ مَكْحُولٌ لَمْ يَسْمَعْ (٥) مِنَ ابْنِ عُمَرَ.

١٥٩١ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُؤَمَّل بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سُفْيَانَ (٧) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَن عبد الله بْنِ عَمْرٍو (٨) ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : مُدْمِنُ الخَمْرِ كَعَابِدِ وَثَنٍ؟

سمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو كما رَوَاهُ حسن بْن

---

(١) في جميع النسخ: «عبد الرحيم» ، عدا (ف) ، فهو ضمن السقط الذي فيها، وكتب فوقه في (ك) : «كذا» ، والتصويب من السياق قبله.

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) قوله: «ولا سقاه قط» سقط من (ك) .

(٤) في (ت) : «سمعت» .

(٥) في (ت) و (ك) : «يسمعه» .

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٥٥٣) و (١٥٥٤) .

(٧) هو: الثوري.

(٨) في (ش) : «عمر» .." [٢]

"١٥٩٥ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِي (٢) ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ عَامِرٍ (٣) ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ (*) أَبِي لَيْلَى (٤) ، عَنْ عَطَاءٍ (٥) ، عَنْ أَبِي هريرة: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: مَنْ ضَحَّى، فَلْيَأْكُلْ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ؟

قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ**؛ حدَّثنا أَبُو غَسَّان (٦) ، عَنْ حسن بْنِ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ (*) أَبِي ليلى، عَنْ عَطَاء، عَنِ النبيِّ (ص) ... مُرسَلٌ (٧) ؛ لا يقولُ فيه: أَبُو هريرة (٨) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٨٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٨٩

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦٠٥) . وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١٠/٢٧) : «وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب الأضاحيّ من طريق عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هريرة، رفعه: «مَنْ ضحَّى، فليأكلْ مِنْ أُضْحيَّته» ، ورجاله ثقات، لكن قال أبو حاتم الرازي: الصواب: عن عطاء، مرسل» .

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/٣١٤) ، = = والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٣٤) . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/٣٩١ رقم ٩٠٧٨) عن الأسود ابن عامر، به. وأخرجه ابن عدي أيضًا من طريق سلمة بن عبد الملك العوصي، عن الحسن بن صالح، به.

(٣) ولقبه: شاذان.

(*) ... قوله: «ابن» سقط من (أ) و (ت) و (ش) ، وألحقت في حاشية (ش) ، وما أثبتناه من (ف) و (ك) .

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٥) هو: ابن يسار.

(٦) هو: مالك بن إسماعيل. وروايته ذكرها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٣٤) . وتابعه على روايته مرسلاً: أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَين، وروايته ستأتي في المسألة رقم (١٦٠٥) .

(٧)كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٨) روى ابن عدي في "الكامل" (٢/٣١٤) طريق عباس الدوري السابقة، ثم قال: «قال لنا إبراهيم بن هانئ: قال عباس الدوري: لم يحدث بهذا الحديث أحد عن الحسن بن صالح غير الأسود بن عامر شاذان» . قال ابن عدي: «وهذا الذي قاله الدوري هكذا كانوا يحكمون - أهل العراق - على أنه حديث شاذان، ولم يبلغهم من حديث الشام عن سلمة بن عبد الملك العوصي، عن الحسن بن صالح، وهو هذا الذي ذكرت» ، ثم رواه كما سبق. ورواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/٣٤) من طريق عباس الدوري، به، ثم نقل عنه قوله: «ولم أسمع هذا من إنسان في الدنيا غيره» . ثم قال الخطيب: «تفرد بوَصْلِه شاذان، وخالفه مالك بن إسماعيل؛ فرواه عن الحسن بن صالح، مرسلاً؛ لم يذكر فيه أبا هريرة» .." [(١)]

"فسمعتُ أَبِي يقولُ: هُوَ (١) حديثٌ منكرٌ (٢) .

١٥٩٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣) ، عَنْ شُعْبة، عَنْ أَبِي عَقِيل؛ قَالَ: سمعتُ أَبَا الخَصيب (٤) يحدِّث: أَنَّهُ سَأَلَ ابنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ أَهْدَى بَدَنةً، فَضَلَّت، ثُمَّ اشترى مَكَانَهَا، فنَحرَها، ثُمَّ وجَدَ الأُولَى؟ قَالَ: يَنْحَرُهما جَمِيعًا؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ عَقِيل بْنُ طَلْحة، عَنْ أَبِي الخَصِيب، عَنِ ابْنِ عُمر (٥) .

١٥٩٨ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحجَّاج، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ عليّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْران (٦) ، عَنِ ابن عباس: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يُنْبَذُ لَهُ، فيشربُه الغَدَ، ومِنْ بعدِ الغَدِ، فَإِذَا كَانَ اليومُ (٧)

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٩٤

(١) في (ك) : «هذا» .

(٢) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم له طريقًا عن أبي سعيد أحسن من هذا، وعمرو بن قيس كان من عُبّاد أهل الكوفة وأفاضلهم، ممن يجمع حديثه وكلامه» . وترجم العقيلي في الموضع السابق لداود بن عبد الحميد الكوفي، وذكر أنه يحدِّث عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمُلائِيِّ بأحاديث لا يتابع عليها، وذكر منها هذا الحديث، ثم قال: «وله رواية أخرى من غير هذا الوجه ليّنة أيضًا» . وانظر "نصب الراية" (٤/٢١٩) .

(٣) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٤) في (ش) و (ك) : «الخصيف» . وهو زياد بن عبد الرحمن القيسي، أبو الخصيب البصري.

(٥) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٤٤٤٠) من طريق وكيع، عن شعبة، عن عَقِيلُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الخصيب، عن ابن عمر، به.

(٦) قوله: «بن مهران» سقط من (أ) و (ش) .

(٧) في (ك) : «يوم» .." [(١)]

"الثالثُ، أَمَرَ بِهِ فَأُهْرِيقَ (١) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو عن حمَّاد (٢) ، عَنِ الحجَّاج (٣) ، عَنْ يحيى بْن عُبَيْد، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن النبيِّ (ص) ؛ أخطأ فيه إبراهيمُ بنُ الحَجَّاج (٤) .

١٥٩٩ - وسألتُ (٥) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُبارك بْنُ فَضَالة (٦) ، عن عبد الله ابن مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيل، عَنْ جَابِرِ بن عبد الله: أنَّ رسول الله (ص) ضَحَّى بكبشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ (٧) مَوْجُوءَيْنِ (٨) ... ، الحديثَ.

---

(١) أُهْ رِيقَ، أي: أُرِيقَ، بمعنى: صُبَّ. انظر: "اللسان" (١٠/١٣٥ و٣٦٥- ٣٦٧) .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/١١١ رقم ١٢٦٢٥) .

(٣) هو: ابن أرطاة.

(٤) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٢٠٠٤) من طريق شعبة، والأعمش، وزيد بن أبي أنيسة، ثلاثتهم عن أبي عمر، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ ابن عباس، به.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٦١٣) .

(٦) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٥/ق ١٤٦/ب - ١٤٧/أ) .

(٧) قال القاضي عياض في "مشارق الأنوار" (١/٣٧٩) - وعنه نقل النووي في "شرح مسلم" (١٣/١٢٠) واللفظ له-: قال ابن الأعرابي وغيره: الأملح هو الأبيض الخالص البياض. وقال الأصمعي: هو الأبيض ويشوبه شيء من السواد. وقال أبوحاتم: هو الذي يخالط بياضَهُ حمرةٌ. وقال بعضهم: هو الأسود يعلوه حمرة. وقال الكسائي: هو الذي فيه بياض وسواد

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٩٦

والبياض أكثر. وقال الخطابي: هو الأبيض الذي في خلل صوفه طبقات سود. وقال الداوودي: هو المتغيِّر الشَّعر بسواد وبياض. وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/٤٣٤-٤٣٥) ، و"أعلام الحديث" (٢/٨٤٦) ، و"النهاية" (٤/٣٥٤) .

(٨) أي: خَصِيَّيْن. "النهاية" (٥/١٥٢) . وذكر ابن الأثير: أنه يروى «مُوجَأَيْنِ» بوزن مُكْرَمَيْنِ، قال: «وهو خطأ» . وأنه يُروى: «مَوْجِيَّيْنِ» بغير همز على التخفيف، ويكون من «وَجَيْتُهُ وَجْيًا فهو مَوْجِيٌّ» كـ «مَرْمِيّ» .." [1]

"قلتُ لَهُمَا: فأيُّهُمُ (١) الصَّحيحُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: ورواه داود العَطَّار (٢) ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة (٣) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هذا خطأٌ**، وحديثُ أَبِي مُعَاوِيَة خطأٌ أيضا، والصَّحيحُ: حديثُ مالكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رجلٍ.

---

(١) في (ك) : «فأيهما» ، وغُيِّرت في (ت) إلى «أيهم» أو بالعكس.

(٢) هو: داود بن عبد الرحمن. ولم نجد من أخرج = = روايته، غير أن الحافظ ابن حجر ذكر في الموضع السابق من "الفتح" عن الدارقطني أنه قال: «وكذا قال مرحوم العطار، عن داود العطار، عن نافع» ، وعلى هذا: فإما أن يكون هناك اختلاف على داود، أو يكون الخطأ عند الدارقطني أو ابن أبي حاتم هنا، والله أعلم!

(٣) ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٢/٧٦ و٨٠ رقم ٥٤٦٣ و٥٥١٢) ، والدارمي في "سننه" (٢٠١٤) ، والبزار في "مسنده" (١٢٢٣/كشف) ، وابن الجارود في "المنتقى" (٨٩٧) ، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤١١/بغية) ، جميعهم من طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ نافع، عن ابن عمر، به.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٣٧١) من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وأيوب وعبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابن عمر، به.

وتابع حمادَ بن سلمة على روايته على هذا الوجه عن أيوب: سعيدُ بن أبي عروبة، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" عقب الحديث (١٢٢٣/كشف) ، فقال: وحدثنا أيوب بن سليمان، ثنا عبد الرحمن بن مسهر، ثنا سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر، قال ... ، بنحو حديث يحيى، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

ثم قال البزار: «لا نعلم رواه عن أيوب إلا ابن مسهر، وهو ضعيف، والحديثُ إنما يرويه عبيد [الله] والحجاج، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بن مالك، عن أبيه، وهو الصواب» .

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٨٥٤٩) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ جارية لكعب بن مالك ... ، فذكره هكذا مرسلاً، وبزيادة عبد الله بن عمر في سنده. وأيوب السختياني بصري، ورواية معمر عن البصريين ضعيفة.." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٩٧

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٠٣

"عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمُلائي (١) ، عَنِ الحَكَم (٢) ، عَنِ الْمُغِيرة بْنِ حَذَف، عن حُذَيفة: أنَّ النبيَّ (ص) شَرَّكَ بين المسلمين سَبْعَةٍ فِي (٣) بَقَرَةٍ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ الصَّحيح: مَا حدَّثنا أَبُو نُعَيْم (٤) ، عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ، عَنِ الحَكَم، عَنِ الْمُغِيرة بْنِ حَذَف، عَنْ عليٍّ: أَنَّهُ أَتَاهُ (٥) رجلٌ بِبَقَرَةٍ قَدْ وَلَدَتْ، يريدُ أَنْ يُضَحِّيَ (٦)

بِهَا، فَقَالَ: لا تَشْرَبْ مِنْ لَبَنِهَا إِلا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا؛ فَإِذَا كَانَ يومُ الأَضْحَى، ضَحَّيْتَ بِهَا وَوَلَدِها (٧)

عن سبعةٍ.

---

(١) هو: إسماعيل بن خليفة.

(٢) هو: ابن عُتَيبة.

(٣) في جميع النسخ: «في سبعة في» ، عدا (ف) ، فهو ضمن السقط الذي فيها.

(٤) هو: الفضل بن دُكين. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" -كما في "المغني" لابن قدامة (٣٨٦/١٣) - وابن سعد في "الطبقات" (٢٣١/٦) ، والبيهقي في "السنن" (٢٣٦/٥) و (٢٨٨/٩) من طريق زهير بن أبي ثابت، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَذْفٍ، عَنْ عليٍّ ح، به، كرواية أبي نعيم.

(٥) في (ك) : «أتى» .

(٦) في (ت) و (ك) : «يضح» ..

(٧) كذا في جميع النُّسَخ؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بها» دون إعادة الجارّ، والجادَّة: «بها وبولدها» ، وما وَقَعَ في النُّسَخِ لَحْنٌ على مذهبِ البصريّين، لكنَّه صحيحٌ ومُتَّجِهٌ على قولِ الكوفيّين ويُونُسَ والأخفشِ، وعليه جاءتْ قراءةُ حمزةَ من السبعة، في قوله تعالى: [النِّسَاء: ١] ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ ، بجرِّ «الأرحامِ» ؛ عطفًا على الضميرِ المجرورِ في «بِهِ» ، دون إعادة الجارّ، وزَعَمَ البصريُّون: أنَّ هذا لَحْنٌ، وأوَّلُ مَنْ شَنَّعَ على حمزةَ في هذه القراءةِ: أبو العبَّاس المبرِّد، حتى قال: «لا تَحِلُّ القراءةُ بها» ، وتَبِعَهُ على ذلك: الزمخشريُّ وابنُ عطيَّة؛ قال أبو حيَّان في «البحر المحيط» (١٦٧/٣) : «وما ذَهَبَ إليه أهلُ البصرة، وتَبِعَهُمْ فيه الزمخشريُّ وابنُ عَطِيَّةَ - مِنِ امتناعِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ، ومِنِ اعتلالِهِمْ لذلك - غيرُ صحيح؛ بَلِ الصحيحُ مَذْهَبُ الكوفيّين في ذلك، وأنَّه يجوزُ، وقد أَطَلْنَا الاحتجاجَ في ذلك عند قولِهِ تعالى: [البَقَرَة: ٢١٧] ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ، وذَكَرْنَا ثبوتَ ذلك في لسان العَرَبِ نَثْرِهَا ونَظْمِهَا؛ فأغنى ذلك عن إعادتِهِ هنا.

وأمَّا قولُ ابنِ عطيَّة: «ويَرُدُّ عندي هذه القراءةَ مِنَ المعنى وجهان» - فجَسَارةٌ قبيحةٌ منه، لا تَلِيقُ بحالِهِ، ولا بِطَهَارةِ لسانِهِ؛ إذْ عَمَدَ إلى قراءةٍ متواترةٍ عن رسولِ اللهِ (ص) قرَأَ بها سَلَفُ الأمَّةِ، واتَّصَلَتْ بأكابرِ قُرَّاءِ الصحابةِ الذين تَلَقَّوُا القرآنَ مِنْ فِي رسولِ الله (ص) بغيرِ واسطةٍ: عثمانَ، وعليٍّ، وابنِ مسعودٍ، وزيدِ بنِ ثابت، وأَقْرَإِ الصحابةِ أُبَيِّ بنِ كعب؛ عَمَدَ إلى رَدِّها بشيءٍ خَطَرَ له في ذِهْنِهِ، وجسارتُهُ هذه لا تَلِيقُ إلا بالمعتزلةِ؛ كالزمخشريِّ؛ فإنه كثيرًا ما يَطْعَنُ في نقل القُرَّاء وقراءتهم

... ولم يَقْرَأْ حمزةُ حرفًا مِنْ كتابِ اللهِ إلا بأَثَرٍ، وكان حمزةُ صالحًا وَرِعًا ثِقَةً في الحديثِ، وهو من الطبقة الثالثة ... وإنما ذَكَرْتُ هذا وأَطَلْتُ فيه؛ لئلا يَطَّلِعَ غَمْرٌ على كلامِ الزمخشريِّ وابنِ عطيَّةَ في هذه القراءةِ؛ فيُسِيءُ ظَنًّا بها وبقارئها؛ فيُقَارِبُ أنْ يَقَعَ في الكُفْرِ بالطعنِ في ذلك، ولَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بقولِ نُحَاةِ البَصْرةِ ولا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خالفهم؛ فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنقلِ الكوفيِّين مِنْ كلامِ العَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ البَصْرِيُّونَ!! وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بنَقْلِ البَصْرِيِّين لم يَنْقُلْهُ الكوفيُّون!! وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحارٌ في عِلْمِ العربيَّةِ لا أصحابُ الكنانيس، المشتغِلُونَ بضروبٍ مِنَ العلومِ، الآخِذُونَ عن الصُّحُفِ دون الشيوخ» . اهـ. كلام أبي حَيَّانَ؛ وهو نفيسٌ جِدًّا.

وقد ارتَضَى مذهبَ الكوفيِّين كُلُّ النحاةِ المتأخِّرين فيما نَعْلَمُ، وهو ما نَذْهَبُ إليه؛ لموافقتِهِ الدليلَ، والله أعلم. وانظر «الإنصاف» لابن الأنباري (٢/٤٦٣-٤٧٤) ، و «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/٣٧٥-٣٨٧) ، و «الدر المصون» للسمين الحلبي، و «اللباب» لابن عادل الحنبلي، وغيرها من كتب أعاريب القرآن (أول سورة النساء) ، و"معجم القراءات" (٢/٥-٦) .." [(١)]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ موقوفٌ عَنْ جَابِرٍ فقط، وعبدُ العزيز بن عُبَيدالله (١) واهِي الحديثِ (٢) .

١٦٢١ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْن (٣) ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْب (٤) ، عن بُكَيْر بن عبد الله بْنِ الأَشَجِّ (٥) ،

عَنْ حُمَيْد بْنِ

---

(١) في (ت) و (ك) : «عبد الله» .

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق: «وهذا يرفعه عبد العزيز بن عبيد الله، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ وَنُعَيْمٍ، عن جابر، ولا يرويه عنه غير ابن عياش» .

وقال الدارقطني في الموضع السابق: «تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب، وعبد العزيز ضعيف لا يُحتجُّ به» . وانظر "العلل الكبير" للترمذي (ص٢٤٢) ، و"السنن" لأبي داود (٣٨١٥) ، و"السنن الكبرى" للبيهقي (٩/٢٥٥) .

(٣) هو: أبو نعيم. ولم نقف على روايته هذه، لكن تابعه عليها سفيان الثوري ووكيع وعبد الله بن نمير، فرووه عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ بكير، عن حميد، عن سعد، به، وكذا رَوَاهُ مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أبيه -كما سيأتي-: أما رواية سفيان: فسيأتي ذكرها.

وأما رواية وكيع: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٥٨٢) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١٢٠٧) .

وأما رواية عبد الله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في الموضع السابق مقرونة برواية وكيع.

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٥) ورواه عن بكير أيضًا: ابنه مخرمة، وعبد ربه بن سعيد:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٣٠

أما رواية مخرمة: فأخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (١١١٩٥) من طريق عبد الله بن وهب؛ قال: أخبرني مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن حميد بن مالك ابن خثيم الدؤلي؛ أنه سأل سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ الصيد ... ، فذكره.

وأما رواية عبد ربه بن سعيد: فأخرجها ابن جرير أيضًا (١١١٩٦) ، والبيهقي في "سننه" (٢٣٧/٩) كلاهما من طريق شعبة، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ؛ قال: سمعت بكير ابن الأشج يحدِّث عن سعد ... ، فذكره، هكذا مرسلاً؛ ليس فيه ذكر لحميد ابن مالك. ورواية من زاد حميد بن مالك أرجح؛ لاتفاق ابن أبي ذئب ومخرمة بن بكير على ذلك.." [1]

"١٦٢٣ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثِ مَرْوان (١) - يَعْنِي: الطَّاطَرِيَّ - قَالَ: حدَّثنا يَحْيَى بنُ حَمْزَةَ؛ قَالَ: حدَّثنا الوَضِينُ بنُ عَطَاء، عَنْ محفوظِ بنِ (٢) عَلْقمة، عن عبد الرحمن بْنِ عَائِذٍ الأَزْدِي - قَالَ مَرْوَانُ: هَذَا مِنْ مَشْيَخَةِ أهلِ الشَّامِ، مِنَ العُتُقِ (٣) مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ -[عن مُعَاذٍ] (٤) قَالَ: يُكْرَهُ صَيْدُ البَحْرِ مَا أَشْبَهَ (٥) مَا حُرِّمَ مِنْ صَيْدِ البَرِّ؟

قَالَ أَبِي: ابنُ عائذ لم يُدْرِكْ معاذً (٦) ؛ **وهذا خطأٌ** (٧) .

١٦٢٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الأَوْزاعي (٨) ،

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير، عَنْ رجلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ قَالَ: حدَّثني السَّائِبُ ابنُ

---

(١) هو: مروان بن محمد.

(٢) في (ك) : «عن» بدل: «بن» .

(٣) العُتُق: جمع «عَتِيق» ؛ يقال: عَتُقَ الشيءُ عَتَاقةً، أي: قَدُمَ وصار عتيقًا. انظر "الصحاح" (١٥٢٠/٤) . ولعله يعني أنه من أصحابه المتقدِّمين.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولابد منه كما يظهر من جواب أبي حاتم، والظاهر أنه سقط لانتقال النظر.

(٥) كذا، وقوله: «ما أشبه» بدل بعضٍ من كلٍّ، من «صيد البحر» ، أي: يكره من صيد البحر ما أشبه المحرَّم من صيد البر.

(٦) كذا في النسخ، وهو على لغة ربيعة في حذف ألف تنوين الاسم المنصوب. انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٧) وفي "المراسيل" (ص١٢٥ رقم ٤٤٨) قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: عبد الرحمن بن عائذ الأزدي لم يدرك معاذًا» .

(٨) هو: عبد الرحمن بن عمرو. ولم نقف على الحديث من طريقه على هذا الوجه، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٦/٤) ، والخطيب في "الكفاية" (ص ٢٨٤) ، كلاهما من طريق بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن أبي سلمة ابن أبي عبد الرحمن، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٥٤/٤) ، والطبراني في "الأوسط" (٣٠) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٥٦/٤٣) ، ثلاثتهم من طريق معاوية ابن سلام، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كثير، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ سفيان بن أبي زهير،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٣٣

به هكذا، ليس فيه واسطة بين يحيى والسائب. قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ يحيى بن أبي كثير إلا معاوية بن سلام» .." (١)

"يَزِيدَ؛ قَالَ: حدَّثني سُفْيان بْنُ أَبِي زُهَيْرٍ؛ قَالَ سمعتُ النبيَّ (ص) يَقُولُ: مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كَلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ؟

قلتُ لأَبِي: مَنْ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أهلِ المدينةِ؟

قَالَ: هُوَ يزيدُ بْنُ خُصَيفة (١) .

١٦٢٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمرٌو النَّاقِد (٢) ، عَنْ حمَّاد بْنِ خَالِدٍ الخَيَّاط، عَنْ معاوية بنِ صَالِحٍ، عَنْ عبد الرحمن بْنِ جُبَيْر (٣) بْنِ نُفَيْر، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّوَّاس بْنِ سَمْعان، عن النبيّ (ص) - فِي الَّذِي يُدْرِكُ صيدَهُ بَعْدَ ثلاثٍ - قَالَ: يأْكُلُهُ إِلاَّ أَنْ يُنْتِنَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ وَإِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي ثَعْلَبة؛ حدَّثونا عن مَعْنِ

---

(١) أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/٩٦٩ رقم ١٧٤٠) عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنِ السائب بن يزيد، به.

ومن طريق الإمام مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٣٢٣) ، ومسلم (١٥٧٦) .

وأخرجه البخاري أيضًا (٣٣٢٥) ، ومسلم في الموضع السابق، من طريق سليمان بن بلال، عن يزيد بن خصيفة، به.

وأخرجه مسلم أيضًا، والنسائي (٤٢٨٥) من طريق إسماعيل بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خصيفة، به.

(٢) هو: عمرو بن محمد. ولم نجد روايته لهذا الحديث، ولكن تابعه في أصل الرواية الإمام أحمد وغيره - كما سيأتي - فجعلوه من مسند أبي ثعلبة الخشني.

(٣) في (ت) و (ك) : «حسين» بدل: «جبير» .." (٢)

"وَرَوَاهُ وُهَيْبٌ (١) ، وابنُ عُلَيَّة (٢) ، عَنْ أيُّوب، عَنْ عِكْرِمة، عَنِ النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٣) .

قَالَ أَبِي: وَهَذَا مُرسَلً (٤) ، أصحُّ (٥) .

١٦٣٢ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْمُحَارِبِي (٧) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عِكْرِمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عُقَّ عَنْهُمَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عِكْرِمة، قولَهُ، مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سعيدٍ الأنصاريِّ.

قلتُ: كَذَا حدَّثنا (٨) الأَشَجُّ (٩) ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الأَحمر (١٠) ، عَن يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمة: أنَّ حَسَنًا وحسينًا عُقَّ (١١) عنهما.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٣٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٣٧

(١) هو: ابن خالد. ولم نقف على روايته، لكن أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٧٨٦٢) عن معمر وسفيان الثوري، كلاهما عن أيوب، عن عكرمة مرسلاً.

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١١٦/٧) من طريق يعلى ابن عبيد، عن الثوري، عن أيوب موصولاً، ثم قال أبو نعيم: «تفرد بروايته موصولاً عن الثوري يعلى بن عبيد» .

(٢) هو: إسماعيل. ولم نقف على روايته.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق التالي.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: وهذا أصحُّ مرسلاً. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٥) نقل ابن عبد الهادي في "المحرر" (٧٥٤) قول أبي حاتم هذا بتصرف. وقال ابن الجارود في "المنتقى" (٩١٢) : «ورواه الثوري وابن عيينة وحماد بن زيد وغيرهم، عن أيوب، لم يجاوزوا به عكرمة» .

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) هو: عبد الرحمن بن محمد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٨/٣ رقم٢٥٧٠) وتابعه عبد الله بن الأجلح، عن يحيى بن سعيد، به؛ عند الطبراني في الموضع السابق برقم (٢٥٦٩) .

(٨) قوله: «حدثنا» لم يتضح في (ت) .

(٩) هو: عبد الله بن سعيد. وتابعه ابن أبي شيبة، فأخرج الحديث في "المصنف" (٢٤٢٢٣) عن أبي خالد الأحمر، وقرن معه يعلى بن عبيد.

(١٠) هو: سليمان بن حيّان.

(١١) من قوله: «الأشج عن أبي خالد ... » إلى هنا سقط من (أ) و (ش) .." [(١)]

"١٦٤١ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصَة (١) ،

عَنِ الثَّوْري، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَم، عَنْ عِيَاض بن عبد الله، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ قَالَ: كُنَّا نُوَرِّثُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ؛ يَعْنِي: الجَدَّ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصَة؛ إنما هو: كنا نُؤَدِّي صدَقَةَ الفِطْرِ على عهد رَسُول اللَّه (ص) (٢) .

---

(١) هو: ابن عقبة السُّوَائي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٢٠٧) ، فقال: حدثنا قبيصة ... ، فذكره. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٩٥) .

وأخرجه البزار في "مسنده" (١٣٨٧/كشف) ، و (١٥٣٣/مطالب) من طريق محمد بن عمر بن هياج، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/٤٣) من طريق أبي حاتم الرازي وجعفر بن محمد بن شاكر، ثلاثتهم عن قبيصة، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٤٤

(٢) قال الإمام مسلم في "التمييز" (ص١٩٠) : «هذا خبر صحَّف فيه قبيصةُ، وإنما كان الحديث بهذا الإسناد عن عياض قال: كنا نؤديه على عهد رسول الله (ص) ؛ يعني: في الطعام وغيره في زكاة الفطر. فلم يقر قراءته، فقلب قوله، إلى أن قال: يورثه. ثم قلب له معنى، فقال: يعني: الجد» .

وقال البزار في الموضع السابق: «لا نعلمه بهذا اللفظ عن أبي سعيد ح إلا من هذا الوجه، وأحسب أن قبيصة أخطأ في لفظه، وإنما كان عنده: «كنا نؤدّيه» ؛ يعني الفطر، ولم يتابع قبيصة على هذا» . اهـ.

وقد رُوي الحديث عن قبيصة على الصواب؛ فأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٥٠٥) فقال: حدثنا قبيصة؛ حدثنا سفيان، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد ح قال: كنا نُطعم الصدقة صاعًا من شعير.

= ... وكذا أخرجه الطحاوي في "شرح المعاني" (٤١/٢) من طريق علي بن شيبة، والبيهقي في "السنن" (١٦٤/٤ و١٧٣) من طريق محمد بن عبد الوهاب، كلاهما عن قبيصة، به كما رواه البخاري.." [1]

"عَنْ قَبِيصَة بْنِ ذُؤَيْب، عَنْ (١) تميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ (ص) ؛ في الرَّجُلِ (٢) يُسْلِمُ على يَدَيِ (٣) الرجلِ (٤) ؟ قَالَ أَبِي: حدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ (٥) ، عن عبد العزيز، عَنِ ابْن مَوْهَب (٦) ؛ قَالَ: سمعتُ (٧) تَمِيمَ (٨) الدَّارِيَّ، عن النبيِّ (ص) .

قال أبي: أبو نُعَيْم أحفظُ وأتقَنُ.

قلتُ لأبي: يحيى بنُ حمزة أفهَمُ بأهلِ بلده؟!

قَالَ: أَبُو نُعيم في كُلِّ شيء أحفظ وأتقن (٩) .

---

(١) في (ك) : «بن» بدل: «عن» .

(٢) قوله: «في الرجل» سقط من (ك) .

(٣) في (ف) : «يد» .

(٤) لفظ الحديث بتمامه - كما في رواية أبي داود -: عن تميم الداري أنه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السنة في الرجل يُسْلِمُ على يدي الرجل من المسلمين؟ قال: «هو أولى الناس بمَحْياه ومَمَاتِه» .

(٥) هو: الفضل بن دُكين. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١٠٣/٤ رقم ١٦٩٥٣) ، والدارمي (٣٠٧٦) ، وأبو زرعة في "تاريخه" (٥٦٩/١) ، ويعقوب بن سفيان في "المعرفة" (٤٣٩/٢) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٨٥٢) ، والبيهقي في "سننه" (٢٩٦/١٠) .

(٦) في (ف) : «عن أبي موهب» ، وفي (ك) : «عن ابن أبي موهب» !!

(٧) أنكر بعض الحفاظ قول ابن موهب هنا: «سمعت» . قال يعقوب بن سفيان في "تاريخه" (٤٣٩/٢) : «حدثنا أبو نعيم؛ حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز - وهو ثقة - عن عبد الله بن موهب - وهو همداني ثقة - قال: سمعت

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٥٩

تميمًا الداري، **وهذا خطأ**؛ ابن موهب لم يسمع من تميم ولا لحقه» . اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة ا.

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو مفعول «سمعتُ» ، فكانت الجادَّة أن يقال: «تميمًا» بالألف؛ لأنَّ «تميمًا» اسمٌ عربيٌّ علَمٌ على مذكَّر، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ على وجهين؛ بنصب «تميم» منونًا وغير منوَّن، وقد خرَّجناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) .

(٩) ومما يدل على أن أبا نعيم قد حفظ: أنه تابعه وكيع، وعلي بن عابس، وعبد الرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة، على ذلك:

أما رواية وكيع: فأخرجها عنه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٦٧) ، والإمام أحمد في "المسند" (١٠٣/٤ رقم ١٦٩٤٨) .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها ابن ماجه (٢٧٥٢) . وأخرج الترمذي الحديث (٢١١٢) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء؛ حدثنا أبو أسامة، وابن نمير، ووكيع، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ ... ، فذكره مثل رواية أبي نعيم، إلا أنه لم يذكر تصريح ابن موهب بالسماع من تميم، فلعله بسبب حمل رواية وكيع على روايتي أبي أسامة وابن نمير أو أحدهما.

وأما روايات علي بن عابس، وعبد الرحمن بن سليمان، ومحمد بن ربيعة: فأخرجها الدارقطني في "سننه" (١٨١/٤-١٨٢ رقم ٣٤) .

ورواه جمع من الرواة عن عبد العزيز بن عمر، فوافقوا أبا نعيم على عدم ذكر قبيصة في الإسناد، إلا أنهم لم يذكروا سماع ابن موهب من تميم؛ فأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٩٨٧٢ و١٦٢٧١) من طريق عبد الله ابن المبارك، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٠٣) ، والدارقطني في "السنن" (١٨١/٤ رقم ٣١) من طريق إسماعيل بن عياش، وعبد الله بن أحمد في "العلل" (٢٩٠١) من طريق محمد بن ميمون، والنسائي في "الكبرى" (٦٤١٢ و٦٤١٣) من طريق يونس بن أبي إسحاق وعبد الله بن داود، وأبو يعلى في "مسنده" = = (٧١٦٥) ، والدارقطني في "السنن" (١٨١/٤ رقم ٣٣) من طريق علي بن مسهر، جميعهم عن عبد العزيز ابن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم، به.

وذكر الإمام الشافعي في "الأم" (٤/ ٧٨) حوارًا جرى بينه وبين رجل في ولاء مَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْ رَجُلٍ، وفيه يقول الشافعي: فقال لي قائل: إنما ذهبتُ في هذا إلى حديثٍ رواه ابن مَوْهب، عن تميمٍ الدّاريّ، قلت: لا يثبت. قال: أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتًا، أيكون مخالفًا لما رويتَ عن النبي (ص) : «الولاء لمن أعتق» ؟ قلت: لا ... ، [ثم ذكر أن الرجل قال] : فما منعك منه إذا كان الحديثان محتملين؛ أن يكون لكل واحد منهما وجه؟ قلت: منعني أنه ليس بثابت، إنما يرويه عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابن موهب، عن تميمٍ الدّاريّ، وابن موهب ليس بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول، ولا نعلمه متّصلاً. اهـ.

وقال البخاري في كتاب الفرائض من "صحيحه" (٤٥/١٢/فتح) باب إذا أسلم على يديه: «ويذكر عن تميم الداري رفعه قال: هو أولى الناس بمحياه ومماته، واختلفوا في صحة الخبر» . اهـ. وقال في "التاريخ الكبير" (١٩٨/٥-١٩٩) : وقال هشام بن عمار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بن عبد العزيز؛ سمع عبد الله بن موهب يحدث عمر

بن عبد العزيز، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، عَنْ تميم الدّاريّ؛ قلت: يا رسول الله، ما السنة في أهل الكفر يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ قال: «هو أولى الناس بمحياه ومماته» . وقال بعضهم: عبد الله بن موهب سمع تميم الداري، ولا يصح؛ لقول النبي (ص) : «الولاء لمن أعتق» . اهـ.

وقال أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١/٥٦٩-٥٧١) : «وسمعته – يعني أبا نعيم – يقول: أنا سمعت عبد العزيز ابن عمر يذكر عن عبد الله بن موهب؛ قال: سمعت تميم الداري – وأنكر أن يكون بينهما قبيصة بن ذؤيب– وقال: أنا سمعته يقول: سمعت تميمًا فاحتُجّ عند أبي نعيم – فيما بلغني – بما قال يحيى بن حمزة: عن عبد العزيز بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب.... قال أبو زرعة: فحدثني بعض أصحابنا أنه قال: ومن يحيى بن حمزة حتى يُحتجّ به عليّ؟ فقيل له: يا أبا نعيم، لو قيل لك في نبل رجالك: من الأعمش؟ من فلان؟ ألم يكن القائل يستطيع أن يقول: لكل قوم علم، ولكل قوم رجال، وهم أعلم بما رووا؟ فسكت أبو نعيم» . ثم أسند أبو زرعة الحديث من طريق أبي مسهر، عن يحيى ابن حمزة، ثم قال: «ولم أر أبا مسهر لما حدّث بهذا الحديث أنكره، ولا ردَّه ... فوجه مدخل قبيصة بن ذؤيب في حديثه هذا – فيما نرى والله أعلم –: أن عبد العزيز بن عمر حدَّث يحيى بن حمزة بهذا الحديث من كتابه، وحدَّثهم بالعراق حفظًا. وقد حدثني صفوان ابن صالح؛ أنه سمع الوليد بن المسلم يذكر أن الأوزاعي كان يدفع هذا الحديث، ولا يرى له وجهًا. ويحتجّ الأوزاعي: أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ذمّة ولا خراج. قال أبو زرعة: وهذا حديث متصل حسن المخرج والاتصال، لم أر أحدًا من أهل العلم يدفعه» . اهـ.

وقال الترمذي في"جامعه" (٢١١٢) : «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب، ويقال: ابن مَوْهب، عن تميم الداري، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن وهب وبين تميم الداري: قبيصةَ بن ذؤيب؛ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عبد العزيز بن عمر، وزاد فيه: قبيصة بن ذؤيب. والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم، وهو عندي ليس بمتصل» .

وانظر: "العلل ومعرفة الرجال" لعبد الله بن أحمد (٢/٤٣١) ، و"السنن الكبرى" للنسائي (٤/٨٨-٨٩) ، و"السنن الكبرى" للبيهقي (١٠/٢٩٦) ، و"المعرفة" له أيضًا (١٤/٤١٢) ، و"نصب الراية" (٤/١٥٥) ، و"تهذيب الكمال" (١٦/١٩٢-١٩٣) ، و"فتح الباري" (١٢/٤٦-٤٧) .." (١)

"أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ (١) ؛ قَالَ (٢) : حَدَّثَنَا (٣) أَبُو زُرْعَةَ؛ قَالَ: حدَّثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: أَنَّ (٤) النبيَّ (ص) قَالَ: الوَلاَءُ لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ.

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بْنُ أَبِي حاتِمٍ؛ قَالَ (٥) : حَدَّثَنَا (٦) أَبُو زُرْعَةَ؛ قَالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بن عبد الله بْنِ نُمَيْر (٧) ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبِي، عن عُبَيدالله (٨) ، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيّ (ص) ، نَحْوَهُ.

١٦٤٦ – قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٩) : وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وَقَرَأَ عَلَيْنَا كتابَ الْفَرَائِضِ، فَانْتَهَى إِلَى حديثٍ كَانَ عِنْدَهُ عَنْ عمرٍو النَّاقِد (١٠) ،

عَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٦١

(١) قوله: «أخبرنا أبو محمد» من (ت) و (ك) فقط.

(٢) قوله: «قال» ليس في (ف) .

(٣) في (أ) و (ش) و (ف) : «وحدَّثنا» بالواو.

(٤) في (أ) و (ش) : «قال» بدل: «أن» .

(٥) قوله: «أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال» من (ت) و (ك) فقط، وجاء مكانه في (أ) و (ش) «قال أبو محمد» .

(٦) في (أ) و (ش) و (ف) : «وحدَّثنا» بالواو.

(٧) في (ف) : «نمر» .

(٨) كذا جاءت رواية عبد الله بن نمير لهذا الحديث هنا: «عن عبيد الله» بلا واسطة، وكذا ذكرها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث (١٢٣٦) كما سبق نقله.

وأخرج الحديث مسلم في "صحيحه" (١٥٠٦) من = = طريق محمد بن عبد الله بن نمير؛ حدثنا أبي؛ حدثنا سفيان بن سعيد؛ حدثنا عبيد الله ... ، فذكره هكذا بزيادة سفيان بن سعيد الثوري.

(٩) قوله: «قال أبو محمد» من (أ) و (ش) فقط. وانظر المسألة رقم (١٦٤٢) .

(١٠) هو: عمرو بن محمد. وتابعه على رواية هذا الحديث جمع من الرواة؛ منهم: سعيد بن منصور، ومحمد بن عمرو بن أبي مذعور، وهشام بن عمار، وسعيد بن سليمان، ومحمد بن زنبور، ومسدد - لكن اختُلف على مسدد -:

أما سعيد بن منصور: فأخرجه في "سننه" (٢٠٠) .

وأما رواية محمد بن عمرو بن أبي مذعور: فأخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤٠٠/٦) ، والدارقطني في "السنن" (١٨١/٤ رقم ٣٢) .

وأما رواية هشام بن عمار: فأخرجها ابن عدي (٤٠٠/٦) ، ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٢٩٨/١٠) .

وأما رواية سعيد بن سليمان: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (١٨٩/٨ رقم ٧٧٨١) .

وأما رواية محمد بن زنبور: فأخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٨٤/٥٩) .

وأما رواية مُسَدَّد: فأخرجها الطبراني مقرونة برواية سعيد بن سليمان، من طريق معاذ بن المثنى، عن مسدد، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ معاوية، به كما في الروايات السابقة.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٣٥/٢) - ومن طريقه البيهقي في "السنن" (٢٩٨/١٠) - من طريق الفضل بن الحباب، عن مسدد، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ جعفر بن الزبير، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، به هكذا بذكر جعفر ابن

الزبير بدل معاوية بن يحيى. **وهذا خطأ** من أبي خليفة الفضل بن الحباب، وهو قد يغرب ويخالف مع كونه ثقة؛ كما في "لسان الميزان" (٤/٤٣٨-٤٣٩ رقم ١٣٤٠) .." [(١)]

"١٦٤٩- وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ لَهِيعة (١) ، عَنِ يزيدَ بنِ أَبِي حَبِيب، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْل بْنِ أَبِي حَثْمة، عَنْ أَبِيهِ؛ سمعتُ النبيَّ (ص) يَقُولُ: الكَبَائِرُ سَبْعٌ ... (٢) ؟

قَالا جَمِيعًا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ اللَّيْث (٣) ، عَنْ يزيدَ بنِ أَبِي حَبِيب (٤) : أنَّ أبا عُفَيْرٍ الأنصاريَّ - يعني: عُمَيْرً (٥) ، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ - أخبرَهُ عَنْ أَبِيهِ سَهْل بْنِ أَبِي حَثْمة (٦) ، عَنْ عليٍّ، قولَهُ: الكبائرُ سَبْعٌ ... وهو (٧) الصَّحيحُ (٨) .

---

(١) هو: عبد الله، وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الجهاد" (٢٧٤) ، والطبراني في "الكبير" (٦/١٠٣ رقم ٥٦٣٦) ، والخطيب في "الكفاية" (ص ١٠٣) .

ومن طريق الطبراني أخرجه ابن مردويه كما في "تفسير ابن كثير" (٢/٢٤٤) .

(٢) تمامه - كما في مصادر التخريج -: «الشِّرْكُ بِاللهِ، وقَتْلُ النَّفْسِ، والفرارُ يَومَ الزَّحْفِ، وأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وأَكْلُ الرِّبَا، وقَذْفُ الْمُحْصَنَةِ، والتعرُّبُ بعد الهجرة» .

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/١٠٧) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٩١٧٩) من طريق محمد بن إسحاق، والبخاري أيضًا (١/١٠٨) تعليقًا من طريق الوليد بن كثير، كلاهما عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ أبي حثمة، عن أبيه، عن علي قوله.

ومن طريق البخاري أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/١٥٩) .

(٤) من قوله: «عن محمد بن سهل ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٦) في (ك) : «ختمة» .

(٧) في (ت) و (ف) و (ك) : «وهذا» .

(٨) قال ابن كثير في الموضع السابق بعد أن ذكره من حديث ابن لهيعة: «وفي إسناده نظر، ورفعُه غلطٌ فاحش، والصواب ما رواه ابن جرير» .." [(٢)]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا أَبُو نُعَيْم، عَنْ فُضَيْل، عَنْ عطيَّة، قَطْ (١) ؛ قَالَ: لَمَّا نزلَتْ ... ، ليس فيه ذِكْرُ أَبِي سَعِيد.

١٦٥٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ السَّكَّن (٢) ، عَنْ شُعْبة، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٣) ، عَنِ التَّمِيمِيِّ (٤) ، عَنِ ابْنِ عباس، عن النبيِّ (ص) : أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَأَعْظَمُ آيَةٍ آيَةُ الكُرْسِيِّ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٦٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٧٥

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قولَهُ (٥) . ويحيى ابنُ السَّكَن: ضعيفُ الحديث.

---

(١) قوله: «قط» ليس في (ش) . و «قَطْ» هنا ساكنةُ الطاء، بمعنى حَسْبُ، وهي التي تدخلها الفاء في أولها لتزيين اللفظ، فيقال: فَقَطْ، وتستعمل في النفي والإثبات، بخلاف «قَطُّ» المشدَّدة الطاء؛ فلا تستعمل إلا في سياق النفي.

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٧٠/ب/أطراف الغرائب) ، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٥٦٣/٢) .

قال الدارقطني: «تفرد به يَحْيَى بْنُ السَّكَنِ، عَنْ شُعْبَةَ، ورواه هلال بن العلاء، عن يحيى بن السكن بلفظ آخر وهذا أصح»

.

(٣) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٤) هو: أَرْبَدَةُ - ويقال: أَرْبد - التميمي، راوي التفسير عن ابن عباس.

(٥) الحديث أخرجه على هذا الوجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٨٨) من طريق عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ رَجُلٍ من بني تميم، عن ابن عباس.

وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن" (٤٢) من طريق أبي الأحوص سلام ابن سليم، وأيضًا (٤٣) من طريق سفيان الثوري وإسرائيل بن يونس، جميعهم عن أبي إسحاق، عن التيمي، عن ابن عباس.

وأخرجه الضياء في "المختارة" (٣٢٦/١٠ رقم٣٥٢) من طريق زُهَيْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إسحاق، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس قوله.." [1]

"تغتسلُ، فلمَّا جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُل مِنَ الْمَرْأَةِ ذهَبَ يحرِّكُ ذَكَرَه، فَإِذَا هُوَ كَأَنَّهُ هُدْبَةٌ (١) ، فذكَرَ ذلكَ (٢) ، فقال النبيُّ (ص) : أَرْبَع رَكَعَاتٍ (٣) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ *﴾ (٤) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حدَّثنا ابنُ أَبِي عُمَرَ (٥) ؛ قَالَ: حدَّثنا ابْنُ عُيَينة، عَنْ عَمْرٍو (٦) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَة، عَنِ النبيِّ (ص) ... وذكر الحديثَ (٧) .

---

(١) الهُدْبَة: طَرَفُ الثوب، وشَبَّهَهُ بها لرخاوَتِهِ. انظر "النهاية" (٢٤٩/٥) .

(٢) كذا، وفي مصادر التخريج: «فأتى النبي فذكر ذلك له» .

(٣) كذا في جميع النسخ، و"شعب الإيمان". وفي "كشف الأستار"، و"الدر المنثور": «صلِّ أربعَ ركعات» . فما في النسخ: إما مرفوعٌ على أنه مبتدأٌ بتقدير مضاف، أي: صلاةُ أربع ركعات: تكفِّرُ ذلك، أو كفارةُ ذلك. أو على أنَّه خبرٌ بتقدير مضافٍ أيضًا، أي: كفارةُ ذلك: صلاةُ أربع ركعات. وإمَّا منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: «فصلِّ أربعَ ركعات» ؛ كما وقع في بعض مصادر التخريج. وهذا الوجه هو الراجح، والله أعلم.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٨٤/٤

(٤) الآية (١١٤) من سورة هود، وقوله: « ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ » ليس في (ت) و (ف) و (ك) ، وجاء بدلاً منه قوله: «الآية» .

(٥) هو: محمد بن يحيى، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٣٨٣١) ، وفي "تفسيره" (٢/٢١٥) - ومن طريقه الطبري في "تفسيره" (١٨٦٨٣) - من طريق مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرِو بن دينار، به.

(٦) هو: ابن دينار.

(٧) سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث - كما في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٠٣٩) - فقال: «ما أرى هذا إلا كذَّاب أو كذب، وأنكره جدًّا» .

وقال البزار في الموضع السابق: «لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة إلا عبيد الله بن موسى» .

وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٥٢/ب/أطراف الغرائب) : «تفرَّد به عبيد الله بن موسى، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عنه» .

وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/٣٠٤) : «وهذا الحديث قد تابع يوسفَ على روايته هكذا أحمدُ بن = = حازم بن أبي غرزة الغفاري، فرواه عن عبيد الله بن موسى، فسقطت العُهدة فيه عن يوسف، ولا نعلم رواه عن ابن عيينة كذلك سوى عبيد الله، ورواه مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنِ النبي (ص) » .." [(١)]

"فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا وهمٌ؛ وَهِمَ فِيهِ وكيعٌ؛ إنَّمَا هُوَ: عن أبي الجَوْزاء فقطْ.

١٦٦٥/أ - وَذَكَرَ أَبُو زُرْعَةَ حَدِيثًا حدَّثنا بِهِ عَنِ ابْنِ نُمَير (١) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمَان، عَنْ سُفْيَانَ (٢) ، عَنْ مَنْصور (٣) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ (٤) فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ *﴾ ؛ قَالَ: لكفور.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ (٥) : مَنْصور (٦) ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

١٦٦٦ - وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وَذَكَرَ حَدِيثًا عَنِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ (٧) ، عَنْ مِسْعَر (٨) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَمْرِو بْنِ سَلَمة، عَنْ أبيه، عن ابن

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن نمير.

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: ابن المعتمر.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) قوله: «هو» سقط من (ك) .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/٥٦٥ و٥٦٦) من طريق وكيع، وعبد الرحمن بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٨٩

مهدي، ومهران بن أبي عمر، عَنْ سُفْيَانَ الثوري، عَنْ مَنْصُورٍ، به.

وأخرجه عبد الرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (ص ٧٤٤) من طريق شيبان بن عبد الرحمن، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٨٧/٣) – ومن طريقه ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣٧٥/٤-٣٧٦) – من طريق جرير بن عبد الحميد، كلاهما (شيبان وجرير) عن منصور، به.

وأخرجه عبد الرحمن بن الحسن الهمذاني أيضًا (ص٧٤٤) ، والطبري في "تفسيره" (٥٦٦/٢٤) من طريق ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا عن مجاهد في باب تفسير سورة العاديات.

(٧) هو: يحيى بن زكريا.

(٨) هو: ابن كِدام.." [1]

"مَسْعُودٍ؛ قَالَ: كُلُّ شيءٍ قَدْ (١) أُوتِيَهُ (٢) ، غَيْرَ مفاتيحِ الخَمْسِ (٣) : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ... ﴾ الآيَةُ (٤) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مِسْعَرٍ (٥) ، عَنْ عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بْنِ سَلَمة، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ وَهِمَ (٦) فِيهِ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ.

---

(١) قوله: «قد» ليس في (أ) و (ش) .

(٢) في (أ) و (ش) و (ف) : «أوتيته» . والذي في مصادر = = التخريج: «أُوتِيَهُ نبيُّكُمْ» بذكر «نبيكم» ، وهو الأولى، ويمكن حمل ما هنا على إعادة الضمير على غير مذكورٍ في العبارة لفهمه من السياق وتبادُرِه إلى الذهن، وهو هنا نبيُّ اللهِ محمَّدٌ (ص) ؛ وهذا كقوله تعالى: [فَاطِر: ٤٥] ﴿مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَآبَّةٍ﴾ ، المراد: الأرضُ وإنْ لم يَجْرِ لها ذكرٌ. والضمير المعاد هنا هو الضمير المستتر المرفوع نائبًا للفاعل في الفعل «أُوتِيَهُ» ، وأما ضميرُ النصبِ الظاهرُ: فعائدٌ على «كل شيء» . وانظر في رجوع الضمير إلى غير مذكور: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠) .

(٣) في (ت) و (ك) : «الخير» .

(٤) الآية (٥٩) من سورة الأنعام.

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٢٤) من طريق ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "المصنف (٣١٧١٨) ، وفي "المسند" (٣٢٧) من طريق محمد بن بشر، والإمام أحمد في "المسند" (٤٤٥/١ رقم٤٢٥٣) ، وابن جرير في "تفسيره" (١٦١/٢٠) من طريق وكيع، والشاشي في "مسنده" (٨٨٦) من طريق محمد بن عبيد، وأبو نعيم في "الحلية" (٩٧/٥) من طريق خلاَّد بن يحيى، جميعهم عن مسعر، به.

وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (٣٨٥) ، والإمام أحمد أيضًا (٣٨٦/١ و٤٣٨ رقم٣٦٥٩ و٤١٦٧) ، والشاشي أيضًا

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٩٤/٤

(٨٨٧) من طريق شعبة، وأبو يعلى في "مسنده" (٥١٥٣) من طريق الأعمش، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٢/٢٠) من طريق جعفر، جميعهم عن عمرو بن مرة، به.

(٦) في (ف) : «ووهم» .." [1]

"١٦٦٧ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْري (٢) ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صالح، عن عبد الرحمن بْنِ جُبَير، عَنْ عُقْبة بْنِ عامر؛ قال: سألتُ النبيَّ (ص) عَنِ المعوِّذتَيْنِ؟

فَقِيلَ لأَبِي: إنَّ أَبَا زُرْعَةَ قَالَ: **هَذَا خطأٌ؟**

قَالَ أَبِي: الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ (٣) ، وكنتُ أَرَى قَبْلَ ذَلِكَ (٤) أَنَّهُ خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: معاويةُ بْنُ صَالِحٍ (٥) ، عَنِ الْعَلاءِ بن الحارث، عن

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧١٨) .

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه. لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف (٣٠٢٠١) ، والنسائي في "سننه" (٩٥٢ و٥٤٣٤) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٦) ، والحاكم في "المستدرك" (٢٤٠/١ و٥٦٧) . ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١١) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٤) . ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "السنن" (٣٩٤/٢) ؛ جميعهم من طريق سُفْيَانُ الثَّوري، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صالح، عن عبد الرحمن بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أبيه، عن عقبة، به هكذا بزيادة: «عن أبيه» التي يظهر أنها سقطت من هذا الموضع.

(٣) قوله: «بخطأ» سقط من (ف) .

(٤) قوله: «ذلك» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٥) رواه عن معاوية بن صالح على هذا الوجه جماعةٌ إلا أنهم جميعًا جعلوه من حديث عقبة بن عامر، لا من حديث معاوية:

منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١٥٣/٤ رقم ١٧٣٩٢) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٣٥) من طريق عبد الله بن هاشم، كلاهما (أحمد وعبد الله) عنه، به. وخالفهما محمد بن بشار فرواه عن ابن مهدي، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ الْعَلاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عن عقبة، به. أخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٣٥) .

ومنهم: زيد بن الحباب، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١٤٩/٤-١٥٠ رقم١٧٣٥٠) ، وابن خزيمة (٥٣٥) ، والبيهقي في "السنن" (٣٩٤/٢) . وجاء عند البيهقي: العلاء بن كثير بدل: العلاء بن الحارث.

ومنهم: عبد الله بن وَهْب، وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٦٢) ، والنسائي (٥٤٣٦) . ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٣٩٤/٢) .

ومنهم: عبد الله بن صالح، وروايته أخرجها أبو زرعة الدمشقي في "تاريخه" (١٣١٢) ، والطبراني في "الكبير" (٣٣٤/١٧-

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥٩٥/٤

٣٣٥ رقم٩٢٦) ، وفي "مسند الشاميين" (١٩٨٧) .

ومنهم: أسد بن موسى، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٧/٣٣٤-٣٣٥ رقم٩٢٦) .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/١٤٤ رقم ١٧٢٩٦) ، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٨٩) ، والنسائي في "سننه" (٥٤٣٧) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٣٦) ، وابن خزيمة في "صحيحه" = = (٥٣٤) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٤ و١٢٥) ، والطبراني في "الكبير" (١٧/٣٣٥ رقم٩٢٨) من طريق عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ القاسم أبي عبد الرحمن، عن عقبة؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

وأخرجه أحمد أيضًا (٤/١٤٤ رقم١٧٢٩٩) ، ومسلم في "صحيحه" (٨١٤) من طريق قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عقبة، به.." (١)

"ورَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ سُفيان الثَّوْري، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنْ أَبِي الضُّحَى (٢) ، عن مَسروق (٣) ، عن عبد الله (٤) ، عن النبيّ (ص) : لِكُلِّ نَبِيٍّ وُلاَةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ وَلِيِّي مِنْهُمْ وخَلِيلِي: أَبِي إِبْرَاهِيمُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ (٥) ؟

فَقَالا جَمِيعًا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ المتقنون من أصحاب الثَّوْري (٦) ،

---

(١) هو: سعيد بن مسروق.

(٢) هو: مسلم بن صُبيح.

(٣) هو: ابن الأجدع.

(٤) هو: ابن مسعود ح.

(٥) الآية (٦٨) من سورة آل عمران.

(٦) منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/٤٢٩ رقم٤٠٨٨) ، والمصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٢/٦٧٤ رقم٣٦٥٦) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/٢٢١) .

ومنهم: وكيع، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/٤٠٠-٤٠١ رقم٣٨٠٠) ، والترمذي في "جامعه" (٢٩٩٥) ، والمصنف أيضًا (٢/٧٦٤ رقم ٣٦٥٦) .

ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها الإمام أحمد أيضًا (١/٤٢٩ رقم ٤٠٨٨) .

ومنهم: أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، وروايته أخرجها الترمذي (٢٩٩٥) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٧٢١٧) ، والحاكم في "المستدرك" (٢/٥٥٣) ، ولكن سقط من إسناد الحاكم: «الثوري» وجاء عنده: «عن أبي الضحى أظنُّه عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٥٩٦

وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٢٢/٤) من طريق معاوية بن هشام، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.." (١)

"١٦٨١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الرَّبيع بْنُ بَدْر (١) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي وائل (٢) ، عَن حُذَيفة، عن النبيِّ (ص) قَالَ: القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، ومَاحِلٌ (٣) مُصَدَّقٌ، مَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، ومَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ قَادَهُ إِلَى النَّارِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ وَإِنَّمَا رَوَاهُ الأعمَش (٤) ، عن المعلَّى (٥) ، عن

---

(١) لم نقف على روايته من هذا الوجه من حديث حذيفة، ولكن أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٩٨/١٠ رقم١٠٤٥٠) ، وابن عدي في "الكامل" (١٢٧/٣) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠٨/٤) من طريق هشام بن عمار، عن الرَّبِيعُ بْنُ بَدْرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، به.

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) ماحِلٌ، أي: ساعٍ؛ يقال: مَحَلتُ بفلان: إذا سعيتَ به إلى ذي سُلطان. "لسان العرب" (٦١٨/١١) .

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص ١٩٤) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن المعلَّى رجل من كندة، عن فلان بن عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٩٦) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن الأعمش، عن المعلَّى الكندي، عن محمد بن عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابن مسعود. وأخرجه البزار في "مسنده" (١٢١/كشف الأستار) ، وعبد الرحمن بن أحمد الرازي في "فضائل القرآن" (١٢٤) من طريق عبد الله بْنُ الأجلح، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ المعلَّى الكندي، عن ابن مسعود.

وأخرجه أبو بكر الفريابي في "فضائل القرآن" (٢٣) من طريق الفضل بن عياض، عن الأعمش، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود.

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٦٠١٠) - ومن طريقه الطبراني في "الكبير"- عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وغيره، عن عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

(٥) هو: الكندي.." (٢)

"نِصْفَ القُرْآنِ فَقَدْ أُوتِيَ نِصْفَ النُّبُوَّةِ، ومَنْ أُوتِيَ القُرْآنَ فَقَدْ أُوتِيَ النُّبُوَّةَ، إِلاَّ أَنَّهُ لاَ يُوحَى إِلَيْهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الصَّحيحُ: مَا رَوَاهُ عُمَرُ ابن عبد الواحد، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ أُوتِيَ ... ، مُرسَلً (١) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦١٤/٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦١٩/٤

١٦٨٣ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ كَثِير (٢) ، عَنِ الثَّوْري، عَنِ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس: إنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ ذُرِّيَّةَ الْمُؤْمِنِ مَعَهُ فِي درجتِهِ وإنْ كَانُوا دُونَهُ فِي العَمَلِ؛

(١) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (٢/٢٤٧) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/٤٦٧ و٤٦٨) من طريق مؤمل بن إسماعيل، ومهران بن أبي عمر، جميعهم عن الثوري، به.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه النحاس في "الناسخ والمنسوخ" (ص٦٩٠) ، والحاكم في "المستدرك" (٢/٤٦٨) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٢٦٨) ، وفي "الاعتقاد" (ص١٩٨) . وأخرجه هناد في "الزهد" (١٧٩) ، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٤٣٤) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/٤٦٧و٤٦٨) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣/١٠٥) من طريق شعبة، والبزار في "مسنده" (٢٢٦٠/كشف الأستار) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣/١٠٧) ، وابن عدي في "الكامل" (٦/٤٢) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/٣٠٢) ، والبغوي في "تفسيره" (٤/٢٤٠) من طريق قيس بن الربيع، كلاهما عن عمرو بن مرة، به. وقفه شعبة، ورفعه قيس بن الربيع، إلا أن رواية الطحاوي جاءت موقوفة.

وأخرجه المصنف ابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٠/٣٣١٦ رقم١٨٦٨٤) من طريق حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثابت، عَنْ سعيد بن جبير، به موقوفًا.." (١)

"قَالَ: خِيَارُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وعَلَّمَهُ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عاصمٌ (١) ، عَنْ أَبِي عبد الرحمن (٢) ، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٣) .

(١) روايته على هذا الوجه ذكرها الدارقطني في "العلل" (٣/٥٩) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، عن شريك بن عبد الله القاضي النخعي، عن عاصم، به.

وأخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (١٣٧) من طريق الهيثم بن اليمان، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٥١٢٨) من طريق عبد الرحمن بن شيبة، والطبراني في "الكبير" (١٠/١٦١-١٦٢ رقم ١٠٣٢٥) ، وفي "الأوسط" (٣٠٦٢) من طريق يحيى ابن إسحاق، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/٩٥-٩٦) من طريق محمد بن بكير، جميعهم عن شريك بن عبد الله، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) .

وأخرجه تمام في "فوائده" (١٣١٢/الروض البسام) = = من طريق الوليد بن صالح، عن شريك، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مسعود، به.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٢١

وأخرجه تمام أيضًا (١٣٠٩) من طريق إسحاق بن عبد الله البوقي، عن شريك، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النبي (ص) .

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٠٢٧) من طريق شعبة، وأيضًا (٥٠٢٨) من طريق الثوري، كلاهما عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَد، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عبد الرحمن السلمي، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النبي (ص) . ولم يذكر الثوري في روايته: «سعد بن عبيدة» .

(٢) هو: عبد الله بن حبيب السلمي.

(٣) قوله: «مرسل» يحتمل النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

وقال البزار في "مسنده" (٣٥٧/٣) : «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن عاصم، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أبيه إلا الحارث بن نبهان، وقد خالف الحارثَ بن نبهان في إسناد هذا الحديث شريكٌ، فرواه شريك، عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عبد الله بن مسعود. والحارث فغير حافظ، وشريك يتقدمه عند أهل الحديث وإن كان غير حافظٍ أيضًا» .

وقال الدارقطني في الموضع السابق من "الأفراد": «غريبٌ من حديث عَاصِم بْن أَبِي النَّجُودِ، عَنْ مصعب، تفرَّد به الحارث بن نبهان» .

وقال في "العلل" (٥٩٩) : «حدَّث به الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سعد، عن النبي (ص) ، وحدَّث به أحمد بن مسعود الزبيري، عن موسى بن نصر، عن فيض بن وثيق، عن أبي أمية ابن يعلى، عن عاصم، ووهم فيه، وإنما رواه الفيض ابن وثيق، عن الْحَارِثُ بْنُ نَبْهَانَ، عَنْ عَاصِمٍ» .

وقال أيضًا (٥٨/٣-٥٩) : «واختُلف عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجود، فرواه حفص بْن سُلَيْمَانَ، عَن عَاصِمٍ، عَن أبي عبد الرحمن، عن عثمان، عن النبي (ص) ، وكذلك قال خالد بن عمرو، عن شريك، عن عاصم، وقال محمد ابن بكير الحضرمي: عن شريك، عن عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن ابن مسعود، وأرسله يحيى الحمَّاني، عن شريك، فقال فيه: عن عاصم، عن أبي عبد الرحمن، عن النبي (ص) » . وذكر الذهبي في "الميزان" (٤٤٤/١) : «أن هذا الحديث من مناكير الحارث بن نبهان» .." (١)

"بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، فِي قَوْلِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (١) ؛ ليس أحدٌ منهم يقول: عبدُالله بنُ سَلامٍ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قَالَ: أولئك أحفَظُ، والله أعلم أيُّهما أصحُّ، ويحتمل أن يكونَ (٢) سمَّى (٣) لعبد الوهَّاب: عبدَالله بْن سَلامٍ، ولم يُسَمِّ لهم (٤) .

١٦٨٦- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمد ابن سَعِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ القُرشي، عَنْ مُعتَمِر (٥) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُقاتِلِ بْنِ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٢٣/٤

حَيَّان، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى *وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى *﴾ (٦) ؛ قال: بالخَلَف (٧) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ مُعتَمِرٌ، عَنْ شَبيب بْنِ عبد الملك، عن مُقاتِل بن حَيَّان؛ [والتَّيْميُّ] (٨) لَمْ (٩) يَرو عَنْ (١٠) مُقاتِلٍ شَيْئًا.

---

(١) قوله: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ ليس في (ت) و (ك) .

(٢) في (ش) : «يقول» .

(٣) أي: يحيى بن سعيد الأنصاري.

(٤) لعله لم يجزم بخطأ عبد الوهَّاب فيه؛ لأن كتاب عبد الوهَّاب أصحُّ الكتب عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ. قَالَ عليُّ ابن المديني: «ليس في الدنيا كتابٌ عن يحيى - يعني: ابن سعيد الأنصاري - أصح من كتاب عبد الوهَّاب، وكل كتاب عن يحيى فهو عليه كَلٌّ» . نقله الحافظ في "التهذيب" (٦٣٨/٢) ، والله أعلم. وتقدم في التخريج ذكر الخلاف على عبد الوهَّاب.

(٥) هو: ابن سليمان التيمي.

(٦) سورة الليل.

(٧) أي: صدَّق بالخَلَف، وهو البَدَلُ والعِوَضُ عمَّا أعطى. انظر "اللسان" (خ ل ف/٨٥/٩) .

(٨) في (ك) : «عن التميمي» . وفي بقية النسخ: «عن التيمي» ؛ وإثبات «عن» خطأ، وكثيرًا ما تتصحَّف «الواو» إلى «عن» والعكس، وصوابُ المعنى ما أثبتناه.

(٩) في (ك) : «ولم» .

(١٠) في (ت) و (ك) : «غير» .." [(١)]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ قد رَوَاهُ جماعةٌ (١)

فَقَالُوا: عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ النُّعْمان، يَعْنِي: ابنَ أَبِي عيَّاش.

قلتُ: فإنَّ ابنَ عُيَينة (٢) قَالَ: كُنيتُهُ أَبُو سَلَمة.

قَالَ: لا أحفَظُ مَنْ ذَكَرَهُ.

قلتُ: عباسٌ البَحْراني (٣) .

قَالَ: رَحِمَ اللهُ عبَّاسًا (٤) .

قلتُ: فما كُنيةُ (٥) النُّعْمان؟

---

(١) منهم: عبد الرحمن بن إسحاق، وروايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٣٦٥٩ و٤٥٣٣) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٨٢٦) ، والطبري في "تفسيره" (٣٩٢/١٨ و٣٩٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٢٦/٤

ومنهم: محمد بن جعفر وابن أبي حازم، وروايتهما أخرجها الطبري في "تفسيره" (١٨/٣٩٣) .
ومنهم: حماد بن سلمة، وروايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٢/٣٨١) - ومن طريقه البيهقي في "إثبات عذاب القبر" (٥٩) - من طريق النضر بن شميل، عنه به مرفوعًا إلى النبي (ص) .
وأخرجه البيهقي أيضًا (٦٠) من طريق الحاكم بإسناده إلى الحسن بن موسى الأشيب، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أبي حازم، عن النعمان بن عباس [كذا] . ثم قرن هذه الرواية برواية سفيان بن عيينة السابقة.
(٢) قوله: «عيينة» ليس في (ت) و (ك) .
(٣) هو: ابن يزيد.
(٤) في (ت) : «رحمه الله عباسًا» ، وفي (ك) : «رحمه عباسًا» .
(٥) كذا في (ف) ، وفي بقية النسخ: «كنيته» .." [1]

"١٧٠٢- وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ (٢) ، عَنْ مُوسَى الصَّغير (٣) ، عَن هلال بْن يِساف، عَن أُمِّ الدَّرْداء، عَنْ أَبِي الدَّرْداء، عن النبيِّ (ص) قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ *﴾ (٤) تَعدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ؟
قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ حُصَين (٥) ، عَنْ هلال بْن يِسَاف (٦) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيمون، عَنِ امرأةٍ مِنَ الأنصار، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أيُّوب، عن النبيِّ (ص) (٧) ، وَفِي الْحَدِيثِ: مَنْ قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلا اللهُ ... ، وَفِيهِ كلامٌ.

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (١٧٣٥) .
(٢) هو: محمد بن خازم الضرير. وروايته أخرجها البزار في "المسند" (١٠/ رقم ٤١١٩) ، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٦/٢٧٥) ، وأخرجها ابن عبد البر في "التمهيد" (٧/٢٥٨) وِجادة.
والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/١٩٥ رقم ٢١٧٠٥) ، ومسلم في "صحيحه" (٨١١) من طريق سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنِ معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء، رفعه.
(٣) هو: ابن مسلم.
(٤) سورة الإخلاص.
(٥) هو: ابن عبد الرحمن. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢١) من طريق حصين، عَن هلال بْن يساف، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بن كعب، أن رجلاً من الأنصار قال: قال رسول الله (ص) .
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٢) من = = طريق آخر عن حصين، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ص) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٣٥

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/٢٠٨ رقم ١٠٤٨٥) من طريق حصين، عَن هلال بْن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عبد الله بن مسعود.

وانظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٣٥) .

(٦) من قوله: «عن أم الدرداء ... » إلى هنا ليس في (ت) و (ك) .

(٧) كذا جاء هذا الإسناد في جميع النسخ ولم نقف عليه كما تقدَّم، ولعل صوابه: «حُصَين، عَن هلال بْن يِسَاف، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيمون، عَنْ عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أيُّوب، عن النبيّ (ص) » . وانظر تخريج المسألة رقم (١٧٣٥) ، والله أعلم.." [1]

"عمرو ابن مَيْمون، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امرأةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أيُّوبَ الأنصاري، عن النبيّ (ص) قَالَ: مَنْ يَقْرَأُ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ القُرْآنِ ؟ ، فأشفَقْنا مِنْهَا وسكَتْنا؛ قَالَ: مَنْ قَرَأَ (١) : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ *﴾ (٢) ، فَإِنَّهَا تُعْدِلُ ثُلُثَ (٣) القُرْآن ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الْحَدِيثُ عَنْ مَنْصور، عَنْ هِلالِ بْنِ يِسافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيمون (٤) .

---

(١) في (ش) : «يقرأ» ، وهي منسوخة من (أ) .

(٢) أي: سورة الإخلاص.

(٣) كذا في (ش) : «ثلث» ، وتشبه أن تكون هكذا في (أ) ، وفي بقية النسخ: «بثلث» .

(٤) يعني: عن عمرو بن ميمون بالإسناد السابق: عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المسند" (١/٣٠ رقم٧) ، والإمام أحمد في "المسند" (٥/٤١٨ رقم٢٣٥٥٤) ، وعبد بن حميد في "المسند" (٢٢٢) ، والترمذي في "الجامع" (٢٨٩٦) ، والنسائي في "الكبرى" (١٠٦٨ و٩٩٤٦ و١٠٥١٧) ، والطبراني في "الكبير" (٤/٤٠٢٦) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/١١٧ و٤/١٥٤) ، والبيهقي في "الشعب" (٢٣١٣) من طريق زائدة.

وأخرجه الدارمي في "المسند" (٣٤٨٠) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٧/٢٥٦) من طريق إسرائيل، كلاهما (زائدة وإسرائيل) عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يساف، عن ربيع بن خثيم، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٤) إلا أنه سقط الربيع بن خثيم من إسناد المطبوع منه.

ووقع عند الترمذي: «عن امرأة أبي أيوب» بدلاً من: «عن امرأة من الأنصار» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٤٥

وتصحفت أداة التحمل: «عن» بين منصور وهلال في الموضع الثاني من "السنن الكبرى" للنسائي.
وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٨) ، والإمام أحمد في "المسند" (٤١٨/٥ رقم٢٣٥٤٧) ، والنسائي في "الكبرى" (١٠٥١٦) ، والدارقطني في "العلل" (١٠٣/٦) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١٦٨/٧-١٦٩) ، وعلقه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٣٧/٣) من طريق شعبة، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يساف، عن ربيع بن خثيم، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٨) ، والطبراني في "الكبير" (٤٠٢٨/٤) من طريق فضيل بن عياض، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عن ربيع بن خثيم، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ = = امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥١٥) ، والطبراني في "الكبير" (٤٠٢٧/٤) من طريق جرير، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلالِ بْنِ يساف، عن الربيع بن خثيم، عَنِ امْرَأَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنْ أبي أيوب.
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤٠٢٢/٤) من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشعبي، عن ربيع بن خثيم، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أيوب.
وأخرجه النسائي في "الكبرى" (١٠٥٢٤) من طريق ابن عون، عن الشعبي، عن عمرو بن ميمون، أن أبا أيوب الأنصاري؛ قال .... .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٤٠٢٤/٤) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، والطبراني أيضًا (٤٠٢٥/٤) من طريق عبد الرحمن بن أبي السفر، كلاهما (إسماعيل وعبد الرحمن) عن الشعبي، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي أيوب.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن، ولا نعرف أحدًا روى هذا الحديث أحسن من رواية زائدة، وتابعه على روايته إسرائيل والفضيل بن عياض، وقد روى شعبة وغير واحد من الثقات هذا الحديث عن منصور، واضطربوا فيه» . اهـ.
وقال النسائي عقب الحديث (١٠٥١٧) من رواية زائدة: «لا أعرف في هذا الحديث إسنادًا أطول من هذا» . اهـ.
وذكره الدارقطني في"العلل" (١٠٠٧) وعدَّد أوجه الخلاف فيه، وقال: «ورواه منصور بن المعتمر، واختُلف عنه؛ فرواه زائدة بن قدامة، فضبط إسناده» ، ثم قال في رواية فضيل: «ورواه فضيل بن عياض، عن منصور فقدم في إسناده وأخر» . اهـ.." (١)

"ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لاَبْتَغَى إِلَيْهِمَا ثَالِثً (*) ، ولاَ يُشْبِعُ بَطْنَ ابْنِ آدَمَ إِلاَّ التُّرَابُ، ويَتُوبُ (١) اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ، فَقَالَ عُمَرُ: عمَّنْ (٢) هَذَا؟ فقلتُ: عَنْ أُبَيّ، فَقَالَ: مُرَّ بنا نأتي أُبَيَّ (*) ، فَأَتَيْنَاهُ فأخبرَهُ أُبَيٌّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: هكذا أقرأَنيها رسولُ الله (ص) ، فَقَالَ عُمَرُ: أَكْتُبُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قَالَ: فَكَتَبَهَا؟
قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو مُعَاوِيَةَ (٣) ،

---

(١) في (أ) : «ويثوب» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٨٥

(٢) في (ك) : «من» .

(٣) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١١٧/٥ رقم٢١١١١) ، ومحمد بن حفص الدوري في "زوائده على جزء قراءات النبي (ص) " (٥٩) من طريق عبد الله بن محمد، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٣٧) من طريق ابن أبي شيبة، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٩٣/٥) من طريق علي بن حرب وأحمد بن عبد الجبار العُطاردي، جميعهم (أحمد وعبد الله بن محمد وابن أبي شيبة وعلي وأحمد) من طريق أبي معاوية، به.

ومن طريق الإمام أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٢٠٩) .

وأخرجه أبو عوانة في "مسنده" كما في "إتحاف المهرة" (٢٢٩/١-٢٣٠) من طريق يحيى بن عبد الحميد الحمَّاني، عن الشيباني، به.

= ... وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (١١٧/٥ رقم٢١١١٠) ، والشاشي في "مسنده" (١٤٣١) وغيرهم من طريق أبي حبيب بن يعلى بن منية، عن ابن عباس، به.

وفي جميع المصادر: ذكر ابن عباس قصَّة الرجل مع عمر بن الخطاب وأن أُبيًّا حدثه بهذا الحديث، بنفس ما أورده المصنف هنا، خلافًا لما ذكره أبو حاتم من أن ابن عباس رواه عن النبي (ص) ، ولكن أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٦ و٦٤٣٧) ، ومسلم (١٠٤٩) من طريق عَطَاءِ بْنِ أَبِي رباح، عَنِ ابن عباس قال: سمعتُ النبي (ص) يقول: «لو كَانَ لاِبْنِ آدَمَ وَادِيَان مِنْ مالٍ لاَبْتَغَى ثَالِثًا، ولاَ يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلاَّ التُّرَابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» قال ابن عباس: فلا أدري أمن القرآن هو أم لا؟!." [(١)]

"عَنِ (١) الشَّيباني (٢) ، عَنْ يزيدَ بْنِ الأَصَمِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) .

وحدَّثنا (٣) الشَّيخُ مِنْ حفظه؛ جُهِدْنَا به حتى حدَّثنا، وكان هو ذا يمتنعُ.

١٧٤٠ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ (٥) ، عَنْ شَيْبان أَبِي مُعَاوِيَةَ (٦) ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَة، عَنْ مُصْعَب بْنِ سَعْدٍ؛ قَالَ: سألتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْب عَنْ قولِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ *﴾ (٧) : أهوَ حديثُ أَحَدِنَا نفسَهُ فِي الصَّلاةِ؟ قَالَ: لا، كُلُّنا يُحَدِّثُ (٨) نفسَهُ في الصلاة (٩) ، ولكنَّ السَّهْوَ عَنْهَا: تَرْكُ وَقتِها؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُصْعَب بْنُ سَعْدٍ (١٠) ؛ قَالَ: سمعتُ أبي سَعدَ بنَ أبي وقَّاص.

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ك) .

(٢) في (ش) : «السفياني» . والشيباني هذا: هو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان.

(٣) في (أ) و (ف) و (ش) : «قال أبو محمد: وحدثنا» ، والمثبت من (ت) و (ك) ، وهو الصواب؛ لأن الأشعث ابن هلال شيخ لأبي حاتم، لا لابنه عبد الرحمن كما يتضح من "الجرح والتعديل" (٢٧٧/٢ رقم ٩٩٥) .

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٣٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٩٢

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه عبد الرحمن بن الحسن الهمذاني في "تفسير مجاهد" (٧٨٦/٢) ، من طريق شيبان، به. ووقع فيه «أبي» بدل «أبي بن كعب» .

(٦) هو: شيبان بن عبد الرحمن النحوي.

(٧) الآية (٥) من سورة الماعون.

(٨) في (ف) : «نحدث» .

(٩) قوله: «في الصلاة» من (ف) فقط.

(١٠) في (ك) : «إنما هو حديث مصعب بن معد» . وتقدم تخريجه من هذا الوجه في المسألة رقم (٥٣٦) .." [1]

"١٧٤١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الهَيْثَم بْنُ يمان، عَنْ أَبِي الأَحْوَص (١) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهاجِر، عَنْ أَبِي عِياض (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ (٣) ؛ قَالَ: ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ فِي الصَّلاة؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: إبراهيمُ الهَجَري (٤) ، عَنْ أَبِي عِياض، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٧٤٢- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاق ابن سُلَيمان (٥) ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازي (٦) ، عَنِ الضَّحَّاك (٧) ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ *﴾ (٨) ؛ قال: سَوْدَاوْانِ من الرِّيِّ؟

---

(١) في (أ) و (ف) : «الأخوص» ، وهو: سلاَّم بن سُلَيم.

(٢) في (ش) : «عن ابن عياش» ، وفي (ف) : «عن ابن عياض» . وأبو عياض هو: عمرو بن الأسود.

(٣) الآية (١١٠) من سورة الإسراء.

(٤) هو: إبراهيم بن مسلم. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٠٨٩ و٢٩٧٥٣) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥٨٢/١٧) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة أيضًا (٨٠٩٤) من طريق أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، كلاهما عن إِبْرَاهِيمُ الْهَجَرِيُّ، عَنْ أَبِي عِيَاضٍ من قوله، ليس فيه ذكرٌ لأبي هريرة. وأخرجه ابن جرير أيضًا من طريق زياد بن فياض، عن أبي عياض كذلك. قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٢/١٩) : «ومن هذا عند جماعة العلماء قول الله عز وجل: ﴿وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ قالوا: أُنزلت في الدعاء والمسألة، هذا قول مكحول وأبي عياض» .

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٠٤) ، وهناد في "الزهد" (٤٣) عن إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي سنان سعيد بن سنان، عن الضَّحَّاك، به.

(٦) هو: عيسى بن أبي عيسى.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٩٣

(٧) هو: ابن مُزاحم الهِلالي.

(٨) الآية (٦٤) من سورة الرحمن.." [١]

"ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهري، عَنْ عليّ بْنِ حُسَيْن؛ قَالَ: اسمُ جبريلَ: عبدُاللهِ، واسمُ ميكائيلَ: عُبَيدُالله (١) ، كُلُّ اسمٍ مَرْجِعُهُ إِلَى إيل؛ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، لَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الزُّهري؛ إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ إِسْحَاقَ (٢) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاء (٣) ، عَنْ عليِّ بْنِ حُسَيْنٍ.

١٧٤٥ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه زُهَير (٤) ، عن

---

(١) في (ش) : «عبد الله» .

(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/١٥-١٦ رقم ٢٠١٧٦) عن محمد بن سلمة، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (١٦٢٧) من طريق سلمة بن الفضل، وأبو الشيخ في "العظمة" (٣٨٢) من طريق إسماعيل بن عياش، جميعهم عن محمد بن إسحاق، به.

وأخرجه ابن جرير أيضًا (١٦٢٥) من طريق أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن عطاء، به.

وأيضًا (١٦٢٦) من طريق قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عن محمد المدني، قال قبيصة: أراه مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن عمرو بن عطاء، به.

(٣) في (ش) : «عن عطاء» بدل: «بن عطاء» .

(٤) هو: ابن معاوية. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٣٦) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١١٤) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٦٤) ، والحربي في "غريب الحديث" (٨١١/٢) ، والنسائي في "الكبرى" (١٠١٣ و٧٩٨٦) ، وابن حبان في "صحيحه" (٧٣٧) ، والضياء في "المختارة" (١١٢٩ و١١٣٠) من طريق يزيد بن هارون، وأبو عبيد أيضًا (ص٣٣٦) ، والإمام أحمد في "المسند" (١٢٢/٥ رقم ٢١١٣٢) ، والنسائي في "سننه" (٩٤١) من طريق يحيى بن سعيد، وعبد الله بن أحمد في "زوائده على المسند" (١٢٢/٥ رقم٢١١٣٣ و٢١١٣٤) من طريق بشر بن المفضل والمعتمر بن سليمان، وابن جرير في "تفسيره" (٢٦ و٢٧) من طريق ابن أبي عدي ومحمد بن ميمون ويحيى بن أيوب، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١١١) من طريق عبد الله بن بكر، جميعهم عن حميد، به.." [٢]

"﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ *سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ *﴾ (١) ، قَالَ ابنُ عبَّاس: فواللهِ، لَوْ فَعَلَ، لأخذَتْهُ الملائكةُ مَكانَهُ (٢) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ وَهِمَ فيه محمد ابن مُوسَى؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ دَاوُدَ (٣) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٩٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٦٩٦

عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١٧٥١ – وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه ابن وَهْب (٤) ، عن

---

(١) سورة العلق.

(٢) في (ت) و (ك) : «فكانه» .

(٣) هو: ابن أبي هند، وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن جرير في "تفسيره" (٥٢٣/٢٤ و٥٢٦) عن إسحاق بن شاهين، عن خالد بن عبد الله الواسطي، عن دَاود، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٥٥١) ، وأبو سعيد الأشج في "جزء من حديثه" (١٢٢) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥٢٥/٢٤) من طريق أبي خالد سليمان بن حبان، والإمام أحمد في "المسند" (٣٢٩/١ رقم ٣٠٤٤) من طريق وُهَيب بن خالد، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٨٦٢) ، والحاكم في "المستدرك" (٤٨٧/٢– ٤٨٨) من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وابن جرير الطبري (٥٢٥/٢٤) من طريق علي بن مسهر، والحاكم في "المستدرك" (٤٨٧/٢– ٤٨٨) من طريق عبد الوهَّاب بن عطاء، جميعهم عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هند، به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الإمام أحمد وابنه عبد الله في "المسند" (٢٥٦/١ رقم ٢٣٢١) . ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه الترمذي في "جامعه" (٣٣٤٩) ، والنسائي في "الكبرى" (١١٦٨٤) .

ومن طريق الحاكم أخرجه البيهقي في "الدلائل" (١٩٢/٢) .

وأخرجه الإمام أحمد (٢٤٨/١ رقم ٢٢٢٥) ، والبخاري في "صحيحه" (٤٩٥٨) من طريق عبد الكريم الجزري، عن عكرمة، قال ابن عباس: قال أبو جهل: لئن رأيت محمدًا يصلي عند الكعبة لأطأنَّ على عنقه، فبلغ ذلك النبيَّ (ص) فقال: «لو فعله لأخذَتْه الملائكةُ» .

(٤) هو: عبد الله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦٣١٦) .." [1]

"مولًى لعبد الرحمن بن زيد – أو لآل عبد الرحمن بْنِ زَيْدٍ – عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ الله (ص) ، فَسَمِعَ رَجُلا يقرأُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ *﴾ ، فَقَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : وَجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ؟

قَالَ (١) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عُبَيد (٢) بْنِ حُنَين مَوْلَى زَيْدٍ (٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٤) .

١٧٦٢ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ (٥) ، عَنْ السُّدِّي (٦) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص)

---

(١) في (ف) : «فقال» .

(٢) في (ك) : «عبيد الله» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٧٠٣/٤

(٣) الحديث من هذا الوجه في "الموطأ" (١/٢٠٨) .

وأخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٢٦٦) من طريق يحيى بن بكير، والإمام أحمد في "المسند" (٢/٣٠٢ رقم٨٠١١) من طريق أبي عامر العَقَدي عبد الملك ابن عمرو، وأيضًا (٢/٥٣٥ رقم١٠٩١٩) من طريق عثمان بن عمر، والترمذي في "جامعه" (٢٨٩٧) من طريق إسحاق بن سليمان، والنسائي في "المجتبى" (٩٩٤) من طريق قتيبة بن سعيد، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٦٦) من طريق عبد الله بن مسلمة، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٩/٢١٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، جميعهم عن مالك، به.

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل (٢١٢٨) هذا الحديثَ والاختلافَ فيه على مالك، ولم يرجِّح.

(٥) هو: ابن يونس، وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٣٦) ، والبزار كما في "تفسير ابن كثير" (٥/٩٧) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٤٤) ، والحاكم في "المستدرك" (٢/٢٤٢- ٢٤٣) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/١٥- ١٦) . ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧٣٤٩) .

(٦) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن.." [١]

"يَلْقَى الوليَّ (١) ، فيذكُرُ رَغْبةً وحِرْصًا.

فسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ وَإِنَّمَا هُوَ: عَنْ خَالِدٍ (٢) ، عَنْ (٣) مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ؛ وَهُوَ الصَّحيحُ.

تَمَّ الجُزْءُ العاشرُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ وكَرَمِهِ، ويَتلُوهُ فِي الجُزْءِ الحَادِيَ عَشَرَ: فِي حَدِيثِ أَبِي زُرْعة، عَنْ أَبِي بَكْر بْن أَبِي شَيْبة والُمقَدَّمي، فاختَلَفا فِي حديثٍ رَوَياه عَنْ زَيْد بْن الحُبَاب

والحَمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصَلَوَاتُهُ وسَلامُهُ عَلَى سيِّد الُمرسَلِينَ محمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ، وحَسْبُنا الله وكَفى (٤)

---

(١) في (ت) : «يلقى المولى» ، وفي (ك) : «تلقى المولى» .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٦٨٦٥) ، وابن أبي حاتم في "التفسير" (٢/٤٤٠ رقم٢٣٣٤) .

(٣) قوله: «عن» ليس في (ش) .

(٤) في (ف) : «تم الجُزُؤُ العاشر بحمد الله وعونه ومنّه، ويتلوه إن شاء الله تعالى في الجُزُؤِ الحادي عَشَرَ من "كِتَابِ الْعِلَلِ": فِي حَدِيث أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ حَديثِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَة والمقدمي، فاختَلَفا فِي حَدِيث رَوَياه عَنْ زَيْد بْن الحباب، والحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمين، وصَلَّى اللَّهُ عَلَى سيّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلم تسليمًا» .

ومن قوله: «تم الجزء العاشر ... » إلى هنا ليس في (ت) و (ش) و (ك) ، وفي حاشية (ش) : «آخر الجزء العاشر» .." [٢]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٧١٥

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٧٢١

"أَمَا يُصِيبُكَ (١) المُصِيبَةُ؟! أَمَا تَحْزَنُ؟! أَمَا تَمْرَضُ؟! ؟
فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: إسماعيلُ (٢) ، عَنْ أَبِي بَكْر بْن أَبِي زهيرٍ، عَنْ أَبِي بكرٍ الصديقِ، عَنِ النبيِّ (ص) . (٣)
١٧٨٢ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يزيدُ بْنُ هارونَ (٥) ، عَنْ يَحْيَى بْنُ سعيدٍ الأنصاريّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ سعدٍ (٦) مَوْلَى عَمرِو بنِ العاصِ؛ قَالَ: تَشَاجَرَ رَجُلانِ فِي آيةٍ، فَارْتَفَعَا إلى

---

(١) في (ك) : «تصيبك» ، وهو الجادَّة. والمثبت من (أ) ، ولم تنقط في بقية النسخ. وكلاهما صحيحٌ في اللغة.
وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٦) و (٢٢٤) .
(٢) روايته على هذا الوجه أخرجها المصنف في = = "تفسيره" (٤/١٠٧١ رقم٥٩٩٢) من طريق عقبة بن خالد، وسعيد بن منصور في "سننه" (٦٩٦/ تفسير) من طريق خلف بن خليفة، والإمام أحمد في "المسند" (١/١١ رقم٧٠ و٧١) من طريق يعلى بن عبيد ووكيع بن الجراح، وهناد في "الزهد" (٤٢٩) من طريق عبدة بن سليمان، جميعهم عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، به.
وانظر تتمة طرق الحديث في "سنن سعيد بن منصور".
(٣) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٧٤) ، وذكر كثيرًا من الاختلاف الواقع فيه، ولم يذكر رواية روَّاد بن الجرَّاح هذه، ورجح رواية من رواه عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زهير، عن أبي بكر ح.
وانظر رقم (٢٩) من "العلل" له.
(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٧١٢) و (١٧١٤) .
(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠١٥٦) .
(٦) في (ف) : «سعيد» .." (١)
"يخالطُهُ (١) مخافةٌ! يَلْبَسُونَ جُلُودَ الضَّأْنِ عَلَى قلوبِ الذئابِ. أفضلُهُم فِي أنفسِهم: المُدهِنُ (٢) ؟
فَقَالَ (٣) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ جماعةٌ؛ هشامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ (٤) وغيرُه، عَنْ جعفرِ بْنِ زيدٍ، وَلَمْ يَسْمَعِ الثَّوريُّ مِنْ جَعْفَرِ بن زيدٍ شيءً (٥) ، وليس هَذَا الحديثُ من حديثِ جَعْفَرِ بْنِ (٦) مَيمونٍ.
١٧٨٥ - وسُئِل عليُّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيد عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ (٧) العَدَنِيُّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إسماعيلَ بْنِ أَبِي خالدٍ، عَنْ أَبِي صالحٍ، فِي قَوْلِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ *﴾ (٨) ؛ قَالَ: كَانَ لَهُ مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عليها الناسَ؟

---

(١) في (ش) : «لا يخالط» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٧

(٢) قوله: «المُدْهِنُ» وقع في مصادر التخريج: «المداهن» ، وهما بمعنًى، وقد جاء تفسيره في تتمة الحديث في مصادر تخريجه، من هذه الطريق وغيرها؛ وتتمته: « ... قيل: ومن المداهن؟ قال: الذي لا يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر» .
وأصل ذلك: المصانعة والمسالمة. وانظر: "مشارق الأنوار" (٢٦٢/١) ، و"المصباح المنير" (٢٠٢/١) ، و"فتح الباري" (٢٩٥/٥) .

(٣) في (ك) : «قال» .

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (٣٦٧) من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٨١/١٨) من طريق روح بن عبادة، كلاهما عن هشام الدستوائي، عن جعفر بن ميمون صاحب الأنماط، عن أبي العالية.

(٥) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهو جارٍ على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٦) من قوله: «زيد ولم يسمع ... » إلى هنا، سقط من (ت) و (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٧) هو: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عمر.

(٨) الآية (١٠) من سورة الفجر.." [1]

"فَقَالَ: هَذَا باطلٌ؛ الصوابُ: مَا حدَّثنا أحمدُ بْنُ صالحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ (١) ، عَنْ عَمرِو بنِ الحارثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هلالٍ، عن عمرو بن عبد الله، عَنْ قتادةَ؛ قَالَ: أَصْحَابُ الأَيْكَةِ - والأَيْكَةُ (٢) : الشَّجَرُ المُلْتَفُّ - ... (٣) .

---

(١) هو: عبد الله. وروايته أخرجها ابن جرير الطبري في تفسير سورة الحجر من "تفسيره" (١٢٥/١٧) من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، ثم أخرجه في تفسير سورة (ق) (٣٣٧/٢٢) من نفس الطريق بتمامه هكذا: «إنَّ أصحابَ الأيكةِ - والأيكةُ الشَّجَرُ المُلْتَفُّ - وأصحابَ الرَّسِّ، كانتا أُمَّتَيْن، فبعَثَ اللهُ إليهم نبيًّا واحدًا: شعيبًا، وعذّبهما الله بعذابين» .

(٢) قوله: «والأيكة» مطموس في (ك) .

(٣) قال الذهبي في "الميزان" (١٣٨/٤) : «مُعَاوِيَةَ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ هِشَامِ بْن سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أبي هلال، = = عن عبد الله بن عمرو، عن النبي (ص) قال: «مَدْيَنَ وَأَصْحَابَ الأَيْكَةِ أُمَّتَانِ بُعِث إليهما شعيب» ؛ **هذا خطأ**، صوابه ما رَوَاهُ عَمْرو بْن الْحَارِث، عَنْ سعيد المذكور، فقال: عن عمرو بن عبد الله، عن قتادة: الأيكة: الشجر الملتف» .
ومثله ذكر ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١١٣/٤) .." [2]

"كثيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمةَ، عَن أَبِي هريرةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : تَعَلَّمُوا سُورَةَ البَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ ... ، الحديثَ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٣

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثيرٍ (١) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلاَّمٍ، عَنْ أَبِي سَلاَّمٍ (٢) ، عَنْ أبي أُمامةَ، عن النبيّ (ص) .

١٧٩١ - وسُئل (٣) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الثَّوريُّ (٤) ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ عُمَارةَ (٥) ، عَنْ وَهْب بْنِ ربيعةَ، عن (٦) عبد الله ابن مسعودٍ قَالَ: إِنِّي لَمُسْتَتِرٌ بأستارِ الكعبةِ؛ إِذْ جَاءَ ثلاثةُ نفرٍ (٧) : ثَقَفِيٌّ، وخَتَنَاه (٨) قُرَشِيَّان، كَثيرٌ شَحْمُ بطونِهم، قليلٌ فِقْهُ قُلوبِهم، فَقَالَ [أحدُهُم] (٩) :

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٦٧٠) .

(٢) هو: مَمْطور الحبشي.

(٣) في (ت) و (ك) : «سئل» بلا واو.

(٤) قوله: «أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الثوري» مطموس في (ت) . ورواية الثوري أخرجها في "تفسيره" (ص٢٦٥) . ومن طريقه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/٤٠٨ و٤٤٢ و٤٤٣- ٤٤٤ رقم٣٨٧٥ و٤٢٢١ و٤٢٣٨) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧٥) .

(٥) هو: ابن عُمير كما سيأتي.

(٦) قوله: «بن ربيعة عن» مطموس في (ت) .

(٧) قوله: «الْكَعْبَةِ إِذْ جَاءَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ» مطموس في (ت) .

(٨) الخَتَنُ في اللغة: كل مَنْ كان مِنْ قِبَلِ زوجة الرجل من محارمها من الرجال والنساء الذين تحرُمُ عليهم وتضع خمارها عندهم. والجمع: أَخْتان. "الزاهر" للأزهري (ص٣٧٦) ، و"المصباح المنير" (١/١٦٤) .

(٩) كذا في (ش) ومصادر التخريج، وهو الجادَّة، وفي بقية النسخ: «أحدهما» ، وظاهرُه: أنه أحد القُرَشِيَّيْنِ، والذي في مصادر التخريج أنه واحد منهم غير معين، ويؤيده ما وقع في بعض مصادر التخريج: «فقال بعضهم لبعض» . وقوله بعد ذلك: «الآخر» هو بمعنى «واحد منهم» ، أي: غير معين أيضًا. وانظر "المصباح" (أخ ر/١/٧) .." [1]

"قَالا (١) : **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ شُعَيب (٢) ، عَنْ مَنصور، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّاد، عَنِ الْحَسَنِ بن مسلم، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٣) .

قالا: وَهَذَا هُوَ الصَّحيحُ.

١٧٩٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيل (٤) ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائب، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابن عباس، عن

---

(١) في (ش) : «قال» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤١

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه هناد في "الزهد" (١٠٤٠) ، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٢٢) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٣٩٣) تعليقًا، والبيهقي في "السنن" (١٠/١٢٥) من طريق أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ جامع بن شداد، عن كلثوم الخزاعي، عن النبي (ص) .

(٣) كذا، وهو على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٤) اختُلف على ابن فضيل في هذا الحديث؛ فأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٧٢) من طريق عبد الله بن سعيد الكندي، عنه، به.

ومن طريق ابن حبان أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/٢٧٣- ٢٧٤ رقم ٢٨٦) .

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٧٠) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦٤) من طريق محمد بن المثنى، وأبي كريب محمد بن العلاء، جميعهم (ابن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وأبو كريب) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فضيل، عَنِ عطاء بن السائب، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، به.

وتابع محمد بن فضيل على روايته بالوجه الأول كلٌّ من:

عبد الرحمن بن محمد المحاربي، وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤١٧٥) ، وابن عدي في "الكامل" (٥/٢٦٣) ، والضياء في "المختارة" (١٠/٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ رقم ٢٨٥ و٢٨٧) ومن طريق ابن ماجه أخرجه الضياء أيضًا (١٠/٢٧٢- ٢٧٣ رقم ٢٨٤) .

وجرير بن عبد الحميد، وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/٣٦٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، عنه، به.

= ... وقد أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٨٥) عن سفيان بن عيينة وَجَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عن الأغر أبي مسلم، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٦٣) من طريق محمد بن قدامة، عن جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به.." [١]

"قَالَ أَبِي: أَرَى أنَّ **هَذَا خطأٌ**، وَأَنَّهُ أَبُو عمَّارٍ زيادُ بنُ مَيْمون (١) ، وابنُ أَبِي زَكريَّا مجهولٌ (٢) .

١٧٩٩ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قُطْبَةُ بنُ العلاء (٣) ، عن الثَّوري، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ فِي حَظِيرَةٍ ... (٤) .

قلتُ: وَرَوَى هَذَا الحديثَ أيضًا عبدُالمَلِكِ الذِّمَارِيُّ (٥) ،

عن

---

(١) روايته أخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢١٥- ٢١٦) من طريق الثوري، عن أبي عمارة، عن أنس، به. هكذا جاء عنده: «أبو عمارة» ، وكذا جاء في "التاريخ الكبير" (٣/٣٧٠) في ترجمة زياد بن ميمون.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٨

(٢) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٦١/٧) : «محمد بن أبي زكريا التميمي، روى عن عمار شيخ له، عن أنس، روى عنه مروان بن معاوية، نا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول، أرى أن عمارًا هو وهم؛ وإنما هو: أَبُو عَمَّارٍ زِيَادُ بْنُ مَيْمُونٍ» .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (١٧) ، والبزار في "مسنده" (٣٦٠٨/كشف) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٤٨٧/٣) ، والطبراني في "الصغير" (٩٤٤) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٨٩/٧) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٨١٢) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٨٤) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٦٠/٤٨) .

(٤) الحديث بتمامه - كما في "المعجم الصغير" للطبراني -: «ما ذئبان ضاريان باتا في حظيرةٍ فيها غنمٌ يفترسانِ ويأكلان بأسرعَ فسادًا فيها من طَلَبِ المال والشَّرف في دين المسلم» .

(٥) هو: ابن عبد الرحمن، وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (١٥) ، وفي "الإشراف في منازل الأشراف" (٤١١) ، والطبراني في "الأوسط" (٧٧٢) ، وفي "الصغير" (٩٤٥) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٨٩/٧) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٨١١ و٨١٣) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٨٥) .

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢٩٤/٣) من طريق سفيان بن عيينة، عن سفيان الثوري، به. قال ابن عدي: «وهذا وإن كان قد رُوي عن الثوري، فإنه من حديث ابن عيينة، عن الثوري غير محفوظ» .." [١]

"عائِشَة، عن النبيِّ (ص) قَالَ: ... مَنِ التَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ ... (١) ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ شُعبة (٢) ،

عَنْ وَاقِدِ بْنِ محمَّد، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكة (٣) ، عَنِ الْقَاسِمِ (٤) ، عَنْ عائِشَة، موقوف (٥) ؛ وهو الصَّحيحُ.

---

(١) الحديث بتمامه: «مَنِ الْتَمَسَ رِضَا اللهِ بِسَخَطِ النَّاسِ، رَضِيِ اللهُ عنه، وأَرْضَى عنهُ النَّاسَ، وَمَنِ الْتَمَسَ رِضَا النَّاسِ بِسَخَطِ اللهِ، سَخِطَ اللهُ علَيهِ، وأَسْخَطَ علَيهِ النَّاسَ» .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٠٥) من طريق أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، به. وأخرجه البغوي في "الجعديات" (١٥٩٣) عن علي بن الجعد، عن شعبة، عن واقد، عمَّن حدثه عن القاسم بن محمد، به.

ورواه عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ واختُلف عليه، فأخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩١) ، وفي "الأسماء والصفات" (١٠٥٩) من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني، وأيضًا في "الأسماء والصفات" (١٠٦٠) من طريق الحسن بن مكرم، كلاهما عن عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، به موقوفًا.

قال البيهقي في "الأسماء والصفات": «قال الحسن بن مكرم في كتابي هذا موضعين: موضع موقوف، وموضع مرفوع أن النبي (ص) قال» .

وأخرجه عبد بن حميد في "مسنده" (١٥٢٤) ، والجوزجاني في "الشجرة في أحوال الرجال" (ص٨- ٩) عن عُثْمَانُ بْنُ

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٦

عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ به، مرفوعًا.

وأخرجه وكيع في "أخبار القضاة" (٣٨/١) ، والبيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩٠) من طريق الحسن بن مكرم، عن عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، به مرفوعًا.

ومن طريق الجوزجاني أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٧٧) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٠١) . وأخرجه البيهقي في "الزهد الكبير" (٨٩٢) من طريق النضر بن شميل، عن شعبة، به مرفوعًا.

(٣) هو: عبد الله بن عُبَيدالله.

(٤) هو: القاسم بن مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.

(٥) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." (١)

"فَقَالا: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ شَهْر بْنِ حَوْشَب، عَنْ تُبَيْعٍ (١) ، قولَهُ، قَالَ: فكأنَّ هَذَا يَدْفَعُ ذَاكَ (٢) .

١٨٠٥ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَيَّار (٣) ، عَنْ سَهْل بْنِ أَسْلَمَ العَدَوي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَنصور، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَة؛ قَالَ: شَكَوْنَا إلى رسولِ الله (ص) الجُوعَ، فَرَفَعْنَا عَنْ بُطُوننا عَنْ حَجَرٍ، ورفع رسولُ الله (ص) عَنْ بَطْنِهِ عَنْ [حَجَرَيْنِ] (٤) ؟

فَقَالا: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أنس، عن النبيِّ (ص) ؛ لَيْسَ فِيهِ «عَنْ أَبِي طَلْحَة» (٥) .

---

(١) في (ف) : «ثبيع» بالمثلثة، وهي مهملة في (أ) و (ش) .

وفي الرواة ممن اسمه «تبيع» عدة؛ منهم: تبيع بن سليمان أبو العدبَّس، وتبيع بن عبد القدوس، وتبيع بن عامر الحميري ابن امرأة كعب الأحبار؛ ولعلَّه المقصود هنا.

(٢) في (ش) : «يدفع ذلك» ، وفي (ف) : «يرفع ذاك» .

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٢٤٩/٦ رقم ١١١٠) اختلافات أخرى على شَهْر.

(٣) هو: ابن حاتم. وروايته أخرجها أحمد في "الزهد" (١٧٥/١) ، والترمذي في "جامعه" (٢٣٧١) ، وفي "الشمائل" (٣٧١) ، والشاشي في "مسنده" (١٠٦١) ، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٨٣٧) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٤٢٨) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٢٢/٤) .

ومن طريق الترمذي أخرجه البغوي في "شرح السنة" (٤٠٧٩) .

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

(٤) في جميع النسخ: «حجر» ، والتصويب من مصادر التخريج.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٩

(٥) أخرجه من هذا الوجه أبو عوانة في "مسنده" (٨٣٢٠) من طريق سعيد بن عون البصري، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَسْلَمَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ، عن أنس، عن النبي (ص) .." [1]

"أَنْزَلْنَا المَالَ لِإقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، ولَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِي (١) لأَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَادِيَانِ ، ولاَ يَمْلأُ [جَوْفَ

(٢) ابْنِ آدَمَ إِلاَّ التُّرَابُ، ويَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ.

قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ زيدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاء ابن يَسَار، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِي، عن النبيّ (ص) .

١٨١٨ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّاد، عَنْ حاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ابْنِ عَجْلان (٣) ، عَنْ سَعِيدٍ (٤) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النبيَّ (ص) وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ فَقَالَ: مَتَى الساعةُ؟ فَقَالَ: مَا (٥) أَعْدَدتَّ لَهَا؟ ، قَالَ: حُبَّ اللهِ ورسولِهِ؛ قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ يَرْوِيهِ الليثُ بْنُ سعد (٦) ، عن سعيد المَقبُري،

---

(١) كذا في جميع النسخ بإثبات الياء، والجادَّة: «وادٍ» ، وما في النسخ صحيحٌ في العربية على لغة من يثبت ياء المنقوص المنوَّن في حالتي الرفع والجر، انظر التعليق على المسألة رقم (١٤٦) .

(٢) ما بين المعقوفين من (ش) فقط.

(٣) هو: محمد.

(٤) هو: المقْبُري.

(٥) قوله: «ما» سقط من (ك) .

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١٦٧/٣ رقم ١٢٧٠٣) ، والنسائي في "الكبرى" (٥٨٧٣) . وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٩٦) من طريق إسماعيل ابن جعفر، عن شريك، به. وأخرجه أحمد أيضًا (١٠٤/٣ رقم ١٢٠١٣) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٦٨٨) ، ومسلم (٢٦٣٩) من طرق عن أنس، به.." [2]

"قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ (١) ، وعَبْدَة بْنُ سُلَيْمَانَ (٢) ، عَنْ هِشام بْنِ عُروَة، عَنْ موسى بن عُقْبة، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو الأَوْدي، عَنِ ابْنِ مسعود، عن النبيّ (ص) ؛ وهَذَا هُوَ الصَّحيحُ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: مِن عبد الله بْن مُصعَب.

قلتُ: ما حال عبد الله بن مُصعَب؟

قال: شيخٌ (٣) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٧٨

(١) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٦٧ و١٤٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٠) ، والطبراني في "الكبير" (١٠/٢٣١ رقم ١٠٥٦٢) .

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٤٠٩) ، ويحيى بن معين في "الفوائد" (٣٠) ، وهناد في "الزهد" (١٢٦٣) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٥٣) ، والبيهقي في "الشعب" (١٠٧٣٩) ، والبغوي في "شرح السنة" (٣٥٠٥) ، والمزي في "تهذيب الكمال" (٥/٣٧٣) .

ومن طريق هناد أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٤٨٨) .

ومن طريق يحيى بن معين أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٩) ، وفي "روضة العقلاء" (ص٦٣) ، والبيهقي في "الشعب" (١٠٧٣٨) ، والذهبي في "التذكرة" (٣/٩٢٢) .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٤١٥ رقم ٣٩٣٨) من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن موسى بن عقبة، به.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/١٩٨ رقم ٨١٨) : = = «يرويه هشام بن عروة، واختُلف عنه؛ فرواه عبدة بن سليمان، والليث بن سعد، ولوذان بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو الأَوْدِيِّ، عَنِ ابْنِ مسعود. وقال أبو أُسَامَةَ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ [في المطبوع: ابن] رجل من أود، ولم يثبت اسمه. ورواه سعيد الجمحي، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ الأودي – ولم يسمِّه – عن ابن مسعود. ورواه عبد الله بن مصعب، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ ابن المنكدر، عن جابر. ورواه حماد بن سعيد البراء، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عن ابن مسعود، ولا يصحُّ، والمحفوظ حديث عبدة بن سليمان، والليث، عن هشام» .." [(١)]

"حدَّثني أَبُو حَازِمٍ (١) ، عَنْ سَهْل بْنِ سَعْدٍ (٢) ؛ قَالَ: مرَّ رسولُ الله (ص) بِذِي الحُلَيْفَة، فَإِذَا هُوَ بِشَاةٍ ميتة، فقال النبيُّ (ص) : لَلدُّنْيَا (٣) أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ يعقوبُ الإِسْكَنْدَرانيُّ (٤) ، عن أبي حازم، عن [عبد الله] (٥) بْنِ بَوْلاَ (٦) ، عَنْ رجلٍ مِنَ المهاجرين، عن النبيِّ (ص) ، وَهَذَا أشبهُ، وزكريَّا لَزِمَ الطريقَ.

---

(١) هو: سلمة بن دينار.

(٢) قوله: «ابن سعد» سقط من (ك) .

(٣) في (ك) : «الدنيا» .

(٤) هو: ابن عبد الرحمن، ولم نقف على روايته، ولكن رواه ابن أبي الدنيا في "ذم الدنيا" رقم (٣٥١) – ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٩٩٨٤) – من طريق أبي حازم، عن عبد الله بن تولا، عن أبيه من أصحاب النبيِّ (ص) به، مرفوعًا. ورواه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٠٤) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن عبد الله بن بولا، عن أبيه من

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٨٠

أصحاب النبيّ (ص) به.

وقد بيَّن الحافظ في "الإصابة" (٢٧٨/١) أن ابن قانع صحَّفه وأخطأ في إسناده.

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٦٥/٣ رقم ١٤٩٣٠) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٩٥٧) من طريق جعفر بن محمد، عن جابر.

(٥) في (ف) : «عبيد» ، وفي سائر النسخ: «عبيد الله» ، وهو خطأ، وقد ورد على الصواب في المسألة (١٨٨٤) . وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٥٠/٥) ، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (١٣/٥) ، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٢٥٨/١) ، و"الإصابة" (٢٧٧/١-٢٧٨) .

(٦) في (ك) : «برلا» . وقد يقال فيه: «تولا» بالمثناة الفوقية.." [1]

"الأَحْوَصِ (١)

مُرسَلً (*) ؟

قَالَ: مُرسَلً (*) أصحُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٢) : قلتُ لأَبِي: رَوَى بَقِيَّة (٣) ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص (٤) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عِكرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النبيّ (ص) .

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ ليس فيه «ابنُ عباس» (٥) .

---

(١) في (أ) و (ف) : «الأحوص» ، وهو: سلام بن سليم، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (١١١٠) ، وابن سعد في "الطبقات" (٤٣٦/١) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٢٥٩) ، وفي "المسند" -كما في "المطالب العالية" (٣٦٣٢) - والمروزي في "مسند أبي بكر" (٣١) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٧ و١٠٨) ، والدارقطني في "العلل" (٢٠٥/١) ؛ جميعهم من طريق أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عن عكرمة، به مرسلاً بدون ذكر «ابن عباس» .

ووقع في المطبوع من "المصنف" زيادة «عن ابن عباس» ! وهي من زيادات المحقق.

(*) ... كذا، بحذف ألف تنوين النصب، وانظر التعليق قبل السابق.

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (أ) و (ش) فقط.

(٣) هو: ابن الوليد، وروايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٢٠٣/١) تعليقًا.

ورواه الحاكم في "المستدرك" (٤٧٦/٢) من طريق مسدَّد، عن أبي الأحوص، به.

وعن الحاكم رواه البيهقي في "الشعب" (٧٥٨) .

(٤) في (أ) و (ف) : «الأخوص» بالمعجمة.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٨٥

(٥) نقل السهمي في "سؤالاته للدارقطني" (ص٧٦) عن الدارقطني قوله: «"شيبتني هود والواقعه": معتلَّة كلُّها» .
وتوسَّع الدارقطني في "العلل" (١/١٩٣- ٢١١) في ذكر الاختلاف في الحديث، فانظره إن شئت. وانظر "البحر الزخار" (١/١٧١) .." [1]

"العباس بن عبد المُطَّلِب، أَنَّهُ بَنَى غُرفةً، فقَالَ لَهُ النبيُّ (ص) : أَلْقِهَا، فَقَالَ (١) : أَلا (٢) أُنفقُ مثلَ ثَمَنِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فردَّد (٣) النبيُّ (ص) ثلاثَ مَرَّاتٍ، وَرَدَّ العباسُ عَلَى النبيّ (ص) ثلاثَ مِرَارٍ (٤) ، كلَّ ذَلِكَ يَقُولُ له النبيُّ (ص) : أَلْقِهَا، وَيَقُولُ الْعَبَّاسُ: أُنفِقُ مِثلَ ثَمَنِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حدَّثنا عفَّان (٥) بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ شُعَيب بْنِ الحَبْحاب، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، أنَّ الْعَبَّاسَ؛ مُرسَلً (٦) .

١٨٣٤ - وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا حدَّثنا بِهِ (٧) عَنْ زَكريَّا بْنِ يحيى الوَقَار (٨) ؛
قال: قُرِئَ على عبد الله بْنِ وَهْب؛ قَالَ: قَالَ الثَّوري:

---

(١) في (ك) : «قال» .
(٢) في (ت) و (ك) : «لا» .
(٣) في (ش) : «فردده» ، وفي (ف) : «فرده» .
(٤) في (ك) : «مرات» .
(٥) هو: ابن مسلم، وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٤/٢٧- ٢٨) .
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٠٢٠) عن حماد به.
ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٢٤٢) .
وأخرجه الحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٨) ، وابن أبي الدنيا في "قصر الأمل" (٢٩١) من طريق ابن المبارك، وأبو داود في "المراسيل" (٤٩٥) من طريق موسى بن إسماعيل، وابن أبي الدنيا أيضًا (٢٨١) من طريق أبي ربيعة فهد بن عوف، جميعهم عن حماد، به.
(٦) كذا، وهو حالٌ منصوبٌ، حُذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .
(٧) قوله: «به» ليس في (ف) .
(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٩٠٨) ، وابن عدي في "الكامل" (٣/٢١٦- ٢١٧) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦/٤١٤) ، وابن العديم في "بغية الطلب في تاريخ حلب" (٧/٣٢٩٥- ٣٢٩٦ و٣٢٩٧) .
ومن طريق الطبراني أخرجه الخطيب في "الجامع" (٤٥) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٨٩

وأخرجه ابن عدي أيضًا (٢١٧/٣) من طريق الحارث ابن مسكين وأبي الطاهر أحمد بن عمرو، عن ابن وَهْب، عن الثوري، عن مجالد، عن النبي (ص) .." [1]

"١٨٥٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حُسَيْنُ (١) بْنُ الأسودِ (٢) ، عَنْ أَبِي أُسامة (٣) ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ مَالِكٍ أَبِي سُهَيل (٤) ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ: تَمْنَعُ العِبَادَ (٥) مِنْ سَخَطِ اللهِ، مَا لَمْ يُؤْثِرُوا صَفْقَةَ دُنْيَاهُمْ عَلَى دِينِهِمْ، فَإِذَا آثَرُوا صَفْقَةَ دُنْيَاهُمْ عَلَى دِينِهِمْ (٦) ، ثُمَّ قَالُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ؛ رُدَّتْ عَلَيْهِمْ، وقَالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: كَذَبْتُمْ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: أَبُو سُهَيل (٧) عمُّ (٨) مَالِك بْن أَنَس، عَنِ النبيِّ (ص) ، مُرسَلٌ (٩) .

---

(١) في (ك) : «احسين» .

(٢) هو: الحسين بن علي بن الأسود. وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "العقوبات" (٦) ، وابن أبي عاصم في "الزهد" (٢٨٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٠٣٤) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٠/٥) ، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠١٥ و١٠٠١٦) ، والشجري في "أماليه" (١٥/١) .

(٣) هو: حماد بن أسامة.

(٤) في (ك) : «أبي سهل» .

(٥) في (ك) : «العياد» .

(٦) قوله: «على دينهم» سقط من (ك) .

(٧) في (ش) : «أبو سهل» .

(٨) في (ك) : «عمر» .

(٩) قال الدارقطني في "الأفراد" (٩٢/ب/أطراف الغرائب) : «غريب من حديث أنس، تفرَّد به عمر بن حمزة العمري، عنه، ولا نعلم رواه غير أبي أسامة» .

وقال العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (١٤٨٥/ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين) : «رواه أبو يعلى والبيهقي في "الشعب" من حديث أنس بسند ضعيف» .

وقول أبي حاتم: «مرسل» يجوز فيه وجهان:

الأول: النصبُ على أنَّه حالٌ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) . والثاني: الرفعُ على أنَّه خبر ثانٍ، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٩٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/١٢٥

"مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا، إِلاَّ مَا كَانَ مِنْها للهِ عَزَّ وَجَلَّ؟
سمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ (١) ؛ أنَّ النبيَّ (ص) (٢) .
١٨٦٤ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أبو حُذَيْفَة (٣) ، عن

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "الزهد" (ص٣٧) ، وأبو داود في "المراسيل" (٥٠٢) من طريق يحيى بن سعيد، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بن المنكدر، مرسلاً.
وأخرجه ابن الأعرابي في "الزهد وصفة الزاهدين" (٦٦ و٦٧) وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٣٣١) من طريق مِهْران بن أبي عمر العطار، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المنكدر، عن أبيه، عن النبي (ص) .
(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٥/١٥/ب) : «يرويه مهران، عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن أبيه، عن النبي (ص) . وخالفه أبو عامر العقدي؛ رواه عن الثوري، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، وكلاهما غير محفوظ» .
وقال في "الأفراد"كما في الموضع السابق: «تفرد به أبو عامر العقدي، عن الثوري، عنه، وتفرد به عبد الله ابن الجراح، عنه» . وقال أبو نعيم في الموضع السابق: «غريب من حديث محمد والثوري، تفرد به عبد الله بن الجراح» .
(٣) هو: موسى بن مسعود النهدي. ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١٢٢/٧) ، وفي "تاريخ أصبهان" (٦٦/٢) من طريق عصام بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن بديل، عن الزهري، عن عباد ابن تميم، عن عمه، به، ووقع في "الحلية": «عن أبيه» بدل: «عن عمه» .
قال أبو نعيم: «بديل هو ابن ورقاء الخزاعي، تفرد به عن الثوري عصام بن يزيد» .
وأخرجه بحشل في "تاريخ واسط" (ص٢٢٠) من طريق عبيد بن عقيل، وأبو يعلى كما في "المطالب العالية" (٣٢٢٢) ، والبيهقي في "الشعب" (٦٤٠٥) ، وفي "الزهد الكبير" (٣١٦) ، والضياء في "المختارة" (٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٣ و٣٧٠/٩-٣٧١) من طريق زيد ابن الحباب، والطبري في "تهذيب الآثار" (٧٩٦/٢ رقم ١١٢٠) من طريق عمر بن محمد العنقزي، وابن عدي في "الكامل" (٢١٣/٤) من طريق محمد بن سليمان وعبيد الله بن عبد المجيد، جميعهم عن عبد الله ابن بديل، عن الزهري، به. ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢١٣/٤) .
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦٤٠٧) ، والضياء في "المختارة" (٣٤٢ و٣٧١/٩) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن الزهري، به.
وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦٤٠٦) من طريق عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهري، به.." [١]
"ويَضْحَكون، فقال: أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَادِمِ (١) اللَّذَّاتِ؛ يَعْنِي: الموتَ؟
قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ لا أَصْلَ لَهُ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/١٣٥

١٨٨٤ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثِ زكريَّا ابنِ [منظورٍ] (٣) ، عَنْ أَبِي حازمٍ، عَنْ سَهْل بْنِ سعدٍ: أنَّ النبيَّ (ص) مرَّ بشاةٍ ميتةٍ، فَقَالَ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ هَيِّنَةً عَلَى أَهْلِهَا؟ ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ يَرْوِيهِ ابنُ أَبِي حَازِمٍ (٤) ، ويعقوبُ الإسكَنْدَرانيُّ (٥) - أحدُهما أَوْ كِلاهُمَا - عَنِ أَبِي حازم، عن عبد الله بْنِ بَوْلا، عَنْ رجلٍ مِنَ المهاجرين، عن النبيّ (ص) ؛ وَهَذَا (٦) أشبهُ.

١٨٨٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أَبِي ذِئْبٍ (٧) ، عَنْ سعيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عن عبد الله بْنِ سَلاَمٍ؛ قَالَ: قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ! أَبَعِيدٌ فَأُنَادِيَكَ؟ أَمْ قَرِيبٌ فَأُنَاجِيَكَ؟ ... ، الحديثَ.

وَرَوَاهُ ابنُ عجلانَ (٨) ، عَنْ سعيدٍ المَقْبُرِيّ؛ قَالَ: قَالَ مُوسَى؟

قَالَ أَبِي: ابنُ أَبِي ذِئْبٍ جوَّد هَذَا الحديثَ، وهو أصحُّ.

---

(١) كذا في النسخ؛ بالدال المهملة، وفي مصادر التخريج بالذال المعجمة. وهو بالمهملة من هدم البناء، وبالمعجمة من هَذَمَ بمعنى: قطع. وانظر "حاشية السندي على النسائي" (٤/٤) . والمصباح المنير (هـ ذ م/٢/٦٣٦) .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٨٢٣) وفيها زيادة.

(٣) في جميع النسخ: «منصور» ، وتقدم على الصواب في المسألة رقم (١٨٢٣) .

(٤) هو: عبد العزيز.

(٥) هو: ابن عبد الرحمن.

(٦) في (أ) : «وهو» .

(٧) هو: محمد بن عبد الرحمن.

(٨) هو: محمد.." [١]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ** (١) ؛ إِنَّمَا هُوَ: أنَّ النبيَّ (ص) مَرَّ بشاةٍ ميتةٍ فَقَالَ: مَا عَلَى أَهْلِ هَذِهِ لَوِ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا (٢) ؟

.

فقلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قالا: من القَرْقَسانِيّ (٣) .

---

(١) في (ك) : «فقال: قد أخطأ» .

(٢) اختلف أهل اللغة في الإهاب؛ فقيل: هو الجِلْدُ مطلقًا، وقيل: هو الجِلْدُ قبل الدباغ، فأما بعده فلا يسمى إهابًا. وقال بعضهم: ولا يقال: «إهاب» إلا لجلد ما يؤكل. والجمع: «أُهُبٌ» بضمتين على القياس؛ مثل: كتاب وكتب، و «أَهَبٌ» بفتحتين على غير قياس؛ قال بعضهم: وليس في كلام العرب «فِعَال» يجمع على «فَعَل» بفتحتين إلا «إِهاب» و «أَهَب»

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/١٦١

، و «عِمَاد» و «عَمَد» . وربما استعير الإهاب لجلد الإنسان.

انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/١٩٤– ١٩٥) ، و"مشارق الأنوار" (١/٥٠) ، و"النهاية" (١/٨٣) ، و"المصباح المنير" (١/٢٨) ، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٤/٥٤) ، (١٠/٨٧) .

والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٣٢٩– ٣٣٠ رقم٣٠٥١) من طريق محمد بن مصعب، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١٩) من طريق هِقْل بن زياد، وابن حبان في "صحيحه" (١٢٨٢) من طريق الوليد بن مسلم، جميعهم عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عبيد الله، عن ابن عباس، به.

وأخرجه مالك في "الموطأ" (٢/٤٩٨) ، والبخاري في "صحيحه" (١٤٩٢) ، ومسلم (٣٦٣) من طريق يونس ابن يزيد، والبخاري أيضًا (٢٢٢١ و٥٥٣١) ، ومسلم (٣٦٣) من طريق صالح بن كيسان، ومسلم أيضًا (٣٦٣) من طريق سفيان بن عيينة، جميعهم (مالك ويونس وصالح وابن عيينة) عن الزهري، به.

ومن طريق مالك أخرجه أحمد (١/٣٢٧ رقم٣٠١٦) .

(٣) قال الإمام أحمد عن هذا الحديث – كما في الموضع السابق من "المنتخب من العلل" للخلال –: «هو عندي خطأ» . وقال ابن حبان في الموضع السابق: «هذا المتن بهذا الإسناد باطل؛ إنما الناس رووا هذا الخبر عن الزهري ... » ، فذكر مثل قول أبي حاتم وأبي زرعة. وقال الدارقطني في تعليقه على "المجروحين" (ص٢٥٢) : «وهم محمد بن مصعب في متنه» .

وقال البزار في الموضع السابق: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن الأوزاعي إلا محمد بن مصعب، ولا نعلم أحدًا تابعه عليه، ولم يكن به بأس؛ قد حدث عنه جماعة من أهل العلم» .." [(١)]

"١٩١٥ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هشامٌ الرازيُّ (١) ، عَنِ الحارثِ بْنِ عُبَيدة الحِمْصي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ذِي حِمَاية (٢) ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أنسٍ؛ قَالَ: قَالَ: رسولُ اللَّهِ (ص) : الشُّهَدَاءُ عِنْدَ اللهِ: الْمُقْسِطُونَ، وَأَفْضَلُ الهِجْرَةِ: مَنْ هَجَرَ (٣) مَا حَرَّمَ اللَّهُ (٤) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: قَتَادَةُ (٥) ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، عن أبي

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦١٥ و٢٦١٦) ، وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (٢٢) من طريق سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عن أنس، به.

(٢) هو: إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية؛ بالحاء المكسورة، والياء المعجمة باثنتين من تحتها. انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٢/٥٣١) .

(٣) أي: وأفضلُ الهِجْرة: هجرةُ مَنْ هَجَرَ مَا حرَّم اللَّهُ. حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. انظر التعليق على المسألة رقم (٢) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/١٧٤

(٤) هذا جزء من حديث طويل، أخرجه بطوله البزار كما سيأتي.
(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٣٥) ، والحاكم في "المستدرك" (٧٦/١ و٥١٣/٤) من طريق همام بن يحيى، والدارقطني في "الأفراد" (٢٠٥/أ/أطراف الغرائب) من طريق منصور ابن زاذان، كلاهما عن قتادة، به.
= ... وأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٨٥٢) من طريق مطر ابن طهمان، والإمام أحمد في "المسند" (١٦٢/٢- ١٦٣ رقم ٦٥١٤) ، والحسين المروزي في "زياداته على الزهد لابن المبارك" (١٦١٠) ، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠١ و٧١٩) ، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٨٦) ، والحاكم في "المستدرك" (٧٥/١- ٧٦) من طريق الحسين بن ذكوان المعلم، كلاهما عن عبد الله بن بريدة، به.
ومن طريق معمر السابق أخرجه أحمد (١٩٩/٢ رقم ٦٨٧٢) ، وابن أبي عاصم (٧٠٠ و٧١٨) .." [١]
"١٩١٨ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ ثَوْر (٢) ،
عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عبد الكريم الجَزَرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيدة بْنِ عبد الله، عَنِ ابنِ مسعودٍ؛ قَالَ: النَّدَمُ تَوْبَةٌ؛ التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لا ذَنْبَ لَهُ؟
قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ** (٣) ؛ إنما هو: عبدُالكريمِ، عن زياد بن

(١) انظر ما سبق في المسائل (١٧٩٧) و (١٨١٦) و (١٨٤١) و (١٨٨٩) .
(٢) هو: محمد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه نعيم ابن حماد في "رد زوائده على الزهد" (١٦٨) عن ابن المبارك، عن معمر، به.
وجاء في المطبوع فراغٌ بين عبد الكريم وابن مسعود، استدركناه من "الموضح" للخطيب (٢٥٨/١) فقد أخرجه من طريق نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ المبارك.
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٥٠) ، والطبراني في "الكبير" (١٥٠/١٠ رقم ١٠٢٨١) ، والدارقطني في "العلل" (٢٩٧/٥) ، والسهمي في "تاريخ جرجان" (٦٧٤) ، والبيهقي في "السنن" (١٥٤/١٠) ، والخطيب في "الموضح" (٢٥٨/١) من طريق وهيب ابن خالد، عن معمر، به مرفوعًا.
وأخرجه البيهقي أيضًا (١٥٤/١٠) ، والخطيب في "الموضح" (٢٥٧/١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الكريم، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن عبد الله أنه قال: الندم توبة.
قال البيهقي: «كذا رواه عبد الرزاق عن معمر منقطعًا موقوفًا» .
وأخرجه ابن المبارك أيضًا (١٦٩) عن معمر، عن عبد الكريم، عن أبي هاشم، عن عبد الله بْن معقل، عَنِ ابْنِ مَسْعُود قوله.
(٣) قال البيهقي في الموضع السابق: «كذا قال، وهو وهم، والحديث عن عبد الكريم، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن عبد الله بن معقل، عن عبد الله بن مسعود ح» .

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/١٩٥

وقال الدارقطني في "العلل" (٨٩٥) : «يرويه عبد الكريم الجزري، واختلف عنه فرواه وهيب بن خالد، عن معمر، عن عبد الكريم، عن أبي عبيدة، عن عبد الله مرفوعًا، قاله محمد بن عبد الله الرقاشي، عن وهيب، وغيره لا يرفعه. – ثم قال – وعند عبد الكريم فيه إسناد آخر عَنْ زِيَادِ بْنِ الْجَرَّاحِ، عَنْ عبد الله بْن معقل، عَنِ ابْن مَسْعُود مرفوعًا. وهو أصح من حديث أبي عبيدة، قاله ابن عيينة والثوري وغيرهما عن عبد الكريم. قيل فقد روى حبان، عن ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ عبد الكريم، عن أبي هاشم، عن عبد الله بْن معقل، عَنِ ابْن مَسْعُود قوله: «الندم توبة» . فقال: موقوف نعم» .

وقال أيضًا (١٩٢/٥– ١٩٣) : «وروى هذا الحديث معمر بن راشد، عن عبد الكريم الجزري بإسناد آخر حدث به وهيب، عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي (ص) ، ولم يتابع على هذا القول عبد الكريم» .." (١)

"١٩٢٩ – وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا بِهِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الرَّبِيعِ (٢) ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْد، عَنْ سُفيان الثَّوريِّ، عن عبد الملك بْنِ عُمَير، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِراش (٣) ، عَنْ حُذَيْفة؛ قَالَ: سمعتُ رسولَ الله (ص) يقولُ: كُلُّ لَحْمٍ أَنْبَتَهُ السُّحْتُ، فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ (٤) ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ أيُّوب بْنُ سُويد؛ رَوَى هَذَا الحديثَ الثَّوريُّ (٥) عَنْ أَبِي حَيَّان (٦) ، عَنْ شَدَّاد بْنِ أَبِي الْعَالِيَةِ،

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣٩٩/١) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢٧٤/٤) .

(٢) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣٨٠/٦ رقم ٦٦٧٥) من طريق إبراهيم بن خلف الرَّمْلِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، به.

(٣) في (ف) : «خراش» بالخاء المعجمة.

(٤) رواه الطبراني في "الأوسط" (٦٦٧٥) من طريق إبراهيم ابن خلف الرَّمْلِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، به. وقال: «لا يروي هذا الحديث عن سفيان إلا أيوب بن سويد، تفرد به إبراهيم بن خليفة» اهـ. كذا في الأصل: «خليفة» .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٧٠٧٣) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٠٨/٧) تعليقًا من طريق الثوري عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَبِي الْعَالِيَةِ، عن أبي داود الأحمر، به. ولم يذكرا أبا حيان بين الثوري وشداد. والثوري يروي عن شداد كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (٢٢٧/٤ و٣٠٨/٧) ، و"الكنى" لمسلم (ص٩١) ، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣٣٠/٤) .

ومن طريق البخاري أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٥٧/١٣) .

وأخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٨١٢) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٠٨/٧) تعليقًا من طريق جرير بن عبد الحميد كلاهما عن أبي حيان التيمي، به. وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٢٢٤) من طريق

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١٩٨/٥

فضيل بن غزوان، عن أبي الفرات - شداد بن أبي العالية - به. ومن طريق أحمد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/٢٨١) .

(٦) في (ف) : «حبان» بالموحدة، ولم تنقط الياء في (أ) و (ش) . وهو: يحيى بن سعيد بن حيان التيمي.." [١]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عطاءُ (١) بْن يَسَارٍ (٢) ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ، كلامَ الأولِ (٣) بنحوِ هَذَا؛ وهو حديثٌ مُنكَرٌ.

---

(١) قوله: «عطاء» سقط من (ت) و (ك) . وأثبت بدلاً منه في (ت) : «عن» .

(٢) في (أ) و (ش) : «سيار» .

(٣) كذا، والمراد: ثم ذكر الكلام الأول - أي: الحديث السابق - بنحوه. وفيه إضافة الشيء إلى صفته؛ لأنَّ الأصل: الكلام الأوَّل، وهو جائز على مذهب الكوفيين؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٥٠٥) .." [٢]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْإِيمَانِ

١٩٣١- وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبدُالرَّزَّاق (٢) ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٣) ، عَنْ صِلَةَ (٤) ، عَنْ عمَّارٍ، عَنِ النبيِّ (ص) : ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، فَقَدْ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ : الإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ ... ، الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ الثَّوريُّ (٥) وشُعبةُ (٦) وإسرائيلُ (٧) وجماعةٌ (٨) ؛

---

(١) نقل هذا النصَّ بتصرف ابنُ رجب في "فتح الباري" (١/١٢٤) ، وابن حجر في "فتح الباري" (١/٨٢) ، و"تغليق التعليق" (٢/٣٩) .

(٢) سيأتي تخريج روايته.

(٣) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٤) هو: ابن زفر.

(٥) روايته أخرجها وكيع في "الزهد" (٢٤١) ، وابن حبان في "روضة العقلاء" (٧٥) ، والسمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" (١/١٢١) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/٤٥٢) .

(٦) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/٤٥١ و٤٥٢) ، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١/٤٢٧) ، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/٣٧) .

(٧) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق.

(٨) منهم: فطر بن خليفة، وروايته أخرجها اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٥/١٠١٦ و١٠١٧ رقم ١٧١٣) . ومن طريقه الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٢٠٧٣) .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢١١

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢١٣

وحُدَيج بن معاوية، وروايته أخرجها البيهقي في "الشعب" (١٠٧٢٦) .

وزهير بن معاوية، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥١/٤٣ و٤٥٢) ، وابن حجر في "تغليق التعليق" (٣٧/٢) .

وهارون بن سعد، وروايته أخرجها أبو الحسن الحربي في "الفوائد المنتقاة" (١٤٤) . ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٥٢/٤٣) .

ويوسف بن أسباط، وروايته أخرجها ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣٧/٢) .

وأخرجه البخاري في "صحيحه" تعليقًا عن عمار في باب إفشاء السلام من الإسلام.." [1]

"بالجَابِية (١) ، فَقَالَ (٢) : قَالَ رسولُ اللهِ (ص) : مَنْ سَرَّهُ بُحْبُوحَةُ (٣) الجَنَّةِ، فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ، وَمَنْ سَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ (٤) ، وَسَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ (٥) ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ ... (٦) ، الحديثَ؛ ماعلَّتُهُ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ ابنُ الهَادِ (٧) ، عن عبد الله بن دينارٍ، عن

---

(١) الجابية: قرية من أعمال دمشق. "معجم البلدان" (٩١/٢) .

(٢) في (ك) : «وقال» .

(٣) بحبوحة الدار: وسطها. "النهاية" (٩٨/١) .

(٤) في (ك) : «سيئة» .

(٥) في (ش) : «حسنة» .

(٦) والحديث بتمامه عن ابن عمر؛ قال: خطبنا عمر بالجابية، فقال: يا أيها الناس! إني قمت فيكم كمقام رسول الله (ص) فينا، فقال: «أوصيكم بأصحابي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يُستحلفُ، ويشهد الشاهد ولا يُستشهد، ألا لا يخلونَّ رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة؛ فإن = = الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد. من أراد بحبوحة الجنة فيلزم الجماعة، من سرَّته حسنته وساءته سيئته فذلكم المؤمن» .

قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُحَمَّدِ بن سوقة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر، عن النبي (ص) » .

وستأتي بعض ألفاظ هذا الحديث في المسألة رقم (١٩٧٥) و (٢٥٨٣) و (٢٦٢٩) .

(٧) هو: يزيد بن عبد الله بن الهاد. وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٢٢٤) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢١٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢١٨

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاق (١) ، عَنْ صِلَةَ (٢) ، عَنْ حُذَيْفة، فقط (٣) .

١٩٣٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ أَبِي (٤) زائدةَ (٥) ، عن أشعثَ (٦) ، عَنْ محمَّد، عَنْ أَبِي سَلَمة (٧) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) : أَتَاكُمْ (٨) أَهْلُ اليَمَنِ، الإِيمَانُ يَمَانٍ ... (٩) ؟

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (٥٠١١، ٩٢٨٠) ، وابن أبي شيبة (١٩٥٥٤ و٣٠٣٠٤) من طريق الثوري، والبزار في "مسنده" (٢٩٢٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٧١٧٩) من طريق شعبة، والبزار (٢٩٢٧) من طريق يزيد بن عطاء، جميعهم عن أبي إسحاق، به، موقوفًا. وجاء من طريق يزيد بن عطاء مرفوعًا. قال البزار: «لا نعلم أسنده إلا يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق» .

(٢) هو: ابن زُفَر.

(٣) في (ت) و (ف) و (ك) : «قط» . وهما بمعنًى، وهي ساكنة الطاء، وتقدم الكلام عليها في المسألة رقم (٩٢) و (١٧٢٠) .

قال ابن عدي في الموضع السابق في ترجمة حبيب بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثًا آخر: «وهذان الحديثان الذي (كذا) ذكرتهما لا يرويهما عن أبي إسحاق غيره، وهما أنكر ما رأيت له من الرواية» . وقال الدارقطني في "العلل" (٣٣٧) : «تفرد به حَبِيبُ بْنُ حَبِيبٍ أَخُو حَمْزَةَ ابن حبيب الزيات، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ (ص) ، وخالفه أصحاب أبي إسحاق؛ فرووه عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بن زفر، عن حذيفة، قولَه، وهو الصواب» .

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (١/٢٤) : «وروي مرفوعًا، والموقوف أصحُّ» .

(٤) قوله: «ابن أبي» سقط من (ك) .

(٥) هو: يَحْيَى بْنُ زكريا بْن أَبِي زائدة.

(٦) هو: ابن سوار.

(٧) قوله: «عن أبي سلمة» مكرر في (ف) . وهو: ابن عبد الرحمن بن عوف.

(٨) في (ك) : «إياكم» .

(٩) قال أبو عبيد: قوله: «الإيمان يمانٍ» وإنما بدأ الإيمانُ من مكة؛ لأنها مولد النبي ــج ومبعثه، ثم هاجر إلى المدينة - ففي ذلك قولان:

أما أحدهما: فإنه يقال: إن مكة من أرض تهامة، ويقال: إن تهامة من أرض اليمن؛ ولهذا سمي ما والى مكة من أرض اليمن واتصل بها: التهائم؛ فكأن مكة على هذا التفسير يمانية؛ فقال: «الإيمان يمانٍ» على هذا.

والوجه الآخر: أنه يروى في الحديث أن النبي ــج قال هذا الكلام وهو يومئذ بتبوك ناحية الشام، ومكة والمدينة حينئذ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة؛ فقال: «الإيمان يمانٍ» ، أي: هو من هذه الناحية؛ فهما - وإن لم يكونا من اليمن - فقد يجوز أن ينسبا إليها إذا كانتا من ناحيتها، وهذا كثير في كلامهم فاشٍ؛ ألا تراهم قالوا: الركن

اليماني؛ فنسب إلى اليمن وهو بمكة لأنه مما يليها ... ويذهب كثير من الناس في هذا إلى الأنصار؛ يقول: هم نصروا الإيمان وهم يمانية؛ فنسب الإيمان إليهم على هذا المعنى، وهو أحسن الوجوه عندي. قال أبو عبيد: ومما يبين ذلك: أن النبي ــج لما قدم أهلُ اليمن قال: «أتاكم أهل اليمن، هم ألين قلوبًا، وأرق أفئدةً، الإيمان يمانٍ، والحكمة يمانيَة» ، وهم أنصار النبي ــج. اهـ.

قال الحافظ في "الفتح" بعد ذكره كلامَ أبي عبيد: «وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا مانع من إجراء الكلام على ظاهره، وأن المراد تفضيل أهل اليمن على غيرهم من أهل المشرق؛ والسبب في ذلك: إذعانهم إلى الإيمان من غير كبير مشقة على المسلمين، بخلاف أهل المشرق وغيرهم، ومن اتصف بشيء وقوي قيامه به نسب إليه إشعارًا بكمال حاله فيه، ولا يلزم من ذلك نفي الإيمان عن غيرهم، وفي ألفاظه أيضًا ما يقتضي أنه أراد به أقوامًا بأعيانهم؛ فأشار إلى من جاء منهم لا إلى بلد معين؛ لقوله في بعض طرقه في "الصحيح": «أتاكم أهل اليمن، هم ألين قلوبًا، وأرق أفئدة، الإيمان يمانٍ، والحكمة يمانية، ورأس الكفر قِبَلَ المشرق» ، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمل أهل اليمن على حقيقته، ثم المراد بذلك: الموجودُ منهم حينئذ، لا كل أهل اليمن في كل زمان؛ فإن اللفظ لا يقتضيه. قال: والمراد بالفقه: الفهم في الدين، والمراد بالحكمة: العلم المشتمل على المعرفة بالله» . انتهى.

انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/٣٧٥- ٣٧٨) ، و"مشارق الأنوار" (٢/٣٠٤) ، و"الفائق" (٤/١٢٨) ، "النهاية" (٥/٢٩٩) ، و"فتح الباري" (٦/٥٣١- ٥٣٢) ، (٨/٩٩) .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، كَذَا رَوَاهُ مسروقُ بْنُ المَرْزُبانِ، عَنِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، وَهُوَ خطأٌ؛ إنما هو: أشعثُ (١) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) . وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو (٢) ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فدخل لَهُ حديثٌ فِي حديثٍ؛ دخَلَ لَهُ ذَاكَ الحديثُ فِي هَذَا الحديثِ.

١٩٣٦ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاقُ بْنُ إدريسَ (٣) ، عن

---

(١) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه معمر في "جامعه" (١٩٨٨٨) ، ومسلم في "صحيحه" (٥٢) ، وابن حبان (٧٣٠٠) من طريق أيوب السختياني، وعبد الرزاق في "تفسيره" (٢/٤٠٤) ، والإمام أحمد في "المسند" (٢/٤٨٨ و٥٤١ رقم ١٠٣٢٧ و١٠٩٨٣) من طريق هشام بن حسان، وأحمد (٢/٢٣٥ و٤٧٤ رقم ٧٢٠٢ و١٠١٣٤) ، ومسلم (٥٢) من طريق عبد الله بن عون، وأحمد (٢/٤٨٨ رقم ١٠٣٢٨) من طريق جرير بن حازم، وأيضًا (٢/٥٤١ رقم ١٠٩٨٣) من طريق حبيب ابن الشهيد، والطبراني في "الأوسط" (٦/١٢٢ رقم ٥٩٨٧) من طريق خالد بن مهران الحذاء، وابن عدي في "الكامل" (٦/٢١٦) من طريق أبي هلال محمد بن سليم الراسبي، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/٦٠) من طريق منصور بن زاذان، جميعهم عن محمد بن سيرين، به.

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/٥٠٢ رقم ١٠٥٢٧) ، وفي "فضائل الصحابة" (١٦٢٠) ، والترمذي في

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٢٠

"جامعه" (٣٩٣٥) ، والبغوي في "شرح السنة" (٤٠٠١) . وأخرجه أحمد (٢/٢٧٠ رقم ٧٦٥٢) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٤٩٩) ، ومسلم (٥٢) من طريق الزهري، عن أبي سلمة، به.

وأخرجه أحمد (٢/٢٥٢ و٢٧٠ و٣٧٢ و٥٤١ رقم ٧٤٣٢ و٧٦٥٢ و٨٨٤٦ و١٠٩٨٢) ، والبخاري (٤٣٨٨-٤٣٩٠) ، ومسلم (٥٢) من طرق عن أبي هريرة.

(٣) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٣٩٢) عن هوذة بن خليفة، عن عوف، عن قسامة بن زهير من قوله.." [1]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهريُّ (١) ، عن عُبَيدالله بن عبد الله (٢) بْنِ عُتْبة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ عُمَرَ قَالَ لأَبِي بَكْرٍ ... القِصَّةَ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ ممن هو؟

قَالَ: مِنْ عمرانَ (٣) .

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/١١ رقم ٦٧) ، والبخاري في "صحيحه" (١٣٩٩) ، ومسلم (٢٠) .

(٢) قوله: «بن عبد الله» سقط من (ك) .

(٣) قال البزار في الموضع السابق: «وأحسب أن عمران أخطأ في إسناده؛ لأن الحديث رواه معمر، وإبراهيم بن سعد، وابن إسحاق، وَالنُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ؛ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عبيد الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ عُمَرَ قال لأبي بكر ... فقلب عمران إسناد هذا الحديث» .

وقال الترمذي في "جامعه" (٢٦٠٧) : «وهو حديث خطأ، وقد خولف عمران في روايته عن معمر» . وقال النسائي في الموضع السابق: «عمران القطان ليس بالقوي في الحديث، وهذا الحديث خطأ، والصواب: حديث الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة» .

وقال الدارقطني في الموضع السابق: «وهم عمران في إسناده، والصواب: عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة، عن أبي بكر» ، وقال في "العلل" (١/١٦٤) : «ورواه عمران القطان عن معمر وقال: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مالك، عن أبي بكر، ووهم فيه على معمر» . وكذا خطَّأه الخطيب في "الموضح" (٢/٤٠٩- ٤١٠) وصوَّب حديث أبي هريرة.

وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص١٦٢) : «هذه الرواية خطأ، أخطأ فيها عمران القطان إسنادًا ومتنًا؛ قاله أئمة الحفاظ، منهم: علي بن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، ولم يكن هذا الحديث عن النبي (ص)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٢٢

بهذا اللفظ عند أبي بكر ولا عمر، وإنما قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال ... » .." (١)

"١٩٣٨ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو (٢) الرَّبِيع (٣) ، عَنْ حمَّاد بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمرو (٤) بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جابرٍ، عَنِ النبيِّ (ص) : بَيْنَ العَبْدِ وَالْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ؟

قَالَ (٥) أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ بعضُ الثِّقَاتِ مِنْ أصحابِ حمَّاد، فَقَالَ حمَّاد: حدَّثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ - أَوْ: حُدِّثْتُ (٦) عَنْهُ - عَنْ جابرٍ، مَوْقُوفٌ (*) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّنْ هُوَ؟

قَالَ: مَا أَدْرِي، يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حدَّث حمَّادٌ مَرَّةً كَذَا، وَمَرَّةً كَذَا.

قلتُ: فبلغَكَ أَنَّهُ تُوبعَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي هَذَا الحديثِ؟

فَقَالَ: مَا بَلَغَنِي أَنَّ أَحَدًا (٧) تابعَهُ.

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ بعضُهُمْ مرفوعً (*) بِلا شكٍّ؛ وَهُوَ أَبُو الرَّبيع، وبعضُهم بالشكِّ غيرَ مرفوعٍ، وكأنْ بالشكِّ غيرَ (٨) مرفوعٍ أَشبهُ (٩) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩٨) .

(٢) قوله: «أبو» ليس في (ش) و (ك) .

(٣) هو: الزهراني، سليمان بن داود العَتَكي.

(٤) في (ش) : «عن حَمَّاد حدثنا عمرو» .

(٥) في (ت) و (ف) و (ك) : «فقال» .

(٦) في (ش) : «حدث» .

(*) ... كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٧) في (ف) : «أحد» .

(٨) قوله: «غير» سقط من (ك) .

(٩) قوله: «وكأنْ بالشك ... » كذا في جميع النسخ، وتوجيهه أنَّ «كأنْ» هي المخفَّفة من الثقيلة، واسمها محذوف، و «أشبَهُ» خبرها، وقوله: «بالشك غير مرفوع» حالان. والتقدير: «وكأنَّ الحديثَ بالشك غير مرفوع أشبَهُ» ، فلمَّا خفِّفت «كأن» حذف اسمها، وجاز مجيء خبرها مفردًا. وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢٩٨) .." (٢)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٢٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٢٧

"١٩٣٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ شُعبة، وسِمَاكُ بنُ حَرب، وحَاتِمُ بنُ أَبِي صَغِيرة: قال شُعبة (٢) : عَنِ النُّعْمان بْنِ سَالِمٍ؛ قَالَ: سمعتُ أَوْسَ بنَ أَبِي أَوْس،، وَقَالَ سِمَاك بْنُ حَرب (٣) : عَنِ

---

(١) نقل هذا النص السبكيُّ في "طبقات الشافعية" (١/٧٣) ، وتصحف عنده «أوس» إلى: «أويس» .

(٢) من قوله: «وسماك بن حرب ... » إلى هنا، سقط من (ش) ؛ لانتقال النظر.

ورواية شعبة أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٠٦) ، والإمام أحمد في "المسند" (٤/٨ رقم ١٦١٦٠) ، والدارمي (٢٤٩٠) ، والنسائي في "سننه" (٣٩٨٢) ، والطبراني في "الكبير" (١/٢١٧- ٢١٨ رقم ٥٩٢) .

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٣٩٨١) ، والطبراني في "الكبير" (١/٢١٨ رقم ٥٩٣) من طريق زهير بن معاوية، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٨٦٢) ، والطبراني (١/٢١٨ رقم ٥٩٤) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبد الله، كلاهما عن سماك، به.

ومن طريق الطبراني أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (١/٣٤٨) .

وأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٨٦٩٨) ، والنسائي في "الكبرى" (٣٤٢٨/ الرسالة) من طريق عبيد الله بن موسى، كلاهما (عبد الرزاق وعبيد الله) عن إسرائيل بن يونس، عن سماك، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ رجل، عن النبي (ص) .

وأخرجه البزار في "مسنده" (٣٢٢٧) ، والنسائي في "سننه" (٣٩٧٩) ، وفي "الكبرى" (٣٤٢٧) / الرسالة) ، والطبراني في "الكبير" (١٤٩/ مسند النعمان بن بشير) ، من طريق الأسود بن عامر، عن إسرائيل بن يونس، عن سماك، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النبي (ص) .

قال البزار: «وهذا الحديث إنما رواه سماك، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، وقالوا: عن سماك، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أوس بن أبي أوس، وأحسب أسود بن عامر أوهم في إسناده» .

وقال النسائي في "الكبرى": «حديث الأسود بن عامر **هذا خطأ»** .." (١)

"١٩٥٢- قَالَ (١) أَبُو مُحَمَّدٍ: وذكَرَ (٢) أَبُو زُرْعَةَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عاصمٍ، عَنْ عِمْران أَبِي (٣) العَوَّام، عَنْ مَعْمَر بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهريّ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رسولُ الله (ص) ارتَّدتِ العربُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إنما قال رسولُ الله (ص) : أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ... ، الحديثَ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهريُّ، عَنْ عُبَيدالله بن عبد الله بْنِ عُتْبة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيّ (ص) .

١٩٥٣ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أبو غِزَارَة (٥) محمَّدُ بنُ عبد الرحمن التَّيْمي (٦) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عائِشَةَ؛ قالتْ: قال النبيُّ (ص) (٧) : الرِّفْقُ يُمْنٌ، وَالْخُرْقُ (٨) شُؤْمٌ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٢٨

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٧) ، وستأتي برقم (١٩٧١) . وانظر المسألة رقم (١٩٦٤) .

(٢) في (ت) و (ف) و (ك) : «ذكر» بلا واو.

(٣) لعله غيّرها في (ف) إلى: «ابن» . وعمران هو: ابن داوَر القطان.

(٤) انظر المسألة رقم (٢٥٢٢) .

(٥) بكسر الغين المعجمة، وراءين مفتوحتين بينهما ألف، وآخره هاء. انظر "توضيح المشتبه " لابن ناصر الدين (٤٢٣/٦) .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١٥٧/١) تعليقًا، وابن عدي في "الكامل" (١٨٩/٦) ، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٢٦ و٨٠٦٠) ، والخطيب في "الموضح" (٣١٩/١) . وجاء عند ابن عدي أبو غرارة، عن القاسم، عن عائشة، ولم يذكر عن أبيه.

(٧) في (ف) : «رسول الله (ص) » .

(٨) الخُرْق – بالضم –: الجهل والحُمْق. وقد خَرِقَ يَخْرَقُ خَرَقًا فهو أَخْرَقُ. والاسم: الخُرْق، بالضم. "النهاية" (٢٦/٢) .." (١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ (١) ، عَنْ سَهْل، حديثٌ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ، لَيْسَ هَكَذَا لفظُهُ.

وأمَّا مِنْ (٢) حديثِ مالكٍ (٣) : فَإِنَّمَا يَرْوِيهِ عَنْ صَفْوان بْنِ سُلَيم، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار، عَنْ أَبِي سعيدٍ الخُدْرِي، عن النبيّ (ص) .

فَقُلْتُ لَهُ: فَقَدْ حدَّثنا يونسُ بن عبد الأعلى، عَنِ ابْنِ وَهْب، عَنْ مالكٍ، عَنْ صَفْوان بْنِ سُلَيم، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار، عَنْ أَبِي سعيدٍ، عن النبيّ (ص) (٤) ؛ هذا المتنَ؟

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٥٥٥) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٣٠) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن القاريّ؛ كِلاهُمَا عَنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) قال: «إن أهل الجنة ليتراءون الغرف في الجنة كما تتراءون الكوكب في السماء» .

(٢) قوله: «من» ليس في (أ) و (ش) .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٥٦) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٨٣١) ، من طرق عن مالك ابن أنس، عن صفوان بن سليم، به.

(٤) من قوله: «حدثنا يونس بن عبد الأعلى ... » إلى هنا، مكرر في (ك) .." (٢)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٤٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٤٩

"فِي قوله: «حدَّثنا نَافِعٍ» ، أو «عَنْ نَافِعٍ» (١) .

١٩٥٨ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ البَزَّاز (٣) [أبو] (٤) أبي حَصِين (٥) ، عن حُدَيْج (٦) ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٧) ، عَنِ الأَغَرّ (٨) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سعيدٍ، عن النبيّ (ص) قَالَ: الإِيمَانُ كَلِمَاتٌ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٩) ؛ وَإِنَّمَا هُوَ أَلاَ إِنَّمَا هُوَ (١٠) كَلِمَاتٌ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ ... . وَرَوَاهُ جماعةٌ كَثِيرة عن حُدَيْجٍ هَكَذَا. وَرَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سعيدٍ، عن النبيّ (ص) قَالَ: كَلِمَاتٌ مَنْ قَالَهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ للهِ (١١) ... ، الحديثَ.

---

(١) قوله: «فلم يفتقد ... » إلخ، انظر تعليقنا على نحوه في المسألة رقم (١٨٧١) و (٢٣٩٤) .

(٢) انظر المسألة التالية.

(٣) في (ش) : «البزار» .

(٤) في جميع النسخ: «ابن» . والصواب ما أثبتنا. وانظر المسألة التالية، و"الجرح والتعديل" (٣٦٤/٩) .

(٥) أبو حصين هذا: اسمه كنيته، كما في "الجرح والتعديل" (٣٦٤/٩ رقم ١٦٦٣) . قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: قلت لأبي حصين: هل لك اسم؟ قال: لا، اسمي وكنيتي واحد، فقلت: فأنا قد سميتك: عبد الله، فتبسم» .

(٦) في (ك) : «خديج» . وهو: ابن معاوية بن حديج.

(٧) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٨) هو: الأغر أبو مسلم.

(٩) قوله: «خطأ» ليس في (ف) .

(١٠) في (ك) كتب فوق قوله: «ألا إنما هو» : «كذا» .

(١١) في (ش) و (ف) : «الحمد لله» دون الواو.." [1]

"مَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ، فَهُوَ كَقَتْلِهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوُونَهُ (١) عَنْ أَبِي قِلابة (٢) ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النبيّ (ص) .

١٩٦٤ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ (٤) حَدِيثٍ رَوَاهُ ابْنُ المُبارك (٥) ، عَنْ حُمَيد، عَنْ أنس: أَنَّ (٦) النبيَّ (ص) قَالَ: أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَإِنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ (٧) ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنا (٨) ، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، وَصَلَّوْا صَلاَتَنَا؛ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلاَّ بِحَقِّهَا (٩) ؛ لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ؟

---

(١) في (ك) : «يرويه» .

(٢) من هذا الوجه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٣/٤ و٣٤ رقم ١٦٣٨٥- ١٦٣٨٧ و١٦٣٨٩- ١٦٣٩٢) ،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٥٢

والبخاري في "صحيحه" (١٣٦٣ و٤١٧١ و٤٨٤٣ و٦٠٤٧ و٦١٠٥ و٦٦٥٢) ، ومسلم (١١٠) من طرق عن أبي قلابة، به.

(٣) نقل قولَ أبي حاتم: الضياءُ في "المختارة" (٥/٢٨٢) ، وابنُ رجب في "فتح الباري" (٢/٢٨٦) . وانظر المسألة السابقة برقم (١٩٣٧) و (١٩٥٢) ، والمسألة الآتية برقم (١٩٧١) .

(٤) قوله: «عن» مكرر في (ك) .

(٥) هو: عبد الله. وروايته في "مسنده" (٢٤٠) ، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/١٩٩ و٢٢٤- ٢٢٥ رقم ١٣٠٥٦ و١٣٣٤٨) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٩٢) .

(٦) في (ك) : «عن» .

(٧) كذا رواية الحديث هنا، ومثله عند البيهقي في "السنن الصغرى"، والضياء في "المختارة"، وفي بعض مصادر التخريج: «حَتَّى يَقُولُوا: لا إِلَهَ إلا الله، فإذا قالوها» ، وفي بعضها: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إلا اللَّهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسُولُ الله، فإذا شهدوا» .

(٨) في (ك) : «قبلنا» .

(٩) في (ف) : «بحقا» .." [1]

١٩٦٩ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبد الله بْنُ الأَجْلَحِ (١) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ أَبِيه، عَنْ عائِشَة: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: إِنَّ (٢) الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ، فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللهُ، فَيَقُولُ: فَمَنْ (٣) خَلَقَ اللهَ؟ فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، وَهِمَ فيه عبدُالله ابنُ الأَجْلَحِ.

قِيلَ لَهُ: فإنَّ ابنَ أَبِي فُدَيْكٍ (٤) رَوَى عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ هِشام بْنِ عُروَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَةَ، عن النبيِّ (ص) ؟

قَالَ: وَهِمَ فِيهِ الضَّحَّاكُ بْنُ [عثمان] (٥) وَهُوَ خطأٌ، يَعْنِي: والصَّحيحُ: حديثُ ابنِ عُيَينة (٦) عَنْ هشامِ بنِ عُروَة، عن أبيه، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٧٠٤) ، وقوام السنة الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة" (٢٥٤) .

(٢) قوله: «إنَّ» سقط من (ك) .

(٣) في (أ) و (ش) و (ف) : «من» .

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/٢٥٧ رقم ٢٦٢٠٣) ، وابن أبي الدنيا في "مكائد

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٥٧

الشيطان" (٢٨) ، والبزار في "مسنده" (٥٠/كشف الأستار) . وقد توبع في روايته على هذا الوجه؛ فقد أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (٦٤٩) من طريق إسماعيل بن عياش، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٠) من طريق مروان بن معاوية، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٢٤ و٦٢٦) من طريق الثوري والليث بن سالم، جميعهم عن هشام، به.

(٥) وقع في جميع النسخ: «عمر» ، وهو خطأٌ ظاهر.

(٦) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١١٨٧) ، ومسلم في "صحيحه" (١٣٤) ، وأبو داود في "سننه" (٤٧٢١) .." (١)

"١٩٧٠ - وسمعتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ وَذَكَرَ حَدِيثًا رواه عبدُالسلام بنُ حَرب، عن عبد الله بْنِ بِشْر (٢) ، عَنِ الزُّهريِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ؛ قال: سألت النبيَّ (ص) عَنْ نجاةِ هَذَا الأمرِ؟ فَقَالَ: الكَلِمَةُ الَّتِي عَرَضْتُهَا عَلَى عَمِّي، فَرَدَّهَا.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ** فيما سَمَّى سعيدَ ابنَ الْمُسَيِّب، والحديثُ حديثُ عُقَيل (٣) ويونس (٤) ومن تابعهما، عَنِ الزُّهريِّ؛ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لا أَتَّهِمُ، عَنْ رجلٍ من الأنصار، عَنْ عُثْمَان؛ وافقهم صالحُ بْن كَيْسان (٥) إلا أَنَّهُ ترَكَ مِنَ الإسنادِ رجلا (٦) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٥١) .

(٢) في (ت) و (ك) : «بشير» .

(٣) هو: ابن خالد الأيلي.

(٤) هو: ابن يزيد الأيلي.

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/٦٠ رقم ٢٤) ، والبزار في "مسنده" (٤) ، وأبو يعلى (١٠) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/٢٣٦) جميعهم عنه، عن الزهري، حدثني رجل من الأنصار من أهل الفقه غير متهم أنه سمع عثمان، به.
وتابع صالح بن كيسان في روايته على هذا الوجه شعيب ابن أبي حمزة، وروايته أخرجها الإمام أحمد (١/٦ رقم ٢٠) .
وأخرجه معمر في "جامعه" (٢٠٥٥٤) عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، به.
ومن طريق معمر أخرجه عبد الرزاق في "تفسيره" (١/٢٨٩) ، وسقط من المطبوع «عن معمر» ، والعقيلي (٢/٢٣٦) .
وأخرجه البزار (٤) من طريق سلمة بن شبيب، والعقيلي (٢/٢٣٦) من طريق شعيب بن أبي حمزة، كلاهما عن عبد الرزاق، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رجل من الأنصار من أهل الفقه، عن عثمان.

(٦) يعني: أنه ذكر في روايته أن بين الزهري وعثمان ح رجلاً مبهمًا واحدًا، وأما عقيل ويونس ومن تابعهما فذكروا رجلين مبهمين.." (٢)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٦٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٦٥

"عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: جَاءَ رجلٌ إِلَى عُمَرَ ... فذَكَرَ الحديثَ (١) .

١٩٧٤ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يحيى بن سُلَيم (٢) ، عن عُبَيدالله (٣) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمر؛ قال: قال النبيُّ (ص) : إِنَّ الإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى المَدِينَةِ (٤) كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلى جُحْرِهَا؟

---

(١) قال البخاري في الموضع السابق من "التاريخ الكبير" بعد روايته له من طريق ابن عمر: «وقال محمد بن بشر، عن عبيد الله، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عمر؛ قولَه، مثله، وهذا أصح» . وكذا قال في "التاريخ الأوسط". وذكر الذهبي في "الميزان" (١٤٨/٢) : أن هذا الحديث من مناكير سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وقال ابن حبان في الموضع السابق من "المجروحين": «**وهذا خطأ** فاحش، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الحسن، عن عمر قوله» . ونقل قول البخاري. وقال الحاكم في الموضع السابق: «قال القباني (وهو: الحسن بن محمد بن زياد) : قلت لمحمد ابن يحيى: أيهما المحفوظ؛ حديث يونس، عن الحسن، عن عمر، أو نافع عن ابن عمر؟ فقال محمد بن يحيى: حديث الحسن أشبه. قال الحاكم: فرضي الله عن محمد بن يحيى؛ تورع عن الجواب حذرًا لمخالفة قوله عليه الصلاة والسلام: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لا يريبك» ولو تأمل الحديثين لظهر له أن الألفاظ مختلفة، وهما حديثان مسندان وحكاية، ولا يحفظ لعبيد الله، عن يونس بن عبيد غير حديث الإمارة، وقد تفرد به الدراوردي، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي ثقة مأمون، وقد رواه عنه غير محمد بن الصباح، على أن محمد بن الصباح أيضًا ثقة مأمون» .

(٢) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١١٨٢/كشف) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٢٧) .

(٣) هو: ابن عمر العمري.

(٤) أي: يَنْضمُّ إليها ويجتمع بعضه إلى بعض فيها. قال القاضي عياض: وقيل: يرجع؛ كما جاء في الحديث الآخر: «ليعودنَّ كل إيمان إلى المدينة» . اهـ. ورويت «يأرز» بكسر الراء وفتحها وضمها، والأكثر الكسر؛ وقال في "القاموس": أَرَزَ يَأْرِزُ، مثلثة الراء، أُرُوزًا. وانظر "غريب الحديث" لأبي عبيد (١٦٣/١) ، و"مشارق الأنوار" (٢٧/١) ، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (١٧٧/٢) ، و"النهاية" (٣٧/١) ، و"القاموس المحيط" (١٦٥/٢) .." [1]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عُبَيدالله (١) ، عَنْ خُبَيب (٢) ، عَنْ حَفْص بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (٣) .

١٩٧٥ - وسُئِلَ (٤) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَرْوانُ الطَّاطَرِيُّ (٥) ، عن عبد الله بْنِ وَهْب، عَنْ معاوية بْنِ صالح (٦) ؛ قال: حدَّثني

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢٨٦/٢ و٤٩٦ رقم ٧٨٤٦ و١٠٤٤٠) ، ومسلم في "صحيحه" (١٤٧) من طريق حماد بن أسامة وعبد الله بن نمير، وأحمد أيضًا (٤٢٢/٢ رقم ٩٤٧١) من طريق يحيى بن سعيد، والبخاري في "صحيحه" (١٨٧٦) من طريق أنس بن عياض، جميعهم عن عبيد الله بن عمر، به.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٦٩

(٢) أهملت الخاء في جميع النسخ، والمثبت هو الصواب؛ كما في مصادر التخريج المتقدمة، وهو خبيب بن عبد الرحمن.

(٣) قال البزار في الموضع السابق: «تفرد به يحيى بن سليم، عن عبيد الله، ورواه غيره عن عبيد الله، عن جبير [كذا، والصواب خُبَيْبٍ] ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي هريرة، وهو الصواب» .

وقال ابن حجر في "الفتح" (٩٣/٤) بعد أن نقل تخطئة البزار ليحيى بن سليم: «وهو كما قال، وهو (يعني يحيى بن سليم) ضعيف في عبيد الله بن عمر» .

وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٩١/ب/أطراف الغرائب) : «لم يزل أصحاب الحديث يعدون هذا الحديث فيما تفرد به يحيى بن سليم، عن عبيد الله، حتى وجدنا أبا حذافة قد رواه عن الدراوردي، عن عبيد الله» .

(٤) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٩٣٣) ، والآتية برقم (٢٥٨٣) و (٢٦٢٩) .

(٥) هو: مروان بن محمد، وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٤١/٤٦- ٢٤٢) .

وأخرجه أيضًا (٢٤٣/٢٥- ٢٤٤) من طريق حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ وهب، به.

(٦) في (ش) : «عبد الله بن صالح» .." [1]

"كانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ (١) حَربٌ الجَعْدِي، والناسُ يَقُولُونَ: عَقِيل.

وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ ذلك؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: الصَّعْقُ بْن حَزْنٍ (٣) ، عَنْ عَقِيل الجَعْدِي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، وليس لحربٍ (٤) معنى. ونفسُ الحديثِ منكرٌ؛ لا يشبهُ حَدِيث أَبِي إِسْحَاق (٥) ، ويشبه أن يكون عَقِيلٌ هذا أَعْرابيّ (٦) . والصَّعْق، فلا بأسَ به (٧) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «وهو» .

(٢) في (ك) : «سألت» بلا واو.

(٣) روايته أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٤٣٤) ، وفي "مسنده" (٣٢١) من طريق زيد بن الحباب، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٥٠٤/٣- ٥٠٥) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٤٠٨/٣- ٤٠٩) ، وأبو نعيم في "الحلية" (١٧٧/٤) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٦٥) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤٣٠/١٧) ، وفي "جامع بيان العلم" (٨٠٧/٢ رقم ١٥٠٠) من طريق محمد بن الفضل عارم، والفسوي (٥٠٤/٣- ٥٠٥) ، والطبراني في "الكبير" (٢٢٠/١٠- ٢٢١ رقم ١٠٥٣١) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٠٦٥) من طريق عبد الرحمن بن المبارك، وابن أبي عاصم في "السنة" (٧٠) ، والمروزي في "السنة" (٥٥) ، والطبراني في "الكبير" (٢٢٠/١٠- ٢٢١ رقم ١٠٥٣١) ، وفي = = "الأوسط" (٤٤٧٩) ، وفي "الصغير" (٦٢٤) ، والثعلبي في "تفسيره" (٢٤٨/٩) من طريق شيبان بن فروخ، جميعهم من طريق الصعق بْن حزن، عَنْ عقيل الجعدي، عن أبي إسحاق، به.

(٤) في (ف) : «لحارث» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٧٠

(٥) من قوله: «وليس لحرب معنى ... » إلى هنا سقط من (ك) .

(٦) كذا في جميع النسخ! وتقدم تخريج نحوه قريبًا في المسألة رقم (١٩٦٥) ؛ عند قوله: «فصار الإيمان قول وعمل ... » .

(٧) قال العقيلي في "الضعفاء" (٣/٤٠٨) : «عقيل الجعدي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق الهمداني، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به» ، ثم رواه بإسناده، وقال: «وقد روي بعض هذا الكلام، عن الربيع، عن أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أبي ابن كعب؛ موقوفًا» . وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/٣٨٢) : «سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عقيل الجعدي، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عن سويد بن غفلة، منكر الحديث. وعقيل الجعدي لم ينسب وإنما له هذا الحديث الذي ذكره البخاري» .

وقال الطبراني في "الأوسط" (٤٤٧٩) : «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ أبي إسحاق إلا عقيل الجعدي، تفرد به الصعق بن حزن» . وقوله «والصعق فلا بأس به» من دخول الفاء على خبر المبتدأ وهو جائز على مذهب الأخفش. انظر (١٠٢٦) .." (١)

"قلتُ: ما حالُ خالدٍ؟

قَالَ: لَيْسَ بِهِ بأسٌ (١) .

١٩٨٢ - وسألتُ (٢) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصة (٣) ، عَنْ الثَّوريّ، عَنْ عطاءِ بْنِ السَّائِب، عن أبيه (٤) ، عن عبد الله بْنِ عَمرو؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : أُوصِي امْرَأً بِأُمِّهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** - يَعْنِي: أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْمَتْنِ - يريدُ: جَاءَ رجلٌ إِلَى النبيِّ (ص) فَقَالَ: جئتُ أبايعُكَ عَلَى الهِجرةِ وأَبواي (٥) يَبكِيَانِ (٦) ؛

---

(١) قال ابن كثير في الموضع السابق: «هذا حديث غريب جدًّا، وفيه نكارة شديدة» .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١١٥) .

(٣) هو: ابن عقبة السوائي.

(٤) هو: السائب بن مالك، ويقال: ابن يزيد، ويقال: ابن زيد، الثقفي الكوفي.

(٥) في (أ) و (ش) و (ف) : «وأبوي» .

(٦) رواه عن الثوري على هذا الوجه جمع، منهم: عبد الرزاق في "مصنفه" (٩٢٨٥) ، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/١٩٨ رقم ٦٨٦٩) ، = = والخطيب في "الجامع" (١٨٦٠) .

ومنهم: محمد بن كثير العبدي، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (١٩) وأبو داود في "سننه" (٢٥٢٨) ، والبيهقي في "السنن" (٩/٢٦) .

وأبو نعيم الفضل بن دكين، وروايته أخرجها البخاري (١٣) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/١٥٢) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٧٣

ويحيى بن سعيد القطان، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٨٦٩٦) .

وروح بن عبادة، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٤١٩) .

وأبو عاصم الضحاك بن مخلد وأبو حذيفة موسى بن مسعود، وروايتهما أخرجها الحاكم (١٥٢/٤) . وأبو أحمد الزبيري محمد بن عبد الله، وروايته أخرجها البغوي في "شرح السنة" (٢٦٣٩) .

وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٥٩٥) ، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٣٢) ، وأحمد (١٦٠/٢ رقم ٦٤٩٠) ، والمروزي في "البر والصلة" (٧٥) ، وابن حبان (٤١٩) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٢٠٤/٢ رقم ٦٩٠٩) ، والمروزي (٧٣) ، والحاكم (١٥٣/٤) من طريق شعبة، وأحمد أيضًا (١٩٤/٢ رقم ٦٨٣٣) من طريق ابن علية، وابن ماجه في "سننه" (٢٧٨٢) من طريق محمد بن عبد الرحمن المحاربي، والبزار في "مسنده" (٢٤٠٩) من طريق جرير بن عبد الحميد، والمروزي (٧٢) ، والنسائي في "المجتبى" (٤١٦٣) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٢٢) من طريق حماد بن زيد، والطحاوي (٢١٢٤) ، وابن حبان (٤١٩) من طريق حماد بن سلمة، والطحاوي (٢١٢٣) ، وابن حبان (٤٢٣) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٥٠/٧) من طريق مسعر بن كدام، وابن حبان (٤١٩) من طريق ابن جريج، جميعهم عن عطاء بن السائب، به.." [1]

"عديٍّ، عَنْ عَثَّامٍ (١) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (٢) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ إِذَا تَضَوَّر (٣) مِنَ الليلِ قَالَ: لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: هِشام بْنُ عُروَة، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يقولُ نفسُهُ (٤) ؛ هَكَذَا رَوَاهُ جَرِيرٌ (٥) .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا يوسفُ بْنُ عديّ بِهَذَا الحديثِ؛ وَهُوَ حديثٌ مُنكَرٌ.

١٩٨٨ - وسألتُ (٦) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عمر بن

---

(١) هو: ابن علي الكلابي.

(٢) قوله: «بن عروة» من (ت) و (ك) فقط.

(٣) قال أبو بكر الأنباري في قولهم: «يتضور» : معناه: يُظهر الضُّرَّ الذي قد وقع به بالتقلقل والاضطراب ... ويتضور: «يتفعَّل» من الضَّوْرِ، والضَّوْرُ بمعنى الضُّرِّ؛ يقال: ضَرَّنِي يَضُرُّنِي ضَرًّا، وَضَارَنِي يَضِيرُنِي ضَيْرًا، وَضَارَنِي يَضُورُنِي ضَوْرًا؛ بِمَعْنًى. اهـ. وقال ابن الأثير: يتضور: يتلوى ويضج. "الزاهر في معاني كلمات الناس" (١٦٤/٢) ، و"النهاية" (١٠٥/٣) .

(٤) كذا في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: «كان يقولُ هو نفسُهُ» ؛ لأنَّ «نفسه» توكيد معنويٌّ للضمير = = المستتر الذي هو فاعل «يقول» ؛ وقد أوجب أكثرُ النُّحاةِ في ذلك توكيد الضمير المستتر أولاً بضمير منفصل.

لكنَّ هذا قول أكثر النحاة لا جميعهم، فما وقع في النسخ وإن خالف الجادَّة، إلا أنه صحيحٌ في العربية، والله أعلم. انظر "شرح ابن عقيل" (٢١٢/٣-٢١٣) ، و"مغني اللبيب" (ص٧١٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٧٩

(٥) هو: ابن عبد الحميد.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٦١٩) ، وستأتي برقم (٢١١٣) .." [١]

"شَبِيبٍ، عن عبد الله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدالله (١) ابني (٢) أخي سالم بن أبي الجَعْد، عَنْ سَالِمٍ (٣) ، عَنْ ثَوْبَانَ، عن النبيّ (ص) قَالَ: لاَ يَزِيدُ فِي العُمُرِ إِلاَّ البِرُّ، وَلاَ يَرُدُّ القَدَرَ إِلاَّ الدُّعَاءُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سُفيان الثَّوريُّ، عَنْ عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بْنِ أَبِي الجَعْد، عَنْ ثَوْبَانَ، عن النبيِّ (ص) ، وَهُوَ الصَّحيحُ.

قلتُ لَهُمَا: لَيْسَ لسالِمِ بن أبي الجَعْد (٤) ، ها هنا - مَعْنَىً؟

قَالا (٥) : لا.

١٩٨٩ - وسألتُ (٦) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (٧) ، عَنِ الحارثِ (٨) ، عَنْ عليٍّ؛ قَالَ: كَانَ رسولُ اللَّهِ (ص) يقولُ عِنْدَ مَنَامِهِ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكَرِيمِ وَكَلِمَتِكَ التَّامَّةِ ... ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا حديثٌ خطأٌ**؛ رَوَاهُ بعضُ الحُفَّاظِ (٩) ، عن أبي

---

(١) في (أ) و (ش) : «وعبد الله» .

(٢) في (ك) : «ابن» .

(٣) قوله: «عن سالم» ليس في (ش) .

(٤) من قوله: «عن ثوبان ... » في الفقرة السابقة، إلى هنا، مكرر في (ت) و (ك) .

(٥) في (ت) و (ك) : «قال» .

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٥) .

(٧) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٨) هو: ابن عبد الله الأعور.

(٩) منهم إسرائيل بن يونس، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٠٨) .." [٢]

"وقال أَبُو زُرْعَةَ: تأخَّر سماعُ زهيرٍ وزكريا من أَبِي إسْحَاق (١) .

١٩٩١ - وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ حكيم (٣) ، عَنْ شَرِيكٍ (٤) ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ مَغْرَاءَ أَبِي المُخَارِقِ العَبْدِي، عَنِ ابْنَ عُمر؛ قَالَ: مَرَّ عَلَيْنَا رجلٌ ضَخْمٌ لَهُ خَلْقٌ (٥) وجسمٌ، فَقُلْنَا: لَوْ كَانَ فِي سبيلِ الله! فأُخبر النبيُّ (ص) ذَلِكَ، فَقَالَ: لَعَلَّهُ يَكِدُّ عَلَى أَبَوَيْهِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ ... وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٨٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٨٧

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ الناسُ يقولون: عَنْ مَغْرَاءَ أَبِي المُخَارِقِ؛ أنَّ النبيَّ (ص) ؛ مُرسَلً (٦) ؛ وهذا (٧) الصَّحيح.

---

(١) قال الترمذي في "جامعه" (٣٥٦٧) : «قال عبد الله بن عبد الرحمن (هو الدارمي) : أبو إسحاق الهمداني مضطرب في هذا الحديث؛ يقول: عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عمر، ويقول: عن غيره، ويضطرب فيه» .

وقال الدارقطني في "العلل" (١٨٧/٢) : «رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وابنه إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عُمَرَ، وخالفهما شعبة والثوري ومسعر؛ فرووه عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرٍو بن ميمون، مرسلاً، عن النبيِّ (ص) ، والمتصل صحيح» .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١١٤) .

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٤٧٩/٧) ، وفي "الشعب" (٧٤٦٩ و٨٣٣٧) .

(٤) هو: ابن عبد الله النخعي.

(٥) في (أ) و (ف) : «خلو» .

(٦) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤) .

(٧) في (ك) : «وهو» .." [1]

"لها: إنَّ رسولَ الله (ص) أَمَرَنِي إِذَا أَصَابَنِي هَمٌّ أَوْ غَمٌّ أَنْ أدعوَ بِهَذَا الدعاءِ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ الحَلِيمُ (١) الكَرِيمُ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ روى غيرُ واحدٍ عَنْ مِسْعَرٍ لا يُوَصِّلُونَهُ (٢) .

١٩٩٨ - وسمعتُ (٣) أَبِي وحدَّثنا عَنْ وَهْب ابن بَيَانٍ (٤) الوَاسِطِيّ (٥) ؛ قَالَ: حدَّثنا حَفْصُ ابن النَّجَّارِ الوَاسِطِيُّ، عَنْ عَنْبَسَة بْنِ

---

(١) في (ك) : «الحكيم» .

(٢) انظر الكلام على ضبط «يوصِّلونه» لغة في التعليق على المسألة رقم (١٦٣) .

هذا وقد تقدم في التخريج أن عددًا من الرواة رووه عن مسعر موقوفًا على عبد الله بن جعفر، وبعضهم رفعه. ورواه بعض الرواة عن مسعر، فجعلوه من رواية حسن ابن حسن، عن ابنة عبد الله بن جعفر، عن أبيها، ولعل هذا الذي عناه أبو حاتم بقوله: «لا يوصلونه» .

وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (٣١١) اختلاف الرواة في طرق هذا الحديث عن عبد الله بن جعفر، وذكر رواية مسعر فقال: «وعند مسعر فيه إسنادان آخران: أحدهما: رواه سليمان التيمي، عن مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حفص، عن عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن عبد الله بن جعفر، عن علي، ورفعه إلى النبي (ص) . وخالفه شيبان؛ فرواه عن مِسْعَرٌ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حفص، ولم يرفعه.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٩٠

والإسناد الآخر: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنِ مسعر، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ عبد الله بن الحسن، عن عبد الله ابن جعفر، عن علي، عن النبي (ص) » . اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٢٦٠) . وفي هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٤) في (أ) و (ش) : «نيار» بدل «بيان» .

(٥) لم نقف على روايته، ولم نقف على الحديث من مسند أبي موسى، وإنما يروى من مسند أبي هريرة؛ فقد أخرجه بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٣٤) من طريق عبد الرحيم بن سلام عن حفص بن أبي حفص، عن عنبسة بن مهران الحداد، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيب، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا؛ هكذا بجعل الزهري مكان مكحول، وجعله من مسند أبي هريرة. وحفص بن أبي حفص هو حفص بن عمر النجار كما تجده عند بحشل نفسه في (ص١٥٨) .

وأخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" (٤٥٧) من طريق حمزة بن محمد، عن حفص النجار، عن عنبسة الحداد، عن مكحول، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا؛ هكذا بإسقاط سعيد بن المسيب.

وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٦٠١) ، وابن عدي في "الكامل" (٥/٢٦٣) ، والدارقطني في "الأفراد" (ق٢٩٣/أ- أطراف الغرائب) ثلاثتهم من طريق يحيى بن المتوكل، عن عنبسة الحداد، عن مكحول، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة، به.

ووقع عند ابن عدي: «يحيى بن عقيل» بدل «يحيى بن المتوكل» ، والظاهر أنه تصحف عن «يحيى أبو عقيل» فهذه كنية يحيى بن المتوكل، وذكر ابن طاهر في "ذخيرة الحفاظ" (٥٣٧٠) أن ابن عدي أخرج الحديث أيضًا في ترجمة يحيى بن المتوكل، ووقع سند الحديث في المطبوع من "الكامل" (٧/٢٠٧) على الصواب، لكن سقط متنه من هذه الطبعة السقيمة.." [1]

"الحسن بن عليٍّ، عن عبد الله ابن أَبِي طَلْحَةَ (١) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِّ (ص) ؟

قَالَ أَبِي: حديثُ حمَّادٍ أصحُّ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ وإنما هو ما رَوَاهُ حمَّاد.

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّنْ هُوَ (٢) ؟

قَالا: من [جَ ِسْر] (٣) .

٢٠٠٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يزيدُ ابن هارونَ ومحمدُ بن عبد الله الخُزَاعِيُّ (٤) ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمةَ، عَنْ قتادةَ، عَنْ أَبِي ثُمَامةَ

---

(١) من قوله: «عن ثابت ... » إلى هنا، سقط من (ك) .

(٢) قوله: «هو» سقط من (ك) .

(٣) في جميع النسخ: «حسن» ، وانظر التعليق المتقدم أول المسألة.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٩٨

قال الدارقطني في "العلل" (٩٤٣) : «يرويه عبيد الله بن عمرالعمري، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ أبي طلحة، تفرد به سليمان بن بلال عنه. وتابعه سلام بن أبي الصهباء، وصالح المري، وجسر بن فرقد؛ فرووه عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ أبي طلحة، وكلُّهم وَهِم فيه على ثابت، والصواب مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ = = ثَابِتٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ مَوْلَى الحسن بن علي، عن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ» .

(٤) لم نقف على رواية يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عبد الله، عن حماد بن سلمة، ولكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٣٨٨) ، والإمام أحمد في "المسند" (١٨٩/٢ رقم ٦٧٧٤) من طريق عفان بن مسلم وبهز بن أسد، وأحمد (٢٠٩/٢ رقم ٦٩٥٠) من طريق روح بن عبادة، والدولابي في "الكنى" (٧٤٠) من طريق المؤمل بن إسماعيل، وأبو أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (٢٠/٣- ٢١) من طريق عيسى بن موسى، والحاكم في "المستدرك" (١٦٢/٤) من طريق حبان ابن هلال وحجاج بن المنهال، جميعهم عن حماد بن سلمة، به مرفوعًا.

وأخرجه الخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (٢٦٩) من طريق النضر بن شميل، عن حماد بن سلمة، به موقوفًا.

جاء عند أبي أحمد الحاكم: «عبد الله بن عمر» ، وجاء عند الخرائطي والحاكم «أبي أمامة الثقفي» .." [١]

"٢٠٠٣ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُؤَمَّلُ بنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ حُمَيدٍ، عَنْ أنسٍ،، وَرَوَاهُ رَوْحُ بنُ عُبَادةَ، عَنْ حمَّادٍ، عَنْ ثابتٍ وحُمَيدٍ، عن أنسٍ، عن النبيِّ (ص) ؛ قَالَ: أَلِظُّوا (٢) بِذِي الجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حمَّاد (٣) يَرْوِيهِ عَنْ أَبَانَ بْنِ (٤) أَبِي عيَّاش، عَنْ أنسٍ.

٢٠٠٤ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى بْن خَلَفٍ، وحمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ ثابتٍ؛ قَالَ حمَّاد بْنُ زَيْدٍ: وأحسَبُهُ عَنْ أنسٍ، وَقَالَ مُوسَى: عن أنس، عن النبيِّ (ص) : مَنْ كَانَ لَهُ ابْنَتَانِ أَوْ ثَلاَثَةٌ (٦) ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ ... (٧) .

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٦٩) وفيها زيادة بيان على ما هنا.

(٢) قال أبو عبيد: قوله: «ألظوا» يعني: الزموا ذلك، والإلظاظ: لزوم الشيء والمثابرة عليه. يقال: ألظظت به أُلِظُّ إلظاظًا، وفلان مُلِظٌّ بفلان: إذا كان ملازمًا له لا يفارقه. "غريب الحديث" لأبي عبيد (٤٢٠/١-٤٢١) ، وانظر "النهاية" (٢٥٢/٤) .

(٣) هو: ابن زيد. وسيأتي تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٦٩) .

(٤) في (أ) و (ف) : «عن» بدل «بن» ، وكانت هكذا في (ش) ، ثم صوبت في الهامش، وكتب فوقها: «صح» .

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٢١٢) .

(٦) كذا، والجادة أن يقال: «ثلاث» ، وما في النسخ صحيحٌ وقد ذكرنا وجهه في تعليقنا على المسألة (١٢١٢) .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٠٦

(٧) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية بخط مغاير يبدو انها بخط محمد العطار، نصها: «رواه الحبيب بن زياد بن عبد الرحمن عن ثابت عن أنس أيضًا» .." [١]

"بَنَى مَسْجِدًا فِي الدُّنْيَا، بَنَى اللهُ لَهُ (١) مَسْجِدًا فِي الآخِرَةِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ مُؤَمَّلٌ؛ حدَّثنا أَبُو سَلَمَة (٢) ، عَنْ حمَّادٍ، عَنْ (٣) ثابتٍ: أنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلً (٤) .

وَعَنْ حمَّادٍ، عَنْ أَبَانَ (٥) ، عن أنسٍ، عن النبيّ (ص) . والصَّحيحُ: حديثُ أَبِي سَلَمةَ.

٢٠٠٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قُرَّانُ ابنُ تَمَّام (٦) ، عَنْ أَبِي فَرْوة، عَنْ أَبِي المُبارَك، عَنْ عطاءٍ (٧) ، عَنْ أَبِي سعيدٍ الخُدْريّ؛ قَالَ: قُلْنَا لرسولِ الله (ص) : مَا لِمَنْ قَالَ: الحمدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، مِنَ الأجرِ؟ قَالَ: عِشْرُونَ حَسَنَةً مُضَاعَفَةً، وَعِشْرُونَ سَيِّئَةً مُكَفَّرَةً؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ منكرٌ، وَأَبُو فَرْوةَ: يزيدُ بنُ سِنَان، وأبو المُبَارَك مجهولٌ (٨) .

---

(١) قوله: «له» ليس في (ت) و (ف) و (ك) .

(٢) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي.

(٣) في (ش) : «بن» .

(٤) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) هو: ابن أبي عياش.

(٦) لم نقف على روايته، ولكن أخرجه الطبراني في "الدعاء" (١٦٨٦) من طريق عبد الله ابن سعد الرقي، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدِ بْنِ محمد بن سنان الرهاوي، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عطاء بن أبي رباح، به.

(٧) هو: ابن أبي رباح.

(٨) وكذا قال الترمذي في "جامعه" (٢٩١٨) عن أبي المبارك؛ إنه مجهول. وقال الذهبي في "الميزان" (٤/٥٦٩) : «فأبو المبارك لا تقوم به حجة؛ لجهالته» .." [٢]

"٢٠١٣ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُبَيْد بنُ جَنَّادٍ، عَنْ عطاءِ بْنِ مسلمٍ (١) ، عَنْ فِطْرِ بن خَلِيفةَ، عن سَلَمةَ، عن (٢) شُرَحْبِيلَ، عَنِ ابْنِ عبَّاسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَدْرَكَ لَهُ فِي الإِسْلاَمِ ابْنَتَانِ (٣) ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا مَا صَحِبَتَاهُ، ثُمَّ مَاتَ؛ أَدْخَلَتَاهُ (٤) الجَنَّةَ؟

فَقَالَ (٥) أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: فِطْرٌ (٦) ، عَنْ شُرَحْبيلَ بنِ سعدٍ، عَنِ ابْنِ عباسٍ، عَنِ النبيّ (ص) ؛ كَذَا حدَّثنا أَبُو نُعيمٍ (٧) ، عَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٠٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣١٦

(١) في (ك) : «سلم» . وهو: الخفاف أبو مخلد الكوفي.

(٢) في (ت) و (ك) : «بن» بدل: «عن» .

(٣) قوله: «ابنتان» فاعل لـ «أدرك» ، ولم يؤنَّث الفعل معه مع كونه مؤنَّثًا حقيقيًّا؛ للفصل بينه وبين الفعل. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٠٦) .

هذا؛ وقد جاءت هذه العبارة في مصادر التخريج على ألفاظ؛ منها: «أَدْرَكَتْ له ابنتان» ، و «تُدْرِكُ له ابنتان» ، والمعنى: أدركَتْهُ ابنتان، ويشهد له روايةُ "الأدب المفرد": «تُدرِكُهُ ابنتان» ، و"مسند أبي يعلى": «يكون له ابنتان» ، وفي "مسند أحمد": «كانت له أختان» ، والله أعلم.

(٤) في (أ) و (ف) : «أدخلناه» .

(٥) في (أ) و (ش) : «قال» .

(٦) في (ت) و (ك) : «فطير» .

(٧) هو: الفضل بن دكين، وروايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٧٧) ، والخرائطي في "مكارم = = الأخلاق" (٦٣٧) ، والطبراني في "الكبير" (١٠/٣٣٧- ٣٣٨ رقم ١٠٨٣٦) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/١٧٨) .

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٤٢٨) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، والإمام أحمد في "المسند" (١/٢٣٥- ٢٣٦ رقم ٢١٠٤) من طريق وكيع ومحمد بن عبيد، والحسين المروزي في "البر والصلة" (١٤٥) من طريق ابن المبارك، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٥٧١ و٢٧٤٢) من طريق جرير بن عبد الحميد، والطبراني (١٠/٣٣٧- ٣٣٨ رقم ١٠٨٣٦) من طريق خلاد بن يحيى، والحاكم (٤/١٧٨) ، والبيهقي في "الشعب" (١٠٥١٢) من طريق يعلى بن عبيد، والبيهقي (٨٣١٤) من طريق إسحاق بن سليمان الرازي، والخطيب في "الموضح" (٢/١٦٦) من طريق عبيدة بن حميد، جميعهم عن فطر بن خليفة، به.

ومن طريق الحسين المروزي أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٦٧٠) ، ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٩٤٥) .

وأخرجه الإمام أحمد (١/٣٦٣ رقم ٣٤٢٤) من طريق عكرمة مولى ابن عباس، عن شرحبيل بن سعد، به.

ومن طريق أحمد أخرجه الضياء في "المختارة" (١٠/٤٢٥- ٤٢٦ رقم ٤٥١) .

وأخرجه أبو يعلى (٢٤٥٧) ، والطبراني في "الكبير" (١١/١٧٣ رقم ١١٥٤٢) ، من طريق عكرمة مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عباس، نحوه.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/٢٠) من طريق عَطَاءِ بْنِ أَبِي رباح، عَنِ ابن عباس.." [١]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٢٤

"٢٠١٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوبُ الوَزَّانُ (٢) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الحُبابِ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ (٣) ، عَنْ عَمرو بْنِ دينارٍ، عَنْ رجلٍ، عَنِ ابْنِ عباسٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : الدِّينُ النَّصِيحَةُ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مَا رَوَاهُ ابنُ عُيَينةَ (٤) ، عَنْ عَمرو بْنِ دينارٍ، عَنِ القَعْقاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صالحٍ، قَالَ (٥) : ثُمَّ لَقِيتُ سُهَيلاً (٦) فسألتُهُ فَقَالَ سُهَيل: سمعتُهُ (٧) مِنَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ أبي؛

---

(١) انظر المسألة التالية.

(٢) هو: ابن محمد، ولم نقف على روايته، ولكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/٣٥١ رقم ٣٢٨١) عن زيد بن الحباب، به.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١١/٨٩ رقم ١١١٩٨) ، وفي "مسند الشاميين" (٩٢) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، عن عبد الرحمن بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عباس، هكذا متصلاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة كما في "المطالب العالية" (٩/٤٦٢ رقم ٢٠٣٨ و١٣/٦٨٨ رقم ٣٢٩٥) ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عباس. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٢) .

(٣) في (أ) : «أبي ثوبان» ، وابن ثوبان هو: عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان.

(٤) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٦٠) ، ومسلم في "صحيحه" (٥٥) . ومن طريق الحميدي أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/٤٦٠) ، وفي "الأوسط" (٢/٢٧) .

(٥) أي: ابن عيينة.

(٦) في (ك) : «سهلاً» . وهو: سهيل بن أبي صالح.

(٧) في (ش) : «سمعت» .." [1]

"٢٠٢٢ - وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ (١) عَنْ حديثٍ رواه عبد الرحمن (٢) بْنُ أَبِي الرِّجَال (٣) ، عَنْ سُهَيل بْنِ أَبِي صالحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: مَنْ كَبَّرَ وَاحِدَةً، كُتِبَتْ (٤) لَهُ عِشْرُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ عِشْرُونَ، وَمَنْ سَبَّحَ وَاحِدَةً، كُتِبَتْ لَهُ عِشْرُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ عِشْرُونَ، وَمَنْ حَمِدَ (٥) وَاحِدَةً، كُتِبَتْ لَهُ ثَلاَثُونَ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ ثَلاَثُونَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: سُهَيل (٦) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ السَّلُولِي (٧) ، عن كَعْبٍ (٨) ؛ قولَهُ.

---

(١) في (أ) و (ش) : «أبي» بدل: «أبا زرعة» .

(٢) في (ش) : «عن عبد الرحمن» .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٣٢

(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (٥١٣/١) ، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٠٨٤) .

(٤) في (ت) و (ك) : «كتب» .

(٥) في (ت) : «جمدة» ، ولعلَّها مصحَّفة عن «حَمِدَهُ» .

(٦) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٠٦٧٩) من طريق جرير بن عبد الحميد، وابن جرير في "تفسيره" (٦٠/١) ، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥٨٥/٢ رقم ٣١٢٣ و١٥٨٦/٥ رقم ٨٣٦٤ و٢٥١٤/٨ رقم ١٤٠٧٥ و٢٨٦٩/٩ رقم ١٦٢٧٧) من طريق عمر بن محمد، وابن أبي حاتم أيضًا (٢٦/١ رقم ١٠ و١٢٥٨/٤ رقم ٧٠٧٦ و١٤٧٩/٥ رقم ٨٤٧٤ و١٩٣١/٦ رقم ١٠٢٤٩ و٣٠٠٢/٩ رقم ١٧٠٥٧) من طريق وهيب بن خالد، والعدني في "الإيمان" (٣) من طريق عبد العزيز الدراوردي، جميعهم عن سهيل، به.

ومن طريق النسائي أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" (٤٨/٦) .

ولفظ ابن جرير وابن أبي حاتم مختصر.

(٧) هو: عبد الله بن ضَمْرة.

(٨) هو: كعب الأحبار.." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ خَالِدُ بْنُ عَمرو، عَنِ اللَّيثِ بْنِ سعدٍ، عَنْ يزيدَ بْنِ أَبِي حبيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَيمونٍ مَوْلَى لعليِّ (١) بْنِ أَبِي طالبٍ، عن رسول الله (ص) ، مُرسَلً (٢) .

٢٠٢٥ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفٍ العَسْقَلانِيُّ، عَنْ رَوَّادٍ (٤) ، عَنْ سفيانَ الثَّوريّ، عَنِ الزُّبَير بْن عَدِيٍّ، عَنْ أنسٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ (ص) : لِلرِّجَالِ أَرْبَعٌ، وَلِلنِّسَاءِ أَرْبَعٌ: للرِّجال (٥) : مَنِ اتَّقَى الدِّمَاءَ، وَالْفُرُوجَ، وَالأَمْوَالَ، وَالأَشْرِبَةَ، دَخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَ،، وَلِلنِّسَاءِ: إِذَا صَلَّتْ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا؛ دَخَلَتْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الجَنَّةِ شَاءَتْ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ؛ لعلَّهم لَقَّنُوا رَوَّادً (٦) وَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ؛ إِنَّمَا رُوي عَنِ الثَّوريّ؛ قال: بلغني، مُرسَلً (٧) .

---

(١) قوله: «لعلي» في (أ) و (ش) و (ف) : «العلاء» ، والمثبت من (ت) و (ك) .

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤) .

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤١٠) .

(٤) هو: ابن الجرَّاح.

(٥) قوله: «للرجال» من (ت) و (ك) فقط.

(٦) كانت في (أ) : «روادًا» ، وضرب على الألف، وفي (ك) : «داود» ، والمثبت من بقية النسخ، وهو جارٍ على لغة

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٣٥

ربيعة في حذف ألف تنوين النصب، والجادَّة: «رَوَّادًا» ، بالألف؛ كما في المسألة رقم (١٤١٠) ، وانظر تفصيل الكلام على لغة ربيعة في المسألة رقم (٣٤) .

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة.." [١]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** فِي موضعَيْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ: زيادُ بْنُ أَبِي زياد مولَى عبد الله بْنِ عيَّاش بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخْزُومِي؛ لعلَّه نسَبَ عبدَاللهِ إِلَى جدِّه (١) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: زِيَادُ بْنُ أَبِي (٢) زِيَادٍ.

٢٠٤٠- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ خالدٌ الواسطيُّ (٣)

عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمان، عن موسى ابن طَلْحة، عَنْ أَبِي أيُّوب؛ قَالَ: بينما النبيُّ (ص) يَسِيرُ؛ إِذْ جَاءَ أعرابيٌّ، فَقَالَ: دُلَّني عَلَى عَمَلٍ يُدخِلُني الجنةَ، فنظَرَ

---

(١) لم يذكر موضع الخطأ الثاني. وقد وقع اختلاف في هذا الحديث؛ في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله: فرواه أحمد (١٩٥/٥) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد القطان به، كما هنا. ورواه في (٤٤٧/٦) من طريق موسى بن عقبة، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عن أبي الدرداء، به، مرفوعًا. وهو منقطع بين زياد وأبي الدرداء. ورواه مالك في "الموطأ" (٢١١/١) عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، قال: قال أبو الدرداء، به، موقوفًا.

وقال الدارقطني في "العلل" (٢١٥/٦) : «يرويه عبد الله بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشِ بن أبي ربيعة، عَنْ أَبِي بَحْرِيَّةَ، عَنْ أَبِي الدرداء؛ قاله عنه مكي بن إبراهيم، والمغيرة ابن عبد الرحمن. ورواه يحي الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سعيد بن أبي هند، فلم يحفظ اسم زياد بن أبي زياد، فترك اسمه وقال: عن مولى عبد الله بن عياش، وهو زياد بن أبي زياد. ومن قال فيه: عن يزيد بن زياد = = فقد وهم» . وقال الترمذي في "جامعه" (٣٣٧٧) : «وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عبد الله بن سعيد هذا بهذا الإسناد، وروى بعضهم عنه فأرسله» .

(٢) قوله: «أبي» مكرر في (ف) .

(٣) هو: خالد بن عبد الله. وروايته أخرجها ابن منده في "الإيمان" (١٢٣) ، وأبو نعيم في "المستخرج" (٩٢) .

وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١٣) من طريق عبد الله ابن نمير، والإمام أحمد في "المسند" (٤١٧/٥ رقم ٢٣٥٣٨) من طريق يحي بن سعيد القطان، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٩) من طريق أبي نعيم الفضل ابن دكين، وأبو عوانة في "مستخرجه" (٣) من طريق يحي القطان، وأبي نعيم، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وعبيد الله بن موسى، وابنُ منده في "الإيمان" (١٢٣) من طريق أبي نعيم، وإسحاق ابن يوسف، ويحي القطان، جميعهم عن عمرو بن عثمان، به.." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٣٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٥٤

"آيةٌ فِي كتابِ اللهِ مَا حدثتكم؛ سمعتُ رسولَ الله (ص) يَقُولُ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ صَلَّى، إِلاَّ حَطَّ (١) اللهُ خَطَايَاهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاَةِ الأُخْرَى ... ، فَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ وإنما هو: عَن حُمْران (٢) ،

عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النبيِّ (ص) (٣) .

٢٠٤٥- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عمر (٤) بن يونس اليَمَامي (٥) ،

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولفظه في "الصحيحين": «مَن تَوَضَّأَ نحو وضُوئي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لا يُحدِّث فيهما نَفسَهُ، غُفِرَ له ... » ، وعندهما أيضًا بلفظ: «لا يتوضأ رجلٌ يحسن وضوءه، ويصلي الصلاة، إلا غُفِرَ له ... » .

(٢) هو: ابن أبان، مولى عثمان. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٢٧) من طريق جرير بن عبد الحميد، وأبي أسامة حماد بن أسامة، ووكيع، وسفيان بن عيينة، جميعهم عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عن حمران، عن عثمان، به.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٦٠) ، ومسلم في الموضع السابق، كلاهما من طريق ابْن شِهَابٍ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُرْوَةَ، به.

وأخرجه البخاري (١٥٩) ، ومسلم (٢٢٦) ، كلاهما من طريق عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ حمران، به.

وأخرجه البخاري أيضًا (٦٤٣٣) من طريق معاذ بن عبد الرحمن، عن حمران، به.

(٣) من قوله: «فذكر الحديث ... » إلى هنا سقط من (أ) و (ش) .

(٤) في (ك) : «عمرو» .

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٥٩٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٦٣١١) . ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن" (٦/٨٢) .

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٨) ، وابن عدي في "الكامل" (٣/٤١٣) ، والبيهقي في "الشعب" (٦٣١٠) ، والخطيب في "تاريخه" (٣/٣٩٢) ، جميعهم من طريق عيسى بن شعيب، عَنْ روح بْن الْقَاسِمِ، عَنْ مطر الوراق، به.

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٢٩٢١) من طريق حسين المعلم، وابن عدي في "الكامل" (٣/٤١٣) من طريق حمزة الزيات، والبيهقي في "السنن" (٨/٣٣٢) من طريق سعيد بن بشير، ثلاثتهم عن مطر الوراق، به.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/٩٩) من طريق إبراهيم الصائغ، عن عطاء بن أبي مسلم، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ذ قال: قال رسول الله (ص) : «مَنْ = = أَعانَ على خُصومة بغير حقٍّ؛ كان في سَخَط الله حتَّى يَنْزِعَ» .

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه» .

وأخرجه الدارقطني في "الغرائب والأفراد"- كما في "أطرافه" لابن طاهر (٣٤٢٧) - من طريق يحيى بن سعيد، عن نافع، به، مرفوعًا، ولم يذكر ابنُ طاهر منه سوى قوله: «مَن حالَتْ شَفاعَته دون حَدٍّ» ، ثم قال: «الحديث» .

قال الدارقطني: «غريب من حديث يحيى بن نافع، تفرَّد به عمار بن مطر الرهاوي، عن هشيم بن بشر، عنه» .." [١]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٦٠

"أَوْ مُؤْمِنَةً حُبِسَ فِي طِينَةِ الخَبَالِ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَخْرَجِ. وَمَنْ لَقِيَ اللهَ بِدَيْنٍ أُخِذَ مِنْ حَسَنَاتِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ وَلَيْسَ (١) ثَمَّ دِينَارٌ وَلاَ دِرْهَمٌ"؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الصحيحُ عَنِ ابْنِ عمر، موقوفٌ (٢) .

---

(١) في (ك) : «وليس له» .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٠٧٠) عن عبدة ابن سليمان، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عبد الوهاب، عن ابن عمر، موقوفًا، بلفظ: «مَن حالَتْ شَفاعَتُه دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدودِ اللهِ، فَقَدْ ضادَّ اللهَ في خلقه» .

وعبد الوهاب هذا هو ابن بخت؛ كما أوضحه الإمام أحمد في "العلل" لابنه عبد الله (٥١٢٩) . وقد صحح ابن حجر رواية ابن أبي شيبة هذه في "فتح الباري" (٨٧/١٢) .

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٧) من طريق إبراهيم بن طهمان، عن عطاء الخراساني، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، به، موقوفًا على ابن عمر، ولم يذكر قوله: «ومن حالت ... » إلخ.

وأخرجه عبد الرزاق في "جامع معمر" (٢٠٩٠٥/المصنف) عن معمر، عن عطاء الخراساني، عن ابن عمر، به، موقوفًا، بتمامه هكذا بإسقاط نافع من سنده.

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٩٩٨٦) ، والطبراني في "الكبير" (٣٨٨/١٢ رقم ١٣٤٣٥) ، و"الأوسط" (٦٤٩١) ، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٦) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٢١٩/١٠) ، جميعهم من طريق أبي الجوَّاب أحوص بْنُ جوَّاب، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رزيق، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بزَّة، عَنْ عطاء الخراساني، عن حمران، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.

وأخرجه محمد بن فضيل في "الدعاء" (٩٣) ، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٨) من طريق محمد بن الحسن، كلاهما عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ المثنى بن الصباح، عن عطاء الخراساني، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.

وأخرجه أبو يعلى في "معجمه" (٨٤) من طريق محمد ابن فضيل، فزاد في سنده حمران، بين عطاء وابن عمر.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣٨٨/٢) ، وأبو الشيخ في "التوبيخ" (٢٢٧) ، والخطيب في "تاريخه" (٢٠٠/٨) ، ثلاثتهم من طريق حفص بن عمر، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عن ابن عمر، به، مرفوعًا، ولم ينسب عطاء؛ فاحتمل أن يكون ابن أبي رباح.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٧٠/٢ رقم ٥٣٨٥) ، وأبو داود في "سننه" (٣٥٩٧) ، والحاكم في "المستدرك" (٢٧/٢) ، والبيهقي في "سننه" (٨٢/٦) ، و (٣٣٢/٨) ، جميعهم من طريق زهير بن معاوية، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنِ يحيى بن راشد، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا (٨٢/٢ رقم ٥٥٤٤) من طريق أيوب بن سلمان، عن ابن عمر، به، موقوفًا إلا قوله: «من حالت شفاعته ... » ، فإنه مرفوع إلى آخره.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٧٠/١٢ رقم ١٣٠٨٤) ، والحاكم في "المستدرك" (٣٨٣/٤) = =كلاهما من طريق عبد

اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبي مريم، عن عبد الله بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ ابن عمر، به، مرفوعًا، مختصرًا، بلفظ: «مَن حالَتْ شَفاعَتُه دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدودِ اللهِ، فَقَدْ ضادَّ اللهَ في أمره» .

وقوله: «موقوف» يجوز فيه وجهان: النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [1]

"٢٠٥١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يوسفُ بنُ عَطِيَّة (١) ، عَنْ ثَابِتٍ (٢) ، عن أنس، عن النبيّ (ص) فِي كفَّارة الْمَجْلِسِ: أَنْ تَقُولَ (٣) : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ (٤) حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيق النَّاجِي (٥) قولَهُ.

---

(١) هو: الصفار، متروك، ويروي المناكير عن ثابت. ولم نقف على روايته هذه، لكن أخرجه البزار في "مسنده" (٣١٢٣ و٣٦٩٨/كشف الأستار) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢١٧/٣) ، والطحاوي في "شرح المعاني" (٢٨٩/٤) ، والطبراني في "الأوسط" (٥٩١٤) ، وفي "الدعاء" (١٩١٦) ، وابن عدي في = = "الكامل" (١٦٣/٥) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٧٨/١١) ، جميعهم من طريق عثمان بن مطر، عن ثابت، عن أنس، به، مرفوعًا.

قال العقيلي: «ولا يتابع عليه، وهذا يروى بإسناد أصلح من هذا، من غير هذا الوجه» .

وذكر ابن عدي لعثمان بن مطر هذا الحديث وأحاديث أخرى، ثم قال: «وهذه الأحاديث عن ثابت غير محفوظة، إلا حديث السلام على الصبيان» . وقال أيضًا: «ولعثمان بن مطر غير ما ذكرت من الأحاديث، وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير وفيها مناكير، والضعف بيِّن على حديثه» .

(٢) هو: ابن أسلم البناني.

(٣) في (ك) : «يقول» .

(٤) في (ش) : «ورواه» .

(٥) في (ك) : «الماحي» ، وفي (أ) : «التاجي» ، واسم أبي الصديق هذا: بكر بن عمرو، وقيل: ابن قيس.." [2]

"جُبَير، عَنِ ابْنِ عبَّاس (١) .

قلتُ لأَبِي: أيُّهما أصحُّ؟

قَالَ: ما يُدرينا! مَرَّةً قَالَ (٢) كذا، ومرة قَالَ كذا!

٢٠٥٣ - وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى بنُ (٤) عُقْبة، وإسماعيلُ بنُ عيَّاش، عَنْ سُهَيْل بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ (٥) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَجْلِسًا ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْ غَيْرِ ذِكْرِ اللهِ، إلاَّ كَانَتْ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً.

وَرَوَاهُ وُهَيْبٌ (٦) ، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عَوْن بن عبد الله بن عُتْبة (٧) ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٦٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٧٠

(١) الذي يظهر: أن ابن أبي حاتم لم يقصد وقف الحديث على ابن عباس، وإنما قصد إسقاط يحيى بن عمارة من الإسناد. أما إن كان قَصَدَ الاختلافين كليهما - إسقاط يحيى بن عمارة ووَقْفَ الحديثِ -: فقد أخرجه كذلك ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٥٨١١ و٢٩٦٢٤) عن أسباط ابن محمد، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عباس موقوفًا.

وهكذا أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٨١) من طريق نصر بن أبي الأشعث، عن عطاء. ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الفاكهي في "أخبار مكة" (٢٦٩) .

(٢) يعني: عطاء بن السائب.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٧٨) وفيها بيان لعلة هذا الحديث بأجود مما هنا.

(٤) سيأتي تخريج روايته، ورواية إسماعيل في المسألة رقم (٢٠٧٨) .

(٥) قوله: «عن أبيه» ليس في (أ) و (ش) .

(٦) هو: ابن خالد، ولم يذكر جواب أبي حاتم، لكن وجّه هذا السؤال إلى أبي حاتم وأبي زرعة في المسألة رقم (٢٠٧٨) ، فَقَالا: «**هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ وُهَيْبٌ، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عَوْن بْنِ عبد الله، موقوفٌ، وهذا أصحُّ» . فلعلَّ هنا سقطًا قبل قوله: «ورواه وهيب» ، والله أعلم.

(٧) يعني: موقوفًا كما سيأتي في المسألة رقم (٢٠٧٨) .." [1]

"أُراه قَالَ: عبدٌ يقعُدُ مَجْلِسًا.

٢٠٥٤ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يوسفُ بنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَثَّامٍ (٢) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشة: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ إذَا تضوَّر (٣) مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّما هُوَ: هِشَامِ بْنِ عُرْوة، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يقولُ نفسُهُ (٤) .

وَرَوَاهُ جَرِير (٥) .

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ حديثٌ مُنكَرٌ.

وسمعتُ أَبِي أيضا (٦) يقولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ (٧) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٧) و (١٩٨٧) .

(٢) في (ت) و (ك) : «عنام» ، وهي مهملة في بقية النسخ. وهو: عثام بن علي الكلابي.

(٣) انظر التعليق على معناه في المسألة رقم (١٩٨٧) .

(٤) انظر تخريج قوله: «يقول نفسُهُ» من جهة العربية في التعليق على المسألة رقم (١٩٨٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٧٢

(٥) كذا في جميع النسخ، وتقدمت العبارة في المسألة (١٩٧) بلفظ: «رواه جرير هكذا» ، وفي المسألة (١٩٨٧) : «هكذا رواه جرير» .

(٦) قوله: «أيضًا» سقط من (ك) .

(٧) من قوله: «وسمعت أبي ... » إلى هنا سقط من أصل (ت) ؛ لانتقال النظر، وألحق بالهامش، لكن لم يظهر في التصوير سوى قوله: «حديث منكر» ، وطرف من قوله: «وسمعت» .." [1]

"الدُّعَاءِ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ روى غيرُ واحدٍ عَنْ مِسْعَر لا يُوَصِّلُونَهُ (١) .

٢٠٦٠ – وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حجَّاج بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ (٣) ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ (٤) ، عَنْ أَبِي بَرْزة (٥) ، عن النبيِّ (ص) فِي كَفَّارَةِ الْمَجْلِسِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ... .

وَرَوَاهُ يُونُس بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُصْعَب بْنِ حَيَّان (٦) ، عَنْ مُقَاتِل بْنِ حَيَّان، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَديج، عَنِ النبيِّ (ص) .

قلتُ: وَرَوَاهُ مَنصور (٧) ، عَنْ فُضَيْل بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَين، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٨) ؟

قَالَ أَبِي: حديثُ مَنصُورٍ أشبهُ؛ لأنَّ حديثَ أَبِي هاشم رَوَاهُ حجَّاجُ بنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هاشم، وحجَّاج ليس بالقويّ، وحديثُ الرَّبِيع (٩) بن أنس دُونَهُ مُصْعَبُ بْنِ حَيَّان، عَنْ مُقَاتِلِ بن حَيَّان، عن

---

(١) قوله: «لا يوصِّلونه» هو بتشديد الصاد، من وصَّل الحديثَ يوصِّله توصيلاً، بمعنى: وَصَلَه. وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣) .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٩) .

(٣) هو: الرُّمَّاني، يحيى بن دينار.

(٤) هو: رُفيع بن مهران الرِّياحي.

(٥) في (ك) : «بردة» بدل: «برزة» .

(٦) في (ك) : «حنان» بدل: «حيان» .

(٧) هو: ابن المعتمر.

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٩) في المسألة (١٩٩٩) : «وفي حديث الربيع» .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٧٣

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٧٩

"إِنّي أسألُكَ إِيمَانًا يُباشِرُ قَلْبِي، وَيَقِينًا صادِقًا حَتَّى أعلَمَ أَنَّهُ لا يُصِيبُنِي إلا مَا كتبت (١) ، ورِضًا بِمَا قَسَمْتَ لِي.
فأَوحَى اللهُ إليهِ: إِنّي قَدْ غَفَرْتُ لَكَ، ولَن يأتيَ أحدٌ مِنْ ذُرِّيتك فيدعوَني بمثل الذي دعوتَني (٢) به إلا غفرتُ لَهُ، وَكَشَفتُ غمومَه وهمومَهُ، ونزعتُ الفقرَ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْهِ، واتَّجَرْتُ (٣)
لَهُ مِنْ وراءِ كلِّ تاجرٍ، وجاءَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ راغمةٌ وَإِنْ كَانَ لا يريدُها» ؟
فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ.
٢٠٦٢ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَابِق، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَان، عَنْ مَنصور (٥) ، عَنِ الحَكَم (٦) ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبيدة (٧) ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ لِيَكُنْ آخِرَ مَا تَقُولُ: أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ... ، الحديثَ؟.
فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، لَيْسَ فِيهِ الحَكَم؛ إِنَّمَا هُوَ: مَنصور، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبيدةَ نفسِهِ، عَنِ البَرَاءِ، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) أي: إلا ما كَتَبْتَ لي؛ كما في الموضع السابق من "تاريخ دمشق".
(٢) في (ت) و (ك) : «بمثل ما دعوتني» .
(٣) كذا في (أ) و (ف) دون نقط الجيم في (أ) ..ولم تنقط التاء في (ك) ، وأهملت الكلمة في (ش) ، وفي (ت) : «انجرت» بالنون والراء المهملة.
(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٧٧) ، وانظر المسألة رقم (١٩٩٦) و (٢٠٥٧) .
(٥) هو: ابن المعتمر.
(٦) هو: ابن عتيبة.
(٧) في (ت) و (ك) : «عُبَيْد» بدل: «عبيدة» .." [1]

"٢٠٦٣ - وسمعتُ (١) أَبِي وسُئِلَ (٢) عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ضَمْرة (٣) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي الوَرْد (٤) بْنِ ثُمَامَة، عن أبي الجُلاَح (٥) ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل: أَنَّ النبيَّ (ص) سَمِعَ رَجُلا يَقُولُ: اللَّهُمَّ، تَمِّمْ عليَّ نعمتَك، فَقَالَ: تَدْرِي مَا تَمَامُ النِّعْمَةِ؟ الفَوْزُ [بالجَنَّةِ] (٦) ، والنَّجَاةُ مِنَ النَّارِ، وسَمِعَ رَجُلا يَقُولُ (٧) : يَا ذَا الجلالِ والإكرامِ! فَقَالَ: قَدِ اسْتُجِيبَ لَكَ؛ فَاسْأَلْ (٨) ؟
فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ (٩) : **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي الْوَرْدِ (١٠) ، عَنِ

---

(١) نقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٩٥/١) ، و (٣٩٧/٣) قول أبي زرعة هنا: «وأبو الورد لا يسمى» .
(٢) السؤال هنا موجه إلى أبي حاتم، وسيأتي الجواب آخر المسألة من أبي زرعة، ولا إشكال في هذا؛ فإنه قد يكون حاضرًا، فيبادر بالجواب؛ بحكم ما يشترك فيه مع أبي حاتم من مذاكرة هذا العلم والكلام فيه، = = وقد يكون في قرينة الحال في

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٨١

المجلس ما دفع أبا زرعة للجواب؛ كإيماءٍ من أبي حاتم إليه أو نحو ذلك.

(٣) هو: ابن ربيعة الفلسطيني.

(٤) في (ك) : «الوود» .

(٥) في (أ) : «أبي اللجلاج» .

(٦) المثبت من (ش) ، وهو الذي يقتضيه السياق، وفي بقية النسخ: «من الجنة» .

(٧) قوله: «يقول» سقط من (أ) و (ش) و (ف) .

(٨) في (أ) : «فسئل» ، وفي (ش) و (ك) : «فسيل» ، ورسمت بالوجهين في (ت) و (ف) هكذا: «فسيءل» ؛ وهذا جارٍ على مذهب من يرسم الهمزة المتوسِّطة الساكن ما قبلها مفردةً على مُتَّسَعٍ أو على نبرة، أي: على غير ألف أو ياء أو واو، سواءٌ كانت مفتوحةً أو مكسورة أو مضمومة؛ نحو: يَسْئَم، ويَزْءِر، ويَلْئُم، ويمدون الحرف الذي قبلها - رسمًا - إن كان يتصل بما بعده؛ كرسم المصحف؛ نحو: [يُونس: ٩٤] ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ . وانظر "الألفاظ المهموزة" لابن جني (ص٦٠) ، و"أدب الكاتب" لابن قتيبة (ص٢٦٦ و٢٦٨) .

(٩) السؤال في صدر المسألة موجه إلى أبي حاتم، وتقدم التعليق عليه.

(١٠) رواه عن أبي الورد هكذا: سعيدُ بن إياس الجريري، ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٤٧) ، والإمام أحمد في "المسند" (٥/٢٣١ و٢٣٥ رقم ٢٢٠١٧ و٢٢٠٥٦) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠٧) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (٧٢٥) ، والترمذي (٣٥٢٧) ، وابن أبي الدنيا في "الشكر" (١٥٦) ، والبزار في "مسنده" (٢٦٣٥) ، والشاشي في "مسنده" (١٣٧٥-١٣٧٧) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/٥٥-٥٦ رقم ٩٧-١٠٠) ، وفي "الدعاء" (٢٠٢٠ و٢٠٢١) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٦/٢٠٤) ، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (١٥٨) ، و"الدعوات الكبير" (١٩٧ و٢٥٧) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/١٢٦-١٢٧) .

وأخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" أيضًا (٢٧٠) من طريق الطبراني.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن» . وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم له طريقًا عن معاذ إلا هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن اللجلاج إلا أبو الورد» .

وقال أبو نعيم: «تفرد به عن اللجلاج أبو الورد، وحدث به الأكابر عن الجريري، منهم إسماعيل بن علية، ويزيد ابن زريع، وعنهما الإمامان علي بن المديني وأحمد بن حنبل» . وانظر "العلل ومعرفة الرجال" لعبد الله بن أحمد (١/٣٠٣ رقم ٥٠٦) ، و (٢/٢٥ رقم ١٤٣٣) .." (١)

"اللَّجْلاج (١) ، عَنْ مُعَاذ (٢) ، عَنِ النبيِّ (ص) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ (٣) : وَأَبُو الوَرْد لا يُسَمَّى.

٢٠٦٤ - وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ وحدَّثنا بحديثٍ اختلَفَ (٤) شُعبةُ وهشامٌ الدَّسْتَوَائِي:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٨٢/٥

فَرَوَى شُعبة (٥) ، عَنْ أَبِي جَعْفَر الخَطْمِي (٦) ، عَنْ عُمَارة بْنِ

(١) في (أ) و (ش) و (ف) : «عن أبي اللجلاج» .

(٢) في (ك) : «معاذ بن جبل» .

(٣) من قوله: «**هذا خطأ** ... » إلى هنا مكرر في (ت) و (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٤) أي: اختلف فيه.

(٥) سيأتي تخريج روايته.

(٦) هو: عمير بن يزيد.." [1]

"٢٠٦٥- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمد ابن أُمَيَّة السَّاوِيُّ (١) ، عَنْ عِيسَى بْنِ موسى (٢) البُخَارِيّ المعروفِ (٣) ، عَنِ الرَّيَّان بْنِ الجَعْد الكِنَانِي - مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ - عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّان، عَنْ عُبَادة بْنِ الصَّامِتِ؛ قَالَ: كَانَ رسولُ اللَّهِ (ص) يَدْعُو بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ كُلَّما سلَّم: اللَّهُمَّ لاَ تُخْزِنِي يَوْمَ القِيَامَةِ، وَلاَ تُخْزِنِي يَوْمَ البَأْسِ (*) ؛ فَإِنَّ مَنْ أَخْزَيْتَهُ يَوْمَ البَأْسِ (*) فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَك (٤) ، عَنْ يحيى

(١) في (ت) و (ك) : «السادي» . ورواية الساوي هذا أخرجها ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (١٢٩) . وأخرجه ابن بشران في "الأمالي" (١٢٨١) من طريق السري بن يحيى؛ قال: حدثني الريان ... ، فذكره.

(٢) في (أ) و (ش) : «موسى بن عيسى» .

(٣) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن هناك سقطًا، وصواب العبارة: «المعروف بغُنجار» ؛ فهو لقب عيسى ابن موسى، كما في "التقريب" (٥٣٣١) .

(*) ... في (ش) : «اليأس» . والمراد بـ «يوم البأس» : الحرب ولقاء العدو. وقد أورده عبد الباقي بن قانع في "معجم الصحابة" (١/١٥١ و١٥٨) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/٦٤٤ رقم١٧٢١) في ترجمة أبي قرصافة، قال أبو قرصافة: سمعت رسول الله (ص) يقول: «اللَّهُمَّ لا تُخْزِنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ولا تخزني يوم اللقاء» . وانظر "مشارق الأنوار" (١/٧٥) ، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (١٢/١٩٤) ، و"النهاية" (١/٨٩) و (٥/٣٦) .

(٤) هو: عبد الله، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/٢٣٤ رقم ١٨٠٥٦) ، والطبراني في "الكبير" (٣/٢٠ رقم ٢٥٢٤) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٧٢٢) . زاد الإمام أحمد في روايته: «قال ابن المبارك: يحيى بن حسان من أهل بيت المقدس، وكان شيخًا كبيرًا حسن الفهم» .." [2]

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٨٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٨٨

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حمَّاد بن زيد (١) [
يَرْوِيهِ] (٢) عَنْ أَبَانِ (٣) بْنِ أَبِي عيَّاش، عَنْ أَنَسٍ.
أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ؛ قَالَ (٤) : حَدَّثَنَا (٥) أَبِي؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو سَلَمة (٦) ؛ قَالَ: حدَّثنا حمَّاد (٧) ، عَنْ ثَابِتٍ وحُمَيد وَصَالِحٌ الْمُعَلِّم (٨) ، عَنِ الْحَسَنِ (٩) ، عَنِ النبيِّ (ص) .
وهذا الصَّحيح، وأخطأ الْمُؤَمَّل (١٠) .

---

(١) كذا قال المؤلف أيضًا في المسألة رقم (٢٠٠٣) ، إلا أنه قال: «حماد» ، ولم ينسبه ولم نقف على رواية حماد هذه، لكن ذكر الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/٣٩٥) أن إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة روياه في "مسنديهما" من طريق يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس، به، مرفوعًا.
ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه الطبراني في "الدعاء" (٩٣) .
وأخرجه الترمذي (٣٥٢٤) ، وابن عدي في "الكامل" (٧/١٠٢-١٠٣) ، وتمام الرازي في "فوائده" (١٦٠٤/الروض البسام) ، والثعلبي في "تفسيره" (٩/١٨٣) جميعهم من طريق يزيد بن أبان الرقاشي، به.
(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من المسألة رقم (٢٠٠٣) .
(٣) قوله: «أبان» ليس في (ش) .
(٤) قوله: «أخبرنا أبو محمد قال» ليس في (ف) .
(٥) في (ف) : «وحدثنا» .
(٦) هو: موسى بن إسماعيل التبوذكي، ولم نقف على من أخرج روايته هذه، لكن ذكرها الترمذي عقب الحديث رقم (٣٥٢٥) ، والدارقطني في"العلل" (٤/ق٣٥/أ) ، وسيأتي نقل كلامهما، وذكر الدارقطني أن حجاج بن منهال رواه عن حماد بن سلمة كرواية أبي سلمة.
(٧) هو: ابن سلمة.
(٨) انظر "تاريخ ابن معين" برواية الدوري (٤٦١٥) .
(٩) هو: البصري.
(١٠) نقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/٣٩٥) بعض هذا النص، إلا أنه نسبه إلى أبي يعلى الموصلي. ونقل المحقق عن ابن حجر أنه قال في "مختصره": «القائل هو ابن أبي حاتم عن أبيه، وليس أبا يعلى» .
وقال الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٣٥٢٥) : «هذا حديث غريب وليس بمحفوظ، وإنما يُروى هذا عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حميد، عن الحسن البصري، عن النبي (ص) ، وهذا أصح، ومؤمَّل غلط فيه فقال: عن حميد، عن أنس. ولا يتابع فيه» .
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/٣٥/أ) : «يرويه حماد ابن سلمة، واختلف عنه: فرواه رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ

وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وخالفه أبو سلمة التبوذكي وحجاج بن منهال، فروياه عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ في آخرين، عن الحسن البصري – مرسلاً – عن النبي (ص) ، وهو الصحيح عن حماد. وهذا الحديث إنما يُعرف عن أنس من رواية يزيد الرقاشي، حدث به عنه الأعمش وغيره» .." [١]

"عن عَلْقمة (١) ، عن عبد الله (٢) : أنَّ النبيَّ (ص) عوَّذ الحَسَنَ والحُسَينَ، فَقَالَ: أُعِيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ (٣) ... ؟

فَقَالا: هَذَا خطأٌ (٤) ؛

إِنَّمَا هُوَ: مَنصور، عَنِ المِنْهال (٥) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس (٦) .

---

(١) هو: ابن قيس النخعي.

(٢) هو: ابن مسعود ح.

(٣) قوله: «التامة» من (ف) فقط. ولفظ الحديث بتمامه: «أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامَّةْ، ومن كل عين لامَّةْ» .

(٤) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث أخطأ فيه محمد بن ذكوان؛ رواه عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ علقمة، عن عبد الله، وإنما الصواب ما رواه منصور، عَن المنهال بْن عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عباس» .

وسئل الدارقطني في "العلل" (٧٦٥) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه مُحَمَّدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد الله، ووهم فيه؛ وإنما رواه منصور، عَن المنهال بْن عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عباس» .

وقال أبو نعيم في الموضع السابق: «غريب من حديث مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، تفرد به محمد بن عون أبو عون الزيادي. ومشهوره: ما رواه الثوري، [وأبو] حفص الأبار عن منصور» .

(٥) هو: ابن عمرو الأسدي.

(٦) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٧١) ، وفي "خلق أفعال العباد" (٤٥٤) ، وأبو داود (٤٧٣٧) ، والنسائي في "الكبرى" (١٠٨٤٥) ، ثلاثتهم من طريق جرير بن عبد الحميد، عن مَنْصُورٌ، عَنِ الْمِنْهَالِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٥٦٧ و٢٩٤٨٩) ، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٤٥٥) ، والترمذي (٢٠٦٠) ، والنسائي في "الكبرى" (٧٧٢٦ و١٠٨٤٤) ، جميعهم من طريق سفيان الثوري، عن منصور، به، كسابقه.

= ... وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا (٢٣٥٦٨ و٢٩٤٨٨) من طريق عبيدة بن حميد، عن منصور، به، كسابقه كذلك.

وأخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (٤٥٦) ، وابن أبي الدنيا في "العيال" (٦٦٠) ، وفي "المرض والكفارات" (١٨٤)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٩٥

من طريق أبي حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن، عن منصور والأعمش كليهما، عن المنهال ابن عَمْرو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عن ابن عباس، به.." [(١)]

"العَدَنِي، عَنْ بِشْر بْنِ السَّرِيّ (١) ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيّ (ص) أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: اللَّهُمَّ، لاَ سَهْلَ إِلاَّ مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الحَزْنَ سَهْلاً؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حدَّثناه القَعْنَبي (٢) ، عَنْ حمَّاد، عَنْ ثابت: أنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلً (٣) ، ولم يذكرْ أنسً (٤) . وبَلَغَني أنَّ جعفر بن عبد الواحد لَقَّنَ القَعْنَبيَّ (٥) : عَنْ أَنَسٍ (٦) ، ثم أُخْبِرَ بذلك، فدعا عليه.

قَالَ أَبِي: هو حمَّادٌ، عَنْ ثَابِت، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَلً (٧) ، وكان بِشْر بْن السَّرِي ثَبْتً (٨) ، فليته ألاَّ يكونَ (٩) أُدخِلَ عَلَى ابْن أَبِي عمر (١٠) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «السدي» .

(٢) في (ف) : «القعيني» . والقعنبي هو: عبد الله بن مَسْلَمة. وقد تابع أبا حاتم على روايته عن القعنبي مرسلاً: أبو بكر محمد بن صالح عند المحاملي في "الدعاء" (٤٦) ، ومحمد بن غالب تمتام عند البيهقي في "الدعوات" (٢٣٤) .

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) كذا على لغة ربيعة. وانظر المسألة رقم (٣٤) و (١٩٥) .

(٥) في (ف) : «القعيني» ، وفي (ك) : «القعبني» .

(٦) أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢٧٦/٢) من طريق محمد بن علي بن ميمون، عن القعنبي موصولاً بذكر أنس.

(٧) قوله «مرسلً» يجوز فيه النصب على الحال، والرفع على أنَّه خبر ثانٍ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٥٧) .

(٨) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة.

(٩) كذا بدخول "أنْ" على خبر "ليت"؛ حملاً لها على "عسى".

(١٠) لم ينفرد ابن أبي عمر برواية هذا الحديث على هذا الوجه موصولاً، فقد روي الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ موصولاً من ثلاث طرق أخرى:

أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٩٧٤) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (١٦٨٦) - من طريق أبي عتاب سهل بن حماد الدلاَّل. وأخرجه ابن السني في = = "عمل اليوم والليلة" (٣٥٢) ، والبيهقي في "الدعوات" (٢٣٥) ، والضياء في "المختارة" (١٦٨٣) من طريق محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي، كلاهما- سهل بن حماد وأبو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ - عَنْ حَمَّادِ بْنِ سلمة، به، موصولاً بذكر أنس.

وقال البيهقي في "الدعوات" عقب الحديث رقم (٢٣٥) : «وكذلك رويناه عن عبيد الله بن موسى، عن حماد موصولاً» . وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة" (رقم ١٧٦) في تخريجه: «والبيهقي [أي: ورواه البيهقي] ومن قبله الحاكم، ومن طريقه

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٩٩

الديلمي في "مسنده"؛ من حديث عبيد الله بن موسى. ثم قال السخاوي: «وكذا رواه القعنبي عن حماد بن سلمة، لكنه لم يذكر أنسًا ... ، ولا يؤثر في وصله، وكذا أورده الضياء في "المختارة"، وصححه غيره» .

وقال الضياء في "المختارة" عقب الحديث (١٦٨٦) : «فهؤلاء ثلاثة رووه عن حماد مرفوعًا، ورواه الْقَعْنَبِيُّ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عن النبي (ص) مرسلاً» .." [١]

"النبيَّ (ص) كَانَ إِذَا رَأَى المطرَ قَالَ: اللَّهُمَّ اسْقِنَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (١) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْب، عَنْ أبيه: أنَّ النبيَّ (ص) .

٢٠٧٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يزيدُ ابنُ زُرَيْع (٢) ، عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّم (٣) ، عَنْ عبد الله بْنِ بُرَيْدة، عَنْ بُشَير بْنِ كَعْب، عن شَدَّاد ابن أَوْس، عن النبيِّ (ص) قَالَ: سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، لاَ إِلَهَ إِلاَ أَنْتَ، أَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: روى هَذَا الحديثَ شُعبة (٤) ، عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّم، عَنِ ابْنِ بُرَيْدة، عَنْ بُشَير بْنِ كَعْب، عن النبيِّ (ص) ، ولم يقل: شَدَّاد.

---

(١) لم نقف على من رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ هكذا، وقد ذكر ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٢١٢) رواية من رواه عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيب، عن أبيه، عن جدِّه، ورواية الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، أن عَمْرو بْن شُعَيْبٍ أخبره، أنه بلغه عن النبيِّ (ص) ، ثم قال ابن أبي حاتم: «قَالَ أَبِي: يروونه عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النبيِّ (ص) مُرسَلاً، وقلَّ من يَقُولُ: عَنْ جدِّه. قلتُ: فأَيُّهما أصَحُّ؟ قَالَ: عن أبيه، عن النبيِّ (ص) مرسلاً» .

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٣٢٣) ، وفي "الأدب المفرد" (٦١٧) ، والنسائي في "المجتبى" (٥٥٢٢) ، و"السنن الكبرى" (١٠٢٩٨) ، والبزار في "مسنده" (٣٤٨٨) ، والطبراني في "الكبير" (٧/٢٩٢ رقم ٧١٧٣) .

(٣) هو: حسين بن ذكوان.

(٤) روايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص ١٥٦) من طريق الفضل بن عنبسة؛ قال: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ حُسَيْنٍ المعلِّم، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ كعب؛ قال: أظنه عن شداد بن أوس ... ، فذكره، هكذا على الشك.." [٢]

"عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة، عَنْ سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ (١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ (٢) : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ... ، الحديثَ؟.

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ وُهَيْب (٣) ، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عَوْن بن عبد الله، مَوْقُوفٌ. وَهَذَا أصحُّ.

قلتُ لأَبِي: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٠١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٠٤

(١) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٢) إلى هنا انتهى الوجه الأول من الورقة (١٩٥) من نسخة (ف) ، وسقط بعده بعض الأوراق، وينتهي السقط من أول المسألة رقم (٢١٥٤) .

(٣) هو: ابن خالد. روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٤/٤) ، و"الأوسط" (٤٠/٢) ، والعقيلي في "الضعفاء" (١٥٦/٢) .

ولها طريق عند البخاري فيها قصة وقعت بينه وبين مسلم بن الحجاج في كشف علة هذا الحديث، وقد أُولع كثير من أهل العلم بذكر هذه القصة، فانظرها - إن شئت - في "معرفة علوم الحديث" للحاكم (ص١١٣-١١٤) ، و"الإرشاد" للخليلي (٩٦١/٣) ، و"تاريخ بغداد" للخطيب (٢٩/٢) ، و (١٠٢/١٢-١٠٣) ، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٦٨/٥٢-٧٠) ، و (٩١/٥٨) ، و"أحكام القرآن" لابن العربي (١٦٩/٤) ، و"السنن الأبين" لابن رشيد (ص ١٤٤) ، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢٧٣/٩-٢٧٧) ، و"هدي الساري" (ص ٤٨٨) ، و"فتح الباري" (٥٤٤/١٣-٥٤٥) ، و"تغليق التعليق" (٤٢٨/٥-٤٣٠) ، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" (٧١٥/٢-٧٢٦) ، جميعها لابن حجر، وغيرها كثير.." (١)

"عبد الله (١) بن الحارث، عن عبد الله ابن مسعود، عن النبيّ (ص) .

قِيلَ لأَبِي زُرْعَةَ: أيُّهما أصحُّ؟

قَالَ: حديثُ زُهَيْر أصحُّ وأَشْبَهُ (٢) ،

وحُمَيد (٣) ضعيفُ الْحَدِيث، واهي الْحَدِيث، وعبد الله بْن الْحَارِث، عَنِ ابْن مَسْعُود، مُرسَلٌ (٤) .

٢٠٩١ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حَكَّام بْنُ سَلْم، عَنْ عبد الملك بْنِ أَبِي سُلَيمان، عَنْ عَطاءٍ (٦) ومجاهدٍ (٧) ، عن عبد الرحمن بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلَيٍّ؛ قال: قَدِمَ النبيَّ (ص) خَدَمٌ (٨) ، فأمرتُ فاطمةَ أَنْ تأتيَ النبيَّ (ص) فتسألَهُ خادِمًا ... ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عَطاءٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ

---

(١) في (ت) و (ك) : «عبيد الله» .

(٢) أخرج مسلم هذا الحديث في "صحيحه" (٢٧٢٢) من طريق عاصم الأحول، عن عبد الله بن الحارث وقرن معه أبا عثمان النهدي، كلاهما رويا الحديث عن زيد ابن أرقم، مرفوعًا.

فهذا اختلاف ثالث على عبد الله بن الحارث، وإخراج مسلم لهذا الطريق يقتضي ترجيحه له. وقد تابع عاصمًا عليه المثنى بن سعيد، عن عبد الله بن الحارث، عن زيد ابن أرقم، وهذه الرواية أخرجها النسائي في "الكبرى" (٧٨٦٤) .

(٣) في (ت) و (ك) : «وجميعه» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤٠٧/٥

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤٨٢) من طريق زهير بن الأقمر، عن عبد الله بن عمرو، به مرفوعًا. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث عبد الله بن عمرو» .

(٥) انظر المسألة رقم (١٤٩١) و (٢٠٧٥) .

(٦) هو: ابن أبي رباح.

(٧) هو: ابن جبر.

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي البخاري: «أنَّ النبي (ص) أُتِيَ بسَبْيٍ» ، وما في النسخ يتخرَّج على نزع الخافض، والتقدير: قَدِمَ على النبيِّ (ص) خَدَمٌ.." (١)

"٢٠٩٦ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى القَطَّانُ (١) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ (٢) سَعِيدٍ الأنصاريِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّان، عَنْ عَمِّه (٣) ؛ قال: كان رسولُ الله (ص) يَقُولُ: اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْأَلُكَ غِنَايَ وَغِنَى (٤) مَوْلاَيَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوُونَهُ (٥)

عَنْ مُحَمَّدِ بن يحيى بن

---

(١) هو: يحيى بن سعيد. وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/٥٩٠-٥٩١) ، وفيها: «عن عمِّه واسع بن حبَّان» .

وأخرجه أبو عبيد أيضًا في الموضع السابق، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٨٢) ، والإمام أحمد في "المسند" (٣/٤٥٣ رقم ١٥٧٥٤) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَحْيَى بن سعيد الأنصاري، به، لكنَّ أبا عبيد قرن رواية يزيد هذه برواية يحيى القطان السابقة، وفيها التصريح بأن عم مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حبَّان هو: واسع ابن حبان، وأما ابن أبي شيبة والإمام أحمد فوقع التصريح في روايتهما بأن عمه: أبو صرمة!

(٢) قوله: «يحيى بن» سقط من (أ) و (ش) .

(٣) هو: واسع بن حبّان، كما في رواية أبي عبيد السابقة.

(٤) في (ك) : «وغناي» .

(٥) في (ت) و (ك) : «يرويه» . وقد رواه هكذا الليث بن سعد، وسليمان بن بلال التيمي، كلاهما عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حبَّان، به.

أما رواية الليث بن سعد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/٤٥٣ رقم ١٥٧٥٦) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٢) ، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/٣٢٩-٣٣٠ رقم ٨٢٨) .

وأما رواية سليمان بن بلال: فأخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٧٠) ، والدولابي في "الكنى" (٢٤١) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٢٧

وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٢م) من طريق زهير، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، به، لكنه قال: «عن مولًى لهم» بدلاً من: «عن لؤلؤة» .." (١)

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ حَدَّثَنَا به أَبُو نُعَيم (١) ،

فَقَالَ: عَنْ شُتَيْر بن

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩١٣٦) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٢٦٤-٢٦٥) كلاهما عن أبي نعيم، به.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢٧٢) . وأخرجه النسائي في "سننه" (٥٤٤٤ و٥٤٥٥) من طريق الحسن بن إسحاق، والطبراني في "الكبير" (٧/٣١٠ رقم ٧٢٢٥) ، وفي "الدعاء" (١٣٨٠) من طريق علي بن عبد العزيز البغوي، وأبو نعيم في "المعرفة" (٣٧٨٦) من طريق إسماعيل بن عبد الله، والبيهقي في "الدعوات" (٢٩٥) من طريق محمد بن الهيثم بن حماد، جميعهم عن أبي نعيم، به، لكن تصحف «أبو نعيم» في "المعرفة" إلى «إبراهيم» .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/٤٢٩ رقم ١٥٥٤١) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٦٣) ، والنسائي (٥٤٥٦ و٥٤٨٤) ثلاثتهم من طريق وكيع، عن سعد بن أوس، به.

وأخرجه الإمام أحمد أيضًا في الموضع السابق برقم (١٥٥٤٢) ، والترمذي (٣٤٩٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٧٩) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٣٢-٥٣٣) ، جميعهم من طريق محمد بن عبد الله أبي أحمد الزبيري، عن سعد بن أوس، به، كسابقه، لكن سقط من إسناد أبي يعلى ذِكْرُ بلال بن يحيى.

ومن طريق الإمام أحمد – عن وكيع والزبيري – أخرجه أبو داود في "سننه" (١٥٥١) . قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث سعد بن أوس، عن بلال بن يحيى» .

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» .

وأخرجه الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (١٠٩٢) من طريق عبيد الله بن موسى العبسي، عن سعد بن أوس، به، لكن سقط منه ذكر شكل، والظاهر أنه من الطباعة، فإنه موجود على الصواب في "المنتقى منه" (٦١٢) .

وأخرجه الحاكم في "معرفة الحديث" (ص ١٧٩) من طريق شيبان بن عبد الرحمن، عن ليث، عن بلال بن يحيى العبسي، عن شتير، عن أبيه، به.." (٢)

"العَافِيَةَ (١) ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِثْلَ العَافِيَةِ، لَيْسَ اليَقِينَ (٢) ، فَعَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ وَالْبِرِّ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُجُورَ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّهُمَا فِي النَّارِ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٣٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٤٤

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا حديثٌ وَهَمٌ عِنْدَنَا؛ وحُمَيدُ بنُ عبد الرحمن لَمْ يَلْقَ أَبَا بَكْرٍ، وَلَمْ يقارب لِقَاءَهُ (٣) .

وسألتُ أَبِي عَن هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: سمعتُ أبا بكر (٤) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «سلوا العافية» .

(٢) قوله: «ليس اليقين» ، أي: إلا اليقين، و «ليس» قد تأتي بمعنى «إلا» فتكون من أفعال الاستثناء، فينتصبُ المستثنى بعدها خبرًا لها، ويكون اسمها ضميرًا واجب الاستتار، يعودُ إلى البعض المفهوم مما تقدَّم؛ فتقول: جاء القومُ ليس زيدًا، والمعنى: ليس بعضُهم زيدًا، ومن شواهد الحديث في ذلك: قوله (ص) : «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه، فكُلُوا، ليس السِّنَّ والظُّفُرَ» ، رواه البخاري (٢٣٥٦) ومسلم (١٩٦٨) ، انظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٥١) ، و"مغني اللبيب" (ص ٣٨٧) ، و"أوضح المسالك" (٢/٢٨٢) ، و"همع الهوامع" (٢/٢٨٤) .

(٣) قال خليفة بن خياط في "الطبقات" (ص٢٠٤) : «حميد ابن عبد الرحمن الحِمْيَرِي، حِمْيَر بن سبأ، مات بعد الثمانين» . وقال الذهبي في "السير" (٤/٢٩٣/ترجمة حميد بن عبد الرحمن الحِمْيَرِي) : «موته قريب من موت سَمِيِّه حميد بن عبد الرحمن الزهري» .

وقد اختلف في سنة وفاة حميد بن عبد الرحمن الزهري؛ فقيل: سنة خمس ومئة، وقيل: سنة خمس وتسعين.

(٤) لم نقف على من أخرجه من هذا الوجه، ولكن سئل الدارقطني في "العلل" (١/١٦٦-١٦٧ رقم٤) عن هذا الحديث؟ فقال: «رواه حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، واختلف عنه؛ فرواه قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ؛ حدث به سَليم ابن حيان، عن قتادة كذلك. واختلف عن سَليم؛ فقيل: عنه، عن قتادة، عن حميد الحميري، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ، عن أبي بكر؛ حدثنا بذلك محمد بن مخلد قال: حدثنا حاتم بن الليث، ثنا بحر بن سويد الحنفي، ثنا الأصمعي، ثنا سليم بن حيان. ورواه أبو التياح، فخالف قتادة؛ فرواه عن حميد بن عبد الرحمن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عُمر ولا ابنَ عباس. وقول سَليم بن حيان فيه أصح؛ لأنه ثقة، وزاد فيه عُمرَ، وزيادته مقبولة» .

وقد أخرج الحديثَ الإمام أحمد في "المسند" (١/٩ رقم ٤٩) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٨) ، كلاهما من طريق سليم بن حيان، عن قتادة، عن حميد بن عبد الرحمن الحميري: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إن أبا بكر قام خطيبًا ... ، الحديث.." (١)

"٢١٠٥ - وسُئِلَ (١) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو ضَمْرَة (٢) ، عَنْ أَبِي مَوْدُود (٣) ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبَان بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَبِيهِ: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: "بِاسْمِ اللهِ الَّذِي لاَ يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ" ثَلاَثَ مَرَّاتٍ؛ مَنْ قَالَهَا حِينَ يُصْبِحُ لَمْ تَفْجَأْهُ فَاجِئَةُ (٤) بَلاَءٍ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**، وَالصَّحِيحُ: مَا حدَّثنا القَعْنَبِيُّ (٥) ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو مَوْدُود، عَنْ رَجُلٍ؛ قَالَ: حدَّثنا مَن سَمِعَ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٥١

أَبَانَ بنَ عثمان بن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٧٩) عن أبي حاتم.

(٢) هو: أنس بن عياض. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٧٩) .

(٣) هو: عبد العزيز بن أبي سليمان المدني.

(٤) في (ش) : «فاجبه» بالباء الموحدة.

(٥) هو: عبد الله بن مسلمة، وروايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٨٤٤) من طريق محمد بن علي، عن القعنبي، به، كرواية أبي زرعة.

وخالفهما أبو داود السجستاني؛ فروى الحديث في "سننه" (٥٠٨٨) عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا أبو مودود، عمَّن سمع أبان بن عثمان ... ، فذكره، هكذا بإسقاط المبهم الأول.." [1]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْبِرِّ والصِّلَةِ

٢١١٣ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَبِيب، عن عبد الله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدِالله ابنَي أخي سالم ابن أبي الجَعْد، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ثَوْبَان، عن النبيِّ (ص) قَالَ: لاَ يَزِيدُ فِي العُمُرِ شَيْءٌ إِلاَّ البِرُّ، والصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ سفيان الثَّوريُّ، عن عبد الله (٢) بن عيسى، عن عبد الله بْنِ أَبِي الجَعْد، عَنْ ثَوْبَان؛ وَهُوَ الصَّحيح.

قلتُ لَهُمَا: لَيْسَ لسالم بن أبي الجَعْد هاهنا معنًى؟

قالا: لا.

وقال أَبُو زُرْعَةَ: حدَّثنا أَبُو نُعَيم (٣) ؛ قال: حدَّثنا الثَّوريُّ، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بْنِ أَبِي الجَعْد، عَنْ ثَوْبَان، عن النبيِّ (ص) ؛ وَهَذَا أصحُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شَبِيب.

٢١١٤ - وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَن حديثٍ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ حَكِيم، عَنْ شَرِيك (٥) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ مَغْرَاءَ أَبِي المُخَارِقِ العَبْدِي (٦) ، عَنِ ابْنَ عُمَرَ؛ قَالَ: مرَّ عَلَيْنَا رجلٌ ضَخْمٌ لَهُ خَلْقٌ وجِسمٌ،

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦١٩) و (١٩٨٨) دون قوله: «وقال أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ... » إلخ.

(٢) في (ش) : «عن عبيد الله» .

(٣) هو: الفضل بن دُكَين.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩١) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٥٢

(٥) هو: ابن عبد الله النخعي.

(٦) في (ت) : «العيدي» ، وفي (ك) : «للعبدي» .." [١]

"فَقُلْنَا: لَوْ كَانَ فِي سَبِيلِ الله! فأُخبر النبيُّ (ص) ذَلِكَ، فَقَالَ: لَعَلَّهُ يَكُدُّ عَلَى أَبَوَيْهِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ؛ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ ... ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ الناسُ يقولون: عَنْ مَغْراءَ أَبِي الْمُخَارِق: أنَّ النبيَّ (ص) ، مُرسَلً (١) ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ.

قلتُ لهما: الوَهَمُ ممَّن هُوَ؟

قَالا: مِنْ شَرِيك.

٢١١٥ – وسألتُ (٢) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصَةُ (٣) ، عَنِ الثَّوريِّ، عَنْ عَطاء بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ (٤) ، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو؛ قَالَ: قَالَ النبيُّ (ص) : أُوصِي امْرَأً (*) بِأُمِّهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (٥) ؛ يُرِيدُ: جَاءَ رجلٌ إِلَى النبيِّ (ص) فَقَالَ: جِئتُ أبايِعُكَ عَلَى الْهِجْرَةِ وَأَبَوَايَ يَبْكِيَانِ. وَإِنَّمَا رَوَى (٦) ذَاكَ الحديثَ سفيانُ (٧) ، عَنْ مَنْصُورٍ (٨) ، عَنْ عُبَيد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ خِدَاشٍ أبي سَلامة، عن النبيِّ (ص) : أُوصِي امْرَأً (*) بِأُمِّهِ.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٨٢) .

(٣) هو: ابن عقبة السُّوائي.

(٤) هو: السائب بن مالك.

(*) ... في (أ) و (ش) : «امر» .

(٥) في المسألة (١٩٨٢) زيادة: «يَعْنِي أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْمَتْنِ» .

(٦) في (ت) : «ردا» .

(٧) يعني: الثوري.

(٨) هو: ابن المعتمر.." [٢]

"فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ (١) ، عَنْ أَبِي الحُبَاب سَعِيدِ بْنِ يَسار، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبِي: أخطأ فيه أَبُو جَعْفَر الرازيُّ (٢) .

٢١٢٣ – وسُئِلَ (٣) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو خَيْثَمة زُهَيْر بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٦١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٦٢

(١) لم نقف على من أخرجه من طريق عبد الله بن دينار على هذا الوجه، ولكن أخرجه البخاري في "صحيحه" = = (٤٨٣٠ و٤٨٣١ و٤٨٣٢ و٥٩٨٧ و٧٥٠٢) ، ومسلم (٢٥٥٤) من طريق معاوية بن أبي مُزَرِّد، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أبي هريرة، به.

وأخرجه البخاري (٥٩٨٨) من طريق عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمّان، عن أبي هريرة. وذكر الدارقطني –كما سيأتي – أن ورقاء بن عمر رواه عن عبد الله بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) قَالَ الدارقطني في "العلل" (١١/١٠ رقم٢٠٨٨) : «يرويه عبد الله بن دينار، واختلف عنه: فرواه ورقاء بن عمر، عن عبد الله بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يسار، عن أبي هريرة. ورواه أبو جعفر الرازي، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ بُشير بْنِ يسار، عن أبي هريرة. وقيل: عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، عَنْ عبد الله بن دينار، عن سليمان ابن يسار، وليس ذلك بمحفوظ. ورواه عبد الرحمن بن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هريرة، مرسلاً. ورواه موسى بن عقبة، واختلف عنه؛ فرواه أبو قُرَّة موسى بن طارق، عَنِ موسى بن عقبة، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مرسلاً. وأشبهها بالصواب قول ورقاء: عن عبد الله بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يسار، عن أبي هريرة؛ لأن الحديث محفوظ عنه. ورواه معاوية بن أبي المُزَرِّد، عن سعيد ابن يسار، عن أبي هريرة» . اهـ.

ثم أسنده الدارقطني من طريق حفص بن ميسرة، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، به.

(٣) روى المصنف هذا النص باختصار في كتاب "المراسيل" (ص٢٢٣ رقم ٨٤٢) ، ونقله عنه العلائي في "جامع التحصيل" (ص ٢٨٤) ، وأبو زرعة العراقي في "تحفة التحصيل" (ص ٥١٣) .." [١]

"قال: قال رسولُ الله (ص) : ألاَ أَدُلُّكَ عَلَى أَكْرَمِ أَخْلاَقِ (١) أَهْلِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ؟! أَنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ، وتَعْفُوَ عَمَّنْ (٢) ظَلَمَكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو إِسْحَاقَ (٣) ،

عَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ (٤) ، عن النبيِّ (ص) ، مُرسَل (٥) ، ونُعَيمٌ هَذَا (٦) لا أعرفُهُ (٧) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «الأخلاق» ، وضرب على «لأ» في (ت) .

(٢) في (ك) : «عن» بدل: «عمن» .

(٣) رواه عن أبي إسحاق السبيعي على هذا الوجه: معمر، وأبو الأحوص سلاَّم بن سليم: أما معمر: فأخرجه عنه عبد الرزاق في "الجامع" (١١/١٧٢ و٢٠٢٣٧–المصنف) ، ومن طريقه البيهقي في "الشعب" (٧٩٤٧) .

قال البيهقي: «هذا مرسل حسن» .

وأما أبو الأحوص: فأخرج روايته ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٦٤١) ، وابن أبي الدنيا في "مكارم الأخلاق" (٢٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٧٤

(٤) هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي؛ كما في "التمهيد" (١٩/٢١٠) .

(٥) قوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٦) قوله: «هذا» ليس في (أ) و (ش) .

(٧) قال الطبراني في الموضع السابق: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ أبي إسحاق إلا يعقوب ابن أبي المتئد، تفرد به ابنه نعيم بن يعقوب» .." [1]

"عطيةَ] (١) ، عَنْ شَقِيق بْنِ سَلَمةَ، عَنْ عبد الله (٢) ؛ قَالَ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ... ﴾ (٣) .

قلتُ لأَبِي: لم تكتبْه عَنْ أحدٍ؟

قَالَ: عَنْ غيرِ واحدٍ (٤) .

٢١٢٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبد الرحمن بْنِ يزيدَ بْنِ جَابِرٍ (٥) ، عَنْ سُلَيم ابن عامرٍ؛ قَالَ: سمعتُ عَوْف بْنَ مالكٍ، عن النبيِّ (ص) ؛ فِي الشفاعةِ (٦) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخطأ فِيهِ ابْنُ جَابِرٍ (٧) ،

لم يسمعْ سُلَيم بن

---

(١) ما بين المعقوفين استدركناه من مصادر التخريج.

(٢) هو: ابن مسعود.

(٣) الآية (٥٠) من سورة يس.

(٤) يعني: عن غير واحد، عن يعقوب، وتقدم تخريجه من طريق ثلاثة من الرواة، عن يعقوب.

(٥) روايته أخرجها البخاري - تعليقًا - في "التاريخ الكبير" (٨/٤٢) ، وابن ماجه في "سننه" (٤٣١٧) ، وابن أبي عاصم في "السنة" (٨٢٠) ، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/٦٣٧-٦٣٩) ، والآجري في "الشريعة" (٧٩٤) ، والطبراني في "الكبير" (١٨/٦٨ رقم ١٢٦) ، و"مسند الشاميين" (٥٧٥) ، وابن منده في "الإيمان" (٩٣٢) ، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٧٧) ، والحاكم في "المستدرك" (١/١٤-١٥ و٦٦) .

(٦) ولفظه: «أتدرون ما خيرني ربي الليلة؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فإنه خيرني بين أن يُدْخل نصف أمتي الجنة، وبين الشفاعة، فاخترت الشفاعة» . وروي مطولاً.

(٧) قال ابن خزيمة - بعد أن أخرجه-: «وأنا أخاف أن يكون قوله: " سمعت عوف بن مالك" وَهمًا» . اهـ. وقال الحاكم في الموضع الأول: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ورواته كلهم ثقات على شرطهما جميعًا، وليس له علة، وليس في سائر أخبار الشفاعة: "وهي لكل مسلم"» .

وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم؛ فقد احتج بسليم بن عامر، وأما سائر رواته فمتفق عليهم.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٧٩

ولم يخرجاه. وقد رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وهشام بن سنبر، عن قتادة، عن أبي المليح، عن عوف بن مالك» .

وقال ابن منده: «وهذا حديث مشهور عن ابن جابر، ويقول: سمعت سليم بن عامر يقول: سمعت عوفً. وهو ثابت على رسم مسلم وغيره، وسليم أحد الثقات في الشاميين، أدرك أبا بكر الصديق ح، وروي عن معاوية بن صالح وجابر بن غانم، عن سليم، عَنْ معدي كرب، عَنْ عوف من وجه لا يثبت، وحديث ابن جابر أصح وأولى، وعند سليم بن عامر عن عوف بن مالك غيرُ هذا الحديث» .." (١)

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ** (١) ؛ إِنَّمَا هُوَ: هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ (٢) ، عَنْ زيدٍ العَمِّيّ (٣) ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قُلْتُ لأبِي: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قَالَ: مِنْ حُسين (٤) .

---

(١) ذكر الشيخ الألباني في "الصحيحة" (٣٦٧) أن الضياء المقدسي أخرج هذا الحديث في "صفة الجنة" (ق ٢/٨٢) من طريق الطبراني، ثم قال: «ورجاله عندي على شرط الصحيح» ، وكذا نقله ابن القيم في "حادي الأرواح" (ص ١٦٠) ، وابن كثير في "تفسيره" (١١/٨) ، ولم يتعقباه بشيء، ونقله الشيخ الألباني في الموضع السابق أيضًا عن ابن كثير، ثم قال: «وهو كما قال، فالسند صحيح، ولا نعلم له علة، خلافًا لأبي حاتم وأبي زرعة» .

(٢) روايته أخرجها هناد بن السري في "الزهد" (٨٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤٣٦) ، وأبو نعيم في "صفة الجنة" (٣٧٤) ، والخطيب في "الموضح" (١٠٥/٢) ، جميعهم من طريق أبي أسامة حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ ابن حسان، عن زيد بن الحواري العَمِّي، عن ابن عباس، به، مرفوعًا.

(٣) هو: زيد بن الحواري، وهو ضعيف؛ كما في "التقريب" (٢١٣١) .

(٤) لم يرجح أبو حاتم وأبو زرعة رواية حماد بن أسامة على رواية حسين الجعفي بمجرد الحفظ فقط، وإلا لقال قائل: كلاهما ثقة، فما المانع من وجود الحديث عند هشام بن حسان بإسنادين، ويكون حديث ابن عباس شاهدًا لحديث أبي هريرة، كما ذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألباني ــح في "الصحيحة" (٣٦٧) !

ولكن أبا حاتم وأبا زرعة ينظران مع غيرهما من علماء الحديث إلى قرائنَ وعللٍ خفية، تجعلهم يعلّون طريقًا، ويرجحون عليها طريقًا أخرى، ومن ذلك: سلوك الجادة الذي وقع فيه حسين الجعفي هنا، وأما حماد بن أسامة فخرج عن الجادة. وهذا عندهم – عادةً – لا يحصل إلا بمزيد حفظ لهذه الطريق الغريبة، وإلا فحفظ الجادة والإسناد المطروق دائمًا أسهل على حماد من حفظ الطريق الأخرى. وقد يكون حماد بن أسامة توبع أيضًا عند أبي حاتم – وإن لم نقف عليه – فيزداد الأمر وضوحًا، والله أعلم. وقد وافق أبا حاتم وأبا زرعة على هذا الترجيح: حافظ عصره الدارقطني؛ فقال في"العلل" (٣٠/١٠

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٨٣

رقم١٨٣٢) : «يرويه هشام بن حسان، واختلف عنه؛ فرواه حسين، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وخالفه ابن أسامة؛ فرواه عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ أنه قال ذلك عن ابن عباس؛ وهو أشبه بالصواب» .." [١]

"عبد العزيز الْمَاجِشُونِ (١) ، عَنْ حُمَيدٍ الطَّوِيل (٢) ، عَنْ أنس ابن مَالِكٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ (٣) ، لَوِ اطَّلَعَتِ امْرَأَةٌ مِنْ نِسَاءِ الجَنَّةِ عَلَى أَهْلِ الأَرْضِ، لَأَضَاءَتْ مَا بَيْنَهُمَا، ولَمَلَأَتْ مَا بَيْنَهُمَا رِيحًا، ولَنَصِيفُهَا (٤) عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الصَّحيحُ: عَنْ أنسٍ، مَوْقُوفٌ (٥) .

٢١٣٢ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الحُمَيديُّ (٦) ، عن ابن

---

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

(٢) هو: حميد بن أبي حميد.

(٣) قوله: «بيده» سقط من (ك) .

(٤) النَّصِيفُ: فسِّر في حديث عند البخاري برقم (٦٥٦٨) بأنه الخِمَار، وقيل: هو المِعْجَر؛ وهو ما تلفُّه المرأة على استدارة رأسها. واعتجَرَ الرجلُ بعمامَته: لفَّها على رأسه وردَّ طرفَها على وجهه وشيئًا منها تحت ذَقَنه. وقيل: المِعْجَرُ ثوبٌ تلبَسُه المرأةُ أصغر من الرداء. وقيل: ثوبٌ تتجلل به المرأة فوق ثيابها كلها؛ سمِّي نصيفًا لأنه نَصَفَ بين الناس وبينها فحَجَز أبصارَهُم عنها. والنصيف: العمامة، وكل ما غطى الرأس فهو نصيف. انظر "الفائق" (٣/٤٣٣) ، و"النهاية" (٥/٦٥) ، و"فتح الباري" (١١/٤٤٢) ، و"تاج العروس" (١٢/٥٠١-٥٠٢) .

(٥) أخرج الروايةَ الموقوفةَ المصنفُ في المسألة رقم (٩٣١) من طريق أبيه، عن محمد ابن عبد الله الأَنْصَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ. وتقدَّم تخريجه هناك. ولم يُخطِّئ أبو حاتم في المسألة رقم (٩٣١) الرواية المرفوعة، وإنما قال: «حديث حميد فيه مثل ذا كَثِيرٌ، وَاحِدٌ عَنْهُ يُسْنِد، وَآخَرُ يوقف» .

ولا شك في أن الاختلاف في رفع هذا الحديث ووقفه من حميد نفسه، وليس من الرواة عنه، وقد صحح الرواية المرفوعة البخاري في "صحيحه" كما تقدم في المسألة رقم (٩٣١) ؛ لكثرة من رواها عن حميد، ولمتابعة ثابت له عن أنس. وقول أبي حاتم: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٠٤٣) .

(٦) هو: عبد الله بن الزبير. وروايته أخرجها هو في "مسنده" (١٢٩) .." [٢]

"قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُوسَى الجُهَنِيُّ (١) ، عَنِ الشَّعبيِّ، عَنِ النبيِّ (ص) ، مُرسَل (٢) .

قَالا: والخَطأُ من الْقَاسِم.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٨٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٩١

قلتُ: ما حالُ الْقَاسِمِ؟
قَالا: لَيْسَ بقَوِيٍّ (٣) .
٢١٣٥ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ (٥) ، عَنْ أَبِي

---

(١) رواه ابن المبارك في "الزهد" (٣٧٩- رواية نعيم) عن موسى الجهني.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٠٣) من طريق عبد الله بن نمير، وهناد في "الزهد" (١٩٦) من طريق يعلى بن عبيد، وسمويه في الثالث من "فوائده" (٦١) من طريق سفيان الثوري، ثلاثتهم عن موسى الجهني، به، لكن تصحف «موسى الجهني» في رواية سمويه إلى «عيسى الجهمي» .
(٢) قوله «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .
وسئل الدارقطني في "العلل" (١٢٩٤) عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه موسى الجهني، واختلف عنه؛ فرواه الْقَاسِمُ بْنُ غُصْنٍ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أبي موسى. وخالفه إسماعيل بن محمد ابن جحادة؛ فرواه عن موسى الجهني، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عن أبيه، عن أبي موسى، وهو أشبه بالصواب» .
(٣) في (ك) : «ليس بالقوي» .
وقد ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١١٦/٧ رقم ٦٦٧) هذا القول عن أبي زرعة فقط، وذكر عن أبيه أنه قال فيه: «ضعيف الحديث» .
(٤) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (١٣٥/٤-١٣٦) . وستأتي هذه المسألة برقم (٢١٦٩) عن أبي زرعة، وفيها زيادة بيان على ما هنا.
(٥) هو: ابن يونس بن أبي إسحاق، ولم نقف على روايته، ولكن تابعه زهير بن معاوية والثوري ومنصور بن المعتمر في بعض الطرق عنهم؛ كما سيأتي في المسألة رقم (٢١٦٩) .
وتابعه أيضًا عمرو بن ثابت الحداد، وروايته أخرجها أبو نعيم في "صفة الجنة" (١٢٧) . وعمرو بن ثابت متروك الحديث؛ كما في "المغني" للذهبي (٤٦٣٦) .." (١)

"حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ سِماك (١) ، عَنْ عِكرِمَة (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : أَعَدَّ اللهُ لإِبْرَاهِيمَ قَصْرًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ، لا صَدْعَ فِيهَا ولاَ وَهْيَ؟
قَالَ أَبِي: حدَّثنا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَبُو سَلَمة (٣) وسُلَيمانُ بنُ حَرب، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، مَوْقُوفٌ (٤) . والموقوفُ أصحُّ (٥) .
٢١٤٢ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حجَّاج بْنُ نُصَير (٧) ، عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٤٩٨

(١) هو: ابن حرب.

(٢) هو: مولى ابن عباس.

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وعلقنا عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٢١٦٥) : «يرويه سِماك بن حرب، واختُلف عنه، فرفعه النضر بن شُميل ويزيد بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سِماك، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيّ (ص) . وخالفهما سليمان بن حرب وحجاج بن منهال وسُرَيج بن النعمان؛ رَوَوْه عن حماد بن سلمة موقوفًا. ووقفه عمر عن سِماك والموقوف أصحُّ» .

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٦٦) . وفيها: «قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطَأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ شُعبة، عَنِ العَوَّام بن مُراجم، عَنْ أَبِي السَّليل؛ قَالَ: قَالَ سلمان، موقوف» .

(٧) روايته أخرجها عباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (٤٢٤٦) ، والبزار في "مسنده" (٣٨٧) ، وأبو يعلى في "مسنده" -كما في "المقصد العلي" (١٨٩٩) -، وعبد الله بن أحمد في "زياداته على المسند" (٧٢/١ رقم ٥٢٠) ، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٨٥/١) ، وابن عدي في "الكامل" (٢٣٢/٢) ، والدارقطني في "العلل" (٦٤/٣) ، والرافعي في "التدوين" (٨٠/٢) ، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٥٤٨/٢) . ووقع في "مسند أبي يعلى"، و"ضعفاء العقيلي" و"التدوين" للرافعي: «مزاحم» بدل: «مراجم» . ومن طريق الدوري رواه الدينوري في "المجالسة" (١٠٦٧) . قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عثمان إلا من هذا الوجه، ولم يَرو هذا الحديثَ بهذا الإسناد إلا الحجاج، عن شعبة» .." [1]

"يَقُولُ: تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنَ الخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ (١) مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيْلٍ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مِقْدَام بْنُ مَعْدِي كَرِب (٢) ، وسُلَيم بْنُ عامرٍ لَمْ يُدرك المِقْدادَ بنَ الأَسْوَدِ.

٢١٤٤- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ آدَمُ (٣) ، عَنْ شَريك (٤) ، عَنْ لَيْث (٥) ، عَنْ طَاوُسٍ (٦) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قال: قال رسولُ الله (ص) : يُبْعَثُ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى نِيَّاتِهِمْ؟

قَالَ أَبِي: لَمْ يَرِوِ هذا الحديثَ [غَيْرُ] (٧) شَرِيكٍ عَنْ لَيثٍ مَرْفُوعٌ (*) ، وَرَوَى غيرُ شَرِيكٍ موقوفً (*) .

(١) في (ت) و (ك) : «يكون» بالياء التحتية.

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٨١/٢٠) من طريق بقية بن الوليد، ثنا عمر ابن خثعم، حدثني سُلَيم ابن عامر، عن المقدام، به.

(٣) هو: ابن أبي إياس.

(٤) هو: ابن عبد الله النَّخَعي القاضي.

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٠٦

(٥) هو: ابن أبي سليم.

(٦) هو: ابن كَيْسان.

(٧) ما بين المعقوفين في جميع النسخ: «عن» ، وهو ضمن السقط الواقع في (ف) . ولعل الصواب ما أثبتناه، وقد تقدم نحو هذا التصحيف في المسألة رقم (٢٠١٢) . والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣٩٢/٢ رقم ٩٠٩٠) من طريق أسْوَد بن عامر، وابن ماجه في "سننه" (٤٢٢٩) من طريق يزيد بن هارون، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٢٤٧) من طريق بشر بن الوليد، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٧٨) ، وتمَّام في "فوائده" (١٧٤٤/الروض البسام) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، جميعهم عن شريك، به، مرفوعًا. ورواه ابن ماجه في "سننه" (٤٢٣٠) من طريق زكريا ابن عَدي، عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أبي سفيان، عن جابر، به، مرفوعًا.

(*) ... كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر تعليقنا على المسألة رقم (٣٤) .." [1]

"فسمعتُ عليَّ بْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: وَجَّهتُ هَذَا الحديثَ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ، فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ (١) عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيل، مَوْقُوفٌ (٢) .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (٣) : وَكَذَا (٤) رَوَاهُ وَكِيعٌ؛ حدَّثنا عَمْرٌو الأَوْدِي؛ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكيع (٥) ، عَنِ الأعمَش، عن أبي وائل (٦) ، عن عبد الله (٧) ، عن النبيّ (ص) قَالَ: أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ.

قَالَ الأعمَش: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: زاد فيه عمرو ابن شُرَحْبيل: يَجِيءُ الرَّجُلُ آخِذً (*) بِيَدِ الرَّجُلِ ... ، وَذَكَرَ بقيَّة الْمَتْنِ.

وَأَمَّا أبو معاوية (٨) فرواه مُرسَلً (*) .

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ك) .

(٢) قوله «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) . والحديث من هذا الوجه أخرجه النسائي (٣٩٩٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، به، موقوفًا.

(٣) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و (ك) .

(٤) في (ت) و (ك) : «كذا» بلا واو.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٩٣٩) ، وفي "المسند" (٢٢٩) عنه، به. وعن ابن أبي شيبة رواه مسلم في "صحيحه" (١٦٧٨) .

ورواه مسلم (١٦٧٨) من طريق عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم ومحمد بن عبد الله بن نمير؛ ثلاثتهم عن وكيع، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٥٣٣) من طريق حفص بن غياث، وفي (٦٨٦٤) من طريق عبيد الله بن موسى، ومسلم في "صحيحه" (١٦٨٧) من طريق شعبة، ثلاثتهم عن الأعمش، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٠٨

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) قوله: «عن عبد الله» سقط من (ك) . وعبد الله، هو: ابن مسعود ح.

(*) ... كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٨) هو: محمد بن خازم الضَّرير.." [١]

"فسمعتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولانِ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وقال (١) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَاصِمٌ (٢) ، عَنْ أَنَسٍ: مَنْ كذَّبَ بِالشَّفاعَةِ أَوْ بالحَوْضِ، لَمْ تَنَلْهُ (٣) .

٢١٥٦ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ حدَّثنا بِهِ عَطِيَّة بْنُ بَقِيَّة، عَنْ أَبِيهِ بَقِيَّة بْنِ الْوَلِيدِ، عن بِشْر ابن جَبَلَة، عن عبد العزيز بْنِ أَبِي رَوَّاد، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ أَنَّهُ قَالَ: يَجْمَعُ اللهُ (٤) أَطْفَالَ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي حِيَاضٍ تَحْتَ العَرْشِ، فَيَطَّلِعُ اللهُ إِلَيْهِمْ (٥) اطِّلاَعَةً، فَيَقُولُ لَهُمْ: مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي رُؤُوسِكُمْ إِلَيَّ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبَّنَا! الآبَاءُ والأُمَّهَاتُ فِي عَطَشِ القِيَامَةِ، ونَحْنُ فِي هَذِهِ الحِيَاضِ (٦) ، فَيُوحِي اللهُ إِلَيْهِمْ أَنِ اغْرِفُوا فِي هَذِهِ الآنِيَةِ مِنْ هَذِهِ الحِيَاضِ، ثُمَّ تَخَلَّلُوا صُفُوفَ القِيَامَةِ فَاسْقُوا الآبَاءَ والأُمَّهَاتِ؟

---

(١) في (ش) : «قال» بلا واو.

(٢) أخرج هذه الرواية سعيد بن منصور في "سننه" (ق٢١٧/أ) فقال: نا عبد الله بن المبارك، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ قال: من كذّب بالشفاعة فلا نصيب له فيها. وأخرجه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٢٠٨٨) من طريق بشر بن مبشر، عن ابن المبارك كذلك. وأخرجه هنَّاد في "الزهد" (١٨٩) ، وأبو حفص الحدثي في "نسخته" (ق٢) كلاهما من طريق أبي معاوية، عن أنس، به. ومن طريق هنَّاد رواه الآجري في "الشريعة" (٧٧٧) . وعزاه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤٢٦/١١) إلى سعيد بن منصور، وصحح سنده.

(٣) كذا في (ت) و (ف) ، ولم تنقط التاء في بقية النسخ.

(٤) تكرر في (ف) لفظ الجلالة: «الله» .

(٥) في (أ) : «اللهم» .

(٦) في (ك) : «ونحن في حياض تحت العرش» ، وضرب على قوله: «العرش» .." [٢]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ بَاطِلٌ.

قلتُ: باطل (١) هَذَا الْحَدِيث مِمَّن هو؟

قَالَ: من بِشْر بْن جَبَلَة.

٢١٥٧ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوب بْنُ سُوَيد، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ (٣) ، عَنْ سَهْل بْنِ سَعْدٍ، عَنْ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥١٩

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٢٢

النبيِّ (ص) : إِنَّ أَهْلَ الجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ الغُرَفِ فَوْقَهُمْ، كَمَا يَتَرَاءَوْنَ الكَوْكَبَ الدُّرِّيَّ الغَائِرَ (٤) فِي الأُفُقِ مِنَ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، لِتَفَاضُلِ مَا بَيْنَهُمَا، قَالُوا: يَا رسولَ اللَّهِ، تِلْكَ منازلُ الأَنْبِيَاءِ يا رسولَ الله (٥) ، لا (٦) يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ؟ قَالَ: بَلَى (٧) والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! رِجَالٌ آمَنُوا بِاللهِ وَصَدَّقُوا المُرْسَلِينَ؟

قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ**، وقد رُوِي عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ حديثٌ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكٍ (٨) ، لَيْسَ هَكَذَا لفظُهُ (٩) .

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد: بُطلانُ هذا الحديث ممَّن هو؟ والمصدر قد يأتي في العربية على وزن اسم الفاعل، انظر التعليق على المسألة رقم (١٨٦٧) .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٥٦) .

(٣) هو: سلمة بن دينار.

(٤) في (ف) : «العابر» . وتقدم تفسيرها والتعليق عليها في المسألة رقم (١٩٥٦) .

(٥) قوله: «يا رسول الله» الثانية ليس في (ت) و (ك) .

(٦) قوله: «لا» سقط من (ك) .

(٧) كذا في جميع النسخ، وتقدم التعليق عليها في المسألة رقم (١٩٥٦) .

(٨) في (ك) : «عن سهل بن سعد من حديث مالك» .

(٩) في (ت) : «يعظه» .." [1]

"عثمان ابن عفان، عن النبيِّ (ص) قَالَ: إِنَّ الجَمَّاءَ (١) لَتَقْتَصُّ (٢) مِنَ القَرْنَاءِ يَوْمَ القِيَامَةِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: شُعبة (٣) ، عن العَوَّام بن مُراجِم (٤) ، عَنْ أَبِي السَّليل (٥) ؛ قَالَ: قَالَ سَلْمان، موقوفٌ (٦) .

---

(١) تقدم تفسيرها في التعليق على المسألة رقم (٢١٤٢) .

(٢) في (ت) : «ليقتصي» ، وفي (ك) : «لنقتص» .

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه العقيلي في "الضعفاء" (١/٢٨٥-٢٨٦) ، وابن عدي في "الكامل" (٢/٢٣٢) ، والدارقطني في "العلل" (٣/٦٥) من طريق محمد بن جعفر غُنْدر، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١١٢١) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، كلاهما عن شعبة، عن العوَّام، عَنْ أَبِي السَّليل، عَنْ أَبِي عثمان النَّهْدي، عن سلمان، قوله. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٤) كذا في (ت) و (ف) ، وفي (ك) : «مزاحم» بالزاي والحاء المهملة، وهي مهملة في (أ) و (ش) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٢٣

(٥) في (ك) : «الشليل» . وهو: ضُرَيب بن نُقَير.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

وكذا جاء هنا: «عَنْ أَبِي السَّليل؛ قَالَ: قَالَ سلمان» ، والذي ذكره ابن معين والبزار والعقيلي وابن عدي والدارقطني أنه من رواية أبي السَّليل، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ سلمان موقوفًا. ونقل الدوري في "التاريخ" (٤/٢٥٧-٢٥٨) عن ابن معين قوله: «إنما هو: أبو عثمان، عن سلمان» . وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/٢٨٦) بعد أن رواه من طريق أبي عثمان، عن سلمان موقوفًا: «وهذا أولى» .

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/٢٣٢) : «قال لنا ابن صاعد: وليس هذا في حديث عثمان، أن النبيَّ (ص) ؛ إنما رواه أبو عثمان، عن سلمان من قوله» .

وقال الدارقطني في "العلل" (٢٨٧) : «يرويه شعبة، واختُلف عنه، فرواه الحجاج بْنُ نُصَير، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ العوَّام بن مُراجِم، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عن النبيِّ (ص) وَوَهِم فيه. وخالفه غُنْدَر، فرواه عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ العوَّام بْنِ مُراجِم، عَنْ أَبِي السَّليل، عَنْ أَبِي عثمان، عن سلمان، موقوفًا، وهو الصواب» .." (١)

"تِعْلى (١) - أو يَعْلى (٢) -، عَنْ أَبِي أيُّوب، عَنِ النبيِّ (ص) : أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَصْبيرِ الْبَهَائِمِ (٣) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: بُكَير (٤) ،

عَنْ أَبِيهِ، عن عُبَيد

---

(١) المثبت من (أ) ، ولم تنقط في بقية النسخ.

(٢) قوله: «أو يعلى» سقط من (ك) . والصواب في اسم والد عبيد هذا: «تِعْلى» . انظر "توضيح المشتبه" (٩/٢٤٢) ، و"التقريب" (ص ٤٤٠) .

(٣) صَبْرُ البهيمة وكلِّ ذي روحٍ: أن يحبسَ حيًّا، ويرمى بشيء حتى يموت. انظر "مشارق الأنوار" (٢/٣٨) ، و"المصباح المنير" (ص ب ر/١/٣٣١) .

(٤) رواه عن بكير على هذا الوجه: يزيد بن أبي حبيب، وعمرو بن الحارث، وعبد الله ابن لهيعة؛ وفيه اختلاف عليهم: أما يزيد بن أبي حبيب: فأخرج روايته الإمام أحمد (٥/٤٢٢ رقم٢٣٥٨٩) ، والدارمي في "مسنده" (٢٠١٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/١٨٢) ، والشاشي في "مسنده" (١١٦٠ و١١٦١) ، والطبراني في "الكبير" (٤/١٥٩ رقم ٤٠٠١) ، والبيهقي في "سننه" (٩/٧١) ، جميعهم من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن عبد الحميد بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حبيب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ تعلى، عن أبي أيوب، به.

وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٦٠٩) من طريق زَيْدِ بْنِ أَبِي أنيسة، عَنْ يزيد بن أبي حبيب، به، ولم يذكر: «عن أبيه» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٣٤

وأما عمرو بن الحارث: فيرويه عنه عبد الله بن = = وهب، لكن اختُلِف عليه: فرواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٦٧) عنه، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ بكير، عن عبيد بن تعلى، به هكذا، ولم يذكر: «عن أبيه» . ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه أبو داود في "سننه" (٢٦٨٧) . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤٢٢/٥ رقم٢٣٥٩٠) من طريق سريج بن يونس، وابنُ حبان في "صحيحه" (٥٦١٠) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٠/٣٤) من طريق حرملة بن يحيى - كلاهما عن عبد الله بن وهب، به، كرواية سعيد بن منصور. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٨٢/٣) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، والطبراني في "الكبير" (١٥٩/٤ رقم ٤٠٠٢) من طريق أحمد بن رشدين، عن أحمد بن صالح - كلاهما، عن عبد الله بن وهب، به، وزادا: «عن أبيه» .

وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب متكلم في حفظه. وأحمد بن رشدين اسمه: أحمد بن محمد بن الحجاج ابن رشدين، وقد اتهم بالكذب كما في "لسان الميزان" (٢٥٧/١ رقم٨٠٤) . فالصحيح مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أنها عن بكير، عن عبيد بن تعلى؛ كما رواه سعيد بن منصور ومن وافقه.

وأما عبد الله بن لهيعة: فأخرج روايته الطيالسي في مسنده" (٥٩٦) ، والإمام أحمد في "المسند" (٤٢٢/٥-٤٢٣ رقم٢٣٥٩١) كلاهما من طريق عبد الله بن المبارك، عنه، به بزيادة: «عن أبيه» . وقد نسب الطيالسي في روايته ابن لهيعة إلى جده، فقال: «عبد الله ابن عقبة» . وأخرجه الطحاوي في الموضع السابق من طريق عبد الله بْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، مقرونًا برواية عمرو بن الحارث السابقة التي فيها زيادة «عن أبيه» . وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٠/٦) أن الوليد بن مسلم رواه عن ابن لهيعة وأبي رافع إسماعيل بن رافع، كلاهما عن بكير، عن عبيد بن تعلى، به، ولم يذكرا «عن أبيه» .." [1]

"بُرَيدة، عَنْ أَبِي سَبْرَة (١) الهُذَلي (٢) ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ (ص) ؛ وهو الصَّحيح (٣) .

٢١٧٥/ب - قال (٤) أبومحمد (٥) : ورَوَى (٦)

بِهَذَا الإِسْنَادِ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الحِنَّاءُ؟

قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَى هَذَا الحديثَ مَعْمَرٌ (٧) ، عن

---

(١) في (ك) : «سيرة» .

(٢) في (أ) و (ش) : «الهمداني» . وأبو سبرة هذا قيل: اسمه: سالم بن سلمة، وقيل: سالم بن سبرة.

(٣) تابع قتادةَ وحسينًا المعلِّم مطرٌ الورَّاق، وروايته أخرجها معمر في "الجامع" (٢٠٨٥٢/مصنف عبد الرزاق) عنه، عن عبد الله بن بريدة، فذكر الحديث بطوله. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١٩٩/٢ رقم٦٨٧٢) ، وبقي بن مخلد في "الحوض والكوثر" (٤٣) ، ومن طريق الإمام أحمد أخرجه ابن عساكر (٤٤/٢٠-٤٥) .

(٤) انظر المسألة رقم (٢٤١٨) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٤٤

(٥) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و (ك) .
(٦) يعني: عقبة بن عبد الله الأصم. ولم نقف على من أخرج روايته هذه، لكن الحديث أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٤٣٩/١) ، والمحاملي في "أماليه" (٢٦١) ، كلاهما من طريق عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن الأَجْلَحُ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أبيه، به مرفوعًا.
وذكر الدارقطني هذه الطريق في "العلل" (٢٧٩/٦) .
وسيأتي تخريج طريق الأجلح هذه، وفيها بعض الخلاف.
(٧) هو: ابن راشد. وروايته أخرجها في "جامعه" (٢٠١٧٤/ مصنف عبد الرزاق) من رواية عبد الرزاق، عنه. ومن طريق عبد الرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١٤٧/٥ و١٥٠ رقم ٢١٣٠٧ و٢١٣٣٨) ، وأبو داود في "سننه" (٤٢٠٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٥٤٧٤) ، والطبراني في "الكبير" (١٥٣/٢ رقم ١٦٣٨) ، و"الأوسط" (٣٠١٠) ، والبيهقي في "سننه" (٣١٠/٧) .
قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ سعيد الجريري إلا معمر» .
وذكرها الدارقطني في "العلل" (٢٧٨/٦) ، وقال: «تفرَّد به معمر بن راشد عنه [يعني: عن الجريري] ، وأغرب به» .
وروى هذا الحديث النسائي في "السنن" (٥٠٨١) من طريق عبد الوارث بن سعيد، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عن النبيّ (ص) مرسلاً، وهكذا رواه كَهْمَس بْنُ الْحَسَنِ عَنِ ابْنِ بريدة كما سيأتي.." [(١)]

"قَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الحَسَنُ (١) ، عَنْ أَبِي الأَحْوَص (٢) ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ مَوْقُوفٌ (٣) . فَلَمْ يَضْبِطْ (٤) عندي، فلعلَّهُ قاله عن عبد الله بْنِ مَسْعُودٍ، فظنَّ أنَّه يَقُولُ: عن عبد الله بن مُغَفَّل (٥) .

---

(١) أخرج هذه الرواية محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٩٥) من طريق حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنِ ابْنِ مسعود، به موقوفًا.
وعلَّقه البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢٦٣/١) عن حبيب بن الشهيد.
وأخرجه محمد بن نصر أيضًا (١٠٩٦) من طريق أبي نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ مُبَارَكِ بْنِ فَضَالة، عَنِ = = الْحَسَنِ البصري، فذكره موقوفًا مثل سابقه.
وكذا علَّقه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥٦/٧) عن أبي نعيم.
ورواه موسى بن إسماعيل، عن مبارك، واختُلِف على موسى: فأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٢١٠/٤) عن جدِّه، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مبارك بن فَضَالة ... ، فذكره موقوفًا كسابقه، ثم قال العقيلي: «وهذه الرواية أولى» ؛ يعني من رواية من رواه عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبيّ (ص) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٥٠

وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في "مسنده" (٧٣١) من طريق أحمد بن زهير بن حرب، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/١٠٥ رقم١٠١٠٥) ، وفي "الدعاء" (٢٠٤١) من طريق العباس بن الفضل، كلاهما عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مبارك بن فَضَالة، به مرفوعًا. ويرى الدارقطني - كما سيأتي - أن رواية مبارك مرفوعة.

(٢) هو: عَوْف بن مالك بن نَضْلَة.

(٣) قوله «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) يعني: مرزوق بن ميمون فيما يظهر.

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/٣٢٤-٣٢٥ رقم٩١٨) هذا الحديث، وقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي وإبراهيم الهجري والحسن البصري، عن أبي الأحوص، فرفعه أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ أبي إسحاق، ووقفه غيره، ورفعه إبراهيم الهجري، وأما الحسن: فرفعه عنه مبارك بن فضالة؛ ووقفه غيره. والموقوف عن أبي الأحوص أصح» .." [1]

"أَيُّوب (١) ، عَنْ سعيدِ بْنِ جُبيرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢) : العائدُ فِي هِبتِهِ (٣) ... ؟

قَالَ: إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عِكرِمَة (٤) .

٢١٨٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه زُهيرُ ابنُ معاوية (٥) ؛ قال:

---

(١) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٢) يعني: مرفوعًا كما هو مبيَّن في المسألة رقم (٢٨١٥) .

(٣) في (ش) : «هبة» ، وفي (ك) تشبه: «هيته» .

(٤) سيأتي في المسألة رقم (٢٨١٥) قول أبي حاتم وأبي زُرْعَةَ: «**هَذَا خَطَأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصَة؛ إِنَّمَا هُوَ: أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) » .

وقد رواه عن أيوب على هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة جمع من الرواة:

فأخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (١٦٥٣٦) من طريق معمر، والحميديُّ في "المسند" (٥٣٠) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٣٠) من طريق سفيان بن عيينة، وابنُ أبي شيبة في "المصنف" (٢١٧٠٤) ، وأحمدُ في "المسند" (١/٢١٧) ، والنسائيُّ في "سننه" (٣٦٩٩) من طريق إسماعيل بن علية، والبخاري في "صحيحه" (٢٦٢٢) من طريق عبد الوارث بن سعيد، والترمذي (١٢٩٨) من طريق عبد الوهاب الثقفي، والنسائي (٣٦٩٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، جميعهم عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرمة، عَنِ ابن عباس، عن النبيِّ (ص) .

(٥) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/٣٤٦ رقم ٢٢٩٣٨) ، والطحاوي في "مشكل الآثار" (٥٦٧٦ و٥٦٧٧) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٥٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٦١

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ هُوَ: عَنِ الزُّهري، عَنْ حُمَيد بن عبد الرحمن، عن أُمِّه أُمِّ كلثوم ابنَتِ (١) عُقْبة، عن النبيّ (ص) (٢) .

٢١٩١ – وسُئِلَ (٣) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ [القَواريري] (٤) ، عَنْ قَزَعة بْنِ سُويد، عَنْ يَحْيَى بْنِ جُرْجة، عَنِ الزُّهري، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيد، عَنْ شَدَّاد بْنِ أَوْس؛ أَنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: مَنْ غَلَّ مِنَ الأَرْضِ شِبْرًا، طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَى سَبْعَةِ أَرَضِينَ (٥) ؟

---

(١) في (ش) : «ابنة» ، وهو الجادَّة، والمثبت من بقيَّة النسخ، وهو صحيحٌ في العربية على لغة لبعض العرب، وعليها وردت بعض كلمات القرآن. انظر التعليق على المسألة رقم (٦) .

(٢) ومن هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زرعة أخرجه البخاريُّ في "صحيحه" (٢٦٩٢) ، ومسلم (٢٦٠٥) .

(٣) نقل الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١٢٩١) حُكم أبي زرعة على هذا الحديث بأنه خطأ.

(٤) المثبت من (ش) ، وفي بقية النسخ: «القوارير» . وهو: عبيد الله بن عمر. ولم نقف على روايته لهذا الحديث، لكن أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٩١/٧ رقم ٧١٧٠) من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، وابن جميع في "معجم الشيوخ" (ص ١٤٥) من طريق أزهر بن مروان، كلاهما عن قَزَعة بن سويد، به، وزاد فيه: «وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شهيد» . وتصحف «أزهر بن مروان» عند ابن جميع إلى: «أزهر ابن مروز» .

(٥) قوله: «سبعة أرضين» كذا في النسخ بتأنيث «سبعة» ، والمعدود مؤنث وهو «الأرض» مفرد «الأرضين» ، وجاء في رواية البخاري ومسلم للحديث – كما سيأتي في التخريج –: «سبع أرضين» ، وهو الجادَّة، لكنَّ ما وقع هنا صحيح، ويخرَّج على وجهين: الأول: على مراعاة الجمع وهو «أرضين» ؛ إذ هو ملحق بجمع المذكر السالم؛ قال الفيومي في خاتمة "المصباح المنير" (٧٠٤/٢) : «وإذا كان المعدودُ مذكرًا واللفظ مؤنثًا، أو بالعكس، جاز التذكير والتأنيث؛ نحو: ثلاثة أنفُسٍ، وثلاث أنفُسٍ. اهـ. وانظر نحو ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٥٢) .

والثاني: على تضمين «الأرض» معنى «البساط» ؛ قال في "المصباح" (أر ض/١٢/١) : «وربَّما ذُكِّرت الأرض في الشعر على معنى البساط» . اهـ. وهو من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث، وهو فاشٍ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٧٠) . هذا وفي النسخة (ف) : «سبع» ، لكنَّها صوّبت في الحاشية إلى «سبعة» كما في بقية النسخ. وقولهم: «أرَضون» و «أرَضين» بفتح الراء، وتسكينُها لغةٌ قليلة.." (١)

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهري، عَنِ طلحة بن عبد الله بن عَوْف، عن عبد الرحمن بْنِ عَمْرِو بْنِ سَهْل، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النبيّ (ص) (١) .

٢١٩٢ – وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه عبد الله بْنُ رَجَاء (٢) ، وسَهْلُ بنُ حمَّاد العَقَدي (٣) أبو عَتَّاب، عَنْ شُعبة، عن عَدِيّ ابن ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبير، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَوْقُوفٌ (٤) ؛ قَالَ: لا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٧٩/٥

(١) ومن هذا الوجه الذي رجحه أبو زرعة رواه البخاري (٢٤٥٢) ، ورواه البخاري أيضًا (٣١٩٨) ، ومسلم (١٦١٠) من طرق أخرى عن سعيد بن زيد ح، به.

(٢) لم نقف على روايته موقوفًا، ولا على رواية سهل بن حماد، لكن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٨/٣) من طريق عبد الله بن رجاء هذا مقرونًا مع بشر ابن عمر، كلاهما عن شعبة، به، مرفوعًا.

(٣) كذا في جميع النسخ: «العقدي» ، وهو موافق لنسخة خطية من "الجرح والتعديل" على ما ذكر العلامة المعلِّمي اليماني (١٩٦/٤) في تعليقه عليه. وفي نسخة أخرى: «العقوي» بالواو. وفي "معرفة الثقات" للعجلي (٦٩١) ، و"تهذيب الكمال" (١٧٩/١٢) ، و"الكاشف" (٤٦٩/١) ، و"تهذيب التهذيب" (١٢٢/٢) : «العَنْقَزي» بمهملة، ثم نون، ثم قاف، بعدها زاي.

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." [1]

"فَقَالا: هُوَ حَبِيبُ بنُ أَبِي الأَشْرَس؛ حَبِيبُ ابنُ حَسَّان (١) .

٢١٩٤ - وسألتُ (٢) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ خَلاَّد بْنُ يَحْيَى (٣) ، عَنِ الثَّوريّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيث، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطاب، عن النبيِّ (ص) قَالَ: لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ (٤) مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا؟

فَقَالا: هَذَا خطأٌ، وَهِمَ فِيهِ خَلاَّد؛ وَإِنَّمَا (٥) هُوَ عن عمر قولَه (٦) .

---

(١) هو: حبيب بن حسان بن المنذر بن عمار، وحسان والمنذر يقال لكل منهما: «أبو الأشرس» ؛ فهو حبيب بن أبي الأشرس: حسان بن أبي الأشرس المنذر بن عمار. وهو حبيب بن أبي هلال أيضًا. انظر "الجرح والتعديل" (٩٨/٣) ، و"تهذيب الكمال" (١٢/٦-ترجمة حسان) ، و"الميزان" (٤٥٠/١) ، و"لسان الميزان" (١٦٧/٢) .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٢٤) من كلام أبي حاتم وحده.

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٧) ، والطبري في "تهذيب الآثار" (٦١٦/٢/مسند عمر) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٩٥/٤) ، والفاكهي في "فوائده" (٢٢٦) ، والدارقطني في "العلل" (١٨٩/٢) ، وتمام في "فوائده" (١١٥٨ و١١٥٩/الروض البسام) .

ومن طريق الفاكهي أخرجه عبد الغني المقدسي في "أحاديث الشعر" (٣٥) .

(٤) قوله: «له» سقط من (ت) و (ف) و (ك) .

(٥) في (ت) و (ف) و (ك) : «إنما» بلا واو.

(٦) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عمر موقوفًا،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٨٠

ولا نعلم أسنده غير خلاد، [عن] سفيان» .
وقال الدارقطني في الموضع السابق من "العلل": «يرويه إسماعيل بن أبي خالد عنه [أي عن عمرو بن حريث] ، أسنده خَلادُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عن إسماعيل؛ رفعه إلى النبيِّ (ص) ، ووقفه غيرُه عن الثوري. وكذلك رواه يحيى القطان وأبو معاوية وأبو أسامة وغيرهم، عن إسماعيل موقوفًا، وهو الصحيح» .
وفي "سؤالات الحاكم للدارقطني" (٣١٢) سأل الحاكم الدارقطني عن خلاد بن يحيى؟ فقال: «خلاد ثقة، إنما أخطأ في حديث واحد؛ حديث الثوري عن إسماعيل، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عمر، فرفعه وأوقفه الناس» . وانظر "تهذيب التهذيب" (٥٥٨/١) .
وأما الطبري في الموضع السابق من "تهذيب الآثار" فإنه عنون للحديث بقوله: «ذِكْر ما صحَّ عندنا سنده من حديث عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُمَرَ بن الخطاب، عن النبيِّ (ص) » ، ثم أخرج الحديث، ثم قال «وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سنده، لا علَّة فيه توهِنه، ولا سبب يضعِّفه، وقد يجب أن يكونَ على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعلَّتين: إحداهما: أنه قد حدَّث بِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خالد جماعةٌ ولم يرفعوه إلى النبيِّ (ص) ، بل وقفوه على عمر، وجعلوا هذا الكلام من قِيلِه. والأخرى: أنه خبر لا يُعرَف له مخرجٌ عن عمرو ابن حريث، عن عمر، عن النبيِّ (ص) إلا من هذا الوجه، والخبرُ إذا انفرد به منفردٌ وجبَ فيه التثبت عندهم» .." (١)

"قَالَ: لِمَ؟ ، قَالَ: نَهَانَا اللهُ أَنْ نُحْمَدَ بِمَا لَمْ نفعَلْ، وَأَنَا رجلٌ أُحِبُّ الحمدَ، وَنَهَانَا أَنْ نَرْفَعَ أصواتَنا فَوْقَ صوتِكَ، وَأَنَا رجلٌ جَهِيرُ الصوتِ، وَنَهَانَا عَنِ الخُيَلاء، وَأَنَا أحبُّ الجَمَالَ ... ، الْحَدِيثَ؟
فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ صَالِحٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهري، عَنْ إسماعيلَ بنِ محمدِ ابنِ ثابتٍ. الأُوَيْسيُّ (١) ؛ قَالَ: حدَّثنا مَالِكٌ،

---

(١) كذا في جميع النسخ: «إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ الأُوَيْسي» ، فالظاهر أنه حذف صيغة التلقي عن الأويسي، كعادة بعض المحدثين، وربما كان هناك سقط في العبارة، وصوابه: «إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ. حدثنا به الأُوَيْسي» ، والأُوَيْسي إما أن يكون عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى، أو: إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس؛ فكلاهما يروي عن مالك، ويروي عنهما أبو حاتم الرازي، لكن المشهور بالأويسي هو عبد العزيز، وأما إسماعيل فلا يكاد يعرف بهذه النسبة، وأول من وجدناه نسبه: ابن الأثير في "اللباب" (٩٥/١) .
وقد أخرج الدارقطني في "غرائب مالك" هذا الحديث - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٦٢١/٦) ، و"تعجيل المنفعة" (٣٠٩/١) - من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ مالك، به.
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات"- كما في "فتح الباري" (٦٢١/٦) - من طريق معن بن عيسى، والروياني في "مسنده" (١٠٠١) من طريق عبد الله بن وهب، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٢٨) ، و"دلائل النبوة" (٥٢٠) من طريق

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٨٣

عمرو بن مرزوق، ثلاثتهم عن مالك، به. قال ابن حجر: «وهذا = = مرسل قوي الإسناد» .

وخالف هؤلاء جميعًا سعيدُ بن كثير بن عُفير وعبد العزيز ابن يحيى، فروياه عن مالك، عَنِ ابْن شِهَابٍ الزُّهْرِيّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ الأنصاري، عن ثابت ابن قيس؛ أنه قال: يا رسول الله، لقد خشيت ... ، الحديث. أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢/٦٧ رقم ١٣١٢) ، والدارقطني في "غرائب مالك"- كما في الموضع السابق من "الفتح"- عن سعيد بن كثير فقط، وأخرجه ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٦/١٦٤-١٦٥) ، و"الاستيعاب" (١/٢٠١) عنهما كليهما.

قال ابن حجر: «وهو مع ذلك مرسل؛ لأن إسماعيل لم يلحق ثابتًا» .

وأخرجه عبد الله بن المبارك في "الجهاد" (١٢٣) ، والطبراني في "الكبير" (٢/٦٧ رقم١٣١٤) من طريق يونس بن يزيد، والطبراني أيضًا في "المعجم الكبير" (١٣١٥) ، و"الأوسط" (٢٢٣٦) من طريق عبيد الله بن عمر، والطبراني أيضًا في "مسند الشاميين" (٣٢١٧) من طريق شعيب بن أبي حمزة، ثلاثتهم عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ محمد؛ أن ثابت بن قيس قال ... ، فذكره.

ومن طريق ابن المبارك أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٧١٦٧) برغم إرساله!!

وأخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/٣٨٤) من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أبيه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أن ثابت بن قيس الأنصاري قال: يا رسول الله ... ، فذكره.

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/٢٣٤) ، وعنه البيهقي في "دلائل النبوة" (٦/٣٥٥) من طريق يعقوب ابن إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ محمد بن ثابت الأنصاري، عن أبيه: أن ثابت بن قيس قال: ... ، فذكره.

وأخرجه عبد الرزاق في "جامع معمر" (٢٠٤٢٥) ، و"التفسير" (٣/٢٣٠) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٢/٢٨٠) كلاهما من طريق معمر، عن الزهري؛ أن ثابت بن قيس ... ، فذكره هكذا معضلاً.." [1]

"يَقُولُ: «عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيكة» لَيْسَ بمُصيبٍ عِنْدِي (١) .

٢١٩٩ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلمة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عمرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: لاَ تَدْخُلُ المَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلا كَلْبٌ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو سَلَمة (٢) ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيِّ (ص) .

---

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/٨٦/أ) هذا الحديث فقال: «يرويه أيوب السختياني، واختُلِف عنه: فرواه معمر، عن أيوب، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ عائشة. وتابعه محمد بن مسلم الطائفي؛ من رواية مروان بن محمد الطاطري عنه. وخالفه ابن وهب؛ فرواه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عائشة. وخالفه حماد بن زيد، وحاتم بن وَرْدان، ووُهيب؛ فرووه عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسرة - مرسلاً -، عن عائشة، وهو الصواب. وحدَّث به القاسم بن يحيى الضرير، عن عمر بن فائد والحسن بن دينار، عن أيوب، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ القاسم، عن عائشة. والقاسم بن يحيى

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٨٦

هذا ضعيف، من شيوخ المعتزلة» . اهـ.

وقال البيهقي في "شعب الإيمان" (٩/١٠٩) : «ورواه محمد بن أبي بكيرة، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ميسرة، عن عائشة: كان أبغض الخلق إلى رسول الله (ص) الكذب. قال البخاري: «هو مرسل» ؛ يعني بين إبراهيم بن ميسرة وعائشة، ولا يصح حديث ابن أبي مليكة. قال البخاري: ما أعجب حديث معمر عن غير الزهري! فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح» .

ثم قال البيهقي: «وروي من وجه آخر عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عن عائشة، ولا يصح» .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/١٤٢-١٤٣ رقم ٢٥١٠٠) من طريق يزيد بن هارون، وابن ماجه (٣٦٥١) من طريق علي بن مسهر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/٥٤) ، و"شرح مشكل الآثار" (٨٨٥ و٤٦٦٩) من طريق إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ أبي سلمة، عن عائشة، به. وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٢١٠٤) من طريق أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عن عائشة به.." [١]

"سَلَمة (١) : أنَّ النبيَّ (ص) دَخَلَ بَيْتَ أمّ سَلَمة، فَرَأَى عِنْدَهَا مُخَنَّثًا ... ، الحديثَ (٢) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ اضْطَرَبَ فِيهِ حمَّاد؛ إِنَّمَا هُوَ: هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة (٣) . وَلَيْسَ عَنْ هشام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، إلا ذَاكَ الواحدُ (٤) : أنَّ النبيَّ (ص) صَلَّى فِي ثوبٍ (٥) واحدٍ (٦) .

٢٢٠١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْت (٧) ،

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ بَشِير، عَنِ الأعمَش، عَنْ سَلَمة بْنِ كُهَيل، عَنْ عَطَاء (٨) ، عَنْ جابر، عن النبيِّ (ص) : أَنَّ رَجُلاً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ: يَا رَبِّ، لَوْ كَانَ لَكَ حِمَارٌ عَلَفْتُهُ (٩) مَعَ حِمَارِي! فَهَمَّ بِهِ نَبِيٌّ كَانَ فِيهِمْ، فَأَوْحَى اللهُ (١٠)

---

(١) من قوله: «عن هشام ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٢) وتتمة الحديث: فقال [يعني: المخنَّث] : يا عبد الله بن أبي أمية، لو قد فَتَحْتَ الطائف، لقد أريتُكَ بادية بنتَ غَيلان؛ فإنها تُقبلُ بأربعٍ، وتُدبِرُ بثَمَانٍ. قال رسول الله (ص) : «لا يَدْخُلَنَّ عليكُم هذا» .

(٣) كذا في جميع النسخ: «هشام، عن أبيه - أي: عروة -، عن أم سلمة» ، فإن سلم النص من السقط، فإن مقصود أبي حاتم بيان أن الصواب في الحديث عن أم سلمة، لا عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ دون الاهتمام بذكر السند إلى أم سلمة كاملاً؛ فالحديث رواه الإمام أحمد (٦/٢٩٠ و٣١٨) من طريق أبي معاوية ووكيع وعبد الله بن نمير، والبخاري (٤٣٢٤ و٥٢٣٥ و٥٨٨٧) من طريق زهير وعبدة بن سليمان وابن عيينة، ومسلم (٢١٨٠) من طريق وكيع وجرير بن عبد الحميد وأبي معاوية وعبد الله ابن نمير، وأبو داود (٤٩٢٩) ، وابن ماجه (١٩٠٢ و٢٦١٤) من طريق وكيع، والنسائي في "الكبرى" (٩٢٤٥ و٩٢٤٩) من طريق عبدة وأبي معاوية، جميعهم عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عن أم سلمة، به.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٩٢

هذا مع أن ابن عبد البر أخرج الحديث في "التمهيد" (٢٢/٢٧٠) من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنِ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. والصواب في رواية مالك الإرسال؛ فقد أخرجه هو في "الموطأ" (٢/٧٦٧) عن هشام، عن أبيه مرسلاً، ليس فيه ذكر لأم سلمة.

(٤) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٢٣٠) و (٢٣٦) و (٥٤٧) .

(٥) في (ف) : «ثواب» .

(٦) قوله: «واحد» سقط من (ك) .

(٧) لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٤٣١٨) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، عنه، به، موقوفًا. ورواه ابن عدي في "الكامل" (١/١٦٥) ، والخطيب في "تاريخه" (٤/٤٦-٤٧) ، كلاهما من طريق الحسين بن إسماعيل المحاملي، عن أبي السائب سلم بن جنادة، عن أحمد بن بشير، به، مرفوعًا.

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٤٣١٩) ، والخطيب في الموضع السابق، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٣٦٧) . وقال ابن عدي: «هذا حديث مُنكر، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير» . وأخرجه الخطيب أيضًا (٥/٢٢/تحقيق بشار) من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني، عَنْ سَلْمِ بْنِ جُنَادَةَ، عَنْ أحمد بن بشير، به.

(٨) هو: ابن أبي رباح.

(٩) في (ف) : «علقته» .

(١٠) لفظ الجلالة ليس في (ت) و (ف) و (ك) .." [1]

"عَنْ جَرِير (١) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: مَنْ بَاتَ (٣) وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ (٤) فَأَصَابَهُ شَيءٌ، فَلاَ يَلُومَنَّ إلاَّ نَفْسَهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ فِي أَصل جَرير: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَوْقُوفٌ (٥) . الشيءُ الَّذِي أوقفَهُ ابنُ حُمَيْد (٦) ، فما يُغْني (٧) ، مَعَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ الْمُغِيرة أيضًا أوقفه (٨) .

---

(١) هو: ابن عبد الحميد.

(٢) هو: ذكوان السمان.

(٣) في (ك) : «باب» بدل: «بات» !

(٤) الغَمَر - بالتحريك -: الدَّسَم والزُّهُومة من اللحم. "النهاية" (٣/٣٨٥) .

(٥) قوله: «موقوف» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٦) كذا! ولم يتقدم ذكر ابن حميد هذا، والظاهر: أنه محمد بن حميد الرازي، فإنه من الرواة عن جرير.

(٧) كذا في (أ) و (ش) ، وفي (ت) و (ف) و (ك) : «فما بقي» ، والعبارة مشكلة باللفظين كليهما.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٩٤

(٨) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١٩٧٢) فقال: «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلف عنه: فرواه حماد بن سلمة، وعلي بن عاصم، وزهير بن معاوية – واختُلف عنه –، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة؛ وقال محمد بن الصلت: عن زهير، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ [قاله] يحيى بن معلى بن منصور: عن محمد بن الصلت. ورواه أبو همام الدلاَّل عن الثوري وعن إبراهيم بن طهمان، عن سهيل، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عن أبي هريرة، وقال قائل: عن أبي همام، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هريرة، ووهم في هذا القول» .." [١]

"عَنِ المِقْداد أَبِي كَرِيمة الشاميِّ، عن النبيِّ (ص) : فِي قِصَّةِ الضِّيافة؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: المِقْدامُ بْنُ مَعْدِي كَرِب، كَانَ خرَجَ الشَّعْبِيُّ إلى عبد العزيز ابن مروان أخي عبد الملك، فَلَقِيَ المِقْدامَ بِحِمْص، وَلا أَعْلَمُ أحدًا مِنْ أصحاب النبيِّ (ص) هُنَاكَ غيرَه، وَقَدْ كَانَ عِدَّةٌ من أصحاب النبيِّ (ص) أحياءً: عبد الله بْنُ بُسْر، وواثِلَة بْنُ الأَسْقَع، وعُتْبة بْنُ عَبْدٍ.

وقال أَبُو زُرْعَةَ: الصَّحِيح: المِقْدام بْن مَعْدِي كَرِب، وكنيته أَبُو كَرِيمة (١) .

٢٢١٩ – وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بْنُ مُوسَى (٢) ، عَنْ سُفْيَانَ (٣) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ طَلْحَةَ (٤) ، عَنْ [هُزيل] (٥) بن شُرَحْبِيل،

---

(١) قال يعقوب بن سفيان الفسوي في الموضع السابق: «والصحيح هو: المقدام، فأما في حديث سفيان فقد قال أبو نعيم وقبيصة: المقداد» . وقال أبو حاتم –كما في "المراسيل" لابنه (ص ١٦٠) –: «ولا أعلم سمع الشعبي بالشام إلا من المقدام أبي كريمة» . وقال الآجري في "سؤالاته" (ص ١٢٥) : «قيل لأبي داود: سمع الشعبي من المقدام بن معدي كرب؟ فقال: سمع المقدام أبي كريمة» .

(٢) لم نقف على رواية عبيد الله بن موسى هذه، ولكن أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٤٤٠) من طريق أبي الأزهر؛ حدثنا وهب بن جرير؛ حدثنا أبي؛ قال: سمعت الأعمش يحدّث عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مصرِّف، عَنْ هزيل بن شرحبيل: أن سعد بن مالك استأذن على رسول الله (ص) ... ، الحديث. قال البيهقي: «كذا وجدته في [كتابي] : سعد بن مالك» .

(٣) هو: الثوري. انظر "الحلية" (٥/٢٤) .

(٤) هو: ابن مُصَرِّف.

(٥) في جميع النسخ: «هذيل» ، والتصويب من مصادر التخريج.." [٢]

"عَطاء بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عبد الرحمن (١) ، عن عبد الله (٢) ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ: الحَمْدُ لِلَّهِ، ولْيَقُلْ مَنْ عِنْدَهُ: يَرْحَمُكَ اللهُ، فَإِذَا قَالُوا ذَلِكَ، فَلْيَقُلْ: يَغْفِرُ اللهُ لِي ولَكُمْ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ النَّاسُ يَرْوونه (٣) عن عبد الله، مَوْقُوفٌ (٤) ؛ مِنْهُمْ: جَعْفَرُ بْنُ سُلَيمان (٥) ،

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٥٩٦

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٢٤

(١) هو: عبد الله بن حبيب.

(٢) هو: ابن مسعود ح.

(٣) في (ش) : «يرونه» .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) في هامش النسخة (أ) حاشية بخط مغاير يبدو أنه خط محمد العطار، ونصها: «المشهور أن جعفر بن سليمان يرفعه أيضًا» . هذا؛ ولم نقف على رواية جعفر بن سليمان الموقوفة، لكن أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة من "الكبرى" (١٠٠٥٢) ، والشاشي في "مسنده" (٧٥١) ، والحاكم في "المستدرك" (٢٦٦/٤) ، ثلاثتهم من طريق محمد بن عبد الله الرقاشي، عن جعفر، به مرفوعًا.

ومن طريق النسائي أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٠٠٩) ، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٢٦٠) .

قال النسائي: «وهذا حديث منكر، ولا أرى جعفر بن سليمان إلا سمعه من عطاء بن السائب بعد الاختلاط، ودخل عطاء بن السائب البصرة مرتين، فمن سمع منه أول مرة فحديثه صحيح، ومن سمع منه آخر مرة ففي حديثه شيء، وحماد بن زيد حديثه عنه صحيح» . وتقدم ذكر كلام الحاكم.

وقال الطحاوي: «هكذا حدثنا أحمد بن شعيب بهذا اللفظ، فكان هذا الحديث عندنا أحسن من حديث الأبيض بن أبان؛ لأنهما يرجعان إلى عطاء بن السائب، وسماع الأبيض من عطاء بالكوفة، وبها كان اختلاط عطاء، وسماع جعفر بن سليمان منه بالبصرة، وسماع أهلها منه صحيح لم يكن في حال اختلاطه، منهم الحمادان: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد. وقد روى أبو عوانة هذا الحديث عن عطاء بن السائب، فأوقفه على عبد الله، ولم يتجاوز به إلى رسول الله (ص) ... ، وأهل الحديث يقولون: إن سماع سفيان الثوري من عطاء بن السائب في حال صحته، وكذلك شعبة، وكذلك الحمادان، ويقولون: سماع أبي عوانة منه في الحالين جميعًا، ولا يميزونه» . اهـ." [1]

"٢٢٢٢ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَسْبَاط بْنُ نَصْر (١) ، عَنْ سِمَاك (٢) ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بنِ الحَكَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: انْتَهبَ الناسُ غَنَمًا يَوْمَ خَيبر، فَذَبَحوها، فَجَعَلُوا يَطبُخُون مِنْهَا، فَجَاءَ رسولُ الله (ص) فَأَمَرَ بالقُدُورِ فأُكْفِئَتْ، وَقَالَ: إِنَّهُ لاَ يَصْلُحُ النُّهْبَة (٣) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: سِمَاك، عَنْ ثَعْلَبة بْنِ الحَكَم، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ ليس بينهما «ابن عباس» (٤) .

(١) روايته أخرجها الطبراني في"الكبير" (٢٧٢/١٠ رقم ١٠٦٣٩) ، والحاكم في "المستدرك" (١٣٤/٢-١٣٥) . وعلقها البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٣/٢) ، و"الأوسط" (٢٠٠/١) وقال: «ولا يصح فيه ابن عباس» .

(٢) هو: ابن حرب.

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦٢٨/٥

(٣) سبق بيان معناها في المسألة رقم (١٥٢١) .
وقوله: «لا يصلح» كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة: «لا تَصْلُحُ» ، لكنَّ الفاعل هنا مؤنَّث غير حقيقي التأنيث، فيجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، وتأنيثه أرجح، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٢٢٤) .
(٤) رواه عدد من الرواة هكذا عن سماك، منهم: شعبة، وإسرائيل بن يونس، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وأبو عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري، وزكريا بن أبي زائدة، وزهير بن معاوية، وشريك بن عبد الله النخعي، وسفيان وعمرو بن أبي قيس، والحسن بن صالح:
أما رواية شعبة: فأخرجها الطيالسي (١٢٩١) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٣/٢) ، و"الأوسط" (٢٠٠/١) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٢١/١) ، والطحاوي في"شرح معاني الآثار" (٤٩/٣) ، والطبراني في"الكبير" (١٣٧٥ و١٣٧٩) ، والحاكم في "المستدرك" (١٣٤/٢) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٣) .
وأما رواية إسرائيل بن يونس: فأخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٨٨٤١) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩/٣) ، والطبراني في "الكبير" (١٣٧١) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤) .
وأما رواية أبي الأحوص: فأخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٦٣٧) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٢٣١٣) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٢٠/١) .
وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٣٩٣٨) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٥) ، والطبراني في "الكبير" (١٣٧٨) ، ثلاثتهم من طريق ابن أبي شيبة.
أما روايتا أبي عوانة وزكريا بن أبي زائدة: فأخرجهما البخاري في "التاريخ الكبير" (١٧٣/٢) ، وفي "الأوسط" (٢٠٠/١) ، والطبراني في "الكبير" (١٣٧٣ و١٣٧٤) ، وأخرجه ابن حبان في "الثقات" (٤٧/٣) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤) من طريق أبي عوانة فقط. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني = = الآثار" (٤٩/٣) من طريق زكريا فقط.
وأما رواية زهير بن معاوية: فأخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٩/٣) ، و"مشكل الآثار" (١٣/٨) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١٢٠/١) ، والطبراني في "الكبير" (٨٣/٢ رقم١٣٧٢) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٨٤) .
وأما رواية شريك: فأخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٥١٦٩) .
وأما رواية سفيان الثوري: فأخرجها ابن قانع (١٢٠/١) ، والطبراني (١٣٨٠) .
وأما روايتا الحسن بن صالح وعمرو بن أبي قيس: فأخرجهما الطبراني (١٣٧٦ و١٣٧٧) . وصحَّح البخاري رواية من رواه عن ثعلبة، عن النبيِّ (ص) ، دون ذكر ابن عباس؛ فقال: «وهذا أصح» .." (١)
"عن سُفيان (١) ، عن محمد ابن عَجْلان، عن عُبَيدالله بْنِ أَبِي رَافِعٍ؛ قَالَ: رأيتُ أَبَا سعيدٍ، وَرَافِعَ بْنَ خَدِيج، وسَلَمة بْنَ الأَكْوَع، وَابْنَ عُمر، وجابر بن عبد الله، وَأَبَا أُسَيد، يَنْهَكون شَوارِبَهُم (٢) ؟

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٣٣

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصة؛ إِنَّمَا هُوَ: الثَّوريُّ، عَنْ عُثْمَانَ بن عُبَيدالله بن رافع (٣) .

---

(١) هو الثوري.

(٢) «يَنْهَكُونَ شوارِبَهُمْ» ، أي: يُبالغونَ في قصِّها؛ نَهَكَ الشيءَ يَنْهَكُه نَهْكًا: إذا بالغَ فيه. انظر "النهاية" (١٣٧/٥) ، و"المصباح" (ن هـ ك/٢/٦٢٨) .

(٣) لم نقف على رواية سفيان الثوري على هذا الوجه، ولكن رواه غيره. فأخرجه ابن حزم في "المحلى" (٢٢٠/٢) من طريق يحيى بن سعيد القطان؛ ثنا محمد بن عجلان؛ قال: قال لي عُثْمَانَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ رافع: رأيتُ أصحابَ رسول الله (ص) يُبيِّضون شوارِبَهم شبه الحَلْق. قلت: مَنْ؟ قال: جابر بن عبد الله، وأبا سعيد الخدري، وأبا أسيد، وسلمة بن الأكوع، وأنس بن مالك، ورافع بن خديج. اهـ. ولم يذكر ابن عمر، وذكر أنسًا مكانه.

وأخرجه البخاري تعليقًا في "التاريخ الكبير" (٢٣٣/٦) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٣١/٤) ، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٦٠٣١) ، ثلاثتهم من طريق إسماعيل بن عياش؛ حدثني عثمان بن عبيد الله بن رافع المدني؛ قال: رأيت عبد الله بن عمر، وأبا هريرة، وأبا سعيد الخدري، وأبا أسيد الساعدي، ورافع بن خديج، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وسلمة بن الأكوع يفعلون ذلك. اهـ.

هذا سياق البيهقي ومثله سياق الطحاوي، غير أنه جاء فيه: «عثمان بن عبيد بن رافع المدني» ، وقد يكون الاختلاف من الطباعة.

وأما البخاري فلم يذكر أسماء هؤلاء الصحابة، اكتفى بقوله: «أنه رأى ثمانية من أصحاب النبي (ص) » ، ووقع عنده: «عثمان بن عبد الله بن رافع المدني» .

وأخرجه البخاري والطحاوي أيضًا من طريق عبد العزيز ابن محمد، عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع ... ، فذكره، ولم يذكر الطحاوي أنسًا وسلمة بن الأكوع، وذكر مكانهما سهل بن سعد، فصار عددهم سبعة.

وأما البخاري فاختصره على عادته، فقال في لفظه: «رأيت سبعة من أصحاب النبي (ص) » ، وفي سياق آخر: «رأيت سبعة يحفون شواربهم» . وأخرجه البخاري أيضًا من طريق محمد بن بشار؛ حدثنا يحيى بن عجلان: رأى عثمان بن عبيد الله بن رافع؛ فقال: رأيت ستة.

كذا جاء عند البخاري: «يحيى بن عجلان» ، ولم نجد من ترجم له!

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٦٦٨ و٦٢١٧) من طريق إبراهيم بن سويد وعاصم بن عبد العزيز الأشجعي، كلاهما عن عثمان بن عبيد الله، به مثل سياق البيهقي في "الشعب"، غير أنه لم يذكر أبا هريرة، وقال في الموضع الثاني: «عثمان بن عبد الله» .." (١)

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦٣٥/٥

"فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (١) ، عَنْ عَطاء بْنِ السَّائِبِ، عن مُرَّة، عن عبد الله (٢) ، موقوفً (٣) .

قلتُ: فأيُّهما الصَّحيح؟

قَالَ: هَذَا مِنْ (٤) عَطاء بْنِ السَّائِبِ؛ كَانَ يَرْفَعُ الحديثَ مَرَّةً، ويُوقِفه أُخْرَى، والناسُ (٥) يُحَدِّثون مِنْ وُجُوهٍ عَنْ عبد الله موقوفً (٦) .

ورواه الزُّهري (٧) ،

عن عُبَيدالله بن عبد الله، عَنِ ابْنِ (٨) مَسْعُودٍ، مَوْقُوفٌ (٩) ، وذكر أشياءَ من هَذَا النحو موقوف (١٠) .

---

(١) روايته أخرجها ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٥/٥٧٤ رقم ٦١٧٤) .

(٢) في (ف) : «عبيد الله» .

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٤) في (ش) : «**هذا خطأ** من» .

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري (٥/٥٧٣ رقم ٦١٧١ و٦١٧٢ و٦١٧٦) من طريق عمرو بن قيس الملائي، وإسماعيل ابن عليّة، وجرير بن عبد الحميد، ثلاثتهم عن عطاء بن السائب، به موقوفًا على عبد الله، غير أن ابن علية شك في روايته، فقال: «عن أبي الأحوص، أو عن مرة» . وذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/٤٧٥) أن مسعر بن كدام رواه عن عطاء موقوفًا أيضًا، ولم نجد من أخرج روايته.

(٦) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٧) روايته أخرجها عبد الرزاق في "تفسيره" (١/١٠٩) فقال: نا معمر، عن الزهري، فذكره.

ومن طريق عبد الرزاق أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (٥/٥٧٤ رقم ٦١٧٣) .

وذكر ابن كثير في "تفسيره" (١/٤٧٥) أن ابن مردويه أخرجه من طريق هارون الفروي، عن أبي ضمرة، عن ابن شهاب الزهري، به، لكنه رفعه. وأخرجه ابن المبارك في "الزهد" (١٤٣٥) عن فطر بن خليفة، والإمام أحمد في "الزهد" (ص ١٩٦) من طريق سعيد ابن مسروق، كلاهما عَنِ المسيب بْن رافع، عَنْ عامر ابن عبدة، عن عبد الله بن مسعود، به، موقوفًا عليه.

(٨) في (ت) : «أبي» .

(٩) كذا في جميع النسخ على لغة ربيعة، كسابقتها.

ومن قوله: «ورواه الزهري ... » إلى هنا سقط من (ف) ؛ لانتقال النظر.

(١٠) كذا في جميع النسخ، وهي أيضًا على لغة ربيعة، كسابقتها، إلا أن الأَوْلى هنا أن يقال: «موقوفة» .." [١]

"زَائِدَةَ (١) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي صالحٍ (٢) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: ما عاب النبيُّ (ص) طعامًا قَطُّ ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش (٣) ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ (٤) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٣٨

٢٢٢٨ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنِ حديثِ عَمْرِو ابن عَوْن، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (٦) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى جَعْدة بْنِ هُبَيرة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: مَا عَابَ رسولُ الله (ص) طَعامًا قطُّ ؟

قَالَ أَبِي: لَمْ يُتَابَع عَلَى هَذِهِ الروايةِ؛ إِنَّمَا هُوَ: الأعمَش، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيّ (ص) .

٢٢٢٩ - وسألتُ (٧) أَبِي عَنْ حديثٍ يَرْوِيهِ شُعبة، وَأَبُو الأَحْوَص (٨) ، عَنْ سِمَاك (٩) ، فَقَالَ شُعبة: عَنِ الأَغَرِّ بْنِ سُلَيك، وَقَالَ أَبُو الأَحْوَص: عَنِ الأَغَرِّ بْنِ حَنْظَلة، عَنْ عليٍّ: ثَلاثَةٌ يُبْغِضُهُم اللهُ: الشَّيْخُ الزَّانِي (١٠) ، والغَنِيُّ الظَّلُومُ، والفَقِيرُ المُخْتَالُ؟

---

(١) هو: ابن قدامة الثقفي.

(٢) هو: ذكوان السمان.

(٣) هو: سليمان بن مهران. وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥٤٤) .

(٤) هو: سلمان الأشجعي.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (١٥٤٤) ، وانظر المسألة السابقة.

(٦) هو: محمد بن خازم.

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٧) .

(٨) هو: سلاَّم بن سُليم.

(٩) هو: ابن حرب.

(١٠) في (ف) : «الزان» .." [١]

"عن النبيّ (ص) أَنَّهُ قَالَ لَهُ: اهْجُهُمْ وجِبْرِيلُ مَعَكَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، وَلا أَدْرِي؛ الخطأُ مِنْ يَزِيدَ أَوْ مِنْ شُعبة! غيرَ أنَّ الخلقَ مِنْ أَصْحَابِ شُعبة (١) رَوَى عَنْ شُعبة، عَنْ عَدي، عَنِ البراء، عن النبيّ (ص) ؛ أَنَّهُ قَالَ لحسَّان؛ وَهَذَا الصَّحيحُ.

٢٢٤١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ عَاصِمٍ (٢) ، عَنْ زِرّ (٣) ، عَنْ أَبِي مُوسَى (٤) ؛ قال: عَرشُ إبليسَ على

---

(١) رواه عن شعبة على هذا الوجه: أبو داود الطيالسي، ووكيع، ومحمد بن جعفر غندر، وبهز بن أسد، وعفان ابن مسلم، وحفص بن عمر، وحجاج بن منهال، = = وسليمان بن حرب، ومعاذ بن معاذ، وعبد الرحمن بن مهدي، وسفيان بن حبيب، ووهب بن جرير:

أما رواية أبي داود الطيالسي: فأخرجها في "مسنده" (٧٦٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٤٤

وأما رواية وكيع وبهز بن أسد، وعفان بن مسلم: فأخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٤/٢٩٩ و٣٠٢ رقم ١٨٦٥٠ و١٨٦٨٩ و١٨٦٩٠) .

وأما رواية محمد بن جعفر غندر: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية بهز السابقة، وأخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٤٨٦) .

وأما رواية حفص بن عمر وحجاج بن منهال وسليمان ابن حرب: فأخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢١٣ و٤١٢٣ و٦١٥٣) .

وأما رواية معاذ بن معاذ وعبد الرحمن بن مهدي: فأخرجها مسلم (٢٤٨٦) .

وأما رواية سفيان بن حبيب: فأخرجها النسائي في "الكبرى" (٦٠٢٤) ، وابن جرير الطبري في مسند علي من "تهذيب الآثار" (٩٢١ و٩٣٨) .

وأما رواية وهب بن جرير: فأخرجها ابن جرير الطبري في الموضع السابق (٩٢٢) ، والبيهقي في "سننه" (١٠/٢٣٧) .

(٢) هو: ابن بَهْدَلة، وهو ابن أبي النَّجود.

(٣) في (ت) و (ك) : «ذر» . وهو: زِرّ بن حُبيش.

(٤) هو: الأشعري.." [١]

"٢٢٤٢ - وسألتُ (١) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ (٢) ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيسان، عن عُبَيدالله (٣) بن عبد الله، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي قِصَّةِ الدِّيك (٤) ؟

قَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ النَّاسُ يَرْوون - ابنُ عُيَينة (٥) وغيرُه (٦)

- عن

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٣٢) و (٢٥٥٩) .

(٢) روايته أخرجها النقاش في"فوائد العراقيين" (١٩) من طريق مسلم بن إبراهيم، عنه. وأخرجه البزار في "مسنده - كما في "كشف الأستار" (٢٠٤١) ، و"مختصر مسند البزار" (١٧٣٨) -، وابن عدي في "الكامل" (٤/٣٣٩) ، كلاهما من طريق عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عن ابن عباس، به مرفوعًا. قال البزار: «لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، وعباد روى عن عكرمة أحاديث، ولا نعلمه سمع عنه» .

(٣) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: «عبيد الله» .

(٤) أي: في النَّهْي عن سبِّ الديك. ولفظه عن ابن عباس ذ قال: «صَرَخَ الدِّيكُ على عهد النبي (ص) فسَبَّهُ رجلٌ، فقال له النبي (ص) : «لا تَسُبَّه؛ فإنَّه يَدْعُو إِلَى الصَّلاةِ» .

(٥) روايته أخرجها ابن عيينة الحميدي في "مسنده" (٨٣٣) على الشك فقال: ثنا سفيان؛ قال: ثنا صالح بن كيسان، عن

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٦٣

عبيد الله بن عتبة، قال سفيان: لا أدري زيد ابن خالد أم لا! قال: سبَّ رجل ديكًا عند النبيّ (ص) ... ، الحديث.

(٦) رواه هكذا أيضًا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومعمر، وعبد العزيز الدراوردي، والإمام مالك:

أما رواية عبد العزيز الماجشون: فستأتي في المسألة رقم (٢٥٥٩) .

وأما رواية معمر: فأخرجها في "جامعه" الملحق بـ"مصنف عبد الرزاق" (٢٠٤٩٨) . ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/١١٥ رقم ١٧٠٣٤) ، والطبراني في"الكبير" (٥٢٠٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٤٨٠٨) .

وأما رواية الدراوردي: فأخرجها أبو داود في "سننه" (٥١٠١) ، والطبراني في"الكبير" (٥٢١٠) . وفي روايته اختلاف ستأتي الإشارة إليه.

وأما رواية الإمام مالك: فأخرجها الطبراني أيضًا (٥٢١٢) .." [1]

"النُّعْمان بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ص) : إِنَّ أَرْبَى الرِّبَا (١) اسْتِطَالَةُ المَرْءِ (٢) فِي عِرْضِ أَخِيهِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: الزُّهريُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عن النبيّ (ص) ، مُرسَلً (٣) .

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ ابْنُ المُبارك (٤) ، عَنْ مَعْمَر ويُونُس (٥) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَعِيدِ ابن الْمُسَيِّبِ، قولَهُ.

٢٢٤٤ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة (٧) ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بنَ الحارث قال للنبيّ (ص) : قْلُ لِي فِي الإِسْلامِ قَوْلا وأَقْلِل (٨) ؟

قَالَ أَبِي: خَالَفَ حمَّادٌ أصحابَ هِشَامٍ؛ إنَّمَا هُوَ: عُروَةُ، عن سفيان بن عبد الله الثَّقَفي، عن النبيّ (ص) .

---

(١) كذا رسم في (ك) ، وهو الجادَّة. وفي (ت) : «أربا الربوا» ، وفي بقية النسخ: «أربوا الربوا» ، وهذا رسم قديم لكلمة «الربا» . انظر التعليق على المسألة رقم (١١٢٧) .

(٢) في (أ) و (ش) : «الرجل» .

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصبُ والرفع، وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) هو: عبد الله، ولم نقف على روايته المذكورة، لكن رواية معمر رواها أيضًا عبد الرزاق في "جامع معمر" الملحق بـ"المصنف" (٢٠٢٥٣) ، ومن طريق عبد الرزاق أخرجها البيهقي في"الشعب" (٦٣٤٦) .

(٥) هو: ابن يزيد الأيلي.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٧٤) ، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٣٠٤) .

(٧) في (ك) : «عن هشام، عن عروة» .

(٨) قوله: «وأقلل» سقط من (ف) .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٦٥

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٦٧

"الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ ... (١) ؟
قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**! لَمْ يَعْمَلْ سفيانُ بْنُ حُسَيْنٍ شيءً (٢) ، لا يُشبِهُ أن يكونَ عَنِ النبيّ (ص) ، وأحسنُ أحواله (٣) أن يكون عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ قَوْلَهُ، وقد رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (٤) ، عَنْ سعيد قَوْلَه (٥) .

---

(١) ضبطها ناسخ (ف) : «يُسبَق» بضم الياء وفتح الباء، والصواب ما أثبتناه، وهكذا جاء الحديث هنا مُخْتَصرًا، وتمامه: « ... فهو قِمارٌ، ومَنْ أَدخل فَرَسًا بَيْنَ فرسَين وَهُوَ لا يَأمنُ أن يَسبِقَ، فليس بقِمارٍ» ؛ وانظر مصادر التخريج.

(٢) كذا في (ش) و (ف) ، وضُبِّب عليها في (ف) ، وفي (أ) و (ت) و (ك) : «بشيء» ، وفي "الفروسية"، و"تهذيب السنن"، و"إرشاد الفقيه": «شيئًا» على الجادَّة. وما أثبتناه يخرَّج على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٣) في (ت) و (ف) و (ك) : «أحوال» .

(٤) هو: الأنصاري. وروايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (٢/٤٦٨) ، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/٢٠) . وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥٤٠) من طريق حفص بن غياث، عن يحيى بن سعيد، به.

(٥) قال أبو داود في "سننه" عقب الحديث رقم (٢٥٨٠) : «رواه معمر وشعيب وعُقيل، عن الزهري، عن رجال من العلم، وهذا أصح عندنا» . اهـ.

وممن أعلَّ الحديث: يحيى بن معين، وأبو عبيد القاسم ابن سلام، وابن عبد البر؛ كما سيأتي نقله عن ابن القيم.

وأعله كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" (١/٤٩٥) ، و (٣/٩٠) حيث قال: «ومنها حديث محلل السباق: " مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ "؛ فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله؛ هكذا رواه الثقات من أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سعيد، وغلط سفيان بن حسين؛ فرواه عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أبي هريرة مرفوعًا، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبي (ص) ، وقد ذكر ذلك أبو داود السِّجستاني وغيره من أهل العلم، وهم مُتَّفِقُون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهري، وأنه لا يُحتجّ بما ينفرد به، ومُحَلِّل السباق لا أصل له في الشريعة، ولم يأمر النبي (ص) أُمَّته بمحلل السباق. وقد روي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بجُعْلٍ، ولا يدخلون بينهم مُحَلِّلاً، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارًا، ثم منهم من قال بالمحلِّل يَخرُجُ عن شبه القمار، وليس الأمر كما قالوه، بل المحلِّل مُؤَدٍّ إلى المخاطرة، وفي المحلل ظلم؛ لأنه إذا سَبَقَ أَخَذَ، وإذا سُبِقَ لم يُعْطِ، وغيره إذا سُبِق أعطى، فدخول المحلل ظلم لا تأتي به الشريعة، والكلام على هذا مبسوط في مواضع أخر، والله أعلم» . اهـ.

وأعلَّه أيضًا ابن القيم في "تهذيب السنن" (٣/٤٠٠-٤٠٢) ، وأطال في إعلاله سندًا ومتنًا في "الفروسية" (ص٢٢٩-٢٣٥) ، ومن جملة ما قال: «وقال ابن أبي خيثمة في "تاريخه": سألت يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ حَدِيثٍ سُفْيَانَ بْن حسين، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة عن النبيّ (ص) : " مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ ... " الحديث؟ فقال: باطل وخطأ على أبي هريرة. وقال أبو داود في "سننه" بعد أن أخرجه: رواه معمر وشعيب وعقيل، عن الزهري، عن رجال من

أهل العلم قالوا: من أدخل فرسًا ... ، وهذا أصحّ عندنا. هذا لفظ أبي داود، فلا ينبغي أن يَقتصِر المُخَرِّجُ له من "السنن" على قوله: "رواه أبو داود" ويسكُت عن تعليله له. وقد رَوَاهُ مَالِكٌ فِي "الْمُوَطَّإِ" عَنِ ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب؛ أنه قال: من أدخل فرسًا ... ، فجعله من كلام سعيد نفسه. وكذلك رواه الأساطين الأثبات من أصحاب الزهري: معمر بن راشد، وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، والليث بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي، وهؤلاء = = أعيان أصحاب الزهري؛ كلُّهم رووه عن سعيد بن المسيب من قوله. وممن أعلَّه أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، وأعله أبو عمر بن عبد البر في "التمهيد" وقال: هذا حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب، ثم أعلَّه بكلام أبي داود. وقال بعض الحفاظ: يبعد جدًّا أن يكون الحديث عند الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عن أبي هريرة مرفوعًا، ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له المختصين به الذين يحفظون حديثه حفظًا، وهم أعلم الناس بحديثه، وعليهم مداره، وكلهم يروونه عنه كأنما من قول سعيد نفسه، وتتوفر هممهم ودواعيهم على ترك رفعه إلى النبيّ (ص) وهم الطبقة العليا من أصحابه، المُقَدَّمون على كل من عَدَاهم ممن روى عن الزهري، ثم ينفرد برفعه من لا يُدَانيهم ولا يقاربهم، لا في الاختصاص به، ولا في الملازمة له، ولا في الحفظ، ولا في الإتقان، وهو معدود عندهم في الطبقة السادسة من أصحاب الزهري؛ على ما قال أبو عبد الرحمن النسائي، وهو سفيان بن حسين، فمن له ذَوْقٌ في علم الحديث لا يشك ولا يتوقف أنه من كلام سعيد بن المسيب، لا من كلام رسول الله (ص) ، ولا يَتَأَتّى له الحكم برفع الحديث إلى النبي (ص) ، بل إما أن يرويه ويسكت عنه، أو ينبه عليه. وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: رفع هذا الحديث إلى النبيّ (ص) خطأ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب ... » ، ثم ذكر ابن القيم بعض كلام ابن تيمية السابق، ثم قال: «قلت: فقد غلَّط الإمام الشافعي سفيان بن حسين في تفرده عن الزهري بحديث " الرِّجْلُ جُبَارٌ "، فقال: روى سفيان ابن حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مرفوعًا: " الرِّجْلُ الجُبار "، ثم قال: وهذا غلط – والله أعلم – أن الحفاظ لم يحفظوا ذلك ... ، فهذا وأمثاله مما يبيِّن ضعف رواية سُفْيَانَ بْن حسين عَنِ الزُّهْرِيِّ، ولو تابعه غيره عند أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان، فكيف بما تفرَّد به عن الثقات وخالف فيه الأئمة الأثبات، ومعرفة هذا الشأن وعلله ذَوْقٌ ونورٌ يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأَرْبَابِهِ؛ فيه ذوقٌ ومعرفةٌ ليستا لكبار العلماء. قال محمد بن عبد الله بن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: إن معرفة الحديث إلهام. قَالَ ابْنُ نمير: صدق! لو قلت لَهُ: من أَيْنَ قلت؟ لم يكن لَهُ جواب.

وقال أبو حاتم الرازي: قال عبد الرحمن بن مهدي: إنكارنا للحديث عند الجهال كِهانة» . اهـ.

وانظر "العلل" للدارقطني (١٦٩٢) .." (١)

"قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ رَوَاهُ الوليدُ بنُ مُسْلِمٍ (١) ، عَنْ هِشَامِ بن حسان، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ أنس؛ قال رسولُ الله (ص) .

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** بِهَذَا الإِسْنَادِ، والحديثُ: مَا رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٢) ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَخِيهِ مَعْبَدِ بنِ سِيرِينَ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٧٥

عَنْ رجلٍ مِنَ الأَنْصَارِ (٣) ، عن النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: وَهَذَا أصحُّ (٤) .

٢٢٦٥ – وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المُؤَمَّلُ بنُ إسماعيل (٥) ،

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه (٣٤٦٣) ، والحاكم في "المستدرك" (٤٠٦/٤) .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٧٨/٥ رقم ٢٠٧٤٢ و٢٠٧٤٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي وعفّان بن مسلم، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٩٢١) من طريق هدبة بن خالد، ثلاثتهم عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أنس بن سيرين، عن مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ رَجُلٍ من الأنصار، عن أبيه، عن النبيِّ (ص) ، به هكذا بزيادة «عن أبيه» ، ولم نجد من رواه بإسقاط هذه الزيادة.

(٣) هكذا ذكر أبو حاتم رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «عَنْ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ، عَنِ النبيّ (ص) » ، وكذا جاء عنه في المسألة رقم (٢٠٣٦) ، وتقدم في التخريج أن الذي وجدناه من رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: «عَنْ رجل من الأنصار، عن أبيه، عن النبيِّ (ص) » .

(٤) وفي المسألة رقم (٢٠٣٦) نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: «الصحيح حديث حَمَّاد بْن سَلَمَة» .
وقال الحاكم في "المستدرك" (٢٠٧/٤) : «وقد أعضله حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَنَسِ بن سيرين، فقال: عن أخيه معبد، عَنْ رجل من الأنصار، عَنْ أبيه، والقول عندنا فيه قول المعتمر بن سليمان والوليد بن مسلم» .

(٥) لم نقف عليه من طريق مؤمل، لكن أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣٥٤/٢ رقم ٨٦٥٤) من طريق حسن بن موسى، وأبو داود في "سننه" (٣٧٤٩) من طريق موسى ابن إسماعيل ومحمد بن محبوب، وابن أبي الدنيا في "الكرم والجود" (١٠٤) ، وإبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١٠٤) من طريق موسى بن إسماعيل، ثلاثتهم عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عاصم، به.
وتابع عاصمًا الأعمش وزيد بن أسلم، فروياه عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هريرة مرفوعًا؛ أخرج روايتهما إبراهيم الحربي في "إكرام الضيف" (١٠٣ و١٠٥) ، وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢٠٨/٧) من طريق الأعمش وحده.." [١]

"قَالَ (١) أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: البَرَاء؛ أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ لِحَسَّانٍ (٢) . كَذَا حدَّثَناه محمَّد بن عبد الله بْنِ بَزِيع.

٢٢٧٠ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رواه عيسى بن عبد الله الأنصاريُّ – من وَلَدِ النعمان ابن بَشير (٤) – عَنِ المُبارك بْنِ فَضَالَة، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: ما عُرِضَ على النبيِّ (ص) طِيبًا (٥) فردَّهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: مُبارك، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَة، عَنِ النبيّ (ص) (٦) .

---

(١) في (ش) : «فقال» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٦٩٥

(٢) في (ت) و (ك) : «حسان» .

(٣) انظر المسألة رقم (١٤١٧) .

(٤) روايته أخرجها الدولابي في "الكنى والأسماء" (١٣٣/٢) ، وابن حبان في "الثقات" (٤٩٢/٨) ، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٢٢٧) .

(٥) كذا في جميع النسخ بالنصب، والجادَّة رفعُه على لغة الجمهور؛ لأنه نائب فاعل للفعل «عُرِضَ» ، وقد ورد على الجادَّة في جميع مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ له وجه من العربية، وهو أنَّ الجار والمجرور «على النبي (ص) » هو نائب الفاعل، ويكون قوله: «طيبًا» مفعولاً به منصوبًا، وإنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، عند بناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، جائز. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٢) .

(٦) كذا في جميع النسخ: «إسماعيل بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ (ص) » مرسلاً، ولم نقف عليه من هذا الوجه.

والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٢١٩٤) ، وابن سعد في "الطبقات" (٣٩٩/١) ، وأحمد في "مسنده" (٢٢٦/٣ و٢٥٠ و٢٦١ رقم ١٣٣٦٤ و١٣٦١٧ و١٣٧٤٦) ، والبزار في "مسنده" (٢٩٨٤/كشف الأستار) ، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٣١٩٧) ، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٢٢٦) ، وابن الغطريف في "جزئه" (٦٤) من طريق المبارك بن فضالة، عن إسماعيل بن عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، به.

ومن طريق أبي القاسم البغوي رواه أبو محمد البغوي في "شرح السنة" (٣١٧١) ، و"الأنوار في شمائل النبي المختار" (١٠٦٩) .

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن إسماعيل إلا من حديث مبارك» .

ورواه البزار (٢٩٨٥/كشف الأستار) قال: سمعت محمد بن غالب يذكر عن محبوب بن موسى أبي صالح الفرَّاء، عن عبد الله بن المبارك، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، عَنِ إسحاق وإسماعيل ابني عبد الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ، به.

قال البزار: «إنما ذكرناه؛ لأن مباركًا لا نعلمه يروي عن إسحاق بن عبد الله، ولا نعلم أحدًا جمعهما إلا مبارك» .

والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٥٨٢ و٥٩٢٩) من طريق ثمامة بن عبد الله، عن أنس أنه كان لا يرد الطِّيب، وزعم أن النبي (ص) كان لا يردُّ الطِّيب.." [(١)]

"قَالَ أَبِي: رَوَاهُ أَبَانُ، عَنْ قَتادة: أنَّ النبيَّ (ص) ...

قلتُ لأَبِي: هَذَا خطأٌ؟

قَالَ: لا؛ لأنَّ مَعْمَرً (١) أَيْضًا قَدْ رَوَاهُ، عَنْ قَتادة، عن أنس، عن النبيِّ (ص) (٢) .

٢٢٧٣/أ - قال أبومحمَّد (٣) : قيل (٤) لأبي زرعة: هُشَيمٌ (٥)

يروي

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٠

(١) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروفٌ، والجادَّة = = «معمرًا» بألف تنوين النصب، لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

ورواية معمر أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/١٦٤ رقم ١٢٦٨٢) ، وأبو داود في "سننه" (١٨٣٧) ، والنسائي في "سننه" (٢٨٤٩) ، والترمذي في "الشمائل" (٣٥٨) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٠٤١) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٦٥٩) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٩٥٢) ، والحاكم في "المستدرك" (١/٤٥٣) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/٣٣٩) ، والبغوي في "شرح السنة" (١٩٨٦) ، و"الأنوار في شمائل النبي المختار" (١٠٩٩) بلفظ: «أن النبيَّ (ص) احتجم وهو مُحرِمٌ على ظهر القدم من وَجَعٍ كان به» .

قال أبو داود: «سمعتُ أحمد قال: ابن أبي عروبة أرسله؛ يعني: عن قتادة» .

وانظر "فتح الباري" لابن حجر (١٠/١٥٤) .

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٤/٢٨/أ) : «يرويه عبد الوهَّاب بن عطاء واختُلف عنه؛ فرواه أحمد بن منيع واختُلف عنه أيضًا؛ فرواه محمد بن إسحاق بن خزيمة وأبو عبد الله بن عمير وأبو حامد الحضرمي، عن أحمد بن منيع، عن عبد الوهَّاب، عن شعبة. وخالفهم البغوي فرواه عن جده، عن عبد الوهَّاب، عن سعيد. وأخرج كتاب جدِّه وأنكر على من رواه عنه عن شعبة، وكذلك رواه غيرُ أحمد بن منيع، عن عبد الوهَّاب، عن سعيد أيضًا، وهو الصواب، حدثناه أبو حامد الحضرمي إملاءً، ثنا أحمد بن منيع، نا عبد الوهَّاب بن عطاء، عن سعيد، عن قتادة، به» .

(٣) قوله: «قال أبومحمد» من (ف) فقط.

(٤) في (أ) و (ش) : «وقيل» بالواو.

(٥) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/١٦٢ رقم ١٧٤٨٢) ، والحسين المروزي في "البر والصلة" (٢٦٦) .

ورواه أبو عبيد في "الأموال" (٦٣٠) عن هشيم وإسماعيل بن علية، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، به مرسلاً. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٣٤) من طريق وكيع، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٤٥٠/بغية الباحث) من طريق سعيد بن عامر، كلاهما عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الْحَسَنِ، به مرسلاً.." [١]

"قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وذُكِرَ لي أنَّ أبَا مسعودِ بنَ الفُراتِ أدخل هَذَا الحديثَ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ فِي مسند العباس بْن عبد المُطَّلب، ووَهِمَ فيه.

٢٢٧٧ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيع (٢) ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ أنس: أنَّ النبيَّ (ص) كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرارَةَ مِنَ الشَّوْكَة (٣) ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، أخطَأَ فِيهِ مَعْمَر؛ إنَّمَا هُوَ: الزُّهري (٤) ، عَنْ أَبِي أُمامة بْن سَهْل (٥) : أنَّ النبيَّ (ص) كَوَى أسعَدَ، مُرسَلٌ (٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٤

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٤٨٩) .
(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٠٥٠) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٢٨) ، وابن حبان في "صحيحه" (٦٠٨٠) ، والحاكم في "المستدرك" (١٨٧/٣) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٤٢/٩) .
وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢٧/١٠) من طريق جرير بن حازم، عن معمر، به.
(٣) الشَّوكة: داءٌ يكونُ منه حُمرةٌ تعلو الوجهَ والجسدَ. انظر "النهاية" (٥١٠/٢) .
(٤) روايته على هذا الوجه أخرجها معمر في "جامعه" (١٩٥١٥/مصنف عبد الرزاق) عن الزهري، به. ومن طريق معمر أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦١١/٣) .
وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦١٠/٣) من طريق صالح بن كيسان، والحاكم في "المستدرك" (٢١٤/٤) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٦١/٢٤) من طريق يونس بن يزيد، وابن عبد البر أيضًا في "التمهيد" (٦١/٢٤) ، وفي "الاستذكار" (٤٠/٢٧) من طريق ابن جريج، ثلاثتهم عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بن سهل، به.
(٥) هو: أسعد بن سهل بن حنيف، معدود في الصَّحابة، له رؤية ولم يسمع من النبيّ (ص) .
(٦) أخرج ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩٢/٥٩) هذا الحديث من طريق العباس بن يزيد البحراني، عن يزيد ابن زُرَيْعٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن أنس، ثم قال: «قال العباس: وهذا مما غلط فيه معمر بالبصرة؛ وذلك أنه لم يكن معه كتاب فغلط في هذا ... قال عبد الرزاق: فلما قدم علينا قال: إني قد غلطت بالبصرة في حديثين حدثتهم، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنّ النبي (ص) كوى أسعد بن زرارة، وإنما حدثنا الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْن سهل، مرسل» .
وقال الدارقطني في "العلل" (٢٤/٤ ب - ٢٥/أ) : «يرويه مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ حدَّث به بالبصرة، ووهم فيه، والصحيح: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بن سهل: أن النبي (ص) كوى أسعد بن زرارة» .
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦٠/٢٤) : «قد روي مسندًا من حديث ابن شهاب، عن أنس؛ إلا أنه لم يروه بهذا الإسناد عن ابن شهاب إلا معمر وحدَه، وهو عند أهل الحديث خطأ، يقولون: إنه مما أخطأ فيه معمر بالبصرة، ويقولون: إن الصَّواب في ذلك حديثُ ابن شهاب، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْن سهل بن حنيف» .
وقال ابن رجب في "شرح علل الترمذي (٦٠٣/٢) : «مما اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: أن النبي (ص) كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَارَةَ مِنَ الشوكة؛ رواه باليمن عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بن سهل مرسلاً، ورواه بالبصرة عن الزهري، عن أنس، والصَّواب المرسل» .
وقوله: «مرسل» يجوز نصبه على الحال، ويجوز رفعه على أنه خبر ثان. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٨٥) .." (١)
"٢٢٨٥ - وسألتُ (١) أَبِي وذكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ أَيُّوب (٢) ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سُلَيمان، عَنْ أَبِي الأَشْعَث الصَّنعاني (٣) ، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو، يرفعُه، قَالَ: مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ العِشَاءِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٩

حَتَّى يُصْبِحَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ الناسُ يَرْوُونَ هَذَا الحديثَ، لا يَرْفعونَهُ يقولون: عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو فقَطْ (٤) .

قلتُ: الغَلَطُ ممَّن هو؟

قَالَ: من مُوسَى، لا أدري من أينَ جاء بهذا مرفوعً (٥) .

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابنُ حجر في "القول المسدد" (ص٣٧) .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٢٣٨) . ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٣٩/٦٠) .

(٣) هو: شَراحيل بن آدةَ.

(٤) الحديث رواه المروزي في "كتاب الصلاة"- كما في "اللآلئ المصنوعة" (٢١٨/١) للسيوطي - قال: حدثنا إسحاق، أنبأنا الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بن أبي السائب قال: سمعت أبا الأشعث الصنعاني يقول: سمعت عبد الله بن عمر (كذا) به موقوفًا.

قال المعلمي في تعليقه على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص٢٩٥) : «مراد أبي حاتم أن صواب الرواية عن الوليد بن مسلم هي رواية الوقف، فأما صحَّة الخبر عن عبد الله بن عمرو ففيها نظر؛ لأن الوليد ابن مسلم مدلِّس ولم يصرّح بالسماع» . اهـ.

تنبيه: لم نقف على هذا الحديث في المطبوع من "تعظيم قدر الصلاة" للمروزي، وقد نبَّه محقق الكتاب (ص ٧٥) على وجود نقصٍ في الكتاب من آخره، فلعلَّ هذا منه، والله أعلم.

(٥)كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." [1]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، وَهِمَ فِيهِ ابنُ عُيَينة، رَوَاهُ الثَّوري (١) ، عَنْ عُمارَة (٢) ، عَنْ أَبِي زُرْعَة، عن رجُلٍ، عن عبد الله (٣) ، عن النبيّ (ص) .

٢٢٩٢ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو ضَمْرَة (٤) ، عَنْ عبد الله بن عبد العزيز (٥) ، عَنِ ابْنِ شِهَاب (٦) ، عَنْ عَطَاء ابن يَزِيدَ اللَّيثي، عَنْ أَبِي أيُّوب، عن النبيّ (ص) : لاَ تَهَاجَرُوا، ولاَ تَدَابَرُوا (٧) ،

---

(١) روايته أخرجها ابن طهمان في "مشيخته" (٨٥) ، وأحمد في "مسنده" (٤٤٠/١ رقم٤١٩٨) ، والترمذي في "جامعه" (٢١٤٣) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٠٨/٤) .

ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٥١٨٢) من طريق جرير، عن عمارة، به.

ورواه الطحاوي (٣٠٨/٤) من طريق سعيد بن مسروق الثَّوْرِيُّ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زرعة، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله (ص) ، عن ابن مسعود، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٦

كذا وقع في المطبوع: «عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله (ص) » !؛ والحديث ذكره ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥١/١٦) وفيه: «عن رجل» فقط، ولم يذكر: «من أصحاب رسول الله (ص) » .

(٢) في (ف) : «عن أبي عمارة» .

(٣) هو: ابن مسعود ح.

(٤) هو: أنس بن عياض. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٤٥/٤ رقم ٣٩٥٧) ، وابن عدي في "الكامل" (١٥٧/٤) .

(٥) هو: الليثي.

(٦) في (ف) : «عن أبي شهاب» .

(٧) الأصل في اللغة أن يقال: «لا تتَهَاجَرُوا، ولاَ تتَدَابَرُوا» ، لكن حذفت هنا إحدى التاءين تخفيفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٨٨) .." [1]

"جَاءَ فسلَّم عَلَى ابْنِ عُمَرَ، فَقَالَ (١) ابنُ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ (ص) : إنَّه ودَّع رَجُلا فَقَالَ: أَسْتَوْدِعُ اللهَ دِينَكَ وَأَمَانَتَكَ ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إنَّمَا هُوَ: عبد العزيز ابن عمر بن عبد العزيز (٢) ، عَنْ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَرير، عَنْ قَزَعَةَ (٣) ، عَنِ ابْنِ عمر، عن النبيّ (ص) .

قلتُ لأَبِي: ممَّن الوَهَمُ؟

قَالَ: من العُمَري (٤) .

٢٢٩٨ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زرعة عن حديثٍ رواه عبد العزيز الماجِشُون (٥) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبيد، عَنْ عبَّاد بْنِ تَمِيم،

---

(١) في (ش) : «قال» .

(٢) تقدمت روايته في المسألة رقم (٧٩٠) .

(٣) هو: ابن يحيى البصري.

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (١١٢/٤/أ) الاختلافَ في هذا الحديث ومما قاله: «وقال عبد الله بن عمر العُمَري: عن عبد العزيز، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قال ذلك عنه وَهْب بن جرير والأويسي ومؤمل بن إسماعيل. وقال حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ: عَنْ العمري، عن رجل من قريش، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. = = ورُوي عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مجاهد، عن ابن عمر. وزهيرٌ لم يسمع من مجاهد شيئًا» .

(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٧٨/٤) ، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٩/أ/أطراف الغرائب) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣١

قال الدارقطني: «غريب من حديث الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عن عبَّاد، تفرَّد به عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة الماجشون بهذا الإسناد، ورواه عبيد الله، عن الزهري، عنه، تفرَّد به عنه يحيى بن عبد الله بن سالم» .." [١]

"عن عمِّه عبد الله بْنِ زَيْدِ بْنِ (١) عَاصِمٍ؛ قَالَ: رأيتُ النبيَّ (ص) مُستَلْقِيًا ... (٢) ؟

فقالا: خالَفَ عبدُالعزيز الماجِشُونيُّ أصحابَ الزُّهري فِي ذلك، أدخَلَ فيما بين الزُّهري وعبَّادٍ محمودَ بنَ لَبِيد، ولم يُدخِله أحدٌ من الحفَّاظ (٣) .

٢٢٩٩ - وسألتُ (٤) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّع، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ... ، وذكرتُ لَهُمَا الحديثَ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنِ الزُّهري (٥) ، عَنِ أَبِي سَلَمة (٦) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) .

وقال أَبِي: الخَطأُ مِنْ إِبْرَاهِيم بن إسماعيل.

---

(١) في (ف) : «عن» بدل: «بن» .

(٢) الحديث بتمامه: «رأيتُ النبيَّ (ص) مُستَلْقِيًا في المسجد واضعًا إحدى رجليه على الأخرى» .

(٣) الحديث رواه البخاري (٤٧٥ و٥٩٦٩ و٦٢٨٧) من طريق مالك وإبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة، ومسلم (٢١٠٠) من طريق مالك وابن عيينة ويونس ومعمر، كلهم عن الزهري، عن عبَّاد، عن عمه عبد الله بن زيد، به.

(٤) انظر المسألة رقم (٢٣٠٩) و (٢٣١٢) .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦١٣٨ و٦٤٧٥) ، ومسلم (٤٧) .

(٦) هو: ابن عبد الرحمن بن عَوف.." [٢]

"سعيد؛ قَالَ: حدَّثني عَجُوزٌ لَنا، عَنْ عَجُوزٍ لهم؛ قالتْ (١) : سَمِعت النبي (ص) (٢) وَأَنَا أَقُولُ ... (٣) .

قَالَ أَبِي: أفسَدَ ابنُ عُيَينة حديثَ ابْنِ أَبِي أُوَيس، وبيَّن خَطَأَهُ (٤) ؛ والصَّحيحُ مَا قال ابنُ عُيَينة.

٢٣٠٠/أ - وسمعتُ (٥) أبي يقول: يَعْلَى ابنُ عَطَاء، هُوَ طَائِفِيٌّ، يُكتَبُ حديثُهُ، وَكَانَ بِالْعِرَاقِ؛ قَالَ أَبِي: لا أعلمُ فِي: اللَّهُمَّ، بَارِكْ لأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا حديثً صحيحً (٦) .

وَفِي حَدِيثِ يَعْلى (٧) ،

فِيهِ: عُمَارةُ بنُ حَدِيد، وهو مجهولٌ،

---

(١) في (ت) و (ك) : «قال» ، وما أثبتناه من بقيَّة النسخ.

(٢) في (أ) و (ش) : «رسول الله (ص) » .

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٧

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٨

(٣) كذا العبارة في النسخ، وإن لم يكن قولها: «سمعتُ» متصحِّفًا عن «سمعني» ، فيحمل على أنَّ عبارة: «وأنا أقول ... » إلخ الأبيات، جملة اعتراضية، ولها نظائر في كتب الحديث وغيرها، والله أعلم.

(٤) في (ك) : «وبين هذا خطأه» .

(٥) نقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٤/١٨٤) قول أبي حاتم.

(٦) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٣٤٢) ، وأحمد في "مسنده" (٣/٤١٦ و٤٣٢ رقم ١٥٤٣٨ و١٥٥٥٨) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (٤٣٢/المنتخب) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٣١٠) ، والنسائي في "الكبرى" (٨٨٣٣) ، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٦٩٦ و٢٤٦٤) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/٢١ و٢٢) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٥٥) ، والطبراني في "الكبير" (٨/٢٤ رقم ٧٢٧٥) من طريق شعبة، وسعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٨٢) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٦٠٨) ، وأحمد في "مسنده" (٣/٤١٧ و٤٣١ رقم ١٥٤٤٣ و١٥٥٥٧) ، وأبو داود في "سننه" (٢٦٠٦) ، والترمذي في "جامعه" (١٢١٢) ، وابن ماجه في "سننه" (٢٢٣٦) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٠٢) ، والبغوي في "الجعديات" (١٦٩٦ و٢٤٦٤) ، وابن حبان في "صحيحه" (٤٧٥٤) ، والطبراني في "الكبير" (٨/٢٤ رقم ٧٢٧٦) من طريق هشيم، كلاهما عن يعلى، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي، عن النبي (ص) ، به. قال الترمذي: «حديث صخر الغامدي حديث حسن، ولا نعرف لصخر الغامدي، عن النبي (ص) غيرَ هذا الحديث» .

وفي "العلل الكبير" للترمذي رقم (٣١٠) أنه سأل البخاري عَنْ هَذَا الْحَدِيث؟ فَقَالَ: لا أعرف لصخر الغامدي، عن النبي (ص) إلا هذا الحديث، ولا لعمارة ابن حديد» . وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجر (٢/٢٠٥) .

وفي (ت) و (ف) و (ك) : «عمارة بن حدير» بدل: «حديد» . وانظر "التقريب".." [١]

"زُرعة، فلم يَعْرفه (١) من حَدِيث محمَّد بْن أَبِي يَحْيَى، وجعل يعجَبُ، ويَضْطَرِبُ عليه الأمر، وكذلك (٢) كَانَ يَضْطَرِبُ عليَّ، حتى الآنَ وقفتُ (٣) عليه، هو: فُلَيْح، ويُكنى أَبَا يَحْيَى.

٢٣١٢ - وسألتُ (٤) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو مَعْشَر (٥) ، عَنْ سَعِيدٍ المَقبُري، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وجائِزَتُهُ يومٌ ولَيْلَةٌ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فَلْيُكْرِمْ (٦) جَارَهُ ... ، الحديثَ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ إنَّمَا هُوَ: سَعِيدٌ المَقبُري (٧) ، عَنْ أبي شُريح (٨) الخزاعي، عن عليٍّ (٩) ، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) في (ت) و (ك) : «يرفعه» .

(٢) في (ت) و (ك) : «وكذاك» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٠

(٣) في (أ) و (ش) و (ف) : «وقعت» بدل: «وقفت» .

(٤) انظر المسألة رقم (٢٢٩٩) و (٢٣٠٩) .

(٥) هو: نجيح بن عبد الرحمن. وروايته أخرجها أبو إسحاق الحربي في "إكرام الضيف" (١٣) بلفظ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخر، فلا يؤذ ضيفه»

ورواه ابن المبارك في "الزهد" (٣٧٢) من طريق محمد ابن عَجْلان، والحربي في "إكرام الضيف" (١٤) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٥٩٠) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/١٦٤) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، كلاهما عن المقبري، به.

(٦) من قوله: «ضيفه وجائزته ... » إلى هنا سقط من (ت) و (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٧) ضبَّب ناسخ (ف) على قوله: «المقبري» .

(٨) في (ش) : «ابن شريح» .

(٩) كذا وقع هنا بإثبات «علي» ، وسبق في المسألة رقم = = (٢١٩٥) أن الصحيح: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، عن النبيِّ (ص) ، وكذا رجَّح ابن المديني.." [1]

"شَرِيك (١) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي عمرو الشَّيْباني (٢) ، عَنْ أَبِي مَسْعُود (٣) ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: المُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا أَرَادَ: الدَّالُّ عَلَى الخَيْرِ (٤) كَفَاعِلِهِ.

قلتُ: الخطأُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: مْنِ شَرِيك (٥) .

---

(١) هو: ابن عبد الله النخعي القاضي.

(٢) هو: سعد بن إياس.

(٣) في (ت) و (ك) : «ابن مسعود» . وأبو مسعود: هو عقبة ابن عمرو الأنصاري البدري.

(٤) قوله: «على الخير» سقط من (ك) .

(٥) قال الإمام أحمد في الموضع السابق: «وذكر شاذانُ أيضًا حديث: "الدالُّ على الخير كفاعِله"» . وقال أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/٢٧٨ رقم ١٠٣٥) بعد أن ذكر رواية شاذان السابقة، قال: «وقال النبي (ص) : "الدالُّ على الخير كفاعِله"» .

فدلَّ هذا على أن الأسود بن عامر شاذان رواه عن شريك باللفظين كليهما. والحديثُ معروفٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشيباني، عَنْ أَبِي مَسْعُود، عَنِ النبيِّ (ص) قال: «من دلَّ على خير فله مثلُ أجر فاعله» . أخرجه مسلم في "صحيحه"

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٥

(١٨٩٣) من طريق سفيان الثوري وشعبة وأبي معاوية محمد بن خازم وعيسى بن يونس، كلهم عن الأعمش، به هكذا.." (١)

"الثَّوري، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيث، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخطَّاب، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ قَالَ: لَأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ الرَّجُلِ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** (١) ؛ إِنَّمَا هُوَ: عُمَرُ (٢) ، مَوْقُوفٌ (٣) .

٢٣٢٥ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ نُعَيم ابن حمَّاد، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الحَكَم بْنِ أَبان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكرِمَة؛ قَالَ: تزوَّج ابْنُ عُمَرَ، فاشترَى (٤) بدرهَم طَعَامًا، وبدرهَم لَحمًا، وبدرهَم شَيْئًا آخرَ، ثُمَّ دَعَا الناسَ فَأَكَلُوا وَلَمْ يأكُلْ، فَقَالَ: لولا أنَّ رسولَ الله (ص) لَمْ يأكُل لأكَلتُ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٣٢٦- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ آدَمُ (٥) ، عَنْ يزيد بن

---

(١) قوله: «**هذا خطأ**» سقط من (ك) .

(٢) في (ك) : «عمرو» .

(٣) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) ، والذي في المسألة (٢١٩٤) : «إنما هو عن عمر قوله» .

(٤) في (ك) : «قال: فاشترى» .

(٥) هو: ابن أبي إياس، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨٨٤/كشف) وقال: «لا نعلم له طريقًا عن بريدة إلا هذا، ولا نعلم رواه إلا آدم، عن يزيد» .

ورواه الروياني في "مسنده" (٦٤) ، وابن البختري في "ستة مجالس من أماليه" (١١٦/مجموع فيه مصنفات ابن البختري) ، والطبراني في "الأوسط" (٧٠٦٨) ، و"الشاميين" (٢٤٤٥) ، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٩) من طريق محبوب بن القواريري، عن يزيد، به.

ومن طريق ابن شاهين رواه ابن الجوزي في "الناسخ والمنسوخ" (٣٣١) .

= ... قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ عطاء الخراساني إلا يزيد بن بزيع» .." (٢)

"قَالَ أَبُو محمَّد (١) : وَرَوَاهُ (٢) أَبُو مُطيع معاويةُ بنُ يَحْيَى (٣) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أيُّوب، عَنْ عَيَّاش بْنِ عَبَّاسٍ القِتْباني (٤) ، عَنْ عباس الحَجْري، عن عبد الله بن عُمر، عن النبيّ (ص) ؟

قال أبي: بعبد الله بْن (٥) عَمرو أشبهُ، غير أَنَّهُ قد اتفقَ نفسينِ (٦) على ابن عُمر (٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٧١

(١) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ت) و (ك) .

(٢) في (ك) : «فرواه» .

(٣) ذكر المصنف رواية أبي مُطيع هذه في المسألة رقم (٢٥١٥) ، ونقل عن أبي زرعة قوله: «هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ: سَعِيدُ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي هَانِئٍ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ جُلَيد الحَجْري» . والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/٩٠ رقم ٥٦٣٥) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٢١/المنتخب) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٧) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٦٠) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٨/١٠) من طريق عبد الله بن يزيد الْمُقْرِئِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أيوب، به.

(٤) في (ت) و (ك) : «الفتياني» .

(٥) قوله: «بن» سقط من (ك) .

(٦) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: «اتقن تفسير» . وما في النسخ يخرَّج على الإمالة، أي: أن الألف رسمت ياءً؛ لأنها ألفٌ مُمالة بسبب كسرة النون. وانظر التعليق على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و (١٢٤) .

(٧) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٧) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وهو حديث فيه نظر» ، وقال البيهقي في"السنن الكبرى" (٨/١٠) : «وابن عُمر أصح» .." [1]

"٢٣٥٠- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَسْلَمة بْنُ عُلَيّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبِيدَة السَّلْماني؛ قَالَ: لا يَنْبَغِي لمعلِّمِ الكُتَّاب أَنْ يَضْرِبَ فِي أدب (١) الغُلام أكثر من أربع دِرَّات، أَوْ قَالَ سِتًّا (٢) ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ إنَّمَا هُوَ: هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ. وعاصمٌ عَنْ عَبِيدَة (٣) : لا يَجِيءُ.

٢٣٥١ - وسألتُ (٤) أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ أَبُو هَارُونَ البَكَّاء (٥) ، عَنِ اللَّيث بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ أَبِي الوضَّاح؛ قَالَ: كَتَبَ عَطاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ إِلَى الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ: بلغَني أَنَّكَ تَقُولُ: «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ منافقٌ، وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ: إِذَا حدَّث كَذَبَ، وَإِذَا وعَدَ أخلفَ، وإذا ائْتُمِنَ (٦) خَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إلا خَصلةٌ وَاحِدَةٌ، كَانَتْ فِيهِ خَصلةٌ مِنَ النِّفَاقِ» ، فَقَدْ كَذَبَ إخوةُ يُوسُف وَخَانُوا وغَدَرُوا، وَلَمْ يُسمِّهِمُ اللهُ مُنَافِقِينَ؟

قَالَ أَبِي: وَهِمَ أَبُو هَارُونَ فِي هَذَا الحديث؛ حدَّثنا أبو صالح

(١) في (أ) و (ش) : «أدم» .

(٢) «ستًّا» مفعول به للفعل «قال» ، وهو هنا بمعنى: «ذكر» ، أي: «وذكر ستًّا» .

(٣) في (ك) : «وسالم بن عبيد» بدل: «وعاصم عن عبيدة» .

(٤) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٥) هو: موسى بن محمد.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٨٥

(٦) كذا في جميع النسخ: «اتُّمِنَ» ، والجادة: «اؤْتُمِنَ» ، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ على مذهب الكوفيين، وقد علَّقنا على ذلك في المسألة رقم (٢١٧٥/أ) .." [1]

"٢٣٥٧ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سُوَيد بن عبد العزيز، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطاء (٢) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو (٣) بْنِ شُعَيب، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جدِّه: أنَّ رسولَ الله (ص) قَالَ: مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ جَارِهِ مَخَافَةً عَلَى (٤) أَهْلِهِ ومَالِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ (٥) بِمُؤْمِنٍ، وليسَ بِمُؤْمِنٍ (٦) مَنْ لَمْ يَأْمَنْ جارُهُ بَوائِقَهُ (٧) ... ، وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلا فِي حقّ الْجَارِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**.

٢٣٥٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُبَيد ابن جَنَّاد الْحَلَبِيُّ (٨) ؛ قَالَ: حدَّثنا عَطاء بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الأعمَش، عَنْ خَيْثَمة بن عبد الرحمن، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ؛ قَالَ: ما دخلتُ على النبيِّ (ص) قطُّ

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٩) .

(٢) هو: عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٣) في (ك) : «عمر» .

(٤) في (ك) : «عن» .

(٥) في (أ) و (ش) : «ذاك» .

(٦) قوله: «وليس بمؤمن» سقط من (ك) .

(٧) بوائقُه: غَوائلُه وشَرُّه، أو ظُلْمه وغَشَمُه. "لسان العرب" (١٠/٣٠) .

(٨) روايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٢٣٧) ، وابن عدي في "الكامل" (٥/٣٦٨) ، والطبراني في "الكبير" (١٧/٨٥ رقم ١٩٦) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/١٢٤) ، والبيهقي في "الشعب" (٨٥٣٢) .

قال ابن عدي: «وعطاء بن مسلم في حديثه بعض ما يُنكَر عليه» .

وقال أبو نعيم: «غريبٌ من حديث الأعمش، تفرَّد به عطاء بن مسلم» .." [2]

"قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: عن المِقْدام ابن مَعْدِي كَرِب (١) ، وغيرُه يَقُولُ: أَبُو يُونُسَ (٢) ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو يُونُسَ: المِقْدام.

٢٣٦٢- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه محمَّد ابن بكَّار (٣) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشير، عَنْ أَبِي الزُّبَير، عَنْ جَابِرٍ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: لا تَسُبُّوا اللَّيْلَ وَلا النَّهارَ، وَلا الشَّمْسَ وَلا القَمَرَ، وَلا الرِّيحَ؛ فَإِنَّهَا رَحْمَةٌ لِقَوْمٍ، وعَذَابٌ لآخَرِينَ؟

قَالَ أَبِي: لا أعلمُ رَوَاهُ إلا (٤) ابْنَ أَبِي ليلى (٥) ، وسعيد بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٩٥

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٠٢

(١) قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٦٤٧/٢) : «والشاميون كانوا يسمون المقدام بن معد يكرب: المقداد، ولا ينسبونه أحيانًا، فيظنُّ من سمعه غير منسوب أنه ابن الأسود، وإنما هو ابن معد يكرب، وقد وقع هذا الاختلافُ لهم في غير حديث من رواياتهم» .

(٢) أي: بدل أبي بشر. وأبو يونس ذكره البخاري في "الكنى" (٧٩١) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤٥٦/٩) ، وذكرا أنه يروي عن المقداد بن الأسود هذا الحديث.

والحديث رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٢٣٨٦) - عن وكيع، عن يزيد ابن سنان، عن أبي يونس، عن المقداد، به.

قال ابن حجر: «هكذا أخرجه في مسنده المقداد بن الأسود، وأصله معروف من حديث المقداد بن معدي كرب» .

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٤٦٩٨) ، و"مسند الشاميين" (٢٧٩٧) ، و"الدعاء" (٢٠٥١) . ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٧٩٥) من طريق الوليد بن الوليد، وتمام في "فوائده" (١١٣٦/الروض البسام) من طريق أبي الجُماهِر محمد بن عثمان، كلاهما عن سعيد بن بشير، به.

(٤) قوله: «إلا» سقط من (ك) .

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن. وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٢١٩٤) من طريق سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن أبي الزبير، عن جابر، به.

ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٣٠١) عن علي بن هاشم، وابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦١٥) من طريق النضر بن إسماعيل، كلاهما عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن أخيه عيسى، عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى، به مرسلاً.

ووقع في المطبوع من "الصمت": «أبي ليلى» بدل: «عبد الرحمن بن أبي ليلى» .." [١]

"فسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ والصَّحيحُ مَا حدَّثنا أَبُو نُعَيم (١) وَأَبُو عُمَرَ (٢) الحَوْضي (٣) ، عَنْ شُعبة، عَنِ الحَكَم، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى (٤) ، عَنْ سَمُرَة، عَنِ النبيِّ (ص) .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَذَا رَوَى ابنُ أَبِي لَيْلَى (٥) كَمَا رَوَاهُ (٦) عليُّ بْنُ هَاشِمٍ.

أَخْبَرَنَا أَبُو محمَّد عبد الرحمن بْنُ أَبِي حاتِمٍ قَالَ (٧) : حدَّثنا (٨) أَبُو سَعِيد الأشجُّ (٩) ؛ قَالَ: حدَّثنا ابْن نُمَير (١٠) ، عَنِ ابْن أَبِي ليلى.

---

(١) هو: الفضل بن دكين. وروايته أخرجها الطبراني في "طرق حديث من كذب عليَّ" (١٣٣) ، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٦١/٤) .

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٩٣٧) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٦٠٦) ، وأحمد في "مسنده" (١٤/٥ و٢٠ رقم ٢٠١٦٣ و٢٠٢٢١) ، وعلي بن الجعد في "مسنده" (١٤٠) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٢٢) ، وابن حبان في

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٠٦

"صحيحه" (٢٩) ، و"المجروحين" (٧/١) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣٠٦/١) ، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣١٦) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٤١/١-٤٢) من طرق عن شعبة، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه مسلم في "مقدمة صحيحه" (٩/١) ، وابن ماجه في "سننه" (٣٩) . ومن طريق ابن الجعد رواه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٥٣٤) .
(٢) في (ف) : «وأبو عمرو» .
(٣) هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة.
(٤) في (ف) : «عن أبي ليلى» .
(٥) أي: جعله من مسند علي.
(٦) في (ف) : «روى» .
(٧) من قوله: «أخبرنا ... » إلى هنا من (ت) و (ك) ، وفي (أ) و (ش) : «أخبرنا أبو محمد، قال» ، وفي (ف) : «قال أبو محمد» .
(٨) في (ف) : «وحدثنا» .
(٩) هو: عبد الله بن سعيد.
(١٠) هو: حصين بن نمير الواسطي. وروايته أخرجها هناد في "الزهد" (١٣٨١) ، والمحاملي في "أماليه" (١٢٦) .." [١]
"فقال: لَيَسْأَلُنِي أَحَدُهُمْ (١)

عَنْ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَيَدَعُ أَظْفَارَهُ كَأَظْفَارِ (٢) الطَّيْرِ، يَجْمَعُ فِيهَا الجَنَابَةَ (٣) والتَّفَثَ (٤) ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**، لَيْسَ هُوَ واصلَ بْنُ سُلَيم؛ إِنَّمَا هُوَ أَبُو واصل سُلَيمان ابن فَرُّوخ (٥) ، عَنْ أَبِي أيُّوب، وَلَيْسَ هو من أصحاب النبيِّ (ص) ، هُوَ أَبُو أيُّوب يَحْيَى بْنُ مالك العَتَكي من التابعين.

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «يسألني أحدكم» ، لكن يخرَّج ما هنا على وجهَيْنِ: الأول: = = أنَّ اللام في «لَيَسألني» هي لام التوكيد المزحلقة الواقعة في خبر «إنَّ» ، وتقدير الكلام: «إنَّه لَيَسأَلُنِي أَحَدهم» .
والثاني: أنَّها لام القَسَم، والفعل مؤكد بنون التوكيد الثقيلة؛ فتكون العبارة هكذا: «لَيَسْأَلَنِّي أَحَدُهُم» ، والله أعلم.
(٢) في (ت) : «كالمقار» ، وفي (ك) : «كالمنقار» .
(٣) في (ت) و (ك) : «الجماعة» بدل: «الجناية» .
(٤) التَّفَثُ: هو الوَسَخُ والشَّعَثُ. "المغرب" للمطرِّزي (١٠٤/١) .
(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١٧٥/٥-١٧٦) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١٢٨/٤) من طريق وكيع، والشاشي في "مسنده" (١١٣٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٣١٥/٣) من طريق عبد الرحمن بن المبارك، والشاشي أيضًا

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١١٠

(١١٣٨) من طريق سليمان بن حرب، والشاشي (١١٤٠) ، والطبراني في "الكبير" (٤/١٨٤ رقم ٤٠٨٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/١٧٥) من طريق أبي الوليد الطيالسي، جميعهم عَنْ قُرَيْشِ بْنِ حيَّان، عَنْ سُلَيْمَانُ بْنُ فَرُّوخٍ، عَنْ أَبِي أيوب، به. ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "الجامع" (٨٦٩) .

ووقع في رواية أحمد والطبراني وابن عدي: «أبو أيوب الأنصاري» .

قال الإمام أحمد: «ولم يقل وكيع مَرَّة: الأنصاري. قال غيره: أبو أيوب العتكي. قال أبو عبد الرحمن [يعني عبد الله بن أحمد] : قال أبي: يسبقه لسانه - يعني وكيعًا - فقال: لقيت أبا أيوب الأنصاري، وإنما هو أبو أيوب العتكي» .

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/٣٠) : «سليمان ابن فروخ أبو واصل قال: لقيني أبو أيوب، هو: الأزدي، مرسل» .

وقال الخطيب: «كذا قال: عن أبي أيوب الأنصاري، وزعم أبو حاتم الرازي أن صوابه: عن أبي أيوب الأزدي، وهو يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ الْعَتَكِيُّ، مِنَ التابعين» .." [(١)]

"٢٣٩٣ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيب الحرَّاني (١) ،

عن مسكين ابن بُكير، عَنْ شُعبة، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ (٢) ، عَنِ الْحَسَنِ؛ قَالَ: سَأَلْتُ أنسً (٣) عَنِ النُّشْرَة (٤) ؟ فَقَالَ: ذَكَرُوا عَنِ النبيِّ (ص) : إِنَّهَا مِنْ عَمَلِ (٥) الشَّيْطَان ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: أَبُو رَجَاءٍ؛ قَالَ: سألتُ الْحَسَنَ عَنِ النُّشْرَة؟ فَقَالَ: ذَكِّرُوا عن

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث مرويٌّ من طريق ابنه الحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وكلاهما يروي عن مسكين بن بكير، كما في"تهذيب الكمال" (٢٧/٤٨٤) .

ورواية الحسن أخرجها البزار في "مسنده" (٣٠٣٤/كشف الأستار) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/٤١٨) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/١٦٥) .

قال البزار: «لا نعلم أسنده عن شعبة إلا مسكين، وهو حرَّاني، مشهور، ولا أسند شعبة، عن أبي رجاء إلا هذا، وأبو رجاء اسمه: محمد بن سيف، وهو بصري مشهور، روى عنه شعبة، ويزيد بن زريع، وإسماعيل ابن عليَّة، ونوح بن قيس الطاحي، ويوسف بن داود السَّمتي» .

(٢) هو: محمد بن سيف، كذا سمَّاه البزار - كما تقدم - والمزي في "تحفة الأشراف" (١٨٥٥١) ، وهكذا ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (١/١٠٤) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/٢٨١) .

وقال أبو نعيم في "الحلية" (٧/١٦٥) : «أبو رجاء، = = اسمه محمد بن يونس، بصري» .

وقال الحاكم في "المستدرك" (٤/٤١٨) : «هو: مطر الورَّاق» .

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب، وهي لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) . وانظر

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١١٥

المسألة رقم (١٩٥) .

(٤) النُّشْرَة بالضم: ضَربٌ من الرُّقْية والعِلاج، يُعالَجُ به مَن كان يُظَنُّ أن به مَسًّا من الجِنّ، سمِّيت نُشرةً لأنه يُنشَر بها عنه ما خامَرَه من الداء: أي يُكشَف ويُزال. وقال الحسن: النُّشرة من السِّحر. "النهاية" (٥/٥٤) .

وقال ابن القيم في "إعلام الموقِّعين" (٤/٣٩٦) : «وسئل النبي (ص) عن النُّشْرةِ؟ فقال: «هي من عمل الشيطان» ؛ ذكره أحمد [في "مسنده" (١٤١٦٧)] ، وأبو داود [في "سننه" (٣٨٦٨)] ، والنشرة: حلُّ السِّحر عن المسحور، وهي نوعان؛ [أحدهما] : حلُّ السِّحر بسِحرٍ مثله؛ وهو الذي من عمل الشيطان، فإنَّ السحر من عمله؛ فيتقرَّب إليه الناشر والمنتشر بما يُحبُّ؛ فيبطلُ عمله عن المسحور. والثاني: النشرةُ بالرقية والتعوُّذات والدعوات والأدوية المباحة؛ فهذا جائزٌ بل مستحبٌّ، وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن: لا يَحلُّ السِّحر إلا ساحِر» . اهـ.

وعلى ذلك فالنشرة منها الممنوعة ومنها المشروعة. انظر "معارج القبول، شرح سلم الوصول" (٧٠٩-٧١٢) ، و"فتح المجيد، شرح كتاب التوحيد" (ص ٣٤١-٣٤٤/باب ما جاء في النشرة) ، وانظر تعليقة الشيخ ابن باز ــح على هذا الموضوع من "فتح المجيد".

(٥) في (ك) : «علم» .." [1]

"عبد الرحمن بن عَوْف؛ قال: رأيتُ عبد الله ابن عُمَرَ (١) يُصَفِّرُ لِحيتَهُ بالخَلُوق (٢) والزَّعفَران؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطِلٌ (٣) ؛ إِنَّمَا هُوَ: محمَّد بْنُ زَيْدِ بْنِ (٤) مُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذ.

٢٤٠٥ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش (٥) ، عَنْ بَرِيع بْنِ عبد الرحمن، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص)

---

(١) في (ك) : «عمرو» .

(٢) انظر تفسير «الخَلوق» في المسألة رقم (٢٤٧٢) .

(٣) في (ت) و (ك) : «**هذا خطأ**» بدل: «هذا حديثٌ باطِلٌ» .

(٤) قوله: «بن» سقط من (ك) .

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠٧٦/كشف الأستار) ، وابن الأعرابي في "معجمه" (١٥٧) ، والطبراني في "الأوسط" (٦٦٣٩) ، والدارقطني في "الأفراد" (١٨٨/أ/أطراف الغرائب) .

قال البزار: «لا نعلمه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث عن بَرِيع إلا إسماعيل» .

قال الطبراني: «لَمْ يَرو هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ نافع إلا بَرِيع ابن عبد الرحمن، تفرَّد به إسماعيل بن عيَّاش» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٣٩

وقال الدارقطني: «تفرَّد به إِسْمَاعِيلُ بْنُ عيَّاش، عَنْ بَزِيعٍ عنه» .

وانظر "فتح الباري" لابن حجر (٤/٧٧) ، و"السلسلة الضعيفة" للألباني (٣٧٠١) .." [1]

"عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ (١) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ فِي النَّهْي عَنِ الأَكْلِ بالشِّمال (٢) ؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**.

قلتُ: قَدْ تابع مَعْمَرً (٣) في هذا الحديثِ عبدُالرحمن بنُ

---

(١) هو: ابن عبد الله بن عمر.

(٢) ولفظه: «إِذَا أَكَلَ أحدُكم فليأكُل بِيَمِينِهِ، وإذا شرب فليشرب بيمينه؛ فإنَّ الشيطانَ يأكل بشماله، ويشرب بشماله» .

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .." [2]

"كَانَ بِطَرَسوسَ - عَنْ عليِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ البَرِيد (١) ، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي صاعدٍ، عَنِ ابْنَ عُمَرَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : إِذَا كُنْتُمْ ثَلاثَةً (٢) ، فَلاَ يَتَنَاجَى (٣) اثْنَانِ دُونَ ثَالِثٍ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي صالحٍ ذكوانَ (٤) .

٢٤٤٨ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أيُّوب بْنُ سُوَيد، عَنِ الأوزاعيِّ، عَنْ محمَّد بْنِ المُنكدِر، عَنْ جابرٍ، عَنِ النبيِّ (ص)

---

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٩٩/ب/أطراف الغرائب) إلا أنه وقع عنده: «أبو صالح» بدل: «أبو صاعد» .

قال الدارقطني: «تفرد به علي بن هاشم، عن الأعمش، بهذه الألفاظ عنه» .

(٢) في (ت) و (ك) : «ثلاثًا» ؛ وكلاهما جائزٌ لحذف المعدود. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٧١٣) .

(٣) في بعض روايات الحديث عن ابن عمر وغيره: «فلا يتناجَ» بجيم فقط. ووقعت الروايتان في "البخاري"؛ قال الحافظ ابن حجر: قوله: «فلا يتناجى» كذا للأكثر بألف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء، وتسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين، وهو بلفظ الخبر، ومعناه النهي. وفي بعض النسخ بجيم فقط بلفظ النهي وبمعناه. اهـ. "الفتح" (١١/٨١) . وانظر وجوهًا أخرى على مثل ذلك في تعليقنا على المسألة رقم (٢٢٨ و٣٣١) ، وانظر المسألة برقم (٢٣١٥) .

(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٥٥٧) ، وأحمد في "مسنده" (٢/١٨ و٤٣ و١٤١ رقم ٤٦٨٥ و٥٠٢٣

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٥١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٦٠

و٦٢٦٤) ، وأبو داود في "سننه" (٤٨٥٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٦٢٥) ، وابن حبان في "صحيحه" (٥٨٤) ، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٧٨٣) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٩١/١٥) من طرق عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عن ابن عمر، به، مرفوعًا.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٢٨) ، وستأتي بإسنادين آخرين برقم (٢٤٦٩) و (٢٥٦٩) .." [1]

"(١) قال: مَنْ أُبْلِيَ خَيْرًا (٢) فَلْيُجَازِي (٣) عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يُجَازِي عَلَيْهِ فَلْيَشْكُرْهُ؛ مَنْ فَعَلَ (٤) فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ تَرَكَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بَاطِلاً كَانَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ الأوزاعيُّ، عَنْ رجلٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيرِ (٥) ، عن جابرٍ، عن النبيِّ (ص) (٦) ؛ كَذَا يَرْوِيهِ الثِّقَاتُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ رِوَايَةِ الأوزاعيِّ.

وَرَوَاهُ مسكينٌ (٧) وصَدَقةُ السَّمِينُ (٨) ، عَنِ الأوزاعيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَير، عَنْ جابرٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ لَمْ يُذْكَرِ الرَّجُلُ (٩) ، وَلَيْسَ لمحمَّد ابن المُنكدِر معنًى.

---

(١) قوله: «عن جابر عن النبيِّ (ص) » سقط من (أ) و (ش) .

(٢) تقدم تفسيره في المسألة رقم (٢٣٢٨) .

(٣) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء مع الجازم، والجادَّة: «فَلْيُجَازِ» ، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ أيضًا، ويخرَّج على وجهين ذكرناهما في التعليق على المسألة (٢٢٨) .

(٤) في (ف) : «من فعل ذلك» .

(٥) هو: محمد بن مسلم بن تَدْرُس.

(٦) كذا هنا: «عن جابر عن النبيِّ (ص) » ، وفي المسألة رقم (٢٣٢٨) : «عن جابر، موقوف» .

(٧) هو: ابن بكير الحرَّاني.

(٨) في (ش) : «السهمي» . وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (١٤٧/٦) وقال: «كذا رواه صدقة عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ – واسمه: محمد بن مسلم بن تدرس – تفرد به، والحديث مشهور بأيوب بْنُ سُوَيْدٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ» .

(٩) كذا في جميع النسخ، فإن خلا الكلام من السهو والتصحيف، فإنَّه يحتمل أوجهًا ثلاثة: الأول: «لم يُذكَرِ الرجلُ» ببناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله. والثاني: «لم يَذكُرِ الرجلَ» بالبناء للفاعل، ويعود الضمير في الفعل إلى الأوزاعي. والثالث: «لم يَذكُرَا الرجلَ» ، ويعود الضمير – وهو ألف المثنى – إلى مسكين وصدقة، لكن حذفت الألف اجتزاءً بالفتحة قبلها على لغة هوازن وعليا قيس. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٧٩) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٩٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٩٧

"٢٤٤٩ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ كَانَ يَرْوِيهِ النُّفَيْليُّ (١) ، عَنْ أَبِي معاويةَ (٢) ، عن عاصمٍ الأحولِ، عن عبد الله بْنِ سَرْجِسَ: أنَّ رسولَ اللَّهِ (ص) قَالَ: فِي الحَجْمِ (٣) شِفَاءٌ؟

قَالَ أَبِي: حَلَف لِيَ النُّفَيليُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ، وَلَمْ يُحَدِّثْني بِهِ؛ قَالَ: أَجْبُنُ (٤) عنه.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ يمكنُ أَنْ يَكُونَ دَخَلَ لَهُ حديثٌ فِي حَدِيثٍ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ (٥) ، عَنِ الشَّيبانِيِّ (٦) ، عن يُسَيْر بن عمرو: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: فِي الحَجْمِ شِفَاءٌ، وَلَيْسَ لِذَاكَ (٧) أصلٌ، وذَكَر (٨) لي أنَّ يَحْيَى بْن معين كتب إليه ألاَّ يحدِّث به.

٢٤٥٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه النُّفَيليُّ (٩) ، عن

---

(١) هو: عبد الله بن محمد، أبو جعفر. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٣/١٢١) ، والضياء في "المختارة" (٩/٤٠٦ رقم ٣٨٠ و٣٨١) .

قال أبو نعيم: «غريب من حديث عاصم، لم نكتبه إلا من حديث أبي معاوية» .

(٢) هو: محمد بن خازم الضرير.

(٣) الحَجْم: مصدر حجَمَ يَحْجُم، والصِّناعة: الحِجامة. "المصباح المنير" (١/١٣٢) .

(٤) في (ت) و (ك) : «أخبر» .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٦٧٨) .

(٦) هو: سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق.

(٧) في (ش) : «لذلك» ، وفي (ك) : «ذلك» .

(٨) كذا ضبطت في (ف) ، والمراد: ذَكَرَ لي النفيليُّ.

(٩) هو: عبد الله بن محمد، أبو جعفر. وروايته رواها الطبراني في "الأوسط" (١٠٥٠ و٣٣٤٣) بلفظ: أن النبي (ص) رخَّص في الرقية من كلِّ ذي حمة.

قال الطبراني: «لَمْ يَرو هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الأوزاعي إلا مسكين» .." (١)

"عن عبد الرحمن بْنِ عَدِيٍّ الكِنْديّ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : إِنَّ أَشْكَرَ النَّاسِ للَّهِ أَشْكَرُهُمْ لِلنَّاسِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عُمرُ بنُ أيُّوبَ، عَنْ محمَّد بْنِ طَلْحَةَ (١) ، عَنِ عبد الله بن شَريكٍ العامريِّ، عن عبد الرحمن بْنِ عَدِيٍّ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، عن النبيِّ (ص) .

٢٤٥٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ محمَّد القَطَّانُ الرَّقِّيُّ (٢) ، عَنْ إسماعيلَ بْنِ رجاءٍ الحِصْنِيّ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنِ الأعمَش، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنْ أَبِي هريرةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/١٩٨

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٤٤) ، وأحمد في "مسنده" (٥/٢١٢ رقم ٢١٨٤٦) ، وأحمد ابن منيع في "مسنده" –كما في إتحاف الخيرة" (٥١٨١) –، والخرائطي في "فضيلة الشكر" (٧٩) ، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/٦٠) ، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٣٦ رقم٦٤٨) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٩٩٦ و٩٩٨) ، والبيهقي في "الشعب" (٨٦٩٩) ، والخطيب في "الجامع" (٥٠١) ، والضياء في"المختارة" (١٤٩٠ –١٤٩٢) .

ومن طريق الطيالسي رواه ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" (٧٣) ، والبيهقي في "السنن" (٦/١٨٢) . قال العقيلي في"الضعفاء" (٣/١١٢) بعد أن رواه من حديث أسامة بن زيد: «وروي بإسناد صالح عن أبي هريرة والأشعث بن قيس وغيرهما» .

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه ابن حبان في "المجروحين" (١/١٣٠) ، والطبراني في "الأوسط" (٢٣٥٨) ، و"الصغير" (٢١٤) ، والبيهقي في "الشعب" (٩٥٨١) ، وتمام في "فوائده" (١٦٤٧/الروض البسام) من طرق عن إسماعيل بن رجاء، به. ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "المتفق والمفترق" (١/٤٠٠) ، ومن طريق ابن حبان رواه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٠٣٨) .

قال ابن حبان: «وهذا خبرٌ باطلٌ؛ لا الأعمش حدَّث به، ولا سعيد رواه، ولا أبو هريرة أسنده، ولا رسول الله (ص) قاله» .

وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الأعمش إلا موسى، تفرد به إسماعيل» .

وقال الخطيب: «هذا حديثٌ غريب من حديث الأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عن أبي هريرة، تفرَّد به مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ، عَنِ الأَعْمَشِ، ولم نكتبه إلا من رواية إسماعيل، عن موسى» .

وقال البيهقي: «تفرَّد به إسماعيل بن رجاء، عن موسى ابن أعين» .." [1]

"وعن حديثٍ رواه عبد الوهَّاب (١) ، عَنْ حُمَيد (٢) ، عَنْ أَنَسٍ، مثلَه، وَزَادَ فِيهِ: ولاَ تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالغَمْزِ مِنَ العُذْرَةِ (٣) ؟

قَالَ أَبِي: هذان الحديثانِ مُنكَران (٤) .

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣/١٣٨ رقم ٢٧٢٦) من طريق عبد الوهاب ابن عطاء. وأخرجه الشافعي في"المسند" (ص٤٠٥) عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي. وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٢٨ و٢٣٦٦٧) ، وابن جرير الطبري في "تهذيب الآثار" (١/٤٩٦ رقم ٧٨٢) من طريق عبد الوهاب ولم ينسباه. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٦٩٦) من طريق عبد الله بن المبارك، ومسلم (١٥٧٧) من طريق إسماعيل بن جعفر، ومروان ابن معاوية الفزاري، ثلاثتهم عن حميد، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٠٧

(٢) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٣) العُذْرَةُ: وَجَعٌ في الحَلْق يَهيجُ من الدَّم، وهو الذي يسمَّى: سُقُوطَ اللَّهاة - واللَّهاةُ: اللَّحْمة التي في أقصى الحَلْق- وقيل: هي قُرْحة تخرجُ في الخَرْم الذي بين الأنف والحَلْق، تَعْرِضُ للصِّبيان عند طلوع العُذْرة - وهي خمسةُ كواكب تطلُع في وسَط الحرِّ -، فتَعْمِد المرأة إلى خِرْقة فتَفْتِلها فَتلاً شديدًا، وتُدخِلُها في أنفِه، فتَطعُنُ ذلك الموضعَ، فيتفجَّر منه دمٌ أسودُ، وربما أَقْرحَه، وذلك الطَّعْن يسمَّى: الدَّغْر. يقال: عَذَرَت المرأةُ الصَّبيَّ: إذا غَمَزَتْ حَلْقَه من أجل العُذْرة. انظر "النهاية" (١٩٨/٣) ، و"فتح الباري" لابن حجر (١٠/١٦٧-١٦٨) . وانظر تفسير أبي زرعة للعُذرة في المسألة رقم (٢٥٦٣) .

(٤) ذكر أبو حاتم في المسألة (٢٢٧٣) أن أبان - وهو ابن يزيد العطَّار - رواه عن قتادة فأرسله، فقال له ابنه عبد الرحمن: **«هذا خطأ؟»** ، فقال أبو حاتم: «لا! لأن مَعْمَر أَيْضًا قَدْ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عن أنس، عن النبيّ (ص) » .." [١]

"عَنْ أَبِي جَميلة (١) ، عَنْ عليٍّ؛ قال: احتَجَم رسولُ الله (ص) ، وأَمَرني فأعطَيتُ الحَجَّامَ أَجرَهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، والصَّحيحُ هُوَ: أبو جميلة، عن النبيِّ (ص) ... مُرسَلً (٢) .

٢٤٨٣ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه (٣) عبد الرحمن بن عبد الله العُمَري، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوة، عَنْ أَبِيه، عَنْ عائِشَة؛ قَالَتْ: كنتُ إِذَا أَذنَبتُ استَعذَرَ (٤) رسولُ الله منِّي أُمِّي. قَالَتْ (٥) : فدخلَ يَوْمًا وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكِ يَا عَائِشَةُ؟ ، قلتُ: ذاك عمَلُكَ (٦) ؛ استَعْذَرتَ منِّي أُمِّي فضربَتْني؛ قَالَ (٧) : إِمَّا لَى، لا أَعُودُ (٨) بَعْدَهَا،

---

(١) هو: ميسرة بن يعقوب.

(٢) أصل الحديث صحيح، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٠٣ و٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٥٦٩١) عن ابن عباس أنه قال: احتَجَمَ النبيُّ (ص) وأعطى الذي حَجَمه، ولو كانَ حرامًا لم يُعطِه. قوله: «مرسل» في كلام أبي حاتم يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) قوله: «رواه» ليس في (أ) و (ش) .

(٤) في (ك) : «استعذ» . ومعنى استَعْذَرَ مني أمِّي: طلبَ منها أن تَعذِرَه إذا ما عاقَبني وأدَّبني، ولا تلومه. انظر "النهاية" (١٩٧/٣) .

(٥) قوله: «قالت» ضُرب عليه في (ك) .

(٦) في (أ) و (ش) : «يحملك» .

(٧) قوله: «قال» سقط من (ك) .

(٨) قوله: «إما لى لا أعود» كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: «فلا» بدل «لا» وتحتمل الجملة وجهين: الأول: أن تكون «لى» محرفة عن «إني» ، ويكون أصل الكلام: «أَمَا إِنِّي لا أعود بعدها» . بفتح همزة «أَمَا» وتخفيف

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٣٠

الميم.
والثاني: أن تضبط هكذا « «إِمَّا لَى فلا أعود» بكسر همزة «إِمَّا» وتشديد الميم، وهي المركَّبة من «إنْ» و «ما» الزائدة، وأدغمت النون في الميم. ويكون أصل «لَى» على هذا: «لا» ، ثم أميلت ألفها فكتبت ياءً. والمعنى: إن أبيتِ أن أَسْتَعذِرَ منكِ أُمَّكِ إذا أَذْنَبْتِ، فلا أعودُ بعدها. وهو نحو ما جاء في "صحيح مسلم" (١٦٩٥) من قوله: «إما لى فاذهبي» ؛ قال النووي في "شرحه" (٢٠٣/١١) : «هو بكسر الهمزة من «إمَّا» وتشديد الميم، وبالإمالة» . اهـ. وذكر نحوه ابن الأثير في "النهاية" (٧٢/١) ؛ وعلى هذا الوجه تقدر الفاء الواقعة في جواب الشرط في النسخ عدا (ك) ، أو يخرج على التقديم والتأخير، أي: لا أعود بعدها إما لى. وانظر في الإمالة وأسبابها: التعليق على المسألة رقم (٢٥) و (١٢٤) ، وفي حذف الفاء من جواب الشرط: التعليق على المسألة رقم (١٧٩١) .." [1]

"٢٤٨٩ - وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يزيدُ بنُ زُرَيع، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَنَسٍ: أنَّ النبيَّ (ص) كَوى أسعدَ بْنَ زُرارَة مِنَ الشَّوْكَةِ (٢) ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**، أَخطَأَ فِيهِ مَعْمَر؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهريُّ، عَنْ أَبِي أُمامة بْن سَهْل: أنَّ النبيَّ (ص) ... ، مُرسَلٌ (٣) .

٢٤٩٠ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ (٤) العَلاءُ بنُ هِلالٍ (٥) ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الأوزاعيّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي قَتادة (٦) ؛ قَالَ: قَدِمَ وَفْدُ النَّجاشي على النبيّ (ص) ، فقام النبيُّ (ص) يخدمُهُم بِنَفْسِهِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: نَحْنُ نكفيكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: إِنَّهُمْ كَانُوا لأَصْحَابِنَا مُكْرِمينَ؛ إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أُكَافِئَهُمْ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ باطِلٌ، وطلحةُ بْن زيد ضعيفُ الحديث (٧) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٧٧) .

(٢) الشَّوْكَةُ هنا: مرضٌ يسبِّب حُمرةً تعلو الوَجْه والجَسَد. انظر "النهاية" (٥١٠/٢) .

(٣) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٤) في (ف) : «روى» .

(٥) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "مكارم والأخلاق" (٣٦٧) ، والصَّيداوي في "معجم الشيوخ" (٩٧) ، والبيهقي في "الشعب" (٨٧٠٤) ، وفي "دلائل النبوة" (٣٠٧/٢) .

(٦) هو: الحارث بن رِبْعي.

(٧) قال البيهقي في الموضع السابق من "الشعب": «تفرَّد به طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ» .." [2]

"وَكيع، عن شُعبة، عن عبد الله الرِّفاعي، عَنِ ابْنِ بُرَيدة (١) ، أنَّ عمَّ (٢) عَامِرِ بْنِ الطُّفَيل (٣) أَهْدَى إلى النبيّ (ص) فَرَسًا، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ الدَّواءَ مِنْ داءٍ نَزَلَ بِهِمْ يُقَالُ لَهُ: الدُّبَيْلَة (٤) ، فبعَثَ إِلَيْهِ النبيُّ (ص) بعُكَّةِ (٥) عَسَلٍ، وردَّ

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٣٥

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٤٢

عَلَيْهِ الفَرَس.

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: وَكِيع، عَنْ عُقْبَة بْنِ عبد الله الرِّفاعي، عَنِ ابْنِ بُرَيدة، بِلا «شُعبة» (٦) .

٢٠١٤ - وسُئِلَ (٧) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ صُبَيح الواسِطي (٨) ، عَنْ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أبي (٩)

---

(١) هو: عبد الله بن بريدة.

(٢) في (ك) : «عمر» .

(٣) عمُّ عامر بن الطفيل هو: عامر بن مالك، المعروف بمُلاعِب الأسِنَّة.

(٤) قال ابن الأثير: وفي حديث عامر بن الطُّفيل: «فأخذَتْه الدُّبَيلة» هي: خُرَّاجٌ ودُمَّلٌ كبير تظهَرُ في الجَوْف، فتقتُل صاحبَها غالبًا، وهي تصغير دُبْلَة. "النهاية" (٢/٩٩) .

(٥) العُكَّة: وِعاءٌ من جلد مُستَدير، يَختَصُّ. بالسَّمن والعَسَل، وهو بالسَّمن أخصُّ. انظر "النهاية" (٣/٢٨٤) .

(٦) على هذا الوجه أخرجه أبو عبيد في "الأموال" (٦٣٢) من طريق الهيثم بن جميل، عن عقبة بن عبد الله الأصم، عن ابن بريدة؛ أن عَامِرِ بْنِ الطُّفَيل أَهْدَى إِلَى النبيِّ (ص) . وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/٩٩-١٠٠) من طريق شيبان، عن عقبة الرفاعي، عن عبد الله بن بريدة؛ عن عم عامر بن الطُّفيل العامري، أن عَامِرِ بْنِ الطُّفيل أَهْدَى إِلَى رسول الله (ص) . وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٢٦/١٠٠) من طريق عيسى اليشكري، عن عقبة بن عبد الله اليشكري، عن عبد الله بن بريدة؛ عن عامر بن الطُّفيل أنه أهدى إلى النبيِّ (ص) .

(٧) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٣٨٦) عن أبي حاتم.

(٨) المعروف بـ: «زَحْمُوْيَهْ» .

(٩) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٣٨٦) .." [1]

"الأخضَر (١) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ (٢) ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : لا يُلْدَغُ المُؤْمِنُ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّمَا هُوَ: الزُّهري، عَنْ سَعِيدٍ (٣) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ (ص) .

٢٠١٥ - وسُئِلَ (٤) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ الْمُصَفَّى؛ قَالَ: حدَّثنا بَقِيَّة (٥) ؛ قَالَ: حدَّثني مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الأَطْرَابُلُسي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أيُّوب، عَنْ عَيَّاش بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبَّاسٍ (٦) الحَجْري، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: سُئل رسول الله (ص) عَنِ الْخَادِمِ يُذنِب؟ قَالَ: يُعْفَى عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ (٧) : سَعِيدُ بْنُ أَبِي أيُّوب، عَنْ أَبِي هَانِئٍ (٨) ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ جُلَيْد (٩) الحَجْري.

٢٠١٦ - وسُئِلَ (١٠) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أبو تَقِيٍّ (١١) ؛ قال:

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٦٩

(١) قوله: «أبي» سقط من (ك) .

(٢) هو: ابن عبد الله بن عمر.

(٣) هو: ابن المسيّب.

(٤) تقدمت هذه المسألة لأبي حاتم برقم (٢٣٤١) .

(٥) هو: ابن الوليد.

(٦) قوله: «عن عباس» سقط من (ش) . وهو: عباس بن جليد.

(٧) قوله: «هو» سقط من (ك) .

(٨) هو: حُمَيد بن هانئ الخَوْلاني.

(٩) في (ك) : «جليدة» ، وتشبه ذلك في (ت) .

(١٠) تقدمت هذه المسألة لأبي حاتم برقم (٢٣٩٠) ، وانظر المسألة التالية.

(١١) هو: هشام بن عبد الملك الحِمْصي. وروايته أخرجها أبو نعيم في"الحلية" (٨/١٩٩) .." [(١)]

"عَنْ مَعْمَر، عَنِ [الزُّهري] (١) ، عَنْ أبي بكر (٢) بن عبد الرحمن ابن الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أسماءَ بِنْتِ عُمَيس؛ قَالَتْ: كَانَ أولُ ما اشتكى النبيُّ (ص) فِي بَيْتِ مَيْمونة ... ، فَذَكَرَ قصَّةَ اللَّدُود (٣) ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ يُونُس بْنُ يَزِيدَ (*) ، وشُعَيب بْنُ أَبِي حَمْزَةَ (*) ، وغيرُهما (٤) ، عَنِ الزُّهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: أنَّ النبيَّ (ص) ، وهذا الصَّحيحُ (٥) .

---

(١) في جميع النسخ: «الثوري» ، وصوِّبت في هامش (أ) إلى: «الزهري» ، وهو الموافق لمصادر التخريج.

(٢) في (أ) : «أبو بكر» .

(٣) اللَّدُود - بفتح اللام -: من الأدوية، وهو ما يُسقاه المريضُ في أحد شِقَّي الفَمِ. ولَدِيدا الفَم: جانباه. "النهاية" (٤/٢٤٥) .

وقصَّةُ اللَّدود بتمامها - بلفظ رواية أحمد-: أولُ ما اشتكى رسولُ الله (ص) في بيت ميمونة، فاشتدَّ مرضُه حتى أغميَ عليه، فتشاورَ نساؤه في لَدِّه، فلَدُّوه، فلما أفاقَ قال: «ما هذا؟» ، فقلنا: هذا فِعْلُ نساءٍ جِئْنَ من هاهنا، وأشار إلى أرض الحَبَشة، وكانت أسماءُ بنت عُمَيس فيهنَّ، قالوا: كنا نتَّهم فيك ذاتَ الجَنْب يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إنَّ ذلك لداءٌ ما كانَ الله عزَّ وجلَّ لَيَقْرِفَني به، لا يَبْقَيَنَّ في هذا البيت أحدٌ إلا التَدَّ، إلا عمَّ رسول الله (ص) يعني العباس» . قال: فلقد التَدَّت ميمونةُ يومئذ وإنها لصائِمَة؛ لِعَزْمَةِ رسول الله (ص) .

(*) ... روايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/٥١٠) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٧٠

(٤) منهم: عقيل بن خالد، ومعمر، وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي جدُّ الحجاج، وروايتهم أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/٥١٠) .

(٥) وأخرج الحديث البخاري في "صحيحه" (٤٤٥٨) ، ومسلم في "صحيحه" (٢٢١٣) من حديث عائشة خ.." [1]

"٢٥٢١ - وسألتُ (١) أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثِ عبد الرزاق (٢) ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ (٣) ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ (ص) فِي النَّهْي عَنِ الأَكْلِ بالشِّمال؟

فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**.

قلتُ: قَدْ تابع مَعْمَرً (٤) في هذا الحديث عبدُالرحمن بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهري.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: يَقُولُونَ: عَنِ الزُّهري، عن أبي بكر بن عُبَيدالله ابن عبد الله بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٥) ، وَهَذَا الصَّحيحُ.

٢٥٢٢ - وسألتُ (٦) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَعْمَر (٧) ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة، عَنِ النبيّ (ص) قَالَ: لَمْ يُقْسَمِ الرِّفْقُ لأَهْلِ بَيْتٍ إلاَّ نَفَعَهُمْ، ولَمْ يُعْزَلْ عَنْهُمْ إلاَّ ضَرَّهُمْ؟

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤١٥) ، وتقدم التعليق عليها هناك. وانظر المسألة رقم (١٤٨٩) و (١٥٢٢) و (١٥٣٧) و (١٥٣٨) .

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٤١٥) .

(٣) هو: ابن عبد الله بن عمر.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو عَلَمٌ مصروف، حذفت منه ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (ش) .

(٦) انظر المسألة المتقدمة برقم (١٩٥٣) .

(٧) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٤٩٣) .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/٧١ رقم ٢٤٤٢٧) ، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/٤١٦) ، والبيهقي في "الشعب" (٦١٤٠) من طريق حفص بن ميسرة، والبخاري أيضًا (١/٤١٦) من طريق أيوب بن سعد، والبيهقي (٦١٤١) من طريق علي بن مسهر، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/٣٤١) من طريق إسحاق بن أبي فروة، جميعهم عن هشام بن عروة، به.." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٧٤

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٧٥

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: أَخْطَأَ فِيهِ مَعْمَر.

قَالَ أَبِي: إنما هو: ما رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِير (١) ، وعَبْدَة (٢) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عَنْ عبد الله (٣) بن عبد الرحمن بْنِ مَعْمَر أَبِي طُوالَة، عَنْ عائِشَة - مُرسَلً (٤) -، وأمّ حَبيبة، عَنِ النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: وَرَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٥) ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَة، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن مَعْمَر، عن النبيّ (ص) : فِي الرِّفق؛ هَذَا الْحَدِيثُ.

قَالَ أَبِي (٦) : فأدخل (٧) قومٌ لا يفهمون عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيث فِي مسند

---

(١) هو: محمد بن خازم. وروايته لم نقف عليها من هذا الوجه، ولكن أخرجه هناد في "الزهد" (١٤٣٥) عنه، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أبيه، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن عائشة أو عن أم حبيبة.

وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٦١٣٩) من طريق بشر ابن الحكيم، عن أبي مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبيه، عن عائشة.

(٢) هو: ابن سليمان الكلابي.

(٣) في (ف) : «عبيد الله» .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤١٦/١) ، والبيهقي في "الشعب" (٦١٣٨) .

(٦) من هنا إلى آخر المسألة أورده ابن أبي حاتم أيضًا في "المراسيل" (ص١١٨ رقم٤٢٦) .

(٧) أي: فأدخَلَه، يعني: هذا الحديث، لكن حُذفَ منه المفعولُ به للعلم به. وانظر تعليقنا على المسألة رقم (٢٤) .." [١]

"رسول الله (ص) نهانا عن التَّجْسيسِ (١) ، وَإِنْ يَظهَرْ لَنَا نأخُذْه؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: أَخْطَأَ فِيهِ أَسْبَاطٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: إنَّ اللَّهَ نَهَانَا؛ رَوَاهُ (٢) أَبُو مُعَاوِيَةَ (٣) وغيرُه (٤) : إنَّ الله نهانا (٥) ؛ وهو الصَّحيحُ (٦) .

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «التجسُّس» . وما في النسخ صوابٌ؛ لأن التجسيس هنا مصدرٌ واقعٌ موقعَ «التجسُّس» ، والأصل في مصدر «تفعَّل» : «تَفَعُّل» ، نحو: تَصرَّف تَصَرُّفًا، وتَكرَّم تكَرُّمًا، وأما «التفعيلُ» فمصدرُ: «فَعَّلَ» ، نحو: صَرَّف تَصْريفًا؛ ومن هذا قوله تعالى: [المُزّمل: ٨] ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ ، فأوقع «التَّبتيل» موقعَ «التبتُّل» . انظر "الدر المصون" (٥٢٠/١٠-٥٢١) ، وانظر "كتاب سيبويه" (٨١/٤) باب: ما جاءَ المصدرُ فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٧٦

وقد أخرج الطبريُّ في تفسيره" (٢١/٣٧٥/طبعة دار هجر) - في تفسير قوله تعالى: [الحُجرَات: ١٢] ﴿وَلاَ تَجَسَّسُوا﴾ - قولَ قتادة: هل تدرون ما التجسُّسُ أو التَّجْسيسُ؟ هو: أن تتبعَ، أو تبتغيَ غيبَ أخيكَ؛ لتطَّلعَ على سِرِّه.

(٢) في (ك) : «ورواه» بالواو.

(٣) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٥٩) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/١٨) . ولفظه: «إنا قد نُهينا» .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٨٩٠) ، وابن أبي حاتم في "التفسير" (١٠/٣٣٠٥ رقم ١٨٦١٨) .

(٤) يعني: رَوَوه عن الأعمش بالإسناد السابق. وممَّن تابع أبا معاوية: سفيان بن عيينة، ويعلى بن عبيد، وجعفر ابن عون: أما روايةُ ابن عيينة: فأخرجها عبد الرزاق في "المصنف" (١٨٩٤٥) بلفظ: «قد نُهينا عن التجسُّس» . ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٩/٣٥٠ رقم ٩٧٤١) .

وأما روايةُ يعلى بن عبيد: فأخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/٣٣٤) ، وفي "الشعب" (٧١٩٩) .

وأما روايةُ جعفر بن عون: فأخرجها البيهقي في "الشعب" (٩٢١٤) .

(٥) في (ت) و (ف) و (ك) : «نهاني» .

(٦) قال الترمذي: «سألتُ محمدًا [يعني البخاري] عَن = = هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: **هَذَا خطأ**، والصَّحيح: عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْب، عن عبد الله: نُهينا عن التجسُّس» . وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا أسنده إلا أسباط، وقد رواه غير أسباط عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْب، عن عبد الله؛ أنه قال: إن الله نهانا عن التجسُّس» .." [1]

"قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد (١) ، عَنِ الْحَسَنِ، عن النبيِّ (ص) (٢) ، وَهُوَ الصَّحيحُ.

٢٥٣٦ - وسألتُ (٣) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بن حسَّان، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرين، عَنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ في عِرْقِ النَّسا (٤) .

فقلتُ: وَرَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَن أَنَسِ بْنِ سِيرين، عَنْ أَخِيهِ مَعْبَد بْنِ سِيرين، عَنْ رجلٍ من الأنصار، عن النبيِّ (ص) ؟

فَقَالا: الصَّحيحُ حَدِيثُ حمَّاد بْنِ سَلَمة.

٢٥٣٧- وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٥) ،

عن عبد الرحمن بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي خِزامَةَ (٦) ، عَنْ رجلٍ مِنْ بني سعد بن [هُذَيْم] (٧) ، عن أبيه، عن

---

(١) قوله: «حميد» سقط من (ك) .

(٢) من قوله: «وهو أشبه ... » إلى هنا سقط من (ف) ؛ لانتقال النظر.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٩٠

(٤) تقدم تفسير «النَّسا» في المسألة رقم (٢٢٦٤) .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٣٤/٨) تعليقًا عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ عبد الرحمن بْن إِسْحَاقَ، عَن الزُّهري، عَنْ ابن خزامة، عن أبيه. كذا فيه: ابن خزامة.

وذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٧١/٢) أن يزيد بن زريع رواه عن عبد الرحمن ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهري، عَنْ أبي خزامة، عن أبيه.

(٦) المثبت من (ف) ، وفي (أ) و (ت) و (ك) : «حذابة» ، وفي (ش) : «حدابة» ، وضبطها في (ف) : «خُزامة» .

(٧) تصحَّف في جميع النسخ إلى: «هريم» بالراء بدل الذال. وانظر "الجرح والتعديل" (١٣٩/٩) ، و"التاريخ الكبير" (٤٣٤/٨ رقم٣٦١) ، و"تهذيب الكمال" (٢٧٩/٣٣) ، و"التقريب" (٨٠٧٧) .." [1]

"النبيّ (ص) - فِي الدَّواء -: إنَّ لَنَا أَدْوِيَةٌ نَتَداوى بِهَا؟

فَقَالَ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ جَمِيعًا: **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ حمَّاد؛ إِنَّمَا هُوَ: الزُّهري (١) ، عَنْ أَبِي خِزامَةَ (٢) أَحَدِ بَنِي سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النبيّ (ص) .

قَالَ أَبِي: وأخطأ فيه أيضا سُفْيَان بْن عُيَينة (٣) ،

فَقَالَ: عَنِ

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في = = "المسند" (٤٢١/٣ رقم ١٥٤٧٣) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦١١) من طريق محمد بن الوليد الزبيدي، وأحمد أيضًا (٤٢١/٣ رقم ١٥٤٧٤) ، والحاكم في "المستدرك" (١٩٩/٤) ، والبيهقي في "السنن" (٣٤٩/٩) من طريق عمرو بن الحارث المصري، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٤١٢/١) ، والحاكم (١٩٩/٤) ، والبيهقي (٣٤٩/٩) من طريق يونس بن يزيد، وابن طهمان في "مشيخته" (٨٦) من طريق عباد بن إسحاق، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٦١٠) من طريق صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، به.

(٢) في (أ) و (ك) : «حزامة» بالحاء، ولم يتضح في (ش) .

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤٢١/٣ رقم ١٥٤٧٢) عنه، به.

وأخرجه الترمذي في "جامعه" (٢٠٦٥ و٢١٤٨) عن سعيد بن عبد الرحمن، وابن ماجه في "سننه" (٣٤٣٧) من طريق محمد بن الصبَّاح، كلاهما عن سفيان بن عيينة، به. وقد اختُلِف فيه على ابن عيينة فأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤٢١/٣ رقم ١٥٤٧٥) ، وفي "العلل ومعرفة الرجال" (١٦٨/١ رقم ١٠١) من طريق الحسين بن محمد ويحيى بن أبي بكير، والترمذي في "جامعه" (٢٠٦٥) من طريق ابن أبي عمر، وابن عبد البر في "التمهيد" (٢٧٠/٢) من طريق علي بن المديني، جميعهم عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي خِزَامَةَ، عَنْ أبيه.

قال الإمام أحمد: «وهو الصَّواب» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٩٢

وقال الترمذي: «وقد روي عن ابن عيينة كلتا الروايتين، فقال بعضهم: عَنْ أَبِي خزامة، عَنْ أَبِيهِ، وقال بعضهم: عَنِ ابْنَ أَبِي خزامة، عَنْ أبيه، وقد روى غيرُ ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الزُّهري، عَنْ أَبِي خِزَامَةَ، عَنْ أبيه، وهذا أصحُّ، ولا نعرف لأبي خزامة غير هذا الحديث» . وقال في الموضع الثاني برقم (٢١٤٨) : «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث الزهري، وقد روى غيرُ واحد هذا عن سفيان، عَنِ الزُّهري، عَنْ أَبِي خِزَامَةَ، عن أبيه، وهذا أصحُّ» .." [1]

"جَحْدَر، عَنْ أَبِي صَالِحٍ (١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ رَجُلا كَانَ يشهَدُ حديثَ النبي (ص) (٢) وَلا يحفظُ، فَيَسْأَلُنِي فأحدِّثه، فَشَكَا إلى رسول الله (ص) قِلَّةَ حِفظِه، فَقَالَ: اسْتَعِنْ بِيَمِينِكَ عَلَى حِفْظِكَ؛ يَعْنِي: الْكِتَابَ (٣) ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُنكَرٌ، وخَصِيبٌ ضعيفُ الْحَدِيثِ.

٢٥٤٢ - وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سُلَيمان، عَنْ مَعْن بْنِ عِيسَى، عن عبد الله بْنِ سُلَيمان بْنِ أَبِي سَلَمة، عن مُعاذ بن عبد الله بْنِ خُبَيب (٤) ، عَنْ أَبِيه، عَنْ جدّه؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (ص) : لاَ بَأْسَ بِالْغِنَى لِمَنِ اتَّقَى، والصِّحَّةُ لِمَنِ اتَّقَى خَيْرٌ مِنَ الغِنَى، وطِيبُ النَّفْسِ مِنَ النَّعِيْمِ ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عمِّه، ولعَمِّ صُحبَة (٥) . هـ

---

(١) هو: ذَكوان السَّمَّان.

(٢) قوله: «وسلم» مكرر في (ك) .

(٣) «الكتاب» هنا مصدرٌ بمعنى: الكتابة.

(٤) في (ك) : «حبيب» .

(٥) واسمه: عُبَيد بن معاذ. ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٤٤) من طريق إبراهيم بن المنذر الحزامي، عَنْ مَعْنِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عبد الله بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عن معاذ بن عبد الله، عن عبد الله ابن خبيب، عن عمه.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦٩/٤ رقم ١٦٦٤٣ و٣٧٢/٥ رقم ٢٣١٥٨) من طريق أبي عامر العَقَدي، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٠١) ، وفي "التاريخ الكبير" (٢٢/٥) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (٣/٢) ، والبيهقي في "الشعب" (١١٨٨) من طريق سليمان بن بلال، وابن ماجه في "سننه" (٢١٤١) ، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠٦٦) من طريق خالد بن مخلد، والروياني في "مسنده" (١٤٧٢) ، والمزي في "تهذيب الكمال" (٤٥٠/١٤-٤٥١) من طريق عبد الله بن مسلمة، أربعتهم عن عبد الله بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عن معاذ، به.." [2]

"صَالِح، عَنِ ابْن وَهْب، فَقَالَ: أَبُو سَعِيد الغِفاري.

٢٥٤٤ - قَالَ (١) : وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ [شُعبة] (٢) ، عَنْ أَبِي إسحاق (٣) ، عن عبد

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٢٩٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٠٠

الرحمن بْنِ أَبْزى، عَنْ أَبِيهِ: أنَّ داودَ النبيَّ (ص) قَالَ لابْنِهِ سُلَيمان (٤) : يَا بُنيَّ، كُنْ لِلْيَتِيمِ كَالأَبِ الرَّحيم، وَاعْلَمْ أَنَّكَ كَمَا تزرعُ كَذَلِكَ تَحصُدُ، وَلا تَعِدَنَّ أَخَاكَ مَوْعِدًا (٥) ثُمَّ تُخْلِفَهُ؛ فإنَّ ذَلِكَ يُورثُ بَيْنَكَ وبينَه عَدَاوَةً، وَاعْلَمْ أنَّ خُطْبَة الأحمَق فِي المَلأ كَالمُغَنِّي عِنْدَ رَأْسِ الْمَيِّتِ، مَا أقبحَ الفقرَ بَعْدَ الغِنَى! وأقبحُ مِنْ ذَلِكَ الضَّلالةُ بَعْدَ الهُدى؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عن (٦) عبد الرحمن بْنِ أَبْزى فقَطْ: أنَّ دَاوُدَ قَالَ، لَيْسَ فِيهِ أَبُوهُ (٧) .

٢٠٤٥ - وسألتُ (٨) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٩) ، عن عبد الله بن

---

(١) قوله: «قال» من (أ) و (ش) فقط. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١١٩٠) .

(٢) في جميع النسخ: «سعيد» ، والتصويب مما تقدم في المسألة رقم (١١٩٠) .

(٣) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٤) قوله: «لابنه سليمان» سقط من (ك) .

(٥) في (ت) و (ك) : «موعودًا» .

(٦) قوله: «عن» سقط من (ش) .

(٧) أي: ليس لأَبْزى والد عبد الرحمن ذِكرٌ في الإسناد.

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤٣١) . وانظر المسالة رقم (٢١٧٢) .

(٩) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو الطاهر في "جزئه" (١١٤) .

وأخرج الحديث العقيلي في "الضعفاء" (١٩٢/٤) ، وابن حبان في "الثقات" (١٧٢/٩) ، والطبراني في "الأوسط" (٥٦٤١) من طريق منصور بن إسماعيل، عن ابن جريج، به. وانظر تتمة تخريجه في المسألة رقم (٢٤٣١) .." [1]

"شُعبة، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ (١) ، عَن بِشْر بن حَزْن [النَّصْري] (٢) ؛ قَالَ: افْتَخَرَ أصحابُ الإبِلِ وَالْغَنَمِ عند النبيِّ (ص) ، فقال رسولُ الله (ص) : بُعِثَ دَاوُدُ النبيُّ (٣) (ص) وهُوَ رَاعِي غَنَمٍ ، وبُعِثَ مُوسَى (ص) وهُوَ رَاعِي غَنَمٍ، وبُعِثْتُ أَنَا وأَنَا أَرْعَى غَنَمًا (٤) لأَهْلِي بِجِيَادٍ (٥) ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَبْدَة بْنُ حَزْن.

٢٠٤٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ وَكِيع (٦) ، عَنْ نَافِعِ بْنِ (٧) عُمَرَ الجُمَحي، عَنْ بِشْر بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ (٨) ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ الله (ص) : إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ يُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ؛ الَّذِي

---

(١) هو: عمرو بن عبد الله السَّبيعي.

(٢) في جميع النسخ: «البصري» ، والتصويب من "مسند الطيالسي" ومصادر التخريج، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (١١٢/٦-١١٤) ، و"الجرح والتعديل" (٣٥٤/٢) ، و (٨٩/٦) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣٠٣/٦

(٣) قوله: «النبي» ليس في (ك) .

(٤) قوله: «غنمًا» سقط من (ف) .

(٥) جِيادٌ: موضعٌ بمكَّة يَلي الصَّفا، ويقال له «أَجْيادٌ» أيضًا. انظر "معجم البلدان" (جياد ١٩٥/٢) و (أجياد ١٠٤/١-١٠٥) .

(٦) روايته أخرجها في "الزهد" (٣٠٢) .

وأخرج الحديث ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٧٢٣) من طريق أبي قتيبة، عن نافع ابن عمر، به.

(٧) في (ك) : «عن» بدل: «بن» .

(٨) هو: عاصم بن سفيان الثقفي.." [1]

"بْنِ محمَّد بْنِ زَاذَانَ المَديني، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائِشَة: أنَّ النبيَّ (ص) كَانَ يَسْتَنُّ (١) وَعِنْدَهُ رَجُلانِ (٢) ، فأُوحيَ إِلَيْهِ: أَنْ كَبِّر (٣) . وأَعطى السِّوَاكَ - حين فَرَغَ -[أَكْبَرَ] (٤) الرجلَين؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عُرْوَة: أنَّ (٥) النبيَّ (ص) ... ، مُرسَلً (٦) ، وعبدُالله ضعيفُ الْحَدِيثِ.

٢٥٥٢ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه داودُ ابنُ رُشَيد (٧) ، عن

---

(١) الاسْتِنانُ: استعمالُ السِّواك، وهو افتعالٌ من الأسنان، أي: يُمِرُّه عليها. "النهاية" (٤١١/٢) .

(٢) في (ك) : «رجلا» .

(٣) في رواية أبي داود: «أن كبِّر، أَعْطِ السِّواكَ أكبرَهُما» .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، ولابد منه، وقد استدركناه من بعض مصادر التخريج.

(٥) في (ش) : «عن» ، وكذا في "البدر المنير".

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها معمر في "جامعه" (١٩٦٠٤) عن هشام بن عروة، به. وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٧) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٣٥٢) ، وابن عدي في "الكامل" (٤٠٢/٦) . ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في "الشعب" (٨٩٢٠) .

وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣١٦/٦ رقم ٦٥٠٩) من طريق عبدة بن عبد الرحيم المروزي، وتمام في "الفوائد" (١٢٢٠/الروض البسام) من طريق محمد بن عثمان أبي الجماهر، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٧٧/٣) من طريق حاجب بن الوليد، ثلاثتهم عن بقية، به.

= ... وأخرجه ابن عدي (١٧٩/٤) من طريق عبد الله بن جعفر - والد عليِّ بن المديني - عن أبي الزبير، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٠٥

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الحديثَ عَنِ أبي الزِّناد إلا معاوية بن يحيى، تفرَّد به بقية، ولا يُروى عن رسول الله (ص) إلا بهذا الإسناد» .." [1]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عبد السلام بْنُ حَرب (١) ، عَنْ غُطَيف (٢) بْنِ أَعْيَن الجَزَري، عَنْ مُصعَب بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنِ النبيِّ (ص) .

٢٥٥٧ – وسمعتُ (٣) أَبَا زُرْعَةَ (٤) وحدَّثنا عَنِ سَعِيدِ بْنِ محمَّد الجَرْمي، عَنْ أَبِي تُمَيْلة (٥) ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ – يعني السَّكُوني (٦)

–، عن

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٦/٧) ، والطبري في "تفسيره" (١٦٦٣٢) ، والطبراني في "الكبير" (٩٢/١٧ رقم ٢١٨) ، والبيهقي في "المدخل" (٢٦١) من طريق مالك بن إسماعيل، والترمذي في "جامعه" (٣٠٩٥) ، والطبري في "تفسيره" (١٦٦٣١) من طريق الحسين بن يزيد، وابن أبي حاتم في "تفسيره" (١٧٨٤/٦ رقم ١٠٠٥٧) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١١٦/١٠) من طريق سعيد بن سليمان، والطبراني (٩٢/١٧ رقم ٢١٨) ، والبيهقي في "المدخل" (٢٦١) ، وابن حزم في "الإحكام" (٢٨٣/٦) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ = = الأَصْبَهَانِيّ، والطبراني (٩٢/١٧ رقم ٢١٨) من طريق يحيى بن الحِمَّاني، جميعم عن عبد السلام بن حرب، به. قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريب لا نعرفُه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، غُطَيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث» .

(٢) في جميع النسخ: «عطيف» بالعين المهملة، والتصويب من "التاريخ الكبير" (١٠٦/٧ رقم٤٧١) ، و"تهذيب الكمال" (١١٧/٢٣) . وقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥٥/٧ رقم٣١٥) باسم: «غضيف» بالضاد بدل الطاء.

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٢٨٣) .

(٤) في (ف) : «أبي زرعة» .

(٥) في (ت) و (ك) : «علية» . وأبو تُمَيْلَة هذا هو: يحيى بن واضح.

(٦) كذا في جميع النسخ، وصوابه – فيما يظهر –: «السُّكَّري» ، وهو: محمد بن ميمون، فهو الذي يروي عن جابر بن يزيد الجُعْفي، ويروي عنه أبو تُمَيْلَة يحيى ابن واضح؛ كما في "تهذيب الكمال" (٤٦٦/٤) ، و (٢٢/٣٢) ، وترد نسبته في بعض المراجع: «السكوني» ، ولعلها نسبة أخرى له، والله أعلم.

انظر "الكنى" للبخاري (ص٩١ رقم٩٧٤) ، و"حلية الأولياء" (١١٧/٨) ، و (٢٣٩/٩) ، و "تهذيب الكمال" (١٣٠/٣١) ، و"نصب الراية" (٤٤٢/٣) .." [2]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣١٠/٦

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣١٥/٦

"وسألتُ أَبِي عن حديثِ سَهْل بْنِ حمَّاد، عَنْ عِيسَى بْنِ عبد الرحمن، عَنْ عَدِي، عَنِ البَرَاء، عَنِ النبيِّ (ص) ؟

فَقَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوِيهِ عَنْ عَدِي، عَنِ النبيّ (ص) (١) ، مُرسَلاً (٢) بلا «براء» .

٢٥٥٨ – وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيالسي (٤) ، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ يُونُس بْنِ عُبَيد، عَنْ سعيدٍ الأَصْلَع، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ جَرير (٥) ، عَنْ جَرير بْنِ عبد الله؛ قال: سألتُ رسول الله (ص) عَنْ نَظْرَةِ الفَجْأة؟ فَقَالَ: غُضَّ بَصَرَكَ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يُونُسُ بْنُ عُبَيد (٦) ، عَنْ [عَمْرِو] (٧) بْنِ سَعِيدٍ (٨) ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرير، عَنْ جَرير، عَنِ

---

(١) من قوله: «فقال أبي: هذا ... » إلى هنا مكرر في (ك) ؛ لانتقال النظر.

(٢) في (أ) و (ت) و (ك) : «مرسل» ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٣) أخرج هذا النص الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/٢٨٨) من طريق المصنف. ونقله ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/٥٤) بتصرف.

(٤) في "مسنده" (٧٠٧) ، ومن طريقه الخطيب في الموضع السابق.

(٥) قوله: «بن جرير» سقط من (ك) .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/٣٥٨ و٣٦١ رقم ١٩١٦٠ و١٩١٩٧) ، ومسلم في "صحيحه" (٢١٥٩) .

(٧) في جميع النسخ: «عمر» ، عدا (ك) ، فالاسم سقط منها كما سيأتي، والتصويب من "الموضح" للخطيب، و"لسان الميزان".

(٨) قوله: «عن عمرو بن سعيد» سقط من (ك) .." [1]

"بِهِ (١) ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُثْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِذَا [أَثْنَى] (٢) عَلَيْهِ فَقَدْ شَكَرَ، وإِذَا كَتَمَهُ فَقَدْ كَفَرَ، ومَنْ تَحَلَّى (٣) بِمَا لَمْ يُعْطَ فَهُوَ كَلاَبِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عُمارة بْنُ غَزيَّة (٤) ، عَنْ شُرَحْبِيل، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ (ص) (٥) .

٢٠٦٩/أ – قَالَ أَبُو محمَّد (٦) : وحدَّث (٧) أَبُو زُرْعَة، عَنْ محمَّد بْنِ مُعَاوِيَةَ النَّيسابوري (٨) – نَزِيل (٩) مَكَّةَ – قَدِيمًا (١٠) ، عَنِ اللَّيث بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زُهْرَةَ بن مَعْبَد (١١) ، عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيّ (١٢) ، عن

---

(١) في (ت) و (ك) : «فليجزيه» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣١٧

(٢) كذا في (ك) ، وفي بقية النسخ: «ثنا» ، فتكون: «ثَنَّى» بالتثقيل، وهي لغةٌ في «أثنى» ذكرها الفيروزابادي، وأُنكرت عليه. قال في القاموس (ث ن ي) : «الثناءُ والتثنيةُ وَصفٌ بمدحٍ أو ذم ... وقد أثنى عليه وثنَّى» . وتعقَّبه الزَّبيدي في "تاج العروس" بقوله: «أَمَّا أثنَى فمَنصوصٌ عليه في كُتبِ اللُّغَة كُلِّها ... وأمَّا التثنيةُ وفِعله «ثَنَّى» فلم يَقُل به أحَدٌ، والصَّوابُ فيه: التثبية، وثَبَّى بالموحَّدَةِ بهذا المعنَى» .

فلعلَّ ما في النسخ مصحَّف عن «ثبَّى» ، والله أعلم.

(٣) رسمت في جميع النسخ: «تحلا» .

(٤) تقدم تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٢٤٦٩) .

(٥) قال البيهقي في "الشعب" عقب الحديث رقم (٨٦٨٨) : «ورواه إِسْمَاعِيلُ بْنُ عيَّاش، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غزيَّة، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جابر، وغلط فيه» .

(٦) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف) . وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٥١١) .

(٧) في (ت) و (ك) : «حدث» بلا واو.

(٨) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٥١١) .

(٩) في (ف) : «بنزيل» دون نقط الباء.

(١٠) في (ت) و (ك) : «فدعا» بدل: «قديمًا» . وانظر "تهذيب الكمال" (٤٧٨/٢٦ و٤٨٠) .

(١١) في (ف) : «معيد» .

(١٢) هو: عبد الله بن يزيد.." [(١)]

"عَنْ أَبِيهِ، كَانَ أسهلَ عَلَيْهِ حِفْظًا (١) .

٢٥٨١- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه سعيدُ ابنُ عبد الجبَّار الزُّبَيدي (٢) ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سُلَيم بْنِ عَامِرٍ؛ قَالَ: سمعتُ عَمْرَو بْنَ عَبَسَة (٣) ؛ قَالَ: لقد أتيتُ النبيَّ (ص) وَإِنِّي لرُبُع الإِسْلامِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ حَرِيزُ بنُ عثمان (٤) ، عن

---

(١) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم أحدًا رواه هكذا إلا هشام بن حسان، ولا عنه إلا روح، ولا رواه ممن لا يرد عليه إلا أحمد ويحيى، ورواه غيرهما فكذبوه فيه» .

وقال الدارقطني في الموضع السابق: «يرويه هشام بن عروة، واختُلف عنه، فرواه هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النبي (ص) ، قاله روح ابن عبادة، عنه. ورواه الخليل بن مرة وسلمة بن سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن عائشة، موقوفًا. وكلاهما غير محفوظ عن هشام» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٣٦

وقال في "الأفراد" (٣٤٨/ب/أطراف الغرائب) : «تفرَّد به هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ هِشَامِ بن عروة، تفرَّد به روح بن عبادة عنه» .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٩٥٢) .

(٣) في (أ) و (ش) : «عنبسة» .

(٤) روايته أخرجها ابن عبد البر في "التمهيد" (١٤/٤) من طريق إبراهيم بن خالد، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حريز، به.

وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٢١٥/٤) ، والإمام أحمد في "المسند" (٣٨٥/٤ رقم ١٩٤٣٣) ، وعبد بن حميد (٢٩٧) ، ثلاثتهم عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ حريز ابن عُثْمَانَ، عَنْ سُليم بْنِ عَامِرٍ، عن عمرو بن عبسة، به. ولم يذكروا في الإسناد أبا أمامة.

وأخرجه الدارقطني في "النزول" (٦٦ و٦٧) من طريق يحيى بن أبي بكير وعبد الصمد بن النعمان، كلاهما عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ سُليم، عن عمرو بن عبسة.

وأخرجه ابن سعد (٢١٥/٤) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٤٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٧/١ و١٥٢) ، والحاكم في "المستدرك" (٣٠٩/١ و٦٦/٣) من طريق معاوية بن صالح، عن سُليم بن عامر وضمرة بن حبيب ونعيم بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عن عمرو بن عبسة.

وأخرجه الإمام أحمد (١١١/٤ و١١٢ رقم ١٧٠١٤ و١٧٠١٩) ، ومسلم في "صحيحه" (٨٣٢) من طريق شداد بن عبد الله ويحيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي أمامة، عن عمرو بن عبسة، به. ولم يذكر أحمد في إسناده يحيى بن أبي كثير.." [1]

"الْحَسَنُ: فَقَدْ ذَهَبَ مِلْحُنا، فَكَيْفَ نَصلُحُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ المكِّي (١) ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، عن النبيِّ (ص) ، وأخطأ فيه أبو الطَّاهر.

٢٥٨٣ - وسألتُ (٢) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ الْمُبارك (*) ، عَنْ محمَّد بْنِ سُوْقَة، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن عمر، عن النبيِّ (ص) قَالَ: أَكْرِمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (٣) ؟

قَالَ أَبِي: أفسدَ ابنُ الْهَادِ (٤) هَذَا الحديثَ وبيَّن عَوْرَته؛ رواه (٥) ابن الهاد (*) ، عن عبد الله ابن دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخطَّاب قَالَ: قَامَ فينا رسولُ الله (ص) ... ، وهذا هو الصَّحيحُ.

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٧٧١/كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٢٧٦٢) من طريق أبي معاوية محمد بن خازم، عن إسماعيل بن مسلم، به.

وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٧٥/أ/أطراف الغرائب) ، ثم قال: «تفرَّد به محمد بن نمير، عن أبي معاوية، عن إسماعيل» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٥٠

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٢١٥) ، والإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٧ و١٧٤٠) من طريق إسرائيل بن موسى أبي موسى، ومعمر في "جامعه" (٢٠٣٧٧) عمَّن سمع الحسن، كلاهما عن الحسن، عن النبي (ص) مرسلاً.

ومن طريق معمر أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦ و١٧٣٠) .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٣٣) ، وستأتي برقم (٢٦٢٩) ، وانظر المسألة رقم (١٩٧٥) .

(*) ... تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (١٩٣٣) .

(٣) هذا جزءٌ من حديث طويل تقدَّم ذكره في التعليق على المسألة رقم (١٩٣٣) .

(٤) هو: يزيد بن عبد الله.

(٥) في (ف) : «ورواه» بالواو.." [1]

"٢٥٨٤ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَمان (١) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ؛ قَالَ: سمعتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيث يَقُولُ: ذهبتْ بِي أُمِّي إِلَى النبيِّ (ص) ، فمسَحَ عَلَى رَأْسِي، وَدَعَا لِي بالرِّزق، وسمعتُه (٢) يَقْرَأُ: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ *الْجَوَارِ الْكُنَّسِ *﴾ (٣) ؟

فَقَالَ (٤) : **هَذَا خطأٌ**، وَهِمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ يمان؛ رَوَاهُ (٥) جماعةٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ (٦) ، عَنِ الأَصْبَغ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ حُرَيث، عَنْ عَمْرِو بن حُرَيث؛ وهذا الصَّحيح.

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "الأدب المفرد" (٦٣٢) ، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢/٢٢٥) ، وأبو يعلى في "المسند" (٣/٤١ رقم١٤٥٦) عن محمد بن عبد الله ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ اليمان، به، إلا أنه وقع عند البخاري «أبو اليمان» بدل: «يحيى بن اليمان» ، والمشهور بهذه الكنية هو الحكم بن نافع، وأما يحيى بن اليمان فكنيته أبو زكريا، فإما أن تكون هذه كنية أخرى له، أو تكون تصحفت عن «ابن اليمان» ، والله أعلم.

(٢) في (أ) و (ش) و (ف) : «سمعته» بلا واو.

(٣) سورة التكوير.

(٤) كذا في جميع النسخ، والمراد فيما يظهر: «فقالا» . وقد يخرَّج ما في النسخ على لغة من يجتزئ بالفتحة عن الألف، وانظر الاجتزاء بالحركات عن الحروف في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩) .

(٥) في (أ) و (ش) : «ورواه» بالواو.

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/٣٥٩) تعليقًا من طريق إبراهيم بن حميد، وأبو داود في "سننه" (٨١٧) من طريق عيسى بن يونس، وابن ماجه (٨١٧) من طريق عبد الله بن نمير، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧١٧) من طريق الحسن ابن سهل، وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٦٣ و١٤٦٩) من طريق عبدة بن سليمان ومحمد بن يزيد الواسطي، جميعهم عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٥٢

وأخرج مسلم في "صحيحه" (٤٧٥) من طريق خلف ابن خليفة، عن الوليد بن سريع مولى آل عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرِو بن حريث قال: صلَّيتُ خلف النبي (ص) الفجرَ فسمعتُه يَقْرَأُ: ﴿فلاَ أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ *الْجَوَارِ الْكُنَّسِ *﴾ [التكوير] .." [١]

"يحيى بْن يمان، عَن جعفر بْن بُرْقان، عَن مَيْمون بْن مِهْران؛ قَالَ: قَالَ لِي ابنُ عبَّاس: يَا مَيْمونُ، لا تَسُبَّ السَّلَفَ؛ وادخُل الجنةَ بسلام.

قَالَ أَبُو زرعة: هكذا قَالَ عثمان بْن زُفَر: عَن يحيى بْن يَمان، عَن جعفر بْن بُرْقان، عَن مَيْمون! وقال غيرُه: عَن سَوادَة (١) ، عَن مَيْمون بْن مِهْران؛ والصَّحيحُ عَن سَوادة.

٢٥٨٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو عُبَيدة السَّقَطي (٢) ، عَنِ النَّضْر بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَن قَيْس بْنِ أَبِي حَازِمٍ؛ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ (٣) : قال لي النبيُّ (ص) : ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وأُمِّي؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا يَرْوِيهِ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْس: أنَّ النبيَّ (ص) قال لسعد (٤) .

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤٩/٦١) من طريق سليمان بن داود المنقري، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ، عَنْ سوادة الجرمي، عن ميمون بن مهران» . وذكره المزي في "تهذيب الكمال" (٢١٦/٢٩) عن سليمان بن داود، به.

(٢) هو: الفضل بن أبي سويد. وروايته لم نقف عليها، وقد أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٠٧) ، وأبو سعيد النَّقاش في "فوائد العراقيين" (٣٩) من طريق أبي كامل الفضيل بن الحسين الجحدري، والبزار في "مسنده" (١٢١٩) من طريق أزهر بن جميل، كلاهما عن النضر بن إسماعيل، به.

وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٥٢) من طريق إسماعيل بن علية، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، به.

(٣) هو: ابن أبي وقاص ح.

(٤) يعني: مرسلاً من طريق إسماعيل، عن قيس.

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١٧٤/١ و١٨٠ رقم ١٤٩٥ و١٥٦٢) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٧٢٥ و٤٠٥٥ و٤٠٥٦ و٤٠٥٧) ، ومسلم (٢٤١٢) من طريق سعيد بن المسيب، ومسلم (٢٤١٢) من طريق عامر بن سعد، كلاهما عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، به. وأخرجه الإمام أحمد (٩٢/١ و١٢٤ و١٣٦-١٣٧ و١٥٨ رقم ٧٠٩ و١٠١٧ و١١٤٧ و١٣٥٧) ، والبخاري (٢٩٠٥ و٤٠٥٨ و٤٠٥٩ و٦١٨٤) ، ومسلم (٢٤١١) من طريق عبد الله بن شداد، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طالب قال: ما رأيتُ النبيَّ (ص) يَفدي رجلاً بعد سعدٍ سمعتُه يقول: «ارْمِ فِداكَ أَبِي وأمِّي» .." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٥٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٥٧

"حدَّثنا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ حازِمٍ (١) - أَوْ خازِمٍ (٢) ، شَكَّ أسد - قال: أخبرني عبد الرحمن بْنُ حَرْمَلة الأسلَمي، عَنْ ثِفَال بْنِ أَبِي ثِفَال (٣) ، عَنْ رَبَاح بن عبد الرحمن ابن شَيْبان، عَنْ أُمِّه بِنْتِ زَيْدِ بن نُفَيْل (٤) ؛ قال (٥) : قال رسولُ الله (ص) : لَمْ يُحِبِ اللهَ مَنْ لَمْ يُحِبْنِي، ولَمْ يُحِبْنِي (٦) مَنْ لَمْ يُحِبِ (٧) الأَنْصَارَ، وَلا صَلاَةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ، وَلا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ** فِي مواضعَ، والصَّحيحُ: عبد الرحمن بْنُ حَرْمَلة (٨) ، عَنْ أَبِي ثِفال المُرِّي، عن رَباح بن عبد الرحمن بْنِ حُوَيطِبٍ (٩) ، عَنْ جدَّته (١٠) ، عَنْ أبيها سعيد ابن زيد، عن النبيّ (ص) .

---

(١) في (أ) و (ف) : «حارم» بالراء.

(٢) كذا في (ت) و (ف) ، وفي (أ) و (ش) : «حازم» ، وفي (ك) : «جازم» .

(٣) قوله: «ابن أبي ثفال» سقط من (أ) و (ش) .

(٤) كذا جاء في هذا الطريق، وسيأتي آخر المسألة أن صوابه: «عن جدّته، عن أبيها سعد بن زيد» ، وجدته هي أسماء بنت سعيد بن زيد، ويمكن أن يحمل قوله هنا: «عن أبيه» على أنها أمه من الأعلى، فالجدة أم، والله أعلم.

(٥) كذا جاء في جميع النسخ، والجادَّة: «قالت» ؛ لأن القائلة هي بنت زيد بن نُفَيل، لكنَّ ما وقع في النسخ مُتَّجه في العربية على ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٧٨ و٢٣٤٤) .

(٦) في (أ) و (ت) و (ك) : «يحبني» .

(٧) في (أ) و (ش) : «يحب» .

(٨) تقدم تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (١٢٩) .

(٩) وفي في المسألة رقم (١٢٩) : «رباح بن عبد الرحمن بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ» .

(١٠) هي: أسماء بنت سعيد بن زيد.." (١)

"٢٥٩٠- وسألتُ (١) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ زُهَير (٢) ، عَنْ حُمَيد (٣) ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ بينَ خَالِدِ بْنِ الوليد وبين عبد الرحمن بْنِ عَوْف شيءٌ، فَقَالَ النبيُّ (ص) : دَعُوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: حُمَيد، عَنِ الْحَسَنِ (٤) ، عَنِ النبيّ (ص) ... ، مُرسَل (٥) .

٢٥٩١ - وسألتُ (٦) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ (٧) ، عَنْ عُبَيد بن عبد الرحمن بْنِ عُبَيد بْنِ سَلَمة الحَنَفي، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ جَدِّه سَعِيدِ بن عمرو،

---

(١) نقل الضياء في "المختارة" (٦/٦٧) بعض هذاالنص. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٥٨٥/أ) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٦٠

(٢) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/٢٦٦ رقم ١٣٨١٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/٢٧٠) ، والضياء في "المختارة" (٦/٦٦ رقم٢٠٤٦) ، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٧/٣٢٧-٣٢٨) .

(٣) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٤) هو: البصري.

(٥) قال يحيى بن معين في "تاريخه" (١/٣٩٠ رقم ٢٦٤٢/رواية الدوري) : «حدَّث زهير، عن حميد، عن الحسن قال: وقع بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام. هذا هو الصَّواب. قال يحيى: حدثني به أبو غسان. وأما أحمد بن يونس فحدث به عن زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قال: وقع بين خالد وعبد الرحمن كلام. قال يحيى: فقلتُ لأحمد بن يونس: إِنَّمَا هُوَ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ الحسن. فقال أحمد: هكذا وقع في كتابي» . اهـ.

وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة.

(٧) هو: الفلاَّس.." [(١)]

"[عبد الله (١) ، عن عِياض ابن] (٢) عبد الرحمن، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عبد الرحمن بْنِ عَوْف، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ جدِّه؛ قَالَ: كنتُ جَالِسًا عِنْدَ النبيِّ (ص) ، فجاء سعد ابن مُعاذ، فقال النبيُّ (ص) : هَذَا سَيِّدُكُمْ؟

فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ رَوَاهُ (٣) شُعبة (٤) ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي أُمامة بْنِ سَهْل، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ (ص) ؛ والصَّحيحُ هَذَا هُوَ.

قلتُ: الوَهَمُ ممَّن هو؟

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٠١٧) ، والطبراني في "الكبير" (٦/٦ رقم ٥٣٢٤) ، والدارقطني في "الأفراد" (٥٩/أ/أطراف الغرائب) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السياق، ويدلُّ عليها ما سيأتي، وانظر مصادر التخريج والتعليق آخر المسألة. وعياض هو: ابن عبد الرحمن الأنصاري؛ كما في "سنن البيهقي" (٥/٩٤-٩٥) .

(٣) في (ف) : «ورواه» بالواو.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/٢٢ و٧١ رقم ١١١٦٨ و١١١٧٠ و١١١٧١ و١١٦٨٠) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٠٤٣) ، ومسلم (١٧٦٨) .." [(٢)]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٦١

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٩٦

"ذَنُوبًا (١) أَوْ ذَنُوبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، واللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فاسْتَحَالَتْ فِي يَدِهِ، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزِعُ نَزْعَهُ؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: عُبَيدالله، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيّ (ص) (٢) .

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: مِنْ إسماعيلَ بْنِ عيَّاش، وابنُ إسماعيلَ كَانَ لا يَدْرِي أَمرَ الْحَدِيثِ.

٢٦٣٨ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ النَّبيلُ (٣) ، عَنِ الثَّوري، عَنْ الأسود ابن قَيْس، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سُفيان، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا خطَب بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ: إِنَّ رسولَ الله (ص) لَمْ يَعْهَد إِلَيْنَا فِي الإِمَارَةِ عَهدًا (٤) فآخُذَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ رأيٌ رَأَيناه، استُخلِفَ أبو بكر ح (٥) ،

---

(١) الذَّنُوبُ: الدَّلْو العظيمةُ، قالوا: ولا يُسمَّى «ذَنوبًا» حتى تكونَ مملوءةً ماءً. "المصباح المنير" (ذ ن ب/١/٢١٠) .

(٢) ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦٨٢) ، ومسلم (٢٣٩٣) .

(٣) هو: الضَّحَّاك بن مَخْلَد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٥٣/الجوابرة) ، والعقيلي في "الضعفاء" (١٧٨/١) ، والدارقطني في "العلل" (٨٦/٤-٨٧) ، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (١٤٠٦/٧ رقم ٢٥٢٧) ، والضياء في "المختارة" (٩٤/٢ برقم٤٧١) وتصحَّف اسم «سفيان» في أصل كتاب "السنة" إلى «شقيق» ، وقد أخرجه الضياء في "المختارة" (٩٣/٢-٩٤ برقم٤٧٠) من طريق ابن أبي عاصم على الصَّواب، لكن وقع عنده: «عمرو بن سعيد» بدل: «سعيد بن عمرو» .

(٤) في (ش) : «عهدً» .

(٥) في (أ) و (ش) و (ف) : «رحمه الله» .." [1]

"قَالَ أَبِي: حدَّثنا ابْنُ كَثِيرٍ (١) ، عن الثَّوري، عن عبد الملك بْنِ عُمَير، عَنْ مَوْلًى لرِبْعِيٍّ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيفة.

قلتُ: فأيُّهما أصَحُّ (٢) ؟

قَالَ: مَا (٣) قَالَ الثَّوري؛ زَادَ رَجُلا وجَوَّد الحديثَ، فأمَّا إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ فسَمَّى الرجلَ، وأمَّا ابنُ كَثِيرٍ فَلَمْ يُسَمِّ الْمَوْلَى.

٢٦٥٦ - وسمعتُ أَبِي يقولُ وذكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقاء، عَنِ الثَّوري، عَنْ عَلْقَمة بْنِ مَرْثَد، عَنْ عبدِ خَيْر، عَنْ عليٍّ: أَلا أخبرُكم بِخَيْرِ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّه (٤) ... ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هو: خالد بن عَلْقَمة (٥) .

---

(١) هو: محمد بن كثير العَبْدي.

(٢) من قوله: «قَالَ أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ ... » إلى هنا سقط من (ك) ؛ لانتقال النظر.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٢١

(٣) قوله: «ما» سقط من (أ) و (ش) .

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي مصادر التخريج: «بعد نَبِيِّها» ، لكن يمكن أن يخرَّج ما في النسخ على لغة طيِّئ ولخم، فالأصل: «نَبِيِّها» ، وحذفت ألف «ها» ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ فصارت الكلمة هكذا: «بعد نَبِيَّهْ» . ولهذه اللغة شواهد في العربية. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٣٥) .

(٥) روايته على هذا الوجه أخرجها الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٤٢٢) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٢٠٨) من طريق شعيب ابن حرب، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦٧/٣٠) من طريق المؤمل بن إسماعيل، ثلاثتهم عن سفيان الثوري، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد خير، به.

وأخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في "زوائده على فضائل الصحابة" (٤٢٣) من طريق أبي عوانة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٢٧/٥) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٦٨/٣٠) من طريق إبراهيم بن محمد بن مالك، كلاهما عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد خير، به.

وذكر الدارقطني في "العلل" (٣٨/٤-٣٩) رواية زيد ابن أبي الزرقاء هذه، وقال: «ووهم فيه، وخالفه عبد الرحمن بن مهدي، وعبثر بن القاسم، وغيرهما، فروَوه عن الثوري، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد خير، عن علي، وهو الصَّواب» .." [(١)]

"أَبِي الجَحَّاف (١) ، عَنْ عَطِيَّة (٢) ، عَنْ أبي سعيد، عن النبيّ (ص) أَنَّهُ قَالَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ يَرْوِيهِ تَلِيدُ بنُ سُلَيمان (٣) ،

عَنْ أَبِي الجَحَّاف، عَنْ عَطِيَّة، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أنَّ النبيَّ (ص) قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ العُلَى ... ، فأَحسَبُ عليَّ بْنَ عَابِسٍ أَرَادَ هذا الحديث.

---

(١) هو: داود بن أبي عَوْف.

(٢) هو: ابن سعد العَوْفي.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (١٦٩) .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢٧/٣ و٧٢ و٩٣ و٩٧ رقم ١١٢١٣ و١١٦٩٠ و١١٨٨٢ و١١٩٣٩) ، والترمذي في "جامعه" (٣٦٥٨) ، وابن ماجه في "سننه" (٩٦) ، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٧٨) من طريق الأعمش، وأحمد (٩٣/٣ رقم ١١٨٨٢) ، والترمذي (٣٦٥٨) ، وأبو يعلى (١٢٩٩) من طريق سالم بن أبي حفصة وعبد الله بن صَهْبان وكثير بن النواء ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وأحمد أيضًا (٥٠/٣ و٦١ رقم ١١٤٦٧ و١١٥٨٨) ، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨٧) من طريق إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَأَبُو داود في "سننه" (٣٩٨٧) من طريق أبان بن تغلب، جميعهم عن عطية، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٤٦

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/٢٦ و٦١ رقم ١١٢٠٦ و١١٥٨٨) من طريق أبي الودَّاك جبر بن نوف، عن أبي سعيد الخدري.

وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٢٥٦) ، ومسلم (٢٨٣١) من طريق عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سعيد الخدري بلفظ: «إن أهل الجنَّة يتراءون أهلَ الغُرَف من فوقهم كما تتراءون الكوكبَ الدُّريَّ الْغَابِرَ فِي الأُفُق من المَشرق أو المَغرب لتفاضُل ما بينهُم» ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تِلْكَ منازلُ الأَنْبِيَاءِ لا يَبْلُغُهَا غَيْرُهُمْ؟ قَالَ: بَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، رجالٌ آمَنُوا بِاللَّهِ وصدَّقوا المرسَلين» .." [١]

"عَن همَّام (١) ، عَنْ قَتادة، عَنْ أنس، عن النبيِّ (ص) قَالَ: دَخَلْتُ الجَنَّةَ (٢) ، فَإِذَا فِيهَا قَصْرٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعُمَرَ ... ، فَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ** (٣) .

٢٦٧٤- وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ إسماعيلُ بنُ عُبَيد بْنِ أَبِي كَرِيمَة (٤) ؛ قَالَ: قرأتُ فِي كتاب أبي عبد الرحيم (٥) بخَطِّه - وَأَخْبَرَنِي محمَّد بْنُ سَلَمة أنه خَطُّ أبي عبد الرحيم -: عَنْ (٦) زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيسَة، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ عبد الله بْنِ الْحَارِثِ؛ قَالَ: حدَّثني جَمِيل

---

(١) هو: ابن يحيى.

(٢) في (ف) : «في الجنة» .

(٣) أخرج الحديثَ البخاري في "صحيحه" (٣٢٤٢) ، ومسلم (٢٣٩٥) من حديث أبي هريرة، والبخاري أيضًا (٣٦٧٩ و٥٢٢٦ و٧٠٢٤) ، ومسلم (٢٣٩٤) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) روايته أخرجها الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٥٠٠) .

(٥) هو: خالد بن أبي يزيد الحَرَّاني.

(٦) قوله: «عن» سقط من (ك) .." [٢]

"فَقَالَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ على مَا رَوَاهُ همَّام (١) ، عَنْ قَتادة، عَنْ رجل حدَّثه، عَنْ أَبِي هريرة، عن النبيِّ (ص) (٢) .

---

(١) هو: ابن يحيى. وسيأتي تخريج روايته.

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" من هذين الوجهين، فأخرجه أولاً (٥٩٠٦ و٥٩٠٧) من طريق جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عن أنس، ثم أخرجه (٥٩٠٨ و٥٩٠٩) من طريق معاذ بن هانئ، عن همَّام بْن يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عن

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٥٠

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٦٧

أنس، أو عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثم علَّقه البخاري عَنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ، عَنِ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَن أنس، ثم قال: «وقال أبو هلال: حدثنا قتادة، عن أنس، أو جابر بن عبد الله ... » ، فذكره.

وذكر ابن حجر في "فتح الباري" (١٠/٣٥٨-٣٥٩) طريق همام التي فيها زيادة: أو عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» ، ثم قال: «وهذه الزيادة لا تأثير لها في صحَّة الحديث؛ لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضبطُ وأتقنُ من معاذ بن هانئ، وهم: حبان ابن هلال، وموسى بن إسماعيل كما هنا، وكذا جرير ابن حازم كما مضى، ومعمر كما سيأتي حيثُ جزما به عن قتادة عن أنس، ويحتمل أن يكونَ عند قتادة من الوجهين، والرجل المبهم يحتمل أن يكونَ هو سعيد بن المسيب، فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه، وقتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب، وجوَّز الكرماني أن يكونَ الحديث من مسند أبي هريرة، وإنما وقع التردُّد في الراوي؛ هل هو أنس أو رجل مبهم؟ ثم رجَّح كون التردُّد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسًا خادم النبي (ص) وهو أعرف بوصفه من غيره، فبَعُدَ أن يروي عن رجل عن صحابي آخرَ هو أقل ملازمة له منه. اهـ. وكلامه الأخيرُ لا يحتمله السياق أصلاً؛ وإنما الاحتمالُ البعيد ما ذكره أولاً، والحق: أن التردُّد فيه من معاذ بن هانئ؛ هل حدثه به همام عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أو: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَن أبي هريرة، وبهذا جزم أبو مسعود، والحميدي، والمزي، وغيرهم من الحفاظ» . ثم أعلَّ ابن حجر مخالفةَ أبي هلال، فقال: «وأبو هلال اسمه: محمد بن سليم الرَّاسبي - بكسر المهملة والموحّدة -، بصري صدوق، وقد [ضُعِّف] من قِبَل حفظه، فلا تأثير لشكِّه أيضًا، وقد بيَّنَت إحدى روايات جرير بن حازم صحَّة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس، = = وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة، وأنه لا تأثير له، ولا يقدح في صحة الحديث» . اهـ.." [1]

"الوُجُوهُ (١) ، ثُمَّ حَصَبَهُم بِهَا، فَمَا أَصَابَ رَجُلا (٢) مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ الحَصا حصاةٌ إلا قُتل يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا؟

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: ابْنُ خُثَيم، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيّ (ص) ، وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعْمَر (٣) .

٢٧٠٣ - وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رُوِي عَنِ الزُّهري، فاختُلِف فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الزُّهري:

فَرَوَى إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ (٤) ، عَنِ الزُّهري، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَسِيد بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفي - حليفًا (٥) لِبَنِي زُهْرَة - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قال: بعث رسول الله (ص) عشَرَةَ رَهْطٍ، وأمَّر عَلَيْهِمْ عاصمَ ابنَ ثابت الأنصاريَّ، فخلفَهُم مِئَةُ نَفَر مِنْ بَنِي لِحْيان، فقُتِلَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ فِي سبعةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَبَعَثَ ناسٌ مِنْ قُرَيْشٍ لِيُؤْتى بِشَيْءٍ مِنْ بَدَنِه، فبعث الله على

---

(١) أي: قَبُحَت الوجوه. وهو دعاءٌ عليهم؛ يقال: شاهَ وَجهُهُ يَشُوهُ شَوْهًا وشَوْهَةً، والاسم: الشُّوهَةُ، فهو أَشْوَهُ، وهي شَوْهاء، والجمع: شُوهٌ. انظر "المصباح المنير"، و"النهاية"، و"لسان العرب" (ش وه) .

(٢) في (ك) : «رجلٌ» .

(٣) تقدم أن الإمام أحمد أخرجه من طريق عبد الرزاق، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جبير، عن ابن عباس، به.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٤٨٤

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/٢٩٤ رقم ٧٩٢٨) ، والبخاري في "صحيحه" (٣٩٨٩) .

ورواه البخاري (٣٠٤٥ و٧٤٠٢) من طريق شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَة، عَنْ الزهري، به.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو على تقدير: وكان حليفًا.." [1]

"فَقَالا: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ كما رواه حمَّاد ابن سَلَمة (١) ، عَنْ أَبِي عِمران، عَنْ محمَّد بْنِ عُمَير بْنِ عُطارِدِ بْنِ حاجِبِ الدَّارِيِّ؛ قَالَ: بَيْنَمَا النبيُّ (ص) ... مُرسَلً (٢) ، وذكَرَ الحديثَ.

فَقَالَ (٣) : هَذَا الحديثُ هُوَ (٤) الصَّحيحُ.

٢٧١٤ - وسألتُ (٥) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يونس، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عن النبيّ (ص) ؛ في المِعْراج.

---

(١) روايته أخرجها ابن المبارك في"الزهد" (٢٢٠) .

ومن طريقه رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/٣٨) .

وأخرجه أيضًا في (٥٥/٣٩) من طريق إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ حَمَّادٍ، به.

قال ابن عساكر: «هذا هو المحفوظ، وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حماد، فقال: عن محمد، عن أبيه» .

ونص البخاري في "التاريخ الكبير" (١/١٩٤ رقم٥٩٧) على أن الرواية مرسلة، وتقدم ذكر ابن حجر لإعلال الدارقطني للحديث بالإرسال.

وقال أبو الشيخ في الموضع السابق من "العظمة": «ورواه ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَيْرِ بْنِ عطارد بن حاجب ح، عن النبيّ (ص) بمثل معناه، وهو الصَّحيح» .

وانظر "الإصابة" (١٠/٧٣-٧٤) .

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٣) كذا في جميع النسخ، والظاهر: أنَّ المراد: أبو حاتم وأبو زرعة، كما في السؤال والجواب السابقين لكن يخرَّج ما وقع هنا على الاجتزاء، والأصل: «فقالا» بألف المثنَّى، غير أن هذه الألف حذفت اكتفاءً بالفتحة على اللام قبلها، والاجتزاء لغة هوازن وعُلْيا قيس. انظر بيانها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩) .

(٤) المثبت من (ك) ، وفي بقية النسخ: «وهو» بالواو.

(٥) تقدمت هذه المسألة برقم (٣١٥) و (٣١٦) .." [2]

"النبيّ (ص) : لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُمْطِرَ السَّمَاءُ، وَلا تُنْبِت (١) الأَرْضُ، وحَتَّى يَكُونَ لِلْخَمْسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الوَاحِدُ؟

قَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ عَنْ أَنَسٍ، مَوْقُوفٌ (٢) .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حُبابٍ (٣) لا أعرفُه (٤) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٠٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥١٥

٢٧٢٨ - وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيالسي (٥) ،

---

(١) في (ت) و (ك) : «ولا ينبت» .

(٢) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .

(٣) من قوله: «هذا خطأ ... » إلى هنا ساقط من (ت) و (ك) ، وفي (أ) : «خباب» بالخاء المعجمة بدل: «حباب» .

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/١٤٠ رقم١٢٤٢٩) ، والبزار في "مسنده" (٣٤١٥/كشف الأستار) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٣٤٠) ، والحاكم في "المستدرك" (٤/٥١٣) من طريق زيد بن الحباب؛ قال: حدثني حسين بن واقد؛ حدثني معاذ بن حرملة الأزدي؛ قال: سمعت أنسًا يقول: قال رسول الله (ص) : «لا تقومُ الساعة حتى يُمْطَرَ الناسُ مطرًا عامًّا، ولا تُنبِتُ الأرضُ شيئًا» .

(٥) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٢٥٨) من طريق محمود بن غيلان، والإسماعيلي في "معجمه" (٣/٧٨٦) ، والطبراني في "الأوسط" (٤٨٣٥) من طريق عمار بن رجاء، كلاهما عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شعبة، عن عاصم والأعمش، عن أبي وائل، به. وزاد الترمذي مع عاصم والأعمش: حماد بن أبي سليمان. وأخرجه الإسماعيلي في الموضع السابق؛ من طريق عمار بن رجاء أيضًا، عن الطيالسي، عن حماد ابن سلمة، عن عاصم، به. ورواية حماد هذه أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٠٨) .

ورواه البزار في "مسنده" (٢٨٩٣) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وائل، عَن حذيفة، به.." [١]

"عَنْ شُعبة (١) وحمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وائلٍ (٢) ، عَنْ حُذَيفة؛ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: أيُّكم يحفَظُ مَا قَالَ رسولُ الله (ص) فِي الْفِتْنَةِ؟ ... ، وَذَكَرَ الحديثَ؟

قَالَ أبو زرعة: «لا أعرفُه مِنْ حَدِيثِ شُعبة» ، وأَنكره (٣) .

قلتُ: فَهُوَ خطأٌ؟

قَالَ: مَا (٤) أَدْرِي مَا أقولُ لَكَ فِيهِ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ أَرَى أنَّ أَبَا دَاوُدَ وَهِمَ فِيهِ؛ لَيْسَ فِيهِ شُعبة، لَيْسَ يَعرِفُ هَذَا الحديثَ شُعبةُ؛ إِنَّمَا هُوَ: حمَّاد بْنُ سَلَمة فَقَطْ.

٢٧٢٩ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة (٥) ، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدٍ المَقبُريِّ - أَوْ غَيْرِهِ -، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٣١

(١) في (ت) و (ك) : «يحفظ عن شعبة» ، وضُبب فيهما على قوله: «يحفظ» .

(٢) هو: شقيق بن سلمة.

(٣) أي: أنكره من حديث شعبة عن عاصم، وإنما هُوَ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عاصم، به.

والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٥٨٦) من طريق شعبة، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عن حذيفة، به.

(٤) قوله: «ما» سقط من (ك) .

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، وذكر الدارقطني في "العلل" (٣١٣/٨) رواية حماد فقال: «وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَن عبيد الله، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هريرة قوله» . كذا موقوفًا وبلاشك.." [١]

"فَإِنْ (١) أَدْرَكْتَ الخامسةَ، واستطعْتَ أَنْ تقعُدَ فِي بَيْتِكَ فافعَلْ، وَإِنِ استطعْتَ أَنْ تبتغيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ فتدخُلَ فِيهِ، فافعَلْ؟

قَالَ أَبِي: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عُمارَة، عَنْ رجلٍ لَمْ يُسَمَّ، عن النبيّ (ص) (٢) .

٢٧٤٢ - وسمعتُ أَبِي يقولُ فِي حديثٍ حدَّثه محمَّد بن أبي

---

(١) في (ت) و (ك) : «قال» بدل: «فإن» .

(٢) معنى هذا: أن عمارة ليست له صحبة، وهذا يخالف ما في "الجرح والتعديل" (٣٦٦/٦ رقم٢٠٢٠) ، حيث ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: «عمارة بن عبيد له صُحبة» ، فلعلَّ أبا حاتم رجع عن قوله بصحبته، وهو الصواب. ولم يطَّلع الحافظ ابن حجر على كلام أبي حاتم في "العلل" فذهب يتعقَّبه في "الإصابة" (٧٠/٧-٧١) ، و"تعجيل المنفعة" (٦٢٠/٢-٦٢١ رقم ١٥٥١) في قوله: «له صحبة» ، ورجَّح ابن حجر ما رواه الإمام أحمد في "المسند" (٧٣/٥ رقم٢٠٦٩٦) وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٢٣٧) من طريق حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بن أبي هند، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يقال له: عمار؛ قال: أَدْرَبْنا - أي: دخلنا الدَّرْب، وكل مدخل إلى الروم دَرْبٌ - عامًا، ثم قَفَلْنا، وفينا شيخٌ من خَثْعَم، فذكر الحديثَ من رواية ذلك الشيخ الذي لم يُسَمَّ.

قال ابن حجر في "الإصابة": «والمحفوظُ في هذا ما أخرجه أحمد» . وقال أيضًا: «والحاصلُ أن داود بن أبي هند تفرَّد بهذا الحديث، فاختُلف عليه في اسم شيخه، هو صحابيٌّ هذا الحديث؟ أو الصَّحابيُّ شيخ من خَثْعَم؟ فالأول لم يترجَّح عندي فيه شيء، والثاني: الراجح أن شيخ داود تابعي، والصحابيُّ خثعمي لم يُسَمَّ، والله أعلم» .

وقال في "تعجيل المنفعة": «والذي في "المسند" أصوبُ» ، ثم ذكر قول أبي حاتم: «له صحبة» ، ثم قال: «وهذا مقلوبٌ مخالفٌ لجميع ما تقدَّم، والصحبة إنما هي للخثعمي الذي لم يُسَمَّ، وعمارةُ هو الراوي عن الصحابي، لا الصحابي» . اهـ.." [٢]

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٥٣٢/٦

[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم٥٤٥/٦

"وَهَذَا أصحُّ (١) .

٢٧٤٨ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه (٢) سُلَيمان بن عبد الرحمن ابن شُرَحْبيل (٣) ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عيَّاش؛ قال: حدَّثني عبد الرحمن ابن البَيْلَماني، عن عبد الله بْنِ فَرُّوخ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ (٤) : تَكُونُ فِتْنَةٌ القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ؟

قَالَ أَبِي: **هذا خطأٌ**؛ إنما هو: عبد الله بْنُ فَرُّوخ (٥) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (١٥٥) من طريق الليث، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عن عطاء بن ميناء مولى ابن أبي ذباب، عن أبي هريرة، به مرفوعًا.

وأصل الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٢٢٢٢ و٢٤٧٦ و٣٤٤٨) ، ومسلم (١٥٥) من طريق سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هريرة، به مرفوعًا.

وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٠٩) .

(٢) في (ك) : «روا» . وفي هامش النسخة (أ) كتب بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار ما نصه: «عبد الرحمن بن البَيْلَماني» .

(٣) هو: سليمان ابن ابنة شرحبيل، كما سبق بيانه في المسألة رقم (١١٨٦) .

(٤) قوله: «قال» سقط من (ت) و (ف) و (ك) .

(٥) روايته أخرجها الهروي في "ذم الكلام وأهله" (٤٢٥/١-٤٢٦ رقم١١٥) من طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ خالد بن أبي عمران، عن عبد الرحمن البَيْلماني، عن عبد الله بْنُ فَرُّوخَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبي (ص) أنه قال: «ستكون فتنة صمَّاء عمياء، مَنْ أشْرفَ لها استَشْرَفَت له، اللسانُ فيها كوَقْع السَّيف» .

ورواه أبو داود في "سننه" (٤٢٦٤) ، والطبراني في "الأوسط" (٨٧١٧) ، وابن بطة في "الإبانة" (٥٩٨/٢-٥٩٩ رقم٧٦٨/كتاب الإيمان) من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري، به.

ووقع عند أبي داود وابن بطة: «عبد الرحمن بن هُرْمُز» ، وعند الطبراني: «عبد الرحمن بن فروخ» بدل: «عبد الله ابن فروخ» ". (١)

"مُهاجِر، عن إسماعيل مولى عبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو؛ قال النبيُّ (ص) : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَقَتْلُ المُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ مِنْ زَوَالِ الدُّنْيَا؟

فَقَالا (١) : هَكَذَا رَوَاهُ الحَكَمُ، والحَرَّانِيُّون يُدخِلون بَيْنَ ابْنِ إِسْحَاقَ وَبَيْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهاجِر: الحسنَ بْنُ عُمارة.

٢٧٧٦ - وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ الحديثَ الَّذِي حدَّثنا بِهِ؛ قَالَ: حدَّثنا سَلْمُ (٢) بْنُ محمَّد الورَّاق، عَنْ عِكرِمَة بْنِ عمَّار، عَنْ عَاصِمِ بْنِ شُمَيْخ الغَيْلاني، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدري، عن النبيِّ (ص) قال: كُلُّكُمْ رَاعٍ، وكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ... ، الحديثَ.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٥٢

فَقَالَ: هَذَا خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، مَوْقُوفٌ (٣) .

٢٧٧٧ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ إسحاقُ الأزرَق (٤) ، عَنْ الثَّوري، عَنْ زُبَيد (٥) ، عَنْ أَبِي وائلٍ (٦) ، عن مَسْرُوقٍ، عن عبد الله (٧) ،

---

(١) في (ف) : «فقال» .

(٢) في (ف) : «سالم» ، وفي (ك) : «سليم» . وانظر "الجرح والتعديل" (٢٦٩/٤ رقم١١٥٩) .

(٣) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) . ومتن الحديث أخرجه البخاري (٢٠٥٤) ، ومسلم (١٨٢٩) من حديث ابن عمر ذ.

(٤) هو: إسحاق بن يوسف. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٥٧/١٠ رقم١٠٣٠٨) والدارقطني في "العلل" (٢٦١/٥) .

ورواه الطبراني في "الكبير" (١٥٩/١٠ رقم١٠٣١٦) من طريق لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، عَنْ طلحة بن مصرِّف، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، به.

(٥) هو: اليامي.

(٦) هو: شقيق بن سَلَمة.

(٧) هو: ابن مسعود ح.." (١)

"فَقَالا: هَذَا خطأٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حديثِ يُونُسَ؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ أيُّوب (١) ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمة.

وشُعبة (٢) ، عن خالد (٣) ، عَنْ سَعِيدِ (٤) بْنِ أَبِي الْحَسَن (٥) ، عَنْ أُمِّه، عَنْ أُمِّ سَلَمة (٦) .

وَقَالا: أَخْطَأَ بُنْدارٌ فِي هَذَا الحديث.

---

(١) أي: ابن تَميمَة السَّختياني. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٧٠٣) ، والطبراني في "الكبير" (٣٦٣/٢٣ رقم ٨٥٢) .

ومن طريق الطيالسي رواه ابن سعد في "الطبقات" (٢٥٢/٣) ، وأحمد في "مسنده" (٣٠٠/٦ رقم ٢٦٥٦٣) .

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩١٦) من طريق محمد بن عمرو بن جَبلة وعُقْبة بن مُكْرَم وأبي بكر بن نافع، ثلاثتهم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ غُنْدَرٍ، عن شعبة، عن خالد الحذَّاء، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَن عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وأخرجه من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن شعبة، عن خالد، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَن، والحسن البصري كليهما، عن أمهما، عن أم سلمة.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٧٩

وأخرجه من طريق عبد الله بن عون، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أم سلمة.

(٣) هو: ابن مِهْران الحذَّاء.

(٤) في (أ) و (ش) : «أبي سعيد» .

(٥) هو: أخو الحسن البصري.

(٦) قال الحاكم في "تاريخ نيسابور" -كما في "فتح الباري" لابن رجب (٢/٤٩٤) -: «سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى العارض - وأثنى عليه - يقول: سمعت صالح بن محمد الحافظ - يعني: جزرة - يقول: سمعت يحيى بن معين وعليَّ بن المديني يصحِّحان حديث الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سلمة: تقتل عمَّارًا الفئةُ الباغية» . اهـ.

وروى الخلال في "العلل" (١٣١/المنتخب لابن قدامة) بإسناده إلى الإمام أحمد أنه ذُكر له حديث «تقتل عمارًا الفئةُ الباغية» ؟ فقال: «ليس فيه حديثٌ صحيح» . وتعقب ذلك ابن رجب في "فتح الباري" (٢/٤٩٤) بأن إسناد الخلال إلى أحمد غير معروف، وأنه روي عن أحمد خلاف هذا، وأنه قال: «في هذا غيرُ حديث صحيح عن النبي (ص) » ، والله أعلم.." [١]

"الصَّامِت، يحدِّث عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جدِّه؛ قَالَ: بايَعْنا رسولَ اللَّهِ (ص) عَلَى السَّمع وَالطَّاعَةِ: فِي يُسْرِنا وعُسْرِنا، ومَنْشَطِنا ومَكْرَهِنا، وألاَّ نُنازِ عَ الأَمْرَ (١) أهلَه، وَأَنْ نَقومَ بالحقِّ حيثُما كُنَّا، لا نخافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لائِمٍ.

فسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ يقولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: يَحْيَى (٢) ، عَنْ عُبادَة بْنِ الْوَلِيدِ بن عُبادَة ابن الصَّامِت، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جدِّه، عن النبيِّ (ص) ، والخطأُ عِنْدِي مِنَ الرَّبِيع بْنِ يَحْيَى.

٢٧٩٩- وسألتُ (٣) أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو الجَوَّاب الأَحْوَص (٤) بْنُ جَوَّاب (٥) ، عَنْ عمَّار بْنِ رُزَيق، عَنِ الأعمَش، عَنْ سَهْل بْنِ بُكَير الجَزَري، عَنْ أَنَسِ بْنِ مالك، عن النبيِّ (ص) أَنَّهُ قَالَ: لِلأَئِمَّةِ (٦) مِنْ قُرَيْشٍ عَلَيْكُمْ حَقٌّ عَظِيمٌ، ولَهُمْ مِثْلُهُ (٧) ؛ مَا عَمِلُوا ثَلاَثًا:

---

(١) في (ك) : «الأمن» .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/٣١٤ رقم ٢٢٦٧٩) ، والبخاري في "صحيحه" (٧١٩٩ و ٧٢٠٠) ، ومسلم (١٧٠٩) .

وهذا الذي رجَّحه الدارقطني في "العلل" (٢٢٦٥) .

(٣) انظر المسألة رقم (٢٧٧٤) .

(٤) في (ف) : «الأخوص» بالخاء المعجمة.

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٨/١٤٣) ووقع في المطبوع: «سهل، عن بكير الجزري» . وأشار محققه أنه وقع في نسخة خطية: «سهل بن بكير» وهو الموافق لما هنا.

---

[١] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٩٢

(٦) في (ف) : «الأئمة» ولم تتضح في (ش) .

(٧) كذا اللفظ في جميع النسخ، ولفظه في "السنن الكبرى" للبيهقي و"مسند أبي يعلى" الموضع الآتي في التخريج: «الأئمة من قريش، ولي عليكم حقٌّ، ولهم عليكم مثلُه ... » . ولفظه في "مسند أحمد" و"السنن الواردة في الفتن": «الأئمة من قريش، ولهم عليكم حقٌّ، ولكم مثلُ ذلك ... » .." [1]

"المُنكَرِ، لا يُقَرِّبُ أَجَلاً، ولاَ يُبَاعِدُ رِزْقًا،، وإِنَّ الأَحْبَارَ مِنَ اليَهُودِ، والرُّهْبَانَ مِنَ النَّصَارَى، لَمَّا تَرَكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ المُنكَرِ؛ أَصَابَهُمُ اللهُ بِعِقَابِهِ، ثُمَّ (١) لَمْ يَنْفَعْهُمْ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هُوَ حديثٌ مُنكَرٌ.

٢٨٠١ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مُوسَى بْن إِسْمَاعِيلَ، عَنْ وُهَيْب (٢) ، عَنْ أَيُّوب (٣) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ (ص) ؛ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ حَضَرَ إِمَامًا، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ يَسْكُتْ؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: وُهَيْبٌ (٤) ، عَنْ أَبِي واقِدٍ (٥) ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عمر، عن النبيِّ (ص) .

---

(١) قوله: «ثم» سقط من (ك) .

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦٨٧) ، والخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٤٨٨) ، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٦٠٩) ، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٤٧) ، وابن عدي في "الكامل" (٤/٥٩) ، ومن طريق أبي بكر الشافعي أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٣/٣٧٣) .

قال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الحديثَ عَنِ أبي واقد إلا وهيب» .

(٥) هو: صالح بن محمد الليثي.." [2]

"فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ**؛ إنما هو: نافع (١) بن (٢) عَاصِمِ بْنِ عُرْوَة بْنِ مَسْعُودٍ، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو (٣)

.

قلتُ: الكلامُ (٤) الأخيرُ لا أعلمُهُ فِي شيءٍ مِنَ الحديث.

---

(١) قوله: «إنما هو نافع» مطموس في (ك) .

(٢) في (ت) و (ك) : «عن» بدل: «بن» .

(٣) الحديث أخرجه البزار في "المسند" (٦/٤٤٩ رقم ٢٤٨٧) ، وابن أبي حاتم - كما في "تفسير ابن كثير" (٧/٦٨) ،

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٠٥

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٠٧

وأبو نعيم في "فضيلة العادلين" (٢٧) من طريق عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن مسلم بن هرمز، عن عبد الرحمن بن أسباط، عن عبد الله بن عمرو، في ذكر قصر الجنَّة وأبوابه، وما حوله من البروج والمروج ومن يدخله، ليس فيه ذكرٌ لقصر النار ولا اسمه ولا من يدخله من الجبَّارين والمتكبِّرين.

وأخرجه الحميدي في "المسند" (٦٠٩) ، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٧٣) ، والإمام أحمد في "المسند" (١٧٩/٢ رقم ٦٦٧٧) ، والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٥٧) ، والترمذي في "الجامع" (٢٤٩٢) من طريق عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن جده، عن النبي (ص) قال: «يُحشَر المتكبِّرونَ يومَ القيامة أمثالَ الذَّرِّ في صُوَر الرِّجال يَغْشاهُم الذُّلُّ من كلِّ مكان؛ فيُساقون إلى سِجْن في جهنَّم يسمَّى بُولَسَ، تعلوهم نار الأنيار، يُسقَون من عُصَارة أهل النار طِينةَ الخَبال» . هذا لفظُ الترمذي. وقال: هذا حديثٌ حسن.

(٤) قوله: «قلت الكلام» مطموس في (ك) .." [1]

"عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ (١) فِي الْهِبَاتِ

٢٨١٤ - وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة (٢) ، عَنِ الفَزاري (٣) ، عَنْ سُلَيمان - يَعْنِي الأعمَش- عَنْ شَقيقٍ - يَعْنِي: أَبَا وائلٍ - عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ قَالَ: إِذَا وَعَدَ أحدُكُم صَبيَّهُ فَلْيُنْجِزْ لَهُ؛ فإِنِّي سمعتُ (٤) رسولَ الله (ص) يَقُولُ: العِدَةُ عَطِيَّةٌ؟ فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هذا حديثٌ باطِلٌ (٥) .

٢٨١٥ - وسألتُ (٦) أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قَبِيصَة (٧) ، عَنْ سُفيان (٨) ، عَن أيُّوب (٩) ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَير، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ (ص) قَالَ: العَائِدُ فِي هِبَتِهِ ... ؟

فَقَالا (١٠) : **هَذَا خطأٌ**؛ أَخْطَأَ فِيهِ قَبِيصَة؛ إنما هو: أيُّوب، عن

---

(١) في (ت) و (ك) : «علل الأخبار المروية» .

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٢٥٩/٨) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٦) .

(٣) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث.

(٤) قوله: «فإني سمعت» مكرر في (ف) .

(٥) وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٨٠٢) : «وفي إسناده نظر، وأوَّله صحيحٌ عن ابن مسعود من قوله» .

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨١) .

(٧) هو: ابن عقبة.

(٨) هو: الثوري.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٢٥

(٩) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.

(١٠) في (ك) : «قالا» .." [1]

"﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ (١) ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **هَذَا خطأٌ**؛ إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عُمَرَ (٢) .

٢٨٢٦ - وسُئِلَ (٣) أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ وَكِيع، عَنْ سُفْيَانَ (٤) ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ سُلَيمان بْنِ قَتَّة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قرأ: (٥) ؟

---

(١) قراءة للآية (٤٤) من سورة الذاريات.

(٢) ذكر السيوطي في "الدر المنثور" (٢/٧٢٦) هذه القراءة عن عمر، وعزا حديثَها لسعيد بن منصور وعبد بن حميد.

وقد أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٧٠٨) ، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٦/٢٧) ، كلاهما من طريق السُّدِّي، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ؛ قَالَ: سمعت عمر ابن الخطاب ح يقرأ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ .

قال ابن جرير: «وكذلك قرأ الكسائي» . وقال = = أبو جعفر بن النحاس في "إعراب القرآن" (٤/٢٤٧) : «ويُروى عن عمر بن الخطَّاب ــح أنه قرأ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعْقَةُ﴾ وإسناده ضعيف؛ لأنه لا يُعرف إلا من حديث السُّدِّي» .

وفي "معجم القراءات" (٩/١٣٧- ١٣٨) : قراءة الجمهور: «الصَّاعِقَةُ» على إرادة: النازلة من السَّماء للعقوبة، وهي قراءةُ ابن محيصن. وقَرأ عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والكسائي، وزيد بن علي، وحميد، وابن محيصن بخلافٍ عنه، ومجاهد: «الصَّعْقَة» بدون الألف، على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعِقَة.

(٣) انظر المسألة الآتية برقم (٢٨٢٩) .

(٤) هو: الثوري.

(٥) قراءة للآية (٤٦) من سورة هود.

وقراءة الجمهور: [هُود: ٤٦] ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ ، وقرأ الكسائي، ويعقوب، وسهل، وعلي، وأنس، وابن عباس، وعروة، وعكرمة، وعائشة، وأم سلمة عن النبي (ص) : ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيرَ صَالِحٍ﴾ . انظر "معجم القراءات" (٤/٦٧) .

وسيأتي في المسألة رقم (٢٨٢٩) أنَّ أمَّ سَلَمَةَ هَذِهِ هِيَ: أَسْمَاءُ بنتُ يزيد. وانظر التعليق على "سنن سعيد بن منصور" (٥/٣٤٩-٣٥١) .." [2]

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٢٨

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٦٣٩

"الحديث؛ فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم» . قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام (١) .

وقال أبو حاتم الرازي: «مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مئة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم» (٢) .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣) : سمعت أبي ــح يقول: «جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي – من أهل الفهم منهم – ومعه دفتر، فعرضه علي، فقلت في بعضها: **هذا حديث خطأ**؛ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؛ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟! فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣) ، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٤٠) . ومن طريق الحاكم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٩٢/٥٥) .

(٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (ص١٨٣-١٨٤) .

(٣) في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٣٤٩-٣٥١) .." [1]

"هذا؛ وقد وقفنا على رواية ذكرها الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٣٩/٢) فقال: «وأنبئت عمن سمع المسلم بن أحمد النصيبي؛ أن علي بن الحسن الفقيه أخبره: أنا أبو القاسم النسيب؛ أنا محمد بن عبد الرحمن الكنجروذي؛ أنا يوسف بن القاسم الميانجي؛ أنا عبدالرحمن بن أبي حاتم ... فذكر الحديث بهذا الإسناد، وقال: **هذا حديث خطأ**، إنما هو موقوف عن عمار، رواه جماعة: الثوري، وشعبة، وزهير فمن دونهم، كلهم، موقوف؛ قول عمار (١) ، وليس لرفعه معنى» .

ويوسف بن القاسم الميانجي معروف بالرواية عن ابن أبي حاتم كما تقدم في ذكر تلاميذه، وهذا الحديث الذي نقل ابن حجر عن ابن أبي حاتم علته: هو حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن عمار، عن النبي (ص) قال: ثلاث من كن فيه فقد وجد حلاوة الإيمان: الإنفاق من الإقتار ... الحديث، وهو الآتي في المسألة رقم (١٩٣١) ، ولم نر هذا النقل الذي ذكره الحافظ ابن حجر من "العلل"، ولكنه رأي لابن أبي حاتم في هذا الحديث، ولم يسنده إلى أبيه وأبي زرعة كما في المسألة رقم (١٩٣١) .

---

(١) كذا، والمراد: موقوفا؛ من قول عمار. لكن حذفت ألف تنوين النصب من «موقوف» على لغة ربيعة. انظر التعليق

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم١/٢٤

على المسألة رقم (٣٤) ، وكذلك حذف حرف الجر «من» ، فانتصب مابعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢) .." [1]

"وهذا النص إنما هو في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص١٩٠ رقم ٧٠٠) ، ولم نجده في "العلل".

السادس: يرد في بعض الكتب عزو بعض الأقوال لأبي حاتم في "كتاب العلل"؛ كما في "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (١/٢٢٥) حين قال: «رواه أبو حاتم الرازي في "العلل" عن يحيى بن إسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت؛ حدثنا فردوس، فذكره» .

وهذا النص ليس في "العلل" لعبد الرحمن ابن أبي حاتم، لكن وجدنا ابن ناصر الدين ينقل عن كتاب "العلل" لأبي حاتم الرازي، برواية محمد بن إبراهيم الكتاني عنه؛ كما صرح به في بعض المواضع من كتابه "توضيح المشتبه"، منها: (٥/٢٨٥) ، و (٧/١٧٤) .

السابع: يرد في بعض الكتب بعض الأقوال في علل الأحاديث يرويها ابن أبي حاتم، عن أبيه؛ كما في "تفسير ابن كثير" (٢/١٨٥) حين قال: «قال ابن أبي حاتم: قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ والصحيح: عن عائشة، موقوف» .

وهذا النقل ليس من "العلل" لعبدالرحمن بن أبي حاتم، ولكن من كتابه الآخر: "تفسير القرآن" (٤٧٦١) ، ففيه ذكر لبعض أقوال أبيه في العلل.

الثامن: أثبتنا النص كما ورد في النسخ وإن خالف المشهور من قواعد النحو واللغة، وعلقنا على ذلك بذكر وجوه له تصححه من." [2]

"٤٢٢ - وسألت أبي عن حديث رواه محمد ابن الخليل (١) ،

عن إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن (٢) ، عن فضالة بن عبيد وتميم الداري، عن النبي (ص) قال: من قرأ عشر آيات في ليلة كتب من المصلين، ولم يكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آية كتب من الحافظين، ومن قرأ مئة آية كتب من القانتين ... ، وذكر الحديث بطوله؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما هو موقوف عن تميم وفضالة (٣) .

٤٢٣ - وسألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش، عن ثعلبة بن مسلم الخثعمي، عن نافع: سألت عائشة عن ركعتين بعد العصر ... ؟

فقلت لأبي: من نافع هذا؟

قال: هو مولى ابن عمر.

---

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/١٦٧) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٢٩٨

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٣٥٥

ورواه سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (٢٣) عن إسماعيل بن عياش، به. وانظر تتمة تخريج الحديث في حاشية المحقق عليه.

(٢) في (ت) و (ك) : «القاسم أبي عبد الرحمن» ، وهي في (ف) محتملة لهما. وكلاهما صحيح، فهو: أبو عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي.

(٣) روى هذا الحديث موقوفا الدارمي في "مسنده" (٣٤٨٦ و٣٤٩٠ و٣٤٩٥ و٣٥٠٥) من طريق يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن تميم وفضالة، به.." [1]

"عن النبي (ص) .

٦٣٩ - وسألت (١) أبي عن حديث رواه سويد بن عبد العزيز (٢) ، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه (٣) ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله (ص) قال: من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله فليس ذلك بمؤمن، وليس بمؤمن من (٤) لم يأمن جاره بوائقه (٥) ... ، وذكر حديثا طويلا في حق الجار؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ** (٦) .

٦٤٠ - وسألت أبي عن حديث رواه هشام ابن عمار (٧) ، عن عراك بن خالد؛ قال: حدثني أبي؛ قال (٨) : سمعت إبراهيم بن أبي

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٥٧) .

(٢) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٢٤٧) ، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٣٠) ، وابن عدي في "الكامل" (٥/١٧١) ، والبيهقي في"شعب الإيمان" (٩١١٣) .

(٣) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٤) قوله: «من» سقط من (ك) .

(٥) بوائقه: غوائله وشره، أو ظلمه وغشمه. "لسان العرب" (١٠/٣٠) .

(٦) قال البيهقي في الموضع السابق: «سويد بن عبد العزيز وعثمان بن عطاء وأبوه ضعفاء، غير أنهم غير متهمين بالوضع، وقد روي بعض هذه الألفاظ من وجه آخر ضعيف» . وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/٦٠٥) : «وهو شديد النكارة، ولو جاء به أوثق الناس، فكيف هؤلاء؟!» . وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٢٥٧-٢٥٨) : «إسناده ضعيف، ورفع هذا الكلام منكر، ولعله من تفسير عطاء الخراساني» .

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٨) ، وفي "الدعاء" (٣٤) ، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٣٤٩

(١٦٥/٤٠) .

(٨) في (ت) و (ك) : «يقول: قال» .." [(١)]

"فعليكم برخصة الله التي أرخص (١) لكم، فاقبلوا؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما هو: محمد بن عبد الرحمن بن أسعد (٢) بن زرارة (٣) ، عن جابر، عن النبي (ص) (٤) .

---

(١) في (أ) و (ش) : «أرخصه» .

(٢) كذا هنا، وفي المسألة (٩٨٦) : «سعد» . قال ابن حجر في "الإصابة" (١٤٦/٤) : «وأسعد وسعد معا جدان لمحمد؛ أحدهما لأبيه، والآخر لأمه» .

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣٥٢/٣ رقم ١٤٧٩٤) .

ورواه الفريابي في "الصيام" (٧٥) ، والنسائي في "سننه" (٢٢٥٧) ، وابن حبان في "صحيحه" (٣٥٥٣ و٣٥٥٤) ، وابن عبد البر في "التمهيد" (١٧٤/٢) ووقع عندهم: «سعد» بدل «أسعد» ، ولم يذكر النسائي جد محمد.

ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٤٦) ، ومسلم في "صحيحه" (١١١٥) من طريق شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد، عن محمد بن عمرو بن حسن، عن جابر، به. ولم يذكر البخاري جد محمد بن عبد الرحمن، ونسبه: الأنصاري.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٨٥/٤) : «أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو بن الحسن في رواية شعبة عنه، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير: فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن: حدثني جابر بن عبد الله، فذكره. قال النسائي: "هذا خطأ"، ثم ساقه من طريق الفريابي، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن؛ حدثني من سمع جابرا، ومن طريق علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن رجل، عن جابر، ثم قال: «ذكر تسمية هذا الرجل المبهم» ، فساق طريق شعبة، ثم قال: «هذا هو الصحيح» ؛ يعني: إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر، وتعقبه المزي فقال: «ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة – في هذا الحديث – هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه، وليس كذلك؛ لأن شيخ يحيى هو محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان، وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة» . اهـ.

والذي يترجح لنا: أن الصواب مع النسائي؛ لأن مسلما لما روى الحديث من طريق أبي داود، عن شعبة قال في آخره: «قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الإسناد في هذا الحديث: «عليكم برخصة الله التي رخص لكم» ، فلما سألته لم يحفظه» . اهـ. والضمير في «سألت» يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى؛ لأن شعبة لم يلق يحيى، فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى، عن محمد بن عبد الرحمن، عن محمد بن عمرو، عن جابر، في

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢/٦١٤

هذا الحديث زيادة، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها. وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى: أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه: «ابن ثوبان» فهو الذي اعتمده المزي، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في "العلل" بأن من قال فيه: «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان» فقد وهم، وإنما هو: ابن عبد الرحمن بن سعد. اهـ. وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي، وجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن، لا يذكرون جده، ولا جد جده، والله أعلم» . اهـ.." [1]

"فسمعت (١) أبي يقول: لم يرو هذا الحديث عن أيمن إلا قران، ولا أراه محفوظا، أين كان أصحاب أيمن بن نابل عن هذا الحديث؟!

٨٨٧ - وسألت (٢) أبي عن حديث رواه محمد بن أيوب، عن حفص المهرقاني (٣) ، عن محمد بن سعيد بن سابق، عن عمرو (٤) بن أبي قيس (٥) ، عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي بكر بن (٦) حفص، عن ابن عمر (٧) ، عن النبي (ص) قال: الغازي والحاج والمعتمر وفد الله؛ سألوا (٨) الله فأعطاهم، ودعوا الله فأجابهم؟

فقال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما هو أبو بكر ابن حفص، عن عمر، مرسل (٩) . وقد أدرك أبو بكر بن حفص ابن عمر، ولم يدرك عمر. وكنت قدمت قزوين، فكتبت حديث محمد بن سعيد بن سابق،

---

(١) كذا في (ف) ، وفي (أ) و (ش) : «وسمعت» ، وفي (ت) و (ك) : «سمعت» .

(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٨٤٦) و (٨٤٧) ، والمسألة الآتية برقم (٨٩٤) و (١٠٠٧) .

(٣) هو: حفص بن عمر المهرقاني؛ بكسر الميم، وسكون الهاء، وفتح الراء؛ كما في "الأنساب" للسمعاني (٤/٣٥٠) .

(٤) في (ك) : «عمر» .

(٥) قوله: «قيس» تصحف في (أ) و (ش) إلى: «سابق» .

(٦) قوله: «ابن» سقط من (ش) .

(٧) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (أ) و (ش) .

(٨) في (ت) و (ك) : «شاكر» بدل: «سألوا» .

(٩) قوله: «مرسل» يجوز فيه الرفع والنصب. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥) .." [2]

"٨٩٠ - وسألت أبي عن حديث رواه معاوية بن هشام (١) ،

عن سفيان (٢) ، عن ابن جريج (٣) ، عن عطاء (٤) ، عن ابن عباس: أن النبي (ص) لبى حتى رمى جمرة العقبة؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما يرويه سفيان (٥) ، عن حبيب (٦) ، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي (ص) .

٨٩١ - وسألت (٧) علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/١٠٢

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٠٣

(١) هو: القصار. وروايته أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/٣٠٩) .

ورواه الدارقطني في "الأفراد" (ل١٦٣/أ/أطراف الغرائب) من طريق جعفر بن عنبسة، عن عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، به. وقال بعد أن ذكر عدة أحاديث: «تفرد بهذه الأحاديث عمر بن حفص المكي، عن ابن جريج، وتفرد بها عنه جعفر بن عنبسة» .

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز.

(٤) هو: ابن أبي رباح.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/٣٤٤ رقم٣١٩٩) ، والنسائي في "المجتبى" (٣٠٥٦) ، وفي "الكبرى" (٤٠٦٢) ، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٦٩٧) ، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/٢٢٤) ، والطبراني في "الكبير" (١٢/١٧ رقم ١٢٣٥١) من طريق سفيان، عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

وأخرجه البخاري (١٦٨٥) من طريق الضحاك بن مخلد، ومسلم (١٢٨١) من طريق عيسى بن يونس، كلاهما عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن الفضل بن عباس: أن النبي (ص) لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة.

(٦) هو: ابن أبي ثابت.

(٧) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/٢٩٩/مخطوط) .." [1]

"وابن المبارك (١) ، عن سفيان الثوري، عن زيد العمي (٢) ، عن معاوية ابن قرة، عن أنس؛ قال: قال رسول الله (ص) : لكل (٣) أمة رهبانية، ورهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما هو: معاوية بن قرة: أن (٤) النبي (ص) ... مرسل (٥) .

قيل لأبي زرعة: أيهما أصح؟

قال: إذا زاد حافظ على حافظ (٦) قبل، وابن المبارك حافظ (٧) .

---

(١) هو: عبد الله. وروايته في "كتاب الجهاد" له (١٦) ، وعند أحمد في "المسند" (٣/٢٦٦ رقم١٣٨٠٧) ، وابن أبي عاصم في "الجهاد" (٣٣) ، وأبي يعلى في "المسند" (١٤٤٩) ، وابن عدي في "الكامل" (٣/١٩٩) و (٤/٢٣٠) ، والبيهقي في "الشعب" (٣٩٢٣) .

(٢) هو: ابن الحواري.

(٣) في (ك) : «كل» .

(٤) في (ت) و (ك) : «أتى» بدل: «أن» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٠٦

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب جريا على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤) .

(٦) قوله: «على حافظ» ليس في (ف) .

(٧) مدار هذا الحديث على معاوية بن قرة، ويرويه عنه اثنان:

الأول: زيد العمي، ويرويه عنه سفيان الثوري، واختلف عنه: فرواه أبو إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك –كما سبق – عنه، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن أنس، عن النبي (ص) . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٣٢٦) عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن زيد، عن معاوية، عن النبي (ص) مرسلا. واختلف أبو حاتم وأبو زرعة في الترجيح في هذا الاختلاف. أما أبو حاتم: فرجح الرواية المرسلة، ولم يذكر سبب الترجيح، ولعله لأجل الرواية الآتية، وأما أبو زرعة: فرجح الرواية الموصولة، وهذا صحيح بالنظر في رواية سفيان الثوري والاختلاف عليه فقط؛ فإن ابن المبارك – مع كونه حافظا – تابعه أبو إسحاق الفزاري، وهو حافظ أيضا.

والثاني: الحجاج بن دينار، وروايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٢٣٠٩) عن شيخه محمد بن فضيل ابن غزوان، عن الحجاج بن دينار، عن معاوية بن قرة، عن النبي (ص) مرسلا.

وهذه الرواية أرجح من رواية زيد العمي؛ لأن الحجاج ابن دينار لا بأس به، وأما زيد فضعيف؛ كما في "التقريب" (١١٣٣ و٢١٤٣) ، ولعل هذا الذي جعل أبا حاتم يرجح الإرسال، والله أعلم.." [١]

"قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ مكحول لم يرى (١) أبا (٢) أمامة.

٩٦٧ – وسألت أبي عن حديث رواه عبدالله بن إدريس؛ قال: قال ابن إسحاق (٣) :

وحدثني عاصم بن عمر، عن أنس بن مالك.

قال ابن إسحاق: وأخبرني عثمان بن أبي سليمان بن جبير؛ قال (٤) :

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادة: «لم ير» ، وما في النسخ صحيح، ويتخرج على لغة من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح في الجزم والبناء، أو على الإشباع؛ وقد تقدم تفصيل القول فيهما في التعليق على المسألة (٢٢٨) .

(٢) في (ك) : «أبو» .

(٣) هو: محمد، والحديث أخرجه أبو داود (٣٠٣٧) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/١٨٦) من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن ابن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن أنس بن مالك، وعن عثمان بن أبي سليمان: أن النبي (ص) بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة فأخذ، فأتوه به، فحقن له دمه، وصالحه على الجزية.

ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٣/٢٣٨ رقم ١٣٤٩٢) من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن إسحاق؛ قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، عن أنس بن مالك قال: رأيت قباء أكيدر حين قدم به على رسول الله (ص) ، فجعل المسلمون يلمسونه بأيديهم ويتعجبون منه، فقال رسول الله (ص) : «أتعجبون من هذا؟! فوالذي نفس محمد بيده، لمنديل سعد بن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٣٨٤

معاذ في الجنة أحسن من هذا» .

ورواه البيهقي أيضا (١٨٧/٩) من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق؛ قال: حدثني يزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر: أن رسول الله (ص) بعث خالد ابن الوليد ... فذكر القصة بتمامها.

(٤) ساق هذه القصة مع بعض الاختلاف كل من: الطبري في "تاريخه" (٣٤٩/٣) ، وابن حبان في "الثقات" (٩٦/٢-٩٧) ، وابن هشام في "السيرة" (٥٢٦/٤) ، والبكري في "معجم ما استعجم" (٣٠٣/١) ، وابن كثير في "البداية والنهاية" (١٧٩/٧/ دار هجر) .." [1]

"معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي (ص) : أنه كان في جنازة، فأتي بدابة، فأبى أن يركبها، فلما انصرف أتي بدابة فركب، فقالوا له الذي أتاه (١) بالدابة أولا: أنزل في شيء؟ قال: لا، ولكن لم أكن لأركب والملائكة يمشون؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**، ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبو سلمة عن ثوبان لا يجيء؛ إنما هذا حديث يرويه أبو سلام (٢) ، عن ثوبان، ويحيى بن أبي كثير يروي عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام (٣) ، فيحتمل أن يكون أخذه عن زيد، عن أبي سلام، عن ثوبان، عن النبي (ص) ، وأسقط زيدا من الوسط، أو لم يحفظ عنه.

---

(١) كذا في جميع النسخ: «فقالوا له الذي أتاه ... » ولعل «الذي» بدل من واو الجماعة في «قالوا» ، وهو بدل بعض من كل، والله تعالى أعلم. ولم ترد هذه العبارة في مصادر التخريج.

(٢) هو: ممطور الحبشي.

(٣) من قوله: «عن ثوبان ويحيى بن أبي كثير ... » إلى هنا سقط من (ك) .." [2]

"١١٨٧ - وسمعت أبي وذكر حديثا رواه نعيم بن حماد (١) ، عن عبد الله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبي سفيان (٢) ، عن جابر، عن أم مبشر: أن رسول الله (ص) خطب امرأة البراء ابن معرور، فقالت: إني شرطت لزوجي ألا أتزوج بعده، فقال رسول الله (ص) : إن ذلك لا يصلح.

فسمعت أبي يقول: **هذا حديث خطأ**؛ رواه ابن إدريس، عن يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة، عن أمه - أو عن بعض أهله - عن النبي (ص) (٣) .

١١٨٨- وسمعت أبي قال: سمعت (٤) أبا نعيم (٥) وحدثنا عن ابن أبي ليلى (٦) ، عن الحكم (٧) ، عن النبي (ص) قال: لا نكاح إلا بولي.

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (١١٥٧) ، و"الكبير" (٢٩/٢ رقم ١١٨٦) ، و (١٠٢/٢٥-١٠٣

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٤٠٣/٣

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥٥٤/٣

رقم٢٦٧) ، وقال في "المعجم الصغير: «لم يروه عن الأعمش إلا ابن إدريس، تفرد به نعيم» .

وحسن إسناده الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٩/٢١٩) .

(٢) هو: طلحة بن نافع.

(٣) وروي أيضا على وجه آخر؛ فقد أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/٢٨٥) من طريق زيد بن حباب، عن يحيي بن عبد الله بن أبي قتادة، عن محمد بن عبد الرحمن ابن خلاد الأنصاري، عن أم مبشر الأنصارية.

(٤) قوله: «سمعت» سقط من (ك) .

(٥) هو: الفضل بن دكين.

(٦) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

(٧) هو: ابن عتيبة.." [1]

"١٢٣١ - وسمعت (١) أبي وذكر حديث ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير (٢) : أنه كان في مجلس فيه المستورد وعمرو بن غيلان، فسمع المستورد يقول: سمعت رسول الله (ص) يقول: من ولي لنا عملا فلم يكن له زوجة، فليتزوج ... ، وذكر الحديث (٣) .

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما هو: كما رواه الليث (٤) ، عن الحارث بن يزيد، عن رجل، عن المستورد، عن النبي (ص) ، وله صحبة (٥) .

١٢٣٢- وسمعت (٦) أبا زرعة وذكر حديثا رواه أبو صالح (٧) كاتب (٨) الليث (٩) وعثمان بن صالح (١٠) ؛ قالا: حدثنا (١١) الليث (١٢) ،

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٦٣٦) .

(٢) هو: المصري. وفي (ف) : «عبد الرحمن بن حنين» .

(٣) قوله: «وذكر الحديث» ليس في (ف) .

(٤) هو: ابن سعد.

(٥) أي: المستورد.

(٦) نقل هذا النص الزيلعي في «نصب الراية» (٣/٢٣٩) ، وابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل٩٤/ب) بتصرف، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٣/٣٥١) ، ووهم، فجعل أبا حاتم هو الذي ذكر الحديث ليحيي بن عبد الله بن بكير. وانظر المسألة رقم (١٢٣٧) .

(٧) في (أ) و (ش) : «ابن صالح» .

(٨) في (ت) : «الكاتب» ، وكأنه ضرب على الألف واللام.

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٣/٦٨٥

(٩) هو: ابن سعد.

(١٠) هو: عبد الله بن صالح. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٩٩/١٧ رقم ٨٢٥) ، والدارقطني في "السنن" (٢٥١/٣) ، والحاكم في "المستدرك" (١٩٩/٢) ، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٨/٧) .

(١١) في (ف) : «حديث» ، وهو تصحيف شائع، ومثله في المسألة رقم (١٦٩٠) .

(١٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٩٣٦) ، والروياني في "مسنده" (٢٢٦) ، والحاكم في "المستدرك" (١٩٨/٢-١٩٩) ، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢٠٨/٧) .." [1]

"أبي إسحاق (١) ، عن شريك ابن حنبل، عن علي، عن النبي (ص) قال: لا يحل أكل الثوم؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ منهم من يقول: عن أبي إسحاق (٢) ، عن شريك بن حنبل، عن علي، قوله (٣) ؛ موقوف (٤) .

ورواه عبد الرحمن بن مهدي (٥) ، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل - لم يقل: عن علي -: لا يحل أكل الثوم، وهو أشبه عندي؛ لأن الثوري أحفظهم.

---

(١) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (١٨٠٨) من طريق مسدد، عن الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك، عن علي بلفظ: «نهي عن أكل الثوم إلا مطبوخا» .

ورواه الترمذي (١٨٠٩) من طريق وكيع، عن أبيه الجراح بمثله بلفظ: «لا يصلح أكل الثوم إلا مطبوخا» .

قال الترمذي: «هذا الحديث ليس إسناده بذلك القوي، وقد روي هذا عن علي قوله، وروي عن شريك بن حنبل، عن النبي (ص) مرسلا» .

(٣) قوله: «قوله» ليس في (أ) و (ش) .

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٥) ذكر روايته الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" = = (٤١٦٢) ولم يسق المتن. والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٥٧) ، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣١٠/٣) ، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٤٧٤/٣) من طرق عن يونس بن أبي إسحاق، عن عمير بن قميم - ويقال: تميم - عن شريك بن حنبل، عن النبي (ص) به. وعند البغوي تصريح شريك بالسماع من النبي (ص) .

وقد سئل الدارقطني في "العلل" (٣٨٣) عن هذا الحديث فقال: «يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه أبو وكيع الجراح بن مليح، عن أبي إسحاق، عن شريك بن حنبل، عن علي قال: نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخا. قاله مسدد، عن أبي وكيع. ووقفه يحيى الحماني، عن أبي وكيع، ولم يقل: نهى. وخالفه قيس بن الربيع، فرواه عن أبي إسحاق، عن عمير بن

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٤

قميم، عن شريك بن حنبل، عن علي، عن النبي (ص) ، ويشبه أن يكون قول قيس أولى بالصواب؛ لأن يونس بن أبي إسحاق رواه عن أبي هلال – وهو عمير بن تميم – عن شريك بن حنبل، عن علي ح» .." [1]

"قلت: فأيهما أحب إليك؟

قال: هما متقاربان.

١٥٥٤ – وسئل (١) أبو زرعة عن حديث أحمد بن يونس، عن إسرائيل، عن ثوير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي (ص) : من مات مدمن خمر ... ؟

فقال أبو زرعة: هكذا رواه أحمد بن يونس! وإنما هو: إسرائيل، عن حكيم بن جبير.

١٥٥٥ – وسألت (٢) أبي عن حديث رواه كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه (٣) ، عن النبي (ص) : أنه نهى أن يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ يروونه (٤) عن جعفر، عن رجل، عن الزهري هكذا، وليس هذا من صحيح (٥) حديث الزهري، وهو مفتعل، ليس من حديث الثقات.

---

(١) انظر المسألة السابقة، والمسألة الآتية برقم (١٥٩١) .

(٢) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/ل١١٢/أ) ، وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٢٠٥) ، وستأتي برقم (١٥٧٦/أ) ، وانظر المسألة رقم (١٢١٤) و (١٢٦٣) و (١٤٧٤) .

(٣) هو: عبد الله بن عمر ذ.

(٤) في (ت) و (ف) : «يرونه» ، وفي (ك) : «يرويه» .

(٥) قوله: «صحيح» ليس في (أ) و (ش) .." [2]

"عن زيد بن واقد، عن بسر (١) ابن عبيدالله، عن أبي إدريس (٢) ، عن معاذ (٣) ، عن النبي (ص) قال: ألا أخبركم بملوك أهل (٤) الجنة؟ كل ضعيف متضعف (٥) ذو طمرين (٦) لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما يروى عن أبي إدريس، كلامه (٧) فقط (٨) .

---

(١) في (ك) : «بشر» .

(٢) هو: عائذ الله بن عبد الله الخولاني.

(٣) هو: ابن جبل ح.

(٤) قوله: «أهل» ليس في (أ) و (ش) .

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٣٦٦

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم٤/٤٤٧

(٥) قال ابن الجوزي في "غريب الحديث" (٢/١١) : «العين مفتوحة، والمعنى: أن الناس يستضعفونه» .
وقال القرطبي في "المفهم" (٧/١٦٩) : «الصحيح في "متضعف" فتح العين على أنه اسم مفعول، وكذا وجدته في كتاب الشيخ أبي الصبر» .
وقال النووي في "شرح مسلم" (١٧/١٨٦) : «ضبطوا قوله "متضعف" بفتح العين وكسرها، المشهور الفتح ولم يذكر الأكثرون غيره، ومعناه: يستضعفه الناس ويحتقرونه ويتجبرون عليه؛ لضعف حاله فى الدنيا؛ يقال: تضعفه واستضعفه. وأما رواية الكسر فمعناها: متواضع متذلل خامل واضع من نفسه» .
(٦) الطمر: الثوب الخلق، والجمع: أطمار. "المصباح المنير" (٢/٣٧٨) . وكذا وقع في النسخ بالرفع، ويؤول على قطع النعت وتقدير مبتدأ؛ كأنه قال: «هو ذو طمرين» . والقاعدة عند قطع النعت عن منعوته: أنه يجوز الرفع بإضمار مبتدأ، والنصب بإضمار فعل. وانظر "شرح ابن عقيل" (٢/١٨٩-١٩٠) .
(٧) أي: من كلامه، وحذف الخافض «من» ، فانتصب ما بعده على نزع الخافض. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢) .
(٨) أصل الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٩١٨ و٦٠٧١ و٦٦٥٧) ، ومسلم (٢٨٥٣) من حديث حارثة ابن وهب الخزاعي قال: سمعت النبي (ص) يقول: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متضعف، لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عتل جواظ مستكبر» .." [١]

"شبيب، عن عبد الله بن عيسى، عن حفص وعبيدالله (١) ابني (٢) أخي سالم بن أبي الجعد، عن سالم (٣) ، عن ثوبان، عن النبي (ص) قال: لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه؟
فقالا: هذا خطأ؛ رواه سفيان الثوري، عن عبد الله بن عيسى، عن عبد الله بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن النبي (ص) ، وهو الصحيح.
قلت لهما: ليس لسالم بن أبي الجعد (٤) ، ها هنا - معنى؟
قالا (٥) : لا.
١٩٨٩ - وسألت (٦) أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق (٧) ، عن الحارث (٨) ، عن علي؛ قال: كان رسول الله (ص) يقول عند منامه: اللهم، إني أعوذ بوجهك الكريم وكلمتك التامة ... ، وذكرت لهما الحديث؟
فقالا: **هذا حديث خطأ**؛ رواه بعض الحفاظ (٩) ، عن أبي

---

(١) في (أ) و (ش) : «وعبد الله» .
(٢) في (ك) : «ابن» .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٧٤

(٣) قوله: «عن سالم» ليس في (ش) .

(٤) من قوله: «عن ثوبان ... » في الفقرة السابقة، إلى هنا، مكرر في (ت) و (ك) .

(٥) في (ت) و (ك) : «قال» .

(٦) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٥٥) .

(٧) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٨) هو: ابن عبد الله الأعور.

(٩) منهم إسرائيل بن يونس، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٣٠٨) .." [١]

"٢٠٥٥ – وسألت (١) أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق (٢) ، عن الحارث (٣) ، عن علي؛ قال: كان رسول الله (ص) يقول عند منامه: اللهم، إني أعوذ بوجهك الكريم، وكلمتك التامة ... ، وذكرت لهما الحديث؟

فقالا: **هذا حديث خطأ**، رواه بعض الحفاظ، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة (٤) ، عن النبي (ص) ، مرسل (٥) ؛ وهو الصحيح.

قال أبي: رواه عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة والحارث، عن علي، عن النبي (ص) .

ثم قال: وحديث الأول أشبه؛ لأن عمار ابن رزيق سمع من أبي إسحاق بأخرة.

٢٠٥٦ – وسألت (٦) أبي وأبا زرعة عن حديث رواه زكريا بن أبي زائدة، وزهير (٧) ، فقال أحدهما: عن أبي إسحاق (٨) ، عن عمرو ابن ميمون، عن عبد الله (٩) ، عن النبي (ص) ، وقال الآخر: عن عمرو بن

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٨٩) .

(٢) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٣) هو: ابن عبد الله الأعور.

(٤) هو: عمرو بن شرحبيل.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٦) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة حاشية غير واضحة. وقد تقدمت هذه المسألة برقم (١٩٩٠) .

(٧) هو: ابن معاوية.

(٨) هو: عمرو بن عبد الله السبيعي.

(٩) هو: ابن مسعود ح.." [٢]

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٢٨٧

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم٥/٣٧٤

"فطريق كان يختصره (١) قطعها عن ممر الناس.

قال أبي: هذا حديث منكر.

٢٢٨٣ - وسألت (٢) أبي عن حديث رواه سهل بن حماد أبو عتاب (٣) ،

عن عيسى بن عبد الرحمن السلمي؛ قال: حدثني عدي بن ثابت، عن البراء (٤) ، عن النبي (ص) أنه قال: اللهم، إن فلانا هجاني وهو يعلم أني لست بشاعر فأهجوه (٥) ، فالعنه عدد ما هجاني؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما يروونه عن عدي، عن النبي (ص) مرسلا، بلا «براء» .

٢٢٨٤ - وسألت أبي عن حديث رواه سعيد ابن بشير (٦) ، عن

---

(١) في (ك) : «مختصرة» .

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٥٥٧) ، وفيها زيادة في أولها.

(٣) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٣٨٢) ، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (٢٨٧/١) ، والديلمي في "مسند الفردوس" (١/ل ١٨٧) .

ومن طريق الروياني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١١٨/٤٦) .

ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٣٣٣٢) من طريق أحمد بن المفضل الحفري، عن عيسى بن عبد الرحمن، به.

واللفظ في بعض مصادر التخريج: «اللهم إن عمرو بن العاص هجاني ... » .

قال الذهبي في "الميزان" (٣١٨/٣) بعد أن ذكر رواية الروياني: «يعني: قبل أن يسلم، والحديث منكر» .

وقال ابن عساكر: «في إسناده مقال، وهذا قبل إسلامه، والإسلام يجب ما قبله» .

(٤) في (ف) : «أنس» بدل: «البراء» .

(٥) قوله: «أهجوه» منصوب بعد فاء السببية؛ لسبقه بنفي محض، انظر المسألة (١٨٩) .

(٦) روايته أخرجها أبو الشيخ في "أخلاق النبي (ص) " (٧٤٦) ، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٦٠ رقم ٧٥٧) ، و"الصغير" (٦٨٧) ، و"مسند الشاميين" (٢٥٨٦) ، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٦٩/٦) ، وتمام في "فوائده" (٧١٣/الروض البسام) .

واقتصر الطبراني في رواياته على الشطر الثاني حسب.

قال الطبراني: «لم يروه عن قتادة إلا سعيد، تفرد به أبو الجماهر» .." [١]

"قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما يرويه عن الأوزاعي (١) ، عن رجل، عن أبي الزبير، عن جابر، موقوف (٢) .

٢٣٢٩ - وسألت أبي عن حديث رواه (٣) إبراهيم بن محمد الفريابي؛ قال: حدثنا إبراهيم بن أعين؛ قال: حدثنا نافع بن عمر (٤) ، عن ابن أبي مليكة (٥) ؛ قال (٦) : قال الزبير بن العوام: التقي ملجم (٧) ؟

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٢٤/٦

قال أبي: هذا حديث منكر.

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «إنما يرويه الثقات عن الأوزاعي» ، أو «إنما يرويه الأوزاعي..» ، والأول أقرب لما سيأتي في المسألة رقم (٢٤٤٨) .

(٢) كذا وقع هنا، وفي المسألة رقم (٢٤٤٨) : «عن جابر، عن النبي (ص) » مرفوعا، وزاد: «كذا يرويه الثقات، وهو الصحيح من رواية الأوزاعي، ورواه مسكين وصدقة السمين عن الأوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي (ص) ، لم يذكر الرجل، وليس لمحمد بن المنكدر معنى» .

وقد روى هذا الحديث عن عائشة وابن عمر. انظر "العلل" للدارقطني (٥/٢٧/ب) .

وقوله: «موقوف» منصوب على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤) .

(٣) قوله: «رواه» مكرر في (ف) .

(٤) هو: الجمحي.

(٥) هو: عبد الله.

(٦) قوله: «قال» سقط من (ك) ، وفي (ت) : «قلل» .

(٧) لم تنقط الجيم في جميع النسخ، وقد جاءت هذه العبارة عن عمر بن عبد العزيز، رواها ابن سعد في "الطبقات" (٣٧٤/٥) عن قبيصة، عن سفيان، عن رجل قال: نال رجل من عمر بن عبد العزيز، فقيل له: ما يمنعك منه؟ فقال: «إن المتقي ملجم» .

ورواه أبو نعيم في "الحلية" (٣٣٩/٥) من طريق قبيصة، عن سفيان قال: نال رجل من عمر ... فذكره.." [١]

"قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ إنما يروى عن الزهري (١) ، عن أيوب بن بشير: أن النبي (ص) ... ، وإبراهيم هذا الذي روى هذا (٢) الحديث لا أعرفه (٣) .

---

(١) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٢٦١٥) .

(٢) قوله: «روى هذا» مكرر في (ك) .

(٣) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٣١/٢) : «إبراهيم بن محمد المدني روى عن الزهري، روى عنه الحسن بن عرفة. سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، والحديث الذي رواه عن الزهري خطأ» .

وقال العراقي في "ذيل الميزان" (ص ٧٨) : «قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه، والحديث الذي رواه خطأ، قلت [أي العراقي] : وهو غير إبراهيم ابن محمد بن عبد العزيز الزهري المدني المذكور في "الميزان"، ذاك يروي عن أبيه عن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٧٥

الزهري، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم وغيره، ولا أعرف أحدا جمع بينهما وإنما نبهت على ذلك لئلا يظن أنه هو، ولكن الظاهر أن صاحب هذه الترجمة هو: إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى شيخ الشافعي، فإنه روى عن الزهري، وآخر من حدث عنه الحسن بن عرفة، ولكن قد فرق بينهما ابن أبي حاتم، فلهذا ذكرته، وإن كان ابن أبي يحيى مذكورا في الميزان» .

وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (١/٢٠٣/تحقيق غنيم) بعد أن ذكر كلام العراقي: «قلت: وتبع أبا حاتم صاحب "الحافل"، ويجوز أن يكون إبراهيم بن محمد ابن عبد العزيز الزهري الذي مضت ترجمته» . وأخرج ابن عدي هذا الحديث كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي.

ومتن هذا الحديث صحيح من غير هذا الطريق، فقد أخرجه الإمام أحمد (١/٢٧٠ رقم ٢٤٣٢) ، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٧) من حديث ابن عباس قال: خرج رسول الله (ص) في مرضه الذي مات فيه، عاصب رأسه بخرقة، فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إنه ليس من الناس أحد أمن علي بنفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت متخذا من الناس خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا، ولكن خلة الإسلام أفضل، سدوا عني كل خوخة في هذا المسجد، غير خوخة أبي بكر» .

وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/١٨ رقم ١١١٣٤ و١١١٣٥ و١١١٣٦) ، والبخاري في "صحيحه" (٤٦٦ و٣٦٥٤ و٣٩٠٤) ، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري.." [(١)]

"قال: نعم.

قلت: فعبيدالله أصح أو عبد الله؟

قال: عبيدالله صحيح.

٢٧٧٩ - وسألت أبي عن حديث رواه أبو مصعب الزهري (١) ، عن الدراوردي (٢) ، عن عيسى بن أبي عيسى، عن عبيدالله بن سلمان الأغر؛ قال: حدثنا ابن عمر (٣) ؛ قال: قلت للنبي (ص) : أين نذهب إذا أدركتنا الفتنة؟ قال: جبل جهينة (٤) ؟

قال أبي: **هذا حديث خطأ**؛ حدثنا داود الجعفري، فقال فيه: عن عبيدالله، عن أبيه؛ قال: قلنا لعبد الله بن عمرو ... ، ولم يرفعه؛ وهو أشبه.

٢٧٨٠ - وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك (٥) ، عن

---

(١) هو: أحمد بن أبي بكر بن الحارث.

(٢) هو: عبد العزيز بن محمد.

(٣) في (ك) : «ابن عمير» .

(٤) جبل جهينة هو: رضوى، بين ينبع والحوراء. "معجم ما استعجم" (٤/١٣١٠) .

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٣٦٨

وقال ابن خلكان: قال الطبري في "تاريخه" الكبير: رضوى جبل جهينة، وهو في عمل ينبع. وقال غيره: بينهما مسيرة يوم واحد، وهو من المدينة على سبع مراحل ... وهو على ليلتين من البحر. "وفيات الأعيان" (١٧٣/٤) .

وقوله: «جبل جهينة» منصوب على نزع الخافض، والأصل: إلى جبل جهينة؛ حذف حرف الجر، فانتصب ما بعده، انظر التعليق على المسألة رقم (١٢) .

(٥) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/١٣ رقم٦/قطعة منه) .." [١]

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم٦/٥٨٢